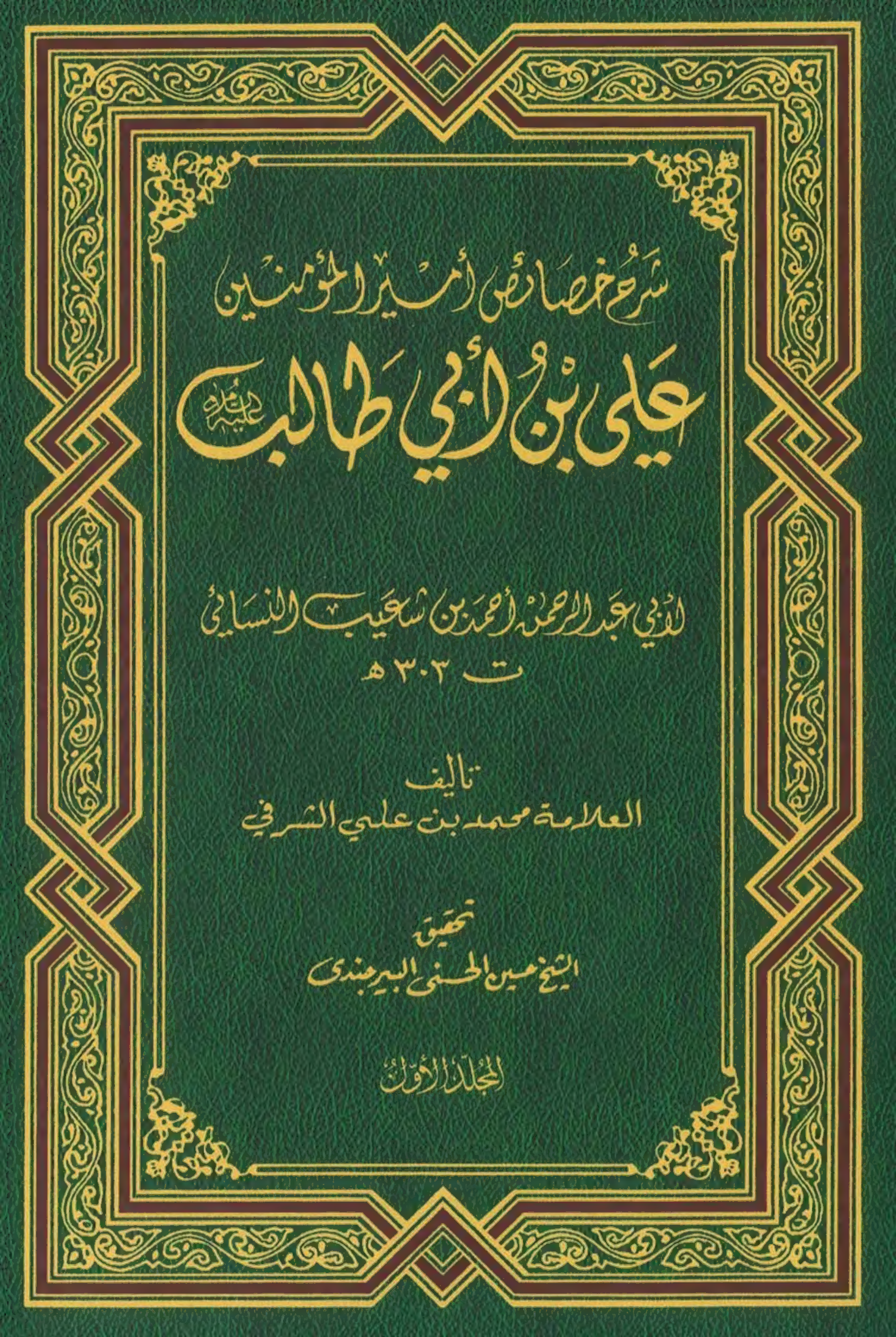

شرح خصائص أمير المؤمنين
علي بن أبي طالب عليه السلام
لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي
ت ٣٠٣ هـ
تأليف
العلامة محمد بن علي الشرفي
تحقيق
الشيخ حسين الحسني البيرجندي
المجلد الأول

شرح خصائص أمير المؤمنين

علي بن أبي طالب عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح خصائص أمير المؤمنين

علي بن أبي طالب عليه السلام

لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي

ت ٣٠٣ هـ

تأليف

العلامة محمد بن علي الشرفي

تحقيق

الشيخ حسين الحسني البيرجندي

المجلد الأول

شرفي، محمد، ۱۳۱۱ ـ ۱۴۰۰ ق، شارح.
شرح خصائص اميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام للحافظ أحمد بن شعيب النسائي / تأليف محمد بن علي الشرفي؛ تحقيق حسين الحسني البيرجندى . ـ قم: حسين الحسني البيرجندي، ۱۴۲۹ ق . = ۱۳۸۷ .
۲ ج . ـ
۱۵۰۰۰۰ ريال:(ج . ۱) 4 - 1758 - 04 - 964 - ISBN 978 . ـ (دوره) 7 - 1760 - 04 - 964 - ISBN 978
فهرست‌نويسى براساس اطلاعات فيپا.
كتابنامه به صورت زيرنويس.
نمايه.
۱. نسائى، أحمد بن شعيب بن علي، ۲۱۵ ـ ۳۰۳ ق . خصائص أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ـ نقد و تفسير. ۲. علي بن أبي طالب عليه السلام، امام اول، ۲۳ قبل از هجرت ـ ۴۰ ق . ـ فضائل ـ أحاديث أهل‌سنت. ۳. أحاديث أهل‌سنت ـ قرن ۳ ق . ـ نقد و تفسير. الف. نسائى، أحمد بن شعيب بن علي، ۲۱۵ ـ ۳۰۳ ق . خصائص أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام. شرح. ب. حسني بيرجندي، حسين، ۱۳۲۱ ـ محقق. ج. عنوان. د. عنوان: خصائص أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام. شرح.
BP ۳۷/۴ / ۵ن ۶۰۲۵خ ۲۹۷/۹۵۱
۱۳۸۷

شرح خصائص أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام / ج ۱

المؤلف: العلامة الشيخ محمد بن علي الشرفي اليمني
المحقق: الشيخ حسين الحسنى البيرجندى
الناشر: المحقق
المطبعة: پاسدار اسلام، قم
الطبعة: الأولى / ۱۴۲۹ هـ ق
الكميّة: ۱۰۰۰ نسخة

مقدمة المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للّه ربّ العالمين والصّلاةوالسّلام على خيرخلقه وأمين وحيه محمّد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى أهل بيته الطيّبين الطاهرين .

المؤلّف والكتاب

قال الاستاذ أحمد بن عبدالواسع الواسعي في أول النسخة الخطية في ترجمة المؤلف والتعريف بالكتاب ماملخصه :هوالعلامة المجتهد التقي الناسك المتفنّن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ الشرفي اليمني الصنعاني ولد سنة ١٣١١ تقريباً[١]. ولعله كان بجبل بني مَدِيخَة من أعمال «الشرف».

تعلّم القرآن وواجبات الطهارة والصلاة في المكتب العثماني الذي فتح بمديخة أيام الأتراك بـ«الشرف» وكان يجد من نفسه فرط الرغبة لطلب العلم فكان يقرأ إلى ربع اليوم ثم يذهب إلى خدمات أبويه، ولمّا عرف يمينه من شماله تطلعت نفسه إلى الهجرة لطلب العلم الشريف، فكان يترقب سنوح الفرصة لذلك بعد أن منعته والدته بعد وفاة أبيه عن مفارقتها، وكان مع ذلك يطالع في صغره كتب سير الأنبياء وسير أهل الصلاح والزهد، فانتقش حب الصالحين والعلماء الأبرار في قلبه وسنحت الفرصة له سنة ١٣٣٧ هإلى صنعاء وسكن بجامع الفليحلي المعروف نحو سبع سنوات عكف فيها على الدراسة ثم إنتقل إلى مدرسة دارالعلوم فلم يلبث

---

١ - و في أعلام المؤلّفين الزيدية: ٩٥٠ رقم ١٠٢٨:ذكر ولادته سنة ١٣٢٠ تقريباًووفاته سنة ١٤٠٠هـ

إلاّ مدة يسيرة حتى اشتهر بالذكاء من بين سائرالطلبة والإفادة والا ستفادة وصار المشار إليه بالبنان ويشاركه حينئذٍ الكثير من أماجد الطلبة، فأكب على الدراسة حتى أكمل دراسة منهجها الكبيرالجامع المشتمل على جميع الفنون من نحو وصرف وأصول وفروع وتفسير وعلوم البلاغة وعلم الكلام والمواريث والحديث والاستنباط والمنطق وعلم الأوقات وفنّ الهيئة وعلم الرجال والجرح والتعديل وغير ذلك.

وكنّا من المعجبين به أيّام مشاركتنا في الدراسة بالمدرسة المذكورة إذ كنّا أيّام ابتدائناللدراسة نقصده لحل المشكلات علينافي كتب الطّلَب.

ثم تعيّن للتدريس بالمدرسة المذكورة في الأصول وعلم الكلام والبلاغة والفروع ثم تعيّن لتدريس بعض سيوف الاسلام ـ أولادالامام يحيى بن محمّد حميدالدين ـ ليلاً قبل تدريس.المشايخ نحو ثلاث سنوات بالمدرسة ثم لازم لتدريس أكثرهم حتى تولّوا الوزارات واستفادوا عليه كثيراً.

ثم لازم التدريس لبعضهم بالمقام ويغرفهم الخاصة بليالي رمضان عدّة سنوات وشارك فيه وفي عدّة أصول من كتب الحديث بعض الأمراء أخيراً.

وكان للمترجم له ولوع خاص بالنسخ والتحشية والتعليق بخطه وتقييد الشوارد وتحرير الفوائد، فما من كتاب لديه إلاّ و قدحلاه بتعليقه وتعقبّاته المفيدة ثم انهمك بالاشتغال بفنّ اللطيف في علم الكلام، فنبغ فيه ثم عرّج على التضلّع في علم متن اللغة فصار علماًمن الأعلام حتى قام مع بعض الطلبة بتدريس القاموس المحيط وكان يحفظ منه اثنتين وثلاث مائة ألف مادّة وكان له شغف كبير باللغة العربية حتى انّه نسخ بخطه فقه اللغة للثعالبي ونسخ جملة فوائد وشوارد في اللغة العربية ثم حقق في فنّ الحديث والأثر وعلمي الرجال والجرح حتى أصبح فرداً

لا يشاركه فيه غيره.

لذلك انتدبه الامام يحيى بن محمد حميدالدين ﷺ لتخريج أحاديث كتاب البرق اللموع الجامع للأماليين والمجموع وتراجم رجالها للعلامة أحمد بن عبدالله الجنداري ﷺ وهو الكتاب الوحيد فى بابه فجمع له ما لا يحصى من الأمّهات والمراجع العديمة النظير فحصّل له مكتبة كبرى خدمة لتخريج هذا الكتاب فتقبل هذا العِب الثقيل بكفاءةٍ تامّة .

وللمترجم له مشاركة قويّة في فنّ الطب، وأخذ عن الكثير من أعلام العلماء وأجازوه في مسموعاتهم ومروياتهم ،وهم ٤٢ شيخاً و من أجازله ١١ مجيزاً. وأخذ عنه الكثير من علماء وأدباء هذا الجيل .

وله مؤلّفات عديدة تبلغ ٨٧ كتاباً ،كما أنّ له الشعرالحسن الجميل، ويخرج شعره في ديوان وسط بخط نجله القاضي عليّ بن محمد الشرفي الجمالي.

ويمتاز المترجم له بدماثة الأخلاق وحسن المحاضرة وتلطف في إلقاء الأسئلة العلمية والصراحة في القول وحب الخمول والإنقباض عن زخارف الدنيا ورفض الولاية وقد عرضت عليه مناصب جليلة تليق بدرجته العلمية ،فأباها وكان يكره الإطراء له والثناء عليه ،وقد أراد الكثير من العلماء والأدباء تقريظ الكثير من مؤلّفاته، فكرهه ولم يحتفل به .

وقد كلّفه مولانا الامام أحمدبن يحيى بن محمد حميد الدين بوضع شرح على خصائص النسائي الشهيرة في مناقب أمير المؤمنين كرّم اللّه وجهه، فترجم رجالها وخرّج أحاديثها بيد طُولىٰ وملكة قويّة، فشمّر لتلبية الأمر الامامي السامي ساق الجد وأبان عن اطلاع واسع ووضع له مقدمة جليلة المقدار لاغناء لأحدعنها.

وشرط في هذا التأليف أن يكون العمل على التأليف بين الأمّة، فكانت هذه التوصية دستوراً، فعَمَدَ إلى اخراج الأحاديث من أصول الحديث المشهورة ومن أصول أئمّة الآل المسندة وتراجم الرجال من كتب الجرح والتعديل الحديثية ومن طبقات الزيدية في رجال الحديث، فجاء مطابقاً للعموم تأليفاً وإصلاحاً بين الفريقين بلِ بين العموم .

هذاخلاصة ماكتبه الواسعي من ترجمة المؤلّف التي تقع في ١٣ صفحة كبيرة في خامس محرم الحرام سنة ١٣٧٩ وكان المؤلّف حيّاًحينئذٍ .

وقد عثرت على مصورة الكتاب في الصور اليمنية الطاووسية بالمجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام بقم المشرّفة .

وقدكتب في صفحة الأُولى :

مقدمة [١] لشرح خصائص الامام النسائي في المناقب العلوية ومناقب الزهراءالزكية ومناقب ريحانتي الرسول ،أمر بتأليفها وتخريج أحاديثها وتراجم رجال أسانيدها وخدمة أصلها مولانا أميرالمؤمنين الناصرلدين اللّه أحمدبن يحيى بن محمّد حميدالدين حفظه اللّه سنة ١٣٧٣ هـ كما أمر بطبعها في حينه وتعوّق الطبع لعوائق الزمنيّة .

وكتب في آخرها بخطها:

وكان الفراغ من زبره في نصف الساعة الرابعة من ليلة الجمعة الموافق ١٣ صفر سنة ١٣٧٥هـ وكان نسخ ذلك وتبييضه بقلم الحقير عليّ بن محمّد بن عليّ الشرفي

١- هذه المقدمة تقع في ١٠٤ صفحة كبيرة،وكثيراًمايحال عليهافي الشرح ولكن من المؤسف ناقصة بسبب سوء التصوير ولايمكن الإقدام على طبعها إلا إذاحصل الأصل أوصورة واضحة وهو موجود عندابن المؤلف.

وفّقه اللّه. ثم كتب بالهامش: بلغ قصاصةً وتصحيحاً في نصف الساعة الثالثة من ليلة الربوع الموافق ١٣ شوال سنة ١٣٧٥ مع المولى الجمالي عافاه اللّه .محمّد بن عليّ الشرفي وفّقه اللّه.

وكثيراً ما كتب عند التصحيح بين الخطوط بخط دقيق كان قراءته شاقّةً فما فاتني منهاشيئاً إلا موضع أو موضعين كان مبتوراً.

وقد رتب الكتاب على خمسين باباً وأحد عشر ومأتى حديثاً وضع على اليمين من الصفحة الأُولى رقمين أحدهما لتعداد الأبواب ورمز له بـ«ب» والثاني لتعداد الحديث فيه،ووضع على اليسار أيضاً رقمين الأُولى لتعداد راوي الحديث من الصحابة في الباب ،والثاني لتعداد الحديث فيه وهكذا إلى آخر الكتاب،وهناك بالهامش رقم للتسلل العام إلى آخرالكتاب ، وله صور كثيرة بمكتبات العامّة رأيتهاكلها ناقصة من جهة التصوير والأصل يوجد عند عليّ ابن المؤلّف بصنعاء على ما سمع. والحمد للّه أولاً وآخراً.

٢٨ ذي الحجة الحرام ١٤٢٨ هـ

حسين الحسني البيرجندي

مقدمةالمؤلّف

بسم اللّٰه الرحمن الرحهم

الحمد لله المختصّ بخصائص العزّ والكمال، المحمود بـمحامد الأسـماء الحسنى والجلال، المتنزّه عن وصمات النقص والزوال، الذي يختصّ من يشاء بما يشاء من الفضل والنوال.

وأشهد أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، الكبير المتعال، وأشهد أنّ محمّداً عبده ورسوله الصادق في الأقوال والأفعال، صلّى الله عليه وعـلى آله خـير آل،ورضي الله عن صحابته الراشدين والتابعين لهم باحسان على مرور الأيّام والليال.

وبعد فهذا تعليق لطيف وموضوع شريف على كتاب الخصائص ،للامام أبي عبدالرحمن النسائي رحمه الله في مناقب أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه ومناقب الزهراء والحسنين عليهم السلام التي جمعها بـالأسانيد الجـياد، وانـتقاها مـن أحاديث النقّاد، يتعلّق بالكشف عن أحوال رواتها، وتصحيح ما تصحّف مـن أسماء عدولها وثقاتها، وحكم كلّ راوٍ منهم عند أهل هذا الشأن الذين فاض واستفاض عنهم على تدقيق واتقان ،وكاد أن يغيض في حاضر الزمان. ويشتمل على البحث عن مخارج أحاديثها وشواهدها، وحكم كلّ حديث من صحّة ،أو حسن ،أو تواتر عند حفّاظها، ليطمئن بذلك قلب الباحث الناقد ،ويستفيد بها الطالب الرائد، مع تصحيح ما تحرّف من ألفاظها، وتفسيرالغريب والمشكل من كلماتها. وقد أودعتها من الفوائد والزوائد، وأشرت إلى زبد ونكت من الأوابد

والقواعد، أصولاً وفقهاً وأخلاقاً وآداباً ولغةً، ماتكون به دستوراً جامعاً نافعاً في هذ الكتاب ،ومقباساً يستضئ به في مسندات الحديث والمصنّفات على الأبواب لا سيما أصول العترةالمسندة.

والسبب الباعث، وهو السبب الوحيد في إحياء رميم السنن والمعارف، و تشييد أركان ربوع العلوم من تليد وطارف، إمام كلّ عالم وعارف، ومليك زمام المكارم والعوارف، مولانا أمير المؤمنين المؤيّد بالله الناصر للدين،الإمام أحمد بن أمير المؤمنين المتوكّل على الله ربّ العالمين يحيى بن أميرالمؤمنين ،المنصور بالله محمّد بن يحيى حميد الدين،أدام الله نصره وأطال وأطاب عصره وعمره، و أحيىٰ بطلعته معالم الدين والدنيا والسنن، وأعلىٰ بصولته منار الشريعة والشعب في قطر اليمن، ولسان حاله ينشد:

أولئك آبـــائي فـــجئني بـــمثلهم
إذا جـــمعتنا يـــا جـــرير المـــجامع
إن عـــدّ أهـــل التـقىٰ كـانوا أئـمتّهم
أو قيل من خير أهل الأرض قيل هم

ولمّا توجّهت إرادته السنّية، وانبعثت همّته الفلكية إلى طبع الروضة النديّة - شرح التحفة العلوية ـ ثنّىٰ عنان عنايته العلوية إلى تعزيزها بالخصائص النسائية لاشتمالها على سلسلة الاسناد وأحاديث المناقب الجياد، ولما بينهما من التقارب والتشاكل ،بل الاتّحاد معنى، أو التماثل، امتثلت الأمر اللازم، وقمت رغبةً في ثواب الله ونعيمه الدائم.

على قدر أهل العزم تأتي العـزائـم وتأتي على قدر الكرام المكارم [1].

---

١ ـ و كان ذلك باشارة صاحب السموّ والسعادة سيف الاسلام اسماعيل بن أميرالمؤمنين حفظه اللّه

ترجمة مؤلّف الخصائص الحافظ النسائي، وبيان السبب الحامل له على جمعها، وقوّة شرطه في رجال الحديث مطلقاً، وربما عُدّ من المشدّدين في الرجال، بل صرّح بعض الحفّاظ: أنّ شرطه أقوىٰ وأشدّ من شرط الشيخين، كما يأتي، ولا شكّ عند من عرف أحوال الرجال انّ رجال هذه الخصائص، أو غالبهم من الحفّاظ الثقات والنقّاد الأثبات ،وسأشير إلى جميع ذلك في التراجم التي أفردْتُها بالتعليق الأوّل، والثاني يتعلّق بخدمات الحديث والتخاريج والشواهد وغير ذلك.

وله ﷺ ترجمة مطوّلة في النبلاء، وفي تاريخ ابن خلّكان، وفي طبقات الزيدية، والكمال، والإكمال، وتهذيب التهذيب، وتذكرة الحفّاظ، وغيرها[1]. وملخّصها مع اشتهاره كنار على عَلَم، هو شيخ الإسلام في عصره الامام الحافظ الحجّة الثبت أحمد بن شعيب بن سنان بن بحر الخراساني، أبو عبدالرحمن صاحب السنن الكبرىٰ والصغرىٰ الموسومة بالمجتبىٰ، والخصائص ،وكتاب الضعفاء والمتروكين من رواة الحديث وغيرها، أخذ عن أمم وارتحل إلى الحجاز

و أبقاه، كما كان سبباً ثانياً لطبع ذلك، لأنّي كنت ألازم الحضور لديه بليالي رمضان لإملاءالحديث النبوي في عدّة سنوات، كما لازمت تدريس في فنون شتى من علوم الشرع والدين في سنوات عديدة، ولمّاطبعت الروضة الندية كان إملاؤها بحضرته أيضا،فاستحسن أن تكون الخصائص النسائية في المناقب العلوية ذيلاً للروضة الندية. فاستأذن شقيقه الامام أحمد أيّده اللّه، فأمر بأن يكون كتاب الخصائص وخدماته كتاباً مستقلاً لفوات التذييل بالنشر عقيب الطبع، فكان سيف الاسلام سبباً أولاً في هذاالعمل، والجمع ،وثانياً لاستئذانه في النشر بعد الطبع. جزاه اللّه تعالى عن العلم و أهله أفضل الجزاء. ولم أنس برّه وشكره مادمت حيّاً .وفقه اللّه لما يحبه ويرضاه .تمت بقلم المؤلّف سامحه اللّه .

١ ـ وفيات الأعيان :٧٧/١رقم ٢٩ وتهذيب التهذيب:٣٦/١رقم ٦٦وتذكرة الحفّاظ :٧٠٠/٢رقم ٧١٩١٠،وأمّاالطبقات والكمال والإكمال فغيرموجودة عندي لأخرج عنها.

والعراق ومصر والشام والجزيرة في طلب هذا الشأن حتىٰ برع فيه، وتفرّد بالمعرفة والإتقان وعلوّ الإسناد،واستوطن مصر.

ومن مشايخه من يأتي ذكرهم في هذا الكتاب، وهم سبعون شيخاً بلا تكرار فضلاً عن سائر مشايخه في السنن الكبرىٰ والمجتبى، وروىٰ عنه الحفّاظ والثقات والأئمّة الأثبات الكثير الطيب.

ولد سنة خمس عشرة ومائتين،وأقوال الأئمّة والحفّاظ متّفقة على إمامته وحفظه وجلالته وورعه وزهده وديانته وحسن سمته ونسكه وعبادته، قال الحافظ ابن حجر: قال الحاكم :سمعت عليّ بن عمر: يقول النسائي أفقه مشايخ مصر في عصره، وأعرفهم بالصحيح والسقيم من الحديث، وأعلمهم بالرجال، فلمّا بلغ هذا المبلغ حسدوه فأخرجوه، وهو عليل، وتوفّي بالرملة، وقيل بمكّة ولعلّ الصواب الأوّل لما يأتي قال: ومات مقتولاً شهيداً، و قال أبو بكر المأموني: سألته عن تصنيفه كتاب الخصائص ،فقال: دخلت دمشق والمنحرف بها كثير عن عليّ كرّم الله وجهه، فصنّفت كتاب الخصائص رجاء أن يهديهم الله، ثمّ صنّف بعد ذلك في فضائل الصحابة وقرأها على الناس، وقيل له -وأنا حاضر-: ألا تخرج فضائل معاوية؟ فقال: أيّ شيء أخرج له ؟اللّهمّ لا تشبع بطنه وسكت ،وسكت السائل. وقال الحاكم: سمعت مشايخنا بمصر يذكرون أنّ أبا عبدالرحمن فارق مصر في آخر عمره، وخرج إلى دمشق، فسئل بها عن معاوية ابن أبي سفيان وما روي من فضائله، فقال: ألا يرضىٰ معاوية رأساً برأس حتى يفضّل، فما زالوا يدفعون حِضْنَيْه -تَثْنية حِضن -كما في الإكمال، وفي بعض الروايات خُصيَتَيْهِ -تثنية خُصيَة- حتى أُخرج من المسجد ،ثمّ حمل إلى مكّة ومات بها سنة ثلاث وثلاث مائة، وصوّب صاحب الطبقات وفاته ودفنه بالرملة وقيل توفي بفلسطين.

أول الكتاب

كتاب شرح خصائص أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب كرّم اللّه وجهه للامام الحافظ الحجة أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي ﷺ المُتَوَفّى سنة ٣٠٣ ثلاث وثلاث مائة.

وقد قام بخدماتها الحديثية إسناداً وتخريجاً مع التنبيه على الشواهد وتفسير الغريب وإيضاح المشكل محمد بن عليّ الشرفي وفّقه اللّه مستعيناً بالولد العلامة عليّ بن محمد بن عليّ الشرفي حفظه اللّه تصحيحاً وقصاصةً ونقلاً واللّه الموفق.

وضع الأصل في رأس الصحيفة ويليه تعليق التراجم مختزلةً من مظانّها ويليه التخريج والشواهد كذلك مفصولاً بينها بخط فاصل على أنّي لم آلُ جُهْداً في انتخاب مايناسب كل مقام من التنبيه على زوائد وتقييد شوارد تاريخية وحديثية واصطلاحية وأصولية وفقهيّة ولغوية ينتفع بها الطالب والمطالع مع التوخي الصواب والإنصاف.

تنبيه

حكم الراوي المصدّر عن التقريب وما يتبعه من الزيادة فهي عن طبقات الزيديه وتهذيب التهذيب وغيرهما وفائدة الزيادة تأييد كلام التقريب أو ترجيح قبول من فيه مقال بالاشارة إلى أقوال أئمّة هذا الشأن التي يؤخذ منها حكم الراوي لاسيما إن كان مختلفاً فيه وقد يكون بعضهم مقبولاً عند بعض الأئمّة دون بعض لأنّ أحكام الجرح والتعديل كأحكام المفرعين تختلف لأنّ في الجرح والتعديل ضرباً من الاجتهاد كما صرحوا بذلك.

[٢]　　　　　بسم اللّه الرحمن الرحيم

قال الشيخ الحافظ الحجّة الإمام الثبْت أبوعبدالرحمن أحمدبن شعيب النَسائي رحمه الله

ب - ١ - ذكر صلاة أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه.

وفيه (٧) عن (٣).

(ذكر صلاة أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه)

قوله: ذكر صلاة أميرالمؤمنين. أي الدالّ على أنّه أوّل مَنْ أسلم، كما تدلّ عليه أحاديث الباب الآتية، وفي بعضها التصريح بذلك.

وهذا اللفظ عنوان لسائر الأبواب في الأغلب، فهو بمنزلة قولهم: بابٌ في كذا. وقد وضعتُ رقماً عن يمينه لتعداد الأبواب مسلسلاً غير أرقام الأسانيد والأحاديث ورقمين عن يساره:

الأوّل إشارة إلى عدّة الأحاديث الواردة فيه من غير نظر إلى تكرار بعضها في بعض الأبواب.

والثاني إشارة إلى عدّة رواة تلك الأحاديث في ذلك الباب من الصحابة تسهيلاً للحصر وتقريباً للباحث، كماقلت هنا: وفيه(٧) أي أحاديثه عن(٣) أي من الصحابة. وهذا يطّرد إلى آخر الأبواب إن شاءالله.

ووضعتُ أرقام الأسانيد والأحاديث مسلسلةً إلى آخرالكتاب إلّا أنّي عند أن أجد مثل حديث ابن عبّاس وسعد بن أبي وقّاص المشتملَيْن على عدّة أحاديث، كما تقدّم أعتدّ بما تعدّد فيهما وأُسلسل الأرقام نظراً إلى عدد الأحاديث حرصاً على الإفادة وتنبيهاً على الزيادة. ولا أستغني بماأضعه عن يسار الباب عن سلسلة أرقام الأسانيد لكلّ باب على حِدَته بل أضعها بإزاء كل سند وأضع سلسلة

١ - أخبرنا أحمد بن شعيب

الحصر العامّ بالهامش لزيادة التقريب والتسهيل عند التحويل وبذلك كثرت الأحاديث وزادت على الأسانيد كما مرّ في المقدّمة.

قوله: **أخبرنا أحمد بن شعيب**. هذا هو الإمام النَسائي، ولاحاجة إلى تكرار ذِكره في صدر كلّ سند بعد تصدير الكتاب بقوله: قال الشيخ إلخ لأنّ جميع الأبواب والأسانيد إلى آخر الكتاب مقول القول، فذِكره بعد ذلك تكرارٌ مستغنىً عنه، كما أ نّهم لم يذكروا أسماء الأئمّة الستّة في صدر كلّ سند من مؤلّفاتهم الأُمّهات الستّ، ومنهم النَسائي، استغناءً بإيراد سند المتأخّرين إلى المصنّف مرّةً واحدةً، ثمّ إيراد سنده عن شيخه فقط إلى آخر السند. وهكذا إلى آخر الكتاب. و قد يحذفون سند المتأخّرين إلى المصنّف، استغناءً بذِكره في الأثبات الحافلة بذلك، وهذا هو الغالب في غير النسخ المشروحة وإلّا لكان محدّثاً لنفسه إذ يصير المعنى: قال أحمد بن شعيب النَسائي: حدّثنا أحمد بن شعيب النَسائي. ولا يخفى سقوط معنى ذلك. نعم قد جرى الناسخ على ذِكره صدر كل سند في نسختين مخطوطتين، ولعل ذلك من وضع الناسخ من غير تأمّل للمعنى، أو أراد تأكيد العنوان الذي عقيب البسملة بذِكره في صدر كلّ سند، وهو تكرارٌ محضٌ من غير زيادةِ إفادةٍ جديدةٍ، وأمّا في نسختين مطبوعتين فلم يُذكر اسم المصنّف رحمه الله إلّا في العنوان الأوّل عقيب البسملة إلّا في الباب الثامن عشر في سند حديث «عليٌّ وليُّ كلّ مؤمن من بعدي» إلى الباب التاسع والعشرين، ثمّ اختلفتا في ذكره، فتارةً يُذكر وتارة يُحذف وهو الصواب. وهذا يؤكّد أنّ ذلك من تصرّف الناسخين وأهل الطبع، فلذلك ذكرتُه هنا مرّةً للتنبيه وحذفته فيما يلي حذراً من التكرار، لا لفائدةٍ مع فساد المعنى بذِكره صدر كلّ سند، كما تقدّم.

أخبرنا محمّد بن المثنّى، قال: أنبأنا عبد الرحمن أعني ابن المهدي

قوله: أخبرنا **محمّد بن المثنّى**. هذا السند أينما وردت رجاله مجموعين أو مفرّقين، فهم ثقات أثبات أئمّة حفّاظ من رجال البخاري ومسلم والستّة إلاّ حبّة العُرَني، فاختصّ به النَسائي في الخصائص، فهو عنده مقبول، ولهذا لم يصرّح بتضعيفه هنا ولا ذكره في كتاب الضعفاء، والرجل مختلَفٌ فيه، كما يأتي. وكلّهم مشتركون بين أئمّة الآل وأتباعهم وبين أئمّة الحديث، والمراد بهذا الاشتراك أينما ورد أنّ رواة السند أخرج لهم بعض هؤلاء وبعض هؤلاء، لا كلّ فردٍ أخرج له كلّ فردٍ من الطائفتين، ويكشف لك وجه هذا التصريح في كل ترجمةٍ بمن اشتركوا في التخريج له مطلقاً، من غير نظرٍ إلى حديث الباب، مع التنبيه على مَنْ لم يخرج له أئمّة الآل، كما أشرتُ إلى ذلك في المقدّمة، وهذا يطّرد إلى آخر الكتاب إن شاء اللّه، ومنه تعرف المشترك من غيره، وثمرة هذا ما تقدّم في المقدّمة. وكذلك القول بالاشتراك في الحديث، أنّه مخرج بلفظه أو بمعناه عند هؤلاء وهؤلاء أو عند بعضهم، لا أنّه عند كلّ أحد، والتخريج يكشف وجه ذلك

أمّا محمّد بن المثنّى فهو أحد مشائخ النَسائي المشار إليهم في المقدّمة إجمالاً، روى له في الخصائص أربعة عشر حديثاً، هذا أحدها، وروى عنه البخاري مائة حديث وثلاثة أحاديث، ومسلم سبعمائة واثنين وسبعين حديثاً، كما في الزهرة.

وهو محمّد بن المثنّى بن عُبَيْد (مصغّراً) العَنَزَي - بفتح المهملة والنون وبالزاي - أبو موسى إمام ثقةٌ ثَبْت[١]. حجةٌ وثّقه ابن معين والذهلي وأبو حاتم والنَسائي وابن خِراش وابن حبّان والخطيب، وقال: كان ثقةً ثَبْتاً. احتجّ سائر الأئمّة بحديثه أخرج له الستّة[٢]. والإمام أبو طالب[٣]. أحمد بن الحسين الهاروني رجلٌ من

---

١ - تقريب التهذيب: ٢/ ٥٥٠ رقم ٦٥١٥.

٢ - تهذيب التهذيب: ٩/ ٤٢٥ رقم ٦٩٦.

٣ - الطبقات: ٢/ ٣٠٨

قال: حدّثنا شعبة عن سلمة بن كهيل قال: سمعت حبّة العُرَني

رجال العلم، وترجمته مبسوطة في الطبقات[١]. وغيرها

وأمّا عبد الرحمن بن مهدي فهو الإمام المشهور، ثقةٌ ثبْتٌ حافظٌ عارفٌ بالرجال والحديث[٢]. مبرّز فيهما، متّفقٌ على إمامته، ويكفيه قول الشافعي: لا أعرف له نظيراً في الدنيا[٣]. له ثلاثة أحاديث في الخصائص هذا أحدها، أخرج له الستّة ومحمّد بن منصور والإمام المؤيّد بالله وأبو طالب [٣]والمرشد بالله وأبوه الشريف الجرجاني[٤].

وأمّا شعبة فهو ابن الحجّاج ثقةٌ حافظٌ مُتْقنٌ، قال الثوري: هو أمير المؤمنين في الحديث. كما قال: وهو أوّل من فتّش بالعراق عن الرجال وذبّ عن السنّة[٥] قال أحمد: كان شعبة أُمّةً وحده في هذا الشأن، يعني في الرجال والحديث، وبَصَره بهما وتثبّته فيهما. وقال الشافعي: لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق. وقال الحاكم: شعبة امام الأئمّة في معرفة الحديث بالبصرة، رأى أنس بن مالك وعَمْرو بن سلمة الصحابيّين، وسمع من أربعمائة من التابعين، روى له الستّة وغيرهم[٦]. ومحمّد بن منصور والإمام أبو طالب والمؤيّد بالله والمرشد بالله ووالده الشريف الجرجاني والسيلقي وأبو الغنائم النرسي والسمّان وصاحب المناقب والحاكم الجشمي والحاكم الحسكاني وغيرهم[٧]. له في الخصائص

---

١ – الطبقات: ٨٩/١.

٢ – تقريب التهذيب: ٣٥١/١ رقم ٤١٣٣.

٣ – تهذيب التهذيب: ٢٧٩/٦ رقم ٥٤٩.

٤ – الطبقات: ٢٤/٢

٥ – تقريب التهذيب: ٢٤٤/١ رقم ٢٨٦٧.

٦ – تهذيب التهذيب: ٣٣٨/٤ رقم ٥٨٠.

٧ – الطبقات: ٤٠٣/١.

تسعة عشر حديثاً.

وأمّا سلمة بن كُهَيْل (مصغر كَهْل) فهو الحضرمي الكوفي، ثقةٌ مُتْقنٌ ثبتٌ وأيّ ثقة، وثّقه ابن معين والعجلي وابن سعد وأبو زرعة وأبو حاتم ويعقوب بن شيبة والنَسائي وغيرهم، روى له الستّة وغيرهم[١]. والإمام أبو طالب والمرشد بالله ووالده الشريف الجرجاني ومحمّد بن منصور والسيلقي وصاحب المناقب وغيرهم[٢]. له في الخصائص أربعة أحاديث هذا أحدها.

وأمّا حَبّة العُرَني فهو حبّة- بفتح المهملة وتثقيل الموحّدة- ابن جُوَين (مصغّراً) العُرَني- بضمّ المهملة وفتح الراء بعدها نون ثمّ ياء النسبة منسوب إلى عُرَينة كجُهَني إلى جُهَينة -الكوفي، قال في التقريب: صدوق له أغلاط، كان غالياً في التشيّع، وأخطأ من قال: إنّ له صحبة ،انتهى[٣].

والرجل من رجال النسائي في «الخصائص» لا شيء له في الستّة ،وقد روى له أحمد وغيره من أهل المسانيد والمعاجم وغيرها، كما يؤخذ من مجمع الزوائد وكنز العمّال وغيرهما[٤]. وروى له محمّد بن منصور وأبو طالب والشريف الجرجاني والسمّان[٥]. والإنصاف أنّ الرجل مختلَفٌ فيه، وأنّ الراجح قبوله، لا سيّما إن توبع أو وُجِد لحديثه شاهد، كماهنا.

والقدح الوارد فيه إمّا مجمل، كقول ابن معين: ليس بثقة. وفي رواية: ليس بشيء. وقول الجوزجاني: كان غير ثقة. وقال ابن خراش: ليس بشيء. وقال الدار قطني: ضعيف. وقال النسائي: ليس بالقويّ. مع أنّه لم يذكره في

---

١ – تهذيب التهذيب :١٥٥/٤ رقم ٢٦٩.

٢ – الطبقات :١/ ٣٥٨.

٣ – تقريب التهذيب :١٠٣/١ رقم ١١٣١.

٤ – مجمع الزوائد:٨٧/٩ح ١٤٦٠٧،وكنزالعمّال :١٢٦/١٣ ح ٣٦٤٠٠.

٥ – الطبقات :٢٠٤/١.

كتاب الضعفاء ولاالبخاري ،وهما لديّ معاً، وإمّا مفصّل وإن كان فيه إجمال من وجه آخر، كما قال ابن حبّان: كان غالياً في التشيّع واهياً في الحديث .وقال ابن الجوزي: رَوَى أنّ عليّاً شهد معه صفّين ثمانون بدريّاً، وهذا كذب . وفيه مناقشة من وجوه:

أمّا أوّلاً فقد مرّ أنّ القدح المجمل لا يُقبل، وإنّما يؤثر ريبةً توجب البحث ثمّ العبرة بما ترجّح بالقرائن القوية

وأمّا ثانياً فوصفه بالغلوّ في التشيّع ،كما قال ابن حبّان وبنى عليه الذهبي في الميزان[١].وأشار إليه الحافظ في التقريب لم تقم عليه حجّة، على ما قرّره الذهبي في تقسيم البدعة والتشيّع في ترجمة أبان بن تغلب[٢]. لأنّه لم يرو عنه أحد: أنّه تكلّم في أحدٍ من السلف ،فليس بغالٍ لا على اصطلاح المتأخّرين ولا المتقدّمين ،فهو من الشيعة المقبولين عند المحدّثين على ذلك الاصطلاح الذي ذكره الذهبي على نزاع فيذلك البحث أيضاً، ليس هذا محلّ بسطه. وقد قرّر أنّ في التابعين أُمماً لا يحصون ممّن وصف بالتشيّع وهم مقبولون، على أنّ فيالبخاري ومسلم أوأحدهما من هذا القبيل أربعة وعشرين رجلاً،كما نقله الحافظ السيوطي في تدريب الراوي[٣] .بناءً على أنّ مدار قبول الرواية على ظنّ الصدق، وهذه هي عدالة الرواية وإن كان الراوي مبتدعاً، كما فيحاشية الفصول وثمرات النظر وغيرهما[٤]. وذلك الرسم المصطلح عليه في حدّ العدالة يراد به العدالة الدينيّة على نزاع طويل في رسم ابن الحاجب لها ومن تبعه، كما في إجابة

---

١ - ميزان الاعتدال :١٨٨/٢رقم ١٦٩١.

٢ - ميزان الاعتدال :١١٨/١رقم٢.

٣ - تدريب الراوي:١/ ٣٢٨.

٤ - ثمرات النظر:٢١/١.

السائل وغيرها[١].

وكم من ثقةٍ دِيْناً ليس بمقبول الرواية كذي السهو الغالب ،وكم من مبتدعٍ حافظ صدوق فهو مقبول. وأمّا على القول بقبول رواية فاسق التأويل وكافره فالأمر أجلى من ابن جلا.

وأمّا ثالثاً فقول الجوزجاني «إنّه روى أنّ علياً شهد معه صفّين ثمانون بدريّاً». قد أشار إلى جوابه الحافظ بن حجر في تهذيب التهذيب، حيث قال بعد قوله «وهذا كذب»: إي والله إنْ صحّ السند إلى حَبّة، انتهى [٢].ولو كان ثَمّ إسناد صحيح إليه لأورده الحافظ ابن حجر أو الذهبي أوالجوزجاني، وإذا لم تصحّ هذه الرواية فلاعبرة بها، على أنّ الحافظ ابن حجر قد قرّر أنّ كلام الجوزجاني لا يقبل في راوٍ كوفيّ [٣]. وحبّة كوفي، لما بينهما من التضادّ في الا عتقاد، وهو من موانع قبول الجرح، لأنّ من شرط الجارح الموافقة وفقد المنافرة والمخالفة، وانتفاء الشرط ينقلب مانعاً،كما يأتي إن شاء الله.

وأمّا رابعاً فكلّ ذلك مبنيّ على أنّ حرب صفّين كان باجتهاد من الطائفتين وقد أجاب عن هذا السيد الامام محمّد بن إسماعيل الأمير رحمه الله في الروضة [٤]. وغيره. وأفاد الحديث المتواتر «أنّ عماراً تقتله الفئة الباغية». أنّ معاوية ومَنْ معه هم المرادون بالحديث، وإن اضطربت آراء أهل السنّة أوّلاً فقد اتّفقوا أخيراً على أنّ أمير المؤمنين هو المصيب والمحقّ، والبحث معروف في مواضعه. قال الحافظ ابن حجر في ترجمة أمير المؤمنين كرّم اللّه وجهه في الإصابة: وظهر بقتل عمّار أنّ الصواب كان مع عليّ، واتّفق على ذلك أهل السنّة بعد اختلافٍ كان في القديم،

---

١ - إجابة السائل شرح بغية الأمل لمحمّد بن اسماعيل الأميرالصنعاني :١/١١٠.

٢ - تهذيب التهذيب :٢/١٧٦رقم ٣١٩.

٣ - مقدمة فتح الباري:٤٤٦.

٤ - الروضة النديّة : ١٠٣

ولله الحمد، انتهى[١]. ونحوه في العواصم[٢]. وفي وبل الغمام[٣].

فضلاً عن جمهور الأمّة، وبعد سقوط خلاف الخوارج والأُمويّة بالحجج الشرعيّة تكون المسألة اتّفاقيّة بين مَنْ يُعتمد به من الأُمّة، فالقدح في حبّة بادّعاء الغلوّ لم يثبت بوجهٍ معتبر، ولكنّه كقول ابن الجوزي وابن كثير في تاريخه[٤][٤]وقد ساق حديث حبّة هذا: «حبّة لا يساوي حبّة». كما نقله ابن تيمية في المنهاج[٥]. ولعل الحامل على هذه المبالغة ملاحظة الجناس التامّ في تسجيع الكلام، وقد قرّر هو فيما تقدّم أنّ كون الرجل شيعيّاً لا يوجب ردّ كل ما رواه، فلو ثبتت هذه الرواية عنه لردّت، لمنافاتها ما يأتي من اشتهاره بملازمة التقوى والذِكر، أو تؤوّلت وحُملت على وجهٍ يليق بديانته، وعلى الأقلّ أن يكون حاكياً لما سمع، إذ لا يلزم من حضوره صفّين مثلاً أن يروي ذلك عن مشاهدة ،لجواز أن يسمع ذلك من غيره ،فحكى ما سمع، على أنّ السبعين ونحوها من الأعداد لم يرد لها حقيقة العدد بل المبالغة في الكثرة، وهي واردة كتاباً وسنّةً ولغةً وعرفاً،وكلّ عارفٍ يعترف هذا.

وأمّا خامساً فمجرّد صحبة عليّ ليس من القوادح المعتبرة شرعاً، بل ممّا قامت الأدلة على حسُنها وشرعيّتها، بل على وجوبها، لتواتر أحاديث وجوب طاعة الإمام، كما في وبل الغمام وغيره[٦]. فضلاً عمّا اختصّ به أمير المؤمنين كرّم الله وجهه مطلقاً، وهذه الخصائص من روايات الثقات العدول أكبر شاهد عند

---

١ – الاصابة: ٤/٤٦٤رقم ٥٧٠٤.

٢ – العواصم :٣/١٤٥.

٣ – وبل الغمام ذيل شفاءالأوام :٣/٥٧٧.

٤ – البداية والنهاية :٧/٣٦٩.

٥ – منهاج السنّة:٧/٤٤٦ .

٦ – وبل الغمام فيذيل شفاءالأوام :٣/ ٥٧٧.

أهل العلم والعقول.

وأمّا سادساً فرجال هذا الإسناد أو أكثرهم من أئمّة النقد جرحاً وتعديلاً، ولم ينقل عنهم حرفٌ واحدٌ في جرحه، وقد رووا عنه هذا الحديث إماماً عن إمام مع تحرّيهم وتفتيشهم عن أحوال الرجال مطلقاً، فضلاً عن مشايخهم ومشايخ المشايخ، وقد علم الخاصّ والعامّ حال النسائي وابن مهدي وشعبة في الرجال. وأمّا قول النسائي «ليس بالقويّ» فهو توثيق من وجه وتضعيف من وجه إن صحّ عنه، مع أ نّه لم يذكره في الضعفاء، وهو موجود لديّ.

وأمّا سابعاً فقد أيّد ذلك رواية الإمام أحمد عنه لهذا الحديث ،كما يأتي، وتوثيقه لحبّة بعد أن سئل عنه، قال الحافظ ابن حجر في ترجمته من تهذيب التهذيب :وقد تقدّم في ترجمة حارثة بن مضرّب –أي أحد الرواة عن عليّ عليه السلام – أنّ أحمد وثّق حبّة. وقال في ترجمة حارثة: قال أبو جعفر محمّد بن الحسين البغدادي: سألت أبا عبدالله عن الثبت في الرواية عن عليّ كرّم الله وجهه، فقال: عَبيدة (يعني السّلماني) وأبو عبد الرحمن يعني (السُلَمي)وحارثة (يعني ابن مضَرّب) وحبّة ابن جُوَين وعبد خير، انتهى[١]. فقد قرنه بعَبِيدة وأمثاله المعدود السند إليه من أصحّ الأسانيد عن عليّ عليه السلام، ويأتي ذِكر هؤلاء في تراجم الرواة إن شاء الله.

وأمّا ثامناً فقد وثّقه غير أحمد، قال أحمد بن عبد الله العجلي: كوفيّ تابعيّ ثقةٌ.وقال صالح جزرة: شيخ ،وكان يتشيّع ليس هو بمتروك ولا ثبت، وسط. وقال سلمة بن كُهَيْل الراوي عنه هذا الحديث :ما رأيته قطّ إلاّ يقول: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلاّالله والله أكبر. إلاّأن يصلّي أو يحدّثنا[٢]. وهذا معيار التقوى التي هي

---

١ – تهذيب التهذيب :١٦٦/٢رقم ٢٩٢.

٢ – الرقم السابق

مناط التعديل، ولو عَلِمَ فيه بـ «جارح » لذكره مع ذلك، وهو أقعد بمعرفته لمشاهدته وروايته عنه .وفى قوله «أو يحدثنا» دليل على أ نّه قد روى عنه هو وغيره غير ما حديث ،وقال ابن عديّ: ما رأيت له حديثاً منكراً قد جاوز الحدّ. وفي قول النسائي «ليس بالقويّ» ما يلاقي هذا، لأنّ نفي القوّة ينصرف إلى الفرد الكامل، وهي القوّة المعتبرة في رجال الصحيح ،لصدق هذه العبارة على رجال الحَسن ،بل عدّها صاحب التنقيح من المراتب المشتركة بين التعديل والتجريح الصادقة على رجال الحسن، وقد عدّ من ألفاظ التعديل لأهل المرتبة الرابعة من مراتب التعديل: شيخ ووسط ومقارب الحديث، وعدّ من ألفاظ المرتبة الخامسة من مراتب التجريح :ليس بذاك وليس بالقويّ وليس بالمتين وليس بحجّة وليّن الحديث. ثمّ قال فيه: إنّ أهل المرتبة الرابعة والخامسة من مراتب التجريح من أهل الديانة والصدق والعدالة. وقال: إنّ أهل المرتبة الرابعة والخامسة من المجروحين هم أهل المرتبة الرابعة من المعدلين -إلى أن قال:- وأمّا على قواعد كثير من الفقهاء وأهل الأصول فيجب قبولهم من غير اعتبار متابع ولا شاهد. وفيه أيضاً: أنّ أكثر هذه العبارات في التجريح غير مبيّنة السبب، فتكون غير مفيدة للجرح لكن موجبة للريبة والوقف في غير المشاهير بالعدالة والأمانة ،فلا تؤثّر فيهم، ولا يغترّ مُغترّ بأنّ الجرح مقدّم على التعديل ،فذاك في الجرح المبيّن السبب، على أنّ المختار فيه ما تقدّم من التفصيل فاذا لم يكن مبيّن السبب فهو غير مقبول على الصحيح، فضلاً عن أن يقدّم على التوثيق المقبول الخ[1].

ونحو هذا في تقريب النواوي وشرحه -تدريب الراوي- للحافظ السيوطي،ولفظ التقريب: يقبل التعديل من غير ذكر سببه على الصحيح المشهور ولا يقبل الجرح إلاّ مبيّن السبب، وأمّا كتب الجرح والتعديل التي لا يُذكر فيها السبب

---

١ - توضيح الأفكارلمعاني تنقيح الأنظار: ٢/ ٣٧٤

فإنّا وإن لم نعتمدهافي إثبات الجرح والحكم به ،ففائدتها التوقّف في مَنْ جرحوه عن قبول حديثه لما يحصل من الريبة فيه، فإن بحثنا عن حاله وانزاحت عنه الريبة وحصلت الثقة به قبلنا حديثه، ومن ذلك حديث جماعة في الصحيحين بهذه المثابة، انتهى[١]. مع زيادات في مَنْ شرحه، وهذا أمر مهمّ قد أهملوه أو جهله المتأخّرون حيث يبادرون إلى ردّ الحديث ،أوالقدح في الراوي بمجرد قول فلان فيه: هو كذا، من غير بحث وموازنة ومعرفة كون الجرح مقبولاً أو غير مقبول، وهذا قصور أو غرور، مع أنّ قواعد الاصطلاح الحديثي تدفعه، كماترى.

وفيهما: وإذا اجتمع جرح مفسّر في الراوي وتعديل فالجرح مقدّم[٢]. يعني إذا كان جرحاً معلوماً مستنداً إلى الحسّ ،والخبر الصحيح المفيد للظنّ الغالب ، أو العلم الاستدلالي، كما تقدّمت الإشارة إليه في كلام المحقق المقبلي في الفصل السادس في الكلام على حديث جابر عند السجزي، لتعليلهم ذلك بأنّ مع الجارح زيادة علم ،ولم يقف على سببه المعدل ،كما عرفت[٣]. ولهذا قيّد ابن دقيق العيد المسألة بأن يبني الجارح جرحه على أمرٍ مجزوم به [٥] لابطريق اجتهاديّ ،كما اصطلح عليه أئمّة الحديث في الاعتماد في الجرح على اعتبار حديث الراوي بحديث غيره والنظر إلى كثرة الموافقة والمخالفة ،انتهى[٤]. وفي كلامه إشعار بأنّ هذا اصطلاح، وهو صادق على المتأخّرين الذين يجرحون التابعين ومن بعدهم مع بُعد مابينهم من مئات السنين لاسيّما من سكت عنه معاصروه ومشايخه وتلاميذه، كما في حبّة بن جُوَين. وردّ الحافظ السيوطي على ابن دقيق العيد بأنّهم لم يعتبروا ذلك في معرفة الجرح والتعديل بل في معرفة الضبط والتغفيل

---

١ – تدريب الراوي: ١/ ٢٦٧

٢ – تدريب الراوى: ١/ ٣٠٩.

٣ – الأبحاث المسددة في فنون متعددة: ٢٤٨ .

٤ – تدريب الراوي الرقم التالي .

انتهى[١] .وتعقّب بأنّ ذلك سبب للجرح والتعديل ،فالكلام كلام المحقق ابن دقيق العيد. وهو ظاهر صنيع المتأخّرين منهم، كما تقدّم ،وقد بسط المسالة صاحب العواصم. ولا حاجة للتطويل بأكثر من هذا، وقد تتبعت مقيّدات قاعدة تقديم الجارح وإن كثر المعدل التي يغلط فيها كثيرون، فأنهيتها في« كشف مشتبهات الأمور فيما يشرع ويمنع من زيارة القبور» إلى بضعة عشر قيداً ليس هذا موضع بسطها. وعدّ في التنقيح من رجال الحسن أهل المرتبة الرابعة من مراتب التعديل، وأهل المرتبة الرابعة والخامسة من مراتب التجريح في الكلام على الحديث الحسن، كما تقدّم.

وأمّا تاسعاً فقد نص الحافظ ابن حجر على أنّ حبّة صدوق. وذلك مناط الحكم بقبول الرواية ،وأمّا وصفه بالغلط فهو شأن رجال الحسن، كما قال في النخبة[٢]. فإن خفّ الضبط فالحَسن لذاته، وقد نزّهه ابن عدي عن الغلط الفاحش الموجب لردّ روايته، كما تقدّم. وأمّا وصفه بالغلوّ فقد اندفع بما تقدّم، على أنّ الغلوّ في الصحابة غير معروف ،كما عدّه ابن عقدة من الصحابة. وقال الطبراني: يقال انّه راى النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وأورد في الاصابة روايتين عنه تدل على أنّه صحابي، قال: ويُحتمل أن يكون تحمل ذلك قبل إسلامه[٣] إلاّ أنّه لم يصحّحهما، كما أشار إلى ذلك في عبارة التقريب المارّة. وكذا الغلوّ في التابعين أيضاً غير مشهور، لما ذكره الذهبي في ترجمة أبان بن تغلب . وعلى التقديرين معاً ،فهو ممّن شمله حديث :خيرالقرون قرني ثمّ الذين يلونهم ثمّ الذين يلونهم. حتّى حكم الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة بعدالة القرون الثلاثة في الرواية مطلقاً،لأنّهم أهل

---

١ – تدريب الراوي: ١/ ٣١٠.

٢ – نخبة الفكر: ٢٢٩.

٣ – الاصابة :٢/ ١٤٠رقم ١٩٥١

صدق لما في بعض الروايات :ثمّ يفشو الكذب[١]. فهو مقبول، لاسيّما على قواعد الفقهاء والأصول، فضلاً عمّن تقدّم ذِكرهم من أئمّة الحديث الفحول، فضلاً عن مذهب ابن عبدالبرّ وابن المواق وابن حبّان وابن خزيمة :أنّ الأصل في كل حامل علم العدالة، وقد نصر هذا القول صاحب العواصم[٢]. وأيّده بحجج عقليّة وسمعيّة ونظريّة كتاباً وسنّةً بما لا مدفع له، ولخّصه في الروض الباسم. وهو الصواب. وقال الهيثمي في حديث حبّة هذا: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح غير حبّة العُرَني، وقد وثّق [٣]. وأطلق الحكم على روايته بالحَسن، في الكلام على حديثه عن عليّ عليه السلام وهو شاهد لحديث الباب وفيه: أللّهمّ لا أعترف أنّ عبداً من هذه الأُمّة عَبَدك قبلي غير نبيّك الحديث ،فقال: رواه أحمد وأبو يعلى باختصار، والبزّار والطبراني في الأوسط وإسناده حَسن [٤]. فحكم على السند بالحَسن المطلق وهو من رجاله ،فهو من رجال الحَسن.

وأمّا الشيخ العلاّمة المحدّث المحقّق أحمد محمّد شاكر –أحد علماء العصر بمصر المرتّب فهارس مسند أحمد – فحكم بضعف إسناد هذا الحديث، لا لأجل حبّة ،بل لأجل يحيي بن سلمة بن كُهَيْل قال: وأمّا حبّة بن جوين فهو تابعيّ ثقةٌ وثّقه أحمد والعجلي، وضعّفه غيرهما ولم يذكره البخاري ولا النسائي في الضعفاء، انتهى وأوردحديث الباب وحكم بصحة إسناده فقال :حدّثنا يزيد أنبأنا

---

١ – رواه في التوضيح لمعاني التنقيح ٢/ ٢٧١ عن المنصورباللّه من مجموعه. وروى الحديث الترمذي في السنن ح ٢٣٠٢ و٢٣٠٣ ،وروى نحوهالحاكم فيالمستدرك:٥٣٥/٣ ح ٥٩٨٨

٢ – العواصم والقواصم :١/ ٣٠٧.

٣ – مجمع الزوائد :٨٨/٩ ح ١٤٦٠٧.

٤ – مجمع الزوائد:٨٦/٩ ح ١٤٦٠١،ومسند أحمد : ١/ ٩٩ ح ٧٧٦ ،ومسند أبييعلى : ٣٤٨/١ ح ٤٤٧، ومسند البزّار: ٢ / ٣١٩ ح ٧٥١، والمعجم الأوسط : ٢/ ٢٠٧ ح ١٧٤٦

شعبة، عن سلمة بن كهيل ،عن حبّة العُرَني، قال: سمعت عليّاً يقول: أنا أوّل رجل صلّى مع رسول الله صلى الله عليه وآله. ثمّ قال :إسناده صحيح [1]. فكان عنده حبّة بن جوين ممّن يصحّح له، فضلاً عن التحسين

وأمّا عاشراً فقد يكون الراوي ثقةً عند قوم دون آخرين، مقبولاً عند إمام دون إمام، ولا بدع في ذلك ، وهذه كلّيّة مقرّرة، ولولا الجُريّ عليها لامتنع ترجيح القبول أوالضعف، ولبطل الأخذ بكلّ حديث في إسناده مقال، وجميع أقسام الحَسن من هذا القبيل ،لا سيّما الحسن لغيره بل والصحيح لغيره أيضاً، ولزم ترك كلّ راوٍ فيه مقال، وإن كان مقبولاً عند آخر، وقد انفرد البخاري بالرواية عن أربعمائة وبضعة وثمانين رجلاً، ولم يخرج لهم مسلم، والمتكلّم فيه منهم ثمانون كما تقدّم، وانفرد مسلم بالرواية عن ستمائة رجل تجنّب البخاري الرواية عنهم والمتكلم فيه منهم مائة وستون راوياً، ومسألة الرواية والجرح والتعديل مسألة اجتهاد ونظر، لا يُعاب على إمام بقول إمام، ولا بتركه لمن روى عنهم غيره. قال الزركشي في شرحه لعلوم الحديث لابن الصلاح: وأئمّة النقل مختلفون في الأكثر فبعضهم يوثّق الرجل إلى الغاية وبعضهم يوهّنه إلى الغاية ،قال الترمذي: اختلف الأئمّة من أهل العلم في تضعيف الرجال ،كما اختلفوا فيما سوى ذلك من مسائل العلم، ثمّ ساق أمثلة لذلك، وقال: فلايكون إمام منهم حجّة على الآخر[٦]في قبول رواية راوٍ ،أو ردّها إلى أن قال: فلا تجعل قول أحمد وإن كان إماماً في هذا الشأن حجّة على مالك والبخاري ومسلم وغيرهم، كمالا يكون قول بعض الأئمّة حجّة على بعض في المسائل الاجتهاديّة ،لأنّ في الجرح والتعديل ضرباً من الاجتهاد، ولو ذهب العلماء إلى ترك كلّ من تكلم فيه لم يبق بأيدي أهل هذا الشأن من الحديث إلّاليسير، بل لم يبق شيء.

١ - المسند لأحمد: ٢ / ٢٨٢ ح ١١٩١.

ومن ذاالذي ينجو من الناس سالماً وللناس قال بالظنون وقيل

كما نقله العلاّمة السياغي في مقدمة شرح المجموع [١]. وبعد هذا فلا تستطل و تملّ هذه الفوائد وتسأم تقريب تلك القواعد، فهي تفيدك فيما نحن بصدده خصوصاً وفي غيره عموماً ، وسيحال عليها فيما بعد، والكلّيّات إنّما يحتاج إليها المؤلّف والمملي والمستمع في أوائل المؤلّفات، ثمّ يبني عليها ما بعدها. وحينئذٍ فغاية ما يقال في الراوي المختلف فيه هو ثقة عند فلان وفلان، غير ثقة عند فلان وفلان، ولم يكن الجارحون لحبّة العُرَني إلّاجماعة ليسوا بأكثر ممّن وثّقه وسكت عنه، لأنّ الثقات الراوين عنه قد وثّقوه ضمناً لا سيّما وهم من رجال الجرح، والساكتون عنه قد علموا ما قيل فيه بلا شكّ ،لبحثهم ومعرفتهم بأحوال الرجال كيف بخيرالقرون ومن يليهم، فسكوتهم عنه لا يخلو عن نكتة تؤيّد جانب قبوله فتأمّل. ثمّ إنّ الرجل قد وثّقه من أصحابنا أيضاً على ما في الطبقات مَنْ عنى منهم بهذا الشأن، ولفظها بعد أن حكى ما قيل فيه جرحاً وتوثيقاً: وعدّه السيّد صارم الدين وابن حابس وابن حميد في التوضيح من ثقات محدّثي الشيعة وعلمائها انتهى[٢]. فوافق تعديل هؤلاءتعديل من عدله من أئمّة هذا الشأن، وبذلك كان الموثّقون أكثر ،والمقام مقام ترجيح لامقام تقديم الجارح على المعدل ،كما عرفت. وقال صاحب تنقيح المقال :إنّه من الحسان (يعني مقبولاً) وحديثه حسناً بل رجّح أنّ له صحبة بدليل روايته أ نّه سمع حديث الغدير من النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ولم يحجّ في ذلك العام مشرك[٣].إلّا أ نّه تقدّم أنّ الحافظ ابن حجر قد ضعّف إسنادها، وثمّة رواية أُخرى في الإصابة أيضاً ولم تثبت، وعلى هذا فهو مختلف في صحبته أيضاً، فتأمّل.

---

١ – مقدمة شرح مجموع الفقه الكبير:١/ ٣٥.

٢ – الطبقات :١/٢٠٤.

٣ – تنقيح المقال :١/٢٥٠رقم ٢٢٤٥ ط ق.

فصل

وهذا كلّه بالنظر إلى ترجيح جانب قبوله مطلقاً، لأنّ له روايات كثيرة في المسانيد والمعاجم، وفى كتب أئمّة الآل وأتباعهم ،كما تقدّم، فمَنْ ثبت عنده قبوله لا سيّما على قواعد الفقهاء وأرباب الأُصول ،كما أشار إلى ذلك صاحب التنقيح ،فضلاً عن أئمّة هذا الشأن اطّرد قبول حديثه عنده واعتمده في كلّ ما رواه إن لم يكن في الإسناد قادح في غيره. بل حسّن له الحافظ الهيثمي وصحّح له الشيخ العلاّمة المحقّق المحدّث أحمد محمّد شاكر من علماء العصر بمصر في شرحه وفهارسه لمسند الإمام أحمد المطبوع سنة ١٣٦٨ (ثمان وستين وثلثمائة وألف) كما تقدّم

وأمّا بالنظر إلى خصوص حديثه هذا فالكلام عليه - مع ماتقدّم - من جهات الأُولى: ما تقدّم من تصحيح الشيخ أحمد محمّد شاكر لإسناده وتحسين الهيثمي لشاهده وإن تعقّبه الشيخ أحمد ،فالشاهد لا تعتبر فيه الصحّة، وله شواهد أخرى، كما يأتي.

الثانية: أنّ الامام النسائي إنّما أورد حديثه كالشاهد ،لأنّ أحاديث الباب ستّة غيره، فالأربعة الّتي تليه كلّها بمعناه ورجالها ثقات ،بل منها ما رجاله رجال الصحيح وحينئذٍ فحديثه هذا صحيح لغيره، وأمّا السادس والسابع ففيهما مقال ينجبر ،كمايأتي، لأنّ شعبة رواه أوّلاً عن سلمة بن كهيل عن حبّة، وثانياً عن عمرو بن مرّة عن أبي حمزة عن زيد بن أرقم، والأوّل من رجال الستّة، والثاني أخرج له البخاري والأربعة، وثالثاً كذلك، والراوي عن شعبة محمّدبن جعفر غُنْدَر من رجال الستّة، ورابعاً أخرجه النسائي من طريق عبد الله بن سعيد الأشجّ عن أبيه إدريس وهما من رجال الستّة عن شعبة عن عمرو بن مرّة إلخ وخامساً من طريق اسماعيل بن مسعود،عن خالد بن الحارث الهجيمي، عن شعبة إلخ ،والأوّل ثقة أخرج له النسائي في السنن والخصائص ،والثاني روى له الستّة، وتأتي كلّ هذه

الطرق بعده، وبعدها طريق عفيف الكندي، وقد صحّحه الشيخ أحمد شاكر والحاكم وأقرّه الذهبي في فضائل خديجة بنت خويلد[١]. ثمّ حديث عليّ عليه السلام: أنا عبد الله وأخو رسول الله الحديث وفيه مقال، وله شواهد أيضاً بعد ذلك في الخصائص وغيرها.

الثالثة: أنّ لحديثه هذا شاهداً صحيحاً غير ما في الباب عن عليّ كرّم الله وجهه قال: بُعث النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاثنين وأسلمت يوم الثلاثاء. أخرجه أبو يعلى وأبو القاسم بن الجراح في أماليه[٢]. وله شاهد صحيح عن بريدة قال: أُوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاثنين وصلّى عليّ يوم الثلاثاء. أخرجه الحاكم وصحّحه وصحّحه الذهبي وأخرج عن أنس نحوه[٣]. ورواه الترمذي من طريق الحاكم عن أنس وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلّا من حديث مسلم الأعور وهو ليس عندهم بذاك القوي [٧]وقد روي هذا الحديث عن مسلم عن حبّة العرني عن عليّ نحو هذا، انتهى[٤]. ولكن له شاهد صحيح وهو حديث بريدة وحديث زيد بن أرقم مرفوعاً عند الحاكم: أوّل من أسلم عليّ بن أبى طالب. وقال الحاكم: صحيح الاسناد، وصححه الذهبي، قال الحاكم: وإنّما الخلاف في هذا الحرف انّ أبا بكر كان أوّل الرجال البالغين إسلاماً وعليّ بن أبي طالب تقدّم إسلامه قبل البلوغ[٥].

وحديث سلمان يرفعه: أوّلكم وارداً عليّ الحوض أوّلكم إسلاماً

---

١ – المسند: ٢١٨/٣ ح ١٧٨٧، والمستدرك: ٢٠١/٣ ح ٤٨٤٢.

٢ – مسند أبي يعلى: ١ / ٣٤٨ ح ٤٤٦، عنه وعن أمالي ابن الجراح كنز العمّال: ١٢٨/١٣ ح ٣٦٤٠٧.

٣ – المستدرك: ١٢١/٣ ح ٤٥٨٦ و ح ٤٥٨٧.

٤ – سنن الترمذي: ٥/ ٣٠٤ ح ٣٨١٢.

٥ – المستدرك: ٣ / ١٤٧ ح ٤٦٦٣.

قال: سمعت عليّاً كرّم الله وجهه

عليّ. أخرجه الحاكم وسكت عنه وأقرّه الذهبي [١].ورواه الطبراني بهذا اللفظ، قال الهيثمي: ورجاله ثقات .وأخرج عن ابن عباس: أوّل من أسلم عليّ كرّم الله وجهه. قال الهيثمي: ورجاله رجال الصحيح إلّا عثمان الجزري، فلم أعرفه، انتهى[٢]. فهذا ضعف بالجهالة ينجبر بما تقدّم ،ومايأتي وحديث عفيف الكندي الآتي ،رواه أحمد وصححه الشيخ أحمد محمّد شاكر. وقال الهيثمي: رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني بأسانيد، ورجال أحمد ثقات[٣]. وأخرجه أبو طالب عليه السلام [٤]. وأخرج الطبراني نحوه عن ابن مسعود أيضاً[٥].وفي إسناده مقال ينجبر برواية عفيف الكندي، وشواهده كثيرة تأتي الإشارة إليها.

الرابعة انّ معنى أحاديث الباب أنّ أمير المؤمنين كرّم الله وجهه أوّل من أسلم، والأحاديث الواردة في هذا المعنى قد أشرت إليها وإلى رواتها من الصحابة، فبلغوا نيّفاً وعشرين صحابياً في خدمات أحاديث البرق اللموع، وهذا يفيد التواتر المعنوي، ولا يعتبر في رجال التواتر جرحاً ولا تعديلاً، كما تقرر في علوم الاصطلاح وفي كتب الأصول وغالب كلام أئمّة الحديث على كل حديث من حيث إسناده الخاص، وأمّا من حيث كثرةالطرق وتعاضدها فإنّما هي وظيفة

---

١ – المستدرك ٣ / ١٤٧ ح ٤٦٦٢.

٢ – مجمع الزوائد: ٩ / ٨٦ ح ١٤٥٩٩، وح ١٤٦٠٠والمعجم الكبير ٦ / ٣٦٥ ح ٦١٧٤، و ١١: / ٢٥ ح ١٠٩٢٤

٣ – مجمع الزوائد : ٩ / ٨٧ ح ١٤٦٠٥، والمعجم الكبير : ١٨ / ١٠٠ ح ١٨١ و ح ١٨٢ ،ومسند أحمد : ١ / ١٠٩ ح ١٧٨٧

٤ – تيسيرالمطالب في أمالي أبي طالب :٧٠ ح ٦٤

٥ – المعجم الكبير: ١٠ / ١٨٣ ح ١٠٣٩٧.

المحتج بالحديث ،أوالمخرج له ،أوالذابّ عنه، قصداً لتأييده أو تصحيحه، ولهذا قالوا: حسن لغيره وصحيح لغيره، أوابلاغه درجة التواتر، كما صنع ذلك الحافظ السيوطي وغيره، وقد ساق ابن عبد البرّ في الاستيعاب نبذة من أحاديث فضائل أمير المؤمنين، ومنها انّه أول من أسلم، ثم قال: واتّفقوا على أنّ خديجة أول من آمن باللّه ورسوله وصدّقه فيما جاء به، ثمّ عليّ كرّم الله وجهه بعدها انتهى[١]

وعن أبي رافع قال: أوّل من أسلم من الرجال عليّ، وأوّل من أسلم من النساء خديجة. رواه البزّار ،قال الهيثمي :ورجاله رجال الصحيح[٢]. وكلّ هذا يؤيّد ويؤكّد صدق حبّة بن جوين وثقته وضبطه، كما سمعت.

وأمّا عليّ كرّم الله وجهه فهو الإمام أمير المؤمنين في جميع الكمالات الدينيّة والدنيويّة علماً وحلماً وقضاءً وسبقاً وجهاداً وإجتهاداً وهجرةً وشجاعةً وكرماً وزهداً وعبادةً وقرباً من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واخوّةً وغير ذلك ممّا تضمّنته الأسفار الخاصّة والعامّة من مناقبه وفضائله، وترجمته تستدعى مجلداً، وقد أشار إلى خلاصتها صاحب الطبقات والحافظ ابن حجر في الإصابة وتهذيب التهذيب وابن عبد البرّ في الإستيعاب والذهبي في النبلا[٣]. ولم يكن من موضوع هذا التعليق البحث عن أحوال الصحابة وأحكامهم فيالعدالة ،لأ نّهم عند المحدّثين عدول والصناعة حديثيّة، والمسألة معروفة في الأصول، وإنّما المراد هنا بيان من روى عنهم من أئمّة الحديث وأئمّة الآل وأتباعهم ،فلا يترتب على تراجمهم كثير فائدة غير ذلك، إذا البحث عن أحوال الرواة من حيث الثقة والضعف، وهم من القسم الأوّل، وهذه الخصائص مع سائرالفضائل العلوية نبذة من خصائصه عليه السلام وترجمته،

---

١ – الاستيعاب:١٠٩٢/٣رقم ١٨٥٤

٢ – مجمع الزوائد:٩ / ٢٥٨ ح ١٥٢٥٧، ومسند البزّار: ٩ / ٣٢٢ ح ٣٨٧٢.

٣ – الطبقات :٢/١،الاصابة :٤٦٤/٤ رقم ٥٧٠٤،تهذيب التهذيب :٣٣٤/٧ رقم ٥٦٥،الاستيعاب :١٠٨٩/٣ رقم ١٨٥٥، سيرأعلام النبلاء :١٢٥/١٤ رقم٦٧.

وفي ذلك غُنْيَة.

ومن اللطائف أنّ النسائي بدأ الخصائص بحديثه وختمها بحديثه، وهو أكثر الصحابة حديثاً فيها لأنّ له فيها سبعة وستين حديثاً على تكرار في ذلك وهذا القدريقرب من الثلث بالنظر الى الأسانيد وهذا مع صغر حجمها وقلّة أحاديثها بالنظر إلى المؤلّفات الحافلة ،وذلك يرشد إلى سعة الرواية عنه وكثر تهافي الجملة ، قال في الطبقات : له في الصحيحين أربعة وأربعون حديثاً . وخرّج له أهل السنن الأربع وغيرهم أي من أهل المسانيد والمعاجم والتواريخ والأجزاء والفوائد وغير ذلك ، قال فيها : وخرّج له أئمّتنا جميعاً وشيعتهم إلّاالشريف السيلقي [١].

تنبيه :

قد سمعت أنّ روايته عليه السلام في الصحيحين ليس إلّا أربعة وأربعين حديثاً ،وقال الشيخ محمّد زاهد الكوثري في تقريظه لشرح المجموع المربوط بآخر صحيفة من التتمّة بعد أن ساق كلاماً حسناً في كثرة أحاديث المجموع وغيره المسندة إلى أمير المؤمنين عليه السلام : وسبب قلّة الرواية عنه وعن أولاده لما جرى لهم وعليهم من الدولتين ما لفظه : فلا يوجد في مثل مسند بقي بن مخلد أجمع مؤلّف في الحديث في ذلك العهد سوى خمسمائة وستّة وثمانين حديثاً لعليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه ، كما لا يوجد فيه غير ثلاثة عشر حديثاً للحسن السبط ، وغير ثمانية أحاديث للحسين السبط الشهيد رضوان الله عليهما[٢]. ومراده التعجب والاستغراب من كثرة الرواية عن الموالي وغيرهم، وقلّتهاعن أميرالمؤمنين وأولاده ، لما تقدّم ، وتشكر أئمّة الآل الذين إحتفظوا بهذا المجموع إلى وقتنا مع أنّ في مجموع الإمام زيد عليه السلام ألف حديث وبضعة عشر حديثاً، وكلّهاعن

---

١ – الطبقات :٢/١

٢ – شرح مجموع الفقه الكبير :٣٣٧/٤ تقريظ الكوثري.

أميرالمؤمنين عليه السلام وأولاده، فضلاً عن الآثار العلوية والفتاوي الزيدية، كما يؤخذ من ترقيم أحاديثه [٨] في كتاب مفتاح كنوز السنّة، على أنّ قاعدة أهل المسانيد تكرار الواحد لتعدد المشايخ والطرق إليه[١]. ولهذا كان لأبي هريرة خمسة آلاف في مسند بقي بن مخلد وثلاثمائة وأربعة وسبعون حديثاً ،كما في سبل السلام[٢].ولعل هذا القدر ليس إلّابالتكرار، كما تقدّم. وقد طالعت مسنده في مسند أحمد، فوجدته مكرراً أكثره. وكذلك مسند عليّ كرّم الله وجهه، نعم لأمير المؤمنين عليه السلام في مسند أحمد ثمانمائة ونيّف وتسعون حديثاً، وفيها بعض آثار يسيرة، وقد جمع الحافظ السيوطي في مسند عليّ كرّم الله وجهه من جمع الجوامع الحافل بالأمّهات والمسانيد والمعاجم وغيرها، غير كتب أئمّة الآل ورواياتهم من الأحاديث والخطب والفتاوي وهي الأغلب ألفين وتسعمائة -بتقديم الفوقانية- ونيّفاً وسبعين رواية، ثمّ الأحاديث المرفوعة منها ألف واثنان وسبعون حديثاً، ثمّ تتبعت ما كان الوقوف عليه من رواياته في كتب الأئمّة وأتباعهم كالأماليات وشرح التجريد وكتاب الذكر والأسانيد اليحيوية والمصابيح وصحيفة عليّ بن موسى، مع أنّ كثيراً منها لم أقف عليه كشرح التحرير لأبي طالب، كما تقدّم وكمؤلّفات الإمام الناصر، ومؤلّفات محمّد بن منصور التي جمعها صاحب الجامع الكافي من زهاء ثلاثين كتاباً بحذف الأسانيد، ومؤلّفات ابن عقدة حتى قال الذهبي: انّه قال: أنا أجيب في ثلاثمائة ألف حديث من حديث أهل البيت سوى غيرهم[٣]. وفي رواية: أحفظ لأهل البيت ثلاثمائة ألف حديث . وقد ورد في هذا

---

١ - إذ المقصود أوّلاً وبالذات حصرماروي من الحديث عن كل صحابي وان تعددت الطرق إلى الحديث الواحد من غير مراعاة الصحيح من غيره إلاّ مسند أحمد فالضعيف فيه يقرب من الحسن لإمامته ومعرفته بالرجال والحديث مع تثبّته.منه رحمه الله .

٢ - سبل السلام شرح بلوغ المرام للصنعاني :١/ ١٤

٣ - تذكرة الحفاظ:٣ /٨٤٠ .

المعنى عنه بالألفاظ المتقاربة ،كمافي النبلاء[١].وقد وصفه بالحفظ والتبحر في علم الحديث والرجال والتأليف فيهما لا سيّما في خصوص الرواية عن الحسنين وأمّهما وأبيهما وزيد بن عليّ عليهم السلام . وفى شواهد التنزيل للحاكم الحسكاني وهو موجود لديّ لكن لم أتمكن من حصره، والإستيعاب لابن عبد البرّ، وتاريخ ابن عساكر وهو أجمع من غيره، وأمالي السمّان، وأمالي ظفر بن داعي، وجلاء الأبصار للحاكم الجشمي، وسلوة العارفين للشريف الجرجاني وأمالي الناصر الأُطروش، وقد ضمنها كثيراً من فضائل العترة و المناقب على تعدّدها وغير ذلك، كالخصائص ،كما تقدّم ،ففيها شيء كثير، فمجموع ما وقفت عليه من الكتب المذكورة الموجودة من الأحاديث والآثار والحكم والخطب التي في النهج وشرحه وخاتمته لابن أبي الحديد سبعة آلاف وأربعمائة وتسعين رواية على تداخل وتكرار الحديث منها ثلاثة آلاف ومائة وأربعة وأربعون حديثاً والآثار والخطب ونحوها، وفيها ماله حكم الرفع ما قد ورد مرفوعاً أربعة آلاف وثلاثمائة وستّة وأربعون، وإذا أضفنا بعض ما في رواية الحافظ الذهبي عن الحافظ ابن عقدة إلى تلك الأحاديث بناء على أنّها تنتهي كلّها أو أكثرها إلى أمير المؤمنين عليه السلام بلغ مجموع الأحاديث المرويّة عنه أكثر ممّا رواه أبو هريرة، وعلى الأحتياط يضمّ إلى ذلك بالتقدير ما في الأصول المفقودة كشرح التحرير ومؤلّفات الناصر الأُطروش عليه السلام ومؤلّفات محمّد بن منصور التي تضمنها الجامع الكافي وهو لديّ، لكن خّطه دقيق جداً لم أتمكن من حصره، فيغلب الظنّ أنّها تزداد كثيراً عمّا رواه أبو هريرة فضلاً عن الآثار المذكورة.

وأمّا مجموع الأحاديث والآثار من جميع ما كان الوقوف عليه وما غاب ممّا ذكرته وما لم أذكره فلا يبعد أن تبلغ مع ما تقدّم عشرة آلاف فصاعداً وقد وقفت

---

١ - أنظر سير أعلام النبلاء: ١٥ / ٣٤٠ رقم ٣٤٠.

على بضعة عشر رجلاً ممن ألّف في خطب أمير المؤمنين عليه السلام وسردت أسماءهم في خدمات أحاديث البرق اللموع تذييلاً لما رواه أبو طالب من ذلك ،وهذا كلّه بحسب الظنّ والحصر، والعلم عند الله ،والقصد تذييل كلام الشيخ الكوثري بما يناسب المقام والتنبيه على كثرة ما روى عن أميرالمؤمنين عليه السلام مطلقاً من غير نظر إلى صحّة وحسن وضعف ورفع ووقف ،إذ ذلك قدر مشترك بين ماروي عنه وعن أبي هريرة وغيرهما من حفّاظ الصحابة، وقد أوضحت تفريد جميع ما في الأصول التي وقفت عليها من الأحاديث والآثار العلويّة في خدمات أحاديث البرق اللموع، والمراد هنا الاشارة، وتقييد هذه الفائدة، عوضاً عن بسط الترجمة، كما إنّي ساختزل جميع تراجم الصحابة هنا إعتماداً على ما في الإصابة وغيرها، لعدم تعلق الغرض بها، كما تقدّم. وليس لك أن تنازع فيما ذكرت ،أمّاماوقفت عليه وحصرته فقد كان حصره فِعْلاً، وأمّا مالم أقف عليه أوتأخرحصره، كمامرّ فقد أحلت علمه إلى الله ثمّ إلى علمك إن استطعت، ولكن التقدير بحسب القرائن والظنّ جائز ،كماعرفت ، وقد يزيد وقد ينقص، ولم أحكم بذلك كلّه جزماً[٩] حتّى ما حصرته، لأنّ الانسان عرضة للخطأ والنسيان، ومن هنا ينفتح باب الزيادة والنقصان ولكن الإنصاف البحث لو تيسرت لك جميع الأصول المشار إليها ،وأ نّى لك ذلك ؟ وإذا كان الحفّاظ من أئمّة الحديث يحفظون مئآت الألوف[١] .على اختلافهم في ذلك لجمعهم أحاديث الصحابة أو أكثرهم، فمابال

---

١ - فائدة :قد يستشكل ما يتسب إلى بعض الحفّاظ من حفظهم مئآت الألوف من الحديث كالبخاري كان يحفظ ثلاث مائة ألف حديث ،وأبي زرعة خمسمائة ألف ،ومسلم ثلاث مائة ألف وابن عقدة ثلاث مائة ألف حديث وكذا الباغندي. وكتب أبو داود خمسمائة ألف وغيرهم كثير ممّن كان يحفظ الآلاف الكثير من الحديث،كما في مقدمة البدر المنير لابن الملقّن وغيره من الأصول الحافلة بتراجم الحفّاظ. وفيه أجوبة:

الأوّل: أنّ ذلك باعتبار عدّهم للموقوفات والا عتداد بها لا سيّما ولبعضها حكم الرفع وإن كانت

باب مدينة العلم النبوي لا يكون كذلك مع ما اختص به منذ دبّ ودرج إلى أن شبّ في الأغلب حتى توفّى رسول الله صلى الله عليه وآله وهو بين يديه، كما يأتي في الخصائص انّه كان يختصّ بما لم يكن لغيره من الدخول على رسول الله صلى الله عليه وآله وكان يقول: كنت إذا سكت إبتدئت وإذا سألت أُعطيت[١]. وقال صلى الله عليه وآله لفاطمة: أما ترضين أن زوّجتك أقدم أمّتى سلماً وأكثرهم علماً وأعظمهم حلماً. رواه أحمد والطبراني برجال وثّقوا، كما في مجمع الزوائد[٢]. وفي موضع آخر منه فيه خالد بن طهمان وثّقه أبو حاتم وغيره وبقية رجاله ثقات[٣]. وقال عليه السلام: والله إنّي لأخوه ووليّه وابن عمّه ووارثه. رواه الطبراني قال الهيثمي: ورجاله رجال الصحيح[٤]. وقال صلى الله عليه وآله: اَللّهمّ ثبت لسانه واهد قلبه. قال أمير المؤمنين: فما شككت في قضاء بعد. أخرجه الحاكم وصحّحه وصحّحه الذهبي[٥]. وقال قثم بن العباس لمّا قيل له: كيف ورث عليّ كرّم الله وجهه رسول الله دونكم؟ قال: لأ نّه كان أوّلنا به لحوقاً وأشدّنا به

من أقوال الصحابة

الثاني: انّ ذلك يرجع إلى تعدد الإسناد، فقد يكون للحديث الواحد عدّة أسانيد مختلفة ولو في بعض الرجال، فيعدون الحديث الواحد كثيراً نظراً إلى كثرة أسانيده، وهذا يظهر في حصر المسندات والمعاجم كمامرّ.

الثالث: انّ الحديث الواحد قد تختلف ألفاظه ويتقارب المعنى، فيعدونه متعدداً لذلك، لا سيّما إن اختلف راويه من الصحابة، وهذه التأويلات إنّما يحتاج إليها عند وجود قاطع مانع من الحقيقة، وإلاّ فما المانع من ذلك وفيه تأمّل. منه رحمه الله.

١ – باب ٢٦ من هذا الكتاب ح ٨.

٢ – مجمع الزوائد: ٩ / ١٠٢ ح ١٤٦٦٩، ومسند أحمد: ٥ ٢٦ ح ٢٠٣٢٢، والمعجم الكبير: ١ / ٩٤ ح ١٥٦

٣ – مجمع الزوائد: ٩ / ٨٥ ح ١٤٥٩٥، والمعجم الكبير: ٢٠/ ٢٢٩ ح ٥٣٨.

٤ – مجمع الزوائد: ٩ / ١٢٨ ح ١٤٧٦٥، والمعجم الكبير: ١/ ١٠٧ ح ١٧٦

٥ – المستدرك: ٣/ ١٤٥ ح ٤٦٥٨

لزوقاً. صحّحه الحاكم والذهبي(١). وله شاهد عند أحمد وابن جرير عن عليّ عليه السلام وقد سئل كيف ورثت ابن عمّك دون عمّك ؟فذكر قصة جمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بني عبد المطّلب ،كما يأتي. وقال في آخرها: فلذلك ورثت بن عمّي دون عمّي(٢).

وأخرج أحمد في المناقب من حديث زيد بن أبي أوفى في المواخاة وفيه :والذي بعثني بالحقّ ما أخّرتك إلّالنفسي ، وأنت منّي بمنزلة هارون من موسى ، غير أنّه لا نبيّ بعدي ،وأنت أخي ووارثي. قال عليّ: وما أرث منك يا رسول الله؟ قال: ماورث الأنبياء من قبلي. قال :وما ورث الأنبياء من قبلك ؟قال: كتاب ربّهم وسنّة نبيّهم الحديث(٣). قال إسماعيل بن إسحاق القاضي :لا خلاف بين أهل العلم أنّ ابن العمّ لا يرث مع العمّ، فقد ظهر بهذا الاجماع أنّ عليّاً ورث العلم من النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أخرجه الحاكم (٤).والأحاديث والآثار الدالّة على حفظه وذكائه وحرصه على حفظ القرآن والسنّة وأسباب النزول وأحكام القرآن ورجوع الصحابة إليه وشهادتهم بأنّه أعلم بالسنّة تؤكد ذلك ، وبسطها يطول وقد أشار إلى بعضها صاحب الروضة الندية(٥). ومجموع ذلك كلّه يفيد التواتر المعنوي بأعلميّته، كتواتر شجاعته عند من بحث وعرف وأنصف، وأخرج ابن سعد وابن عساكر عن عليّ كرّم الله وجهه أنّه قال: والله ما نزلت آية إلّاوقد علمت فيما نزلت وأين نزلت وعلى من نزلت، إنّ ربّي وهب لي قلباً عقولاً ولساناً طلقاً سئولاً(٦).

وأخرج ابن عبد البرّ عن ابن المسيّب قال: ما كان أحد من الناس يقول

---

١ – المستدرك :١٣٦/٣ ح ٤٦٣٣.

٢ – كنز العمّال :١٣/ ١٧٥ ح ٣٦٥٢٠ رواه عن أحمد وابن جرير.

٣ – فضائل الصحابة لأحمد:٦٣٨ ح ١٠٨٥.

٤ – المستدرك :١٣٦/٣ ح ٤٦٣٤ عنه الغدير:١٠٠/٣.

٥ – الروضة النديّة :٢١٨.

٦ – الطبقات الكبرى :٣٣٨/٢،وتاريخ دمشق :٣٩٨/٤٢.

سلوني[قبل أن تفقد وني] غير عليّ كرّم الله وجهه[١]. وأخرج ابن النجار نحوه عن أبي المعتمر مسلم بن أوس وجارية بن قدامة [٢]. وأخرج أبو نعيم في الحلية عن عليّ كرّم الله وجهه يرفعه :يا عليّ إنّ الله أمرني أن أدنيك وأعلمّك لتعي. وأنزلت هذه الآية﴿وَتَعِيَهَاأُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾[الحاقّة/١٢] فأنت أُذن واعية لعلمي[٣].

وأخرجه القضاعي وإبن مردويه بنحوه[٤] . والباب واسع

وهذه الأحاديث والآثار التي لم نقف على نص في بعضهابصحّة أو حسن فأحاديث الفضائل يغتفر فيها. ثمّ ما بلغ درجة التواتر المعنوي لا يعتبر فيه ذلك، وقد صحّح ابن جرير والحافظ السيوطي حديث: أنا مدينة العلم وعليّ بابها[٥]. وصحّحه ابن معين أيضاً وحسنّه ابن حجر في اللسان [٦].وإن ضعّفه آخرون[٧]. فهو حجّة عند من ثبت عنده، وهو شاهد لما تقدّم ،وقد ألّف فيه بعض المتأخّرين جزءً أسماه« فتح العلي» وصحّحه من طرق وهو لديّ طبع مصر سنة ١٣٥٤ بلغت صحائفه١٠٢ (مائة صحيفة وصحيفتين) لمؤلّفه الشيخ أحمد محمّد ابن الصديق الحسني، وصحح ابن جرير حديث عليّ كرّم الله وجهه وفيه :لقد أنكحتك أكثرهم

---

١ – الاستيعاب :١١٠٣/٣. وبين المعكوفين لايوجد فيه

٢ – عنهماكنزالعمّال :١٦٥/١٣ ح ٣٦٥٠٢

٣ – حلية الأولياء:٦٧/١.

٤ – عنهماكنزالعمّال :١٧٧/١٣ ح ٣٦٥٢٦.

٥ – اللآلي المصنوعة:٣٣/١، و.تهذيب الآثار :٣ / ١٠٥ ح ١٧٣

٦ – لسان الميزان :١٢٣/٢رقم ٥١٣.

٧ – يراجع جمع الجوامع:٦/ ٤٠١ ،والمستدرك :٣/ ١٣٧ ح ٦٣٧،وكنزالعمّال :١٤٨/١٣ ح ٣٦٤٦٤،والغدير:٦١/٦.

علماً وأفضلهم حلماً وأقدمهم سلماً[١]. فهذا شاهد آخر، وقد تقدّم في المقدّمة انّ الحديث قد يكون صحيحاً عند إمام دون آخر، وصحح ابن جرير حديث عليّ كرّم الله وجهه الآتي في الباب الحادي عشر في الاخوة وفيه :ما سألت الله شيئاً إلّا سالت لك مثله[٢]. وقد عرفنا أنّه قد سأل الله أن يزيده علماً لقوله تعالى ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾[طه/١١٤] فقد سأل لعليّ مثل ذلك –أعني أن يزيده الله علماً و إن كان هذا في وقت خاص ،وهو في الصّلاة، ففي بعض ألفاظه أنّ السؤال عامّ لخير الدنيا والآخرة ،فيدخل العلم أوّلاً وبالذات، كما صحح ابن جرير حديث عليّعليه السلام في جمع بني عبدالمطّلب بعد نزول ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء/٢١٤]وفيه :أيّكم يكون أخي وصاحبي ووارثي؟.فقال: أنا، ثلاثاً، فضرب يده على يده[٣].ومرّ انّ الوراثة وراثة علم، ومن ذلك حديث عليّ كرّم الله وجهه :علّمني [١٠]رسول اللهصلى الله عليه وآله وسلم ألف باب ،كلّ باب يفتح ألف باب.رواه أحمد الفرضي في جزئه[٤]. ولم يقدح في إسناده إلّابالأجلح ،وهو أبو حُجيّة – بمهملة مضمومة فجيم مفتوحة فتحتانية –رُمي بالتشيّع ،كما في المغني، والتقريب مع وصفه بأنّه صدوق فيهما[٥]. وهو من رجال الأربعة والبخاري في الأدب المفرد ومحمّد بن منصور وأبي طالب[٦]. وقال: أحمد ما أقرب الأجلح من فطر بن خليفة، وفطر روى له الأربعة والبخاري في الصحيح متابعة ،وهو ثقة، كما يأتي. وقال بن معين في الأجلح: صالح. وقال مرّة: ثقة. وقال مرّة :ليس به بأس.

---

١ – عنه كنزالعمّال :١١٤/١٣ ح ٣٦٣٧٠.

٢ – عنه كنزالعمّال :١٧٠/١٣ ح ٣٦٥١٣.

٣ – عنه كنزالعمّال :١٢٨/١٣ ح ٣٦٤٠٨ بتفاوت.

٤ – عنه جمع الجوامع :٤٠٣/١٣ ح ٧٩٢١.

٥ – المغني في الضعفاء:٣٢/١ رقم ٢٢٩، وتقريب التهذيب :٣٧/١ رقم ٣١٢.

٦ – الطبقات :٨٢/١.

وقال العجلي: كوفيّ ثقة. وقال أبو حاتم: ليس بالقويّ يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة ولم أرله حديثاً منكراً مجاوزاً للحد، لا إسناداً ولامتناً إلاّ أ نّه في شيعة الكوفة وهوعندي مستقيم الحديث صدوق. وقال عمر بن عليّ: مستقيم الحديث صدوق، وضعّفه غيرهم [١]. ويأتي مزيد بحث فيه في سند الحديث الأوّل من الباب الثاني، وإذا رجعت إلى ما تقدّم في الفصل السادس عرفت، وقد روى عنه شريك ما يدلّ على أ نّه لم يكن غالياً ولا مبتدعاً في تشيّعه على الإصطلاح الحديثي في التشيّع المذموم، فتشيّعه محمود ا نّه قال: ما يسبّ أبا بكر وعمر أحد إلّا مات قتلاً أوفقيراً [٢]. وظاهر كلام ابن القطان أنّ فيه نوع غفلة، فلا يكون من رجال الصحيح، ومع الصدق فحديثه حسن أو قريب منه على الأقل. والحديث أخرجه الإسماعيلي في معجمه بنحوه من طريق الأجلح أيضاً عن ابن عباس، وله قصّة أنّ عليّاً كرّم الله وجهه خطب، وذكر في خطبته: لتفتحنّ البصرة ولتأتينّكم مادّة من الكوفة ستّة آلاف وخمسمائة وستّين أو خمسة آلاف وستمائة وخمسين. قال ابن عباس: فقلت: الحرب خدعة، قال: فخرجت فأقبلت أسأل الناس كم أنتم؟ فقالوا ،كما قال، فقلت: هذا ممّا أسرّه إليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنّه علّمه ألف ألف كلمة كلّ كلمة تفتح ألف كلمة [٣].ولم يقدح السيوطي فيه إلّا بالأجلح مع وصفه بالصدق مع التشيّع، وقدمرّ ما فيه. وأخرجه ابن عدي من طريق أخرى لم يقدح فيها إلّا بابن لهيعة، وحديثه حسن، كما قرّره الحافظ ابن حجر والحافظ السيوطي، وصحح له ابن حجر في مقدّمة اللسان [٤]. قبل إحتراق كتبه. والاستاذ الشيخ أحمد محمّد شاكر مطلقاً في

---

١ - تهذيب التهذيب :١٨٩/١ رقم ٣٥٣.

٢ - المصدر السابق .

٣ - معجم الشيوخ :٦٢٤/٢،عنه كنزالعمّال:١٦٤/١٣ ح ٣٦٥٠٠.

٤ - يراجع لسان الميزان :٩/١.

فهارس وخدمات مسند أحمد[١]. وهذا يخص حديث الصحيفة الذي فيه أنّه صلى الله عليه وآله وسلم لم يخص أهل بيته بغير ما فيها، مع أنّ ما فيها قدر مشترك مرويّ عن غير أمير المؤمنين، وقد تأوّله السيد الإمام محمّد بن إسماعيل الأمير بتأويل صحيح قامت عليه البراهين الثابتة في الروضة النديّة[٢]. وتلخيصه أنّه لم يخصهم بشيء ممّا يعمّ تكليفه عموم المكلّفين، لأنّ التبليغ بذلك واجب إلى العموم. وأمّا ما يتعلق بما يحدث من الفتن وما يجري له عليه السلام فقد صرحت به الأحاديث الصحيحة، فلا منافاة في الحقيقة، وفي كلام الروضة كفاية.

وأمّا كثرة علمه روايةً ودرايةً فليس ممّا يخصه عليه السلام، بل ممّا رزقه الله لا حتياج الناس إليه فيذلك ،وإحتياجه إلى أحكام الحوادث التيفرض له أيّام خلافته وهي واسعة، ومنها ما يأتي في الخوارج، ومنهم ذوالثدية، فلهذا كان مرجعاً لأعيان الصحابة، ووصفته عائشة بأنّه أحفظ للسنّة[٣].وأكثر علم بن عباس منه عليه السلام، مع أنّه صاحب الدعوة النبويّة في تأويل القرآن، وذلك لا ينافي أن يروي ويتعلم، كما هو معلوم من حال بن عباس وحرصه على طلب الحديث والتفسير، وإذا تأمّلتَ ما أشرت إليه ممّا روى عن أمير المؤمنين حصراً وتقديراً مرفوعاً وموقوفاً وجدت صحة معنى هذا الحديث بمطابقة الواقع وكذلك سائر الأحاديث والآثار المشار إليها وما طابق الواقع، وتواتر معنى لا يلتفت فيه إلى النظر في أحوال الرواة، كما عرفت. وبهذا تعلم ما في كلام ابن تيميّة في الفتاوي والمنهاج[٤] من هضم أمير المؤمنين عليه السلام عما صحت به الأحاديث بل تواترت معنى من كونه أكثرهم علماً، ثمّ أنّه

---

١ – المسند:١٠٢/٢ ح ٢٣٢.

٢ – الروضة النديّة شرح التحفة العلوية :١١٨ ط صنعا،وحديث الصحيفة في مسندأبيداود الطيالسي:١/ ١٥ ح ٩١.

٣ – الاستيعاب :١١٠٤/٣.

٤ – الفتاوى:٤١٤/٤،ط مكتبة بن تيميّة ويراجع منهاج السنّة :٤/ ٣٦٣.

يقول: أنا أوّل من صَلَّى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

بعد وفاة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أضاف إلى ذلك ما رواه غيره أو كثيراً منه لقوله: كنت إذا حدّثني أحد حديثاً ينفعني الله به إستحلفته وحدّثني أبو بكر، وصدق [١]. وكان ينشد غير مامرّة :من سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول كيت وكيت. لا سيّما في حديث الغدير. كما يأتي وإن كان ذلك للإستثبات والاحتجاج لعلمه بذلك ،فقد صرح أنّه يروي عمن حدّثه منهم مع الاستحْلاف تثبتاً إلّا أبا بكر ،فكان لا يستحلفه لصدقه. والباب واسع والعهدة في مثل هذا على كثرة الإطلاع أوّلاً وعلى الإنصاف ثانياً.

وأمّا ابن تيميّة فقد أبطل أعلميّة أمير المؤمنين عليه السلام،ولايضرّك إتباع الحقّ حيث كان والفضل بيدالله يوئتيه من يشاء والله ذوالفضل العظيم.

قوله: **أنا أول من صلّى** .إلى آخره. تخريجه وشواهده تقدّمت الاشارة إلى ذلك ،فهو حسن أو صحيح على كلام الهيثمي والشيخ أحمد محمّد شاكر.

وأمّا معناه وهو كونه أول من أسلم فمتواتر، كما تقدّم. وهكذا حكم

الأحاديث الأربعة المتتالية بعده[١١] لإتّحاد لفظها أو تقاربه مع إتّفاق المعنى، وأخرج معناه أبو طالب من طريق أبي العباس الحسني من وجوه، كما يأتي. وفى كنز العمّال من قسم الأفعال عن عليّ كرّم الله وجهه: أنا أول رجل صلّى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .أخرجه أبو داود الطيالسي وابن أبي شيبة وأحمد وابن سعد[٢]. وروى ابن المغازلي في المناقب عن زيد بن أرقم: أول من صلّى مع رسول صلى الله عليه وآله وسلم عليّ بن أبي طالب. وروى نحوه عن أبي أيوب، وعن أنس بن مالك.

---

١ – مسند أحمد :١ / ١٠ ح ٥٦ ،والشافي لعبدالله بن حمزة :٥١/١.

٢ – كنزالعمّال :١٣ / ١٢٤ ح ٣٦٣٩٦،والمصنّف :٣٦٨/٦ رقم ٣٣٠٨٤ ،ومسند أحمد :٣٧٧/٢ح ١١٩٢،والطبقاب الكبرى :٢١/٣ ، ومسند أبى داود الطيالسي:١٨٨/٢٦

وعن عليّ ﷺ ،وعن سلمان، بألفاظ من طرق [١]. وقال العباس في حديث عفيف الكندي :ولا والله ما على ظهر الأرض أحد على هذا الدين غير هؤلاء الثلاثة. حتى تمنّى عفيف بعد إسلامه عند روايته لهذا الحديث انّه لو كان توفّق للإسلام حينئذ لكان رابعاً، كما صرحت به بعض الروايات، ولفظ الإصابة قال عفيف: فتمنّيت أن أكون رابعهم. قال ابن عبد البرّ: هذا حديث حسن جداً. وفي رواية فكان عفيف يقول وقد أسلم بعد: لو كان رزقني الله الاسلام يومئذ كنت ثانياً مع عليّ. وقول البخاري: لم يتابع في هذا. يقال عليه :قد توبع ،لأنّ هذه رواية إسماعيل بن إياس بن عفيف عن أبيه عن جدّه، وتلك رواية أبي يحيى بن عفيف عن أبيه عن جده، وفيه مايأتي. والمخرج للرواية الأولى أبو يعلى والنسائي في الخصائص والبغوي، وللثانية البخاري في تاريخه والبغوي وابن أبي خيثمة وابن مندة وصاحب الغيلانيات ،كما في الإصابة [٢]. وقد روى محمّد بن أيوب الرازي في جزئه والعقيلي عن سليمان بن عبد الله أبي فاطمة عن معاذة العدوية، قالت: سمعت عليّاً –وهو يخطب على منبر البصرة– يقول: أنا الصديق الأكبر ،آمنت قبل أن يؤمن أبو بكر، وأسلمت قبل أن يسلم [٣]. وقال البخاري: لا يتابع سليمان عليه، ولا يعرف سماعه من معاذة انتهى [٤]. وقال ابن عدي مثله وذكره ابن حبّان في الثقات ،كما في تهذيب التهذيب [٥]. وفي التقريب ليّن الحديث [٦]. وهذه العبارة عبارة عن من لم يتابع على حديثه من أهل المرتبة

---

١ – مناقب ابن المغازلي: ١٤٠ ح ١٨–٢٢.

٢ – الاصابة: ٤/٤٢٦ رقم ٥٦٠٢.

٣ – كنزالعمّال :١٣/١٦٤ رقم ٣٦٤٩٨،وتهذيب الكمال :١٢/١٨ رقم ٢٥٣٧عن معاذة.

٤ – التاريخ الكبير: ٤/٢٣رقم ١٨٣٥.

٥ – تهذيب التهذيب :٤/٢٠٤رقم ٣٤٧.

٦ – تقريب التهذيب :١/٢٢٦رقم ٢٦٥٧.

الوسطى، وهي السادسة في التقريب، وقبلها خمس أعلى منها، وبعدها أربع أدنى، وأهل هذه المرتبة هم: من ليس له من الحديث إلّا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله. قال الحافظ: وإليه الاشارة بلفظ مقبول حيث يتابع وإلاّ فليّن الحديث انتهى(١).

وفي الشواهد الصحيحة والحسنة وغيرها البالغة درجة التواتر المعنوي المفيد للعلم ما هو أقوى وأكبر من المتابعة ،لشهادة جماعة بصدق معنى روايته ،وأمّا المتابعة فليس فيها إلّاشهادة واحدة، ولا تفيد إلّاالظنّ، وقد يكون المتابِع في درجة المتابَع ،على أنّ الحافظ الإمام محمّد بن إبراهيم عدّ ليّن الحديث من أهل الدرجة التي يحسّن حديث أصحابها، كما تقدّم، قال ابن عبد البرّ: حدّثنا عبدالوارث بن سفيان ،حدّثنا قاسم بن أصبغ، ثنا أحمد بن زهير بن حرب، ثنا الحسن بن حماد ،ثنا أبو عوانة، عن أبي بلج عن عَمْروبن ميمون عن ابن عباس قال :كان عليّ بن أبي طالب أول من آمن من الناس بعد خديجة. قال ابن عبد البرّ: هذا إسناد لا مطعن فيه لأحدٍ، لصحته وثقة نَقَلَته، وهو يعارض ما ذكرنا عن ابن عباس في باب أبي بكر، والصحيح في أمر أبي بكر أنّه أول من أظهر إسلامه كذلك، قال مجاهد وغيره ،قالوا: ومنعه قومه. وقال ابن شهاب وعبد الله بن محمّد بن عقيل وقتادة وابن إسحاق: أول من أسلم من الرجال عليّ كرّم الله وجهه. ثم قال: واتّفقوا على أنّ خديجة أول من آمن بالله ورسوله وصدّقه فيما جاء به ثم عليّ بعدها، كما تقدّم. ثم ساق إسناده إلى عمرو مولى عفْرة قال: سئل محمّد بن كعب القُرَظي عن أول من أسلم، أعليّ أم أبو بكر؟ قال :سبحان الله عليّ أولهما إسلاماً، وإنّما شبّه على الناس لأنّ عليّاً أخفى إسلامه من أبي طالب، وأسلم أبو بكر فأظهر إسلامه. ولا شك أنّ عليّاً عندنا أولهما إسلاماً(٢). وقد أطال وأطاب ابن

---

١ - تقريب التهذيب :٨/١ .

٢ - الاستيعاب :١٠٩١/٣رقم ١٨٥٥.

٢ - أخبرنا محمّد بن المثنّى قال: حدّثنا عبد الرحمن يعني ابن مهدي قال: حدّثنا شعبة عن عَمْرو بن مُرّة عن أبي حَمْزة عن زيد بن أرقم، قال:

عبدالبرّ في نقل الروايات في هذا الباب مرجحاً لها، والجمع ـ متبدأ ـ بأنّ خديجة أول من أسلم من النساء، وعليّاً من الصبيان، وأبا بكر من الرجال، وزيد بن حارثة من الموالي، وبلالاً من العبيد، جمع حسن ـ خبر ـ إلّا أنّه لاينافي الاتّفاق الذي ذكره ابن عبد البرّ على أنّ عليّاً عليه السلام أول من آمن بعد خديجة من الذكور على الإطلاق ،والإبتداء والأوّليّة حقيقية وهي صادقة عليه عليه السلام بعد خديجة، وإضافية وهي صادقة على هؤلاء، وأمّا الإختلاف في سنّ أمير المؤمنين عليه السلام حينئذ والإشكال الذي يلهج به بعضهم: كيف صحّ إسلام الصبيّ؟ فقد أوضحتهما في خدمات أحاديث البرق اللموع بما لا تجده في غيره. وأشار إلى ذلك شارح المجموع في مقدمته، وصاحب الروضة الندية رحمة الله عليهما[1]. وربما أشير إلى ذلك فيما يلى إن شاء الله في الكلام على الحديث السابع من أحاديث الباب، وعلى حديث الباب الذي بعده في عبادته عليه السلام. [١٢]

قوله: عن عمرو بن مُرّة.

أمّارجال صدر السند فقد تقدّموا، وكلّهم من رجال الصحيحين إلاّ الخامس، فمن رجال البخاري والأربعة، وكلّهم مشتركون. وأمّا عمروبن مرّة فهو عمروبن مرّة بن عبد الله بن طارق الجَمَلي - بفتح الجيم والميم - المرادي الكوفي، ثقةٌ عابد كان لا يدلس ،ورُمِي بالارجاء، كما في التقريب[2]. ووثّقه ابن حبّان وابن نُمير ويعقوب بن سفيان وابن مهدي وابن معين وأبو حاتم وشعبة وغيرهم. روى

---

١ - الروضة النديّة شرح التحفة العلوية :٢٤،وشرح المجموع :١/ ١٠٣

٢ - تقريب التهذيب :٤٤٧/١رقم ٥٢٩١.

له الستّة وغيرهم[١]. والمؤيّد بالله ومحمّد بن منصور وأبو طالب وأبو عبد الله العلوي وصاحب المناقب وغيرهم[٢].له في الخصائص أربع عشرة رواية، فهو من رجال الصحيح ،والرّمي بالارجاء غير ضائر مع الثقة.

فائدة

ومن هنا تعرف أنّ صاحب البدعة إذا كان ثقةً يصحح حديثه، وفي الصحيحين أو أحدهما خمسة عشر رجلاً ممّن رمي بالارجاء هذا أحدهم، وسبعة ممن رمي بالنصب، وأربعة وعشرون ممن رمي بالتشيّع، وأحد وثلاثون ممن رمي بالقدر، وآخرون من الجهميّة ،والاباضية، والقعدية، والمدار على ظنّ الصدق، كما مرّ.

وأمّا أبو حمزة فهو طلحة بن يزيد الأموي الأيْلي - بفتح الهمزة وسكون التحتانية -الكوفي الأنصاري مولى الأنصار روى عن زيد بن أرقم ،وعنه عمرو بن مرّة فقط.

فائدة

وفي الصحيحين جماعة ممّن لم يرو عنه إلّا واحد فقط ،وهذا النوع يسمّى في علوم الحديث بالوحدان، وهو يجري في التفرد عن الصحابة والتابعين، وقد تفردمالك عن عشرة من شيوخ المدينة، وتفرد سفيان الثوري عن بضعة عشر شيخاً، وتفرد شعبة عن نحو ثلاثين شيخاً، كما في تدريب الراوي[٣].

وأبو حمزة ممّن أخرج له البخاري والأربعة وصاحب المناقب .قال في التقريب: ثقة[٤] .ووثّقه النسائي وابن حبّان [٥].له في الخصائص أربع روايات

---

١ - تهذيب التهذيب :١٠٢/٨رقم ١٦٣.

٢ - الطبقات :١٧٨/٢.

٣ - تدريب الراوي:٢٦٨/٢.

٤ - تقريب التهذيب :٢٦٤/١رقم ٣١٢٠.

أوّل من صلّى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عليّ كرّم الله جهه.

فرجال الأسنادكلهم رجال الصحيح .

وأمّا زيد بن أرقم فهو الأنصاري الصحابي الجليل استصغر يوم أحد، وغزا سبع عشرة غزوة، وكان من خواص عليّ كرّم الله وجهه، وشهد معه صفّين. أخرج له الجماعة وأئمّتنا الخمسة ،كما في الطبقات(٦). يعني محمّد بن منصور والمؤيّد بالله وأبا طالب والمرشد بالله ووالده الشريف الجرجاني ،وله في الخصائص تسع روايات، وحديثه في المسندات والمعاجم وغيرهاغير قليل

قوله: **أوّل من صلّى الحديث**. تقدّم ذكر من أخرجه وشواهده، ومنها ما أخرجه الترمذي بسند صحيح حدّثنا محمّد بن بشار ومحمّد بن المثنّى قالا: حدّثنا محمّد بن جعفر حدّثنا شعبة عن عمرو بن مرّة عن أبي حمزة عن رجل من الأنصار عن زيد بن أرقم قال: أول مَنْ أسلم عليّ بن أبي طالب. قال عمروبن مرّة: فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي، فأنكره، وقال: أول من أسلم أبو بكر الصديق ،قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وأبو حمزة إسمه طلحة بن زيد، انتهى (٧). وفيه بحثان:

الأول: انّ إنكار النخعي لحديث صحّ إسناداً و تواتر معنىً غير ضائر، إذ ليس من القدح المقبول، ولا من العلل الحديثيّة، بل رجوع إلى المعارضة بحسب الإعتقاد، أو بما كان عنده من الرواية، والخلاف قديم، وقد سمعت الروايات الصحيحة والمتواترة معنىً، وهو معارض مع ذلك بكلام محمّد بن كعب

---

٥ – تهذيب التهذيب :٢٩/٥رقم ٤٧.

٦ – الطبقات :١٣/١.

٧ – سنن الترمذي:٣٠٦/٥ ح ٣٨١٨ وفيه يزيد مكان (زيد)وهوالصحيح كمايأتي

القرظي، كما تقدّم في كلام ابن عبد البرّ وبكلام غيره.

الثاني: في تفسير أبي حمزة «بطلحة بن زيد» تصحيف أو غلط. إنّما هو طلحة بن يزيد، كما تقدّم عن التقريب وتهذيب التهذيب، مع ذكر شيخه وتلميذه في هذا السند، وأمّا طلحة بن زيد فلم يرو عنه أحد من الستّة غير إبن ماجة[١]. وكنيته أبو مسكين وهو متروك، قال أحمد وأبو داود وعليّ :كان يضع الحديث وهو من الطبقة الثامنة متأخّر ،يروي عن جعفر الصادق والأوزاعي[٢].

وأمّا أبو حمزة هذا فهو من الطبقة الثالثة ،يروي عن زيد بن أرقم وحذيفة وقيل عن رجل عنه هذا. وأمّا جهل الرجل الذي من الأنصار فجهل الصحابي لا يضرّ، كما عرفت. والحديث أخرجه أحمد والطبراني أيضاً عن زيد بن أرقم، وفيه إعتراض النخعي، قال الهيثمي :ورجاله رجال الصحيح[٣].فأين طلحة بن زيد المتروك من رجال الصحيح، وقد مرّ أنّ الحاكم والذهبي صححا الحديث من طريق شعبة عن عمرو بن مرّة عن أبي حمزة عن زيد بن أرقم بلفظ : أول من أسلم كما في لفظٍ في رواية الحديث الرابع[٤] .وأخرجه ابن المغازلي أيضاً من هذه الطريق بلفظه ،ومن الطريق الأولى عن عليّ عليه السلام إلّا أنّه قال: أناأوّل من أسلم[٥] وأخرجه أحمد والطبراني بلفظ حديث زيد بن أرقم عنه، قال الهيثمي : ورجاله رجال الصحيح[٦]. وأخرجه ابن أبي شيبة عن زيد بن أرقم وعن سلمان الفارسي بلفظ : انّ أول هذه الأمّة وروداً على نبيّها أولها إسلاماً عليّ بن

---

١ - سنن ابن ماجة :١٤٧/٢ ح ٨٧٢.

٢ - تهذيب التهذيب :١٥/٥رقم٢٨.

٣ - مجمع الزوائد:٨٨/٩ ح ١٤٦٠٨، ومسند أحمد :٤ / ٣٧٠ ح ١٩٣٢٢

٤ - المستدرك :١٤٧/٣ ح ٤٦٦٣.

٥ - مناقب ابن المغازلي:١٤رقم١٨و٢١.

٦ - تقدم

ذكر اختلاف الناقلين لهذا الخبر عن شعبة.

(٣) أخبرنا محمّد بن المثنّى قال: أخبرنا محمّد بن جعفر غُندر قال :حدّثنا شعبة عن عمرو بن مُرّة عن أبي حمزة عن زيد بن أرقم قال

أبي طالب[١] .وقد مرّ انّ ابن سعد والطيالسي أخرجاه عن عليّ كرّم الله وجهه. وأخرج الطبراني عن الحسن وغيره: أول من أسلم عليّ بن أبي طالب، وهو ابن خمس عشرة، أو ست عشرة سنة. قال الهيثمي: ورجاله رجال الصحيح، انتهى[٢]. والصحيح أنّ الحسن سمع من عليّ عليه السلام ،كما قرّره ابن حجر الهيثمي المكي في الفتاوي، وصاحب الطبقات. [١٣] وصاحب المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة [٣]. وأوردوا حججاً ظاهرة على ذلك ،كما يأتي إيضاح ذلك في الكلام على رجال سند الحديث الأول من الباب الخامس والثلاثين في ذكر قوله عليه الصلاة والسلام: الحسن والحسين ريحانتاي. وعلى هذه الرواية يسقط الإشكال المشار إليه، كيف صحّ إسلامه عليه السلام وهو دون البلوغ ،وقد أوضحت المقام وجمعت بين مختلف الروايات في إسلامه وفي عبادته وصلاته بما يطول بسطه، في خدمات أحاديث البرق اللموع، وتأتي الإشارة إلى ذلك في الباب الثاني.

قوله: **إختلاف الناقلين. إلى آخره** يعني في لفظ صلّى وأسلم ،وفي نسخة مخطوطة: صلّى، في هذا الحديث ،كما رواها النسائي فيما يأتي، والكل صحيح إذ الإختلاف اللفظي في مثل هذا لا يعدّ إضطراباً بل بعض الرواة عبّر باللازم

١ – المصنّف :٣٧/٦ ح ٣٢١١٢،و كنزالعمّال :١٤٤/١٣ ح ٣٦٤٥١ وح ٣٦٤٥٢

٢ – مجمع الزوائد:٨٦/٩ ح ١٤٦٠٣ ،والمعجم الكبير : ١ ٩٥ ح ١٦٣ وفيهما:آمن مكان (أسلم).

٣ – الفتاوي الفقهيّة الكبرى :٢٦٧/١، والطبقات:٢١٥/١،والمناهل السلسلة في أحاديث المسلسلة :٣٦١ – ٣٦٣ ح ١٩٣

وبعضهم بالملزوم، واللزوم هنا شرعيّ ومرجعه إلى الرواية بالمعنى، وهي غير قليلة، وهذه الصلاة قبل شرعيّة الفرائض الخمس ،علّمه صلى الله عليه وآله إيّاها مع الوضوء جبرئيل عليه السلام يوم إبتداء الوحي عند رجوعه من حراء بالوادي. ثم علّم صلى الله عليه وآله خديجة من يومه يوم الإثنين فصلّت معه، وصلّى عليّ عليه السلام يوم الثلاثاء، كما صحت به الأحاديث، وقد تقرّر عند العموم انّه كان في حجر النبيّ صلى الله عليه وآله من صغره حتى فاجأه الحقّ بالوحي، وكان يشاهد مخائل النبوّة والإرهاصات والكرامات والأنوار قبل البعثة النبويّة عند عروضهاله صلى الله عليه وآله ، ولم يتدنس بالشرك طرفة عين أصلاً، فهو باقٍ على الفطرة حتى إنقاد للإسلام، والتعبير« بآمن» و«أسلم» مثل قوله تعالى لإبراهيم عليه السلام﴿أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[البقرة/١٣١] وقوله تعالى حكاية عن موسى﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[الأعراف/١٤٣] وقوله﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾[البقرة/٢٨٥] وفيه تشريف وتعظيم وتبجيل وتكريم، والآيات في هذا كثيرة، وقد أشبع المقام ابن البطريق في العمدة وقفّاه صاحب الروضة الندية رحمه الله وشارح المجموع في مقدمته[١].وقد صحت الرواية بلفظ «أسلم» وبلفظ «صلّى »كما مرّ. والراوي عن شعبة في الحديث الأول والثاني عبدالرحمن بن مهدي، وفي الثالث محمّد بن جعفر غُندر، وفي الرابع عبدالله بن إدريس، وفي الخامس خالد بن الحارث الهُجَيمي، وكلّهم مشتركون، من رجال الصحيحين إلّا الخامس ،فمن رجال البخاري والسُنن ،فلا يتوهم أنّ هذا الإختلاف مخل. ورجال السند تقدّموا إلّا محمّد بن جعفر غُندر، قالْ في التقريب :محمّد بن جعفر المدني البصري المعروف بغُنْدَر، ثقةٌ صحيح الكتاب إلّا أنّ فيه غفلة [٢]. وأشار إلى أنّه من رجال الجماعة، زاد في الطبقات ممّن أخرج له :السمّان وأبا طالب والشريف الجرجاني

---

١ – العمدة لابن بطريق : الفصل العاشر/ ٦٠،والروضة النديّة شرح التحفةالعلوية :١٧ ،وشرح المجموع :١ /١٦٧.

٢ – تقريب التهذيب :٥٠٧/٢ رقم ٦٠٠

أول من أسلم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه.

والحاكم الجشمي وصاحب المسائل المرتضاة[١].

فائدتان

الأُولى: أنّ مجرد الغفلة التي لا توجب الغلط والتخليط لا تنافي الثقة ،فلا تنافي كون الراوي ممّن يصحح حديثه ،ولهذا روى لمحمّد بن جعفر البخاري ومسلم ،وقد قال ابن المديني وغيره: هو أثبت في شعبة من ابن مهدي .وإنّما وصفه أحمد وابن حبّان بنوع غفلة مع توثيقه ،وكلّهم متّفقون على ثقته، فقال أحمد: غندر أَسَنُّ من يحيى بن سعيد، سمعته يقول :لزمت شعبة عشرين سنة لم أكتب عن أحد غيره شيئاً وكنت إذا كَتَبْتُ عنه عَرَضْتُهُ عليه، فقال أحمد: أحسبه من بلادته كان يفعل هذا ،انتهى[٢].وهذا إنّما يدل على مزيد التثبّت، وإنّما سُمّي غندراً لكثرة بحثه وتشغيبه، وأهل الحجاز يُسمّون المشغّب غندراً ،وذلك دليل على كمال حذقه وفطانته وتثبّته.

الثانية: قال في المغني: غندر – بضم معجمة وسكون نون وفتح دال مهملة وقد يضم – لقب محمّد بن جعفر ،وهو لقب سبعة كلّهم محمّد بن جعفر ولقب آخرين اشترك بعضهم في الإسم وبعضهم إسمه أحمد، انتهى[٣].

قوله: أول من أسلم. تقدّم تخريج الحديث وشواهده. على أنّ رجاله كلّهم ثقات، كما مرّ، فهو صحيح إصطلاحاً متواتر معنى في الجملة [١٤]والمخالفة في الحديث الرابع بحذف ما علم ثبوته من ضرورة الدين، وهو مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. إذ هذا القيد معلوم قطعاً لا سيّما وقد قيدت الأحاديث الصحيحة أنّ ذلك كان بعد خديجة رضي الله عنها ،فهو كترك قيد معلوم إعتماداً على العلم بـه

---

١ - الطبقات :٢/٢٥٦.

٢ - تهذيب التهذيب :٩/٩٦رقم ١٢٩.

٣ - المغني في ضبط أسماء الرجال لشيخ محمّدالهندي :١٩١

(٤) – أخبرنا عبدالله بن سعيد قال: حدّثنا ابن إدريس قال: سمعت شُعبة عن عمرو بن مُرّة عن أبي حمزة عن زيد بن أرقم.قال: أول من صلّى عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه .

والذكر له في سائر الروايات قبله وبعده، وهكذا تجد الزيادة والنقص في أحاديث الصحيحين وغيرهما لا سيّما ما تعددت طرق الحديث. والمخالفة في الحديث الخامس بذكر« أسلم» موضع «صلّى »في رواية ،وهي رواية بالملزوم الشرعي، ترجع إلى الرواية بالمعنى، كما تقدّم .ويأتي ما يرشد إليه في ما أخرجه ابن سَعْد[1].

قوله: عبدالله بن سعيد – رجال هذا الاسناد رجال الصحيحين إلّا الخامس، فكما تقدّم، وكلّهم مشتركون – هو الأشج الكوفي ثقةٌ، روى له الستّة[2]. وغيرهم والمؤيّد بالله والمرشد بالله والشريف السيلقي[3]. روى عنه البخاري ثمانية ومسلم سبعين حديثاً، وثّقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي والخليلي ومسلمة بن القاسم وابن حبّان[4]. وابن إدريس هو عبدالله بن إدريس بن يزيد بن عبدالرحمن الأودي – بسكون الواو بعد همزة مفتوحة –الكوفي ثقةٌ فقيهٌ ثبتٌ حجةٌ عابد اتّفقوا على ذلك ،روى له الستّة وغيرهم[5]. ومحمّد بن منصور وأبو طالب والمؤيّد بالله والسمّان[6]. وسائر السند تقدّم. فالإسناد صحيح .

قوله: أول من صلّى إلخ. تقدّم تخريجه وشواهده، وأخرج ابن سعد عن عليّ

---

١ – يأتي في حديث ٥ من الباب .

٢ – تقريب التهذيب :٢٩١/١رقم ٣٤٤١.

٣ – الطبقات :٤٨٤/١.

٤ – تهذيب التهذيب :٢٣٦/٥رقم ٤١٠.

٥ – تهذيب التهذيب :١٤٤/٥رقم ٢٤٨.

٦ – الطبقات: ٤٦٢/١.

(٥) أخبرنا إسماعيل بن مسعود عن خالد وهو ابن الحارث قال: حدّثنا شعبة عن عَمرو بن مُرّة قال: سمعت أبا حمزة مولى الأنصار قال: سمعت زيد بن أرقم يقول: أول من صلّى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليّ بن أبي طالب وقد قال في موضع آخر أسلم عليّ.

كرّم الله وجهه: أنا أول من صلّى .وقال يزيد بن هارون: أسلم .وأخرج عن ابن عباس: أوّل من أسلم من النّاس بعد خديجة عليّ .وعن مجاهد: أوّل من صلّى عليّ بن أبي طالب. وعن زيد بن أرقم: أول من أسلم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليّ.

وقال عفان بن مسلم: أوّل من صلّى [١].وأسانيدها ثقات.

قوله في السند الخامس :**إسماعيل بن مسعود**. هو الجحدري بصري أبو مسعود، ويأتي مع الكنية في إسناد الحديث الثاني من الباب الثاني والعشرين، ورجال الاسناد كلّهم ثقات من رجال الصحيحين إلّا الأوّل، فمن رجال النسائي، وإلّا الخامس، فكما مرّ، والمشترك منهم من عدا الأوّل والثاني، والجحدري ثقة، كما قال النسائي، وقال أبو حاتم: صدوق، وذكره ابن حبّان في الثقات [٢]. أخرج له النسائي وحده في السنن والخصائص.

وأمّا **خالد بن الحارث** فهو الهُجَيْمي البصري، ثقة ثبت، وثّقه ابن القطان وأحمد وأبو زرعة وابن سَعد وأبوحاتم والنسائي وابن حبّان وابن شاهين والترمذي وغيرهم، أخرج له الستّة وغيرهم[٣]. ولا ذكر لهما في الطبقات،وسائر

---

١ – الطبقات الكبرى :٢١/٣.

٢ – تهذيب التهذيب :٣٣١/١رقم ٥٦٦.

٣ – تهذيب التهذيب :٨٢/٣رقم ١٥٥.

(٦) أخبرنا محمّد بن عُبَيد بن محمّد الكوفي، قال: حدّثنا سعيد بن خُثَيْم عن أَسَد بن وداعة عن ابن يحيى ابن عفيف عن أبيه عن جدّه عفيف، قال: جئت في الجاهلية إلى مكة، وأنا أريد أن أبتاع لأهلي من ثيابها وعطرها، فأتيت العباس بن عبدالمطلّب، وكان رجلاً تاجراً ،فأنا عنده جالس حيث أنظر الكعبة، وقد حلّقت الشمس في السماء فارتفَعَت وذَهَبَتْ، إذ جاء شابٌّ فَرَمَى ببصره إلى السماء، ثم قام مستقبل الكعبة، ثم لم ألبث إلّا يسيراً حتى جاء غلام فقام عن يمينه، ثم لم ألبث إلّا يسيراً حتى جاءت امرأة، فقامت خلفهما فركع الشابّ فـركع الغـلامُ والمرأة فرفع الشابّ فرفع الغلام والمرأة فسجد الشابّ فسجد الغلام والمـرأة، فقلت :يا عباس أمر عظيم ؟ قال العباس: أمر عظيم، أتدري مَنْ هذا الشابّ ؟ قلت: لا. قال: هذا محمّد بن عبدالله ابن أخي. أتدري مَنْ هذا الغلام ؟هذا عليّ ابن أخي؟ أتدري مَنْ هذه المرأة ؟ هذه خديجة بنت خُوَيْلد زوجته. إنّ ابن أخي هذا أخبرني أنّ ربّه ربّ السموات والأرض أمره بهذا الدين الذي هو عليه، ولا والله ما على الأرض كلّها أحد على هذا الدين غير هؤلاء الثلاثة.

السند تقدّم، وكذاالحديث، وقد صرح هنابذكر«أسلم» في رواية ،كماتقدّم، وهذه الأحاديث الخمسة متقاربة الألفاظ متّفقة المعنى، ومخارجها وأسانيدها وشواهدها ثابتة ،ومعناها متواتر، كما مرّ.[١٥]

رجال هذاالسند السادس المزبور هنا بين ثقة وصدوق ومقبول، والمشترك منهم من عدا الثالث والرابع، والحديث متشرك أيضاً، و فيه أبحاث :

الأول: اختلفت فيه النسخ المخطوطة والمطبوعة في سنده، والمصدر لفظ المطبوعة، إلّا أنّ فيه تصحيفاً للفظ ابن يحيى، كما في موضعين من الإستيعاب[١].

---

١ - الاستيعاب :١٢٤١/٣ ترجمة عفيف.

وعليه كان التصحيح بلفظ أبي يحيى، كما في موضعين من الإصابة[١]. ونسختين من الخصائص المطبوعة، ولا شك في تصحيف هذا اللفظ حتى في الإصابة لأنّ عفيفاً يروي عنه هذا الحديث ولداه يحيى وإياس، وكل منهما يروى عنه ابنه، على ما في الاستيعاب بناءً على أنّ ليحيى ابناً، وفيه ما يأتي، ولم أجد لأحدهما كنية بأبي يحيى، وأمّا في نسختين مخطوطتين فبحذف المضاف «ابن» و«أبي» معاً هكذا عن يحيى بن عفيف عن عفيف بدون ذكر جدّه وهو الصواب، إذ يحيىَ إنّما يروي عن أبيه عفيف صاحب القصة، وأمّا على ما في الإستيعاب «فالجد» هو عفيف والراوي عن ابنه يحيى ابنُهُ المجهولُ، لأنّه عن ابن يحيى بن عفيف الكندي عن أبيه عن جده، إلّا أنّي لم أقف على ابن ليحيى يروي عنه، فالصواب ما في المخطوطتين لأنّ الراوي عن يحيى بن عفيف أسد بن عبدالله البجلي، أوأسد بن وداعة فقط، على إختلاف النسخ أيضاً، ولم يذكر في تهذيب التهذيب ممّن روى عن يحيى بن عفيف إلّا أسد بن عبدالله البجلي[٢]. وهو كذلك في الاستيعاب في هذا الاسناد، وأمّا في الإصابة فجعل بدله أسد بن وداعة، ولعلهما رويا معاً عنه، والله أعلم.

الثاني: أنّ أسد بن وداعة لم يرو عنه أحد من الستّة، ولا ذكر له إلّا في الميزان واللسان وهو شاميّ موصوف بالنصْب، فبعيد أن يروي مثل هذا، أللّهمّ إلّا أن يكون قدرجع وتاب عن النصب، ولهذا تجد أكثر أو كثيراً من رواة الخصائص كوفيين، والكوفة كلّها شيعة، أللّهمّ إلّا النادر، وهذا لفظ الميزان: أسد بن وداعة شاميّ من صغار التابعين ناصبيّ يسبّ، قال ابن معين: كان هو وجماعة

---

١ - الاصابة: ٤/٤٢٥ رقم ٥٦٠٢ ترجمة عفيف

٢ - تهذيب التهذيب: ١/٢٥٩ رقم ٤٩٣.

يسبّون عليّاً ،وقال النسائي : ثقة، إنتهى[١]. زاد في اللسان : وبقيّة كلام ابن معين : وكان ثور لا يسبّ عليّاً ،فإذا لم يسبّ جرّوا برجله ، ونقله أبو العرب وقال بعده : من سبّ الصحابة فليس بثقة ولا مأمون ، وذكره ابن حبّان في الثقات، انتهى[٢] فتوثيق النسائي له إمّا أ نّه قبل أن يظهر منه النصب ، أو لم يعلم بذلك ، أو لم يثبت عنده نصبه ، أو بعد توبته ، وكذا يقال في توثيق ابن حبّان ، لبُعد أن يوثق من هذا حاله . كما يأتي في من يسبّ أمير المؤمنين أويبغضه ، على أنّ السبّ من لوازم‌البغض ،كما قال الله ﴿قَدْ بَدَتْ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾[آل عمران/١١٨]والنسائي إنّما روى له متابعة لصحة الحديث من غير طريقه ، وقد يكون من باب:«والحقّ ما شهدت به الأعداء».لأنّ النسائي معدود من علماءالسنّة والشيعة ، فالصواب ما في النسخ المخطوطة :انّ الراوي عن يحيى بن عفيف: أسد بن عبدالله البجلي ،كما في تهذيب التهذيب في ترجمتيهما معاً ،قال في التقريب : أسد بن عبدالله بن يزيد البجلي في حديثه لِيْن[٣].وعدّه من رجال الخصائص ،كما في تهذيب التهذيب وفيه :روى عن أبيه وعن يحيى بن عفيف الكندي ،وعنه سعيد بن خُثيم كان أميراً على خراسان جواداً ممدوحاً ، وأثنى عليه سعيد بن خُثَيم خيراً ، وذكره ابن حبّان في الثقات ،وذكره الدولابي والعقيلي في الضعفاء ،انتهى[٤]. وهو مقلّ ، فلهذا قال الحافظ : لين الحديث ، لعدم المتابع على أ نّه قد توبع متابعة بعيدة ، كما يأتي في كلام الشيخ أحمد محمّد شاكر

الثالث: أنّ في نسخة مخطوطة بدل «أسد بن عبدالله البجلي» أسعد بن عبده البجلي ، ولم أجده في الطبقات ولا في التقريب وأصله ،ولا في اللسان وأصله ،

---

١ – ميزان الاعتدال :٣٦٤/١رقم٨١٧.

٢ – لسان الميزان :٣٨٥/١رقم ١٢٠٦.

٣ – تقريب‌التهذيب :٤٧/١رقم ٤٣١.

٤ – تهذيب التهذيب:٢٥٩/١ رقم ٤٩٣.

فالظاهر أ نّه تصحّف هذا الإسم عن أسد بن عبدالله البجلي، لأنّ رجال الخصائص[١٦] كلّهم مترجمون في الأصول الموضوعة لرجال الستّة، وليس هذا فيها، مع تصريح الحافظ بأنّ الراوي عن يحيى بن عفيف ليس إلّا أسد بن عبدالله البجلي، وساق ابن عبدالبرّ في الاستيعاب للحديث أسانيد:

الأول: ينتهي إلى إسماعيل بن إياس بن عفيف الكندي عن أبيه عن جدّه عفيف الكندي، فساق الحديث ،ثم قال: وكان عفيف يقول - وقد أسلم بعد ذلك فحسن إسلامه -لو كان الله رزقني الإسلام يومئذٍ كنت ثانياً مع عليّ بن أبي طالب. وقال قبل ذلك في ترجمة عفيف: روى عنه إبناه يحيى وأياس أحاديث، منها نزوله على العباس في أوّل الإسلام، وهو حديث حسن جداً، ثم ذكر له السند الثاني: من طريق ابن معين ينتهي إلى ابن إسحاق باسناده سواء إلى آخره، ثم ساق السند الثالث فقال: وقد روى هذاالحديث أيضاً من وجه آخر عن عفيف الكندي رواه سعيد بن خثيم الهلالي عن أسد بن عبدالله البجلي عن ابن يحيى بن عفيف عن أبيه عن جدّه عفيف الكنديّ، ورواه عن سعيد بن خثيم جماعة منهم عبدالرحمن بن صالح الأزدي وأبو غسان مالك بن إسماعيل، ثم ساق إسناده رابعاً إلى أبي غسان، قال: حدّثنا يحيى بن سعيد بن خثيم إلخ وساق الحديث مع إختلاف في بعض ألفاظه قال في آخره: قال عفيف :فتمنّيت أن كنت رابعهم ،انتهى[١]. وفي الإصابة: وروى البغوي وأبو يعلى والنسائي في الخصائص والعقيلي في الضعفا من طريق أسد بن وداعة عن أبي يحيى بن عفيف عن أبيه عن جدّه، فذكر الحديث، وفيه ما تقدّم من التصحيف، ثم قال الحافظ: وله طريق أخرى أخرجها البخاري في تاريخه والبغوي وابن أبي خيثمة وابن منده وصاحب الغيلانيات كلّهم من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن محمّد

---

١ - الاستيعاب :١٢٤١/٣.

بن إسحاق حدّثني يحيى بن أبي الأشعث عن إسماعيل بن إياس بن عفيف عن أبيه عن جدّه، فذكر نحوه، ثم قال الحافظ: ورواه الحاكم في المستدرك من هذا الوجه إلّا أنّه وقع عنده عن إسماعيل بن عمرو بن عفيف أبدل إياساً بعمرو ،انتهى[١].وفيه ما تقدّم عن الإستيعاب انّه ليس لعفيف من الولد إلّا إسماعيل ويحيى يرويان عنه، وأنّه لا ولد ليحيى معروفاً، وإنّما الولد لاياس، فتأمّل .وفي ما ذكر تنبيه على تعدد طرق الحديث ومن أخرجه ،على أنّ الذي في المستدرك، كما تقدّم، وليس فيه إبدال «إياس »بعمرو وإنّما عمرو والد عفيف على قول، وقيل عفيف بن قيس ولفظه: عن إسماعيل بن إياس بن عفيف عن أبيه عن جده عفيف بن عمرو قال: كنت امرءاً تاجراً. فذكر الحديث، وفي آخره قال عفيف- وقد أسلم وحسن إسلامه :لوددت إنّي كنت أسلمت يومئذ فيكون لي ربع الإسلام. قال الحاكم: هذا حديث صحيح الاسناد.

وقال الذهبي: صحيح ، ثم قال الحاكم: وله شاهد معتبر من أولاد عفيف بن عمرو ،انتهى[٢].يعني عن يحيى بن عفيف على ما تقدّم، أو إبن يحيى بن عفيف على ما في بعض النسخ، فيكون في الإسناد مبهم، وفيه متابعة للحديث الصحيح عن إسماعيل بن إياس بن عفيف بن عمرو عن أبيه عن جده عفيف بن عمرو، كما انّ في رواية إسماعيل بن إياس هذه متابعة لرواية الخصائص متابعة تامّة من وجه صحيح.

فصل

وبعد هذا وقفت على كلام الشيخ أحمد محمّد شاكر على أسانيد هذا الحديث في الكلام على حديث إسماعيل بن إياس بن عفيف عند أحمد من المسند الذي

---

١ - الاصابة :٤/٤٢٥رقم ٥٦٠٢.

٢ - المستدرك :٣/٢٠١ ح ٤٨٤٢.

قام بخدماته ،فأطال وأطاب وميّز الخطأ من الصواب في نحو خمس صحائف مرجحاً لما تقدّم في الأغلب مميّزاً للتصحيف والخطأ، وتلخيص ذلك تأكيداً لما سلف انّه كان الإختلاف والغلط والتصحيف في جهات:

الأُولى: في صحته، فقال: إسناده صحيح، وهذه متابعة تامّة لحديث النسائي في الخصائص ،كما جعل آخرالكلام في حديث الخصائص متابعة لرواية المسند وكلا الإعتبارين صحيح إصطلاحاً.

الثانية: الاتّفاق على صحبة عفيف الكندي، وعلى رواية ولديه عنه لهـذا الحديث –إياس ويحيى– بخلاف غيره ممّن شاركه في الاسم، فليس بصحابيّ.

الثالثة: تصحيح نسبه كونه عفيف بن عمروبن معدي كرب الكندي، كما ثبت في رواية الحاكم، وفي نسخة من مسند أحمد، وأمّا عفيف بن عدي الراوي عن عمر بن الخطاب فهو غيره متأخراً[١٧]،كما فرّق بينهما البخاري وأبو حاتم، وهما الامامان المقدّمان في هذاالشأن.

الرابعة: ترجيح أ نّه ابن عمّ الأشعث ابن قيس وأخوه لأمّه، وخلاف هذا غير صواب، وقد إختلفوا في هذا إختلافاً طويلاً.

الخامسة: ترجيح ضبطه فهو عفيف – بزنة عظيم –مكبراً وقد ضبط مصغراً.

السادسة: في اختلاف الروايات في اسم أسد بن عبدالله البجلي الراوي عن يحيى بن عفيف ،فذكره الطبري في تاريخه أسد بن عَبْدة، وابن سعد في طبقاته أسد بن عُبَيدة– بزيادة ياء تحتانية والنسائي في بعض نسخ الخصائص وأبو يعلى أسد بن وداعة، قال: وكلّ هذا خطأ. والصواب أ نّه أسد بن عبدالله ،كما في رواية ابن عبدالبرّ وتاريخ البخاري الكبير في ترجمته وفي ترجمة تلميذه سعيد بن خثيم. قال: ومن العجب أنّ الحافظ ابن حجر ذكره فـي الإصـابة نـقلاً عـن الخصائص ،فقال أسد بن وداعة، ولم يترجم له بهذا الاسم في تهذيب التهذيب بل ترجمه على الصواب: أسد بن عبدالله بن يزيد بن عامر البجلي.،كما ذكره على

الصواب في ترجمة يحيى بن عفيف، وكذا في لسان الميزان نقلاً عن أبي يعلى والخصائص ،خلاف ما تقدّم عنهما، قال: وهذا إختلاف عجيب، وقد يفهم أ نّه تحرف اسم عبدالله إلى عبدة وإلى عبيدة، وأمّا تحريفه إلى وداعة فلا أدري كيف كان قال: ولم يترجم أحد قط فيما علمت لمن يسمّى أسد بن وداعة، والظاهر أنّ نسخ الخصائص كانت مختلفة، كما يظهر من نقل الحافظ نقلين مختلفين انتهى[1]

وفيه ما تقدّم في البحث الثاني من التنبيه لذكره في الميزان واللسان، وفي ثقات ابن حبّان وتوثيق النسائي له، وقدح أبي العرب فيه، ولعل الشيخ أحمد سها عن ذلك وإلّا، فهو البحاث الناقد ذوالباع الواسع والساعد، فقد رأيت العجب العجاب في صناعته وتنبّهه وانتقاده وتعقّبه في هذا العمل المبرور على أنّ أسد بن وداعة قتل سنة ست أو سبع وثلاثين ومائة، وأسد بن عبدالله توفّى سنة عشرين ومائة ،فلا مانع من روايتهما معاً عن يحيى بن عفيف ،لأ نّه عدّه في التقريب من الطبقة الثالثة وهو من توفّى بعد المائة ،فكلاهما عاصره.

السابعة: قال الشيخ أحمد شاكر شكر الله حسن سعيه المقبول :وترى الروايات أيضاً اختلفت أهو يروي عن ابن يحيى بن عفيف أم عن أبي يحيى بن عفيف أم عن يحيى بن عفيف، فعن الإصابة نقلاً عن البغوي وأبي يعلى والعقيلي وفي نسخة من الخصائص المطبوعة وفي أُسد الغابة، عن أبي يحيى .قال :وهذا خطأ يقيناً لأ نّه يكون الحديث من رواية والد عفيف -وهو عمرو- ولم يقل بذلك أحد، ويظهر أ نّه تصحيف، قال: وفي الميزان في ترجمة إياس بن عفيف انّ رواية سعيد بن خثيم عن أسد بن عبدالله عن ابن يحيى بن عفيف عن أبيه عن جده، كرواية ابن عبدالبرّ والبخاري وابن سعد أ نّه سمع ابن يحيى بن عفيف عن جده، كما قال البخاري في باب من يعرف بابن فلان آخر الكتاب ابن يحيى بن عفيف،

---

١ - المسند:٢١٨/٣ح ١٧٨٧

ولم يذكر عنه شيئاً. وتعقب الحافظ ابن حجر في اللسان، فقال: والذي في الخصائص عن أسد بن عبدالله عن يحيى بن عفيف عن أبيه عفيف، قال: وهذا يوافق رواية الطبري وما في تهذيب التهذيب في ترجمة أسد هذا أنّه يروي عن يحيى نفسه. وكما في ترجمة يحيى بن عفيف انّه يروي عنه أسد، كما قال الذهبي في الميزان: انّه تفرد عن يحيى بن عفيف أسد بن عبدالله، ولكنّه ناقض نفسه في ترجمة أسد حيث قال: انّه يروي عن ولد يحيى بن عفيف ،كما تقدّم، ثم رجّح الشيخ أحمد رواية ابن يحيى وإن كان فيها مبهماً ،انتهى وترجيح رواية يحيى بن عفيف بدون تصديره «بأب» ولا« بابن» أولى ،كما تقدّم، لفقد ترجمة هذا المبهم ولاتصال السند بدون ذكره، ولئلاّ يكون في السند مجهول، وعملاً بالظاهر المظنون، ولاحتمال الإنقطاع على رواية ابن يحيى بن عفيف عن جده لعدم ذكر أبيه هنا ولا دليل على وجوده تطمئن إليه النفس، فضلاً عن روايته بنفسه عن جده بدون واسطة أبيه ،ولتصريح ابن عبدالبرّ أنّ الراوي عن عفيف إبناه يحيى وإياس ولم يذكر ابن ابنه يحيى، كما مرّ، وهو في مقام الحصر لا سيّما والرجل مقل في الرواية والرواة عنه ،وأمّا على رواية ابن يحيى عن أبيه عن جده، فيبقى في السند مبهم مجهول، ولنا عنه مندوحة بما تقدّم ،ثم قال الشيخ: وهذه متابعة لا بأس بها لرواية أحمد عن إسماعيل بن إياس، وإن كان فيها ابن يحيى المبهم أى على ما رجحه، [١٨] قال: وأمّا يحيى بنْ عفيف فقد ذكره ابن حبان في الثقات ،انتهى ملخصاً مع زيادة.

تنبيه

هذا الاختلاف لا يؤثر اضطراباً في الحديث ،لصحته من رواية إياس بن عفيف عند أحمد والحاكم، ولا في السند، إذ لا تعارض بين راجح ومرجوح، وأمّا الغلط المحض فلا يعدّ اضطراباً، وقد اتّفقوا على ثبوت الرواية عن عفيف مطلقاً

فتأمّل. وأمّا قول الذهبي: ولم يصححهما البخاري. يعني رواية يحيى وإياس ابنْي عفيف فغير ضائر، لأنّ شرط الصحّة عند البخاري معروف، وكم صحح مسلم وغيره مالم يصححه البخاري، وقد صحّح رواية إياس الحاكم والذهبي والشيخ شاكر وحسّنها ابن عبدالبرّ.

قوله: محمّد بن عبيد بن محمّد إلخ هو المحاربي النحاس ،أبو جعفر الكوفي ويأتي في سندالحديث الرابع من الباب السادس والعشرين، وهو صدوق، وذكره ابن حبّان في الثقات ،وقال النسائي ومسلمة: لا بأس به .أخرج له أهل السنن وبَقِيْ بن مخلد وغيرهم[١]. وروى له محمّد بن منصور والامامان الأخوان المؤيّد بالله وأبو طالب والمرشد بالله[٢] وسعيد بن خُثَيم -بضم المعجمة وفتح المثلثة وسكون التحتية مصغراً- هو الهلالي، صدوق، رُمي بالتشيّع، له أغاليط ،كما في التقريب[٣]. قال ابن معين: ليس به بأس، ثقة، فقيل له شيعيّ؟ فقال: وشيعيّ ثقةٌ وقدريٌّ ثقةٌ، وقال أبو زرعة والنسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبّان في الثقات ،وصحح الترمذي حديثه وقال الأزدي: كوفيّ منكر الحديث. وقال ابن عدي: له أحاديث ليست بمحفوظة. وقال العجلي: ثقة ،كما في تهذب التهذيب[٤]. فالرجل من رجال الحسن، أو الصحيح فيما عدا ما غلط فيه، إذ ذلك ناشيء عن خفّة الضبط ،قال الحافظ في النخبة: فإن خفّ الضبط فالحسن لذاته[٥]. وتشيّعه -ولا غلوّ- مع الثقة زيادة في توثيقه.

---

١ - تهذيب التهذيب: ٣٣٢/٩رقم ٥٤٥.

٢ - الطبقات: ٢٨٨/٢.

٣ - تقريب التهذيب: ٢٠٤/١ رقم ٢٣٦٩.

٤ - تهذيبالتهذيب: ٢٢/٤ رقم٣٢.

٥ - نخبة الفكر: ٢٢٨.

فائدة

في كلام الحافظ ابن معين تقرير لما تقدّم، أنّ مدار قبول الرواية على ظنّ الصدق والثقة، وأنّ القدح بنحو شيعيّ وقدَرَيّ غير ضائر، كما تقدّم انّ في رجال الصحيحن من هذين النوعين جماعة، وأمّا الأغلاط فينتفي توهم الغلط بموافقة الثقات، وحديثه هذا قد صحّ من طريق الحاكم وأحمد، وقد أخرج لسعيد بن خُثَيم الترمذي والنسائي ومحمّد بن منصور وأبو طالب والعَلوي [١]. وأمّا سائر رجال السند فقد مرّ الكلام عليهم في الأبحاث المصدرة اجمالاً.

أمّا أسد بن وداعة فكان عابداً،.وذكره ابن حبّان في الثقات، وهو من رجال النسائي في الخصائص على ما في بعض النسخ

وأمّا أسد بن عبدالله البجلي على ما في بعض النسخ وهو الصواب، فقال في التقريب: في حديثه لِيْن [٢]. وقد تقدّم تفسير هذه العبارة، فهو من رجال الحسن لا سيّما مع صحة حديثه هذا، من غير طريقه ،كما تقدّم، وقول البخاري: لم يتابع على حديثه هذا، بناءً على تشدّده في رجال الصحيح، وقد ترك أمماً روى لهم مسلم وغيره ،كما مرّ. وقد صح حديثه هذا من غير طريقه عند الحاكم وأقرّه الذهبي وصححه الشيخ أحمد شاكر. وتلميذه سعيد بن خثيم قد أثنى عليه خيراً وإن كان مُقِلّاً في الحديث، كما يفيده كلام ابن عديّ، وذكره الدُولابي والعُقَيلي في الضعفا، كما في تهذيب التهذيب لكن مثل هذا يرجع إلى القدح المجمل، وقد ذكره ابن حبّان في الثقات قال: وكان أميراً على خراسان جَواداً ممدوحاً [٣]. ولهذا أخرج له النسائي في الخصائص على تشدّده في الرجال، مع إتّفاقهم على أنّ

---

١ – الطبقات :٣٣٩/١.

٢ – تقريب التهذيب :٤٧/١رقم ٤٣١.

٣ – تهذيب التهذيب :٢٥٩/١ رقم ٤٩٣.

أحاديث الفضائل يُغتفر في رجالها ما لا يغتفر في رجال الأحكام، خلافاً لظاهر كلام المحقق الشوكاني في أول قَوْلةٍ من وبل الغمام [١]. وقد أوضحت المقام في خدمات أحاديث البرق اللموع، وتأتي الإشارة إلى ذلك في آخر الكلام على الحديث الآخر من أحاديث الباب.

وأمّا يحيى بن عفيف، فقال في التقريب: مقبول [٢]. وذكره ابن حبّان في الثقات ،كما في تهذيب التهذيب [٣].

وأمّا أبوه عفيف بن عمرو الكندي فهو صحابيّ متّفق على صحبته، كما مرّ.

وأمّا تخريج الحديث وشواهده، فقد تضمّنها ما تقدّم عن الحافظ ابن حجر والحافظ ابن عبدالبرّ، وتلخيص ذلك أنّه قد أخرجه ابن عبدالبرّ من طرق ، وأبو يعلى وأحمد والطبراني، ورجالهم ثقات، والبغوي والعقيلي في الضعفاء والبخاري في تاريخه والبغوي أيضاً من طريق أخرى وابن أبي خيثمة وابن مَنْدَة وصاحب الغيلانيات [٤]. والحاكم وصححّه وأقرّه الذهبي [٥]. كما صحح الشيخ أحمد شاكر إسناد أحمد. ورواه أبو طالب من طريق أبي العباس الحسني عن ابن أبي حاتم عن أبيه باسناده، ورواه من وجه آخر [٦]. وابن عدي [٧]. وابن عساكر [٨]. وفيه مقال، وقد مرّ جوابه .

---

١ - وبل الغمام ذيل شفاء الأوام :٢٢/١

٢ - تقريب التهذيب:٦٦٤/٢رقم ٧٨٨٩.

٣ - تهذيب التهذيب:٢٥٨/١١رقم ٤١٧.

٤ - الاصابة:٤٢٦/٤رقم ٥٦٠٢.

٥ - المستدرك :٢٠١/٣ ح ٤٨٤٢.

٦ - الامالي لأبي طالب :٦٥.

٧ - الكامل :٣٩٩/١.

٨ - تاريخ دمشق :٣١٣/٨.

وله شاهد عند الطبراني عن ابن مسعود، قال الهيثمي: ورجاله ثقات إلّا بشر بن مهران وثّقه ابن حبّان وضعّفه غيره وإلاّيحيى بن حاتم لا أعرفه، انتهى [١].
وكل طريق فيها مقال فهو ينجبر بالطرق الثابتة والحسنة والصحيحة، وقال ابن عبدالبرّ: إنّ أصل الحديث حسن جدّاً. كما مرّ وأمّا معناه فهو معنى الأحاديث السابقة[١٩] وذلك المعنى متواتر في الجملة، ولفظه في باب فضل خديجة من مجمع الزوائد عن ابن مسعود، قال :أوّل شيء علمت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قدمت مكة في عمومة لي فأُرشِدنا على العباس بن عبدالمطلّب ،فانتهينا إليه وهو جالس في زمزم، فجلسنا إليه، فبينا نحن عنده أقبل رجل من باب الصفا أبيض تعلوه حمرة- وذكر الصفات المعروفة في وصف هند ابن أبي هالة ـ وعليّ عليه السلام عند الترمذي وغيره إلى أن قال: عليه ثوبان أبيضان كأ نّه القمر ليلة البدر يمشي عن يمينه غلام أمرد حسن الوجه مراهق أو محتلم، تقفوهم إمرأة قد سترت محاسنها حتى قصد نحوالحجر ،فاستلمه ثم إستلمه الغلام وإستلمت المرأة، ثم طاف بالبيت سبعاً والغلام والمرأة يطوفون معه، ثم إستلم الركن ورفع يديه وكبّر وقام الغلام عن يمينه ورفع يديه وكبّر، وقامت المرأة خلفهما ورفعت يديهاوكبّرت، وأطال القنوت أي القيام، ثمّ ركع، فأطال الركوع ،ثمّ رفع رأسه من الركوع، فقنت وهو قائم ثمّ سجد، وسجد الغلام والمرأة معه يصنعان مثل ما يصنع يتبعانه، فرأينا شيئاً لم نكن نعرفه بمكة، فأنكرنا ذلك ،فأقبلنا على العباس، فقلنا يا أبا الفَضْل إنّ هذا الدين لم نكن نعرفه فيكم أشيء حدث ؟قال: أجل والله، أما تعرفون هذا؟ قلنا: لا.قال: هذا ابن أخي محمّد بن عبدالله، والغلام عليّ بن أبي طالب، والمرأة خديجة بنت خويلد، أما والله ما على ظهر الأرض أحد يعبد الله على هذا الدين إلّا هؤلاء الثلاثة. رواه الطبراني ثمّتكلم عليه الهيثمي بما تقدّم وأشار إلى شاهده

---

١ – مجمع الزوائد:٢٦١/٩ ح ١٥٢٦٧، والمعجم الكبير: ١٠/ ١٨٣ ح ١٠٣٩٧.

(٧) حدّثنا أحمد بن سليمان الرُهاوي قال: حدّثنا عبيدالله بن موسى قال حدّثنا العلاء بن صالح عن المنهال بن عمرو عن عباد بن عبد اللّه قال: قال عليّ رضي الله عنه:

الصحيح ليجبر ضعفه، فقال: وقد تقدّم هذا من حديث عفيف الكندي، رواه أحمد وغيره، ورجاله ثقات. انتهى[١].

وفيه فوائد

الأولى: وصف عليّ عليه السلام حينئذ بأنّه مراهق أو محتلم، ويؤيّده ما تقدّم بإسناد صحيح عن الحسن وغيره، انّه أسلم وهو ابن خمس أو ست عشرة سنة.

الثانية: اعتراف ابن مسعود بأنّه لم يعلم قبل ذلك تلبّس أحد بهذا الدين بمكة، وهو يفيد أنّ أمير المؤمنين أول من أسلم بعد خديجة.

الثالثة: تأكيد العباس لقوله: ما على ظهر الأرض أحد يعبد الله على هذا الدين إلّا هؤلاء الثلاثة بالقَسَم، فيؤيّد ماتقدّم أنّه أول من صلّى مع رسول اللّه صلى الله عليه وآله وسلم وسياق الحديث يقتضي أنّه غير حديث عفيف، إنّما إتّفقا في الكلام مع العباس، وعلى ذكر الصلاة مع إختلاف سائرالسياق، وأمّا المعنى فمتّحد، ولهذا صار حديثاً آخر شاهداً مؤيّداً ضعفه بما تقدّم والله أعلم.

قوله: أحمد بن سليمان الرهاوي. رجال هذا الاسناد بين ثقة وصدوق إلّا الخامس وقد وثّق، وكلّهم مشتركون، والحديث مشترك، والرُهاوي - نسبة إلى رُهَا كَهُدَى بلدة بالجزيرة - أكثر عنه النسائي وهو ثقة ثَبت مأمون، كما في المغني وتاج العروس[٢]. وفي التقريب ثقة حافظ[٣]. وهو أحد الأثبات المشاهير، كما

---

١ - مجمع الزوائد: ٩/٢٦١ ح ١٥٢٦٧.

٢ - المغني في ضبط أسماء الرجال: ١١٦، وتاج العروس: ر ه و

في الخلاصة، انتهى[٤]. وذكره ابن حبّان في الثّقات، وقال النسائي: ثقة مأمون صاحب حديث .وقال ابن أبي حاتم: صدوق ثقة. وقال أبو عروبة :كان ثَبْتاً[٥]. له في الخصائص ستّة عشر حديثاً هذا أولها، أخرج له النسائي فأكثر، والإمام المرشد بالله ،روى عن حسين الجعفي ويزيدبن هارون وجعفربن عون وعبدالله بن واقد وغيرهم[٦]. وعبيدالله بن موسى، هو ابن أبي المختار العبسي الكوفي روى له السّتّة وغيرهم[٧]. ومحمّدبن منصور والمؤيّد بالله وأبو طالب والشّريف السيلقي والحاكم المحسن بنكرامة وصاحب المناقب وعبدالجبار والسمّان وغيرهم[٨]. له في الخصائص سبعة أحاديث، قال في التقريب: ثقة كان يتشيّع وكان أثبت في إسرائيل من أبي نعيم[٩]. وقال السيد صارم الدين: هو الحافظ الثبت، شيخ البخاري من كبار علماء الشيعة الزيدية، وقال أحمد: كتبت عنه ثلاثين ألف حديث[١٠].

والعلاء بن صالح .هو التيمي: صدوق، له أوهام، أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي[١١]. وروى له محمّد ابن منصور وصاحب المحيط ،وعدّه السيد صارم الدين في ثقات محدّثي الشيعة، وفي الكاشف [٢٠]: ثقة معروف

---

٣ – تقريب التهذيب :١/١٥رقم ٤٧.

٤ – خلاصة تهذيب تهذيبالكمال :١ / ٦

٥ – تهذيب التهذيب :١/٣٣رقم ٦٠.

٦ – الطبقات :١/٩٣.

٧ – تهذيب التهذيب :٦/٥٠رقم ٩٧.

٨ – الطبقات :٢/٦٥.

٩ – تقريب التهذيب:١/٣٨١رقم ٤٤٧٧.

١٠ – الطبقات :٢/٦٥

١١ – تقريب التهذيب :١/٤٥٨رقم ٥٤٣٢.

وثّقه أبو داود وابن معين، وقال أبو حاتم: كان من عتّق الشيعة لا بأس به، وقال أبو زرعة :لا بأس به[١].

والمنهال بن عمرو. هو الأسدي الكوفي، صدوق ربما وهم[٢]. وقال النسائي والعجلي وابن معين وغيرهم: ثقة .أخرج له البخاري والأربعة ومحمّد بن منصور وأبو طالب والمرشد بالله والسمّان وصاحب المحيط .له في الخصائص ثلاثة أحاديث ،وذكره السيد صارم الدين وابن حميد وابن حابس في ثقات محدّثي الشيعة [٣]. وقد استوفى الذبّ عمّا قيل فيه الحافظ ابن حجر في مقدّمة الفتح، ومن ذلك قول الجوزجاني : كان سيّء المذهب وقد جرى حديثه قال الحافظ: أمّا الجوزجاني فقد قلنا غير مرّة: إنّ جرحه لا يقبل فيأهل الكوفة لشدّة إنحرافه ونصبه ،انتهى [٤].

فائدة

كثير من رواة الخصائص ،أو أكثرهم كوفيّون ،وقد نبّهك الحافظ على نكتة فاعتبرها، وهي ترجع إلى قاعدة أنّ الجرح بالمذهب لا يقبل، ومن هنا تنفتح لك خوخة ترى منها العجب العجاب، فتنبّه إن كنت ذا بصر حديد.

وعباد بن عبدالله هو الأسدي الكوفي، قال في التقريب: ضعيف [٥]. وقد ذكره ابن حبّان في الثقات. وعدّه السيد صارم الدين وابن حميد وابن حابس في ثقات محدّثي الشيعة. وضعّفه البخاري وابن المديني والجوزجاني، فهو من

---

١ – الطبقات :١٨٦/٢.

٢ – تقريب التهذيب :٦٠٥/٢رقم ٧١٩٦.

٣ – الطبقات:٣٦٦/٢.

٤ – مقدمة فتح الباري:٤٤٦.

٥ – تقريب التقريب :٢٧٣/١رقم ٣٢٢٢.

أنا عبد اللّه وأخو رسول اللّه وأنا الصديق الأكبر لا يقولها بعدي إلا كاذب آمنت قبل الناس بسبع سنين.

المختلف فيهم. وله ترجمة في الطبقات [١] وغيرها. أخرج له النسائي وابن ماجة ومحمّد بن منصور، وهو يروي عن أمير المؤمنين عليه السلام هذا الحديث وغيره فالرجل من المختلف فيهم، ويأتي له ذكر في تخاريج الحديث، وإذا تأمّلت ما تقدّم آنفاً وما سلف في الكلام على حبّة العُرَني عرفت حكمه وترجّح لك جانب قبول روايته لا سيّما حديث الباب لكثرة شواهد فصوله.

وأمّا التقييد للإيمان في الحديث بسبع سنين ففيه بحث تأتي الإشارة إليه وفي بعض نسخ الخصائص «صلّيت» بدل آمنت، وللحديث ألفاظ تقدّم التنبيه عليها ويأتي.

قوله: **أنا عبد الله وأخو رسول الله** .الحديث، تخريجه وشواهده، عزاه صاحب التتمّة -أبقاه الله- إلى النسائي، كما هنا وابن أبي شيبة وابن أبي عاصم في السنّة والعقيلي والحاكم وأبي نعيم في المعرفة، انتهى [٢]. والحديث له ألفاظ وطرق مختلفة، فاستشكله الحفّاظ نظراً إلى التقييد بسبع سنين، وخمس، وثلاث، كما يأتي، لمخالفته الظاهر، أو الواقع، وقد أشبعت الكلام عليه في خدمات أحاديث البرق، وسأُشير إلى مضمون ذلك في الكلام على حديث الباب الثاني. إن شاء الله بما يزول معه كل إشكال، وقد أورده ابن الجوزي في الموضوعات على عادته المعروفة قائلاً: آفته عباد والمنهال، تركه شعبة [٣]. وتعقّبه الحافظ

---

١ – الطبقات :٤٤٦/١.

٢ – التتمة لروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير:٥ / ٣٦٨ .

٣ – الموضوعات :٢٤١/١.

السيوطي في اللآلي فقال:المنهال روى له البخاري والأربعة، وقال ابن معين: ثقة[١]. وقال في الميزان:روى عنه شعبة، ثم في آخر الأمر ترك الرواية عنه فيما قيل، لأنّه سمع في بيته صوت غناء، قال: وهذا لا يوجب غمز الشيخ، انتهى[٢]. أي لجواز أن يكون ذلك جائزاً عنده، أو ثمَّ مقتض للإباحة، أو لم يعلم به شعبة، أو لم يعلم بذلك المنهال ،قال الحافظ ابن حجر: إنّما كره منه شعبة القراءة بالتطريب لأنّ جريراً حكى عن مغيرة ا نّه قال: كان المنهال حسن الصوت، وكان له لحن يقال له وزن سبعة، وبهذا لا يجرح الثقة، انتهى[٣].وقد تقدّم أ نّه صدوق،كما في التقريب[٤]. ووثّقه السيد صارم الدين وغيره. كما في الطبقات [٥]. فهو ثقة عند من وثّقه ، كما مرّ قال الحافظ السيوطي :وعباد قال ابن المديني: ضعيف الحديث، وذكره ابن حبّان في الثقات[٦]. اي وكذا السيد صارم الدين وغيره، كما مرّ. وقال في الميزان: هذا الحديث كذب على عليّ كرّم الله وجهه[٧]. أي نظراً إلى ظاهره، كما صرح به الذهبي في تلخيص المستدرك وتأوّله بما يأتي[٨].

وأمّا إشتهار أبي بكر بالوصف، لكونه صديقاً فلا يلزم منه ردّ وصف أمير المؤمنين عليه السلام بذلك ،إذ لا تعارض بين صفات الأشخاص المتعددين وإن إتّحد لفظها، كما أ نّه لا تعارض بين المشترك من أسمائهم وألقابهم وكناهم، وقد وصف

---

١ – اللآلي المصنوعة:١/ ٢٩٥

٢ – ميزان الاعتدال :٥٢٧/٦ رقم ٨٨١٣.

٣ – تهذيب التهذيب :٣١٩/١٠رقم ٥٥٥.

٤ – تقريب التهذيب :٦٠٥رقم ٧١٩٥.

٥ – الطبقات :٣٦٦/٢.

٦ – اللّلي المصنوعة :١/ ٢٩٥ .

٧ – ميزان الاعتدال :٣١/٤رقم ٤١٣١.

٨ – ذيل المستدرك:١٢٠/٣رقم ٤٥٨٤.

الله في كتابه بعض أنبيائه بكونه صديقاً، ولم يشتهر على الألسن إشتهار أبي بكر بذلك ،وهذا لا يدل على إختصاصه بهذا الوصف، نظير ما يأتي في حديث سدّ الأبواب الشارعة إلى المسجد إلّا باب عليّ عليه السلام، ثمّ الإذن لأبي بكر بفتح خوخة له إلى المسجد، وردّ الأحاديث لتوّهم المعارضة ،قد أجاب عنه الحافظ ابن حجر وغيره، كما يأتي.

قال الحافظ السيوطي: وقد أخرجه الحاكم في المستدرك من طريق المنهال عن عباد بن عبدالله به، وقال: صحيح الاسناد على شرط الشيخين، وتعقّبه الذهبي في تلخيصه بأنّ عباداً ضعيف ،انتهى [١]. وفيه ما مرّ، ولا تلازم بين الضعف والوضع ،فهو مختلف فيه، وسكوت النسائي عنه ترجيح منه لقبول حديثه هذا، ولهذا لم يذكره في كتاب الضعفا، وقد ذكر ثمانية ممّن يسمّى عباداً ،وإذا لم يكن عنده ضعيفاً فهو ثقة أو مقبول على الأقل، لأ نّه من أئمّة الجرح والتعديل وهذا توثيق ضمني، على أ نّه لم يرو له إلّا كالمتابعة لحديث عبدالله بن أبي الهذيل الآتي في الباب الثاني، وهو من رجال مسلم وغيره، وحديثه شاهد لبعض فصول حديث الباب، وقال المحقق الشوكاني في الفوائد المجموعة كالمتعقّب: وقد أخرجه ابن أبي شيبة في المصنّف [٢١]بدون قوله: وأنا الصديق الأكبر من طريق «زيد بن وهب الجُهني»مكان عباد، انتهى [٢] يشير إلى أنّ لعباد متابعاً في الجملة. وزيد بن وهب ثقة جليل مخضرم، روى عن عليّ عليه السلام وغيره، أخرج له الستّة وغيرهم [٣]. ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله وأبو طالب والمرشد بالله عليه السلام

---

١ - اللّلي المصنوعة:١/ ٢٩٥.

٢ - الفوائد المجموعة فيالأحاديث الموضوعة للشوكانى : ٣٩٩ ح ٤٣ .

٣ - تقريب التهذيب :١/١٩٣رقم ٢٢٣٣.

وغيرهم[١]. وله أربع روايات في الخصائص ،وكثير من الأحاديث يروى مطولة ومختصرة بزيادة ونقص، ولهذا قرّروا قبول زيادات الثقات ، وعباد ثقة عند من وثقّه، كما مرّ، فثبت الحديث من هذه الطريق أيضاً ما عدا الفصل الثاني عند من لم تثبت عنده ثقة رجال الاسناد كلّهم،وتأتي شواهده من وجوه، وأورده صاحب الطبقات تبعاً للذهبي في ترجمة عباد بن عبدالله، وفي ترجمة زيد بن وهب، وفي ترجمة العلاء بن صالح الكوفي، وأجاب عما قاله الذهبي: بأنّ الحديث أخرجه السيد أبو العباس الحسني إلّا أنّه من طريق عباد أيضاً، وأخرجه الإمام زيد بن عليّ عن آبائه عليهم السلام عن عليّ كرّم الله وجهه انّه قال على المنبر: أنا عبدالله وأخو رسول الله، لا يقولها بعدي إلّا مفتر كذّاب. فقالها رجل فأصابته جنّة، فكان يضرب برأسه في الجُدْران حتى مات ،انتهى[٢].ونحوه في صحيفة عليّ بن موسى الرضا أيضاً[٣]. وفي هذه الرواية شاهد لبعض فصول الحديث ، ويأتي في آخر باب الاخوة، وفي حديث الاسراء الذي في المجموع[٤]. ثمّ الصديق الأكبر الطاهر المطهر يعني علياً عليه السلام ، وقال صاحب العمدة في فصل الصدّيقين: ومن مسند أحمد بن حنبل حدّثنا عبدالله بن أحمد حدّثني أبي حدّثنا ابن نمير وأبو أحمد الزبيري حدّثنا العلاء بن صالح عن المنهال بن عمرو، عن عباد بن عبدالله قال: سمعت علياً عليه السلام يقول،فذكره. وفيه :ولقد صلّيت قبل الناس بسبع سنين. وفي

---

١ - الطبقات:١/٣٢٥.

٢ - الطبقات :١/ ٣٢٥ ترجمة زيد بن وهب ،و٤٤٦ ترجمة عبادبن عبداللّه و:٢ /١٨٦ ترجمة العلاءبن صالح الكوفي وميزان الاعتدال :٣١/٤رقم ٤١٣١ ترجمة عباد بن عبداللّه ايضاً.

٣ - مسند الرضا عليه السلام لداود بن سليمان الغازي:١٧١.

٤ - الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير:٥/ ٣٥٣.

رواية : ولقد أسلمت الحديث .ثمّ أورده من طريق عبدالله بن أحمد عن عبدالله بن محمّد عن العلاء بن عمرو به ،وأخرجه الثعلبي في تفسير قوله تعالى﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ﴾[الواقعة/١٠]باسناده إلى عباد بن عبدالله به [١].

تنبيه

الحديث إشتمل على ثلاثة فصول ، وهي المؤاخاة ، وكونه عليه السلام الصدّيق الأكبر ، وإيمانه قبل الناس .

أمّا الفصل الأوّل: فتأتي أحاديثه وشواهده في الباب الحادي عشر في الإخوة.

وأمّا الفصل الثالث: فشواهده متواترة معنى ،كما تقدّم.

وأمّا الفصل الثاني: فمن شواهده مع ما سلف ما رواه صاحب العمدة عن عبدالله بن أحمد من طريقين باسناده إلى ابن أبي ليلى عن أبيه يرفعه : الصدّيقون ثلاثة ، حبيب بن موسى النجار مؤمن آل يّس ، وحِزْقِيْل مؤمن آل فرعون ،وعليّ بن أبي طالب ، والثالثة من طريق القطيعي عنه ، وفيها زيادة : وهو أفضلهم. والرابعة عن بلال بلاإسناد عند الديلمي في مسند الفردوس ، والخامسة عن ابن أبي ليلى عن أبيه أيضاً عند ابن أبي شيبة وفيها : وهو أفضلهم [٢]. وأخرجه الحاكم الحُسْكاني في تفسير قوله تعالى ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾من سورة الواقعة من ثلاث طرق ، عن ابن عباس رفعه في الثالثة [٣]. وفي تفسير قوله تعالى ﴿أُوْلَئِكَ هُمْ الصِّدِّيقُونَ﴾من سورة الحديد[١٩]عن ابن أبي ليلى عن أبيه يرفعه من أربع

---

١ – العمدة: ٢٢٠ الفصل السابع والعشرون ح ٣٤٦.

٢ – تقدم .

٣ – شواهد التنزيل :٢/٢٩٢.

طرق [١]. وأخرج نحوه في تفسير قوله تعالى ﴿فَأُوْلَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمْ مِنْ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ﴾ من سورة النساء[٦٩] عن ابن عباس موقوفاً من ثلاث طرق [٢]. والرابعة عن حذيفة بن اليمان يرفعه مطولاً، وفيه: ومِنَ الصدّيقين عليّ بن أبي طالب لما بعثني الله برسالته كان أوّل من صدق بي [٣]. وأخرج الطبراني عن أبي ذرّ وسلمان قالا: أخذ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بيد عليّ، فقال: إنّ هذا أوّل من آمن بي، وهذا أوّل من يصافحني يوم القيامة، وهذا الصدّيق الأكبر الحديث، وأخرجه البزّار بنحوه عن أبي ذرّ وحده. قال الهيثمي: وفيه عَمرو بن جُميع المصري وهو ضعيف ،انتهى [٤]. إلّا أنّ لحديثه هذا شواهد لا سيّما الفصل الأوّل، والثالث، كما تقدّم. ومنها ما أخرجه البيهقي وابن عدي عن حذيفة يرفعه :انّ هذا ـ يعني عليّاً كرّم الله وجهه – أوّل من آمن بي ،وأوّل من يصافحني يوم القيامة وهذا الصدّيق الأكبر الحديث [٥]. وقد إلتزم البيهقي أن لا يخرج في مؤلّفاته حديثاً يعلمه موضوعاً ،كما في التعقّبات. ومنها ما أخرجه الطبراني عن ابن عباس يرفعه: السُبَّق ثلاثة، السابق إلى موسى يوشع بن نون، والسابق إلى عيسى صاحب يس، والسابق إلى محمّد عليّ بن أبي طالب . قال الهيثمي وفيه حسين بن حسن الأشقر وثّقه ابن حبّان وضعّفه الجمهور، وبقية رجاله حديثهم حسن أو صحيح ،انتهى

---

١ – شواهدالتنزيل :٢٠٣/٢.

٢ – شواهد التنزيل :١٩٦/١.

٣ – شواهد التنزيل :١٩٩/١.

٤ – مجمع الزوائد: ٩/ ٨٥ ح ١٤٥٩٧ ،والمعجم الكبير:٦/ ٢٦٩ ح ٦١٨٤، ومسند البزّار :٩/ ٣٤٢ ح ٣٨٩٨ وفيها سعيد مكان (جميع) .

٥ – رواه في كنزالعمّال :١١/ ٦١٦ ح ٣٢٩٩٠ عن البيهقي وابن عدى عن حذيفة

[١]. وحسين الأشقر كوفي، والجرح فيه مجمل، والمفصّل قول الجوزجاني: غال شتّام للخيرة[٢]. وقد مرّ جواب الحافظ ابن حجر بعدم قبول قدح الجوزجاني في الكوفيّين، لإنحرافه ونصبه، وقال ابن حجر الهيثمي في الصواعق في الكلام على حديث: يا رسول الله من قرابتك الذين وجبت علينا مودّتهم. الحديث: فيه حسين الأشقر شيعيّ غال، لكنّه صدوق، انتهى [٣]. ومدار القبول على الصدق، وقال صاحب جواهر العقدين في الكلام على الحديث المذكور: أخرجه أحمد في المناقب والطبراني في الكبير وابن أبي حاتم في تفسيره والحاكم في مناقب الشافعي والواحدي في الوسيط، كلّهم من رواية حسين الأشقر عن ابن عباس وفيه حسين الأشقر: صدوق يَهِمُ إلّا أنّه شيعيّ غال، انتهى.

وقد إلتزم ابن أبي حاتم أن لا يخرج في تفسيره إلّا أصح ما ورد في ذلك الباب، كما صرح به الحافظ السيوطي في التعقّبات. فحديث الأشقر عنده مقبول، وقال ابن الجُنَيد: سمعت ابن معين ذكر الأشقر، فقال: كان من الشيعة الغالية، قلت: فكيف حديثه؟ قال: لا بأس به، قلت، صدوق؟ قال: نعم كتبت عنه[٤]. فهو عند ابن معين مقبول أيضاً.[٢٢] قال صاحب الطبقات قال بعض ساداتنا: وحسين الأشقر عدل ثقة، قلت: هو من رجال الشيعة، ذكره ابن حبّان في الثقات، أخرج له النسائي والمرشد بالله ومحمّد بن منصور وصاحب المحيط وصاحب المناقب، انتهى [٥]. فهو ثقة عند من وثّقه. لا سيّما وقد روى له النسائي،

١ - مجمع الزوائد: ٨٥/٩ ح ١٤٥٩٨، والمعجم الكبير: ١١ / ٩٢ ح ١١١٥٢

٢ - تهذيب التهذيب: ٣٣٥/٢ رقم ٥٩٦.

٣ - الصواعق المحرقة: ٤٨٧/٢.

٤ - المصدرالسابق.

٥ - الطبقات: ٢٣٧/١.

ثمّ الشواهد لا يعتبر فيها الصحة ، ولعل مجموع رواة حديث أنّ أمير المؤمنين هو الصدّيق الأكبر وشواهده بالغة درجة الشهرة

١ - عن عليّ عليه السلام من طرق [١].

٢ - وابن عباس [٢].

٣ - وابن أبي ليلى عن أبيه من طرق [٣].

٤ - وأبي ذرّ [٤].

٥ - وسلمان [٥]

٦ - وحذيفة [٦]. ،وقد يكون مثل هذا ممّا تواتر معنى عند بعض أهل العلم ، وإن كان الراجح خلافه عند الجمهور ،والحديث الضعيف إذا تعددت طرقه مع إختلاف الرواة ووجوه الضعف يقوي حتى يبلغ درجة القبول .

فائدة

قال السيد عبدالهادي في نيل الأماني: إشتهر أنّ الأحاديث الضعيفة يقوي بعضها بعضاً، وا نّه يتحصل من مجموعها انّ الحديث يصير حسناً، وليس على إطلاقه بل ما كان ضعفه لضعف حفظ بعض رواته مع الصدق ، والأمانة يزول

---

١ - المصنّف لابن أبي شيبة :٣٦٨/٦ ح ٣٢٠٨٤ ،والمستدرك :١٢٠/٣ ح ٤٥٨٤ ،وسنن بن ماجة :١/ ٤٤ ح ١٢٠ ،والذخائرالعقبى :٥٨ ،وراجع الغدير:٢/ ٣١٤ وفيه مصادر أكثر .

٢ - مجمع الزوائد :٨٥/٩ ح ١٤٥٩٨

٣ - العمدة لابن بالطريق :٢٢٠ ح ٣٤٧ و ٣٤٨ ،وفضائل الصحابة لأحمد :٦٢٧/٢ ح ١٠٧٢ وح ١١٧

٤ - مجمع الزوائد :٨٥/٩ ح ١٤٥٩٧ عن أبي ذروسلمان وكذاالمعجم الكبير:٦/ ٢٦٩ ح ٦١٨٤

٥ - مسند البزّار :٢٤٢/٦ ح ٣٨٩٨ عن سلمان .

٦ - شواهد التنزيل :١ /١٩٩ وتقدّم تخريج هذه الاحاديث كلها فيالباب

بمجيئه من وجه آخر موافق له، وعرفنا أنّه لم يختل فيه ضبطه، وصار الحديث حسناً بذلك، وهو الحسن لغيره، وكذا ما ضعفه لإرسال، أو تدليس، أو جهالة رجال يزول بمجيئه من وجه آخر، ويكون دون الحسن لغيره، وأمّا الضعيف لفسق الراوي أو كذبه فلا يؤثر فيه موافقة غيره له، إذا كان الآخر مثله ،لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر، نعم يرتقي بمجموع طرقه عن كونه منكراً، أو لا أصل له، قال شيخ الإسلام: ربّما كثرت الطرق حتى أوصلته إلى درجة المستور، والسيّء الحفظ بحيث إذا وجدت له طريق أخرى فيها ضعف قريب محتمل إرتقى بمجموع ذلك إلى درجة الحسن ،انتهى. وفي التنقيح مالفظه: وقد نقل النووي إتّفاق الحفّاظ على ضعف حديث: من حفظ على أمّتي أربعين حديثاً. مع كثرة طرقه، نعم كثرة الطرق القاصرة عن جبر بعضها بعضاً ترقي الحديث عن درجة المنكر الذي لا يعمل به في الفضائل ولا في غيرها إلى رتبة الضعيف الذي يجوز العمل به في الفضائل إجماعاً، قال في التوضيح وهو كلام حسن ،انتهى [١].

وقد نظم هذه القاعدة السيوطي في ألفيّته في علم الأثر، والاصطلاح في رسم الحديث الحسن [٢]. وهذه القاعدة إذا لاحظتها في مظانّ ورودها كشفت عنك غمم الاشكال، وزحزحت كَسِفاً ممّا تحار فيه فحول الرجال لا سيّما من لا إطلاع له على قواعد الإصطلاح، ومنها يؤخذ الجواب على المحقق الشوكاني في ترجيحه إنّ كثرة الطرق لا تفيد قوّة، ولا يؤخذ بالضعيف في الأحكام، ولا في الفضائل، كما أطال المقال فيه في أول قولة من وبل الغمام [٣].على حديث: من حفظ على أمّتي أربعين حديثاً. معللاً ذلك بأنّ الراوي الكذوب لا يعجزه أن

---

١ – توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار:١/ ١٨٨

٢ – الألفيّة فيعلم الحديث للسيوطي بتصحيح أحمد شاكر:١٧

٣ – وبل الغمام ذيل شفاء الأوام :٢٢/١ .

يكذب على مائة رجل، وهذا إنّما ينتج فيما إذا كان مدار الحديث على راوٍ واحدٍ كذوبٍ، أو متّهمٍ، وإن تعددت الطرق إليه، وهو غير المفروض هنا، وإذا تأمّلت ما تقدّم عرفت انّ هذا ليس من محل النزاع.

وفي حديث الباب وشاهده أحكام

منها: أنّ تحيّة البيت الطّواف.

ومنها: ملاحظة الدلوك لدخول وقت صلاة الظهر، وإن كان ذلك قبل شرعيّة الفرائض الخمس، فقد كانت هذه الصّلاة بعد دخول وقت الظهر.

ومنها: أنّ موقف المؤتم الواحد أيمن إمامه، وموقف المرأة خلفهما.

ومنها رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام.

ومنها: متابعة المؤتم في ذلك وفي الركوع والسجود والإعتدال.

ومنها: طول القيام.

ومنها: أنّ أمير المؤمنين وخديجة أول من صلّى مع رسول الله صلى الله عليه وآله جهاراً بل ظاهر كلام العباس وعفيف الكندي أنّه لم يكن يؤمئذ على دين الإسلام غير هؤلاء الثلاثة، وهذا يؤيّد ما تقدّم من تواتر سبق أميرالمؤمنين بعدخديجة إلى الإسلام، كما هو موضوع القدر المشترك بين أحاديث الباب وحديث الباب الآتي بعده، مع ما يأتي في حديث ابن عباس في الباب الرابع، وفي غضون الأبواب، ومنه حديث قثم بن العباس: كان أوّلنا به لحوقاً. كما يأتي في الباب الخامس والعشرين.

ب - ٢ - ذكر عبادته، و فيه ١ عن ١.

٨ (١) أخبرنا عليّ بن المنذر الكوفي قال: أخبرنا ابن فضيل

(ذكر عبادته، وفيه ١عن ١)

قوله: عليّ بن المنذر الكوفي. رجال هذا الاسناد بين ثقة وصدوق رمي بالتشيّع ،وفيه نزاع ،وكلّهم مشتركون، والحديث مشترك، وعليّ بن المنذر هذا هو الطَّرِيقي - بفتح المهملة وكسر الراء بعدها تحتانية ساكنة ثم قاف - صدوق يتشيّع كما في التقريب [١]. وهو يروى عن محمّد بن فضيل وغيره، وعنه النسائي وغيره، كما يأتي، قال النسائي: شيعيّ محض ثقة. وقال ابن أبي حاتم: صدوق ثقة. وقال العجلي: حجّ خمساً وخمسين حجة ومحله الصدق. وقال ابن نُمير: ثقة صدوق [٢]. وعدّه السيد صارم الدين وابن حابس وابن حميد في ثقات محدّثي الشيعة. كما في الطبقات. وفيها أخرج له الترمذي والنسائي وابن ماجة ومحمّد بن منصور وأبو طالب والمرشد بالله وأبو الغنائم النرسي وصاحب المحيط وصاحب المناقب ،انتهى [٣]. له في الخصائص حديثان هذا أحدهما.

وابن فُضَيل هو شيخه ،وقد تصحّف في بعض النسخ، فلهذا نبّهت عليه آنفاً وهو محمّد بن فضيل - مصغّراً - ابن غَزْوان - بفتح المعجمة وسكون الزاي - الضبي الكوفي، صدوق عارف رمي بالتشيّع ،كما في التقريب [٤].له في الخصائص أربعة أحاديث، وقال أحمد: كان يتشيّع وكان حسن الحديث. وقال

---

١ - تقريب التهذيب :٤١٩/١رقم ٤٩٥٣.

٢ - تهذيب التهذيب :٣٨٦/٧رقم ٦٢٦.

٣ - الطبقات :١٣٧/٢.

٤ - تقريب التهذيب :٥٤٧/٢رقم ٦٤٨٠.

ابن معين: ثقة وقال ابن شاهين في الثقات: قال عليّ بن المديني: كان ثقة ثبتاً في الحديث. وقال الدارقطني: كان ثبتاً في الحديث إلّا أ نّه كان منحرفاً عن عثمان.

وقال يعقوب بن سفيان: ثقة شيعيّ، انتهى [١]. وقد نزّهه أبو هشام الرفاعي عما وصمه أبو داود، ووصفه بكونه كان شيعيّاً محترقاً، وعمّا ذكره الدارقطني فقال: سمعته يترحم على عثمان ويحلف بالله أ نّه صاحب سنّة إلخ .وبهذا يسقط قول ابن حبّان أيضاً، حيث ذكره في الثقات، وقال: كان يغلو في التشيّع. قال الحافظ ابن حجر: صنّف مصنّفات في العلم. وقال ابن سعد: كان ثقةً صدوقاً كثير الحديث متشيّعاً، وبعضهم لا يحتج به .وقال العجلي: كوفيّ ثقة شيعيّ، كما في تهذيب التهذيب[٢]. وأطال في ترجمته صاحب الطبقات، وفيها: وذكره السيد صارم الدين وابن حابس وابن حميد في ثقات محدّثي الشيعة ،أخرج له الستّة إي وغيرهم ومحمّد بن منصور وأبو طالب والمؤيّد بالله والمرشد بالله والناصر للحق وأبو الغنائم النرسي والشريف الجرجاني والحاكم وصاحب المناقب [٣].

تنبيهان:

الأول: أنّ التشيّع لا ينافي الثقة في الإصطلاح الحديثي[٢٣] مع الصدق ،كما تكرر، وقد وصفوا محمّد بن فضيل بذلك ،و هو ممّن روى له البخاري ومسلم.

الثاني: أنّ صاحب الطبقات قد يرمز على الإسم إلى جماعة ممّن أخرج للراوي المترجم له من أئمّة أهل البيت عليهم السلام وأتباعهم، ولم يصرح في آخر الترجمة إلّا ببعضهم، ولعل له عذراً بأن يكون وقف على رواية من زاد رموزهم بعد التسويد، فألحقهم بالرموز فقط ،فلايشكل هذا على الباحث.

---

١ - تهذيب التهذيب الرقم التالي.

٢ - تهذيب التهذيب :٩/٤٠٥رقم ٦٥٨.

٣ - الطبقات :٢/٣٠٣.

والأجلح -بجيم فلام فحاء مهملة- وقد تصحّف في نسخ الطبع- بابدال الجيم صاداً مهملةً - وهو ابن عبدالله بن حُجَيّة -بمهملة وجيم مصغراً- الكندي أبو حجية صدوق شيعيّ، كما في التقريب [١].له ثلاثة أحاديث في الخصائص، أخرج له الأربعة والبخاري في الأدب ومحمّد بن منصور وأبو طالب. وقد تقدّم شيء من ترجمته، والذبّ عنه في الكلام على شواهد الحديث الأول من الباب الأول، ومنه قَوْل أحمد في رواية :ما أقرب الأُجلح من فِطْر بن خليفة، وقد مرّ أنّه ثقة ،روى له البخاري متابعة والأربعة ،وقد وثّق الأجلح ابن معين والعجلي، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة يروي عنه الكوفيون وغيرهم. ولم أر له حديثاً منكراً مجاوزاً للحدّ، لا إسناداً، ولا متناً إلّا أنّه يعدّ في شيعة الكوفة ،وهو عندي مستقيم الحديث، صدوق. وقال يعقوب بن إسحاق: ثقة حديثه لِيْن. وضعفهّ أبو داود وابن سعد والعقيلي والقطان، والتضعيف المجمل لا يفيد، والقدح بالمذهب لا يقبل ،كما عرفت، وأمّا قول الجُوزجاني: مفتر. فقد مرّ جوابه عن الحافظ ابن حجر، أنّه لا يقبل قدح الجوزجاني في أهل الكوفة، لإنحرافه ونصبه. ويردّه أيضاً قول إسحاق بن موسى الكندي عن شريك عن أجلح قال: سمعنا إنّه ماسبّ أبا بكر وعمر أحد إلّا إفتقر أو مات قتلاً [٢]. وهذا يردّ أيضاً قول من ضعّفه بالغلوّ، وقد ذبّ عنه الحافظ السّيوطي في التعقّبات بنحو ما تقدّم، ويأتي كلامه في التخريج والشواهد.

فائدة

إذا تأمّلت وجدت كثيراً من أحاديث المناقب العلوية تدور على ثقات محدّثي الشيعة، وأكثرهم كوفيون،وهذا أمر معقول، لأنّ من عادى أمير المؤمنين لاتطيب نفسه في الأغلب بنشرها، وإن كان يعلمها.

---

١ - تقريب التهذيب :٣٧/١رقم ٣١٢.

٢ - تهذيب التهذيب :١٨٩/١رقم ٣٥٣.

قال أخبرنا الأجلح عن عبدالله بن أبي الهذيل عن عليّ كرّم الله وجهه قال: ما أعرف أحداً من هذه الأمّة بعد نبيّنا غيري، عبدت الله قبل أن يعبده أحد من هذه الأمّة سبع سنين.

وأمّا عبدالله بن أبي الهذيل فهو أبو المغيرة الكوفي ثقة وقد تصحّف في بعض النسخ ،أخرج له البخاري في جزء القراءة خلف الامام، ومسلم في صحيحه، والترمذي والنسائي، كما في التقريب [١]. ومحمّد بن منصور ووثّقه النسائي والعجلي وذكره ابن حبّان في الثقات[٢].

قوله: ما أعرف أحداً من هذه الأمّة الحديث، تخريجه وشواهده، له ألفاظ ومخارج وطرق وشواهد عن جماعة من الصحابة، كما مرّ ،ويحسن التنبيه على ذلك وفاءً بما وعدت به في الكلام على آخر حديث من الباب الأوّل، وقد جمع صاحب العمدة كثيراً منها:

فمنها: ما ورد مطلقاً غير مميّز ولا معيّن.

ومنها: ما ورد مميّز كحديث حبّة بن جوين عن عليّ عليه السلام وله قصة وفيه: ألّلهمّ لا أعترف أنّ عبداً من هذه الأمّة عبدك قبلي غير نبيّك -ثلاث مرّات -لقد صلّيت قبل أن يصلّي الناس سبعاً [٣]. قال الهيثمي: رواه أحمد وأبو يعلى باختصار، والبزّار والطبراني [٤]. وأخرجه الحاكم وأبو داود الطيالسي وعبدالله بن أحمد من

---

١ - تقريب التهذيب :٣١٩/١رقم ٣٧٧٨.

٢ - الطبقات :٥٣١/١.

٣ - العمدة لابن البطريق :٥٩ -الفصل العاشر.

٤ - مجمع الزوائد:٩ / ٨٦ ح ١٤٦٠١ ،ومسند أحمد:١/ ٩٩ ح ٧٧٦ ،ومسند أبي يعلى :١ / ٣٤٨ ح ٤٤٧ ،ومسندالبزّار:٢ / ٣١٩ ح ٧٥١ ،والمعجم الأوسط :٢ / ٢٠٧ ح ١٧٤٦

غير تمييز بعدد معين [١]. وفي رواية عند عبدالله بن أحمد مقيداً بالسبع بلا تمييز[٢]. كرواية أحمد وأبي يعلى ومن ذكر معهما. وأخرج الحاكم الحسكاني في شواهد التنزيل عن عليّ عليه السلام: أنزلت النبوّة يوم الاثنين على النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وأسلمت غداة الثلاثاء، فكان النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم يصلّي وأنا أصلّي عن يمينه وما معه أحد من الرجال [٣] غيري، وساق له شاهداً وهو حديث ابن مسعود المتقدّم شاهداً لحديث عفيف الكندي [٤]. وأخرج أحمد عنه: أنا أوّل رجل صلّى مع النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم. قال الشيخ أحمد شاكر أبقاه الله: إسناده صحيح، وهو مختصر من حديث حبّة بن جوين ،كما تقدّم [٥]. وأخرج ابن المغازلي باسناده إلى أنس يرفعه: صلّت الملائكة عليّ وعلى عليّ سبعاً، وذلك أنّه لم يرفع إلى السماء شهادة أن لا إله إلّا الله وأنّ محمّداً عبده ورسوله، إلّا منّي ومنه [٦].

ومنها: ما ورد مكنّى عن عدده كحديث عليّ عليه السلام عند ابن عبدالبرّ: صلّيت مع النّبي صلى الله عليه وآله وسلم كذاوكذا ،لايصلّي معه غيري إلّا خديجة[٧].

---

١ - راجع المستدرك :١٢٠/٣ ح ٤٥٨٥ وفيه سبع سنين وسيأتي الحديث ، ومسندأبي داود الطيالسي: ٣٦ح ١٨٨.

٢ - فضائل الصحابة لأحمد:٦٨١ ح ١١٦٤.

٣ - وفي الذي بعده إحتمال فيه أ نّه كان حينئذ في عداد الرجال، لا في عداد الصبيان، وهو يؤيّد حديث ابن مسعود المتقدّم شاهداً لحديث عفيف الكندي

والاحتمال الثاني أ نّه أطلق الرجل بمعنى الذكر المقابل للأنثى لادخال خديجة رضى اللّه عنها، فالصبيّ والمراهق والبالغ ذكر، وإن اختص الرجل بالإتصاف بقيدالبلوغ، ويأتي البحث في هذافي الباب . منه رحمه الله.

٤ - شواهدالتنزيل :٣٠٠/٢ ح ٩٣٦.

٥ - المسند :٢٨٢/٢ ح ١١٩١.

٦ - مناقب ابن المغازلي:١٤ ح ١٩.

٧ - الاستيعاب :١٠٩٦/٣.

ومنها: ما ورد بعدد مبيّن مميّز، كحديث الباب والذي قبله وحديث عبدالرحمن مولى أبي أيوب عنه يرفعه :صلّت الملائكة عليّ وعلى عليّ سبع سنين، وذلك أنّه لم يصلّ معي أحد غيره. أخرجه ابن المغازلي بسنده[١]. وأورده صاحب ينابيع المودّة، وصاحب تفريج الكروب، والشيخ محمّد بن إبراهيم الحمّوئي الشافعي في فرائد السمطين،والديلمي، وابن عساكر بلفظ: انّ الملائكة صلّت عليّ وعلى عليّ سبع سنين قبل أن يسلم بشر[٢]. وأخرجه أبو طالب بإسناده إلى أبي أيوب، فذكره بنحوه[٣] وأخرج الخوارزمي نحوه عن ابن عباس وعن أنس[٢٤]وأخرج الخوارزمي عن بن عباس يرفعه: صلّت الملائكة عليَّ وعلى عليّ سبع سنين، لأنّه لم يكن معي من الرجال غيره[٤]. وأخرج الحاكم عن حبّة عن عليّ عليه السلام :عبدت الله مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبع سنين قبل أن يعبده أحد من هذه الأمّة. وقال الذهبي: هذا باطل [٥]. ويأتي كلامه وأخرج حديث عباد بن عبدالله الأسدي، وهو آخر حديث في الباب الأوّل وفيه: صلّيت قبل الناس بسبع سنين قبل أن يعبده أحد من هذه الأمّة، وقال: على شرط البخاري ومسلم، وتعقّبه الذهبي أيضاً[٦].

ومنها: ما ورد مقيّداً مع الشك من الراوي ،كحديث الأجلح عن سلمة بن

---

١ – مناقب بن المغازلي:٢٣ ح ١٧.

٢ – ينابيع المودّة:١٩٢/١ ح ١٢،:،وفرائدالسمطين : ١ / ٢٤٢ ،وكنزالعمّال :١١/ ٦١٦ ح ٣٢٩٩٢ عن الديلمى، وبن عساكر في تاريخ دمشق :٣٦/٥٦ ح ٧٠٣٢،وتفريج الكروب وتكفيرالذنوب :٧٥ حرف إنّ .

٣ ـ تيسيرالمطالب فيأماليأبيطالب:٧٣ باب ٣ .

٤ – مناقب الخوارزمي:٥٣ ح ١٧–١٨.

٥ – المستدرك :١٢١/٣ ح ٤٥٨٥.

٦ – المستدرك :١٢٠/٣ ح ٤٥٨٤.

كهيل عن حبّة بن جوين عن عليّ ﷺ: عبدت الله مع رسول الله ﷺ قبل أن يعبده رجل من هذه الأمّة، خمس سنين، أو سبع سنين. كما في القول المسدد[١].

ومنها: ما ورد مقيّداً بخمس سنين عن أمير المؤمنين ﷺ عندبن عبدالبرّ: عبدت اللّه قبل أن يعبده أحدمن هذه الأمّة خمس سنين [٢].

ومنهاماورد مقيّداًبثلاث سنين، كما عزاه صاحب العمدة إلى أحمد عن عليّ كرّم الله وجهه: صلّيت مع النبيّ ﷺ ثلاث سنين قبلَ أن يصلّي معه أحد [٣].

ومنها: ما أورده ابن تيميّة في منهاجه من رواية ابن المطهر في رسالته التي تعقّبها عن عليّ كرّم الله وجهه: لقد صلّيت إلى القبلة ستّة أشهر قبل الناس [٤].

وتعقّبه ابن تيميّة بما يطول إيراده.

فصل

فهذه ثمان روايات مختلفة في الإطلاق والتقييد، والابهام والتعيين والتمييز أكثرها عن عليّ كرّم الله وجهه، ثمّ عن أبي أيوب وأنس وابن عباس أقربها إلى القبول وأصحهاروابة أحمد التي صحح إسنادهاالشيخ أحمد شاكر،ولهاشواهد صحيحة تقدّمت فيالباب الأول، وأبعدها نظراً إلى ظاهر اللفظ ما قيّدت بسبع سنين، وما بينهما ما بينهما.

فمنهم: من ذهب إلى ردّ الحديث وحكم ببطلانه.

ومنهم: من تأوّله، لأنّ أبا بكر وبلالاً وزيد بن حارثة ونحوهم من السابقين أيضاً، كما تقدّم إلّا أنّ أمير المؤمنين ثالث مَنْ صلّى مع رسول الله ﷺ، كما في حديث عفيف الكندي وابن مسعود وغيرهما بل ذلك ممّا تواتر معنى، وإسلام نحو

---

١ - القول المسدد فيالذبّ عن مسند أحمد: ٦٤

٢ - الاستيعاب: ٣/ ١٢/١٠٩٥ رقم ١٨٥٥.

٣ - العمدة: ٦٢ ح ٧١.

٤ - منهاج السنّة: ٥/ ١٨

هؤلاء لم يكن بعد التقييد بسبع سنين ولا خمس ولا ثلاث ،كما تحكيه كتب الحديث وشروحه والتواريخ، ففي بعض الروايات إمّا سهو وإمّا إضطراب من الرواة، والأحاديث الضعيفة لا يعدّإضطرابها مؤثّراً في الأحاديث الثابتة إسناداً أو معنى، فذهب العلماء في تأويل هذه الروايات إلى وجوه، كما أوضحتها في خدمات أحاديث البرق اللموع. ولا بدّ من الإشارة إلى ذلك ،لإزاحة الإشكال.

الوجه الأوّل: عن الذهبي في تلخيص المستدرك قائلاً: ولعل السمع أخطأ فيكون أميرالمؤمنين قال:عبدتالله ولي سبع سنين، ولم يضبط الراوي ماسمع[١].

الثاني: عن البيهقي، فقال بعد أن أورد حديث أبي رافع بإسناده إليه :وفيه وصلّت خديجة آخر يوم الإثنين وصلّى عليّ يوم الثلاثاء من الغد. الحديث، هذا الحديث إن صحّ فتأويله أ نّه صلّى سبع سنين مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل جماعة تأخّراسلامهم أى فيكون كالقصرالاضافي ،لا أنّه صلّى سبع سنين قبل عبدالرحمن بن عوف وعثمان وسعد بن أبي وقاص وطلحة والزبير، فإنّ هذه المُدد بين إسلام هؤلاء وبين إسلام عليّ كرّم الله وجهه لا تمتد إلى هذه الغاية عند أصحاب التواريخ كلّهم، انتهى[٢].

الثالث: عن أحمد بن يحيى البلاذري وعليّ بن الحسين الاصفهاني: إنّ قريشاً أصابها قحط، فقال صلى الله عليه وآله وسلم لعمّه حمزة: ألا نحمل ثقل أبي طالب في هذا المَحْل فأخذ حمزة جعفراً وأخذ محمّد صلى الله عليه وآله وسلم عليّاً، وكان سِنّهُ ستّ سنين، فأحسن تربيته وبرّه، كالمكافأة لصنع أبي طالب به حيث مات عبدالمطّلب ،فجعله في حجره.

قالا: وهذا القول يطابق قول عليّ كرّم الله وجهه: لقد عبدت الله قبل الأمّة سبع

---

١ - التلخيص بذيل المستدرك:١٢١/٣.

٢ - نقله عنه الخوارزمي فيالمناقب :٥٧ ح ٢٤.

سنين. أي بالتوحيد وإطلاق العبادة عليه كتاباً وسنّةً غير قليل، لقوله: كنت أسمع الصوت وأرى الضوء سبع سنين. أي قبل التبليغ والإنذار، وذلك لأنّه كان سِنّه يوم إظهار النبوّة وإبلاغ الرسالة ثلاث عشرة سنة، وتسليمه إلى النبيّ ﷺ من أبيه وهو ابن ستّ سنين، فقد صح أنّه عبد الله قبل الناس بأجمعهم سبع سنين، انتهى من أواخر الباب الحادي والخميس من ينابيع المودّة [1]. ويشهد لهذا ما رواه امام المغازي والسير محمّد بن إسحاق انّ أمير المؤمنين عليه السلام شهد بدراً وهو ابن خمسة وعشرين سنة. وأصرح منه ما رواه الحسن وغيره: كان أوّل من آمن عليّ بن أبي طالب، وهو ابن خمس عشرة، أو ستّ عشرة سنة. قال الهيثمي: رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح [2]. [٢٥]ورواه ابن عبدالبرّ في الاستيعاب بلفظه من طريق عبدالرّزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن[3]. والصحيح أنّ الحسن روى عن أمير المؤمنين عليه السلام، كما في الطبقات[4]. وما علّقته عليها، وكما في فتاوي ابن حجر الهيثمي المكي، والمناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة[5]. كما مرّت الإشارة إلى هذا في الكلام على الحديث الثاني من الباب الأول، ويأتي موضحاً بالحجج في الكلام على رجال إسناد الحديث الأوّل من الباب الخامس والثلاثين.

الرابع: يقرب من الثالث عن أبي جعفر الإسكافي، كما حكاه ابن أبي الحديدفيشرح النهج فيالجواب على دعوى الجاحظ والأصم: انّ إسلام أبي بكر

---

١ - ينابيع المودّة: ٤٥٦/١.

٢ - مجمع الزوائد: ٨٦/٩ ح ١٤٦٠٣، والمعجم الكبير: ١/ ٩٥ ح ١٦٣

٣ - الاستيعاب: ١٠٩٤/٣رقم ١٨٥٥

٤ - الطبقات: ٢١٥/١.

٥ - الفتاوي الفقهية الكبرى: ١/ ٢٦٧، والمناهل السلسلة فيأحاديث المسلسلة: ٣٦١ - ٣٦٣ ح ١٩٣

وخباب بن الأرت وزيد بن حارثة عن نظر وفكر، فهو أفضل من إسلام أمير المؤمنين الذي نشأ في حجر النبوّة، وتمرن على ذلك بالتربية النبويّة، بناءً على أنّه أسلم صغيراً قبل البلوغ ،كما يأتي، وجواب أبي جعفر مبنيّ على أنّه أسلم بعد البلوغ ،فقال في الجواب بعد كلام طويل ما لفظه :وقد علم الصغير والكبير والعالم والجاهل ممّن بلغه ذكر عليّ كرّم الله وجهه وعلم مبعث النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أنّ عليّاً عليه السلام لم يولد في دار الإسلام، ولا غذي في حجر الإيمان، وإنّما إستضافه صلى الله عليه وآله وسلم إلى نفسه سنة القحط والمجاعة، وعمره يومئذ ثمان سنين ،فمكث مع النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم سبع سنين حتى أتاه جبرئيل عليه السلام بالرسالة، فدعاه وهو بالغ كامل العقل إلى الإسلام ،فأسلم بعد مشاهدة المعجزة، وبعد إعمال النظر والفكرة، وإن كان قد ورد في كلامه عليه السلام إنّه صلّى سبع سنين قبل الناس كلّهم، فإنّما عَنَى ما بين الثمان والخمس عشرة، ولم تكن حينئذ دعوة، ولا رسالة ولا إدّعاء نبوّة، وإنّما كان رسول اللّه صلى الله عليه وآله وسلم يتعبّد على ملّة إبراهيم ودين الحنيفية، ويتحنث ويجانب الناس ويعتزل ويطلب الخلوة وينقطع في جبل حراء ،وكان عليّ عليه السلام معه كالتابع والتلميذ. فلمّا بلغ الحلم وجاءت النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم الملائكة وبشر بالرسالة دعاه فأجابه عن نظر ومعرفة بإعلام النبوّة وقيام المعجزة إلخ وروى أبو جعفر الإسكافي في موضع آخر حديثاً، أنّ الصّلاة كانت حينئذ بسجود ولا ركوع فيها، فساق إسناده إلى زاذان، قال: سمعت عليّاً عليه السلام يقول صلّيت قبل الناس سبع سنين ،وكنّا نسجد ولا نركع ،وأول صلاة ركعنا فيها صلاة العصر ،فقلت :يا رسول الله ما هذا؟ قال: أمرت به، انتهى[1]. قال الحافظ السيوطي: أخرجه البزّار والطبراني وضعّف انتهى [2].وهذا لا يتأتي إلّاقبل البعثة إلّا قوله: وأوّل صلاة ركعنا فيها صلاة العصر. فإنّه بعد البعثة،

---

١ - شرح نهج البلاغة لابن أبي‌الحديد :١٣ / ٢٤٧.

٢ - السيوطي وكنزالعمّال :٨/٤٢ ح ٢١٧٦٩

والمراد في الحديث بيان مقدار الصّلاة والسبق بها وكيفيتها قبل البعثة وبعدها ،لما في حديث تعليم جبرئيل النبيّ ﷺ يوم البعثة الوضوء والصّلاة بركوع وسجود، ونحوه حديث عفيف الكندي، وحديث ابن مسعود، ولا شك في شرعيّة مطلق الصّلاة والوضوء في الشرائع السابقة. والقصد توجيه الإشكال بما قاله أهل العلم كلّ بما إتّفق له ورآه. وممّا يشهد لكلام أبي جعفر وما رواه البزّار والطبراني ما تقدّم عن ابن إسحاق، وما رواه الطبراني عن الحسن بإسناد صحيح

الخامس :عن أبي جعفر أيضاً، لكنّه يخالف ما قبله بتجويز بلوغ أمير المؤمنين عليه السلام قبل البعثة وإن كان ذلك كالنادر ،فهو متّجه على بعض الصور في تاريخ سنّه عندها، وفيه إحتمال قد قال به أهل العلم أو بعضهم في غيره عليه السلام. وملخصه أن يقال :إذا كان البلوغ مجوّزاً في ابنة التسع وابن العشر فما فوقهما فلتتخرج تلك الروايات المختلفة في تاريخ إسلامه عليه ظاهراً، حملاً للرواة على السّلامة، وإن كان المطابق للواقع منها ليس إلّا واحدة، لأنّها قضيّة عين، لا منساغ للتعدّد فيها، على انّها قد صحت عدّة روايات مختلفات متنافيات في تاريخ سنّ إسلامه، وصحة الاسناد لا تستلزم صحة المعنى ،فليس الصحيح معنى منها إلّا رواية واحدةفقط ، وهي[١] رواية الحاكم على شرط الشيخين وأقرّه الذهبي انّ رسول الله ﷺ دفع الراية إلى عليّ كرّم الله وجهه يوم بدر، وهو ابن عشرين سنة. قال الذهبي: هذانصّ على أنّه أسلم وله أقل من عشر سنين، بل نص على أنّه أسلم وهو ابن سبع سنين، أو ثمان وهو قول عروة[٢]. ورواية ابن عبدالبرّ باسناده إلى ابن عمر قال: أسلم عليّ بن أبي طالب، وهو ابن ثلاث عشرة سنة ،وتُوُفّي وهو ابن ثلاث وستين سنة. قال ابن عبدالبرّ: هذا أصح ما قيل في ذلك، وروى عن ابن

١ - أى تلك الروايات المختلفة.منه.

٢ - ذيل المستدرك :٣/١٢٠ ح ٤٥٨٣.

عمر من وجهين جيدين، انتهى(١).

وصحح الهيثمي إسناد رواية الحسن وغيره: إنّ أمير المؤمنين كان أول من آمن، وهو ابن خمس عشرة، كما تقدّم، بل جاء في بعض الروايات ستّ عشرة بلا تردد، ولكلّ رواية حكم الرفع أو التاريخ الصحيح ،فهذه الروايات مع صحتها لم يصح منها معنى مطابقاً للواقع إلّا واحدة فقط ،ومجموع الروايات في تاريخ إسلامه عليه السلام نحو ثمان من سبع سنين إلى ستّ عشرة، إلّا بعض المراتب، كما إختلفت مدّة صلاته قبل الأُمّة، كما مرّ. وإذا لاحظت أقل مدّة يمكن فيها البلوغ تخرجت الروايات كلّها، ولو إحتمالاً، فرواية أنّه صلّى خمس سنين محمولة على انّه بلغ [٢٦] وهو ابن عشر، ورواية الستّ محمولة على أ نّه بلغ وهو ابن عشر سنين أونحوها،ورواية الثلاث محمولة على أ نّه بلغ وهو ابن ا ثنتي عشرة سنة ويكون المراد بالصلاة الصلاة الحقيقية على شرع إبراهيم والتوحيد المعبّر عنه بالعبادة، وذلك بعد البلوغ قبل البعثة، ورواية السبع محمولة على أ نّه بلغ وهو ابن تسع مع عدم الإعتداد بسنة البلوغ أو سنة الاسلام، وكذلك سائرها تحمل على ما يناسبها وإن كان في نفس الأمر ليس الواقع إلّا إحداها، كما أنّ الروايات الصحيحة في سنّ إسلامه ليست كلّها واقعة، كما تقدّم، لأنّ التاسعة وَمَا بعدها من مظانّ البلوغ ،وقد رتّبوا عليها أحكاماً في الجملة ،كما قال ابن أبي الحديد في سياق كلام أبي جعفر الاسكافي في جوابه على الجاحظ، ثمّ يقال له: إنّ ما نقوله في بلوغ عليّ عليه السلام الحدّالذي يحسن فيه التكليف العقلي، بل يجب وهو ابن عشر سنين ليس بأعجب من مجيء الولد لستّة أ شهر ،وقد صحح ذلك أهل العلم واستنبطوه من الكتاب، وإن كان خارجاً عن العادة والتجربة الغالبة، وكذلك مجيء الولد لسنتين ،فصاعداً خارج أيضاً عن العادة والتعارف ،وقد صححه

---

١ - الاستيعاب :٣/١٠٩٤رقم ١٨٥٥ ترجمة أميرالمؤمنين عليه السلام

الفقهاء والناس، ويروى أنّ معاذاً لمّا نهى عمر عن رجم الحامل تركها حتى ولدت غلاماً قد نبتت ثنيتاه، فقال أبوه: إبني وربّ الكعبة [١]. فثبت ذلك سُنّة يعمل بها الفقهاء ،وقد وجدنا العادة تقضي بأنّ الجارية تحيض لاثنتي عشرة سنة، وانّه أقلّ سنّ تحيض فيه المرأة، وقديكون في الأقل يحضن لعشر و لتسع، وقد ذكر ذلك الفقهاء، وقال الشافعي في اللعان: لو جاءت المرأة بولد وزوجها صبيّ دون عشر سنين لم يكن ولداً له، لأ نّ من لم يبلغ عشر سنين من الصبيان لا يولد له ولد، وإن كان له عشر سنين جاز أن يكون الولد له، وكان بينهما لعان، إذا لم يقر بالولد. وقال الفقهاء أيضاً :إنّ نساء تهامة يحضن لتسع سنين لشدّة الحر ببلادهن، انتهى [٢]. وقال في شرح الأثمار في الكلام على حالات تعدد الحيض:

الحالة الأولى: قبل دخول المرأة في السنة التاسعة من يوم ولادتها، وذلك اجماع، وأمّا بعد دخولها فيها، فقال المنصور بالله: يكون حيضاً. وصححه في البحر، قال: لأ نّها قدتَعْلق فيها، وقيل لا يكون حيضاً إلّا بعد دخولها في العاشرة انتهى .والنساء شقائق الرجال في الأحكام الغالبة والنادرة في سنّ البلوغ وغيره ،فما جاز ثبوته لأحد الصنفين جاز للآخر ٠ قال المؤيّد بالله ﷺ :إذا كان الزوج صغيراً وأتت زوجته بولد لستّة أشهر من يوم العقد، فإن كان له دون تسع سنين لم يلحق به، ولا خلاف بين العترة والفقهاء، وإن كان لعشر لحق به ،وإن كان لتسع ففيه تردد ،المختار اللحوق ،كما في حيض بنت التسع ،انتهى . وليس الكلام هنا في تقرير المذهب، إنّما الكلام في تجويز العلماء مطلقاً بلوغ الصبي بالإحتلام ،لتسع سنين، وقد جوزه المؤيّد بالله وغيره، كما جوزوابلوغ الأنثى بالحيض في إبنة التسع .وأمّا ابن العشر فبلوغه بالإنبات، أو الإمنا، مجوز عند

---

١ - تفسيرالقرطبي : ٩ / ٢٨٨ .

٢ - شرح نهج البلاغة لابن أبى الحديد:٢٤٢/١٣.

الجميع. وأمّا ابن إحدى عشرة سنة فقد ولد له، قال ابن أبي الحديد في موضع آخر: على أنّ ابن إحدى عشرة سنة قد يكون بالغاً وتولد له الأولاد، فقد روت الرواة أنّ عمرو بن العاص لم يكن أسنّ من ابنه عبدالله إلّا باثنتي عشرة سنة وهذا يوجب أنّه إحتلم وبلغ في أقل من إحدى عشرة سنة، ورووا أيضاً أنّ محمّد بن عليّ بن عبدالله بن العباس، كان أصغر من أبيه باحدى عشرة سنة انتهى [١]. وفي السيرة الحلبية: انّ سنّ إمكان الإحتلام تسع سنين، كما تقول به أئمّتنا، ويوافقه ما حكاه بعضهم: انّ الراشد بالله - وهو الحادي والثلاثون من خلفاء بني العباس - لمّا كان عمره تسع سنين وطيء جارية حبشية، فحملت منه فولدت ولداً حسناً، انتهى [٢]. وقد إدّعى الحلبي عقيب هذا القول، الإجماع على أنّ إسلام أمير المؤمنين كان قبل أن يبلغ الحلم، وردّ به على من قال: انّ عمره حينئذٍ عشر سنين. وما أسهل دعاوي الإجماع التي صارت كعصا كل عاجز وعاثر، وسلاح كل مقتصر أو متقاصر، مع بُعْد أن تخفى عليه تلك الأقوال في تاريخ إسلامهعليه السلام، وتلك الروايات المصححة، وهي أولى من مجرد الدعوى ومتى كان هذا الإجماع؟ وفي أيّ عصر؟ ومن نقله ورواه؟ وفي المسألة نحو ثمانية أقوال عن الصحابة والتابعين وإنّما يعتبر الإجماع حجة في الأحكام الشرعيّة، لا في التاريخيّة. نعم لو ثبت عن المؤرخين وأهل الحديث بلا معارض صحيح، كان معتبراً في التاريخ، لأنّ أهل كل فنّ إسلاميّ يكون قولهم حجة، أو أرجح فيما اختصُّوْا به، ولكن فيه ما تقدّم والمراد الجمع بين الروايات المختلفات، نقلاً عن علماء الإسلام، والعبادة تطلق على الطاعات القوليّة والفعليّة والإعتقاديّة، فلا يضرّ الإختلاف في ألفاظ الروايات السابقة، والرواية بالمعنى قد تكون سبباً للخطأ فيه، كما لا يخفى لا

١ - شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٣/٢٣٦.

٢ - السيرة الحلبية ١/ ٢٦٩

سيّما رواية: صلّت الملائكة عليّ وعلى عليّ سبع سنين، وذلك أنّه لم ترفع شهادة أن لا إله إلّا الله إلّا منّي ومن عليّ. لأنّ النطق بالشهادة لا يعارض، ولا ينافي وقوع الصّلاة حينئذ بل هي من موجباتها، ولعل بعض الرواة إقتصر على ذكر العبادة البدنيّة، وبعضهم على ذكر العبادة القوليّة ويعضهم على ذكر العبادة الشاملة لهما، وللإعتقاد، وقد أشار إلى ما أجاب به ابن أبي الحديد، صاحب تفريج الكروب في مواضع منه، ومن ذلك قوله: واعلم بأنّ القول بأنّ عليّاً عليه السلام أول من أسلم بعد خديجة، هو اجماع أهل البيت عليهم السلام، وقول أكثر العلماء، كالحسن وربيعة والمزني وابن شهاب وغيرهم، ومعنى أنّه أول من أسلم أنّه أول داخل فيه وإن لم يمسه الشرك، كقول إبراهيم ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾[الأنعام/١٦٣]. قال السيد الإمام محمّد بن إبراهيم الوزير رحمه الله في العواصم: وقد ذكر الذهبي في طبقات القرّاء: انّ عليّاً لم يسبقه إلى الإسلام إلّا خديجة، وإنّ المكان يضيق عن مناقبه، وأنّه جمع القرآن العظيم وصحح ذلك وردّ على من خالف فيه، انتهى[١].

السادس: يختص ببعض الروايات [٢٧] من الضرب الأول والثاني أعني ما قيّدت بسبع ولم تميّز، كما قال الشيخ العلامّة المحدّث قاضي الملك محمّد صبغة اللّه المدراسي في ذيل القول المسدد في الذّب عن مسند أحمد في الجواب على ابن الجوزي والذهبي: قلت ما تعقّب به الذهبي انما يتوجه على من رواه من طريق الأجلح أي المصرح في روايته بذكر عدد السنين.

وأمّا ما رواه الامام أحمد أى بلفظ: لقد صلّيت قبل أن يصلي الناس سبعاً. فلا يتوجه عليه ذالك، فانّ قوله «سبعاً» يمكن أن يكون المراد به سبع ليال ولا مانع من أن يتقدّم اسلام عليّ كرّم اللّه وجهه على غيره بسبع ليال وسبعة أيّام عند من يقول انّه أول الناس اسلاماً، وعلى هذا، فالحديث أى الذي فيه ذكر السنين من قسم

---

١ - تفريج الكروب وتكفير الذنوب لاسحاق بن يوسف: ١٠٢ مخطوط.

المعلول ،لاالموضوع ،انتهى[١].ويحتمل أن يكون المراد سبع صلوات بعدالبعثة والبلوغ، وما ظاهره أنّه أسلم أوصلّى وهوابن سبع سنين ونحوهاممّا لاقائل بأنّها ممّا يجوز فيهاالتكليف يمكن أن يجاب فيهابالوجه.

السابع :وهواشتراط التكليف فيقبول الاسلام وسائرالطاعات لم يكن حينئذ مشروعاً،إذ لم يكن هناك شرع عند البعثة غير آيات ﴿ ٱقْرَأْ ﴾إلى ﴿ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ على المشهور مع فاصل بفترةبين مدّةالبعث ومدّة الارسال مابين نزول أول سورة «إقرأ» وأول سورة «يا أيّها المدثر» وأكثر الأقوال فيها ثلاث سنين وقيل: سنتان ونصف ،وقيل :أربعون يوماً، وقيل: خمس عشر، وقيل: اثناعشر، وقيل: ثلاثة أيّام على ما في السيرة الحلبية [٢].وغيرهاونحوه فيفتح الباري. وهذه المدّةتزيح بعض الإشكالات وترجّح بعض الاحتمالات، والمراد فترة نزول الوحي، لا فترة نزول الملك ،كما في السيرة المذكورة[٣].

ثم إنّ جانب الثواب مفتوح للصبيحتى الصغيرالذيلم يميّز، كما وردت به الاحاديث :انّمايمتنع العقاب عدلاًمن اللّه وفضلاً ،أمّاالمميّز فتكليفه سائغ عقلاً وسمعاً ،وأميرالمؤمنين كذلك على القول بأنّه أسلم وهوابن سبع، أوثمان ،أو أكثر وقدقال بجواز ذلك الامام القاسم بن محمّد ورجّحه ولده الحسين فيشرح الغاية وقال الحلبيفى الكلام على مايعزيإلى أميرالمؤمنين باسناد ضعيف ،كماأوضحته فيخدمات أحاديث البرق :

سبقتكم إلى الاسلام طراً　　　صغيراًمابلغت أوان حلمي

أي وكان عمره ثمان سنين، لأنّ الصبيان كانوا إذاك مكلّفين ،لأنّ القلمانّما

---

١ – ذيل القول المسدد:١/٦٥.

٢ – السيرةالحلبية:١/٢٢١.

٣ – السيرةالحلبية:١/٢٧.

رفع عن الصبي ونحوه عام خيبر، وعن البيهقي:انّ الأحكام انّما تعلّقت بالبلوغ عام الخندق ،وفي لفظ عام الحديبيّة ،وكانت قبل ذلك منوطةً بالتمييز .ثم حكى النزاع في ثبوت هذاالبيت وغيره إلى أميرالمؤمنين [١]. وقدبسط الكلام في المسالة شارح المجموع في مقدمته ،وحكى مناظرةالمامون لعلماءعصره بكمالها ،كماأوردها الامام عزّالدين في شرح المجموع المعروف بالمنهاج الجلي وهي عجبية ،كما سردها ابن عبد ربّه في العقد الفريد، ويؤخد من كلام شارح المجموع [٢].

الوجه الثامن: وهوأنّ اسلام أميرالمؤمنين عليه السلام صح في صغره خصوصية من خصائصه صلى الله عليه وآله مع أنّ هذاصادق بالانقيادوالمعرفة قبل البعثة أيضاً ،فلاينافي ماتقدم لأنّ في ظهور لوائح النبوّة قبل البعثة الداعي له الى التوحيد والاعتراف ،فضلاً عن الصلاة على ملّة ابراهيم أكبر داع الى السبق الى الاسلام حينئذ ،فتأمل. قال بعد أن حكى الأقوال في سنّ بلوغه عند اسلامه مالفظه :وقال بعضهم :والصواب الاضراب عن توقيت اسلامه، لأنّه لم يكن مشركاًفيستأنف الاسلام ،ثم قال:وهوأول من أسلم مطلقاً ،انتهى [٣] قلت :الذي يعتقده أهل البيت وغيرهم من علماءالامّة أي كثير منهم، أو أكثرهم انّه أول الناس اسلاماًعلى الاطلاق بعدخديجة ،وانّه وقع في حال صغره قبل بلوغه سنّ التكليف الشرعي،وفيه مامرّ قال:وتطابقت الأخبار على أنّه كان بدعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم أيّاه إلى الاسلام وحثّه عليه وحينئذ ،فتكون من خصائصه الشريفة صحة اسلامه ذلك الوقت ،انتهى [٤].إلاّ أنّه لم يتعرض لحل الاشكال الواردعلى تقييدذلك بالسنين، ويغني عن هذه الخصوصية فقد دليل اشتراط التكليف عندالاسلام حينئذ مع التمييز،كمامرّ ،فتامّل. فهذه أما أمكن

١ - السيرةالحلبية: ١/ ٤٣٤.

٢ - شرح المجموع: ١/ ١٠٤.

٣ - شرح المجموع: ١/ ١٠٣.

٤ - شرح المجموع: ١/ ١٠٣.

الوقوف عليه من أجوبة العلماء في توجيه هذا الاشكال الأغم المستدعي لردّ الأحاديث المقيدة بذكر السنين ،وقد أوسعت الكلام عليه في خدمات أحاديث البرق تفريعاً على الاختلاف الوارد في سنة ولادته وسنة اسلامه وسنة وفاته عليه السلام بما فيه مقنع للمقتنع ،وقد صحح المرشد باللّه في أماليه الاثنينية انّه عليه السلام توفّي وهو ابن خمس وستين سنة ،وان كان المشهور انّه مات وهو ابن ثلاث وستين سنة ،والمقصود توجيه وتحليل الاشكال على أيّ وجه كان، مع الاحتمال أهون من ردّ الأحاديث نظراً الى ظاهر الحال، فاختر لنفسك أيّ القول تختار.

التاسع :ما المانع من اعتبار قيد المعيّة المصرح به في صلاته عليه السلام مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديث عفيف الكندي وفي حديث ابن مسعود وفي حديث آخر؟ وفيه أنّ أبا طالب أشرف عليه وهو يصلّي مع النبي ٦ فدعاه إلى الاسلام، فقال: إنّها؟؟ تعلوه استه وفيما تقدم عند ابن عبدالبر وأحمد وغيرهما،فيكون المعنى اختصاصه عليه السلام بمصاحبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة وفي التوحيد مع الملازمة له في ذلك بخلاف غيره، فمنهم من كان يستخفي بصلاته، ومنهم من كان يكتم بايمانه حتى نال من جاهر بذلك ما ناله من تعذيب المشركين وأذاهم، ومنهم من تأخر اسلامه مدّة غير مقيدة ،ومنهم من هاجر الى الحبشة ،ومنهم من تأخر مدّة ثلاث سنين ومنهم من تأخر مدّة خمس ،ومنهم من تأخر سبعاً وغير ذلك، وهذا يطابقه الواقع وتشهد له تراجم الصحابة في الاستيعاب والاصابة المصرح فيهما بأوقات اسلامهم وفيهم المتقدم والمتأخر،ومنهم من تأخر الى بعد الهجرة،بخلاف أمير المؤمنين فانّه أول من تابع وآمن وصلّى مع الملازمة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لمفاجأة الوحي وهو في بيته كما تقدم ،وهذ لا ينافي استخفائه من أبي طالب أولاً ،لاتحاد المأوى والمسكن وانفراده عن أبي طالب ،بخلاف ابي بكر،فاستخفائه أول الأمر على بعض الأقوال كان في بيته منعزلاً، ولهذا لما جاهر بذلك ناله ما ناله وعزم على الهجرة لولا دخوله في جوار ابن الدغنة، فتأمّل، وهذا وجه وجيه، ويدخل تحته كثير مما تقدم وهي خصوصية لم تثبت لأحد غيره على هذا الوجه ،والمقام يحتملها،فتأمّل[٢٨].

ب – ٣ – ذكر منزلة عليّ بن أبي طالب كرّم اللّه وجهه من اللّه عزّوجلّ

و فيه ١٥ عن ٧

٩(١) أخبرناهلال بن بشرالبصري قال :حدّثنامحمّد بن خالد قال :حدّثني موسى بن يعقوب قال: حدّثني مُهاجِر بن مسمار عن عائشة بنت سعد قالت: سمعت أبي يقول :سمعت رسول اللّه ﷺ

(ذكرمنزلة عليّ بن أبي طالب كرّم اللّه وجهه من اللّه عزّوجلّ)

قوله: ذكرمنزلة عليّ بن أبي طالب كرّم اللّه وجهه من اللّه عزّوجلّ أوردفيه ثمانية عشرحديثاًبخمسة عشرإسناداًتنتهى إلى سبعة من خيارالصحابة، لأنّ الحديث الثاني والثالث عن سعدبن أبي وقّاص اشتمل كلّ واحدمنهماعلى ثلاثة أحاديث ،اتّفقاعلى اثنين ،وهماحديث المنزلة وحديث الراية ،وانفردالثاني بزيادة حديث الكسا،والثالث بحديث الموالاة،فكانت أربعة أحاديث إلى أربعة عشر حديثاًمفرداً،مع أنّ كثيراًمن أحاديث الباب تأتي في بعض الأبواب من طرق لا سيما حديث المنزلة وحديث الموالاة،ومجموع أحاديث الباب ومفادهاعلوّمنزلة أميرالمؤمنين عليه السلام عندرسول اللّه ﷺ وذلك يستلزم علوّمنزلته عند اللّه عزّوجلّ لأنّها ترجع إلى الأعمال المقرّبة إليه تعالى﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾[آل عمران/٣١] ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء/٨٠] ومن هذاتعرف دقّة استنباط الإمام النسائي لهذاالعنوان ممّا أورده من أحاديث الباب ،ولهذاقالوا:فقه الحديث في تراجمه ،ويأتي أنّ الوليّ والمولى في أحاديث الباب وماضاهاهابمعنى واحد ،والبحث في ذلك معروف في مظانّه.

قوله: هلال بن بشر. هذاالاسناد اشتمل على خمسة بين ثقة وصدوق ومقبول،والمشترك منهم من عدا الثلاثة الأول ،وأصل الحديث مشترك.

أمّا هلال بن بشرفهو هلال بن بشربن محبوب المزني البصري الأحدب إمام

مسجد يونس بن عبيد ثقة، له في الخصائص حديثان ،وثّقه النسائي وذكره ابن حبان في الثقات وقال :كان متقناً للحديث. أخرج البخاري في جزء القراءة خلف الامام وأبوداود والنسائي وابن خزيمة وغيرهم ،ولاذكرله في الطبقات.

وأمّا محمّد بن خالد فهو بن عَثْمة –بمثلثة ساكنة بعد مهملة مفتوحة – ويقال إنّها أمّه، الحنفي البصري صدوق يخطىء، كما في التقريب [١].قال أحمد وأبوزرعة: لا بأس به .وقال أبوحاتم :صالح الحديث .وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أخطأ[٢]. فهو من رجال الحسن على الأقل، أخرج له الأربعة .

وأمّا موسى بن يعقوب فهو الزمعي المُطّلبي المدني صدوق سيّء الحفظ كمافي التقريب [٣].وقال أبوداود :صالح .روى عنه ابن مهدي وله مشايخ مجهولون. وذكره ابن حبان في الثقات وقال النسائي:ليس بالقويّ وقال ابن عدي: ليس به بأس عندي ولا برواايته وضعّفه ابن المديني وقال الأثرم: سألت أحمد عنه، فكأنّه لم يعجبه وقال اين معين وابن قطان :ثقة [٤].له في الخصائص أربعة أحاديث ،أخرج له البخاري في الأدب المفرد والأربعة وصاحب المحيط.

وأمّا مهاجر بن مسمار فهو الزهري مولى سعد المدني مقبول ،له أربعة أحاديث في الخصائص أخرج له مسلم والترمذي والنسائي،كماهنا وابن ماجة في التفسير وصاحب المحيط وذكره ابن حبان في الثقات قال ابن سعد:مات بعد خروج محمّد بن عبدالله بن الحسن، وليس بذاك وهو صالح الحديث، وقال البزّار: مشهور صالح الحديث [٥].

---

١ – تقريب التهذيب :٢ /٥١٢ رقم ٦٠٦٣.

٢ – تهذيب التهذيب :٩ /١٤٢ رقم ١٩٩١.

٣ – تقريب التهذيب:٢/ ٦١٤رقم ٧٣٠٧.

٤ – تهذيب التهذيب :٣٧٨/١٠ رقم ٦٧٢.

٥ – تهذيب التهذيب :١٠/ ٣٢٣ رقم ٥٦٥.

يوم الجحفة ،فأخذ بيدعليّ ،فخطب ،فحمدالله وأثنى عليه ثم قال : يا أيّهاالناس إنّي وليّكم قالوا: صدقت يارسول الله ثم أخذ بيد عليّ ،فرفعهافقال :هذا وليّي ويؤدّي عنّي ديني وأنا موال لمن والاه ومعاد من عاداه

وأمّاعائشة بنت سعد فهي بنت سعدبن أبي وقّاص الزهرية المدنيّة ثقة ،لم يرو مالك عن امرأة غيرها،وقال العجلي:ثقة وذكرهاابن حبان في الثقات [١].لها في الخصائص ثمانية أحاديث أخرج لها البخاري وأبوداود والترمذي والنسائي وصاحب المناقب وصاحب المحيط .

وأمّا أبوها فهو سعدبن أبي وقّاص الزهري أحدالعشرة وأول من رمى بسهم في سبيل الله ،أسلم قديماً،وهاجر قبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وشهد بدراً والمشاهد كلها روى عنه أولاده الستّة وهم ابراهيم وعامر وعمر ومحمّد ومصعب وعائشة وغيرهم ،له في الخصائص نيّف وثلاثون حديثاً، أخرج له الستّة وغيرهم والامام أبوطالب والمؤيّد بالله والناصر والمرشدبالله والشريف الجرجاني وصاحب المناقب ومناقبه مبسوطة في الإصابة [٢].وغيرها،اعتزل الفتن بعد عثمان وتوفّي بقصره بالعقيق وحمل الى المدينة سنة ثمان أوخمس وخمسين وله بضع وستون سنة، قال ابن عبدالبرّ:وكان سابع سبعة في اسلامه بعد ستّة [٣].

قوله: **يوم الجُحْفة** – بزنة غرفة بتقديم الجيم على الحاء المهملة – وقد تصحف في بعض النسخ المخطوطة بيوم «الجمعة» والمشهور ماذكر.وأخرج ابن جرير عن زيد بن أرقم أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ بعضدي عليّ يوم غدير بأرض الجحفة فذكر

---

١ – تهذيب التهذيب :١٢/ ٤٣٦ رقم ٢٧٤٢

٢ – الاصابة:٦١/٣ رقم ٣٢٠٢

٣ – الاستيعاب:٦٠٦/٢ رقم ٩٦٣

الحديث [١].وأخرج ابن أبي‌شيبة عن جابربن سمرة قال : كنّا بالجحفة بغدير خم اذ خرج علينا رسول اللّه صلى الله عليه وآله وسلم فاخذبيدعليّ فقال :من كنت مولاه فعليّ‌مولاه [٢]. وأخرج البزّار عن جابربن عبداللّه قال: كنّابالجحفةبغديرخم ،فذكرالحديث بنحوه وقدتكررذكر[٢٩]الجحفة في حديث الغدير وهي ميقات أهل الشام، كما جاء في الحديث عن بن عباس، على إثنين وثمانين ميلاً من مكة ،وفي تاريخ ابن كثير انّ ذلك كان يوم الأحد . وفي بعض النسخ :والمؤدّي عنّي ديني ، عطف الإسميّة على إسميّة وهو أنسب .وقد أفاد السيد الإمام البدر المنير محمّد بن إسماعيل الأمير في الروضة النديّة بما فيه كفاية من شرح ألفاظ الحديث وما في معناه [٣].

تخريجه وشواهده. هذه إحدى روايات حديث الغدير المشار إليه في الفصل الخامس من المقدّمة. وقد عدّوا لفظ : من كنت مولاه فعليّ مولاه. ممّا تواتر لفظاً فلهذه الرواية حكم الحديث، والقضيّة فيه قضيّة عين غير متكررة، وباب الرواية بالمعنى قد إتّسع، على أنّ الحديث قد ورد بألفاظ في غير هذا الموضع، كما يأتي في الباب السابع عشر في ذكر قول النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم : من كنت وليّه فهذا وليّه. بعشر روايات عن أربعة من الصحابة بل عن سبعة ،وإن روى بعضهم عن بعض و في الباب الحادي والعشرين في موالاته والترهيب من معاداته، وفيما بينهما من الأبواب عدّة روايات وشواهد بألفاظ .وفي الباب الثاني والعشرين في الدعاء لمن أحبّه عليه السلام والدعاء على من أبغضه . وفي الباب الرابع والأربعين في الترغيب في نصرة عليّ كرّم الله وجهه، وأصل الحديث متواتر، وزياداته صحيحة بل هي متواترة أيضاً، لكثرة رواتها من الصحابة .كما أوضحت ذلك في خدمات أحاديث

---

١ - كنزالعمال :١٣ / ٤٦ ح ٣٦٣٤٣ .

٢ - رواه في المصنّف:٦/ ٣٦٦ ح ٣٢٠٧٢

٣ - الروضة النديّة: ١٧٤

البرق اللموع، وإن كان هذا كالمستبعد عند من لم يبحث ،فقد بلغت رواة الزيادات مبلغ التواتر، لأنّها وردت مع الأصل عند مناشدة أمير المؤمنين عليه السلام من سمع حديث الغدير من الصحابة في عدّة مواقف، فأجابه جماعات مختلفون بالأشخاص، كما أوضحت ذلك ثَمّة. وقد ورد في عدّة أحاديث بلا مناشدة، فكان مجموع الرواة مائة وبضعة عشر راوياً من الصحابة باعتبار ما وقفت عليه ونقلته من غير مجازفة، والله أعلم. مع أنّ لتلك الزيادات شواهد صحيحة صححها الحاكم والذهبي أيضاً، على أنّ حديث الباب باعتبار إسناده هذا لا يخرج عن درجة الصحة إلّا إلى درجة الحسن، وأمّا بإعتبار شواهده وكثرة طرقه وألفاظه ومخارجه، فكما تقدّم، وأخرج ابن أبي شيبة عن بريدة: كنّا بالجُحْفة بغدير خم، إذ خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخذ بيد عليّ، فقال: من كنت مولاه فعليّ

مولاه[١]. وأخرج البزّار عن بريدة يرفعه، وله قصّة، وفيه: من كنت وليّه فعليّ وليّه. قال الهيثمي: ورجاله رجال الصحيح [٢]. وأخرج أيضاً عن سعد بن أبي وقاص ،انّ رسول الله أخذ بيد عليّ بن أبي طالب، فقال: ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ من كنت وليّه فعليّ وليّه. قال الهيثمي: ورجاله ثقات [٣] وساق في «باب من كنت مولاه فعليّ مولاه» من مجمع الزوائد زهاء ثلاثين رواية لهذا الحديث، وأكثرها مع الزيادات عند أحمد والبزّار وأبي يعلى والطبراني وأخرج الطبراني عن ابن عمر يرفعه :ألا أرضيك ياعليّ؟ أنت أخي ووزيري تقضي ديني وتنجز موعدي وتبرىء ذمّتي الحديث[٤]. وأخرج الديلمي نحوه

---

١ - كذا في كنز العمّال :١٣٦/١٣ ح ٣٦٤٣٠ والغدير: ٢٠/١ عن المصنّف لابن أبي شيبة :٣٦٦/٦ ح ٣٢٠٧٢ و فيه جابر بن عبدالله بدل (بريدة).

٢ - مجمع الزوائد: ٩٥/٩ ح ١٤٦٣٨.

٣ - مجمع الزوائد: ٩٢/٩ ح ١٤٦٢٦، ومسند البزّار: ٣١/٤ ح ١٢٠٣.

٤ - المعجم الكبير: ١٢/ ٤٢٠ ح ١٣٥٤٩

١٢ (٢) أخبرنا قتيبة بن سعيد البلخي وهشام بن عمّار الدمشقي

عن أبي سعيد ،وفيه : وتؤدّي ديني [١].وأخرج أبو يعلى نحوه مطولاً عن عليّ عليه السلام يرفعه، وفيه :أنت أخي وأبو ولدي ،تقاتل عن سنّتي وتبرىء ذمّتي الحديث [٢]. قال البوصيري :ورجاله ثقات . وأخرج الطبراني عن سلمان يرفعه، وفيه : وينجز عدّتي ويقضي ديني عليّ بن أبي طالب [٣]. وقد ضبط قوله : ديني. بكسر الدال وفتحها، كما في الروضة النديّة [٤]. وشواهد الفصول الأربعة واسعة وفيما ذكر كفاية، ويأتي لذلك مزيد، إن شاء الله. وأخرج أحمد وابن جرير وصححه والطحاوي والقضاعي حديث عليّ كرّم الله وجهه في جمع النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم عشيرته ،لمّا نزل قوله تعالى﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾[الشعراء/٢١٤]فذكر القصّة ،وفيها فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :من يضمن عنّي ديني ومواعيدي ويكون معي في الجنّة؟ فأبوا. فقال عليّ: أنا[٥]. وأخرجه ابن مردويه عن عليّ كرّم الله وجهه مختصراً، قال: لمّا نزلت﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : عليّ يقضي ديني وينجز موعدي[٦]. وما فيه مقال يعتضد بما ثبت، كما عرفت.

قوله: قتيبة بن سعيد البلخي. هذاالسند رجاله رجال الصحيح إلّا بكير بن مسمار، فإنّما روى له مسلم فقط استشهاداً وهو ثقة ،كما يأتي. والمشترك من عدا الثاني والثالث ، على أنّ هذه الطريق هي طريق مسلم بنفسها من غير المتابعة

---

١ – الفردوس بمأثور الخطاب :٦١/٣ ح ٤١٧٠ .

٢ – مسند أبي يعلى :٤٠٢/١ ح ٥٢٨.

٣ – المعجم الكبير:٢٢١/٦ح ٦٠٦٣

٤ – الروضة النديّة:١٣٧.

٥ – عنهم كنزالعمّال :١٣/ ١٢٨ ح ٣٦٤٠٨،ومسند أحمد :١١١/١ ح ٨٨٣ .

٦ – عنه كنزالعمّال :١٣ / ١٥٠ ح ٣٦٤٦٦

والقران، ولفظه حدّثنا قتيبة بن سعيد ومحمّد بن عباد – وتفاوتا في اللفظ[١]. قالا: حدّثنا حاتم – وهو ابن إسماعيل – عن بكير بن مسمار عن عامر بن سعد ابن أبي وقّاص عن أبيه قال: أمر معاوية سعداً، فذكره[٢]. وجعل الخصلة الثالثة في قصة المباهلة، لا في آية التطهير.

وقتيبة – مصغر – ابن سعيد بن جميل – بفتح الجيم – الثقفي، ثقة ثبت[٣]. له سبعة أحاديث في الخصائص، أخرج له الستّة وغيرهم، ومحمّد بن منصور وأبو طالب والمرشد بالله ووالده الشريف الجرجاني والناصر وصاحب المناقب وغيرهم[٤]. وثّقه ابن معين وأبوحاتم والنسائي وزاد صدوق والحاكم وزاد مأمون، وابن حبّان ومسلمة بن قاسم، وفي الزهرة روى عنه البخاري ثلاثمائة وثمانية أحاديث، ومسلم ستمائة وثمانية وستين حديثاً[٥]

وهشام بن عمّار روى له النسائي مقروناً[٣٠] هنا وهو السُّلَمي الدمشقي الخطيب، صدوق مقريء كبر فصار يتلقّن، فحديثه القديم أصحّ، وهو من كبار العاشرة، أخرج له البخاري أربعة أحاديث، والأربعة[٦]. وأبو طالب والمرشد بالله ووالده الشريف الجرجاني والحاكم المحسّن بن كرامة[٧]. وله ترجمة مطولة في تهذيب التهذيب، قال ابن معين: ثقة. وقال مرّة: كيّس كيّس. وقال العجلي: ثقة. وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال النسائي: لا بأس به. وقال الدارقطني: صدوق

---

١ – المصدر: وتقاربافي اللفظ.

٢ – صحيح مسلم: ١٠٤٢ ح ٣٢.

٣ – تقريب التهذيب: ٤٨٥/٢ رقم ٥٧١٠.

٤ – الطبقات: ٢١٧/٢.

٥ – تهذيب التهذيب: ٣٥٨/٨ رقم ٦٣٩

٦ – تقريب التهذيب: ٦٣٦/٢ رقم ٧٥٨٣.

٧ – الطبقات: ٤٠٠/٢.

كبير المحل. وقال عبدان: ماكان في الدنيا مثله. وقال أبو حاتم: صدوق تلقّن أخيراً وحديثه القديم أصح، وضعف بالأخذ على التحديث. وأنكر عليه أحمد قصة اللفظ بالقرآن، وقال: طيّاش خفيف إن صلّوا خلفه يعيدوا[١]. فالرجل ثقة عند الأكثر، وفي القدح المجمل وما نقل عن أحمد بحث ،يعرف مما تقدّم كيف بمن روى له البخاري في صحيحه.

وحاتم هو ابن إسماعيل المدني، أبو إسماعيل الحارثي، صحيح الكتاب صدوق يَهِمُ، أخرج له الستّة[٢]. وغيرهم ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله والمرشد بالله والناصر وصاحب المناقب[٣]. قال النسائي: ليس بالقويّ، وفي رواية ليس به بأس .وقال العجلي وابن معين وابن سعد: كان ثقة .زاد ابن سعد: مأموناً كثير الحديث. وذكره ابن حبّان في الثقات[٤].

وبكير بن مسمار هو أخو مهاجر بن مسمار الآتي ،وهو الزهري أبو محمّد صدوق، أخرج له مسلم والترمذي والنسائي، كما في التقريب[٥]. والمرشد بالله وصاحب المناقب[٦]. وقال البخاري: فيه نظر. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال العجلي وابن حبّان :ثقة. وقال ابن عدي: مستقيم الحديث. وقال الحاكم: إستشهد به مسلم في موضعين. انتهى[٧] له في الخصائص حديثان هذا أحدهما.

---

١ - تهذيب التهذيب :٥١/١١رقم ٩٠.

٢ - تقريب التهذيب :٩٥/١رقم ١٠٤١.

٣ - الطبقات :١٩٦/١.

٤ - تهذيب التهذيب :١٢٨/٢رقم :٢٠٩.

٥ - تقريب التهذيب :٧٦/١رقم ٨١٢.

٦ - الطبقات :١٧٢/١.

٧ - تهذيب التهذيب :٤٩٥/١رقم ٩١٤.

قالا: حدّثنا حاتم عن بكيربن مسمار عن عامر بن سعد بن أبي وقّاص قال: أمر معاوية سعداً، فقال: ما يمنعك أن تسبّ أبا تراب ؟فقال: أما ما ذكرتُ ثلاثاً

وعامر بن سعد بن أبي وقّاص أحد أولاد سعد الستّة، كما تقدّم، ثقة. له في الخصائص خمسة أحاديث أخرج له الستّة والمرشد بالله وصاحب المناقب وصاحب المحيط[1]. قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث. وقال العجلي: تابعيّ ثقة. وذكره ابن حبّان في الثقات[2]. وأبوه تقدّم.

قوله: **أمّا ما ذكرتُ ثلاثاً**. فسّرها بحديث المنزلة، وحديث الراية، وحديث الكسا، وكلّها أحاديث مستقلة صحيحة بل متواترة، وهذه إحدى الروايات ، والثانية بعدها بطريق أخرى ،وفيها إبدال الخصلة الثالثة بحديث الموالاة، وهي متواترة أيضاً، والطريق الثالثة هي الأولى من الباب العاشر في ذكر أحاديث المنزلة ،إقتصر فيها على حديث المنزلة، والرابعة هي الثالثة عشرة من الباب العاشر، والخامسة آخر الباب الثامن والعشرين في ذكر ما خص به أمير المؤمنين من تزويجه بفاطمة سيّدة نساء أهل الجنّة إلّا مريم بنت عمران، وفسّر الخصلة الثالثة بذلك وبولادتها الحسنين، وهي متواترة كذلك، فهذه أربع طرق في الخصائص لهذه الروايات ،وكلّها عن سعد، وأمّا كلّ خصلة على حدتها فهي حديث مستقل بطرق متعدّدة في الخصائص، وغيرها، كما يأتي.

تخريجه وشواهده، منها ما أشرتُ إليه، وأمّا لفظ الحديث على إختلاف ألفاظه تقديماً وتأخيراً مطولاً ومختصراً فأخرجه أحمد وأبو يعلى ورجالهما رجال الصحيح عن ابن عمر بنحو الرواية الأولى هنا، إلّا أنّه ذكر بدل حديث

١ – الطقبات :١/٤٣٨.

٢ – تهذيب التهذيب :٥ / ٦٣ رقم ١٠٦

قالهنّ رسول الله صلى الله عليه وآله فلن أسُبَّه، لأن تكون لي واحدة منها أحبّ إليّ من حُمرِ النَّعَم، سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول له وخلّفه في بعض مغازيه، فقال له عليّ :يا رسول الله أتخلّفني مع النساء والصبيان؟فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبوّة بعدي. وسمعته يقول يوم خيبر: لأعطينّ الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويحبّه الله ورسوله ،فتطاولنا إليها فقال: أدعوا لي عليّاً، فأتي به أرمد، فبصق في عينيه ودفع الراية إليه ،ولمّا نزلت﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمْ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[الأحزاب/٣٣] دعارسول الله صلى الله عليه وآله عليّاً وفاطمة وحسناً وحسيناً فقال: اللّهمّ هؤلاء أهل بيتي

المنزلة حديث سدّ أبواب المسجد إلّا بابه عليه السلام [١].ورواه ابن أبي شيبة عن ابن عمر عن أبيه ،كما ظنّه الحافظ السيوطي. ثمّ رواه عن عمر بن الخطاب أيضاً نفسه عند ابن أبي شيبة، كما في كنز العُمّال[٢]. وفيه عند ابن جرير عن سعد قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول :لعليّ ثلاث خصال، لأن تكون لي واحدة منها أحبّ إليّ من الدنيا وما فيها. فذكر الحديث بلفظ الرواية الثانية[٣]. وعند ابن النجار مطولاً عن عامر بن سعد نحو حديث الباب، إلّا أنّ فيه تقديماً وتأخيراً[٤]. ورواه الحاكم في شواهد التنزيل من ثلاث طرق، تنتهي إلى بكير بن مسمار عن عامر بن سعد وفيه ذكر قصة معاوية مع سعد[٥]. فحديث الباب مجموعاً من هذه الطريق صحيح لذاته

---

١ - مسند أحمد:٢٦/٢ ح ٤٧٩٧،ومسند أبي يعلى :٤٥٢/٩ ح ٥٦٠١.

٢ - كنزالعمّال :١١٠/١٣ ح ٣٦٣٥٩و ح ٣٦٣٧٦عن بن أبي شيبة .

٣ - كنزالعمّال :١٦٣/١٣ ح ٣٦٤٩٥.

٤ - كنزالعمّال :١٦٣/١٣ ح ٣٦٤٩٦.

٥ - شواهدالتنزيل :٣٥/٢ ح ٦٥٦

عند أحمد ومسلم والترمذي[١]. وأبي يعلى بلفظه، وإسناده بلفظ الرواية الرابعة عند النسائي، ومع اختلاف طرق ابن أبي شيبة وابن جرير مثلاً يزداد قوّة أيضاً، على أنّ أحمد رواه من طريق النسائي، وقال الشيخ أحمد محمّد شاكر: إسناده صحيح ،حاتم بن إسماعيل المدني ثقة مأمون كثير الحديث ،والحديث رواه مسلم والترمذي عن سعد كلاهما عن قتيبة بإسناده، قال الترمذي: حديث حسن غريب صحيح من هذا الوجه، وفي أوله عندهما أنّ معاوية أمر سعداً فقال: ما منعك أن تسبّ أباتراب؟ فقال :أمّا ما ذكرتُ ثلاثاً قالهنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلن أسبّه، لأن تكون لي واحدةمنهنّ أحب إليّ من حمر النعم الحديث، انتهى[٢].[٣١]وعلى هذا، فالحديث صحيح إسناداً ومتناً ومعنى .وفي رواية لأحمد جعل الخصلة الثالثة حديث المباهلة، وفيه فقال صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن دعا عليّاً وفاطمة وحسناً وحسيناً: أللّهمّ هؤلاء أهلي [٣]. وأخرجه الحاكم عن سعد مع قصة معاوية ،فذكر الخصال الثلاث بنحو رواية النسائي المصدّرة، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، وقال الذهبي :بل على شرط مسلم فقط [٤].ثمّ أخرجه عنه من طريق مسلم الملائي الأعور، وفيه ذكر بدل الثالثة إخراج الناس من المسجد دونه، وضعّفه الذهبي بمسلم الملائي[٥]. والظاهر أنّ الحديث تعدّد إيراده من سعد فذكرفي كل مقام ما ذكر من المناقب الثلاث التي إحتج بها على معاوية ،فلذلك إختلفت بعض الخصال في بعض الروايات، وإلّاكان التصرف من الرواة بإدخال حديث في حديث، مع أنّ كل خصلة حديث صحيح مستقل.

---

١ – سنن الترمذي: ٥ / ٦٣٨ ح ٣٧٢٤.

٢ – المسند :٩٧/٣ ح ١٦٠٨.

٣ – الذيل من الرقم السابق

٤ – المستدرك :١١٧/٣ ح ٤٥٧٥.

٥ – ذيل المستدرك :١٢٦/٣ ح ٤٦٠١.

أمّا حديث المنزلة فهو متواتر، وتأتي له أحد عشر طريقاً في الباب العاشر في ذكر منزلة عليّ كرّم الله وجهه ،وقد أشبعت الكلام عليه في خدمات أحاديث البرق ،فجمعت من رواته ستّة وعشرين صحابيّاً، أشار الحافظ ابن حجر في الفتح إلى أربعة عشر منهم[١]. وعدّهالحافظ السيوطي في قطف الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة منها.

وأمّا حديث الراية فهو متواتر أيضاً، وقد نبّهت على سبعة عشر صحابيّاً من رواته في الكلام على أحاديث غزوة خيبر من أحاديث البرق، ويأتي حديث سعد منها بعد الذي بعد هذا سادساً لأحاديث الباب، ثمّ بعد الذي بعده عشرة أحاديث متتالية أيضاً، ويأتي التنبيه على تصحيح دعوى التواتر،إن شاء الله.

وأمّا حديث آية التطهير المعروف بحديث الكساء فهو كنار على عَلَم ،ويأتي في حديث ابن عباس الطويل في الباب الخامس ، وقد صرّح بتواتره السيد الامام المحقق الحسين بن القاسم عليه السلام في شرح الغاية في دفع الإعتراض :بأنّ إختلاف ألفاظه يوجب سقوطه ،ولفظه :لا يقال روايات هذا الخبر تقتضي سقوطه، لأنّه يقال :يبعد عادة أن يروي العدد البالغ حدّ التواتر من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من حفّاظ الحديث خبراً ساقط المعنى، فيجب حملهم على السلامة، بأن يقال: كما قال الشيخ محب الدين الطبري الشافعي في ذخائر العُقْبى: الظاهر أنّ هذا الفعل تكرّر منه صلى الله عليه وآله وسلم إلخ ثمّ ساق فيها ألفاظه مشيراً إلى بعض مخارجه وإلى رواته من الصحابة تأكيداً لدعوى تواتره، وهو كما قال. وقد لخّص المحشي بالهامش ذلك غير معرج على ألفاظ الروايات، فقال مشيراً إلى المخارج ورواته من الصحابة: رَوَى خبر الكساء.

١ – عن أبي الحمراء ابن أبي شيبة وعبد بن حميد ومطيّن وابنُ أبي عاصم

---

١ – فتح الباري :٦٠/٧

والترمذي وأبو الشيخ والحاكم الحُسكاني وغيرهم.

٢ - وعن أمّ سلمة وكيع وعبد بن حميد والثعلبي والواحدي ومسلم ومطيّن ومحمّد بن سليمان الكوفي والترمذي وصححه، وأبو داود وابن أبي داود والبغوي وأبو الشيخ والطحاوي وأبو يعلى والطبراني والحاكم في المستدرك وصححه وابن عدي وابن عقدة والخطيب وابن المغازلي والإمام المرشد بالله والإمام أبو طالب وصاحب المحيط والحسكاني بطرق وألفاظ وغيرهم.

٣- وعن أنس بن مالك الترمذي والحسكاني وابن منيع والدارقطني والبغوي وغيرهم.

٤ - وعن أبي سعيد الخدري أحمد والواحدي وابن جرير والطبراني والحُسْكاني والثعلبي والحاكم الجشمي وصاحب المحيط.

٥ - وعن البراء بن عازب الحسكاني بطريقين.

٦ - وعن جابر الحسكاني.

٧ - وعن الحسن بن عليّ عبد بن حميد والحسكاني والسيد أبو طالب.

٨ - وعن سعد بن أبي وقاص مسلم والترمذي وأحمد وابن عقدة والحُسكاني.

٩ - وعن عبدالله بن جعفر أحمد والحاكم وصححه على شرط الشيخين.

١٠ - وعن عائشة البخاري، وفيه بحث وتأمّل، نعم أخرجه الحاكم من طريق على شرط البخاري، ومن طريق على شرط مسلم، ومن أخرى على شرطهما معاً كما في المستدرك. قال المحشي: وأخرجه مسلم وإسحاق وابن أبي شيبة وابن خزيمة ومطيّن وأبو داود والحاكم وصححه.

١١- وعن عمر بن أبي سلمة أحمد والترمذي وابن أبي عاصم.

١٢- وعن أمير المؤمنين كرّم الله وجهه الحاكم الحسكاني.

١٣ - وعن فاطمة الزهراء الحسكاني بثلاثة طرق.

١٤- وعن واثلة بن الأسقع ابن أبي شيبة وأحمد والطحاوي وابن أبي داود والترمذي والمرشد بالله والحسكاني، وأورده في الدرّ المنثور عن جماعة وافرة من المحدّثين، انتهى[١]. من خط العلاّمة بقية المحققين أحمد بن عبدالله الجنداري رحمه الله، وقال في سمط الجمان في سياق أحاديث فضائل أهل البيت عليهم السلام:وأمّا قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾فنزولها فيهم متواتر. فلا نطيل بذكره، انتهى. وقد أجاد الحاكم الحكساني في شواهد التنزيل، فألمّ بهذه الطرق ،أو أكثرها عمّن ذكر من المخرجين ،أو أكثرهم حتى بلغ مجموع ذلك خمسة وثلاثين صحيفة على قطع يقرب من القطع الكامل[٢]. وزاد على ما هنا خامس عشر، وهو هلال بن الحارث خادم النبي صلى الله عليه وآله وسلم [٣٢]كما يأتي، فرواه عن عليّ عليه السلام من طريق، وعن فاطمة الزهراء عليها السلام من طريقين، وعن الحسن السبط من أربع طرق ،مرفوعاً من طريق، وموقوفاً من ثلاث ،والموقوف له حكم الرفع، وعن ابن عباس من ثلاث، مرفوعاً من طريقين وموقوفاً في الثالثة، وله حكم الرفع أيضاً، وعن أنس بن مالك من بضع عشرة طريقاً، وعن البراء بن عازب من طريقين، وعن جابر بن عبدالله من طريقين وعن سعد بن أبي وقّاص من ثلاث بلفظ حديث الباب، وقال الحاكم :وله طرق في باب الشتم[٣] من كتاب قمع النواصب ،وعن أبي سعيد الخدري من تسع عشرة طريقاً، وعن عبدالله بن جعفر عن أبيه من ثلاث ،وعن عائشة من تسع، وعن واثلة بن الأسقع بنحو عشر، وعن هلال بن الحارث من أربع عشرة، وعن

---

١ – الحاشية شرح الغاية غيرموجودةلدينا .

٢ – شواهدالتنزيل :١٨/٢ – ١٣٩ ح ٦٣٧- ٧٧٤ ط ١

٣ – كتب فوقه :كذا.

أبي الحمراء من طريقين، وعن أم سلمة من نيّف وخمسين طريقاً، قال في الطريق التاسعة: هذا حديث صحيح بهذا الاسناد، وقال في التاسعة عشرة: أخرجه الترمذي وقال حسن صحيح .فهذه مائة ونيّف وعشرون طريقاً عند الحاكم مجموعة على تداخل في بعضها ولو في بعض الأسماء، مع تحويل الحاكم لسائر الطرق على مؤلّف خاص[1]. وفيها ما يعرف في التمسك بدلالة السياق التي لا يؤخذ بها إلّا عند فقد الدليل المعارض الراجح ،وها هنا قد بيّنت الأحاديث على إختلاف ،وأنّها من أمّهات المؤمنين ومن سائر الصحابة الذين شاهدوا و سمعوا وعلموا بالنزول والسبب، ونقلوا البيان فعلاً وقولاً مرفوعان إلى النبيّ عليه الصلاة والسلام. ولا شكّ أنّ كل واحد روى ما راى وسمع، وأنّ القصة تكررت، وذكرت الآية في بعضها بياناً لنزولها، وفي بعضها للإحتجاج والبيان، مع عدم الإذن لبعض أمّهات المؤمنين بالدخول تحت الكساء قبل إستتمام الدعاء ، فبيّنت الروايات منهنّ بأنّها نزلت في الخمسة الذين ضمّهم الكساء،كما في نيّف وعشرين رواية من روايات أمّ سلمة وحدها، وعن عائشة تسع روايات ،وفي بعضها فقلت: يا رسول الله ألست من أهلك ؟قال: إنّك إلى خير. وفي رواية: إنّك لعلى خير، فلم يدخلني معهم. وفي رواية فقال: تنحّي وإنّك على خير. وزينب ،كما في رواية جعفر الطيار، وفيها فقالت زينب: يا رسول الله أدخل معكم؟ قال: مكانك، وأنزل الله الآية. وعن أبي سعيد الخدري في ستّ روايات التصريح بنزول الآية في أهل الكساء. وعن ابن عباس فيخمس روايات، وسعد بن أبي وقّاص ،وأصله في مسلم ،وصححه الترمذي، والحسن بن عليّ وجابر بن عبدالله وصرحا بذلك فهذه الروايات تبيّن المراد بياناً شافياً.

---

١ - شواهد التنزيل : ٢ / ١٠٠

فصل

وقد استوفى الإمام الحسين بن القاسم رضون اللّه عليهمافي شرح الغاية ذكر رواته من الصحابة إلّا واحداً، ووجه الاحتجاج به، ودفع ما يرد عليه، والجمع بين ألفاظه المختلفة، كما تقدّم. وناقشه أرباب الحواشي في منع دخول من عدا من ضمّهم الكساء من ذرّيّة الحسنين المتأخرين من أهل البيت .والجواب من وجوه الأول: أنّ هذا تحت هذا الدعا والحكم فيالآية جمود على الأخذ بمفهوم الاسم ، وهو ساقط والخلاف في الأخذ به شاذ.

الثاني: أنّ هذا جمود أيضاً على الأخذ بمفهوم الحصر والقصر ،مع أنّ القصر هنا أضافي بالنظر إلى أمّهات المؤمنين، لأنّهنّ من أهل البيت بمعنى آخر إلّا أنّهنّ غير داخلات تحت حكم الحديث المبيّن لذلك، كما يشهد لذلك بعض روايات أمّ سلمة، فلا مفهوم له، وعورضت بغيرها، ولا حاجة إلى المعارضة

لتسليم دخولهنّ في أهل البيت باعتبار آخر، لأنّهنّ من أهل بيت السُكنى ، والعترة أهل بيت النسب، كما في الصواعق وجواهر العقدين [1]. ويأتيالكلام على تواتر حديث الثقلين عن نيّف وأربعين صحابياً فيالباب السابع عشر، وخروجهن من هذا الدعاء ،كما صرحت بذلك بعض الروايات: انّها إنّما دخلت معهم تحت الكساء بعد تمام الدعاء، و ومعلوم أنّ الخطاب للموجودين منهم حينئذ، ولا كلام. إنّما الكلام في دخول من سيوجد من العترة وأهل البيت.

الثالث: انّهم داخلون في هذا الحكم والدعاء ،كدخول ولد آدم تحت قوله﴿يَا بَنِي آدَمَ﴾[الاعراف/٢٧]إلى يوم القيامة.

---

١ - الصواعق:٢/٤٢٥ ، وجواهرالعقدين :١٩٩.

الرابع: أنّ دخولهم في ذلك ،كدخول بني إسرائيل تحت قوله﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ...﴾[البقرة/٤٠.]المخاطبين في عصر النبوّة إلى يوم القيامة.

الخامس: أنّ ذلك معلوم لورود الأدلة المصرحة بأنّ المهدي من ولده صلى الله عليه وآله وسلم. وفي بعض ألفاظه: من عترتي من ولد فاطمة. وفي بعضها من أهل بيت النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم. وفي بعضها منّي. وفي بعضها من ولد الحسن. وفي بعضها من عترتي ومن أهل بيتي. وعند الحاكم وصححه: فيبعث الله رجلاً من عترتي أهل بيتي[١]. وعند الترمذي وقال :حسن صحيح: منّي ،أو من أهل بيتي[٢]. والشك من الراوي. وفي بعهضا: المهدي رجل من ولدي. وفي بعضها: ومنّا المهدي. وفي بعضها: ثمّ يخرج رجل منّي.

والسادس: أ نّه ورد في بعضها، كما في الصواعق مايدل صراحة على أنّ حكم ذريّة الحسنين حكمهم، بلفظ وروى المحب الطبري عن عليّ كرّم الله وجهه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: أ لّلهمّ إنّهم عترة رسولك، فهب مسيئهم لمحسنهم

وهبهم لي، ففعل. قلت: ما فعل؟ قال: فعله ربّكم ويفعله بمن بعدكم[٣].

السابع: إنّ اسم الآل والعترة وأهل البيت والذريّة ينطلق شرعاً وعرفاً على الذريّة المتسلسلة مادام التسلسل، وهذا يفيد أنّ ذلك من الحقائق الشرعيّة، للغلبة حينئذٍ وجرى على ذلك جميع الأمّة.

الثامن: انّ العترة المقرونة بالكتاب حتى يردا الحوض يوم القيامة، المصرح

---

١ – المستدرك :٥١٢/٤ ح ٨٤٣٨ و(أهل بيتي)غيرموجودةفيه .

٢ – يراجع سنن الترمذي: ٤/ ٥٠٥ ح ٢٢٣٠ .

٣ – الصوائق المحرقة :٢ / ٦٧٢.

فيهم :بأنّهم كسفينة نوح [1]. وغير ذلك من الأحاديث المتواترة معنى يفيد أنّهم أخص الأمّة وأشرفها وأفضلها، وهو معنى التطهير والدعاء لهم بما تضمنته الآية.

التاسع: أنّ لفظ العترة ونحوه المقرونة بالكتاب المصرح بأنّ:من آخرهم المهدي، كما في بعض ألفاظ الحديث. يصدق على أهل كل عصر منهم صدق الحقيقة على ما وضعله.

العاشر: أنّ قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾[الطور/٢١] يصدق عليهم ماتناسلوا،وإن كان السياق في أهل الجنّة فالعموم شامل للدنيا والآخرة، فيكون الدعاء الوارد في هذا الحديث خاصاً بأهل الكساء في عصرهم، عاماً لمن تناسل منهم إلى يوم الدين، لشمول اسم الآل والأهل والذريّة والعترة والولد لهم، ولمن سيوجد ،وعدم وجودهم حينئذ غير الأربعة لا يلزم منه قصر الحكم المسوق على الموجودين فقط بجعلهم قرناء الكتاب إلى يوم القيامة.

الحادي عشر: أنّها قد أوضحت الأحاديث المتواترة معنى على وجوب حبّهم ونجاة متبعهم ووجوب طاعتهم لاسيّما الأئمّة منهم، وفيها الحسن والمقبول. ومجموعها متواتر معنى، وما تواتر معناه لا يحتاج إلى بحث عن أحوال رجال الأسانيد، وهذا يفيد معنى آية التطهير وحديث الكساء، لكونهم قرناء الكتاب والسنّة .

الثاني عشر: أنّ أحاديث كون ذريّة عليّ كرّم الله وجهه من ولد فاطمة ولد له صلى الله عليه وآله وسلم، وعصبته، والدعاء بالبركة في ذريّته وفي زرعه صلى الله عليه وآله وسلم وفي زرع زرعه،

---

١ - المستدرك للحاكم :١٦٣/٣ ح ٤٧٢٠.

كما في جواهر العقدين[١] تؤيّد ذلك، مع قوله لعليّ وفاطمة ليلة تعريسهما: أللّهمّ انّي أعيذهما بك وذرّيّتهما من الشيطان الرجيم[٢]. وتحت ذلك كلّه من ألفاظ العموم المقدم على الأخذ بالمفهوم، لأنّ دلالته لفظيّة وضعيّة ودلالة المفهوم عقليّة إلتزاميّة، كمالا يخفى مع قوّة الخلاف في الأخذ بمفهوم المخالفة، كما عرفت.

الثالث عشر: أنّ قوله تعالى﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحاً﴾[الكهف/٨٢] إذا اقتضى مراعاة الله حقوق الصالحين في أولادهم، فأولاد الرسول الذين من صلب أمير المؤمنين، وقد فسر بعضهم ﴿وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[التحريم/٤] به، كما في شواهد التنزيل[٣]. على أنّ دخولهعليه السلام في العموم متفق عليه لا سيّما مع تواتر حديث الموالاة، كما مرّ أولى وأحرى لذلك، ومعلوم أنّهم لم يحفظوا في أنفسهم لما نالوه من الدولتين وغيرهم وبقي حفظهم في دينهم وهذا معنى آية التطهير وحديث الكساء على حد ما قيل في إجماعهم، ولهذا يكونون داخلين تحت الآية والحديث، ولو تتبع ذلك لطال الكلام، فكل ذلك يقضي ويقتضي دخول أول العترة وآخرها وأوسطها تحت آية التطهير، وتحت الدعاء الوارد في حديث الكساء.

الرابع عشر: دخول ولد الولد ما تناسل في الوقف والوصية على الذريّة والأولاد والقرابة أمر معلوم شرعاً وعرفاً.

والخامس عشر: أنّ اسم الاشارة وإن كان أصل وضعه للمحسوس المشخص، فقد يكون للمعقول نحو﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ ونحو﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾[يوسف ١٠٨] وقد يكون للجنس نحو: هذان حرامان على ذكور أمّتي[٤]. يعني جنس الذهب والحرير وإلّا لجاز إستعمال ما عدا المشار إليه حينئذٍ[٣٣]

---

١ – جواهرالعقدين : ٢٩٩

٢ – الاماليللشيخ الطوسي:٣٩ ح ٤٤ عنه البحار:٩٣/٤٣.

٣ – شواهدالتنزيل :٢ ٣٤١ ح ٩٨١.

٤ – المبسوط للشيخ الطوسي:٢١٢/١.

فقوله صلى الله عليه وآله وسلم : هؤلاء أهل بيتي. نحو قوله : ان هذان حرامان. وتنزيل ما لم يقع منزلة الواقع غير قليل تغليباً للموجود على المعدوم، وعموم المجاز في هذا الوجه جائز، لأنّ المشار إليه بعضه موجود وبعضه مفقود إلّا أنّه متعقل معلوم فتأمّل. وإن لم يفدك كلّ وجه على حدَتِه فلا أقل من إفادةالمجموع لذلك عند الإنصاف، والتشكيك في ذلك يرجع إلى نوع من المكابرة، وعدم الإنصاف ،ولا يقال إنّ أحاديث المهدي آحاد، فقد قال المحقق المقبلي في الأبحاث : حديث المهديّ من ولد الحسن متواتر معنى لكثرة طرقه ورواياته تنصيصاً، على أنّه من ولد الحسن ومن ولد فاطمة بل ومن ولده صلى الله عليه وآله وسلم،انتهى المراد [١] . أتراه صلى الله عليه وآله وسلم يدعو لأول ولده صلى الله عليه وآله وسلم دون آخرهم؟ والحامل لتزوج عمر بأمّ كلثوم ابنة فاطمة الزهراء هو الحديث الصحيح، كما في الصواعق: كل حسب ونسب ينقطع يوم القيامة إلّاحسبي ونسبي [٢]. وهذا يشعر بالعموم فيالذرّيّة الطاهرة، والمقام يستدعي جزءاً وسطاً، والقصدالاشارة﴿لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾[ق/٣٧].

السادس عشر:أنّ هذاالخلاف فرع عن الخلاف فيحجيّة اجماع أهل البيت فهو مبنيّ على أصل ساقط، لقيام الحجج على ذلك فيبسائط الأصول ،اذ كلّ من قال بحجيّة إجماع العترة قال بأنّهم كذالك إلى يوم الدين، لماتقدّم كلّه ومن خالف في حجيّة اجماعهم لم يسعه إلّاإهدار دلالة تلك الأدلة على ذلك فمنها آية التطهير وآية الكساء، وقد عرفت سقوط هذه الشبهة والمغالطة أوالغلط ودونك واليك البحث والنظر ،كما هي عادة أهل العلم والدين.

---

١ - الأبحاث المسددة :٢٥١

٢ - الصواعق المحرقة :٢ / ٦٧٧

تنبيهان

الأول: أنّ هذا الحديث إشتمل على ثلاثة أحاديث، كلّ واحد منها متواتر كما ترى ،ولله الحمد.

الثاني: أنّ الآل والأهل في الأحاديث النبويّة إمّا مترادفان، أو متقاربان فيطلق «الآل» تارة على الاتباع مطلقاً، وتارة على من تحرم عليهم الصدقة، وتارة عليهم وعلى أمّهات المؤمنين، وتارة على أهل الكساء فقط ،وهو أخص مما قبله وكذالك «أهل البيت» ماعدا الأول، و أصل «آل» أهل، كماعرفت، وهذا المعنى هو المخصوص بالدعاء لمن وجد حينئذ، ولمن سيوجد بعد ئذ المبيّن للمراد من الآية ووقوع ما يريده الله لا بدّ منه قطعاً، لعموم الأحاديث الدالة على ذلك، وتواترها كما أشرت إلى بعضها، فتنبّه ،ولحرمة الزكاة على المتأخّرين من الآل كالمتقدّمين، وهذا معلوم أيضاً.

دقيقة

وإذا رجّح ابن عبدالبرّ أنّ في آخر الأ مّة المحمديّة من هو أفضل من بعض أولها، غير المهاجرين والأنصار والسابقين الأوّلين ،لما ورد في حقّهم كتاباً وسنّةً، على أ نّه لا تزاحم فيالفضائل،لإختلاف الإعتباروالجهة، وذلك لنحو حديث: طوبى لمن رآني وآمن بي مرّة، وطوبى لمن لم يرني وآمن بي سبع مرّات[١].

وحديث: مثل أمّتي مثل المطر، لا يدرى آخره خير أم أوله[٢]. وحديث: ليدركنّ المسيح أقواماً أ نّهم لمثلكم أو خير ثلاثاً ،ولن يخزيالله أ مّة أنا أولها

---

١ - مسندأبي يعلى:١١٩/٦ ح ٣٣٩١ رواه عن أنس .

٢ - كنزالعمّال:١٦٢/١٢ ح ٣٤٤٨٥رواه عن أنس .

والمسيح آخرها[١]. وحديث: تأتي أيّام للعامل فيها أجر خميس، قيل: منهم أوَمنّا يا رسول الله؟ قال: بل منكم[٢]. وحديث :يا رسول الله هل أحد خير منّا أسلمنا معك وجاهدنا معك؟ قال: قوم يكونون من بعدكم يؤمنون بي ولم يروني[٣]. وغير ذلك ممّا صح أو حسن من الأحاديث في هذا المعنى.

وقد إحتج الحافظ ابن كثير في أوائل تفسيره[٤] على شرعيّة العمل بالوجادة بما يأتي، كما نقله الحافظ السيوطي في التدريب وكذا البلقيني بالأحاديث الواردة في من يعملون بالصُحف من غير مشاهدةله صلى الله عليه وآله وسلم ،وهي بعينها دليل على فضيلة آخر الأمّة، ومنها ما أخرجه الحسن بن عرفة في جزئه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه، وله طرق كثيرة، وأخرجه أحمد والدارمي والحاكم بلفظ: أيّ الخلق أعجب إيماناً؟ قالوا: الملائكة قال :وكيف لا يؤمنون وهم عند ربّهم، قالوا: الأنبياء، قال: وكيف لا يؤمنون وهم بما يأتيهم الوحي قالوا: نحن فقال: وكيف لا تؤمنون وأنا بين أظهركم، قالوا: فمن يا رسول الله؟ قال: قوم يأتون من بعدكم يجدون صحفاً يؤمنون بما فيها .وفي لفظ للحاكم من حديث ابن عمر :يجدون الورق المعلّق، فيعملون بما فيه فهؤلاء أفضل أهل الإيمان إيماناً[٥]. ومن ألفاظه: بل قوم من بعدكم يأتيهم كتاب بين لوحين يؤمنون به ويعملون بما فيه، أولئك أعظم منكم أجراً ،كما في تعليق الشيخ أحمد محمّد شاكر على مختصر علوم الحديث للحافظ ابن كثير وهي خصوصيات عامة لآخر الأمّة ،كما ترى إلّا أنّ إختلاف جهات التفضيل معقولة، فلا تزاحم ولا تعارض، كما تقدّم.

---

١ - فتح الباري :٥/٧

٢ - المعجم الأوسط :٢٧٢/٣ ح ٣١٢١ وراجع العلم الشامخ :٤٨٢.

٣ - المستدرك للحاكم :٩٥/٤ ح ٦٩٩٢.

٤ - تفسيرابن كثير :٤٢/١.

٥ - تدريب الراوي :٢/ ٦٤

قال ابن عبدالبرّ: فهذه الأحاديث تقتضي مع تواتر طرقها وحسنها التسوية بين أول هذه الأمّة وآخرها في فضل العمل إلّا أهل بدر والحديبيّة ،قال: وحديث خير القرون قرني .ليس على عمومه ، لأنّه جمع المنافقين ومن قامت عليه الحدود حينئذ، انتهى(١). فإذا كان التفضيل في الجملة لخيار آخر الأمّة حاصلاً لغير من إستثنى – ومن آخر هذه الأمّة آخر هذه العترة – كانوا داخلين تحت هذا العموم أولاً وبالذات ، مع تخصيصهم بما خصهم من الكرامات ، فكيف يستبعد دخول خيار آخر العترة في حكم آية التطهير وحديث الكساء؟ مع دخولهم في ما اختص به آخر هذه الأ مّة ،وحصول الإتفاق على أنّ خيار العترة في كل عصر خيار خيار هذه الأمّة، والمراد إبراز دقيقة تفيدك أولويّة دخول آخر العترة في فضائل آخر الأمّة ،ودخولهم تحت آية التطهير ، وحديث الكساء مع التأمّل ، من غير نظر إلى ما تقدّم، وفيه كفاية على ما يلزم ،وإختلاف طرق التفاضل بالأجر والثواب والمزايا لا يقدح في فضائل المهاجرين والأنضار لإختلاف الجهة والإعتبار عند النقد والإنصاف ، كمامرّ ، فهذه الدقيقة تؤكد لك ما تقدّم من غير تعرض ولا تعريض بالاعراض ،فأفهم ، وفي هذا بشرى لآخر هذه الأمّة ، ولله الحمد ، وقد حسن أحاديث فضائل آخر الأمّة المذكورة صاحب الصواعق ، وصحح بعضها(٢). فضلاً عن تحسين ابن عبدالبرّ لها ، فضلاً عن حكمه بتواتر معناها وطرقها ، وجواب صاحب الصواعق على ابن عبدالبرّ غير محل النزاع ،ولا مناف للدقيقة المشار إليها ، فلا حاجة إلى إيراده والجواب عليه ، ومن نظر وأنصف عرف واعترف

الثالث: أنّ علماء الإسلام وعموم العوام من القرن الأول إلى يومك هذا وإلى

١ – التمهيد لابن عبدالبرّ :٢٠ / ٢٥٥ ح ٢٠٢

٢ – الصواعق المحرقة :٢ / ٦١٢

غدٍ لم يزالوا يطلقون أهل البيت والآل والعترة على أهل الكساء وذرّيّتهم في كل عصر وجيل وقطر وجميع محاوراتهم ومؤلّفاتهم أصولاً وفروعاً، وتقرّر أنّ إجماعهم حجة، والنزاع في ذلك فرع عن النزاع في إجماع الأمّة ،ولو تتبع الناظر نصوصهم في هذا الإطلاق لجاءت مجلدات، ولا يخفى مثل هذا على من عرف.

ولو جمعت كلام المحقق المقبلي وحده في الإتحاف والنجاح والأبحاث والعلم الشامخ لبلغ جزءاً وسطاً، وذلك دليل وبرهان على الغلبة والحقيقة، وعلى ترادف تلك الألفاظ ،وكل من تكلّم على أحاديث الفضائل في أهل البيت يطبقها ويطلقها على الآخرين والأوّلين على سواء، وكم لعلماء الشافعية في هذا، ومنها الصواعق المحرقة لابن حجر الهيثمي، ودرر السمطين وجواهر العقدين للسمهودي، ومناقب ابن المغازلي، وكم وكم، ولهذا قال المحقق المقبلي في العَلَم الشامخ مع ما تقدّم عنه في المقدّمة: قال لي بعض من أنِس بي في مكة وهو مغربيّ من أهل مراكش، وهو ذو دعوى عريضة في فنون العلم والطريقة مع نوع شطارة فقال لي: أنا لا أدري ما الزيديّة إنّما عندي لهم من البُغْض ما لا حدّ له فأخبرني بشيء من مقالاتهم. فأعجب لمن يبغض طائفة كبيرة من أمّة محمّد صلى الله عليه وآله وسلم مطبقين لليمن من قديم الزمن أي بلا علم ولا دليل ولا شبهة، وقد عرف: انّ الحكمة يمانيّة والإيمان يمان .وانّهم أرق أفئدة وألين قلوباً. فما بال هذا الوصف النبوي خصّ من لم يكن من ذرّيّة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في اليمن، أومن يلوذ بهم، وهذا نظير ما فعله ابنُ السبكي وحكاه عن غيره من صرف أحاديث فضائل اليمن إلى الأشعري أى والعام لا يقصر على سببه، وذكر الأشعريين في بعض الأحاديث لكونهم كالسبب حينئذ، أو من باب التنصيص لمقتضى الحال، ومطابقة جواب السؤال حينئذٍ وهو لا يقتضي الإختصاص ولا الخصوص ولا التخصيص، وكذا قوله وصرف فضائل قريش وبني هاشم إلى الشافعي، لأ نّه مُطّلبيّ وأ مّه حُسَيْنيّة في بعض الروايات

،بل قال: ما خرج من قريش أمام متبوع غير الشافعي .ونحوه ذكر الجويني في البرهان وقال: يترجّح تقليد الشافعي لحديث: الأئمّة من قُريش. لأنّه ليس فيهم امام متبوع سواه. فيالله لِلمسلمين هؤلاء الأئمّة من ذرّيّة الحسنين المشهورون بالعلم والفضل والأتباع ما لهم نصيب من بشائر جدّهم، ألا أنّ هذه لعصبيّة ورفض لإحترام الرسول صلى الله عليه وآله بمعاملة ذرّيّته هذه المعاملة، أللّهمّ إنّا نبرأ إليك من صنيع هؤلاء مع ذرّيّة نبيّك صلى الله عليه وآله إلخ [1]. وهذا باب واسع وشوط شاسع. وقال السمهودي في خطبة جواهر العقدين: أمّا بعد فإنّ الله تعالى اختص عباده أهل العلم السنّي وأهل البيت النبوي بخصيصتي الشرف العليّ وحباهم رفيع الدرجات، وجعل محبّتهم ومودّتهم من أهمّ القربات وأعلى المثوبات والإنتصاب لعداوتهم والتصدّي لأذيّتهم من أعظم الموبقات وقدكثرالأذى والمعاداة لهم من بعض أشقياء زمننا وسكان ديارنا لاصالتهم في الجهالة وماجبلواعليه من السّفالة والنذالة ،ولمااقتضته حكمةالتناسب من حبّهم للآثام وبغضهم للكرام .فيبذلون غاية جهدهم في إخمادذكرهم، واسقاط كلمتهم ونهيهم وأمرهم وهم بذلك ساعون ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾[التوبة/٣٢]

وللّه درّ شيخ الإسلام ابن العراقي حيث يقول:

هـذازمـان فـيه تـرفع الحكـم وذاك من أعظم خـطب قـد ألَـم

مـرادهـم أن يـطفئوانـورالهـدى لا بُـلّغواولا سُـقوامـاء الديـم

إلخ [2]. وهكذاكلّ عالم منصف يصرّح في مؤلّفاته بأنّ أهل البيت في عصره هم ذرّيّة الحسنين. كمامرّ[٣٤]

---

١ – العلم الشامخ: ٣٩٢ – ٣٩٤.

٢ – جواهر العقدين: ٢٥.

١٥ (٣) أخبرنا حَرَمِيّ بن يونس بن محمّد الطَرَسُوسي قال: أخبرنا أبو غَسَّان قال: أخبرنا عبدالسلام عن موسى الصغير عن عبدالرحمن بن سَابَط عن سعد قال: كنت جالساً فتنقّصوا عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه، فقلت: لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول

قوله: حَرَمِيّ. رجال الاسناد بين ثقة وصدوق ومقبول، والمشترك منهم من عدا الأوّل، وهو حرمي – بفتح المهملتين بلفظ النسب إلى الحرم الشريف، وهو لقب مشترك والمراد هنا – إبراهيم بن يونس بن محمّد البغدادي نزيل طَرْسوس صدوق [١]. كما قال النسائي، وقال في أسماء شيوخه: لا بأس به. وقال ابن حبّان في الثقات: يغرب. وقال ابن عساكر: إنّ أبا داود روى عنه [٢]. وعلى هذا فلم ينفرد النسائي بالرواية عنه، روى عن جماعة.

منهم أبو غَسّان وهو مالك بن إسماعيل بن درهم النهدي الكوفي الحافظ ثقة حافظ متقن صحيح الكتاب عابد [٣]. روى له الستّة ومحمّد بن منصور والشريف الجرجاني [٤]. له في الخصائص ثلاثة أحاديث. وثّقه أحمد وابن معين وابن نمير وأبو حاتم وأبو داود والنسائي وابن حبّان وابن شاهين والعجلي وابن عدي وغيرهم، وقال ابن سعد: كان صدوقاً شديد التشيّع. وقال عثمان بن أبي شيبة: أبو غسّان صدوق ثبت متقن إمام من الأئمّة، ولولا كلمته لما كان يفوقه بالكوفة أحد

---

١ – تقريب التهذيب: ٣٦/١رقم ٣٠٤.

٢ – تهذيب التهذيب: ١٨٥/١رقم ٣٣٧.

٣ – تقريب التهذيب: ٥٦٥/١رقم ٦٦٨٤.

٤ – الطبقات: ٢٣٢/٢.

انتهى[١]. ولم يوضح كلمته هذه، ولعلها ترجع إلى التشيّع ،وهو غير ضائر في الرواية، لا سيّما، وقد روى له أرباب الصحيح ،واتّفقوا على صدقه وعدالته، روى عن أمم.

ومنهم عبدالسلام وهو ابن حرب النهدي - بالنون - الكوفي، ثقة حافظ له مناكير، كما في التقريب[٢]. وله في الخصائص حديثان ،أخرج له الستّة ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله وأبو طالب والشريف الجرجاني وصاحب المناقب وصاحب المحيط[٣]. قال ابن معين :وفي رواية يكتب حديثه، ليس به بأس. وقال أبو حاتم: ثقة صدوق. وقال الترمذي: ثقة حافظ. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال العجلي: هو عند الكوفيين ثقة ثبت،والبغداديون يستنكرون بعض حديثه ،والكوفيون أعلم به .وقال يعقوب بن أبي شيبة: ثقة في لِيْن. وضعّفه ابن المبارك وأحمد وابن سعد، وذكره غير واحد في افراد البخاري، وحديثه في مسلم قليل ،وقال الدارقطني: ثقة حجة[٤]. وقال الحافظ في مقدمة الفتح :له في البخاري حديثان متابعة فقط، وروى له الباقون ،انتهى[٥]. روى عن جماعة.
ومنهم موسى الصغير وهو موسى بن مسلم الكوفي الطحّان يقال له موسى الصغير لا بأس به، روى له أبو داود والنسائي في الخصائص وابن ماجة ،كما في التقريب[٦]. وقال ابن معين: موسى الصغير هو موسى بن مسلم ثقة .وقال أحمد:

---

١ - تهذيب التهذيب: ٢/٣/١٠.

٢ - تقريب التهذيب :٣٥٥/١رقم ٤١٨٨.

٣ - الطبقات :٣٢/٢وفيه الملائي بدل النهدي.

٤ - تهذيب التهذيب :٣١٦/٦رقم ٦١١.

٥ - مقدمة الفتح :٤١٨ وفيه الملائي بدل النهدي.

٦ - تقريب التهذيب :٦١٣/٢رقم ٧٢٩٥.

ما أرى به بأساً. وذكره ابن حبّان في الثقات ،وقال أبو حاتم: يقال أنّه مات خلف المقام وهو ساجد[١]. وهو يروي عن خلائق.

ومنهم عبدالرحمن بن سابَط، ويقال ابن عبدالله بن سابط الجمحي المكي تابعي، ثقة كثير الإرسال[٢]. أخرج له الجماعة غير البخاري. قال أحمد[٣]: لم يسمع من سعد بن أبي وقّاص ولا من أبي أمامة ولا من جابر بل أرسل عنهم. وقد وجد شرط قبول المرسل هنا على الإصطلاح الحديثي عند الشافعي وهو حديث عامر بن سعد الذي قبله، وسائر روايات الحديث مع ما تقدّم أنّ فصوله أحاديث مستقلة، وانّ كل حديث منها متواتر، وكانت وفاته سنة١١٨ (ثماني عشرة ومائة) ووفاة سعد سنة ٥٥ (خمس وخمسين) على المشهور، فبين الوفاتين ثلاث وستون سنة ،فإن كان عمره سبيعن فصاعداً فهو يمكن أن يتحمل عن سعد من سبع فصاعداً مع التمييز، والتكليف شرط في الأداء لا في التحمل ،وغاية ماهنااحتمال الانقطاع وهو فوت الواسطة، وربماكانت أحد أولاد سعد وإلاّ فحديث خيرالقرون قرني ثم الذين يلونهم. يشمل مع ترجيح أنّ الأصل العدالة فيحملةالعلم ،لمامر، قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث ،له في صحيح مسلم حديث واحد في الفتن ،وذكره ابن حبّان في الثقات وقال: تابعي ثقة[٤].

وأمّا سعد فقد تقدّم.

---

١ - تهذيب التهذيب :٣٧٢/١٠رقم ٦٦٠

٢ - تقريب التهذيب :٣٣٦/١رقم ٣٩٧٦.

٣ - في المصدر يحى بن معين بدل «أحمد».

٤ - تهذيب التهذيب :١٨٠/٦رقم ٣٦١.

في عليّ خصال ثلاث لأن تكون لي واحدة منهن أحب إليّ من حمر النَّعَم سمعته يقول: إنّه منّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبيّ بعديّ. وسمعته يقول: لأعطينّ الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويُحبّه الله ورسوله. وسمعته يقول: من كنت مولاه فعليّ مولاه.

قوله: **في عليّ خصال ثلاث**. الحديث، تقدّم قبله، وتقدّم الكلام عليه إجمالاً وتفصيلاً وتحويلاً على أبوابه بالنظر إلى فصوله، كما يأتي، إن شاء الله تعالى. والكلام في بعض رواته غير ضائر، ولا مؤثر نظراً إلى نفس رجال السند. وأمّا أصل الحديث فهو ثابت صحيح متواتر، كما مرّ. وأخرجه الحسن بن عرفة العبدي من طريق أخرى تتّفق مع طريق النسائي في عبدالرحمن بتقديم وتأخير كما في تاريخ ابن كثير، وقال: لم يخرجوه -أي من هذه الطريق- وإسناده حسن ثم ساق له طريقاً أخرى عند أبي زرعة الدمشقي تنتهي إلى عبدالله بن أبي نجيح فذكر له قصة معاوية مع سعد، وجلوسه معه على سريره، وسؤاله عن سنن الحجج ثم وقع في عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه وجوابه عليه بالحديث زاد فيه وقال سعد: لا أدخل عليك داراً بعد اليوم، ثم نفض رداءه وخرج، وأخرجه من طريق قتيبة بن سعيد، كما تقدّم عند أحمد ومسلم والترمذي، ومن طريق يحيى بن حماد عند أحمد ابن حنبل عن أبي عوانة عن أبي بَلْج عن عَمرو بن ميمون عن ابن عباس مطولاً، وفيه قصة الرهط الذين وقعوا في عليّ كرّم الله وجهه، كما يأتي في الباب الرابع مطولاً، ثم أشار ابن كثير إلى أنّ طرق حديث المنزلة عن عشرين صحابياً، إلّا أنّه أحال بعضها على تاريخ ابن عساكر، وساق جملة وافرة من طرق حديث الراية[1]. كما يأتي التنبيه عليها في الحديث الآتي بعد الذي بعد هذا ومرت الإشارة إليها في الذي قبله [٣٥]

---

١ - البداية والنهاية: ٣٧٦/٧.

١٦(٤) أخبرنا زكريّا بن يحيى السجستاني قال: أخبرنا نصر بن عليّ. قال: حدّثنا عبدالله بن داود عن عبدالواحدبن أيمن عن أبيه إن سعداً، قال

قوله: زكريّا بن يحيى. إسناد الحديث بين ثقة ومقبول لا بأس به.

أمّا زكريّا بن يحيى السجستاني ويقال: السجزي نسبة إلى سجستان على خلاف القياس فهو المعروف بخيّاط السنّة، نزيل دمشق، ثقة حافظ، روى عنه النسائي[١] وهو من أقرانه وغيره، وثّقه النسائي وعبد الغني وابن يونس[٢]. له في الخصائص سبع عشرة رواية، ولم يذكره صاحب الطبقات.

وأمّا شيخه نصر بن عليّ فهو نصر بن عليّ بن نصر بن عليّ بن صُهْبان -بضم المهملة وسكون الهاء- البصري، ثقة، روى له الجماعة[٣]. وغيرهم وأبو طالب والشريف الجرجاني[٤]. له في الخصائص حديثان، وثّقه أحمد والنسائي وابن خراش، وقال محمّد بن عليّ النيسابوري: حجة. وقال مسلمة بن القاسم: ثقة عند جميعهم[٥].

نكتة

قال عبدالله بن أحمد: لمّا حدّث نصر بن عليّ بحديث عليّ كرّم الله وجهه: أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ بيد حسن وحسين، فقال: من أحبّني وأحبّ هذين وأباهما وأمّهما كان في درجتي يوم القيامة. أمر المتوكل بضربه ألف سوط، فكلّمه فيه جعفر بن عبدالواحد وجعل يقول له: هذا من أهل السنّة. فلم يزل به حتى تركه كذا

---

١ - تقريب التهذيب: ١/١٨٢رقم ٢٠٩٥.

٢ - تهذيب التهذيب: ٣/٣٣٤رقم ٦٢٢.

٣ - تقريب التهذيب: ٢/٦٢١رقم ٧٤٠٠.

٤ - الطبقات: ٢/٣٨٦.

٥ - تهذيب التهذيب: ١٠/٤٣٠رقم ٧٨٠.

في تهذيب التهذيب[١]. والنكتة فيه جليّة تؤيّد ما تقدّم في المقدمة وغيرها ،انّ القدح بالتشيّع من غير ابتداع ليس بقادح ،بل هو من سنن أهل السنّة ،ولهذا وصف نصر بن عليّ بأ نّه من أهل السنّة مع إعتقاد المتوكل فيه بأ نّه من الشيعة ،ومنه تعرف أنّ ثَمّة زواجر حينئذ قاصمة لمن يحدّث بفضائل أهل البيت عليهم السلام محافظة على الملك.

وأمّا عبدالله بن داود فهو ابن عامر الهمداني الكوفي الأصل، فهو ثقة عابد أخرج له البخاري والأربعة[٢]. ومحمّد بن منصور وصاحب المناقب[٣]. له في الخصائص حديثان، وثّقه ابن سعد وابن معين وأبو زرعة والنسائي والدارقطني وابن حبّان وابن قانع وغيرهم[٤].

وأمّا عبدالواحد ابن أيمن فهو المخزومي، مولاهم المكي، لا بأس به، أخرج له البخاري ومسلم والنسائي[٥].له في الخصائص حديثان، ووثّقه ابن معين وابن حبّان وأبو حاتم والنسائي والبزّار[٦]. ولم يذكره صاحب الطبقات.

وأمّا أبوه فهو أيمن الحبشي المكي روى له البخاري وأبو داود في فضائل الأنصار ثقة[٧].له في الخصائص حديثان. وثّقه أبو زرعة وابن حبّان، روى عن عائشة في صحيح البخاري في قصّة بيعه ،وسعد بن أبي وقاص وجابر[٨].له في الخصائص حديثان أيضاً.

---

١ – الرقم السابق

٢ – تقريب التهذيب :٢٨٦/١رقم ٣٣٨٤.

٣ – الطبقات :٤٧٨/١.

٤ – تهذيب التهذيب :١٩٩/٥رقم ٣٤٥.

٥ – تقريب التهذيب :٣٧٠/١رقم ٤٣٦١.

٦ – تهذيب التهذيب :٤٣٣/٦رقم ٩١٠.

٧ – تقريب التهذيب :٦٣/١رقم ٦٤٠.

٨ – تهذيب التهذيب:٣٩٤/١رقم ٧٢٦.

قال رسول الله صلى الله عليه وآله : لأدفعنّ الراية إلى رجل يحب الله ورسوله، ويحبه اللهُ ورسوله، ويفتح الله على يديه. فاستشرف لها ناس من أصحابه فدفعها إلى عليّ كرّم الله وجهه.

قوله: **لأدفعنّ الراية إلى رجل يحب الله ورسوله إلخ** تقدّمت الإشارة إلى تواتره وكثرة طرقه ومخارجه وعدّة من رواه من الصحابة ،تخريجة وشواهده أصل الحديث متفق عليه ،فهو من أصح الصحيح، وقد أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه بألفاظ، وأخرجه مسلم من طرق[1]. وحاصل ما وقفت عليه من المخارج والرواة من الصحابة يبلغ به درجة التواتر المعنوي، كما يأتي في الكلام على الحديث السادس من أحاديث الباب.

قوله: **يفتح الله على يديه**. وفي بعض النسخ يفتح الله بيده، وفي رواية يفتح الله عليه، كما يأتي في الحديث التاسع من الباب، وفي الحادي عشر يفتح الله عليه، وفي نسخة على يديه، وهذه الألفاظ متقاربة، أو متحدّة المعنى ،وهذا شأن كثير من قضايا الأعيان تختلف الألفاظ فيها ويتقارب المعنى، أو يتحد، وسببه جواز الرواية بالمعنى حينئذٍ.

---

١ - صحيح البخاري:٣ / ١٠٧٧ ح ٢٧٨٣ وح ٢٨٤٧ ، وصحيح مسلم : ٤ / ١٨٧١ ح ٢٤٠٤

١٧ (٥) أخبرنا زكريّا بن يحيى قال: حدّثنا الحسن بن حماد، قال: أخبرنا مسهر بن عبدالملك عن عيسى بن عمر عن السدّي عن أنس بن مالك

قوله: **الحسن بن حمّاد**. رجال هذا الاسناد بين ثقة وصدوق ومقبول، والحسن بن حمّاد ومن فوقه مشتركون، وهو الضبي الصيرفي الكوفي ثقة، أخرج له النسائي[١]. والامام أبو طالب[٢]. وثّقه موسى بن إسحاق والسراج، وذكره ابن حبّان في الثقات[٣]. روى عن جماعة.

منهم مسهر بن عبدالملك بن سلع الهمداني - بسكون الميم - لِيْن الحديث، كما في التقريب[٤]. أخرج له النسائي وصاحب المناقب[٥]. ووثّقه أبو يعلى وذكره ابن حبّان في الثقات، وغمزه البخاري، وذكره ابن عدي في الضعفاء تبعاً لقول البخاري وقال: ليس حديثه بالكثير. وأحسن الثناء عليه الحسن بن عليّ الخلال وقال النسائي: ليس بالقويّ. وحديثه في سنن النسائي في كتاب الطهارة[٦]. وقد تقدّم ما يؤخذ منه حكم من هذا حاله، فهو مختلف فيه، وحديثه يتمشي في الأحكام بالشواهد، أو المتابعة وفي الفضائل مطلقاً، إذ ليس بمتّهم ولا متروك. روى عن جماعة.

منهم عيسى بن عمر القارى الأسدي الهمداني - بسكون الميم - أبو عمر الكوفي وهو ثقة، أخرج له الترمذي والنسائي[٧]. وأبو طالب[٨]. وهو أحد القرّاء

---

١ - تقريب التهذيب :١/١١٥رقم ١٢٨٧

٢ - الطبقات :١/٢٢٠.

٣ - تهذيب التهذيب :٢/٢٧٢رقم ٤٩٢.

٤ - تقريب التهذيب:١/٥٨٤رقم ٦٩٣٨.

٥ - الطبقات :٢/٣٤٤.

٦ - تهذيب التهذيب :١٠/١٤٩رقم ٢٨٣.

٧ - تقريب التهذيب :١/٤٦٤رقم ٥٥٢٧.

بالكوفة رأساً في القرآن، وثّقه ابن معين والنسائي وأبو حاتم والخطيب والعجلي وابن نمير، وقال البزّار: ليس به بأس[٩]. روى عن جماعة.

منهم إسماعيل السدّي، وهو إسماعيل بن عبدالرحمن السُدّي - بضم المهملة وتشديد الدال - نسبة إلى سدّة مسجد الكوفة كان يبيع بها المقانع، وهو السدّي الكبير المفسر الكوفي، قال في التقريب: صدوق يَهِمُ رُمي بالتّشيّع[١٠]. أخرج له مسلم وأصحاب السنن وأبو طالب والمرشد بالله وصاحب المناقب ومحمّد بن منصور[١١]. روى عن جماعة من الصحابة.

منهم أنس بن مالك وعن آخرين من التابعين، وروى عنه الثقات شعبة والثوري وأبو عوانة وأبو بكر بن عياش وغيرهم، أسرف فيه الجوزجاني[٣٦] فكذّبه وزعم أنّه يشتم الشيخين، ووافقه على دعوى الشتم حسين بن واقد والعُقيلي، وقد كفاك ردّ الحافظ ابن حجر أنّ كلام الجوزجاني في أهل الكوفة غير مقبول، للتضاد الذي بينه وبينهم تشيّعاً ونصباً، كما تقدّم، وضعّفه الشعبي وابن معين والعقيلي، ويأتي الجواب عن ذلك في كلام الحاكم، وقال أحمد: أنّه ليحسن الحديث إلّا أنّ هذا التفسير الذي يجيء به قد جعل له إسناداً وإستكلفه، وقال ابن القطان: لا بأس به، ما سمعت أحداً يذكره إلّا بخير وما تركه أحد، وقال أبو طالب عن أحمد: ثقة، وغضب ابن مهدي من تضعيف ابن معين إيّاه، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. أي منفرداً، و قال النسائي: صالح. وقال مرّة: ليس به بأس. وقال ابن عدي: له أحاديث يرويها عن عدّة شيوخ وهو عندي مستقيم الحديث، صدوق لا بأس به. وقال العجلي: ثقةٌ عالمٌ بالتفسير راوية له. وقال

---

٨ - الطبقات: ١٩٢/٢.

٩ - تهذيب التهذيب: ٢٢٢/٨رقم ٤١٤.

١٠ - تقريب التهذيب: ٥٢/١رقم ٤٩٩.

١١ - الطبقات: ١٤٨/١.

الساجي: صدوق فيه نظر وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال الحاكم في المدخل في باب الرواة الذين عيب على مسلم إخراج حديثهم: تعديل عبدالرحمن بن مهدي أقوى عند مسلم ممّن جرحه بجرح غير مفسر ،كما في تهذيب التهذيب[١].

ومع رواية الثقات عنه كشعبة وغيره من غير قدح فيه وهم أقعد بمحله يزداد جانب توثيقه قوّة، كيف وقد روى له الجماعة ما عدا البخاري، وقال صاحب التنقيح المقال: حسن الحديث[٢]. وأطال الكلام فيه، ونقل توثيقه عن جماعة من أصحابه، ولا شك أنّ في كل فرقة ثقات وضعفاء بالنسبة إلى الرواية، قال الذهبي :رمي بالتشيّع. وأورد من طريقه عن عبد خير قال: كان لعليّ أربعة خواتيم. الحديث ،ثمّ قال: رواته كلّهم مأمونون سوى أبي جعفر محمّد بن أحمد الرازي، فلا أعرف عدالته، فكأنّه هو واضعه، قال أبو القاسم عليّ بن الإمام شرف الدين: هذا دليل على أن السدّي عند الذهبي ثقة مأمون انتهى[٣]. من الطبقات أي لحكمه على رجال السند كلّهم بالأمانة، ومنهم السدّي وإستثنائه أبا جعفر فقط الذي نفى علمه بعدالته فقط، وقَدَحَ فيه الشعبي بعد علمه بالتفسير، وأجاب عنه ابن أبي خالد بأنّه كان أعلم بالتفسير من الشعبي، قال في الطبقات: وهو الإمام الشيعي. قال في مطلع البدور قال شريك: ما ندمتُ على رجل لقيته أن لا أكون كتبت عنه كل شيء لفظ به إلّا السدّي ،كما في هامش الطبقات. وبهذا كلّه يترجح جانب قبوله مطلقاً.

وأمّا في ما نحن بصدده فحديث الطير ثابت من طريق أخرى بل من طرق وذلك يدل على تثبّته وثقته، وحاش ثقة يفتعل الأسانيد، كما يوهمه كلام أحمد في رواية مع الحكم فيها بحسن حديثه، فكيف يكون الوضاع حسن الحديث؟ وربّما كان يدخل إسناداً في إسناد، أو يرفع الموقوف غلطاً وسهواً ونحو ذلك

---

١ - تهذيب التهذيب :٣١٣/١رقم ٥٧٢.

٢ - تنقيح المقال :١٣٧/١ رقم ٨٣٧ .ط ق .

٣ - الطبقات :١٤٨/١.

انّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم كان عنده طائر، فقال :اللّهمّ ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير، فجاء أبو بكر فردّه ثم جاء عمر فردّه ثم جاء عليّ فأذن له.

تأمّل، مع أنّ أحمد قد حكم بتوثيقه في رواية أخرى، فالرجل من المختلف فيهم ،وهكذا في رجال الصحيحين جماعة من المختلف فيهم، والراجح قبولهم كما تقدّم في المقدمة .ولابِدْع في أن يكون الراوي مقبولاً عند قوم دون آخرين والراجح قبوله لا سيّما في حديث الباب ،لما يأتي .

وأمّا أنس بن مالك فهو صحابيّ جليل مشهور خادم النبي صلى الله عليه وآله وسلم سفراً وحضراً منذ قدم المدينة، وهو ابن عشر حينئذٍ حتى توفّي، وغزا مع النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم عشر غزوات، وروى الكثير الطيب، وهو معدود من أصحاب الألوف، كما في الطبقات وفيها أخرج له الشيخان والأربعة، أصحاب السنن والمسانيد كلّها وجميع أئمّتنا وأتباعهم، وأشار إلى محمّد بن منصور المؤيّد بالله وأبي طالب والمرشد بالله ووالده الشريف الجرجاني والشريف السيلقي والسمّان وغيرهم[١].

قوله: أللّهمّ ائتني بأحب خلقك إليك إلخ أي وإليّ، كما ورد التقييد بذلك في عدّة روايات، ولمّا خفي هذا القيد على بعضهم توهّم فساد المعنى، لأنّه صلى الله عليه وآله وسلم أحب خلق الله إلى الله، وهذا أمر مفروغ منه إتّفاقاً معلوم من ضرورة الدين، إذ حب الله للعباد تابع لإتّباعهم رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، كما قال تعالى ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُاللهُ﴾ [آل عمران/٣١] فلا يكون عبد أحب عباد الله إلى الله إلاّ لكونه أكثر إتّباعاً وطاعةً لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم ،وهذا لا يبعد فهمه عند مميّز ،كيف بعاقل عالم، وكأنّ كثرة القدح في نحو هذا الحديث، لحمله على ظاهره، ويدفعه ما تقدّم، ولا يعزب عنك ما تكرّر أنّ بعضهم يدفع الحديث الثابت لمجرد توهّم

---

١ - الطبقات :٤/١.

معارضته، ويأتي نحو هذا في الكلام على حديث سدّ الأبواب، وسأُشير إلى هذه الزيادة المقيّدة المزيحة للإشكال إن شاء الله تعالى.

تخريجه وشواهده. الحديث قد رُوي من طرق بألفاظ مطولاً ومختصراً عند جماعة من المحدّثين والمخرجين عن جماعة من الصحابة، وقفت على أسماء تسعة منهم، وهم

١ -أنس.

٢ - وسفينة مولى رسول اللهصلى الله عليه وآله وسلم.

٣- وابن عباس .

٤ - وأمير المؤمنين كرّم الله وجهه.

٥ - وجابر بن عبدالله .

٦ - وأبو سعيد الخدري.

٧ - ويعلى بن مرّة.

٨ - وأبو رافع .

٩ - وحبشي بن جنادة، كما في تاريخ ابن كثير[١]. وأشار إلى أنّه قد أفرده بالتأليف جماعة، منهم أبو بكر الحافظ المفسر ابن مردويه، والحافظ أبو طاهر محمّد بن أحمد بن حمدان، والحافظ المؤرخ ابن جرير الطبري في مجلد ضخم وكذلك الحافظ الذهبي، كما صرح بذلك في ترجمة الحاكم في تذكرة الحفاظ أيضاً[٢]. وتعقّب القاضي أبو بكر الباقلاني المتكلّم على مؤلّف ابن جرير، فألّف كتاباً في تضعيف الحديث[٣٧] إسناداً و متناً، وإذا أمعنت النظر عرفت أنّ منشأ هذا هو إختلافهم في التفضيل المطلق بعد رسول اللهصلى الله عليه وآله وسلم وجَعْل درجات الفضل

---

١ - ذكرهم في البداية والنهاية:٧/٣٩٠.

٢ - تذكرةالحفاظ:٣/١٠٣٩رقم ٩٦٢٣٥.

مراتب لا يجوز خلافها، وهذ هو الذي أخذ بتلابيب الأحاديث مطلقاً، فأرجعها على أعقابها القهقرى وخصوصاً أحاديث الفضائل العلوية، والإنصاف إعطاء كل ذي فضل فضله ،وإنّه لا تزاحم ولا تعارض في الفضائل المختلفة والمؤتلفة القائمة، أو المسندة إلى الأشخاص المختلفين، كما أنّه لا تعارض بين الأفعال المختلفة لإختلاف أوقاتها ضرورة، ومن أعطى الإنصاف حقّه إستراح وإستروح إلى الصواب، وإذا كان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء﴿ وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ﴾[هود/٣]فردّ أحاديث بعض الفضائل لايسوغ بمجرد إعتقاد خلافها، أو لمعارضتها لغيرها لورود الأحاديث في حب أشخاص من الصحابة خصوصاً، وقد وردت آيات الكتاب وأحاديث السنّة في الصحابة عموماً،لإتّباعهم الرسول صلى الله عليه وآله الذي هو مناط حب الله، وأمّا التفاوت والإختصاص فإتّباع الدليل أولى من التحكم والتعليل و﴿حَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾[آل عمران/١٧٣] وقد أناخ القومْ ركابهم عند ربّهم، وتركوا للمتأخرين بعدهم فتنة عميا، لا يسكن أوارها ولا يركد بخارها ولا تنطفي شررها حتى يحكم الله بين عباده فيما كانوا فيه يختلفون ،والحقّ الحقيق بالإتّباع إتّباع الدليل، وإلغاء التعليل والتأصيل وترك قلنا وقالوا وقيل، والحقّ أبلج ،والحنيفيّة سمحة من غير إفراط ولا تفريط ،وهذه عادة كل عاقل عارف منصف يحافظ على الدين القويم الذي يلقى الله به بقلب سليم، وهذا معيار تعرف به ما وراءه، وتعرف أيضاً أنّ حديث الطير هذا لا يبعد تعدد سببه وواقعته لما يأتي ،كما يعرف ذلك من وقف على ألفاظ متونه ،كما حملوا كثيراً من الأحاديث المختلفة الألفاظ على تعدد وقوعها، حملاً للرُواة على السلامة ودعامة قبول الآحاد مبنيّة على حسن الظنّ بالرواة، مع أنّ إختلافهم في قضايا الأعيان أمر مكشوف، كما تقدّم، ولم أقف على تلك المؤلّفات في هذا الحديث، ولا على ردّ القاضي الباقلاني على مؤلّف ابن جرير، وأين علماء الحديث من علماء الكلام، ثم إنّ ردّه من حيث طرقه الآحادية مثلاً ليس بردّ له

من حيث طرق التواتر المعنوي، لأنّه قد رواه جماعة من الصحابة يبعد تواطؤهم عليه وحاشاهم وكذلك التابعون، ورواه عن أنس وحده أكثر من ثلاثين نفساً ،فضلاً عن غيره ولهذا قال ابن كثير حاكياً لكلام الذهبي في وصفه لطرقه بالكثرة وإن وصفها بالضعف والغرابة وانّ غالبها طرق واهية بعد أن سرد جماعة من رواته مالفظه :فهؤلاء بضعة وتسعون نفساً ،انتهى[1].وسرد ابن كثير منهم خمسة وخمسين إسماً من التابعين، وتابع التابعين، فمن بعدهم، ولا شك في تسلسل تلك الأسانيد حتى بلغت مجلداً، كما تقدّم. وأمّا أسماء الصحابة منهم والتابعين فقط فهم نحو صحيفة فقط. فبلوغ ذلك مجلّداً عند الذهبي وعند ابن جرير، كما في تاريخ ابن كثير بالنظر إلى تسلسل رجال الأسانيد إليهاعلى اختلاف طبقاتهم ،فهذا يرشد إلى حصول التواتر المعنوي في الجملة، ويشهد لهذه الدعوى في القرون الثلاثة فمن بعدهم ما يأتي، مع ما تقدّم من غير نظر إلى تضييق أئمّة الأصول في شروط التواتر التي لا يكاد يقوم على بعض الشرائط منها دليل ناهض غير مفهوم التواتر اللغوي ونحوه،وإلّا لم يوجد حديث متواتر، وقد جمعوا من ذلك الكثير الطيب فجمع المحقق المقبلي فيالأبحاث المسددة منها مائتين ونيّفاً وثمانين حديثاً أي ممّا تواتر معنى وفيها ما تواتر لفظاً وهو قليل[2]. وجمع الحافظ السيوطي في قطف الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة نيّفاً وثمانين حديثاً. وجمعت بالتتبّع مائة ونيّفاً وعشرين حديثاً ممّا وقفت على نصّ إمام معتبر في تواتره، وإن كان بعضها يرجع إلى ما تقدّم،على أنّي اعتبرت في خدمات الفنّ الأول من أحاديث البرق هذه الخطة، لكون مسائله إعتقاديّة علميّة تبعاً لقول الحافظ ابن حجر :انّ من تتبع طرق الأحاديث المتكثرة في الأصول الحديثيّة

---

١ – البداية والنهاية :٣٨٩/٧.

٢ – الأبحاث المسددة: ٤٢٩ .

المعتبرة وجد ذلك فيها بكثرة ،هذا معنى كلامه في شرح النخبة في الردّ على ابن الصلاح حيث أنكر المتواتر من الحديث في غير حديث :من كذب عليّ معتمّداً الحديث [١]. واقتفاءً للحافظ السيوطي حيث عدّ ما رواه عشرة من الصحابة فصاعداً من المتواتر، ولم يعتبروا سائر الشروط صراحة، إذ الظاهر الفرق بين التواتر الحديثي وغيره وإنّ المعتبر في الأوّل تكثر طرق الحديث تكثراً يحيل العقل توطؤهم على الكذب عادة، وهذا حاصل فيما ذكر وا ،لمعيار حصول العلم النظري هنا،أوالضروري ولكن قد جمعت بين القولين بأنّ الأول بـالنظر إلى الحديث النبويّ، إذ لا يعرف المتواتر منه إلّا افراد الحفّاظ، فهو موقوف على البحث والتنقيب عن الطرق، فالعلم الحاصل بعد ذلك ليس إلّا نظريّاً، والثاني بالنظر إلى المستمرات عيناً ،أو ذكراً من الجبال والبحار والآثار والبلدان والملوك، لحصول العلم بالثاني لمن لم يكن أهلاً للبحث والنظر دون الأول ،فتأمّل، وهذا يزيح عنك أثقال التشكيك والتشكك والإشكال في عدة أبواب، فهذا الحديث لا يخرج عن هذه القاعدة وتدخل أفراد رواياته تحت قاعدة تكثر طرق الحديث الضعيف الموجبة لإرتقائه إلى درجة الحسن، أو القبول، كما تقدّم في آخر الكلام على الحديث السابع من الباب الأول آخرالباب ،وقدصرح بـهاالحـافظ ابـن حجر ،ونظمهاالحافظ السيوطي في رسم الحسن من ألفيّته فقال في حدّه:

المرتضى في حدّه ما إتّصلا ... بنقل عدل قلّ ضبطه ولا
شذّ ولاعُلّل وليرتب ... مراتبا والإحتجاج يجتبى
الفقهاء وجلّ أهل العلم ... فإن أتى من طرق فينتمي
إلى الصحيح أي لغيره كما ... يرقى الى الحسن الذي قد وُسما
ضعفا لسوء الحفظ أو إرسال أو ... تدليس أو جهالة إذا رأوا

---

١ - شرح نخبة الفكرللقاري :١٨٦

مـجيئه مـن جـهة أخـرى ومـا كـان لفسـق أو يُـرى مـتّهما
يرقى عن الانكار بالتعدّد بل رُبمايصير كالذي بُدِي

انتهى [١]. [٣٨]فهذا الحديث داخل تحت هذه القاعدة ،كدخوله تحت القاعدة الأولى التي لا يعتبر في رواتها أعني المتواتر عدالة ولا ضبط ، كما عرفت.

أمّا دخوله تحت الأولى فمرجعه إلى الإنصاف والبحث والنظر والإعتراف والمعرفة بالحقّ حيث وجد.

وأمّا دخوله تحت الثانية فلما قاله خاتمة المحققين الشيخ الحافظ المحدّث أحمد بن حجر الهيثمي المكي في شرح الهمزية ولفظه : تنبيه ورد في مناقب عليّ كرّم الله وجهه حديث كثر كلام الحفّاظ فيه ، فأردت أن أُلخص المعتمد فيه ولفظه : عن أنس كان عند النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم طير الحديث. رواه الترمذي أي وغيره من أهل المسندات والمعاجم ، قال :والمعتمد عند محققي الحفّاظ انّه ليس بموضوع بل له طرق كثيرة ،قال الحاكم في المستدرك : رواه عن أنس أكثر من ثلاثين نفساً وحينئذ فيتقّوى كل من تلك الطرق بمثله ،ويصير حسناً لغيره ، والمحققون أيضاً على أنّ الحسن لغيره يحتج به كالحسن لذاته ، ومن جملة طرقه طريق رواتها كلّهم ثقات إلّا واحداً ، قال بعض الحفّاظ :لم أر من وثّقه ولا من جرحه ، وطريق أخرى رواتها كلّهم ثقات إلّا واحداً أيضاً ، فقال النسائي فيه : ليس بالقويّ ، وهو معارض بأنّ غير واحد قد وثّقه ، وذكر الحاكم أنّه صحّ عن عليّ وأبي سعيد وسفينة لكن تساهله في التصحيح معلوم . والحقّ ما سبق أنّ كثرة طرقه صيّرته حسناً يحتج به ولكثرتها جدّاً أخرج الحافظ أبو بكر بن مردويه فيه جزءاً.

وأمّا قول بعضهم :انّه موضوع . وقول ابن طاهر :طرقه كلّها باطلة معلولة . فهو الباطل وابن طاهر معروف بالغلوّ الفاحش وابن الجوزي مع تساهله في الحكم

---

١ ـ الألفيّة : ٣٦،وشرح نخبةالفكر لابن حجر : ٣٠١.

بالوضع، كما هو معلوم، ذكر له في كتاب العلل المتناهية طرقاً كثيرة واهية، ولهذا لم يذكره في الموضوعات، فألحقّ ما تقرّر أولاً أنّه حسن يحتج به على أ نّه لا يلزم منه محذور، لأ نّه مؤوّل قطعاً وإلّا لأقتضى أ نّه أحب إلى ربّه من نبيّه صلى الله عليه وآله وسلم فهو عام مخصوص ،انتهى[1]. والمخصصات متّصلة ومنفصلة ،وهذا من الثاني، ومن الأوّل لما في رواية ابن صاعد عن ابن عباس وأبي يعلى عن أنس بلفظ :أ لّلهمّ وإليَّ. أى وأحبهم إليَّ، وعند أبي القاسم البغوي بلفظ :أ لّلهمّ ائتني بأحب خلقك إليك والى رسولك، فجاء عليّ ،كما روى ذلك كلّه ابن كثير في تاريخه[2]. ورواه الجرمي بلفظ: أ لّلهمّ ائتني بأحب خلقك إليك وإليَّ، قالها ثلاثاً، كما في الروضة الندية[3]. وابن عساكر عن أنس وفيه: أ لّلهمّ وإليَّ[4]. وعبدالله بن أحمد عن سفينة يرفعه: أ لّلهمّ ائتني بأحب خلقك إليك وإلى رسولك[5]. وابن المغازلي عن أنس، وفيه: أ لّلهمّ وإليَّ ،أ لّلهمّ وإليَّ، أ لّلهمّ وإليَّ[6]. ومسألة دخول المتكلّم في عموم خطابه مختلف فيها، والأظهر أنّ ذلك يرجع إلى القرائن وهي عقليّة وحسيّة ولفظيّة، والمعلوم من ضرورة الدين كتاباً وسنّةً تخصيصه صلى الله عليه وآله وسلم بكونه أحب الخلق إلى الله مطلقاً، وأ نّه لا يفضله بشر من الأنبياءوالمرسلين، فضلاً عن خيار الصحابة الراشدين، وفي كتاب الأنوار المحمّدية وشرحها للقسطلاني ثمانية مجلدات، وشفاء القاضي عياض وشرحيه أربعة مجلدات ما يغني جملةً وتفصيلاً،

---

١ – شرح الهمزية: ٢٢٥

٢ – البداية والنهاية:٣٨٩/٧.

٣ – الروضة النديّة: ١٥٩

٤ – تاريخ دمشق :٢٤٦/٤٢ و٢٥٨.

٥ – فضائل الصحابة:٥٦٠ رقم ٩٤٥.

٦ – مناقب ابن المغازلي:١٦٣رقم ١٩٣

وقد ورد حديث :لا يفضل أهل بيتي غيري[١].أو كما قال وهذا تطويل لا حاجة إليه إلّا لإزاحة التشكيك والتشكك ،وقد ساقه ابنُ المغازليّ من نيّف وعشرين طريقاً ، منها طريق عن سفينة وسائرها عن أنس[٢]. وأورد ابن كثير حديث أنس من عشرين طريقاً، عند أبي يعلى من ثلاث طرق، وعند الحاكم من طريقين وصححه وتعقّب، وعند الترمذي والطبراني وابن أبي حاتم، وقد التزم أن لا يروى في تفسيره إلّا أصح ما ورد في الباب، كما تقدّم ،وعند الخطيب وابن عقدة والحاكم النيسابوري وعند غيرهم وساق طرق أحاديث ابن عباس عند ابن صاعد، وسفينة عند البغوي وأبي يعلى، وجابر بن عبدالله عند ابن عساكر، وأبي سعيد عند الحاكم وصححه وتعقّب، وحديث عليّ كرّم الله وجهه ويعلى بن مرّة وأبي رافع وحُبْشي ابن جُنادة ،ثمّ قال: وبالجملة ،ففي القلب من صحة هذا الحديث نظر وإن كثرت طرقه ،انتهى[٣]. وفيه ما تقدّم من الوجهين الراجعين إلى تينك القاعدتين، وقد عملوا بكثير من الأحاديث التي تكثرت طرقها مع الضعف في العبادات والمعاملات، وسرد ذلك يطول، فضلاً عن أحاديث الفضائل المتّفق على الأخذ فيها بالضعيف ضُعفاً ينجبر، كما علّقت بهامش هذا البحث ما لا بدّ منه على تاريخ ابن كثير، وعدَّ صاحب مشكاة المصابيح حديث الترمذي هذا من الحِسَان، كما في العمدة لابن البطريق ،وعزاه فيها إلى مسند أحمد[٣٩]من حديث سفينة، ولم أجده في مسند سفينة من المسند ولعله أورده في المناقب أوكان من زوائد ولده عبدالله بن أحمد وله للقطيعي زوائد كثيرة فيه، ثمّ قال فيها: ومن الجمع بين الصحاح لرزين العبدري في مناقب أمير المؤمنين من سنن أبي داود عن أنس

١ – الشافي لعبدالله بن حمزة: ٧٢/١ ،وأنوارالیقبن فيإمامة أميرالمؤمنين عليه السلام

٢ – مناقب ابن المغازلي:١٥٦ ح ١٨٩– ٢١٢.

٣ – البداية والنهاية :٣٩٠/٧.

قال :كان عند النبيّ صلى الله عليه وآله طير قد طبخ له ، فقال : أللّهمّ ائتني بأحب خلقك يأكل معي ، فجاء عليّ كرّم الله وجهه فأكل منه ،انتهى[1] .كذا قال ، والله أعلم ، إذ لم أجد من عزا هذا الحديث إلى أبي داود غير صاحب العمدة ، على أنّ رزيناً قد تعقّبوا عليه بعض ما عزا إلى الأمّهات ،أو إلى احداها ،كما تقرّر في علوم الحديث.

فصلٌ

ويؤيّد ما تقدّم ما يأتي أعني كون بعض طرقه ثابتة على إنفرادها ، كيف إذا انضمت إلى غيرها ،كيف بمجموعها ، والقدح في طرقه كل واحدة على حدتها غير ضائر ،كما مرّ ، لاختلاف وجوه القدح ، ولتعددالمقدوح فيهم ، فأورده الهيثمي في باب من يحب عليّاً كرّم الله وجهه ويبغضه من مجمع الزوائد بألفاظ عند جماعة ممّن جمع أصولهم فيه ، منها عن أنس عند الطبراني في الأوسط والكبير ، وأبي يعلى باختصار ، قال الهيثمي : وعند الترمذي طرف منه ، وفي إسناد الكبير حماد بن المختار ، ولم أعرفه وبقيّة رجاله رجال الصحيح ،وفي أسانيد الأوسط أحمد بن عياض بن أبي طيبة[2] ولم أعرفه وبقيّة رجاله رجال الصحيح ، ورجال أبي يعلى ثقات ، وفيبعضهم ضعف[3] .ثمّ أورده من طريق البزّارعن أنس ، قال الهيثمي : وفيه إسماعيل بن سليمان متروك[4]. ثمّ أورده عن سفينة عند البزّار والطبراني ، وقال : رجال الطبراني رجال الصحيح غير فطر بن خليفة وهو ثقة[5].

---

١ - العمدة لابن بالطريق :٢٥٢ ح ٣٩١.

٢ - وفي تاريخ ابن كثير ابن أبي ظبية - بمعجمة وتقديم الموحدة على التحتانية عكس ما هنا ولعل فيه تصحيفاً .منه رحمه الله.

٣ - مجمع الزوائد:١١٧/٩ ح ١٤٧٢٣، والمعجم الكبير: ٢٥٢/١ ح ٧٣٠ ، والأسط : ٦ / ٣٣٥ ح ٦٥٦١،ومسندأبي يعلى:١٠٥/٧ ح ٤٠٥٢.

٤ - مجمع الزوائد :١١٧/٩ح ١٤٧٢٦.

٥ - مجمع الزوائد :٩/ ١١٨ ح ١٤٧٢٧ ،ومسندالبزّار :٢٨٧/٩ ح ٣٨٤١ ، والمعجم الكبير

فصّح قول الحاكم: انّه صحّ عن سفينة[١] .ثمّ أورده عن ابن عباس عند الطبراني قال :وفيه محمّد بن سعيد شيخ يروي عن سليمان بن قرم ولم أعرفه انتهى[٢].

وبعض هذه الطرق هي التي أشار إليها صاحب المنح الفكرية، كما مرّ، وجعلها من الطرق المعتبرة المتناصرة. فالأُولى والثانية رجالهما رجال الصحيح إلّا أنّ في كل واحدة مجهولاً، وقد مرّ لك أنّ الجهالة من الضعف القريب المنجبر ومع إختلاف موضع هذين الراويين من هذين الاسنادين تؤيّد كلّ رواية الأخرى ويزدادان قوّة بطريق أبي يعلى، لكونهم ثقات والضعف الحاصل في بعضهم يشعر مع الثقة أنّ الحديث حسن بل هم من رجال الصحيح ،كما يأتي أيضاً.

وأمّا حديث سفينة فهو صحيح، واستثناء فطر بن خليفة من رجال الصحيح لا من كونهم ثقات ولهذا قال: وهو ثقة، وقد إستدرك هذا الإستدراك الحافظ ابن حجر، كما في هامش مجمع الزوائد، فقال: وفطر أخرج له البخاري انتهى .فالرجال كلّهم رجال الصحيح، فالحديث صحيح لذاته من هذه الطريق وبها ينجبر ضعف الحديث الأوّل والثاني ويصيران صحيحين أو حسنين لغيرهما، نعم فطر أخرج له البخاري لكن مقروناً، وقد ذبّ عنه الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح، فقال: وثّقه أحمد والقطّان والدارقطني وابن معين والنسائي وآخرون وقال ابن سعد :كان ثقة إن شاء الله، وهو من صغار التابعين، ومن الناس من قد يستضعفه، وقال الساجي :ثقة وليس بمتقن، فهذه أقوال الأئمّة فيه.

وأمّا الجوزجاني، فقال: كان غير ثقة، وقال قطبة: تركت حديثه لأ نّه روى أحاديث فيها إزراء على عثمان ،انتهى[٣]. قال الحافظ :فهذا ذنبه عند

٨٢/٧ ح ٦٤٣٧

١ – المستدرك :١٤١/٣ح ٤٦٥٠ .

٢ – مجمع الزوائد:١١٨/٩ح ١٤٧٢٨،والمعجم الكبير:٢٨٢/١٠ح ١٠٦٦٧

٣ – مقدمة فتح الباري:٤٣٥.

الجوزجاني. وقد قال العجلي: كان فيه تشيّع قليل روى له البخاري وأصحاب السنن إلخ وقال في التقريب: صدوق رمي بالتشيع، انتهى[١]. وصحح الشيخ أحمد شاكر لفطر بن خليفة غير ما حديث في مسند عليّ كرّم الله وجهه من مسند أحمد، ومن ذلك حديث :أرأيت يا رسول الله إن ولد لي ولد بعدك أسمّيه بإسمك وأكنّيه بكنيتك؟ قال: نعم. وحديث :لو لم يبق من الدنيا إلّا يوم لبعث الله عزَّ وجلَّ رجلاً منّا يملؤها عدلاً ،كما ملئت جوراً[٢]. وكلاهما من طريق فطر بن خليفة وقال في كلٍ منهما: إسناده صحيح. وقد صحّح له الحاكم والذهبي في المستدرك وتلخيصه غير ما حديث أيضاً[٣]. فهو من رجال الصحيح عند من صحح له ،وعدّه السيّد صارم الدين وابن حابس وابن حميد في ثقات محدّثي الشيعة، كما في الطبقات[٤].ويأتى الكلام عليه في تراجم رجال الاسنادالثالث من الباب الثامن فحديثه هذا صحيح لذاته ،وما فيه مجهول صحيح لغيره، فطرقه الصحيحة ثلاث غير ما يأتي، لا يقال: إنّ الصحيح لغيره هو الحسن لذاته إذا كثرت طرقه، كما قال الحافظ ابن حجر في النخبة. وبكثرة طرقه يصح، لأ نّه يقال: إنّما تعتبر الكثرة فيماإذا كانت الطرق دون طريق الحسن، أمّا إن إتحدت أو تساوت أو كانت أرجح فمجيئه من وجه آخر يكفي، كما في لفظ الدرر، وهي دقيقة، قال المُلّا في شرح ذلك حاصله: انّ الحديث الحسن لذاته إذا روي من غير وجه – حيث كانت رواته منحطة عن رتبة رواة الأول،أو من وجه واحد مساوٍ له أو أرجح – يرتفع من درجة الحسن إلى درجة الصحيح، فصار صحيحاً لغيره، وهو ليس بصحيح لذاته،

---

١ – تقريب التهذيب :٤٧٨/٢رقم ٥٦٢٩.

٢ – المسند:١٠١/٢ ح ٧٣٠ ،وح ٧٧٣ .

٣ – المستدرك :١٣٢/٣ ح ٤٦٢١ .

٤ – الطبقات :٢٠٦/٢.

إنتهى[١]. ويأتي من طرقه ما يحكم عليها بالحسن، فتد خل تحت القاعدة، وأيّ مانع من إلحاق ما في إسناده مقال بما صح إسناده، فيكون صحيحاً لغيره من غير حاجة إلى توسيط درجة الحسن، لأنّ الحديث واحد، فقد كشفت رجال الصحيح عن صحة ذلك المتن، فليصح متنه من الطرق الأُخر لا سيّما ما نحن بصدده، كما يأتي، ألا ترى انّا قد وصفنا أصل الحديث بالصحّة ،وأوجبنا الأخذ بحكمه، فلم تبق التفرقة إلّا مجرد إصطلاح، لا ثمرة لها هنا، تأمّل.مثال ذلك لو روى البخاري حديثاً في صحيحه برجاله، ثمّ روى أهل المسانيد ،أو أحدهم ذلك الحديث من طريق ،أوطرق ضعيفة ضعفاً أوقريباً ،فالحديث صحيح وإن إختلفت طرقه ،غايته أن يكون صحيحاً لذاته عند البخاري وصحيحاً لغيره بالنظرإلى سائرالطرق ،وقولنا:صحيح من طريق البخاري ضعيف من غيرها تطويل بلا طائل، إذ هو بيان لمعنى قولك: صحيح لذاته وصحيح لغيره فحرّر.

على أنّ أحمد بن عياض ذكره الحافظ في لسان الميزان في ترجمته ،ثمّ أحال الكلام عليه في ترجمة ابنه محمّد، ثمّ قال في ترجمة ابنه محمّد بن أحمد بن عياض: روى عن أبيه أبي غسّان أحمد بن عياض بن أبي طيبة المصري عن يحيى بن حسان ،فذكر حديث الطير، قال الحاكم: هذا على شرط البخاري ومسلم، قلت :الكل ثقات إلّا محمّد بن أحمد بن عياض، وإنّما اتّهمه به ثمّ ظهر لي إنّه صدوق إلى أن قال: فأمّا أبوه فلا أعرفه ،انتهى كلام الذهبي قال الحافظ ابن حجر: قلت ذكره ابن يونس في تاريخ مصر، قال: أحمد بن عياض بن عبدالملك بن نصر الفرضي مولى حبيب، يكنّى أبا غسّان، يروي عن يحيى بن حسان توفّي سنة ٢٩٣ (ثلاث وتسعين ومائتين) هكذا ذكره ولم يذكر فيه جرحاً، ثمّ أسند له حديثاً عن أنس يرفعه: لا يلام الرجل على حب قومه، وهذا طرف من حديث

---

١ - شرح نخبة الفكر لملاّ عليّ القاري:٢٩٧

الطير، انتهى[١]. ومن فوقه ومن تحته في حديث الطير أنّى ثقات، فلم يرو مايخالف حديثهم، ولم يؤثر فيه قدح، فهو على هذا يتمشّى على مذهب ابن حبّان، وضابطه على ما في مقدمة اللسان إذا روى الراوي عن ثقة وروى عنه ثقة ولم يؤثر فيه قدح ولا خالفت روايته روايات الثقات، فهو ثقة وإن كان مجهولاً، وصرح به الحافظ آخر الجزء الأول منه في ترجمة أيوب عن أبيه ،قال الذهبي: مجهول، قال الحافظ :وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال :روى عنه مهدي بن ميمون لا أدري من هو؟ ولا ابن من هو؟ قال الحافظ :وهذا القول من ابن حبّان يؤيّد ما ذهبنا إليه من أنّه يذكر في كتاب الثقات كل مجهول روى عنه ثقة ولم يجرح والذي رواه منكراً، أي وروى عن ثقة ،هذا قاعدته وقد نبّه عليها الحافظ صلاح الدين العلائي والحافظ شمس الدين ابن عبدالهادي وغيرهما[٢] [٤٠] بناءً على أنّ الأصل العدالة ،فهو مظنون صدقه لا سيّما في حملة العلم، ووافقه على هذا شيخه ابن خزيمة وابن عبدالبرّ وابن الموّاق وهذا هو المذهب المنصور الذي شمله دليل وجوب قبول الخبر. وهو دليل وجوب الأخذ بخبر الآحاد لورود التعبّدبه سمعاًووجوبه عقلاً، ونصره السيد الإمام محمّد ابن إبراهيم الوزير في العواصم وفي الروض الباسم وفي التنقيح [٣]. وهو المستور واحتج على قبول خبرهبحجج سمعيّة وعقليّة ونظريّة، ومنها حديث يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، قال: ما معناه وقد صححه الحفّاظ ولم يلتفتوا إلى ما قيل في إسناده. كما أوضحت ذلك في خدمات أحاديث البرق اللموع وفي مقدمته ،وحمّاد بن المختار ضعفه بالجهالة ينجبر بما تقدّم، وما يأتي، وهو من رجال المرشد بالله

---

١ – ذيل المستدرك :١٤١/٣ح ٤٦٥٠،ولسان الميزان :٥٧/٥ رقم ١٩٣.

٢ – لسان الميزان :١٤/١و٤٩٢ رقم ١٥٢٤.

٣ – توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار :٢ / ١٢٧

،كما في الطبقات. وأورد في ترجمته حديث الطير عن الذهبي، وقال: حديث منكر، وأجاب صاحب الطبقات بأ نّه أخرجه ابن المغازلي وساق إسناده إلّا أ نّه من طريق حمّاد بن المختار[١]. وكذا يقال في محمّد بن سعيد، لأنّ الجهالة مشتركة بينهما وينجبر التضعيف بها بالشواهد الثابتة، وهذا الاسم مشترك بين جماعة، ولم يتميّز لفقد ذكر ما يميّزه غير شيخه سُليمان بن قرم، والغالب عليهم الجهالة، كما في الميزان واللسان

فَصْلٌ

وقال صاحب الطبقات في حكاية كلام السيد صارم الدين في مجهول العدالة يعني المستور: وقبله المرادي يعني محمّد بن منصور وابن زيد والقاضي في العمدة وابن فورك وغيرهم مطلقاً أي بناء على أنّ الأصل العدالة، قال :وهو أحد قولي أبي طالب والمنصور بالله، فنكتفي بقولنا مقبول، يعني على قول هؤلاء الأئمّة الثلاثة[٢]. ومن وافقهم، والكلام هنا في المستور الذي عرف بحمل العلم ولم يظهر فيه قادح وروى عن أهل العلم ورووا عنه وهو معروف عند قومه، إنّما جهله المتأخّرون لعدم الوقوف على التصريح بعدالته وتزكيّته ،وهو معروف شخصاً ونسباً وعلماً لولا فقد التزكية عند المحدّثين، وعليك بالتنقيح وشرحه التوضيح فلا يلتبس عليك الحال بالمجهول مطلقاً، وهم ثلاثة أصناف عند المحدّثين ،وفي كل صنف خلاف، وهذا هو الثالث، وهو مجهول العدالة باطناً لفقد التزكية، وهو عدل ظاهراً، وهذا ينفع في أبواب كثيرة، وإعتبار العدالة الباطنة ممّا ينافي الحنيفيّة السمحة ،إذ الأعمال والمعاملات فيها منوطة بالظاهر ،والظواهر في هذا الباب أكثر من أن تحصر، وفي التنقيح القسم الثالث: مجهول العدالة الباطنة أى الراجعة إلى فقدان قول المزكّي هو عدل أوثقة. ولعمري انّ هذا إنّما

---

١ – الطبقات :١/٢٦٤.

٢ – الطبقات :١/٥٧.

يرجع إلى الظاهر فقط ،قال فيه: وهو عدل في الظاهر. فهذا يحتج به بعض من ردّ القسمين الأوّلين، وبه قطع الإمام سليم الرازي، قال ابن الصلاح :ويشبه أن يكون العمل على هذا الراي في كثير من كتب الحديث المشهورة عن غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم[١]. إي وقد أطلق الذهبي في مواضع من الميزان أنّ في رجال الصحيحين جملة لم يصرح أحد بعدالتهم إلاّ أنّ البخاري ومسلم من أئمّة الجرح والتعديل، فروايتهما تزكية عندهما إن لم تكنْ متابعة أوفي الشواهد، خلا ما إنتقد عليهما ،وقد أُجيب عن ذلك ،كمامرّ، وإن كان في بعض الأجوبة مناقشة عند النقّاد، على أنّ من روى له أهل الصحيح ولو متابعة أومقروناً قد يكون من رجال الحسن على الأقلّ، لتشدّدهما ،والمقام يحتاج إلى تطويل. قال فيه: وعن الشافعي لو حضر عقد النكاح رجلان مسلمان، ولا يعرف حالهما من الفسق والعدالة، إنعقد النكاح بهما في الظاهر، لأنّ ظاهر المسلمين العدالة. وقال النووي في شرح المهذّب: انّ الأصح قبول رواية المستور. قال صاحب التنقيح: ظاهر المذهب قبول هذا المسمّى عندهم بالمستور. بل قد نصّ على قبوله، وسمّاه بهذا الإسم صاحب الجوهرة. ولم أعلم أنّ أحداً إعترضه، والأدلة تتناوله سواء رجعنا إلى العقل وهو الأخذ بالراجح، لأنّ صدقه راجح ،أو إلى السمع وهو قبول النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لمن هو كذلك في الصوم والإفطار، لقبوله شهادة الوافدين من الأعراب إلخ[٢]. ويدخل تحتَ هذا مَنْ ذكرهم الهيثمي بأ نّه لا يعرفهم، فيكون حديثهم مقبولاً عند هؤلاء الجهابذة النقّاد ،أوبعضهم. وتأتي مايؤيّد أنّ المتعبّد به الأخذ بالظاهر في كلام الحافظ ابن حجر على حديث أنّه صلى الله عليه وآله وسلم لم يؤمر بالتنقيب عن

---

١ - يراجع توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: ١٩٢/٢.

٢ - توضيح الأفكار لمعانى تنقيح الأنظار ٢ / ١١٩٣

القلوب، فرجّح أنّ الأخذ بظواهر الأحوال[١].

وإسماعيل بن سليمان هو الرازي، قال العقيلي: الغالب على حديثه الوهم. وساق له حديثين ثانيهما حديث الطير، وكلاهما غير محفوظين، كما في الميزان[٢]. قال الحافظ في اللسان: ولفظ العقيلي حديث الطير يروى من غير وجه باسانيد لينة ،انتهى[٣]. وهذا من أدنى مراتب التجريح، فالحديث عنده ليس بساقط، ولهذا قال الحافظ ابن حجر: وحديث الطير قد توبع فيه أيضاً، وتقدّم في ترجمة إبراهيم بن ثابت القصار. وقال في ترجمته: وحديث الطير الذي أشار إليه أخرجه الحاكم في المستدرك وصححه ،وخالفه العقيلي، فذكره في ترجمة إبراهيم بن ثابت هذا ،وقال: لا أعلم فيه شيئاً ثابتاً، انتهى كلام العقيلي، قال الحافظ: وحديث الطير قد جمع طرقه ابن مردويه والحاكم وأحسن شيء فيه طريق النسائي في الخصائص ،انتهى[٤]. وإذا ضمّت إلى ما تقدّم إزدادت قوّة من طرق ووجوه ،كما سمعت ،وقد صحح حديث الطير الحاكم من طريق محمّد بن أحمد بن عياض بن أبي طيبة، وقال فيه: صحيح على شرط الشيخين، ثمّ صحت الرواية عن عليّ وأبي سعيد وسفينة ،وتعقّبه الذهبي ،فقال: ابن عياض لا أعرفه إلى أن قال: قال الحاكم: وقد صحّت الرواية عن عليّ وأبي سعيد وسفينة[٥]. وسكت عن هذا، خلافاً لما قاله ابن كثيرانّه تعقّب قوله: وقد صحّت الرواية، ولم أجد ذلك في تلخيص المستدرك. وقد مرّ الكلام على ابن عياض، ثمّ أخرجه

---

١ – فتح الباري:١٣/١٥٤.

٢ – ميزان الاعتدال :١/٣٩٠رقم ٨٩٢.

٣ – لسان الميزان :١/٤٠٨رقم ١٢٨٢.

٤ – لسان الميزان :١/٤٢رقم ٨٥.

٥ – المستدرك:٣/١٤١رقم ٤٦٥٠.

الحاكم من طريق إبراهيم بن ثابت القصار، قال الذهبي فيه: ساقط[١]. إلّا أنّك إذا أرجعت هذه الطريق إلى ما تقدّم ،وما يأتي، قويت وتأيّدت .

فَصْلٌ

ومن الطرق الثابتة بنفسها طريق أبي يعلي، ورجالها رجل النسائي في الخصائص ،لكنّها عن أبي رافع، فهو حديث آخر، بإعتبار إختلاف الصحابي وشاهد بإعتبار المعنى، وفيه متابعة أيضاً، وإن كانت في الصحابي، وهي طريق ثابتة ،كما مرّ، أوردها ابن كثير في تاريخه[٢].وسكت عنها، إذ غالب بحث بعضهم في التضعيف والتزييف، لا في التأييد والتقريب إلى القبول ،والإنصاف وراء ذلك وطريق ابن أبي حاتم، وهي من الطرق الجيّدة ،لما تقدّم أنّه لا يروي إلّا أصح ما روى في الباب، أوردها الحافظ ابن كثير أيضاً عقيب روايتي الحاكم فقال: وقد رواه ابن أبي حاتم عن عمار بن خالد الواسطي، عن إسحاق الأزرق،عن عبدالملك بن أبي سليمان ،عن أنس به، قال الحافظ ابن كثير: وهذا أجود من إسناد الحاكم،[٤١] وليس القدح في طريق الحاكم الأولى إلّا بجهالة أبي علاثة محمّد بن أحمد بن عياض، وهو صدوق ،كما تقدّم. وليس القدح في الثالثة إلّا بجهالة إبراهيم بن ثابت القصّار، فسائر رجال الطريقين ثقات، لأنّ المقام مقام إنتقاد ،فجودة إسناد ابن أبي حاتم بخلوّه عنهما معاً، ولو قال: وهذا إسناد صحيح لكان قوله صحيحاً.

أمّا عمار بن خالد الواسطي، فهو ثقة ،كما في التقريب[٣]. أخرج له النسائي والترمذي، وابن ماجة، وعدّه أبو عليّ الغسّاني في شيوخ أبي داود، قال ابن أبي

---

١ – المستدرك :١٤٢/٣ ح ٤٦٥١

٢ – البداية والنهاية :٣٥١/٧-٣٥٢.

٣ – تقريب التهذيب:٤٢١/١رقم ٤٩٧١.

حاتم: كتبت عنه مع أبي بواسط ،وكان ثقةً صدوقاً وسئل عنه أبي ، فقال: صدوق وذكره ابن حبّان في الثقات[١]. وأشار صاحب الطبقات إلى أ نّه ممّن أخرج له صاحب المناقب[٢]. وأمّا إسحاق الأزرق فهو إسحاق بن يوسف المـخزومي المعروف بالأزرق، وهو ثقة أيضاً، أخرج له الستّة وغيرهم، ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله وأبو طالب والمرشد بالله وصاحب المناقب، قيل لأحمد: ثقة ؟فقال: إي والله، وفي الكاشف: ثقة عابد رفيع الذكر، كما في الطبقات[٣].

وأمّا عبدالملك بن أبي سليمان ميسرة العرزمي – بفتح المهملة وسكون الراء وبالزاي المفتوحة، فهو صدوق له أوهام ،انتهى[٤]. ولا يخرج عن الأوهام أحد من جميع الأنام من بني الإنسان، إلّا من عصم اللّه، أخرج له البخاري تعليقاً ومسلم في الصحيح ،والأربعة ،والمؤيّد بالله، وأبو طالب،والمرشد بالله ،وصاحب المناقب، والحاكم، والسمّان، كما في الطبقات[٥]. قال أحمد ويعقوب بن سفيان والعجلي: ثقة. زاد العجلي :ثبت.وقال سفيان :متقن فقيه .وقال ابن معين: ضعيف .فلم يلتفت إلى قوله صاحب التقريب،وكان الثوري يسمّيه الميزان، وروى عنه الحفّاظ الثقات، كما في تهذيب التهذيب[٦]. فما قيل فيه عند مسلم يقال فيه هنا، ويأتي في إسناد الحديث الرابع من الباب الثامن والأربعين مع زيادة في جانب ترجيح قبوله، فهذا الإسناد صحيح لذاته على الأظهر، أوحسن صحيح لغيره على التنزّل، فما بال الحافظ ابن كثير قال ما قال بعد سرد الطرقْ وحكم بضعفها كلّها ؟

---

١ – تهذيب التهذيب :٣٩٩/٧رقم ٦٤٦.

٢ – الطبقات :١٤٣/٢.

٣ – انظر الطبقات :١٣٩/١.

٤ – تقريب التهذيب :٣٦٦/١رقم ٤٣١٠.

٥ – الطبقات :٤٥/٢.

٦ – تهذيب التهذيب :٣٩٦/٦رقم ٨٤٨.

وهذا الطريق منها. وطريق أبي يعلى هكذا: حدّثنا قَطَنْ بن نُسَير، حدّثنا جعفر بن سليمان حدّثنا عبدالله بن المثنّى عن عبدالله بن أنس ابن مالك قال أنس: أهدي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حجل مشويّ. فذكر حديث الطير، أورده الحافظ ابن كثير أيضاً، والحافظ الذهبي في ترجمة جعفر بن سليمان الضبعي من الميزان[١]. وتبعه صاحب الطبقات، فأشار إليه في تراجم جماعة جعفر بن سليمان وحمّاد بن المختار وداودبن عليّ وسعيد بن زربي وعبدالله بن محمّد الواسطي ومحمّد بن عبدالله النيسابوري الحاكم ومحمّد بن زكريّا ومحمّد بن شعيب، ومسلم الملائي - بتخفيف اللام، ويَغْنم - مضارع غنم سمّي به وقد تصحّف بالنون فمهملة فتحتانية مصغراً وهو غلط - ابن سالم، وذبّ عنها. لأ نّهم يوردون الحديث في مناكير هؤلاء، وليس كل منكر بمنكر، ولكن كثرة الطرق مع إختلاف الرجال المقدوح فيهم تتأيّد، كما مرّ، وكان ذبّ صاحب الطبقات بإخراجه من تلك الطُرُق من طريق ابن المغازلي، فعاد الكلام في الرجال المتكلّم فيهم، وأحسنها طريق أبي يعلى هذه، ولعلها التي قال فيها الحافظ الهيثمي: رجالها ثقات. وفي بعضهم ضعف[٢]. مع أنّ أبا يعلى أخرجه من طرق ساق بعضها الحافظ ابن كثير.

أمّا قطن بن نسير، فهو - بفتح القاف والطاء - على ظاهر كلام التقريب. وفي المغني - بضم القاف وسكون الطاء[٣]. ونسير - مصغر - وهو الغبري - بضم المعجمة وفتح الموحدة - فقال في التقريب: صدوق يخطئ[٤]. وعدّه الحافظ من رجال مسلم وأبي داود والنسائي. زاد في التقعيب - بتقديم المثناة على القاف -

---

١ - ميزان الاعتدال: ١٣٦/٢ رقم ١٥٠٧

٢ - مجمع الزوائد: ١١٧/٩ ح ١٤٧٢٥.

٣ - براجع المغني في ضبط أسماء الرجال: ٢٠٤.

٤ - تقريب التهذيب: ٤٨٧/٢ رقم ٥٧٤٦.

روى عنه مسلم ثلاثة أحاديث قرنه في واحد منها بيحيى بن يحيى الامام في دوام الذكر ،انتهى. فقد إعتمده مسلم في الحديثين الآخرين بلا قِران، فقد إحتج به منفرداً في الصحيح، فهو من رجال الصحيح على هذا، وذكره ابن حبّان في الثقات، ولا بدع في كون الراوي من رجال الصحيح وفيه مقال، فإن قيل قد يكون الراوي الذي فيه مقال عند غير مسلم، لا عنده، أو عنده، وإنّما روى له في الشواهد، قيل أيّ التقديرين فرضت وأجبت، فالجواب الجواب، لأنّ طرق هذا الحديث الثابتة وشواهده غير قليلة، وقدروى قطن بن نسيرفي الأصول منفرداً ومقروناً. وأمّا جعفر بن سليمان الضبعي – بضم ففتح –البصري، فقال في التقريب: صدوق زاهد لكنّه كان يتشيّع [١]. زاد في التقعيب :وثّقه غير واحد، انتهى. وقد روى له البخاري في الأدب، ومسلم في الصحيح، والأربعة، وترجمته مبسوطة في تهذيب التهذيب والميزان[٢]. وقد نزّهه جماعة عن الغلوّ في التشيّع ،ورووا أ نّه كان يروي فضائل أمير المؤمنين والشيخين، وقال ابن معين وابن نمير وابن سعد :ثقة. زاد ابن سعد: وفيه ضعف، وقال أحمد وابن عدي: شيعيّ لا بأس به .زاد ابن عدي: وقد روى في فضائل الشيخين وأحاديثه ليست بالمنكرة وهو عندي ممّن يحمل ويقبل حديثه . وقال ابن حبّان: كان من الثقات في الروايات غير أ نّه كان يميل إلى أهل البيت ولم يكن بداعية إلى مذهبه. وليس بين أهل الحديث من أئمّتنا خلاف أنّ الصدوق المتقن إذاكانت فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها يحتج بخبره، انتهى[٣]. وهذه كلّيّة تطرد، ويأتي زيادة لهذا في الكلام على إسناد الحديث الأوّل من الباب العاشر، لأ نّه من رجال الخصائص ،وحب أهل البيت ليس من البدع بل ممّا ورد به الشرع، وأول من سنّ حبّهم صاحب

---

١ – تقريب التهذيب :١/٩٠رقم ٩٨٤.

٢ – تهذيب التهذيب :٢/٩٥رقم ١٤٥،ميزان الاعتدال :٢/١٣٦رقم ١٥٠٧.

٣ – تهذيب التهذيب :٢/٩٥رقم ١٤٥.

المقام المحمود ﷺ وصرح بحبّه إيّاهم فيما تواتر معناه ،كما أشار إليه المقبلي في أبحاثه[١]. وصحح الحاكم والذهبي حديث: أحبوا الله لما يغذوكم من نعمه، وأحبوني لحب الله، وأحبوا أهل بيتي لحبي[٢]. وهل رواة أحاديث الفضائل العلوية إلّا رجال التشيّع من المحدّثين؟ كما يكشف لك هذا الموضوع عن ذلك ومرّ ما فيه كفاية في المقدمة، وما تقدّم، وكم في الصحيحين[٤٢] أو أحدهما من رجال الشيعة، و منه مانحن بصدده.

وأمّا عبدالله بن المثنّى - بلفظ المثنّى المقابل للمفرد، وقد تصحّف- فهو عبدالله ابن المثنّى ابن عبدالله ابن أنس ابن مالك البصري، قال في التقريب: صدوق كثير الغلط ،انتهى[٣]. وليس من شرط الثقة ،أو الصدوق أن لا يغلط بل ولا من شرط العصمة ،بل معيار هذا يرجع إلى الكثرة والأكثريّة والمساواة، وفي ذلك بحث يطول يعرف من كتب الإصطلاح والأصول. على أ نّه ممّن أخرج له البخاري والترمذي وابن ماجة، ووثّقه العجلي والترمذي والدارقطني في رواية وابن حبّان، وقال: ربّما أخطأ، وربّما تفيد القلّة حقيقة، وإنّما تفيد الكثرة بقرينة وذلك علامة المجاز، فلم أدر من أين أخذ الحافظ وصفه بكثرة الغلط، ولم يصفه أحد بذلك، أللّهمّ إلّا أن يفهمه من كلام من وصفه برواية المناكير، ولهذا لم يصفه بذلك في مقدمة الفتح، لما كان بصدد الذبّ عنه، فتأمّل. وقال أبو زرعة وابن معين وأبو حاتم: صالح. وقال النسائي: ليس بقويّ، وضعّفه الساجي والعقيلي والدارقطني في رواية، وهو يرجع إلى التضعيف المطلق ورواية المناكير، والأول غير مقبول مع التوثيق الصريح، والثاني ليس كل من روى المناكير بمتروك كما صرح به الذهبي، ويكفيك إحتجاج البخاري به مقروناً تارة ومنفرداً أخرى كما

---

١ - الأبحاث المسددةفي فنون متعددة: ٢٤٤

٢ - المستدرك :١٦٢/٣ ح ٤٧١٦.

٣ - تقريب التهذيب :٣١٠/١رقم ٣٦٦٤.

في مقدمة الفتح [١]. وقد روى عنه جماعة من الثقات، كما في تهذيب التهذيب [٢].

وأمّا عبدالله بن أنس بن مالك فهو جدّ الذي قبله، يشمله حديث: خير القرون قرني ثمّ الذين يلونهم الحديث، مع حديث: يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله. وقد صحّ، كما مرّ، ولم أجده في كتب الرجال المعتبرة إلّا في طبقات ابن سعد فقال فيه: كان ثقة قليل الحديث، انتهى [٣]. وليس من شرط قبول الرواية كثرة الرواية عنه إتّفاقاً، وما إدّعاه الحاكم من الشروط في رجال الصحيحين مردود بما أجاب به الحافظ ابن حجر في النكت [٤]. وما أجاب به الحافظ السيوطي في تدريب الراوي [٥] كإشتراط بعض المعتزلة شروطاً في قبول الآحاد، لم يساعد عليها أحد من أهل الصحيح والأصول، كما عرفت، وغرائب الصحيحين وهي الأفراد التي ينفرد بروايتها بعض الثقات تزيد على مائتي حديث، كما قاله الحافظ ابن حجر في النكت وقد أفردها الحافظ المقدسي بالتأليف [٦]. وكثيراً ما يجمع الترمذي وصف الغرابة الراجعة إلى التفرد مع الوصف بالصحة أو الحسن أو بهما وله إصطلاح خاص يعرف من علوم الاصطلاح، وفي الصحيحين جملة من الأحاديث التي لم يروها عن الصحابي إلّا راوٍ واحدٍ، وأقل من ذلك في التابعين الذين لم يرو عنهم إلاّ راوٍ واحد، كما صرح به الحافظ ابن حجر في نكته، ونقله الحافظ السيوطي في تدريب الراوي [٧]. وقد وضعوا للفرد المطلق والفرد النسبي

---

١ – مقدمة فتح الباري: ٤٣٣.

٢ – تهذيب التهذيب: ٣٨٧/٥ رقم ٦٥٩

٣ – الطبقات الكبرى: ١٩٢/٧.

٤ – النكت: ٢٢٨/١

٥ – تدريب الراوي: ٣٠/١.

٦ – النكت: ٣٦٨/٢.

٧ – تدريب الراوي: ١٥٠/٢.

باباً في علوم الاصطلاح، والأحاديث التي وردت عن بعض الصحابة وليس لكل واحد منهم إلّا حديثاً واحداً غير قليلة ،وهي مصرح بها في مواضع من الجامع الصغير، والمراد تقريب ما نحن فيه بذكر النظائر والأشباه، على أنّه قد تابع عبدالله بن أنس هذا في الرواية عن أبيه أكثر من ثلاثين راوياً، كما قاله الحاكم(١). والقدح في طرقها ليس قدحاً في المتابعة، ومنهم أخوه النضر بن أنس، كيف وقد سرد الذهبي من رواة الحديث نيّفاً وتسعين راويّاً، كما أشرت إلى ذلك آنفاً، وعدّ منهم النضر بن أنس أخو عبدالله وبعد وصفه بالثقة. ولم ينقل فيه ما يخالف ذلك فما المانع من تصحيح حديثه ؟ثمّ انّ الاصطلاح بتمييز درجات الحديث بإعتبار أوصاف الرجال بكمال الثقة ،أو أو سطها، أو أدناها ،فانقسم إلى صحيح وحسن وضعيف أمر حادث للتقريب، والمعتبر في الدرجة الأولى هو كمال الثقة فالوصف بها مع فقد المعارض يحمل على الفرد الكامل ،فيكون ممّن يصحح حديثه مع تلك المؤيّدات إن شاء الله تعالى .ولعلك تقول: مثل هذا المختصر لا يحتمل هذا البسط، وأنا أقول لك: انّ الحديث من المعارك، وهذا البسط قليل بالنسبة إلى تصنيف من صنّف فيه مجلداً كابن جرير، فذلك المجلد لعلّه أكبر من خصائص النسائي هذه وتعليقها، وقد لخصت لك نبذة تثلج صدر العارف المنصف، ويطمئن قلبه بقبول هذا الحديث، لتعدد وجوه ترجيح قبوله ،وتعدد طرق القبول حسناً وصحةً وتواتراً ان شاء الله تعالى، ولله الحمد كثيراً. جعل الله ذلك كلّه وما قبله وما بعده خالصاً لوجهه الكريم معدوداً من خدمات الدين القويم

فصلٌ

وبعد هذا كلّه إذا أنصفت ونظرت بعين البصيرة والورع تعرف ما في قول الحافظ ابن تيميّة[٤٣] في حديث الطير :انّه كذب موضوع (٢). وما في قول

---

١ - المستدرك :٣/ ١٤١ ح ٤٦٥٠ .

٢ - منهاج السنّة :٧/ ٣٧١.

١٨ (٦) أخبرناأحمد بن سليمان الرُّهاوي، حدّثناعبيدالله، أخبرناابن أبي ليلى عن الحكم والمنهال عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن أبيه أنّه قال لعليّ كرّم اللّه وجهه – وكان يسيرمعه: إنّ الناس قد أنكروا منك شيئاًتخرج فيالبرد

الحافظ الذهبي: لاو الله ما صح شيء من ذلك. وما في قوله في أحاديث الباب أقربها غرائب ضعيفة، وأردؤها طرق مختلقة مفتعلة، وغالبها طرق واهية[١]. وما في عدّ الحافظ بن الجوزي لها كلّهافي الأحاديث الواهية [٢] ومافي ردّالقاضي أبي بكر الباقلاني على المجلدالذي ألّفه الحافظ ابن جرير في أحاديث الباب. وما في قول الحافظ ابن كثير: وبالجملة ففي القلب من صحة هذا الحديث نظر وإن كثرت طرقه[٣]. من المجازفة، إلّا أنّ كلام بعضهم يمكن حمله على بعض الطرق، وأمّا الحكم على الجميع بالبطلان فجراءة ظاهرة، وقد صحّ من عدّة طرق على شرطه أحدالشيخين، ثم العبرةبالقوّةالحاصلة بالمجموع في مثل هذا ،فضلاً عن الحسن، فضلاً عن الصحة، فضلاً عن التواترالمعنوي، كما تقدّم، وتذكّر هنا ما قاله المحقق المقبلي في الكلام على حديث جابر يرفعه يوشك بأحدكم أن يقول هذاكتاب الله، إلى قوله: ألا من بلغه حديث فكذّبه ،فقد كذب الله ورسوله والذي حدّثه[٤].كما تقدّم في المقدمة، وطبّقه على ما هنا بقسطاس العدل والإنصاف تقف على وجه الصواب إن شاء الله تغالى

قوله: أحمد بن سليمان الرهاوي. رجال هذاالاسناديين ثقة و صدوق، وهم مشتركون، وكذا الحديث

---

١ – عنه في البداية والنهاية :٣٨٧/٧ و٣٨٩.

٢ – العلل المتناهية :١ / ٢٢٨ رقم ٣٦٠ – ٣٧٦.

٣ – البداية والنهاية :٣٥٢/٧.

٤ – الأبحاث المسددة في فنون متعددة:٢٤٨.

فأمّا الرهاوي فقد تقدّم في السند السابع من الباب الأول.

وأمّا عبيدالله، فهو مطلق هنا، وتقدّم في رجال إسنادالحديث السابع من الباب الأول أنّه ابن موسى وهما ثقتان، وقد عدّ في تهذيب التهذيب الرهاوي ممّن روى عن عبيدالله بن موسى هذا، كما عدّ من مشايخ عبيد الله بن موسى محمّد بن عبدالرحمن ابن أبي ليلى، وعدّ عبيدالله بن موسى من تلاميذ محمّد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى [١].فانتفى الإشتباه، وهو يروي عن الحكم بن عُتيبة الكندي وعن المنهال ابن عمرو.

فأمّا ابن أبي ليلى فهو محمّد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي القاضي، صدوق سيّء الحفظ جدّاً على ما في التقريب[٢].أخرج له الأربعة ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله وأبو طالب والمرشد بالله[٣]. وكادوا يطبقون على فقهه ونُبله وسُوءِ حفظه بعد أن تولّى القضاء،فهو ثقة في نفسه صدوق.

وأمّا روايته فتعتبر في المتابعات والشواهد عند من لم يمشيه مطلقاً، ولهذا أورد الحافظ النسائي هذا الحديث من طرق، فلعله اعتبر حديثه شاهداً، قال أبو حاتم: محله الصدق كان سيّء الحفظ شغل بالقضاء، فساء حفظه، لا يتّهم بشيء من الكذب، إنّما ينكر عليه كثرة الخطأ، يكتب حديثه ولا يحتج به، أي منفرداً وقال العجلي: كان فقيهاً صاحب سنّة صدوقاً جائز الحديث، وكان عالماً بالقرآن نبيلاً، وقال يعقوب بن سفيان: ثقة عدل في حديثه بعض المقال، لِيِّن الحديث عندهم، وقال ابن خزيمة :ليس بالحافظ وإن كان فقيهاً عالماً[٤]. على أنّ الحاكم

---

١ - تهذيب التهذيب :٥٠/٧رقم ٩٧ و٣٠١/٩:رقم ٥٠١.

٢ - تقريب التهذيب :٥٣٥/٢ رقم٦٣٢٦.

٣ - الطبقات :٢٨٤/٢.

٤ - تهذيب التهذيب :٣٠١/٩رقم ٥٠١.

والذهبي صححا الحديث من طريق ابن أبي ليلى عن الحكم عن عبدالرحمن عن أبي ليلى عن عليّ عليه السلام[١].

وأمّا الحكم فهو ابن عُتيبة -تصغير عُتْبة -الكندي الكوفي ،لاالنهاس -آخره مهملة، فهو مجهول.

وأمّا الكندي فهو ثقة ثبت فقيه، إلاّ أنّه رُبَّما دلّس ،كما في التقريب[٢]. أخرج له الستّة ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله وأبو طالب والمرشد بالله وصاحب المناقب والسيلقي والسمّان والحاكم الحسكاني في شواهد التنزيل[٣] .له في الخصائص ستّة أحاديث، قال ابنُ مَعِين وأبو حاتم والنسائي وابن مهدي: ثقة. زاد الأخيران: ثبت. وكذا قال العجلي وزاد: وكان صاحب سُنّة وإتّباع وكان فيه تشيّع إلّا أنّ ذلك لم يظهر منه، وقال ابن سعد :كان ثقة ًثقةً فقيهاً عالماً رفيعاً كثير الحديث .وقال ابن حبّان في الثقات :كان يدلّس [٤].ولم يعتبر هذا قادحاً في مثله.

وأمّا المنهال فهو ابن عمرو الأسدي، تقدّم في سند الحديث السابع من الباب الأول.

وأمّا عبدالرحمن بن أبي ليلى فهو الأنصاري المدني الكوفي ثقة ،إختلف في سماعه من عمر إى وغيره، أخرج له الستّة[٥]. ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله

---

١ - المستدرك :٣/٣٩ ح ٤٣٣٨.

٢ - تقريب التهذيب :١/١٣٤رقم ١٥١١.

٣ - الطبقات :١/٢٥٧.

٤ - تهذيب التهذيب :٢/٤٣٤رقم ٧٥٧.

٥ - تقريب التهذيب :١/٣٤٨رقم ٤١٠٥.

وأبو طالب والمرشد بالله والسمّان وصاحب المحيط [١].له في الخصائص خمسة أحاديث هذا أولها، أدرك مائة وعشرين صحابياً من الأنصار ،وسمع عن أمم من المهاجرين والأنصار، قال عبدالله بن الحارث: ماظننت انّ النساء ولدن مثله. وقال ابن معين والعجلي: ثقة لطيفة .قال الأعمش: سمعت عبدالرحمن، يقول أقامني الحجّاج، فقال: إلعن الكاذبين، فقلت :لعنِ الكاذبين عليٌّ بن أبي طالب وعبدُ الله بن الزبير والمختارُ بن أبي عبيدة. قال حفص: وأهل الشام حمير يظنون أنّه أوقع اللعنة على هؤلاء، وقد أخرجهم منها ورفعهم [٢].

وأمّا أبوه أبو ليلى فإسمه يسار، ويقال بلال، ويقال داود بن بلال الأنصاري الأوسي، ويقال غير ذلك، قال في الإستيعاب: صحب النبيّ ﷺ وشهد معه أُحُداً وما بعدها من المشاهد، ثمّ إنتقل إلى الكوفة، روى عنه ابنه عبدالرحمن، وشهد هو وابنه عبدالرحمن مع عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه مشاهده كلّها[٣]. وفي التقريب: أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة[٤].

فائدة

ابن أبي ليلى يطلق تارة على عبدالرحمن هذا، وتارة على إبـنيه مـحمّد وعيسى، وتارة على ابن إبنه عبدالله بن عيسى، كما في التقريب[٥].

---

١ – الطبقات: ٣٦٦/٢.

٢ – تهذيب التهذيب :٢٦٠/٦رقم ٥١٥.

٣ – الاستيعاب :١٧٤٤/٤رقم ٣١٥٦.

٤ – تقريب التهذيب :٧٦٠/٢ رقم ٨٦١٤.

٥ – تقريب التهذيب :٧٩٩/٢ رقم ٦٣٢٦ورقم ٥٥٠٠ورقم ٤١٠٥.

في الملاءتين ، وتخرج في الحرّ في الحشو والثوب الغليظ ؟فقال: أولم تكن معنا بخيبر ؟قال :بلى. قال: بعث رسول اللّه صلى الله عليه وسلم أبابكر وعقد له لواءً فرجع وبعث عمر وعقد له لواءً فرجع بالناس، فقال رسول اللّه صلى الله عليه وسلم :لأعطين الراية رجلا يحب اللّه ورسوله، ليس بفرار، فأرسل إليّ وأناأرمد ،فقلت: إنّي أرمد ،فتفل في عيني ، فقال: أللّهمّ اكفه أذي الحرّ والبرد، قال :ماوجدت حرّاً بعدذلك ولابرداً.

قوله : **في الملاءتين، تثنية مُلاءَة**- بضم الميم وتخفيف اللام وبين التاء والألف همزة- هي الأزار والرَّيطة وهي المَلْحفة[٤٤] وقيل الملاءة الملحفة ذات اللفقين فإن لم تكن كذلك فهي ريطة، كما في تاج العروس[١].والحَشْوُ مصدر بمعنى اسم المفعول أى المشحو بالقطن، يقال: حشوت الوسادة حشواً. وفي نسخة :الخشن. وهو من الثياب يقابل الناعم منها، ويلزمه الكثافة والغلظ ،فيكون عطف.

قوله: **والثوب الغليظ**: من عطف التفسير، والسياق يشعر بأنّه كان يلبس ثياب الصيف في الشتا والعكس في العكس ،قال الحلبي: فكان يلبس في الحرّ الشديد القبا المحشو الثخين ،ويلبس في البرد الشديدالثوبين الخففين[٢].

تخريجه وشواهده، هذا هوالحديث الثالث من أحاديث الراية المذكورة فى الباب ،وله طرق تتلوه تبلغ مع ما تقدّم إثنى عشر طريقاً هنا، ويأتي في الباب العاشر من حديث سعد في الخصال الثلاث، وهو الحادي عشر منه، وآخر حديث من الباب الثامن والعشرين، وفيه قصة معاوية مع سعد أيضاً ،فهذه أربع عشرة رواية له في الخصائص بألفاظ، ومع اختلاف الطرق يزداد قوّة إلى حيث يشاء الله

---

١ - تاج العروس : م ل ء.

٢ - السيرة الحلبية : ٢ / ٧٢٥

تعالى

والحديث أخرجه بهذا اللفظ من هذه الطريق البزّار، كما أورده الحافظ ابن كثير[١]. قال الهيثمي: وفيه محمّد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى ،وهو سيّء الحفظ، وبقية رجاله رجال الصحيح[٢]. وقد مرّ الكلام في محمّد بن عبدالرحمن وكلام الهيثمي هذا يؤيّد ما تقدّم في رجال السند من كونهم من رجال الصحيح، إلّا محمّد بن عبدالرحمن، فمن رجال السنن فقط ،وقد عزا الحافظ السيوطي هذه الرواية في جمع الجوامع من طريق ابن أبي ليلى عن أبيه عن عليّ عليه السلام إلى أحمد وابن أبي شيبة وابن ماجة والبزّار وابن جرير وصححه. والطبراني في الأوسط والحاكم والبيهقي في الدلائل وسعيد بن منصور[٣] .وربّما كانت بعض الطرق مختلفة ليس فيها محمّد بن عبدالرحمن، ولهذا صححه ابن جرير، والله أعلم. على أنّ الحاكم والذهبي صححاه منها، كما تقدّم. وأصل الحديث متّفق عليه بل متواتر عن زهاء عشرين صحابيّاً مع تعدد الطرق إلى بعضهم، وبسط ذلك يطول، وإليك تلخيص البحث المشار إليه في خدمات أحاديث البرق عن سلمة وعليّ عليه السلام وسهل بن سعد وغيرهم.

١ - فحديث سلمة ابن الأكوع عند البخاري من طرق في مواضع منه[٤]. وعند مسلم[٥]. والترمذي[٦].وابن المغازلي[٧]. والثعلبي في تفسيره[٨].

---

١ - البداية والنهاية:٧/ ٣٧٥.

٢ - مجمع الزوائد:١١٥/٩ ح ١٤٧١٨، و مسند البزّار ٢ / ١٣٥ ح ٤٩٦.

٣ - جمع الجوامع :١٤/١٣ ح ٥٤٢٥.

٤ - صحيح البخاري:١٠٨٦/٣ ح ٢٨١٢ و ح ٣٨١٢ وح ٣٤٩٩ و:١٥٤٢/٤ ح ٣٩٧٢ :

٥ - صحيح مسلم:٤/ ١٨٧٢ ح ٢٤٠٧

٦ - سنن الترمذي:٦٣٨/٥ ح ٣٧٢٤ ولكن سعدبن أبيوقاص.

٧ - مناقب بن المغازلي:١٨٢ ح ٢١٨ رواه إياس بن سلمة عن أبيه.

٨ - الكشف والبيان :٤٩/٩.

٢- وحديث عليّ كرّم الله وجهه عند البزّار[١]. والطبراني من طرق [٢].
وابن أبي شيبة[٣]. والحاكم ،وصححه الحاكم والذهبي من طريق محمّد بن أبي ليلى [٤]. كما مرّ، وأحمد[٥]. وأبي داود الطيالسي[٦].وابن ماجة[٧]. وابن جرير وصححه، والبيهقي في الدلائل وسعيد بن منصور[٨].

٣- وحديث سهل بن سعد عن أبيه عند أحمد من طريقين [٩]. والترمذي وابن المغازلي من طريقين[١٠]. وابن جرير. والنسائي [١١].

٤- وحديث سهل بن سعد نفسه بدون واسطة أبيه عند البخاري من طرق [١٢]. وعند مسلم [١٣].والنسائي [١٤].

٥ - وحديث أبي هريرة عند أحمد من طرق[١٥].وأبي داود الطيالسي[١٦].

---

١ - مسندالبزّار:١٣٥/٢ ح ٤٩٦ .

٢ - المعجم الأوسط :١٣٣/٤ ح ٣٧٩٦

٣ - المصنّف :٣٦٧/٦ ح ٣٢٠٨٠ .

٤ - المستدرك :٣ /٣٩ ح ٤٣٣٨ .

٥ - فضائل الصحابة لأحمد:٦٣٧/٢ ح ١٠٨٤.

٦ - سنن الطيالسي:٣٦/١ ح ١٨٩

٧ - سنن بن ماجة :١٣٣/١ ح ١١٧.

٨ - عنهم جمع الجوامع :١٤/١٣ ح ٥٤٢٥ .

٩ - مسندأحمد:٥/ ٣٣٣ ح ٢٢٨٧٢ سهل بن سعد الساعدي .

١٠ - مناقب بن المغازلي:١٨٣ ح ٢١٩ و ح ٢٢٣ لكن عن عامربن سعد عن أبيه .

١١ - سنن الكبرى:١١٠/٥ ح ٨٤٠٣ رواه عن سهل بدون واسطة أبيه .

١٢ - صحيح البخاري:١٠٧٧/٣ ح ٢٧٨٣ وح ٢٨٤٧ و ح ٣٩٧٣ .

١٣ - صحيح مسلم:١٨٧٢/٤ ح ٢٤٠٦

١٤ - سنن الكبرى :٥ /٤٦ ح ٨١٤٩ .

١٥ - مسندأحمد:٣٨٤/٢ ح ٨٩٨٧ .

١٦ - سنن الطيالسي:٣٢٠/١ ح ٢٤٤١

وابن سعد[١]. وعند مسلم[٢]. وابن المغازلي[٣]. وابن جرير[٤]. وابن مندة في تاريخ إصبهان. والنسائي[٥].

٦ - وحديث عمر بن الخطاب عند مسلم في غضون حديث أبي هريرة حيث قال: ما أحببت الإمارة إلّا يومئذ[٦]. وعند الدارقطني[٧] والخطيب في رواة مالك[٨]. وأبي يعلى في ضمن حديث الخصال الثلاث. كما تقدّم وعند ابن أبي شيبة[٩]. وابن عساكر في تاريخه[١٠]

٧- وحديث بريدة بن الحُصَيب عند أحمد من طرق[١١]. والبزّار. والبيهقي وابن جرير. والنسائي. وابن حبّان. والحاكم[١٢]. وابن المغازلي[١٣].

٨ - وحديث أبي سعيد عند أحمد[١٤]. وأبي يعلى[١٥]. وعند ابن المغازلي

---

١ - الطبقات الكبرى :١١٠/٢.

٢ - صحيح مسلم :١٨٧١/٤ ح ٢٤٠٥

٣ - مناقب بن المغازلي:١٨٦ ح ٢٢١ رواه عن أبي‌هريرة .

٤ - كمافي‌كنزالعمّال :١٠/ ٤٦٨ ح ٣٠١٣٠ .

٥ - سنن الكبرى :٥/ ١١١ ح ٨٤٠٦ .

٦ - تقدم تخريجه .

٧ - سنن دارالقطني:٥ /٦٣٨ ح ٢٤٧٣ لكنه عن عامربن سعد .

٨ - تاريخ بغداد:٥/٨ ح ٤٠٣٦ .

٩ - المصنّف :٣٦٩/٦ ح ٣٢٠٩٩ .

١٠ - تاريخ دمشق :٤٢/ ١٢٠

١١ - مسند أحمد :٥/ ٣٥٥ ح ٢٣٠٥٩ و ح ٢٣٠٨١

١٢ - المستدرك :٤٩٤/٣ ح ٥٨٤٤ رواه عن بريدة الاسلمي.

١٣ - مناقب بن المغازلي:١٨٧ ح ٢٢٢ رواه عن عبدالله بن بريرة عن أبيه .

١٤ - مسندأحمد :١٦/٣ ح ١١١٣٨.

١٥ - مسند أبى يعلى :٤٩٩/٢ ح ١٣٤٦

من أحد عشر وجهاً [١].

٩- وحديث أبي رافع عند أحمد .وابن إسحاق.

١٠ - وحديث جابر بن عبدالله عند أبي طالب من طريقين [٢].والطبراني في الصغير[٣]. والحاكم [٤].

١١ - وحديث ابن عباس عند أحمد مطولاً[٥]. والحاكم وصححه [٦].ويأتي عند النسائي بطوله[٧]. وهو عند الطبراني مختصراً[٨].

١٢ - وحديث ابن عمر عند أحمد[٩]. وأبي يعلى [١٠].والطبراني من طرق بألفاظ .وأبي نعيم في الدلائل.

١٣- وحديث ابن مسعود عند الطبراني.

١٤ - وحديث أبي ليلى عند أحمد[١١]. والطبراني في الكبير[١٢]. والأوسط. والبزّار [١٣].وأبي نعيم في المعرفة.والنسائي [١٤].

---

١ - مناقب بن المغازلي :١٧٦ ح ٢١٣ - ٢٢٤ رواه عن أبي‌سعيد الخدري و غيره .

٢ - تيسير المطالب في‌أمالي‌أبي‌طالب :٦٤ و٦٦ باب ٣.

٣ - المعجم الصغير:٦٥/٢ ح ٧٩٠.

٤ - المستدرك :٤٠/٣ ح ٤٣٤٢.

٥ - مسندأحمد:٣٣٠/١ ح ٣٠٦٢ .

٦ - المستدرك :١٤٣/٣ ح ٤٦٥٢ .

٧ - سنن الكبرى :٥/ ١١٢ ح ٨٤٠٩ .

٨ - المعجم الكبير:٩٨/١٢ ح ١٢٥٩٣.

٩ - مسند أحمد :٢٥/٢ ح ٤٧٩٧ .

١٠ ـ مسند أبى يعلى :٤٥٣/٩ ح ٥٦٠١ رواه عن بن عمر.

١١ - مسندأحمد :٩٩/١ ح ٧٧٨ رواه عن عبدالرحمن بن أبي‌ليلى عن أبيه .

١٢ - المعجم الكبير:١٠٨/٥ ح ٨٤٠١ .

١٣ - مسند البزّار :١٣٦/٢ ح ٤٩٦ رواه عن عبدالرحمن بن أبي‌ليلى عن أبيه .

١٤ - ستن الكبرى :١٠٨/٥ ح ٨٤٠١ رواه عن عبدالرحمن أبي‌ليلى عن أبيه .

١٥ - وحديث عمران بن الحصين عند الطبراني من طرق بألفاظ [١]. وابن المغازلي [٢]. والنسائي [٣].

١٦- وحديث عامر بن سعد عندابن النجار [٤].

١٧- وحديث الحسن بن عليّ عند النسائي [٥]. كما يأتي .

١٨- وحديث محمّد بن مسلمة أورده الحلبي في سيرته على أنّه لم يورد له رواية إنّما حكى الخلاف للجواب عنه في أنّ قاتل مرحب محمّد بن مسلمة، ثمّ ردّه هو وغيره بالروايات الصحيحة الصريحة بأنّ قاتله عليّ كرّم الله وجهه، قال وقال: بعضهم الأخبار متواترة به ،انتهى [٦]. فتواتر قتل عليّ كـرّم الله وجـهه لمرحب المصرح به في جميع الروايات تواتر لحديث الراية في خيبر، لأنّ إثبات الأخص يستلزم إثبات الأعم، للإتّفاق على أنّها قضية عين واحدة، وأنّ حديثها واحد ،إنّما تعددت رواته وإختلفت ألفاظه، وهذا يؤيّد دعوى التواتر السابقة، مع أنّ روايات هؤلاء الصحابة تفيد التواتر المعنوي، لا سيّما على مارجّحه الحافظ السيوطي ومن وافقه من الجزم بتواتر ما رواه عشرة من الصحابة فصاعداً، على ما تقدّم، وفي هذا تخريج لما يأتي من أحاديث الباب، وما في بعض الطرق من المقال ينجبر أولّا بأنّ أصل الحديث متفق عليه، وثانياً بأنّ المتواتر لا يعتبر في رواته عدالة ولا ضبط .[٤٥]

---

١ - المعجم الكبير :٢٣٧/٧ ح ٥٩٤ - ٥٩٩ .

٢ - مناقب بن المغازلي: ١٨١ ح ٢١٦ رواه عن عمران بن حصين .

٣ - سنن الكبرى :٤٦/٥ ح ٨١٥٠ رواه عن عمران بن حصين .

٤ - كنزالعمّال :١٣/ ١٦٣ ح ٣٦٤٩٦ رواه عن بن النجارعن عامربن سعد.

٥ - سنن الكبرى :١١٢/٥ ح ٨٤٠٨ .

٦ - السيرة الحلبيّة :٧٣٨/٢

١٩ (٧) أخبرنا محمّد بن عليّ، قال: أخبرنا معاذ بن خالد، قال: أخبرنا الحسين بن واقد عن عبدالله بن بريدة، قال: سمعت أبي بريدة يقول: حاصرنا خيبر ،

قوله: محمّد بن عليّ. هذا هو الصواب، وقد تصحّف في النسخ المخطوطة وكذا المطبوعة، والتصحيح من تهذيب التهذيب ،ورجال الاسناد بين ثقة وصدوق ،وبعضهم مشتركون بين الأئمّة الحديث وأئمّة الآل المحدّثين وأتباعهم، وهو محمّد بن عليّ بن حرب المروزي المعروف بالترك -بضم الفوقانية وسكون الراء- يروي عن معاذ بن خالد بن شقيق وغيره، وعنه النسائي وقال: ثقة. وذكره ابن حبّان في الثقات[١]. وفي التقريب: أخرج له النسائي ثقة[٢].

وشيخه معاذ ابن خالد بن شقيق بن دينار المروزي يروي عن حُسَين بن واقد وغيره، قال الذهبي :له مناكير وقد احتمل. وذكره ابن حبّان في الثقات [٣].وفي التقريب: صدوق، أخرج له النسائي[٤]. ولا ذكر لهما في الطبقات.

وأمّا شيخه الحسين ابن واقد فهو المرَوْزَي أبو عبدالله قاضي مَرْو يروي عن جماعة، منهم عبدالله بن بريدة. وفي التقريب: ثقة له أوهام[٥]. أخرج له البخاري تعليقاً، ومسلم، والأربعة، على ما في تهذيب التهذيب[٦]. والطبقات زاد فيها محمّد بن منصور والمؤيّد بالله والمرشد بالله وصاحب المناقب[٧]. وفي التقريب

---

١ – تهذيب التهذيب :٣٤٩/٩رقم ٥٧٨.

٢ – تقريب التهذيب :٥٤١/٢ رقم٦٤٠١.

٣ – تهذيب التهذيب :١٨٩/١٠ رقم ٣٥٠.

٤ – تقريب التهذيب :٥٩٠/٢ رقم ٧٠٠٣.

٥ – تقريب التهذيب :١٢٦/١رقم ١٤١٥.

٦ – تهذيب التهذيب :٣٧٣/٢رقم ٦٤٢

٧ – الطبقات :٢٤٩/١.

جعل بدل رمز الأربعة رمز أبي داود في المراسيل، وقال أحمد في رواية والنسائي وأبو داود: لا بأس به .زاد أحمد حُسْن الثنا عليه، وضعّفه في غيرها، وقال الساجي: فيه نظر وهو صدوق يَهِمُ، وقال ابن سعد: كان حسن الحديث. وقال ابن حبّان في الثقات: كان من خيار الناس، وربّما أخطأ في الروايات، وقال ابن معين: ثقة[١]

وأمّا شيخه عبدالله بن بريدة بن الحصيب فهو الأسلمي المَرَوْزِي قاضيها ثقة[٢]. روى عن أبيه وعن جماعة من الصحابة والتابعين،وقال ابن معين والعجلي وأبو حاتم: ثقة. وقال ابن خِراش :صدوق. وعن أحمد روايات إحداها أحاديثه منكرة، وحديث أخيه سليمان أصح [٣]. روى له الستّة ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله والمرشد بالله والشريف الجرجاني والحاكم الحسكاني والسمّان وصاحب المناقب[٤]. له في الخصائص خمسة أحاديث، ولم يعتدّ الحافظ في التقريب بكلام أحمد، فأطلق توثيقه

وأمّا أبوه بريدة بن الحصيب -بتصغير الأسمين- فهو صحابيّ جليل مشهور وترجمته مبسوطة في الإستيعاب والإصابة وغيرهما[٥].قال في الطبقات: أسلم قبل بدرولم يشهدها، وشهد خيبر، أخرج له الستّة، وأئمّتنا الخمسة يعني محمّداً وأبا طالب والمؤيّد والمرشد ووالده ،وزاد في الرموز السمّان، انتهى[٦].

---

١ - تهذيب التهذيب :٣٧٣/٢رقم ٦٤٢.

٢ - تقريب التهذيب :٢٨٠/١رقم ٣٣١٥.

٣ - تهذيب التهذيب :١٥٧/٥رقم ٢٧٠

٤ - الطبقات :٤٦٥/١.

٥ - الاستيعاب :١٨٥/١رقم ٢١٧،الاصابة:٤١٨/١رقم٦٣١.

٦ - الطبقات :٥/١.

فأخذ اللواء أبو بكر فلم يفتح له، فأخذه من الغد عمر فانصرف ولم يفتح له، وأصاب الناس شدّة وجهد، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إنّي دافع لوائي غداً إلى رجل يحب الله ورسولَهُ ويُحبّه اللهُ ورسولُهُ، لا يرجع حتى يفتح له، وبِتْنَا طيّبةً أنفسنا أنّ الفتح غداً، فلمّا أصبح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلّى الغداة ،ثم قام قائماً ودعا باللواء

وقال الحاكم: أسلم بعد إنصراف النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم من بدر، انتهى[١]. وله عدّة روايات في فضائل أمير المؤمنين ،وله قصة صرّح فيها بأنّه كان يبغضه حتى سمع من النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم: لا تبغضه وإن كنت تحبّه فازدد له حبّاً[٢]. فصرّح بأنّه كان بعد ئذ من أحبّ الناس إليه ،فالعجب ممّن عدّه في مبغضي أمير المؤمنين عليه السلام بعد ذلك ،أو أطلق، كما نقله السيد محمّد بن عقيل في ثمرات المطالعة عن شرح النهج. والظاهر ما تقدّم، ويشهد لذلك كثرة رواياته في الفضائل العلوية، كما في مجمع الزوائد وكنز العمّال ،وفي الخصائص منها ثمان روايات هذه إحداها، ويأتي سائرها وإتفاق أئمّة الآل على الرواية عنه.

قوله: فأخذ اللِّوَاء أبو بكر. وفي نسختي الطبع الراية ،بدل اللواء ،وما هنا أحسن لعود الضمير إليه مذكراً، وللتعبير عن ذلك باللواء في ثلاثة مواضع في الحديث، والمعنى متحد، أو متقارب ،وقد فرق بين الراية واللِّواء والعَلَم في كتب السير وشروح الحديث ،وظاهر أحاديث الباب إطلاق كل منها على الآخر إمّا من باب الترادف ،أو من باب الحقيقة في أحدهما والمجاز في الآخر، وقد تكلّم على ذلك الحلبي في السيرة. ولا ثمرة لمثل هذا إلّا الإشارة إلى أنواع راياته وألويته صلى الله عليه وآله وسلم ،قال الدمياطي: وكانت له صلى الله عليه وآله وسلم راية سوداء مربعة من نمرة مخمّلة

---

١ - كما في تهذيب التهذيب :٤٣٢/١رقم ٧٩٧.

٢ - مجمع الزوائد: ٩/ ١١٩ ح ١٤٧٣١

والناس على أقصافهم، فما منّا إنسان له منزلة عند الرسول صلى الله عليه وآله إلّا وهو يرجو أن يكون صاحب اللواء ،فدعا عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه وهو أرمد فتفل ومسح في عينيه ،فدفع إليه اللواء وفتح الله عليه ،وقال: أنا في من تطاول لها.

يقال لها العُقاب، وكانت له راية صفراء، ولواؤه أبيض، دفعه إلى عليّ كرّم الله وجهه إلخ[١]. قال الحافظ في الفتح: والراية بمعنى اللواء، وهو العلم الذي في الحرب يعرف به موضع صاحب الجيش ،وقد يحمله أمير الجيش، وقد صرّح جماعة من أهل اللغة بترادفهما لكن روى أحمد والترمذي من حديث ابن عباس كانت راية رسول الله صلى الله عليه وآله سوداء ولواءه أبيض ،ومثله عند الطبراني عن بريدة وعند ابن عدي عن أبي هريرة ،وزاد: مكتوباً فيه لا إله إلّا الله محمّد رسول الله. وهو ظاهر في التغاير ،فلعل التفرقة بينهما عرفيّة، وقد ذكر ابن إسحاق[٤٦] وأبو الأسود عن عروة، أنّ أول ما وجدت الرايات يوم خيبر، وما كانوا يعرفون قبل ذلك إلّا الألوية ،انتهى [٢].

قوله: والناس على أقصافهم. كذا في نسخ الطبع ،وفي المخطوطة على مقامهم، ولعلّها تصحّفت عن مصافهم. كما أورده ابن كثير من طريق أحمد بهذا اللفظ [٣]. ومعنى الأولى على إجتماع وإزدحام طمعاً في نيل الراية والقاصفين هم الذين يزدحمون حتى يقصف بعضهم بعضاً من القصف وهو الكسر والدفع الشديد لفرط الازدحام، يريد أنّهم متدافعون مزدحمون، كما يؤخذ من تفسير النهاية [٤]. وغيرها إلّا أنّه هنا مصدر، لا قصف الرباعي ،مراد به

---

١ – السيرة الحلبية : ٢ / ٧٣٤

٢ – فتح الباري:٣٦٥/٧.

٣ – البداية والنهاية:٣٧٣/٧.

٤ – النهاية : ق ص ف

٢٠ (٨) أخبرنا محمّد بن بشار - بندار البصري، أخبرنا محمّد بن جعفر، قال: حدّثنا عوف عن ميمون أبي عبدالله انّ عبدالله بن بُريدة حدّثه عن بريدة الأسلمي، قال:

إسم الفاعل مثل: فإنّما هي إقبال وإدبار، أي مقبلة ومدبرة، بناءً على خلوّ هذه اللفظة من التصحيف، ومعنى الثالثة، والناس على صفوفهم، أى مصطفين والمصافّ جمع مصف وأصله مصفف بزنة مفعل اسم مكان ادغمت الفاء في الفاء وهو موضع الاصطفاف للحرب، ومعناه في النهاية أيضاً[١].

وأمّا تخريجه وشواهده فقد تقدّمت في الحديث الذي قبله.

قوله: حدّثنا عوف عن ميمون أبي عبدالله. هذاالسند قد تصحّف وتحرّف في النسخ المطبوعة، والصواب ما هنا إعتماداً على تصحيح كل راو، وشيخه من تهذيب التهذيب، ومن تاريخ ابن كثير[٢]. فاتّفق ذلك مع النسخ المخطوطة ورجاله ثقات، مشتركون، إلاّ واحداً وقد وثّقه ابن حبّان.

أمّا محمّد بن بشار بندار - بضم الموحدة وسكون النون ثم مهملة وآخره راء - فهو ثقة ثبت جليل يروي عن محمّد بن جعفر غُندر المتقدّم ذكره في الكلام على سند الحديث الثالث من الباب الأول، وبندار في الأصل أعجمي، وهو من بيده القانون، وهو أصل ديوان الخراج، وإنّما قيل له بندار، لأنّه كان بنداراً في الحديث، كما في هامش الخلاصة. أخرج له الستّة وغيرهم. والمرشد بالله ووالده الشريف الجرجاني والحاكم الحُسْكاني[٣]. ولم يعتدّوا فيه بكلام ابن معين والقواريري وغيرهما ممّن غَمَزَهُ، لأنّه كان من الحفاظ الأثبات، كما قال

١ - النهاية: ص ف ف.

٢ - تهذيب التهذيب: ٩/٣٩٣رقم ٧٠٥، البداية والنهاية: ٧/٣٧٣.

٣ - الطبقات: ٢/٢٥٠.

لمّا كان يوم خيبر نزل رسول الله صلى الله عليه وآله بحصن أهل خيبر أعطى رسول الله صلى الله عليه وآله اللواء عمر، فَنَهَض فيه من نهض من الناس، فلقوا أهل خيبر فانكشف عمر وأصحابه، فرجعوا إلى رسُول الله صلى الله عليه وآله . فقال رسول الله صلى الله عليه وآله :لأعطين اللواء رجلاً يحب الله ورسوله ويُحبه الله ورسوله ،فلمّا كان من الغد تصادر أبو بكر وعمر، فدعا علياً وهو أرمد، فتفل في عينيه ونهض معه من الناس من نهض ،فلقى أهل خيبر فإذا مرحب يرتجز وهو يقول:

الدارقطني، وقال النسائي: صالح لا بأس به .وقال العجلي: بصري ثقة كثير الحديث ،وقال أبو حاتم: صدوق. وقال الذهبي: أرجو أ نّه لا بأس به. وفي الزهرة روى عنه البخاري مأتي حديث وخمسة أحاديث ،ومسلم أربع مائة وستّين حديثاً[١] .وكفى بذلك شاهداً على جلالته وثقته وحجيّته في الحديث له في الخصائص ثمانية أحاديث.

وأمّا شيخ شيخه فهو عوف –أوله مهملة وآخره فاء –ابن أبي جميلة – بفتح الجيم – الأعرابي العبدي البصري ثقة، رمي بالقدر والتشيّع، كما في التقريب[٢]. ولا يضرّه ذلك مع الثقة، كما تكرر، روى عن جماعة منهم ميمون أبو عبدالله روى له الستّة ومحمّد بن منصور وأبو طالب والمرشد بالله والسمّان [٣]. قال أحمد وابن معْين والنسائي وابن سعد: ثقة .زاد أحمد: صالح الحديث. والنسائي: ثبت .وابن سعد: كثير الحديث. وقال أبو حاتم: صدوق صالح. وقال محمّد بن عبدالله الأنصاري ومروان بن معاوية :كان يسمّى الصدوق. ووصفه مسلم في جماعة في

---

١ – تهذيب التهذيب :٧٠/٩رقم ٨٧.

٢ – تقريب التهذيب :٤٥٦/١رقم ٥٤٠٣.

٣ – الطبقات :١٨٤/٢

مقدمة صحيحه: بالصدق والأمانة[١] . فقول بندار فيه: كان قدريّاً رافضيّاً غير مقبول، مع تعديل هؤلاء وإعتماد أهل الصحاح عليه، ولعل ذلك من رمي الأقران بعضهم بعضاً، لأنّ بنداراً تلميذ عوف، ومثل هذا غير قليل ،وقد ذبّ عنه الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح بنحو ما تقدّم[٢].

وأمّا شيخه ميمون أبو عبدالله فأبو عبدالله كنيته، ولم يذكروا أباه، ولا يضرّه ذلك مع الثقة والشهرة إلّا ان فيه كلاماً. ولعل هذا هو الذي كان سبباً للزيادة والغلط في السند هكذا- عن ميمون عن أبي عبدالله عبدالسلام [٤٧]. وهو غلط محض ،وهو ميمون أبو عبدالله البصري الكندي، ويقال القرشي مولى ابن سمرة ويقال: اسم أبيه استاذ ،حدّث عن البراء بن عازب وزيد بن أرقم وعبدالله بن بريدة وغيرهم، وعنه عوف الأعرابي وشعبة وقتادة وخالد الحذاء وغيرهم[٣]. قال في التقريب: ضعيف، انتهى[٤]. أخرج له الترمذي والنسائي وابن ماجة، وله في الخصائص ثلاثة روايات هذه أولاها، وهي في الشواهد، كما ترى ،والقدح فيه مجمل، وبعضه توثيق وتجريح، لاشتراك اللفظ المجروح به، بل لأنّه مركب معناه لكونه من أسهل مراتب التجريح وأدنى مراتب التوثيق، كقول النسائي والحاكم: أبو أحمد ليس بالقويّ، وهذا يصدق على رجال الحسن والمقبول الذي ليس بكامل القوّة والثقة، وقال أبو داود: تكلّم فيه. وقال أحمد: روى مناكير. وقال ابن معين: لا شيء. وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال :كان يحيي القطان سيّء الرأي فيه. وقال عبدالغني: أنّه روى عن ابن عباس حديثاً في فضل عليّ كرّم الله وجهه. فقال :عن عمرو بن ميمون، وهو غلط، كما في تهذيب

---

١ - تهذيب التهذيب :١٦٦/٨رقم ٣٠١

٢ - مقدمة الفتح الباري:٤٣٣.

٣ - تهذيب التهذيب :٣٩٣/١٠رقم ٧٠٥.

٤ - تقريب التهذيب :٦١٦/٢رقم ٧٣٣٣.

قد علمت خيبر أنّي مرحب شاكي السلاح بطل مجرب
إذا الليوث أقبلت تلهّب أطعن أحياناً وحينا أضرب

فاختلف هو وعليّ ضربتين، فضربه عليّ على هامّته حتى مضى السيف منها منتهى رأسه، وسمع أهل العسكر صوت ضربته، فما تتامّ آخر الناس مع عليّ حتى فتح لأولهم.

التهذيب، والغلط في زيادة عمرو، ولا يخفاك حكم هذا لا سيّما في الشواهد فضلاً عن الفضائل. ورواية فضائل عليّ كرّم الله وجهه الثابتة قد قام بها الحفّاظ الأثبات والأئمّة الثقات، والخصائص معدودة منها، والإمام النسائي قد عرفت قوّة شرطه ،والرواية هنا شاهد ومتابعة للحسين بن واقد، كما تقدّم.

وأمّا عبدالله بن بريدة وأبوه فقد تقدّما في السند الذي قبل هذا ،وأصل الحديث متفق عليه فضلاً ،عن تواتره

قوله: قد علمت خيبر أنّي مرحب. ليس فيهذه الرواية جواب أمير المؤمنين عليه السلام، وقد أخرج الحديث مسلم مطولاً عن إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه، وفيه ذكر جواب أمير المؤمنين عليه السلام بلفظ فقال عليّ كرّم الله وجهه:

أنا الذي سمّتني أمّي حيدره كليث غابات كريه المَنْظَرَه
أو فيهم بالصاع كيل السندره.

وله عند مسلم خمس طرق مطولاً إلّا أنّه طوى أربع روايات، وأتى بواحدة وقال في غيرها: حدّثني فلان بهذا الحديث بطوله، ومدارها على عكرمة بن عمار عن إياس بن سلمة، وفيها فضرب رأس مرحب فقتله، ثمّ كان الفتح على يديه[1].

---

١ - صحيح مسلم :٨١٦ ح ١٣٢.

وأخرجه الحاكم مختصراً بهذه الزيادة، وقال، هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه بهذا السياق، وأقرّه الذهبي[١]. ورواه أحمد والبزّار من طريق النسائي، قال الهيثمي: ورجالها ثقات، إلّا ميمون أبا عبدالله وثّقه ابن حبّان وضعّفه جماعة[٢]. ثمّ أورده مختصراً عن بريدة أيضاً، قال: وأنا فيمن تطاول لها يعني الراية، قال الهيثمي: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح[٣]. قال النووي: قوله: شاك السلاح.أي تامّ السّلاح يقال رجل شاكي السلاح وشاك السلاح من الشوكة وهي القوّة والشوكة السلاح ومنه قوله تعالى ﴿ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾[الأنفال/٧] وقوله: بطل مجرب. هو- بفتح الراء المشدّدة- أي مجرب بالشجاعة وقهر الفرسان، والبطل :الشجاع. وقوله: أنا الذي سمّتني أمّي حيدرة، حيدرة اسم للأسد، وكان عليّ كرّم الله وجهه قد سُمّي أسداً في أوّل ولادته، وكان مرحب قد راى في المنام أنّ أسداً يقتله فذكّره عليّ كرّم الله وجهه ذلك ليخيفه ويضعف نفسه ،انتهى[٤]. إلّا أ نّه لا سبيل إلى علم أمير المؤمنين بهذه الرؤيا إلّا الكشف أو الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ،ولم يؤثر في القصة أ نّه أخبره برؤيا مرحب ،فتعين الأول ،وإعتمده الحلبي حيث قال ويقال أنّ ذلك كان كشفاً من عليّ كرّم الله وجهه، فإنّ مرحباً كان راى في تلك الليلة في المنام أنّ أسداً افترسه ،فذكّره عليّ كرّم اللّه وجهه الخ[٥]. والمنظرة- بفتح الأول والثالث والرابع

---

١ - المستدرك :٣/٤١ ح ٤٣٤٢.

٢ - مجمع الزوائد:٦/١٥٩ ح ١٠٢٠٠،ومسند أحمد ٥ / ٣٥٨ ح ٢٣٠٨١،ومسندالبزّار: ٣ /٢٢ ح ٧٧٠.

٣ - مجمع الزوائد:٦/١٥٩ ح ١٠٢٠١، ومسند أحمد : ٥ / ٣٥٩ ح ٢٣٠٤٣.

٤ - شرح النووي على صحيح مسلم :١٢/١٨٤.

٥ - السيرة الحلبية :٢ / ٧٣٨

- مصدر نظر إليه بعينه ينظر نظراً ومَنْظَراً ومَنْظَرَة، كما في شرح القاموس [١]. قال النووي: قالوا: وكانت أمّ عليّ سمّته أول ولادته أسداً بإسم جده لأمّه أسد بن هشام بن عبدمناف، وكان أبو طالب غائباً، فلمّا قدم سمّاه عليّاً، وسُمِيّ الأسد حيدرة لغلظه، والحادر والحيدرة الغليظ القويّ، ومراده أنا الأسد على جراءته وقوّته [٢].

قوله: أو فيهم بالصاع كيل السندرة. معناه أقتل الأعداء قتلاً واسعاً، والسندرة مكيال واسع، وقيل هي العجلة، أي أقتلهم سريعاً عاجلاً، وقيل مأخوذ من السندرة وهي شجرة الصنوبر يعمل منها النبل والقِسِيّ [٣].

قوله: فضرب رأس مرحب. يعني عليّاً فقتله، هذا هو الصحيح انّ عليّاً هو قاتل مرحب، وقيل إنّ قاتله هو محمّد بن مسلمة، قال ابن عبدالبرّ في كتابه الدرر في مختصر السير: قال محمّد بن اسحاق: إنّ محمّد بن مسلمة هو قاتله [٤٨] قال: وقال غيره: إنّما كان قاتله عليّاً، قال ابن عبدالبرّ: هذا هو الصحيح الذي عليه أكثر أهل العلم من أهل الحديث وأهل السير أنّ عليّاً هو قاتله، والله أعلم انتهى [٤]. وقد تقدّم عن الحلبي عن بعض أهل العلم، انّ قتل أمير المؤمنين عليه السلام لمرحب أمر متواتر، فأين تأتي رواية ابن إسحاق هذه مع تواتر القتل والحديث برمّته متواترأعني معناه، وفيه أنّ عليّاً عليه السلام هو قاتل مرحب، على أنّه عزا هذه الرواية

---

١ - تاج العروس: ن ظ ر.

٢ - شرح النووي على صحيح مسلم: ١٨٤/١٢.

٣ - النهاية: س ن د ر.

٤ - الدرر في مختصرالسير: ١٥٧

في مجمع الزوائد إلى أحمد وأبي يعلى، قال الهيثمي: ورجال أحمد ثقات [١].

وقد عرفت أنّ قضايا الأعيان لا تعدّد فيها، وأنّ صحة الاسناد لا تستلزم صحة المعنى، كما صحت عدّة روايات في تاريخ سنّ أمير المؤمنين عند إسلامه، وهي قضية عين، كما مرّ، وهذا من الخلاف الذي يصدق فيه قول الشاعر:

وليس كل خلاف جاء معتبراً إلّا خلافاً له حظ من النظر

قال الحلبي: ويروى إنّ عليّاً كرّم الله وجهه ضرب مرحباً، فتترس، فوقع السيف على الترس، فقدّه وشقّ المغفر والحجر الذي تحته والعمامتين، وفلق هامّته حتى وصل السيف في الأضراس، ثمّ قال: وقد يجمع بين كون القاتل لمرحب عليّاً وبين كون القاتل له محمّد بن مسلمة، بأنّ محمّداً أثبته أي بعد أن شقّ عليّ كرّم الله وجهه هامّته، لجواز أن يشق هامّته ولم يثبته، فأثبته محمّد بن مسلمة، فقطع ساقي مرحب، فقال له مرحب: أجهز عليَّ، قال: لا، ذق الموت كما ذاقه أخي. ثمّ مرّ به عليّ، فضرب عنقه، ولهذا أعطى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم سلبه لمحمّد بن مسلمة [٢]. هذا حاصل كلامه، وفيه إنّ الإثخان إنّما كان بشقّ الهامّ وبقطع الرأس وأمّا قطع الساقين، فلا، فلهذا قال له مرحب ما قال، وأجاب عليه بما أجاب وعلى فرض صحة تنفيله دون عليّ عليه السلام، فقد يكون جبراً لحزنه، لكون أخيه قتل بالأمس من ذلك اليوم، ولأنّ عادة الأبطال ترك السلب، كما في قصة قتل عمرو بن عبدود وغيرها، وهذا أحسن جمعاً من جمعه، كما أعطى صلى الله عليه وآله وسلم غير الأنصار في قضية أخرى ما أعطى دون الأنصار، والقصة مشهورة، والقصد التنظير

---

١ - مجمع الزوائد: ١٥٩/٦ ح ١٠١٩٩، ومسند أحمد: ٣/ ٣٨٥ ح ١٥١٧٣، و مسند أبي يعلى: ٣/ ٣٨٥ ح ١٨٦١.

٢ - السيرة الحلبية ٢ / ٧٣٨.

٢١ (٩) أخبرنا قتيبة بن سعيد، قال: حدّثنا يعقوب عن أبي حازم قال: أخبرني سهل بن سعد أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: يوم خيبر

فقط، وكون السلب للقاتل عامّ وهذا خاصّ ولا تنافي بين عامّ وخاصّ.

قوله: قتيبة بن سعيد. تقدّم في سند الحديث الثاني من الباب، وهذا السند رجاله رجال الصحيحين، وهم مشتركون، وقد أخرجه البخاري بلفظه وإسناده في غزوة خيبر[١].

بل عزاه ابن كثير من هذه الطريق إلى الصحيحين[٢].

وقد تصحّفت بعض أسماء السند في النسخ المطبوعة، ففيها يعقوب بن عبدالله الزهري ولم أجده، فهو تصحيف عن ابن عبدالرحمن، ويعقوب هو ابن عبدالرحمن القاريء، كما في سند البخاري، وهو الإسكندراني نزيل الاسكندرية، أحد شيوخ قتيبة بن سعيد، روى عن أبي حازم وغيره، حليف بني زهرة، ثقة، أخرج له الجماعة إلّا ابن ماجة، وأخرج له المرشد بالله[٣]. له في الخصائص حديثان قال أحمد وابن معين: ثقة. وذكره ابن حبّان في الثقات[٤].

وشيخه أبو حازم، وهو سلمة بن دينار الأعرج المشهور، رَوَى عن سهل بن سعد وغيره، وعنه يعقوب بن عبدالرحمن الاسكندراني وغيره، ثقة عابد، وثّقه أبو حاتم والعجلي والنسائي وابن خزيمة، وزاد: لم يكن في زمانه مثله. وابن سعد

---

١ - صحيح البخارى: ٤٦٦/٢ ح ٣٧٠١.

٢ - البداية والنهاية: ٢١١/٤.

٣ - الطبقات: ٤٥٣/٢.

٤ - تهذيب التهذيب: ٣٩٢/١١ رقم ٧٥٤.

لأعطين هذه الراية غداً رجلاً يفتح الله عليه، يحب الله ورسولَه ويحبه الله ورسوله، فلمّا أصبح الناس غدوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلّهم يرجو أن يعطى فقال: أين عليّ بن أبي طالب؟ **فقالوا:**

وزاد: كثير الحديث. وذكرهابن حبّان في الثقات ،وقال :كان قاضي أهل المدينة ومن عُبّادهم وزهّادهم. أخرج له الستّة وغيرهم[١]. ومحمّد بن منصور وأبو طالب والمرشد بالله ووالده الشريف الجرجاني وصاحب المناقب[٢]. له في الخصائص حديثان. وشيخه سهل بن سعد هو ابن مالك الخزرجي الساعدي الأنصاري ،له ولأبيه صحبة ،كان إسمه حَزْناً، فسمّاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سَهْلاً، تُوُفّي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو ابن خمس عشرة سنة، ومات سنة ٨٨ (ثمان وثمانين) وهو ابن ستّة وتسعين سنة ،وقيل عاش مائة سنة فأكثر، أخرج له الستّة[٣]. ومحمّد بن منصور وأبو طالب والمؤيّد بالله والمرشد بالله ووالده الشريف الجرجاني[٤]. وهؤلاء هم الخمسة في الأغلب الذين يقتصر صاحب الطبقات عليهم، فيقول: روى له أئمّتنا الخمسة. كما مرّ.

قوله: لأعطين هذه الراية غداً .الحديث، تقدمّ في الكلام على الحديث السادس التنبيه على تخريجه وشواهده، فهو متفق عليه إسناداً متواتر معنى.

---

١ – تهذيب التهذيب :١٤٣/٤رقم ٢٤٧.

٢ – الطبقات :٤٧٧/٢.

٣ – تهذيب التهذيب :٢٥٢/٤رقم ٤٣٠.

٤ – الطبقات:١٦/١.

يا رسول الله يشتكي عينيه، قال: فأرسلوا إليه، فأتى به فبصق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عينيه ودعا له، فبرأ حتى كان لم يكن به وجع ،فأعطاه الراية فقال عليّ: يا رسول الله أقاتلهم حتى يكونوا مثلَنَا ؟فقال :انفذ على رسلك حتى تنزل بساحتهم، ثم ادعهم إلى الاسلام وأخبرهم بما يجب عليهم من حق الله، فوالله لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير من أن تكون لك حُمر النعَم.

قوله: حتى يكونوا مثلنا. قال في الفتح: أي حتى يسلموا.

وقوله: **انفُذْ** -بضم الفاء بعدها معجمة.

وقوله: **على رِسْلِك** -بكسر الراء وسكون المهملة - أي على هيئتك

وقوله: **ثمّ ادعهم إلى الإسلام.** وفي حديث أبي هريرة عند مسلم: حتى يشهدوا أن لا إله إلّا الله وأنّ محمّداً عبده ورسوله. وفيه أنّ الدعوة إلى الإسلام[٤٩] شرط في جواز القتال، وهي شرط عند مالك مطلقاً، إلّا أن يستعجلوا و يبادروا قتل المسلمين، وقال الشافعي: ليست بشرط. وفي رواية فصّل، فقال: لا يقاتل من لم تبلغه الدعوة حتى يدعوهم، وأمّا من بلغته فتجوز الإغارة عليهم بغير دعاء، وحمل حديث سهل هذا على الإستحباب ،انتهى(١).

وعبارة الأثمار: ويجب تقديم دعاء الكفار والبغاة غالباً، وشرح عليه بهران بنحو ما تقدّم عن الشافعي. وعن الحنفية تجوز الإغارة عليهم مطلقاً ،وتستحب الدعوة(٢). وحُمْر النعَم- بسكون الميم وبفتح النون والمهملة جمع حمراء والحمرة من ألوان الابل المحمودة، وكانت العرب تتفاخر بها.

---

١ - فتح الباري :٦/ ٧٨٠و:٧/ ٣٦٦.

٢ - فتح الباري:٧/ ٣٦٧.

فائدة

قال الحافظ ابن حجر في شرح حديث سهل هذا: و ذكر ابن إسحاق من حديث أبي رافع، قال: خرجنا مع عليّ حين بعثه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برايته إلى خيبر ،فضربه رجل من يهود، فطرح ترسه، فتناول عليّ باباً كان عند الحصن فتترّس به عن نفسه حتى فتح الله عليه ،فلقد رأيتني أنا في سبعة أنا ثامنهم نجهد على أن نقلب ذلك الباب، فما نقلبه. وللحاكم من حديث جابر ،انّ عليّاً حمل الباب يوم خيبر، وإنّه جرّب بعد ذلك، فلم يحمله أربعون رجلاً، والجمع بينهما أنّ السبعة عالجوا قلبه، والأربعين عالجوا حمله ،والفرق بين الأمرين ظاهر، ولو لم يكن إلّا باختلاف حال الأبطال ،انتهى[١]. وكلامه هذا يشعر بأنّ للحديث المذكور أصلاً، لأ نّه أورده في معرض الإحتجاج مع الجمع بين الحديثين، وترك التعقّب وقد التزم أن لا يورد في شرح البخاري للاحتجاج إلّا ما تقوم به الحجة صحةً ،أو حسناً ،أوكما قال. ويؤيّد هذا ما أخرجه ابن أبي شيبة عن جابر بن سمرة، انّ عليّاً حمل الباب يوم خيبر حتى صعدالمسلمون ففتحوها ،وأ نّه جرّب فلم يحمله إلاّ أربعون رجلاً[٢].وإسناده حسن، كمافيكنزالعمّال[٣]. فتحسينه للحافظ السيوطي. ولا تدافع بين الأحاديث، لإمكان الجمع بالتترس به في حال وحمله ليصعد عليه المسلمون في حال آخر بعد قتله مرحباً، وإذاكان الباب حينئذٍ مجازاً يجتازون عليه دل ذلك على أنّ هناك موضعاً صعباً لا يقدرون على العبورمنه كخندق ووهدة ونحوه، مع إمكان وضع أحد طرفي الباب على نشرمن الأرض عند العبور، ويشهد لهذا الجمع رواية الإمام أبي طالب لحديث جابر، وفيه: ففتح الله عليه قبل أن يتتامّ آخرنا حتى ألجأهم إلى قصر، فجعل المسلمون لا يدرون

---

١ - فتح الباري:٣٦٧/٧.

٢ - المصنّف: ٦/ ٣٧٤ ح ٣٢١٣٩

٣ - كنزالعمّال :١٣٦/١٣ ح ٣٦٤٣١

كيف يأتونهم، فنزع عليّ الباب فوضعه على عاتقه ثمّ أسنده لهم، وصعدوا عليه حتى مرّوا، وفتحه الله، ونظروا بعد ذلك إلى الباب فما حمله دون أربعين رجلاً، انتهى[١] وبهذا يظهر بُعد قول من إستبعد معنى الحديث، وضعْف قول من ضعّفه، ونكارة حكم من حكم بنكارته، كما في تاريخ ابن كثير، وغيره. وقد أوسع الكلام عليه صاحب الروضة الندية[٢]. وأطلت الكلام عليه بما يثلج الصدر في خدمات أحاديث البرق، مع الكلام على وجوه الضعف ،وتأييد جانب القبول بما لا يسع منصف دفعَهُ. ونصر ذلك الحلبي في سيرته بما يطول، وحديث السبعين إن سُلِّم ضعفه ،فهو غير حديث الأربعين، وفي قصة فتح خيبر من المعجزات والكرامات ما يطول بسطه، فلم لا تكون هذه كرامة علويّة ومعجزة نبويّة كيف وقد روى الحلبي في سيرته –ولم يضعفه على عادته فيما فيه ضعف – عن حذيفة لمّا تهيّأ عليّ يوم خيبر للحملة، قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يا عليّ والذي نفسي بيده انّ معك من لا يخذلك، هذا جبرئيل عن يمينك الحديث[٣]. ويشهد لمعناه في الجملة أعني في كون الملائكة تكون من أعوان المجاهدين، فضلاً عن أميرالمؤمنين، وقوع مثل ذلك يوم بدر، كما أخرجه الحاكم وصححه على شرط مسلم وأقرّه الذهبي عن عليّ كرّم الله وجهه، قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولأبي بكر يوم بدر: عن يمين أحدكما جبرئيل وعن الآخر ميكائيل وإسرافيل. الحديث[٤]. فليس من البعيد أن تكون قصة الباب هذه واقعة بمعاونة جبرئيل وتأييده حينئذ لأمير المؤمنين ،كما صرّح القرآن بنزول الملائكة مدداً وعوناً وتأييداً للمجاهدين في مواطن كثيرة من مواطن الجهاد الشاقّة، كرامة لهم

---

١ – تيسيرالمطالب فيأمالي طالب: ٦٧ـ باب ٢ـ.

٢ – الروضة النديّة: ٦٥

٣ – السيرة الحلبية: ٧٣٨/٢.

٤ – المستدرك: ٣ / ١٣٤ ح ٤٦٥٣.

ذكرالاختلاف ألفاظ الناقلين لحديث أبي‌هريرةفيه

٢١(١٠)أخبرناأبوالحسين أحمدبن سليمان الرهاوي

ومعجزة للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ، وظاهر صنيع الزرقاني في شرح المواهب[١].إنّها حصلت قوّة بدنيّة لأمير المؤمنين حينئذ علامة على نبوّة من أرسله ،وليس هذا ببعيد ، إنّما البعيد إستبعاد الكرامات والمعجزات ،ولعل تلك الضربة من أمير المؤمنين عليه السلام لمرحب حتى قدّ المغفر والحجر التي تحته وعمامتيه معاً وهامّته إلى أضراسه لا تخرج عن الكرامة والتأييد ،إذ مثل ذلك من غيره في العادة بعيد وبهذا تعرف أنّ تحسين الحافظ السيوطي لحديث الأربعين حسن ، لا سيّما على قواعد أهل السنّة ومن وافقهم من القائلين بثبوت الكرامات للصالحين ،كيف بأمير المؤمنين عليه السلام ، ويأتي في حديث الحسن بن عليّ عليهما السلام وهو الخامس عشر من أحاديث الباب ، وفيه بعد قوله: ويحب الله ورسوله ويقاتل جبرئيل عن يمينه وميكائيل عن يساره ، واقتران هذه الجملة بحديث الراية كالنص على الإحتمال السابق، ورجاله رجال الصحيح إلّا واحداً،وهو ثقة لا بأس به روى له الأربعة.

قوله :ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين إلخ ، تقدّم الكلام على مثل هذه الترجمة بعد الحديث الثاني من الباب الأوّل ، وانّ إختلاف الثقات في ألفاظ الروايات غير ضائر ، مع تسويغ الرواية بالمعنى ،وكفى بإختلاف ألفاظ حديث جابر عنه في بيع جمله ، ومقدار ثمنه ، ونحو ذلك ، وهي قضية عين ، وقد أخرجها البخاري على إختلاف ألفاظها في الصحيح[٢] .وأكثر، أو كثير من أحاديث الصحيحين من هذا القبيل –أعني مما يطرقها إختلاف ألفاظ الناقلين ، ومنها حديث الباب نفسه ولهذا يستدرك الحاكم كثيراً من الأحاديث ، وهي في الصحِيحين أو أحدهما ، لاختلاف

---

١ – شرح المواهب اللدنيّة:٢/ ٢٢٩.

٢ – صحيح البخاري:١/١١٤ ح ٤٤٣،و :١٧/٢ ح ٢٠٩٧،وح ٢٣٠٩ و ح ٢٣٨٥.

قال: حدّثنا يعلى بن عبيد قال: حدّثنا يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

السياق، وفي المستخرجات من الزيادات ما لا يحصى، كما يعرف ذلك من عرف الكلام على المستخرجات[٥٠] وموضوعها وفائدتها وحكم أحاديثها وزياداتها، وألفاظ حديث صلاة الكسوف، وحديث المسيء صلاته ونحوهما ترشدك إلى ذلك، وهذا أمر معقول عند أهل الفنّ بل هذا الحديث بعينه أعني حديث الراية إختلفت ألفاظ الناقلين له في الصحيحين، فلم يزده ذلك إلّا قوّة، لقبول زيادات الثقات ما لم تناف الأصل، وها هنا أبحاث دقيقة لا يتّسع لها المقام فيما يرجع إلى مثل هذا الإختلاف في صلاة الكسوف والمسيء صلاته وغيرهما من قضايا الأعيان التي لم تكن إلّامرّة واحدة، ويأتي البحث في هذا في التنبيه الأوّل من الكلام على الحديث الأوّل من الباب الحادي والثلاثين، وفي غيره أيضاً، وفي الحديث من إيجاز الحذف ما لا يخفى على المتأمّل، على حدّ ما قيل في قوله تعالى ﴿فَأَرْسِلُونِ يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾ [يوسف/٤٥].

قوله: **يعلى بن عبيد**. رجال هذا الاسناد بين ثقة وصدوق، وهم مشتركون أيضاً، والمراد بهذه العبارة إنّما وردت أنّهم ممن روى لهم أئمّة الحديث وأئمّة الآل في الجملة، وتفصيل ذلك في التراجم.

ويعلى بن عُبَيد - بفتح الأوّل والثالث من الأوّل، وضمّ الأوّل وفتح الثاني من الثاني مصغراً - وهو يعلى بن عبيد بن أُميّة الكوفي ثقة إلّا في حديثه عن الثوري ففيه لِيْن، كما في التقريب[١]. أخرج له الستّة ومحمّد بن منصور وأبو طالب والمرشد بالله[٢]. روى عن جماعة من الثقات منهم يزيد بن كيسان، وروى عنه

---

١ - تقريب التهذيب: ٦٨٢/٢رقم ٨١٢٣.

٢ - الطبقات: ٤٥٤/٢.

آخرون ،وثّقه أحمد فقال:كان صحيح الحديث صالحاً في نفسه، وقال ابن معين : ثقة إلّا في حديث سفيان فضعيف ،ووثّقه الدارقطني هو واخوته ،وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال أحمد بن يونس :ما رأيت أحداً يريد بعلمه الله تعالى إلّا يعلى بن عبيد[١].

وأمّا شيخه فهو يزيد بن كيسان اليشكري الكوفي، صدوق يخطئ، كما في التقريب[٢] أخرج له البخاري في الأدب،ومسلم في الصحيح، والأربعة والمرشد بالله .روى عن أبي حازم وغيره،قال أحمد والدارقطني وابن معين والنسائي :ثقة. وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: يكتب حديثه ،محله الصدق، صالح الحديث. قلت: يحتج بحديثه؟ قال: بعض ما يأتي به صحيح، وبعض ذلك ليس بصحيح، وقال: يحوّل من كتاب الضعفاء أى إلى كتاب الثقات، وقال القطان صالح وسط ليس هو ممّن يعتمد عليه،وقال ابن حبّان في الثقات :كان يخطىء ويخالف، لم يفحش خطأؤه حتى يعدل به عن سبيل العدول، ولا أتى بما ينكر فهو مقبول، إلّا ما يعلم أنّه أخطأ فيه، فيترك خطأؤه كغيره من الثقات ،انتهى[٣]. وهذه كُليّة تنفعك في كثير من الثقات الذين يقدحون فيهم بمجرد الخطأ في الجملة من غير بيان الغالب والمغلوب والمساوي من حفظه وسهوه الذي هو سبب لغلطه، وإن كانت أحوال الرجال تختلف، فتأمّل.

وأمّا شيخه أبو حازم فقد تقدّم في السند الذي قبله، وكذا شيخ النسائي الرهاوي تقدّم في السند السابع من الباب الأوّل.

وأمّا أبو هريرة فهو الدوسي اليماني الصحابي الجليل، حافظ الصحابة، فهو من المفاخر اليمنيّة، إختلف في إسمه وإسم أبيه إختلافاً طويلاً لا طائل تحته بعد غلبة الكنية حتى صارت علماً كأبي بكر وأبي طالب وغيرهما، قال ابن عبدالبرّ:

---

١ – تهذيب التهذيب :٤٠٢/١١رقم ٧٧٩.

٢ – تقريب التهذيب:٦٧٥/٢رقم ٨٠٤٦.

٣ – تهذيب التهذيب :٣٥٦/١١رقم ٦٨٥.

قد غلبت عليه كنيته ،فهو كمن لا إسم له غيرها[١]. رَوَى عن النبيّ صلى الله عليه وآله الكثير الطيب وعن جماعة من الصحابة، وعنه أمم من ثقات التابعين، ومنهم أبو حازم وجماعة من صغار الصحابة، قال البخاري :روى عنه نحو من ثمانمائة رجل ،أو أكثر من أهل العلم من الصحابة والتابعين وغيرهم، وتقدّم مقدارماروى له بقي بن مخلد في مسنده في ترجمة أمير المؤمنين عليه السلام في الكلام على رجال السند الأوّل من الباب الأول، مع ما وقفت عليه من الأحاديث والآثار المروية عن أمير المؤمنين ،فهو من المكثرين ،أو من أكثر الصحابة حديثاً، وسبب ذلك الدعوة النبويّة وملازمته للنبيّ صلى الله عليه وآله وإشتغال غيره بأموالهم وأسواقهم، وكان من أهل الصفة متفرغاً للعلم والعبادة، وقصصه في ذلك مشهورة مأثورة في كتب الحديث، والتاريخ ،وفي تهذيب التهذيب والإصابة، أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله أمّن على دعائه حيث قال: أللّهمّ إنّي أسألك علماً لا ينسى .فقال الحاضرون: ونحن نسأل الله علماً لا ينسى .فقال: سبقكم بها الغلام الدوسي. وحديث بسط ردائه -أخرجه البخاري ومسلم والنسائي والترمذي وغيرهم[٢]. كان من أسباب زيادة حفظه أيضاً، وهذا يرد على من عدّه من أهل السهو، وممّن إستوى حفظه وسهوه ،وله ترجمة مطوّلة في النبلاء والإستيعاب والإصابة وطبقات ابن سعد وغيرها[٣]. وفيها إنّ عمر بن الخطاب منع جماعة من كثرة التحديث أو حبسهم، منهم أبو هريرة خشية من أن يقول شيئاً خطأ على رسول الله صلى الله عليه وآله ،وكان هذا من تشدّد عمر في الإحتياط،فإن ثبت سوء حفظه وإختلاطه آخر عمره فله حكمه، والذين رووا عنه من الحفّاظ هم أخبر به لمشافهتهم إيّاه، وقد سمعت مقدارهم ،وقد روى له

---

١ - الاستيعاب :١٧٧٠/٤.

٢ - تهذيب التهذيب :٢٦٢/١٢رقم ١٢١٦.الاصابة:٣٤٨/٧رقم ١٠٦٨٠.

٣ - تهذيب التهذيب :٢٦٢/١٢رقم ١٢١٦.الاصابة:٣٤٨/٧رقم ١٠٦٨٠. النبلاء:٥٧٨/٢ رقم ١٢٦.الاستيعاب :١٧٦٨/٤رقم ٣٢٠٨.الطبقات الكبرى :٣٢٥/٤.

الستّة وأهل المسانيد والمعاجم وعموم المحدّثين، وله في صحيح البخاري أربعمائة حديث وستّة وأربعون حديثاً، كما في الفتح [١]. زاد في الإصابة :وكان أحفظ من روى الحديث في عصره. قال الحافظ ابن حجر: وقد أجمع أهل الحديث على أ نّه أكثرالصحابة حديثاً ،وذكرابن حزم انّ له في مسندبقي بن مخلد خمسة آلاف وثلاث مأةحديث وكسر .وقال أبوصالح والشافعي وغيرهما :أ نّه كان أحفظ من روى الحديث في عصره [٢].وروى له الهادي عليه السلام ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله وأبو طالب والمرشد بالله ووالده الشريف الجرجاني والسيلقي والسمّان وغيرهم وجميع أئمّة الحديث[٣]. أسلم عام خيبر سنة سبع في المحرم، كما في تهذيب التهذيب، وفي تهذيب الكمال، أسلم عام حنين[٤]. ولعله تصحيف، ومات سنة سبع ،أو ثمان ،أو تسع وخمسين، وهو ابن ثمان وسبعين سنة بعد عائشة في تلك السنة، وقد كان صلّى عليها ومات بعدها في سنة وفاتها ،فمدّة صحبته أربع سنين كما صرحت به الروايات، وقيل ثلاث سنين، كما في الإصابة[٥].فالحديث رجاله رجال الصحيح إلّا الرهاوي وهو ثقة حافظ ،كما تقدّم .

تنبيه

وفي وصف أبي هريرة بكونه دوسيّاً يمنياً، كأبي موسى الأشعري وأصحابه

---

١ – فتح الباري :١/٤٤ .

٢ – الاصابة : ٧ / ٣٥٢ تحت رقم ١٠٦٨٠

٣ – الطبقات :١/٤٤.

٤ – تهذيب الكمال ٣٤ ح ٣٧٧ .

٥ – وإذا تأمّلت مدّة صحبته ومدّة صحبة أمير المؤمنين عليه السلام وإشتراكهما في الدعوة النبويّة في زيادة العلم والحفظ ترجّح لك ما تقدّم في أمير المؤمنين من كثرة الرواية مع شهادة الصحابة له بذلك، فحرر . منه رحمه الله

وجماعة من خيار الأنصار ينتسبون إلى اليمن منقبة يـمنية ،ولهـذا طـفحت الأحاديث الخاصة بفضائل اليمن وأهله عموماً وخصوصاً، وقد حفل بها كتاب نثر الدرر المكنون في فضائل اليمن الميمون ،وتواتر حديث الإيمان يمان .[٥١]وقد تسلسل العلم والصلاح والإصلاح في رجال اليمن إلى يومك هذا، وحصر الأمم اليمنية المتفرقين في البلدان يصعب ،ولهم الفتوحات والمواطن المشهورة فضلاً عن أئمّة الآل القائمين باليمن دولةً وديناً وشريعةً وإصلاحاً وحياطةً من القرن الثالث إلى يومك الحاضر.

وقد رأيت تعزيز هذا بنبذة من موضوع الاستاذ زيد عنان عافاه الله التابع للجزء الأوّل من مقرر السنة الأولى للثانوية في حالة اليمن، وفيه :واستنفر أبو بكر أهل اليمن للجهاد ،فوصل إليه في يوم واحد عشرون ألفاً ،فأنفذ نصفهم إلى الشام، وهم قبائل عك وحمير ومن إليهم، والنصف الثاني إلى العراق، وهم قبائل همدان ومذحج ومن إليهم، فلهذا عندما كانت الفتنة التي أيقظها معاوية بينه وبين أمير المؤمنين ،ثبتت القبائل التي كانت ارسلت أيّام أبي بكر إلى العراق على مناصرة أمير المؤمنين كرّم الله وجهه، وهم من همدان ومذحج كالنخع ومراد وغيرهم وكان للجيوش اليمنية القدم الأوّل في الفتوحات الإسلامية في الشرق والغرب كما أ نّه نبغ منهم العلماء المجتهدون والأئمّة المحدّثون فـي سـائر الأقـطار الإسلامية.

فمنهم في العراق عامر الشعبي ومسروق الهمداني وطلحة اليامي الهمداني وأبو إسحاق السبيعي الهمداني وإبراهيم النخعي المذحجي وعلقمة النخعي وعمرو بن ميمون الأودي المذحجي وغيرهم، وتبعتهم ذريّاتهم أيضاً، ونبغ منهم بالشام ومصركثيرون من حمير وعك ،فأمام أهل الشام عَمرو الأوزاعي حميري، وثور بن يزيد الكلاعي الحمصي حميري، وأبو محمّد عبدالله بن يوسف الكـلاعي الدمشقي حميري، وعبدالرحمن الغافقي الأندلسي عكي، ولم يعد إلى اليمن من

الفاتحين أحد، وكذلك من بعدهم أيضاً، بل استوطنوا تلك البلدان ،ونبغ من أعقابهم رجال مشهورون ،كالقاضي عياض اليحصبي الحميري مؤلّف الشفا والمنصور ابن أبي عامر المعافري الحميري، وقد غزا المنصور ابن أبي عامر ستّ وخمسين غزوة ما كسرت له فيها راية ،كما حكاه صاحب نفح الطيب، ومنهم الإمام مالك بن أنس الأصبحي الحميري إمام دار الهجرة.

ومنهم المهلب بن أبي صفرة الأزدي العَتكي- بفتح المهملة والمثناة - البصري، والامام أبو داود السجستاني الأزدي صاحب السُنَن ،وأبو جعفر الطحاوي المصري الأزدي صاحب معاني الآثار وغيره وعبد الملك بن هشام المعافري صاحب السيرة وأبوالعلاءالمعريّالتنوخيالقضائيوالمعتضد ابن عباد اللخمي أحد ملوك الأندلس، ويونس ابن عبدالأعلى الصدفي المصري- والصدف من كندة - ويحيى بن صالح الوحاظي الحميري، وهو من حفّاظ الحديث ،والحافظ أحمد بن منصور الرمادي، وأبو القاسم الطبراني النخعي وأمثال هؤلاء الأعلام كثيرون منتشرون في جميع الأقطار الإسلامية

منهم قواد الجيوش ،ومنهم الفقهاء المبرزون، والحكام والأئمّة المحدّثون كعبد الرزاق الصنعاني، وشيخه معمر بن المثنّى وهمام بن يحيى الأزدي الصنعاني وغيرهم من محدّثي اليمن الذين رحلوا في طلب الحديث، ورحل إليهم إلى بيوتهم للأخذ عنهم ،انتهى.

ومن تتبع التواريخ وتراجم المحدّثين وجد من هذا النمط المئآت الكثيرة وقل أن تخلو صحيفة من التقريب وتهذيب التهذيب ونحوهما عن ذكر من ينتسب إلى اليمن ،أو إلى مدينة ،أو قرية منه، كصنعا وذمار وشبام وقرن وحضرموت وخيوان وزبيد وغيرها، ولا يبعد أن يجتمع من مجموعهم مع شرح أحوالهم مجلد ضخم، والقصد الإشارة، والمناسبة لذكر هؤلاء حاصلة كماترى.

تنبيه آخر

ويكفي المغرب الاطلاع على كتاب نثر الدر المكنون في فضائل اليمن الميمون، للسيد البحاثة الأستاذ محمّد بن عليّ الأهدل الحسيني اليمني المطبوع بمطبعة زهران بمصر في سنة ١٣٥٠ (خمسين وثلثمائة وألف هجرية) وما تبعه من تقاريظ علماء العصر بمصر ،فلقد أوعب في جمع الفضائل اليمنية في الإسلام والجاهلية وما ورد فيهم من الآيات القرآنية والأحاديث النبويّة، قال في التنبيه المربوط بأول صحيفة منه :إنّي قد كنت جمعت من الأمّهات الستّ وسائر كتب الحديث زيادة على مائتي حديث ،أى من أحاديث فضائل اليمن وقبائله .ثمّ اختصرتها ،فأخترت منها أطول الروايات وأصحها، ولم يبق من ذلك العدد إلّا ما ينوف على مائة حديث ،ثمّ صرفت الهمّة بعون الله إلى جمع جميع وفود اليمن إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وكتبه إليهم قبل إسلامهم وبعده وبعوثه، وما كتبه إليهم أبو بكر في الصدقة وإستنفارهم للجهاد ،فتحصلت ووقفت على سبعة وأربعين وفداً وإثنين وعشرين كتاباً ،وختمته ببعض فضائل أهل البيتعليهم السلام وصدرته بمقدمة في مجد اليمن جاهلية وفخرها إسلاماً، فجاء بحمد الله كتاباً حافلاً بالفضائل الكثيرة والمزايا العظيمة يسرّ الناظر ويبتهج بسعود طلعته أبناء اليمن في كل عصر وزمن الخ، وضمن كتابه عشرة أبواب، غير المقدمة والخاتمة .

الأول: في الآيات الواردة في فضائل أهل اليمن.

الثاني: في تبشير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه بإسلام أهل اليمن، وإنّ الله سيعزّ بهم الإسلام ويفتح بهم بلاد فارس والروم.

الثالث: في الأحاديث العامّة في فضائل أهل اليمن بعد إسلامهم.

الرابع: وفيه عشرة فصوله في الأحاديث الخاصة الواردة في فضائل بعض القبائل، كالنخع والأشعريين والأزد وأحمس وحميرودوس وحضرموت ومذحج وغيرهم . الخامس: في لباس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلمولباس أصحابه وكسوة

لأدفعن اليوم الراية الى رجل يحب اللّه ورسوله فتطاول القوم فقال :أين عليّ بن أبي طالب فقالوا:يشتكي عينيه قال :فبصق نبي اللّه في كفّيه ومسح بهما عيني عليّ ودفع إليه الراية ففتح اللّه على يديه .

الكعبة من منسوجات اليمن وتكفينه عليه الصلاة والسلام من منسوجات اليمن .

السادس: في مناقب بعض التابعين من أهل اليمن، كأويس القرني الذي استشهد مع أمير المؤمنين عليه السلام بصفّين، وكعبدالله بن ذويب الخولاني أول من أسلم من اليمن .[٥٢] وذكر قصته مع الأسود العنسي، وله كرامات كثيرة ،وفيه ذكر الأنبياء المدفونين باليمن ،كهود عليه الصلاة والسلام، وشعيب بن مهدم بجبل صغور، وحنظلة بالجامع المقدس بصنعا.

السابع: في كتب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إليهم قبل إسلامهم.

الثامن: في كتبه صلى الله عليه وآله وسلم إلى عظماء اليمن،وفيه أربعة فصول .

التاسع: في بعوثه صلى الله عليه وآله وسلم إلى أهل اليمن وفيه تسعة فصول.

العاشر: في الوفود اليمنيّين على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفيه ثمانية وأربعون فصلاً، إلّا أنّ فصلاً منها في ترجمة عفيف الكندي، وقد صدرها بوفادة ضماد أوّل وافد من اليمن وبه تمّت الفصول ثمانية وأربعين، ثمّ ختمه ببعض أحاديث فضائل أهل البيت عليهم السلام، كما تقدّم ،والشيء بالشيء يذكر ،ولمّا كان أبو هريرة دوسيّاً يمنياً كان من المناقب اليمنية ،فناسب المقام الإشارة إستطراداً ،لما تقدّم ،وهو يغني اللبيب عن التفصيل بالجمل ،وحقيق بكلّ ذي علم،أو طالب من أبناء اليمن أن يطلع ويطالع هذا الكتاب الثمين والكنز الدفين بل حقّه أن يدرس تاريخاً، وفضائل في عموم المدارس اليمنية الراقية، ويلخص منه للمدارس الإبتدائية ما يناسب أحوالهم والله الموفق وقد أشرت إلى نبذ من تقاريظه المتضمنّة لمدح اليمن وأهله وأئمّته والثناء عليهم نظماً ونثراً فيما ألحقته بالمقدمة .

قوله : لأدفعن الراية. تقدّم تخريج رواية أبي هريرة في الكلام على

٢٢(١١) أخبرنا قتيبة بن سعيد قال :أخبرنا يعقوب عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة :إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال يوم خيبر: لأعطينّ هذه الراية رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله ،يفتح الله على يديه، قال عمر بن الخطاب: ما أحببت الامارة إلّا يومئذ فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله عليّ بن أبي طالب فأعطاه إيّاها، وقال: إمش ولا تلتفت حتى يفتح الله عليك، فسار عليّ ثم وقف ،فصاح يا رسول الله على ماذا أقاتل الناس؟ قال: قاتلهم حتى يشهدوا أن لا إله إلّا الله وأنّ محمّداً رسول الله، فإذا فعلوا ذلك فقد منعوا منك دمائهم وأموالهم إلّا بحقّها وحسابهم على الله.

الحديث السادس عند مسلم وغيره مطوّلاً ومختصراً ،كما هنا، فهو صحيح لذاته ولغيره ،ومعناه متواتر في الجملة .كما مرّ

قوله: سهيل. هذا السند رجاله رجال الصحيح، مشتركون ،وقد أخرجه مسلم بأكثر لفظه وباسناده في فضائل عليّ كرّم الله وجهه شرح النووي [١].

أمّا قتيبة ويعقوب فقد تقدّم الكلام عليهما في الكلام على رجال سند الحديث التاسع.

وأمّا سهيل فهومصغر ،وقد إختلفت النسخ فيه، وسبب الإختلاف الإشتباه بسهل بن سعد - مكبراً- كما يأتي، وهو هنا، كما في مسلم سهيل بن أبي صالح ذكوان السمّان المدني صدوق، تغيّر حفظه بآخره، روى له البخاري مقروناً وتعليقاً، كما في التقريب[٢]. وأشار فيه إلى أنّه من رجال الستّة، كما في الطبقات زاد فيها: وأخرج له المؤيّد بالله وأبو طالب والمرشد بالله والسيلقي والنرسي والحاكم الجشمي[٣]. وله في الخصائص ثلاثة أحاديث هذا أولها، روى عن أبيه

---

١ - شرح النوويعلى صحيح مسلم :١٥ / ١٧٦

٢ - تقريب التهذيب :٢٣٤/١رقم ٢٧٥٠.

٣ - الطبقات: ٣٨٢/١.

وغيره، وعنه الأعمش ويحيى بن سعيد ومالك وشعبة والسفيانان ويعقوب بن عبدالرحمن الأسكندراني - إي كما هنا - وغيرهم من الثقات، ومَنْ تغيّر وتميّز حديثه قبل التغيّر وبعده أخذ بما قبله إتّفاقاً، وفي كلام الحافظ إشارة إلى هذا، وهذا فيما لم يعرف من الأحاديث إلّا من طريقه، أمّا مثل حديث الباب فلا يضرّه ذلك، لأنّه إن كان أصلاً فهو أصل في صحيح مسلم، وإن كان شاهداً فكذلك، لأنّ الحديث متفق على أصله بل متواتر معنى، على أنّه قد إعتمده الثقات، فروى له مسلم، فأكثر الرواية عنه في الأصول والشواهد إلّا أنّ غالبها في الشواهد ،وقد روى عنه مالك ،وهو الحكم في شيوخ أهل المدينة الناقد لهم، ثمّ قيل في حديثه بالعراق نسي الكثير منه وساء حفظه في آخر عمره ،كما قاله الحاكم، وهو الحقّ، وقال أبو الفتح الأزدي: صدوق إلّا أنّه أصابه برسام في آخر عمره ،فذهب بعض حديثه، ولم يصفه بالتخليط، فالذاهب هو المنسي وهو غير ما رُوِيَ عنه . وقال ابن عيينة: كنّا نعدّ سهيلاً ثبتاً في الحديث ،وقال أحمد في رواية: ما أصلح حديثه. وقال أبو زرعة :ليس بحجة .وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وهو أحب إليّ من العلاء بن عبدالرحمن. وقال ابن معين: حديثهما سواء .وقال النسائي: ليس به بأس. وقال ابن عديّ: سهيل شيخ وقد روى عنه الأئمّة وهو عندي ثبت لا بأس به مقبول الأخبار روى له البخاري مقروناً بغيره قال الحافظ ابن حجر: وعاب على البخاري النسائي أي في ترك الرواية عنه وقال الدارقطني - لمّا سئل لِمَ ترك البخاري حديث سهيل في كتاب الصحيح: لا أعرف له فيه عذراً، فقد كان النسائي إذا مرّ بحديث سهيل قال: سهيل والله خير من أبي اليمان ويحيى بن بكير يعني وقد روى لهما البخاري، فيلزمه أن يروي لسهيل، وتقدم مايفيد ذلك، وذكره ابن حبّان في الثقات وقال: يخطئ. وقال ابن معين في رواية: هو صويلح وفيه لِيْن ،وفي رواة :لم يزل أهل الحديث يتقون حديثه، فوازن بين أقوال ابن معين وابن عدي وغيرهما، وبالجملة فهو مختلف فيه ،فمن وثّقه فهو عنده ثقة ،كما تقدّم ،كيف وقد إعتمده الثقات وقال ابن

سعد: كان سهيل ثقة كثير الحديث[١]. وإنّما أطيل النقل في المختلف فيهم، ليطمئن الواقف، ويترجّح عنده جانب القبول، وكم من راوٍ ثقة عند قوم دون آخرين ،كما عرفت، وليس المقام مقام تقديم الجارح، كما تكرر.

وأمّا أبوه فهو أبو صالح، وإسمه ذكوان السمّان الزيات المدني، ثقة ثبت ،وكان يجلب الزيت إلى الكوفة، روى له الستّة[٢]. ومحمّد بن منصور وأبو طالب والمؤيّد بالله والمرشد بالله النرسي والإمام الهادي في المنتخب وصاحب المناقب[٣].له في الخصائص أربعة أحاديث، روى عن أبي هريرة وأبي الدرداء وأبي سعيد وغيرهم، وعنه أولاده صالح وسهيل هذا و عبدالله وجماعة من الثقات، وقال أحمد: ثقة ثقة ،سمع منه الأعمش ألف حديث ،فهو من أجلّ الناس وأوثقهم. وقال العجلي والساجي والحربي: ثقة. زاد الساجي :صدوق، وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال أبو حاتم وأبو زرعة وابن معين :ثقة .زاد الأول: صالح الحديث يحتج بحديثه، وزاد الثاني: مستقيم الحديث. وقال ابن سعد :كان ثقة كثير الحديث. وقال ابن معين: أثبت الناس في أبي هريرة أبو صالح والأعرج وابن المسيب، كما في تهذيب التهذيب[٤].

وأمّا أبو هريرة فقد مرّ في السند الذي قبل هذا ،وألفاظ الحديث واضحة وفيه فوائد وأحكام ليس هذا محل بسطها، وقد مرّ بعضها ويأتي بعض.

قال النووي في شرح مسلم:

قوله: فما أحببت الإمارة إلّا يومئذ. إنّما كانت محبة عمر لها لما دلت عليه حينئذ من محبة الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم ومحبتهما له، والفتح على يديه، انتهى[٥]. أي

---

١ - تهذيب التهذيب :٢٦٣/٤رقم ٤٥٣.

٢ - تقريب التهذيب :١٦٧/١رقم ١٩٠٢.

٣ - الطبقات :٢٩٢/١.

٤ - تهذيب التهذيب :٢١٩/٣رقم ٤١٧.

٥ - شرح النووي على صحيح مسلم :١٧٦/١٥.

لكونه عرف أنّ هذه محبّة خاصة ،فلهذا تطاولت لها الأعناق، فكانت خالصة لأمير المؤمنين كرّم اللّه وجهه، وأمّا مطلق المحبّة فكلّهم حينئذ كذلك للإتباع ،كما قال تعالى ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ﴾[آل عمران/٣١].وقد بسط الكلام في هذا صاحب الروضة الندية ﷺ بما فيه كفاية[١]. قال النووي: وفي هذا الحديث معجزات ظاهرات لرسول الله ﷺ[٥٣] قوليّة وفعليّة ،فالقوليّة إعلامه بأنّ الله تعالى يفتح على يديه ،فكان كذلك، والفعلية بصاقه في عينيه وكان أرمد، فبرأ من ساعته ،وفيه فضائل ظاهرة لعليّ كرّم الله وجهه وبيان شجاعته وحسن مراعاته لأمر رسول الله ﷺ أى لما يأتي بعد هذا، كما في رواية مسلم، ثمّ وقف ولم يلتفت، قال :وهو يحتمل وجهين الأول أنّه على ظاهره، والثاني أنّ المراد الحث على الإقدام والمبادرة، فحمله عليّ كرّم اللّه على ظاهره، و قيل لايلتفت عند القتال ،كمايأتيفي رواية أبي هريرة الثالثة من هذه، وفيها: قاتل ولاتلتفت. ولامانع من حمل الكلّ على الكلّ

أمّا المقيّد منها فظاهر، وأمّا المطلق فيحمل على إطلاقه في باب النهي والنفي عكس باب الأمر والاثبات، كما قرّره المحقق ابن دقيق العيد في شرح العمدة. وإن نازعه صاحب العدّة ،فهو كلام جيّد، فاحتفظ بهذه النكتة ،وفيه أنّ الأصل حمل النهي على ظاهره، قال :ومن كراماته حبّه الله ورسوله، وحب الله ورسوله إيّاه ،انتهى .أى حبّاً خاصاً لما تقدّم، قال: وفيه دليل على قبول الإسلام عند الحرب بل وعند البَراز، كما وردت بذلك الأحاديث ،والاكتفاء بالظاهر، وعلى إعتبار النطق بالشهادتين ،فإن كان أخرس، أو في معناه كفته الإشارة المفهمة انتهى[٢]. ويأتي ما ينافي قوله: والاكتفاء بالظاهر. من كلامه مع توجيه ذلك والمناقشة عليه، وفي الحديث زيادة الشهادة بالرسالة، وهذا معلوم من

---

١ – الروضة النديّة :٥٨ .

٢ – ١–٢ – شرح النووي على صحيح مسلم :١٧٦/١٥.

٢٣ (١٢) أخبرنا إسحاق بن إبراهيم بن راهويه قال: أخبرنا جرير عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :لأعطينّ الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله يفتح الله عليه، قال عمر: فما أحببت الامارة قطّ إلّا يومئذ فاستشرفت لها فدعا علياً فبعثه، ثم قال: اذهب فقاتل حتى يفتح الله عليك

ضرورة الدين، وقد قيّدتْ الأحاديث الوادرة في كلمة التوحيد المطلقة بالمقيّدة وهي كثيرة بلغت إلى بضعة عشر قيداً، أشرت إليها في رسالة المناص إلى الخلاص من الإشكال الوارد على مجرد النطق بكلمة الإخلاص، وقد تأتي الإشارة إلى بعض ذلك، ولهذا قال: في الحديث الذي بعده: فإذا فعلوا ذلك فقد منعوا دمائهم وأموالهم إلّا بحقّها. وهذا قيد ثانٍ، وقال في الذي بعده: فقد عصموا دماءهم وأموالهم الحديث. وفي قول أمير المؤمنين: على مَ أقاتل؟. وهو عالم أنّ القتال لأجل الإسلام نكتة وهو أنّ اليهود أهل الكتاب يقرّون بكلمة التوحيد وإن حكى الله عنهم إنّهم يقولون﴿عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ﴾[التوبة/٣٠]وهذا شرك صريح ،فالقتال على أن يقرنوا كلمة التوحيد بعديلتها في الحقيقة ،ثمّ يلزمهم حقّها، وهو التبري من الشريك والقيام بفرائض الإسلام وحدوده التي هي حقّ على كل مكلّف كما قررته شريعة الإسلام.

قوله :إسحاق بن إبراهيم بن راهويه. إنّما إختلف هذا السند والذي قبله في شيخ النسائي وشيخ شيخه فقط، فالكلام الكلام .

أمّا ابن راهويه فهو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم المعروف بابن راهويه، لأنّ أباه ولد في الطريق ،فقالت المرابذةراهويه – أى ولد في الطريق وهو ثقة حافظ مجتهد قرين أحمد بن حنبل، ذكر أبو داود ا نّه تغيّر قبل موته بيسير، أخرج له الجماعة إلّا ابن ماجة ،وروى له محمّد بن منصور والسمّان

والمؤيّد بالله والحاكم الجشمي[١].له في الخصائص ثمانية أحاديث وترجمته مطوّلة في النبلاء والتذكرة وتهذيب التهذيب والطبقات وغيرها[٢].قال أحمد: إسحاق عندنا إمام من أئمّة المسلمين .وقال النسائي: هو أحد الأئمّة ثقة مأمون. وقال أبو داود الخفاف: سمعت إسحاق يقول: لكأنّي أنظر إلىٰ مائة ألف حديث في كتبي وثلاثين ألفاً أسردها. قال: وأملىٰ علينا إسحاق أحد عشر ألف حديث من حفظه، ثم قرأها علينا أي من كتبه فما زاد حرفاً ولا نقص حرفاً وقال ابن حبّان :كان إسحاق من سادات أهل زمانه فقهاً وعلماً وحفظاً، وصنّف الكتب، وفرع على السنن وذبّ عنها، وقمع من خالفها ،وقال أبو داود: تغيّر إسحاق قبل أن يموت بخمسة أشهر، وسمعت منه في تلك الأيام فرميت به انتهى[٣]. وهذا إقرار من أبي داود على نفسه، حيث لم ينقل هذا عن غيره لإتّفاقهم على حفظه وضبطه وإتقانه ،روى عنه أمم من الأئمّة الثقات الأثبات وروى عن ثقات التابعين.

ومنهم جرير، وهو جرير بن عبدالحميد بن قرط ـبضم القاف وسكون الراء آخره مهملة –الضبي الرازي الكوفي القاضي ثقة صحيح الكتاب، قيل كان في آخر عمره يَهِمُ من حفظه، أخرج له الستّة[٤]. وغيرهم ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله وأبو طالب والمرشد بالله ووالده الشريف الجرجاني وصاحب المناقب والسيلقي[٥].له في الخصائص ستّة أحاديث، وثّقه ابن المديني والعجلي وأبو حاتم والنسائي وابن خراش، وقال أبو القاسم اللالكائي: مجمع على ثقته. وقال

---

١ – الطبقات :١٣٥/١.

٢ – سير أعلام النبلاء: ،تذكرة الحفاظ:٤٣٣/٢رقم ٤٤٠٨.تهذيب التهذيب :٢١٦/١رقم ٤٠٨.

٣ – تهذيب التهذيب الرقم السابق .

٤ – تقريب التهذيب :٨٨/١رقم ٩٥٧.

٥ – الطبقات:١٨٣/١.

ولا تلتفت قال، فمشى ما شاء الله ثم وقف ولم يلتفت فقال: على مَ أقاتل ؟قال: قاتلهم حتى يشهدوا أن لا إله إلّا الله وأنّ محمّدا عبده ورسوله ،فإذا فعلوا ذلك فقد منعوا دماءهم وأموالهم إلّا بحقّها وحسابهم على الله.

الخليلي في الإرشاد: ثقة متّفق عليه. وقال البيهقي في السنن: نسب آخر عمره إلى سوء الحفظ. وذكر صاحب الحافل عن أبي حاتم انّه تغيّر قبل موته بسنة ،فحجبه أولاده، وهذا ليس بمستقيم، فإنّ هذا إنّما وقع لجرير بن حازم، فكأنّه إشتبه على صاحب الحافل، انتهى[١]. روى عن أمم منهم سهيل بن أبي صالح وقد تقدّم هو وأبوه وأبو هريرة.

قوله :ولا تلتفت. تكرر في مثل هذه القصة الأمر بالإنتظار والوقوف وفي النهي عن الإلتفات الحقيقي ،كما أخرجه الطبراني في الكبير عن أبي رافع قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علياً كرّم الله وجهه إلى اليمن، فعقد عليه لواء، فلمّا مضى قال: يا أبا رافع إلحقه، ولا تدعه من خلفه ،وليقف ولا يلتفت حتى أجيئه ،فأتاه فأوصاه بأشياء، وفيه ،لأن يهدي الله على يديك رجلاً خير لك مما طلعت عليه الشمس وغربت[٢]. قال المناوي: رمز الحافظ السيوطي لحسنه[٣]. قال الهيثمي فيه: يزيد بن أبي زياد مولى ابن عياش ذكره المِزّي في الرواة عن أبي رافع وذكره ابن حبان في الثقات ،انتهى[٤].

وظاهر كلامه أنّه لم يوثّقه غير ابن حبّان، وفيه ما يأتي، وقد ذكر الحافظ ابن حجر في التقريب: ثلاثة ممّن يُسمّى يزيد بن أبي زياد، كما في تهذيب التهذيب

---

١ – تهذيب التهذيب :٧٥/٢رقم ١١٦.

٢ – المعجم الكبير:٣٣٢/١ ح ٩٦٤.

٣ – فيض القدير شرح الجامع الصغير:٣٣١/٥ ح ٧٢١٩.

٤ – فيض القدير شرح الجامع الصغير:٣٣١/٥ ح ٧٢١٩.

٢٤ (١٣) أخبرنا محمّد بن عبدالله بن المبارك المُخَرِّمي

أيضاً له[١]. وليس فيهم مولى ابن عباس، فقد تصحّف الأول يـزيد بـن أبـي زيادالمدني مولى عبدالله بن عيّاش بن أبي ربيعة المخزومي، روى عن عبدالله بن رافع، قال في التقريب: مدنيّ ثقة، وقال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبّان فـي الثقات، وقال البخاري: لا يتابع على حديثه، كما في تهذيب التهذيب، أخرج له البخاري في الأدب المفرد، والترمذي، والنسائي في مسند مالك، وقد أطلق الحافظ ابن حجر توثيقه في التقريب إسناداً إلى توثيق النسائي وابن حبّان فقط فاستدراك الهيثمي مستند إلى قول البخاري ،وقد أطلق الحافظ السيوطي الحُسن على حديثه هذا، والثاني والثالث ضعيفان، غير مرادين هنا.

ولعل لهذا الشأن سِرّاً في مثل تلك الحال ،لم يشر إليه الشارع ،وليس هذا من التّطيّر في شيء، لكثرة الأحاديث المانعة منها والناهية عنها، وبعث أمير المؤمنين إلى اليمن كان في السنة التي كانت فيها حجة الوداع ،وفي بعض الروايات ما يدل على تعدّد بعثه إلى اليمن ،كما تأتي الإشارة إليه، وغاية ما يقال هنا انّ تلك سُنّة وإن جهلنا الوجه، ومن إشترط في التأسّي معرفة الوجه، قد لا يقول بالتأسّي هنا وغاية الأمر أ نّه صلى الله عليه وآله وسلم لا يفعل إلّا الحسن فقط للعصمة، فانتفى عنه فعل القبيح وعموم أدلة التأسّي تتناول ذلك ،فيتأسّى به في مثله والله أعلم.[٥٤]

قوله: محمّد بن عبدالله بن المبارك المخرّمي[٢].

---

١ - تـقريب التـهذيب :٦٧١/٢رقـم ٧٩٩٤-٧٩٩٦ وتـهذيب التـهذيب :٣٢٨/١١رقـم ٦٢٨-٦٣٠.

٢ - فـائدة المـخرّمي-بـضم المـيم وفـتح الخـاءالمـعجمة وكسـرالراء المشـدّدة- نسـبة إلى مـخرّم إسم رجل في الأصل كثيرالتخريم وهـو إنـقاد الشـئ إلى شـئ آخـر، وهـي مـحلّة كـانت بـبغداد منسوبة إلى مخرّم بن يزيد بن شريح ابن مـخرّم ،وكـان بـها جـماعة مـن المـحدّثين، كـما فـي

قال: حدّثنا أبو هشام المخزومي قال: حدّثنا وُهَيْب قال: حدّثنا سُهَيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله يوم خيبر: لأدفعن الراية إلى رجل يحب الله ورسوله، ويفتح الله عليه، قال عمر: فما أحببت الامارة قط قبل يومئذ، فدفعها إلى عليّ كرّم الله وجهه، قال: قاتل ولا تلتفت، فسار قريباً قال:

هذا السند رجاله ثقات بل رجال الصحيح وأكثرهم مشتركون.

أمّا محمّد بن عبدالله بن المبارك المخرِّمي - بضم ميم وفتح معجمة وكسر راء مشددة - كما في المغني[١]. نسبة الى المخرّم موضع ببغداد ونحوه في معجم ياقوت وقد تصحّف حتى في النسخ المطبوعة إشتباهاً بسبب شيخه، فهو أبو جعفر القرشي المدائني قاضي حلوان ثقة حافظ، أخرج له البخاري وأبو داود والنسائي[٢]. ولم يذكره صاحب الطبقات، له في الخضائص خمسة أحاديث، ذكره النسائي في مشيخته وقال: كان أحد الثقات، ما رأينا بالعراق مثله، وقال الدارقطني: ثقة ثبت جليل. وقال ابن ماكولا: كان ثبتاً عالماً وقال أبو حاتم: ثقة ثقة. وقال ابن عقدة: كان من الحفّاظ المتقنين المأمونين[٣]. فكلماتهم مطبقة على ثقته وحفظه

معجم ياقوت. وعلى هذا يضبط نسب الاسم الأول من سند الحديث الثالث عشر من الباب الأربعين، وإنّما نبّهت على هذا لكثرة تصحيف هذين الاسمين حتى في التقريب من الطبع، و يأتي في مواضع أربعة بعد هذا، وقد تصحّف فيها جميعاً، ومنها في أول سند حديث الباب السادس، وفي أول سند الحديث الأول من الباب السابع، وفي سند حديث الباب الرابع والعشرين. منه عليه السلام

١ - المغني في ضبط أسماء الرجال: ٢٤٥

٢ - تقريب التهذيب: ٥٣١/٢ رقم ٦٢٨٩.

٣ - تهذيب التهذيب: ٢٧٢/٩ رقم ٤٥٢.

وجلالته.

وكذا شيخه أبو هشام المخزومي - بخاء معجمة ساكنة وزاي نسبة إلى مخزوم - وهو المغيرة بن سلمة البصري ثقة ثبت، أخرج له البخاري تعليقاً ومسلم في الصحيح، وأبو داود والنسائي وابن ماجة ،قال ابن قانع وعليّ بن الحسين بن الجنيد والنسائي ويعقوب بن شيبة: ثقة. زاد الأخير :ثبتاً. وقال ابن المديني: ثقة ما رأيت قرشياً أفضل منه كان يصلي طول الليل. وذكره ابن حبّان في الثقات[١]. ولم يغمزه أحد من أهل هذا الشأن ،روى عن جماعة.

منهم وُهَيب - مصغراً - وقد تصحّف في بعض النسخ وهو وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي البصري، ثقة ثبت، لكنّه تغيّر قليلاً بآخره، روى له الستّة[٢].زاد صاحب الطبقات المؤيّد بالله والشريف الجرجاني . روى عنه جماعة من الثقات منهم ابن المبارك وابن مهدي والقطان، قال أحمد: ليس به بأس .ورجّحه على إسماعيل بن عُلَيه في كل شيء قال: وإسماعيل ثبت ،وعكس ذلك يحيى بن سعيد، وقال ابن معين: وهيب أثبت شيوخ البصريّين. وقال ابن مهدي: كان من أبصر أصحابه بالحديث والرجال. وأحسن الثناء عليه يحيى بن سعيد، وقال أبو داود والعجلي وأبو حاتم وابن سعد :ثقة .زاد الثاني: ثبت .وزاد الثالث :ما أنقى حديثه لم تجده يحدث عن الضعفاء وهو الرابع من حفّاظ البصرة، وزاد الرابع: كثير الحديث حجة وكان حبس فذهب بصره، وكان يملي من حفظه ،وكان أحفظ من أبي عوانة ،وقال الآجري عن أبي داود: تغيّر وهيب بن خالد وكان ثقة كما في تهذيب التهذيب[٣]. ولم يصفه أحد من الثقات بالتغيّر غير أبي داود، ولعله تغيّر نسبيّ كمطلق السهو الذي يعتري كثيراً من الثقات عند الكبر ،ولهذا لم يقدح

---

١ - تهذيب التهذيب :٢٦١/١٠رقم ٤٦٩.

٢ - تقريب التهذيب :٦٥٢/٢رقم ٧٧٧١.

- الطبقات :٤١٣/٢.

٣ - تهذيب التهذيب :١٦٩/١١رقم ٢٩٠.

يا رسول الله: على مَ أقاتل؟ قال: على أن يشهدوا أن لا إله إلّا الله وأنّ محمّدا رسول الله ،فإذا فعلوا ذلك عصموا دماءَهم وأموالهم إلّا بحقّها وحسابهم على الله تعالى .

فيه أحد ولا فيما رواه، وذلك دليل على ثقته مطلقاً، فإن ثبت تغيّره متأخّراً بحيث يخلّ بالرواية فلة حكمه بعد التغيّر، والظاهر ما تقدّم وسائر السند تقدّموا.

قوله: على م أقاتل؟ .ما إستفهاميّة في الأحاديث الثلاثة ، حذف ألفها لدخول حرف الجر عليها، نحو فيم أنت من ذكراها، إلّا في الأوّل لإقترانها بذا، فصارا كإسم واحد مركب ،كما تقرّر في العربيّة، وفي نسخة نقاتل - بالنون. وفي قوله: قاتل ولا تلتفت. أحد الإحتمالات الثلاثة ،كما تقدّم في الكلام على الحديث الحادي عشر ،ثالثها أ نّ النهي عن الإلتفات عند القتال - وهو ظاهر هذه الرواية ومرّ - أ نّه ورد مطلقاً ومقيّداً، وأ نّ المقيّد يحمل على المطلق في باب النهي والنفي وإلّا لكان في حمل المطلق على المقيّد، كما في باب الأمر والاثبات إهدار حُكم المطلق عن صور قد تناولها حكم النهي، وهو للدوام المستلزم لعموم الأزمنة والأمكنة والأحوال والأفعال والأشخاص وإن كان بلفظ خاص، إلاّ مع قيام قرينة الإختصاص ،نحو لا تزن، لا تزن بحليلة جارك ،أو صائماً، أو في الحرم ونحو لا تقتل مؤمناً معتمّداً لا تقتل مؤمناًمتعمّداً ناسكاً أو مصلّياً أو صائماً وبسط أمثلة المسألة يطول ، ومحلها الأصول، والمطلق في الأفعال عبارة عن ترك تقييّد الفعل بأحد المعمولات ، وفي الأسماء هو الشائع في جنسه من غير تمييز ولا تقييد بوصفه ونحوه، والأوّل قالوا: قد يفيد العموم الشمولي المناسب لمقتضى الحال ،كما تقرّر في الأصول وعلوم البلاغة فراراً من لزوم التحكم ،ولأنّ الكل في حكم النكرات المطلقة ومع اقترانهابأداة النهى ،أو النفى تصير للعموم الشمولي والثاني يفيد العموم البدلي. وما هنا من الأول .نعم النكرة في سياق النفي والنهي والشرط للعموم الشمولي .

ذكر خبر عمران بن حصين في ذلك

٢٥ (١٤) أخبرنا العباس بن عبدالعظيم العنبري البصري قال: أخبرنا عمر بن عبدالوهاب قال: أخبرنا معتمر بن سليمان عن أبيه عن منصور عن ربعي عن

قوله: **العباس بن عبد العظيم العنبري**. هذا السند جميع رجاله ثقات ،بل رجاله رجال الصحيح، بعضهم على شرطهما، وبعضهم على شرط أحدهماوأكثرهم مشتركون .

أمّا العنبري نسبة إلى العنبر –بفتح مهملة وموحدة بينهما نون ساكنة –فهو أبو الفضل البصري ثقة حافظ، أخرج له الجماعة لكن البخاري تعليقاً[١]. وله في الخصائص حديثان ،قال مسلمة والنسائي: ثقة. زاد الثاني: مأموناً، وقال أبو حاتم: صدوق. وقال محمّد بن المثنّى :كان من سادات المسلمين[٢].

وشيخه عمر بن عبدالوهاب بن رياح – بالتحتانية بإثنتين بعد الراء المكسورة –بن عبيدة –بفتح المهملة وكسر الموحدة –البصري ثقة، أخرج له مسلم والنسائي[٣] .روى عن معتمر بن سليمان وغيره، وعنه العباس بن عبدالعظيم وجماعة، قال النسائي وأبو حاتم: ثقة. زاد النسائي: مأموناً صدوقاً. وذكره ابن حبّان في الثقات ،ولم يذكرهما صاحب الطبقات.

وشيخه معتمر بن سليمان بن طرخان التيمي البصري، روى عن أبيه وغيره ثقة، أخرج له الجماعة ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله وأبو طالب والمرشد بالله[٤]. قال ابن معين وابن سعد والعجلي وأبو حاتم: ثقة .زاد الآخر: صدوقاً. وقال ابن خراش: صدوق يخطىء مِنْ حفظه وإذا حدّث من كتابه فهو ثقة.[٥٥]

---

١ – تقريب التهذيب :٢٦٧/١رقم ٣٢٦٣.

٢ – تهذيب التهذيب :١٢١/٥رقم ٢١٣.

٣ – تقريب التهذيب :٤٣٢/١رقم ٥١٠٣.

٤ – الطبقات :٣٥٢/٢.

وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال ابن القطان: سيّء الحفظ، وقال أحمد: ما كان أحفظ منه قلّ ما كنّا نسأله عن شيء إلّا عنده فيه شيء[١]. له في الخصائص ثلاثة أحاديث.

فائدة

قال في المغني: وخراش كلّه - بكسر معجمة، وذكر جماعة يسمّون بهذا الاسم أو ينسبون إليه، قال: الربعي بن خراش[٢]. ويأتي ضبطه عن التقريب وشيخه هنا أبوه سليمان بن طرخان - بمهملة فراء فمعجمة - التيمي أبو المعتمر ثقة عابد، روى عن أنس وكبار التابعين، وعنه ولده معتمر وشعبة والسفيانان وأمم أخرج له الجماعة[٣]. والمرشد بالله عليه السلام[٤]. له في الخصائص حديثان، قال أحمد وابن معين والنسائي وابن سعد والعجلي: ثقة. زاد ابن سعد: كثير الحديث وكان من العباد المجتهدين، كان يصلّي الليل كلّه بوضوء العشاء الآخرة، وكان مائلاً إلى عليّ بن أبي طالب كرمّ الله وجهه، وقال ابن حبان في الثقات: كان من عباد أهل البصرة وصالحيهم ثقةً وإتقاناً وحفظاً[٥].

ومن شيوخه منصور وهو منصور بن المعتمر بن عبدالله الكوفي، ثقة ثبت أخرج له الجماعة[٦]. ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله وأبو طالب والنرسي[٧]. له في الخصائص حديثان، وهو متفق على ثقته وإتقانه وحفظه وزهده وعبادته، قال أبو حاتم: ثقة أتقن من الأعمش، لا يخلط ولا يدلس. وقال العجلي: كوفي ثقة

---

١ - تهذيب التهذيب: ٢٠٤/١٠رقم ٤١٧.

٢ - المغني في ضبط أسماء الرجال: ٩٠.

٣ - تقريب التهذيب: ٢٢٦/١رقم ٢٦٥١.

٤ - الطبقات: ٣٧٧/٢.

٥ - تهذيب التهذيب: ٢٠١/٤رقم ٣٤١.

٦ - تقريب التهذيب: ٦٠٤/٢رقم٧١٨٧.

٧ - الطبقات: ٣٦٤/٢.

ثبت في الحديث كان أثبت أهل الكوفة ، وكأنّ حديثه القِدْح المقوّم لا يختلف فيه أحد ، متعبّد رجل صالح ، وكان فيه تشيّع قليل ، ولم يكن بغال ، صام ستّين سنة وقامها ، وكان قد عمشت عيناه من البكاء ، وقالت فتاة لأبيها : يا أبة الأسطوانة التي كانت في بيت منصور ما فعلت ؟ قال : يا بنية ذاك منصور يصلّي بالليل فمات[١] .

ومن شيوخه ربعي - بكسر أوله وسكون الموحدة - بن حراش - بكسر المهملة وتخيف الراء وآخره معجمة -[٢]. العبسي الكوفي ، ثقة عابد مخضرم روى له الجماعة[٣] . والنرسي وصاحب المناقب والحاكم الحسكاني[٤] . له في الخصائص حديثان ، وفي هامش تهذيب التهذيب :له في الخصائص عن عليّ كرّم الله وجهه حديث خاصف النعل ،وعن عمران بن حصين حديث :لأعطين الراية غداً. رواهما عنه منصور بن المعتمر، انتهى[٥]. روى عن جماعة من الصحابة ومنهم أمير المؤمنين ،وعنه منصور بن المعتمر وغيره ، قال العجلي :تابعيّ ثقة من خيار الناس لم يكذب كذبة قط .وقال ابن سعد : ثقة ، وله أحاديث صالحة .وذكره ابن حبّان في الثقات ،وقال :كان من عبّاد أهل الكوفة ،وقال اللالَكَائِيّ مجمع على ثقته

فائدة

اللالكائي - بفتح اللامين بينهما همزة ساكنة وقد تخفف ، وبعد الكاف همزة مكسورة - نسبة إلى اللوالك وهي نعال تلبس في الأرجل كان يبيعها . كما في اللب .

---

١ - تهذيب التهذيب :٣٠٧/١٠رقم ٥٣٧.

٢ - تقدّم عن المغني ضبطه بالمعجمة .

٣ - تقريب التهذيب :١٧٠/١رقم ١٩٤١.

٤ - الطبقات :٢٩٣/٢.

٥ - تهذيب التهذيب :٢٣٦/٣رقم ٤٥٨.

عمران بن الحصين إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قال: لأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله، أو قال: يحبه الله ورسوله ودعا عليّاً وهو أرمد ففتح على يديه .

وعمران بن الحصين هو ابن عبيد الخزاعي أبو نجيد - تصغير نجد - صحابيّ كان فاضلاً أسلم عام خيبر - أي كأبي هريرة - وشهد ما بعد ذلك من المشاهد وكان مجاب الدعوة، أخرج له الجماعة [١]. ومحمّد ابن منصور والمؤيّد بالله وأبو طالب والمرشد بالله عليه السلام [٢].له في الخصائص أربعة، أو خمسة أحاديث، وكانت الملائكة تسلم عليه قبل أن يكتوي، وهو ممن إعتزل الفتنة، رَوَى عنه جماعة منهم ربعي بن حراش ومحمّد بن سيرين والحسن البصري .

قوله: أو قال يحبّه الله ورسوله. «أو» هنا للشك إمّا من الصحابي ،أو من بعض الرواة، وهي بمعنى الواو المعاقبة لهافي غير هذه الرواية، كما ثبت في الصحيح عند مسلم من حديث سهل بن سعد، وحديث سعد بن أبي وقّاص بالعطف بالواو بدون شك ،وهذا وجه مخالفة حديثه وإفراده بالذكر مع إختصار أكثر ألفاظ الحديث ، وقد تكرر بثبوت العطف بالواو لهذه الجملة الثانية في أحاديث الباب وغيرها ، كما يأتي أيضاً في حديث الحسن بن عليّ وهي محط إستشرافهم وتمنّيهم الأمارة يومئذ ،كما مرّ، وقد وردت الرواية «بأو»فى حديث سلمة بن الأكوع عند مسلم ،والشك ممّن شك لا يقدح في رواية من جزم بدون شك إنّما يدل ذلك على الورع والتثبت في الرواية عند عروض الشك ،كما قالوا: المثبت مقدّم، ومن علم حجة على من لم يعلم، ومثل هذا يجري في كثير من الأحاديث الصحيحة، ولا ضير في ذلك.

---

١ - تقريب التهذيب:٥٠/١ ٤رقم ٥٣٣٥.

٢ - الطبقات :٢٨/١.

ذكر خبر الحسن بن عليّ عليهما السلام عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك وانّ جبرئيل كان يقاتل عن يمينه وميكائيل عن يساره

قوله: ذكر خبر الحسن بن عليّ عليهما السلام الخ .الحديث من أحاديث الباب، ووجه إفراده بالذكر ما في آخر الترجمة ،والحديث: أنّ جبرئيل عليه السلام كان يقاتل عن يمينه وميكائيل عن يساره. وحظّه أن يكون باباًمستقلاً، لإشتماله على منقبة خاصة غيرمانحن بصدده، بل ظاهر هذاالعنوان أنّ الإمام النسائي إعتبر الحديث باباً مستقلاً ،كسائرالعناوين، وعلى هذا فأبواب الخصائص أحد وخمسين باباً.

والجملة يصح إعتبارها حالية لتخصيص النكرة أعني رجلاً بالجملتين اللتين قبلها في حديث الباب ، ويصح أن تكون وصفيّة على القاعدة، ولتقارب معنى الحال من معنى الصفة، لأنّ الحال وصف لصاحبها، ويؤيّد الوجه الثاني ورودها مقرونة بالواو في بعض النسخ عطفاً على جملة: يحب الله ورسوله، أو على جملة: ويحبه الله ورسوله. على الخلاف في كون كل جملة معطوفة على ما قبلها[٥٦]إذا تعدد العطف، أو على الأولى، كما عرفت، وقد فهم الأمام النسائي أنّ هذه الجملة مرفوعة، فلهذا نص على رفعها في الترجمة مطابقة لظاهر الرواية التي ساقها، وإقتران هذه الجملة بما قبلها، يؤيّد إحتمال أنّ قصة الباب المارّذكرها في الكلام على الحديث التاسع من أحاديث الباب كانت بمعاونة جبرئيل كرامة علوية ومعجزة نبويّة ،كما صرحت به رواية الحلبي[١]. وأيّدتها رواية الحاكم لكن في يوم بدر، وصححها وأقرّه الذهبي[٢]. وهذا الاسناد رجاله رجال الصحيح إلّا واحداً، وهو ثقة لا بأس به من رجال الأربعة، كما يأتي، وفي بعض ألفاظه سبعمائة – بالموحدة بعد المهملة بدل تسعمائة بالفوقانية قبل المهملة ،ولعل في

---

١ – السيرةالحلبية :٢/ ٧٣٦.

٢ – المستدرك ٣/١٤٤ ح ٤٦٥٣

٢٦ (١٥) أخبرنا إسحاق بن إبراهيم بن راهويه، أخبرنا النضر بن شميل، قال: أخبرنا يونس عن أبي إسحاق عن هبيرة بن يَرِيمْ قال: جمع الناس الحسن بن عليّ عليه السلام -وعليه عمامة سوداء لمّا قُتِل أبوه- فقال: لقد كان فيكم بالأمس رجلاً ما سبقه الأوّلون ولا يلحقه الآخرون، وأنّ رسول اللّه صلى الله عليه وآله وسلم قال: لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله، يقاتل وجبرئيل عن يمينه وميكائيل عن يساره، ثم لا تزد رايته حتى يفتح الله عليه ما ترك ديناراً ولا درهماً إلّا تسعمائة أخذها عياله من عطائه، كان أراد أن يبتاع بها خادماً لأهله.

بعضها تصحيف

قوله: النضر بن شُمَيل، رجال هذا الإسناد بين ثقة وصدوق، وكلّهم مشتركون، وكذا الحديث، والنّضر - بالضاد الناقطة - ابن شميل - بالتصغير - هو المازني النحوي نزيل مَرْو، ثقة ثبت، من كبّار الطبقة التاسعة، كما في التقريب[1].

أخرج له الجماعة وأبو طالب والنرسي والسمّان[2]. له في الخصائص أربعة أحاديث، رَوَى عن جماعة من الثقات، كحُمَيد الطويل وابن عون ويونس بن أبي إسحاق وغيرهم، وعنه إسحاق بن راهويه وابن معين وابن المديني وأمم وقال الأخيران: ثقة. وكذا قال النسائي وأبو حاتم، وقال العباس: كان إماماً في العربيّة والحديث، وهو أول من أظهر السنّة بِمَرْو وجميع خراسان وكان أروى الناس عن شعبة، وقال ابن منجويه: كان من فصحاء الناس وعلمائهم بالأدب وأيّام الناس[3].

وابن راهويه تقدّم ذكره في الكلام على سند الحديث الثاني عشر من الباب.

---

١ - تقريب التهذيب: ٦٢٣/٢ رقم ٧٤١٤.

٢ - الطبقات: ٣٨٧/٢.

٣ - تهذيب التهذيب: ٤٣٧/١٠ رقم ٧٩٥.

ويونس هو – ابن أبي إسحاق السبيعي – أبو إسرائيل الكوفي، صدوق يَهِمُ قليلاً، أخرج له البخاري في جزء القراءة خلف الإمام، ومسلم في الصحيح والأربعة[١]. ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله وأبو طالب[٢]. رَوَى عن أبيه وأنس وأبي بردة بن أبي موسى الأشعري وغيرهم، وعنه ابن مهدي والقطان والنضر بن شميل وآخرون ،له في الخصائص خمسة أحاديث، قال ابن معين في رواية: ثقة .وفي رواية –كما قال النسائي: ليس به بأس. وقال العجلي: جائز الحديث. وقال ابن سعد: كان ثقة إن شاء الله. وقال الساجي: صدوق .وقال ابن عدي: له أحاديث حسان. وروى عنه الناس، وحديث أهل الكوفة عامّته يدور على ذلك البيت ،وذكره ابن حبّان وابن شاهين في الثقات، وضعفّه أحمد باضطراب حديثه، وفي رواية: في حديثه زيادة على حديث الناس. وقال أبو حاتم: صدوق إلّا أنّه لا يحتج بحديثه أي منفرداً، وقال يحيى بن سعيد :كانت فيه غفلة شديدة وسوّى ابن معين بينه وبين أخيه إسرائيل، وقال: كل ثقة .وفرق بعضهم فرفع درجة يونس هذا ملخص كلامهم[٣]. وليس في حديثه هذا زيادة إلّا قوله: يقاتل وجبرئيل عن يمينه وميكائيل عن يساره. والجواب من وجوه:

الأوّل: انّها تحتمل الإعتراض على بُعد، فتكون من كلام الحسن، ولا مسرح للإجتهاد في ذلك ،فله حكم الرفع.

الثاني: انّ شاهدها في الجملة صحيح عند الحاكم في قصة بدر، كما تقدّم.

الثالث :انّ إعتماد مسلم عليه في الصحيح كاف في الإعتماد عليه، إذ لم ينقل الحافظ في تهذيب التهذيب،ولم يقل فيه انّه روى له متابعة أو مقروناً ،كما هي عادته في من فيه مقال. وروى له الشيخان أو أحدهما في الشواهد أو مقروناً، أو

---

١ – تقريب التهذيب :٦٨٦/٢رقم ٨١٨٢.

٢ – الطبقات :٤٦١/٢.

٣ – تهذيب التهذيب :٤٣٣/١١رقم ٨٤٣.

متابعةً، كيف وقد روى عنه هنا النضر بن شميل ولم يقل فيه بشيء، وهو هو.

الرابع :أنّه قد تابع يونس عن أبي إسحاق جماعة -يزيد بن عطاء وشريك وإسماعيل بن خالد وصدقة بن أبي عمران وزيد بن أبي أنيسة والأجلح وإسرائيل والأعمش -كلّهم رووه بهذه الزيادة عن أبي إسحاق، كما يأتي في طرق الحديث عند الإمام المرشد بالله، ويكفي واحد في المتابعة.

وأبو إسحاق هو عمرو بن عبدالله السبيعي- بفتح السين المهملة وكسر الموحدة -الهمداني مكثر ثقة عابد، إختلط بآخره، كما في التقريب[١].روى له الجماعة ومحمّد وأبو طالب والمرشد بالله والهادي في المنتخب والنرسي والسيلقي والسمّان وصاحب المناقب[٢].له في الخصائص ثمانية وثلاثون حديثاً، روى عن عليّ كرم الله وجهه، وقيل لم يسمع منه، وعن زيد بن أرقم والبراء بن عازب وعن جماعة من ثقات التابعين، منهم هبيرة بن يريم وهانيء بن هانيء، وعنه ابنه يونس وابن إبنه إسرائيل بن يونس وابنه الآخر يوسف بن أبي إسحاق ،كما في التهذيب، وأمم من الحفّاظ الأثبات، ومنهم الثوري وابن عيينة وشعبة، قال أحمد: أبو إسحاق ثقة. ولكن هؤلاء الذين حملوا عنه بآخره، وقال ابن معين والنسائي والعجلي وأبو حاتم: ثقة. زاد أبو حاتم :وهو أحفظ من أبي إسحاق الشيباني. وقال شبعة :كان أحسن حديثاً من مجاهد والحسن وابن سيرين. وقال الجوزجاني :كان قوم من أهل الكوفة لا تحمد مذاهبهم يعني التشيّع هم رؤس محدثي الكوفة، مثل أبي إسحاق والأعمش ومنصور وغيرهم من أقرانه إحتملهم الناس على صدق ألسنتهم في الحديث، وقال ابن معين: سمع منه ابن عيينة بعدما تغيّر .وقال ابن حبّان في الثقات :كان مدلساً. وكذا عدّه في المدلسين

---

١ - تقريب التهذيب :٤٤٢/١رقم ٥٢٣٦ .

٢ - الطبقات :١٧٢/٢.

الكرابيسي وأبو جعفر الطبري(١). نعم.

أمّا ابنه وابن ابنه[٥٧]فهما أسبق الناس رواية عنه، ولم ينّصوا إلّا على ابن عيينة ممّن روى عنه بعد التغيّر

وأمّا التدليس فإنّما هو عن بعض الصحابة وكلّهم ثقات في الإصطلاح ،أوعن بعض التابعين ولايضرّ مع اللفظ.

وأمّا هبيرة بن يريم فهو من مشايخه الذين سمع منهم ،وعاصرهم والمعاصرة كافية عند مسلم مع إمكان اللقا في صحة الحديث المعنعن،لانّ أباإسحاق مات سنة سبع ،أوتسع ،أوثمان ومائة عن ست وتسعين سنة ومولده لسنتين بقيتامن خلافة عثمان وهبيرةبن يريم مات سنة٦٦(ستّ وستين) وهذا يقرر المعاصرة وقد عدّوه من مشايخ السبيعي، كما مرّ، ويأتي، فالظاهر ثبوت اللقاء، كيف وهو من رجال الصحيحين الحفّاظ المكثرين ،وعدّه السيد صارم الدين وابن حميد وابن حابس في ثقات محدّثي الشيعة.وهبيرة –مصغر–ابن يريم –بزنة عظيم – هوالشيباني –بمعجمة فتحانيّة فموحدة–الخارفي–بمعجمة –الكوفي لابأس به وقد عيب عليه التشيّع، كما في التقريب(٢). روى له الأربعة ومحمّد بن منصور والمرشد بالله ووالده الشريف الجرجاني والحاكم الجشمي(٣). له في الخصائص ثلاثة أحاديث ،روى عن عليّ كرّم الله وجهه وطلحة وابن مسعود والحسن بن عليّ وابن عباس ،وعنه أبو إسحاق السبيعي وأبو فاختة، قال أحمد: لا بأس بحديثه هو أحسن إستقامة من غيره–يعني الذين تفرد أبو إسحاق بالرواية عنهم– وقال النسائي: ليس بالقويّ. وقد مرّ تفسير هذه العبارة، وقد فسّرها النسائي نفسه في الجرح والتعديل فقال: أرجو أن لا يكون به بأس. ويحيى وعبدالرحمن لم

---

١ – تهذيب التهذيب :٦٣/٨رقم ١٠٠.

٢ – تقريب التهذيب :٦٣٣/٢رقم ٧٥٤٨.

٣ – الطبقات :٣٩٦/٢.

يتركا حديثه، وقد روى غير حديث منكر وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من التابعين، قال: وكان معروفاً ليس بذاك. وقال ابن معين: مجهول. وقال أبو حاتم: شبيه بالمجهول. وضعّفه ابن خراش، وذكره ابن حبّان في الثقات[١]. فالرجل عنده وعند من وثّقه - ومنهم النسائي وأحمد- مقبول، كما أشارت إليه عبارة التقريب ومع المتابعة يقوى حديثه ،كيف و أصل الحديث في الصحيحين بل متواتر معنى ماعدا هذه الزيادة، وقدصحّ شاهدهاعند الحاكم و أقرّه الذهبي ،كمامرّ[٢] على أنّه قد تابعه في هذه الرواية عن الحسن بن عليّ جماعة منهم عمرو بن حبشي وأبو الطفيل وعاصم بن ضمرة والحسن البصري والحسين بن عليّ ،كما يأتي في طرق المرشد بالله، وما أشرت إليه من مجمع الزوائد وكنز العمّال، فهؤلاء خمسة كلّهم رووا الحديث مع الزيادة، والقصة عن الحسن بن عليّ عليه السلام أيضاً.

وأمّا الحسن بن عليّ فهو سيّد شباب أهل الجنّة كأخيه الحسين والحديث فيهما متواتر، كما نص عليه المحقق المقبلي في الأبحاث[٣]. والحافظ السيوطي في قطف الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة. وقد عقد له النسائي باباً في الخصائص، وهو الباب الرابع والثلاثون، وأورده من ثلاث طرق كلّها عن أبي سعيد، وعقد قبله باباً لحديث: هذان إبناي وإبنا إبنتي. وقبله باباً لحديث :هما ريحانتاي من الدنيا. وقال فيه وفي أخيه: أللّهمّ إنّي أحبهما فأحبهما وأحب من يحبهما. وعدّ أحاديث حبهما المحقق المقبلي من الأحاديث المتواترة معنى، قال في الأبحاث: حديث أنا حرب لمن حاربكم سلم لمن سالمكم. قاله لعليّ وفاطمة والحسن والحسين رضى اللّه عنهم، أخرجه أحمد والطبراني والحاكم وفي معناه

---

١ - تهذيب التهذيب :٢٣/١١رقم ٥٢.

٢ - تقدم فيحديث التاسع من الباب .

٣ - الأبحاث المسددة فيفنون متعددة:٢٥٣.

عدّة أحاديث بعضها يعمّهم وبعضها يخص الحسن والحسين حين يخاطبهما وبعضها يعمّ أهل بيته في الجملة ،فمجموعها يفيد التواتر المعنوي وشواهدها لاتحصى مثل أحاديث قتل الحسين ، وأحاديث ما تلقاه فراخ آل محمّد وذريّته بألفاظ وسياقات يحتمل مجموعها مجلداً ضخماً، فمن كان قلبه قابلاً فهذا من أوضح الواضحات في كل كتاب، ومن ينبو قلبه عنها فلا معنى لمعاناته بالتطويل،ثمّ ساق بحثاً وأطال، فأبحثه من الأبحاث[١] قال في الطبقات: هو الإمام قام أو قعد، مولده بالمدينة في شهر رمضان عام ثلاث من الهجرة وسمّاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حسناً، وعقّ عنه بشاتين في رواية المنصور بالله، وحلق رأسه يوم سابعه ،وتصدقت أمّه بوزن شعره فضة، ورُبّي في حجر النبوة، وله روايات معروفة محفوظة عند الرواة مدونة، وقال صلى الله عليه وآله وسلم: إنّ إبني هذا سيد يصلح الله به بين فئتين عظيمتين، وشهد مع أبيه صفّين والجمل ولم يقاتل، ثمّ بويع له بعد أبيه في شهر رمضان سنة أربعين من الهجرة في الكوفة، وخرج منها في ذي الحجة حتى نزل المدائن، فخذله أصحابه وتفرّقوا عنه وإضطرته الحال والحوادث إلى إعتزال الأمر ومصالحة معاوية مصداقاً للحديث ،ثم رجع إلى المدينة ،فأقام بها عشر سنين ،وحجّ خمساً وعشرين حجةً ماشياً وإنّ النجائب لتقاد معه إلخ[٢]. وترجمته مبسوطة في النبلاء والإستيعاب والإصابة وغيرها[٣]. أخرج له الستّة وأئمّتنا وشيعتهم إلّا الشريف السيلقي، كما في الطبقات أيضاً، قال ابن عبدالبرّ: لا خلاف بين العلماء انّ الحسن إنّما سلّم الأمر لمعاوية حياته، لا غير، ثمّ تكون له من بعده، وعلى ذلك إنعقد بينهما ما إنعقد في ذلك. وراى الحسن ذلك خيراً من

---

١ – الأبحاث المسددة فيفنون متعددة: ٢٤٢.

٢ – الطبقات :٣/١.

٣ – سير أعلام النبلاء: ٢٤٥/٣ رقم ٤٧.

إراقة الدماء، وإن كانت عند نفسه أ نّه أحقّ بذلك[١]. وفي الإصابة: روى عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وعن أبيه وأخيه الحسين وخاله هند بن أبي هالة، وعنه ابنه الحسن وعائشة أمّ المؤمنين وابن أخيه عليّ بن الحسين وإبناه عبدالله والباقر وعكرمة وابن سيرين وجبير بن نفير - مصغرين - وربيعة بن شيبان وأبو مجلز وهبيرة بن يريم وغيرهم ،وساق شطراً صالحاً من أحاديث فضائله الخاصة والمشتركة بينه وبين الحسين حتى قال: ويقال إنّه مات مسموماً، قال ابن سعد: أخبرنا إسماعيل ابن إبراهيم أخبرنا ابن عون عن عمير بن إسحاق قال: دخلت أنا وصاحب لي على الحسن بن عليّ، فقال: لقد لفظت طائفة من كبدي وإنّي قد سقيت السمّ مراراً، فلم أسق مثل هذه، فأتاه الحسين بن عليّ، فسأله من سقاك؟ فأبى أن يخبره[٢]. وفي الطبقات سقته إمرأته جعدة بنت الأشعث سمّاً في لبن بأمر معاوية ،فمات بعد شهر سنة تسع وأربعين .وفي الإصابة والإستيعاب خمسة أقوال في تاريخ وفاته هذا أحدها، وقد بسط الروايات والآثار في قصته عليه السلام وفضائله المرشد بالله في أماليه الإثنينيّة ،فعقد الباب التاسع في فضل الحسن والحسين وأخبارهما، وساق في ذلك ثمانية وعشرين صحيفة قطعاً كاملاً تشمل على أحاديث مسندة وآثار وما جرى لهما وعليهما رضوان الله عليهما[٥٨].

تخريجه وشواهده تقدّمت، وقد صحّت وتواترت معنى ما عدا الزيادة، وقد عرفت ثبوتها من تراجم رواتها، وجزم الحافظ النسائي برفعها، وقد ساق الإمام المرشد بالله عليه السلام في أماليه الإثنينية طرقها مع إختلاف كثير من رجالها فأنهاها إلى عشرين طريقاً ،فمنها ستّ عند الطبراني عن أبي إسحاق عن هبيرة بن يريم ورواه عن أبي إسحاق جماعة.

١- يزيد ابن عطاء.

---

١ - الاستيعاب :٣٨٧/١رقم ٥٥٥.

٢ - الإصابة :٦٠/٢رقم ١٧٢٤.

٢ – وشريك .

٣ – وإسماعيل بن خالد.

٤– وصدقة ابن أبي عمران.

٥– وزيد بن أبي أنيسة.

٦– والأجلح فهذه ستّ طرق، إنّما أشرت إلى بيان الغرض منها، وفي كل من هذه الطرق متابعة ليونس في سند حديث الباب، وعند أحمد من أربع طرق منها: روايتان من طريق القطيعي عن عبدالله بن أحمد عن أبيه عن وكيع عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن هبيرة عن عمرو بن حُبشي، وفيهما متابعة ليونس ولهبيرة.

ومنها: روايتان أيضاً عن وكيع عن شريك عن أبي إسحاق عن هبيرة، وفيهما متابعة ليونس.

ومنها: طريق الحافظ عبدالله بن محمّد البغوي عن زيد بن أبي أنيسة عن أبي إسحاق عنه.

ومنها: طريق عن أبيإسرائيل – وهو يونس بن أبي إسماعيل – عن أبي إسحاق عن هبيرة وعمرو بن حبشي الزُّبَيدي معاً: انّ الحسن بن عليّ خطب فذكر الحديث.

ومنها: طريق عن زيد بن أبي أنيسة عن أبي إسحاق عن هبيرة فقط.

ومنها: طريق محمّد بن المظفر الحافظ عن الأعمش عن عمروبن حبشي.

ومنها: طريق عن ابن عقدة،ثنا عليّ بن الحسين بن عبيد، ثنا إسماعيل بن أبان عن سلام بن أبي عمرة عن معروف عن أبي الطفيل قال: خطب الحسن

ومنها: طريق عن عبدالرزاق أخبرنا الأجلح عن أبي إسحاق عن هبيرة،

ومنها: طريق عن جعفر بن محمّد قال: لمّا استشهد عليّ كرّم الله وجهه قام الحسن فخطب، وفيها إنقطاع،ولا يضرّ ذلك مع وصلها من سائر الطرق.

ومنها: طريق عن الحسين بن زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ عن عمّه عمر

ابن عليّ عن أبيه قال: خطب الحسن بن عليّ الناس حين قتل عليّ عليه السلام، قال المرشد بالله: ولفظ حديثها على لفظ حديث الطبراني عن الحسن بن علي، وليس بذاك التامّ، فقال: أيّها الناس قد قبض فيكم الليلة رجل لم يسبقه الأولون ولا يدركه الآخرون، قد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يبعثه المبعث فيكتنفه جبرئيل عن يمينه وميكائيل عن يساره لا ينثني حتى يفتح الله لهم، ما ترك إلّا سبعمائة درهم أراد أن يبتاع بها خادماً لأهله. وفي رواية لأمّ كلثوم :وقد قبض في الليلة التي عرج فيها عيسى بن مريم إلخ.

ومنها: طريق الحافظ الحسن بن عليّ الجوهري تنتهي إلى إسماعيل ابن أبان عن سلام بن أبي عمرة عن معروف عن أبي الطفيل عامر بن واثلة، قال: خطب الحسن بن عليّ بعد وفاة أمير المؤمنين كرّم الله وجهه، فساق الحديث مطوّلاً وفيه زيادات حتى ختم الكلام بقوله: وأنا من أهل البيت الذي افترض الله ولايتهم ومودّتهم فقال ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْناً﴾[الشورى/٢٣] وإقتراف الحسنة مودّتنا ،انتهى.

وبوب على هذه الرواية بطولها وأوردها بلفظها الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد ،فقال :باب خطبة الحسن بن عليّ عن أبي الطفيل، قال: خطبنا الحسن بن عليّ. وساق الحديث بطوله، ثمّ قال: رواه الطبراني في الأوسط وفي الكبير بإختصار وأبو يعلى بإختصار والبزّار بنحوه، وفيه: وكانت ليلة إحدى وعشرين يعني ليلة قبض روح أمير المؤمنين عليه السلام ،قال الهيثمي: ورواه أحمد بإختصار كثير وإسناد أحمد وبعض طرق البزّار والطبراني في الكبير حسان ،انتهى[١]. وأورده صاحب كنز العمّال عن عاصم بن ضمرة عند ابن أبي شيبة قال: خطبنا الحسن بن عليّ حين قتل عليّ كرّم الله وجهه. فقال: يا أهل العراق. وساق الحديث مختصراً

---

١ - مجمع الزوائد:١٤٢/٩ ح ١٤٧٩٨، والمعجم الكبير:٨٠/٣ ح ٢٧٢٥، والمعجم الأوسط: ٢ / ٣٣٦ ح ٢١٥٥ ،ومسند أبي يعلى :١٢ / ١٢٤ ح ٦٧٥٧ ،ومسند البزّار :٤ / ١٨٠ ح ١٣٤١ ،ومسند أحمد:١ / ١٩٩ ح ١٧١٩.

وفيه: كان النبيّ صلى الله عليه وآله إذا بعثه في سرية كان جبرئيل عن يمينه وميكائيل عن يساره ،فلا يرجع حتى يفتح الله عليه. وعن هبيرة بن يريم عند ابن أبي شيبة أيضاً وأحمد وأبي نعيم وابن عساكر، وعن الحسن البصري عن الحسين بن عليّ عند ابن جرير، وعن الحسن البصري أيضاً نفسه عند أبي يعلى وابن جرير وابن عساكر[١]

تنبيه

ومن هذا تعرف المتابعات المشار إليها في الكلام على رجال الاسناد، وفيه متابعات لهبيرة من وجوه، فقد رواه معه عن الحسن السبط أخوه الحسين بن عليّ والحسن البصري وأبو الطفيل وعاصم بن ضمرة وعمرو بن حبشي الزبيدي – بضم الحاء المهملة وسكون الموحدة وضم الزاي – فمجموع رواته في الجملة المذكورون هنا ستّة، صحابيان وأربعة من التابعين، وحكم بحسن بعض طرقه الحافظ الهيثمي، فضلاً عن طريق النسائي، فالحديث في درجة قويّةٍ صحيح إمّا لذاته وإمّا لغيره، أو قريب من الصحيح.

وأمّا على قواعد الفقهاء وأرباب الأُصول فهو مقبول من أكثر طرقه كل طريق على حدتها، فضلاً عن مجموعها وهو مشهور أو مستفيض على الاصطلاح الحديثي ،كما عرفت.

تنبيه آخر

وبهذا تعرف ما في كلام ابن تيميّة في منهاجه: إنّ حديث الراية مرسل، وفيه ألفاظ كذب[٢].وهذه عادته في كثير من الأحاديث الثابتة،كماتقدّم في المقدمة.[٥٩]

---

١ - كنزالعمّال :١٩٢/١٣ح ٣٦٥٧٣ - ٣٦٥٧٥.

٢ - منهاج السنّة :٣٤/٥، ومنهاج الكرامة : ٨٧.

ب - ٤- ذكر قول النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في عليّ كرّم الله وجهه: إنّ الله جلّ ثناؤه لا يخزيه أبداً و فيه (١١) عن (١)

٣٧ (١) أخبرنا محمّد بن المثنّى، قال: حدّثنا الوضاح وهو أبو عوانة، قال: حدّثنا أبو بَلج بن أبي سليم، قال: حدّثنا عمرو بن ميمون، قال: إنّي لجالس إلى ابن

قوله: محمّد بن المثنّى. رجال هذا الاسناد رجال الصحيح إلّا واحداً، و هو صدوق، وكلّهم مشتركون ،كأكثر فصول الحديث ،ومحمّد بن المثنّى هو أول اسم في أوّل سند من الباب الأول ،ثمّ تكرر ذكره ولكنّه هنا تصحّف في نسختي الطبع والصواب ما في المخطوطتين ،وعليهما كان التصحيح مع البحث

والوضاح قد فسّره بكنيته لإشتهاره بها وهو- بتشديد المعجمة آخره مهملة فتخفيف الواوالمفتوحة بعدالعين المهملة المفتوحة من الكنية - ابن عبدالله اليشكري ،ثقة ثبت ،روى له الستّة[١]. ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله وأبو طالب والمرشد بالله والنرسي والسيلقي والسمّان وصاحب المناقب[٢].له في الخصائص ستّة أحاديث ،رَوَى عن جماعة، وروى عنه أمم، وترجمته واسعة إتّفقوا على صحة حديثه من كتابه،وإذا حدّث من حفظه رُبما وَهِمَ، وهو صدوق ثقة مأمون، وقال العجلي: أبو عَوَانة بصري ثقة .وذكره ابن شاهين وابن حبان في الثقات، وقال ابن عبدالبرّ :أجمعوا على أنّه ثقة ثبْت حجة فيما حدّث به من كتابه، وإذا حدّث من حفظه رُبما غلط[٣].

وأبو بلج - بفتح الموحدة وسكون اللام آخره جيم - يحيى بن سليم ،أو ابن أبي سليم، إشتهر بكنيته ،الفَزَاري الكوفي، صدوق ربّما أخطأ، وهو الكبير،

---

١ - تقريب التهذيب :٦٤٦/٢رقم ٧٦٨٨.

٢ - الطبقات :٤٩٣/٢.

٣ - تهذيب التهذيب:١١٦/١١رقم ٢٠٤.

والصغير -أبو بَلْج -إسمه جارية بن بَلج الواسطي وهو غير مراد، وقدرَوى للكبير الأربعة وأبو طالب [١].له في الخصائص ثلاثة أحاديث، روى عن جماعة منهم عَمرو بن ميمون الأودي، كما هنا، وعنه أبو عَوَانة وشعبة والثوري وهشيم وغيرهم ،قال ابن معين وابن سعد والنسائي والدارقطني والجوزجاني والأزدي: ثقة. وقال البخاري فيه: نظر. وقال يعقوب ابن سفيان:كوفي لا بأس به. وضعّفه ابن معين في رواية ابن الجوزي وابن عبدالبرّ، وقال أحمد: روى حديثاً منكراً. وذكره ابن حبّان في الثقات ،وقال: يُخْطيء .وقد قال الذهبي: ليس كل من روى المناكير بمتروك أي لجواز أن يكون الخطأ فيها من غيره من رجال السند أو منه سهواً، وأمّا الحديث الذي أنكره أحمد فقد أنكره الحسن البصري، وهو منكر بالمعنى الشرعي باطل إلّا مع التأويل وقد تكلّم عليه صاحب الإيثار ، و ساقه الحافظ ابن حجر في آخر ترجمته من تهذيب التهذيب[٢]. وكم في الصحيحين وغيرهما من الأحاديث المصادمة للمعقول والمنقول، وقد حملت على ضروب من التأويل.

وعَمْرو بن ميمون هو الأودي- بفتح الهمزة وسكون الواو فدال مهملة -أبو عبدالله مخضرم مشهور ثقة عابد نزل الكوفة ،روى له الجماعة[٣]: والمؤيّد بالله وأبو طالب والشريف الجرجاني وصاحب المناقب[٤]. له في الخصائص حديثان،أدرك الجاهلية والإسلام ولم يلق النبيّ ﷺ، روى عن جماعة من الصحابة منهم ابن عباس وابن مسعود وأبو هريرة، قال العجلي وابن معين والنسائي: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات ،وقال أبو إسحاق السبيعي :كان عمرو

١ - الطبقات :٤٢٦/٢.

٢ - تهذيب التهذيب:٤٧/١٢ رقم ١٨٤

٣ - تقريب التهذيب :٤٤٨/١رقم ٥٣٠٥.

٤ - الطبقات :١٧٩/٢.

بن ميمون إذا دخل المسجد ذكرالله[١]. وبالجملة فلا مغمز فيه لأحد.

وأمّا ابن عباس فهو أشهر من نبراس فوق رأس على جبل، حبر الأمّة وترجمان القرآن، وإمام الكتاب والسنّة ،المخصوص بالدعوة النبويّة، قال في الطبقات: ولد عام الشعب قبل الهجرة بثلاث سنين، وحنّكه النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بريقه ودعا له، وسُمّي البحر لسعة علمه، وهو أحد الأربعة العبادلة ،وأحد الستّة المكثرين في الرواية، وكان أكثرهم فُتْيا وإتباعاً، وكان عمر يرجع إليه مع حداثة سنّه وتوّفي بالطائف سنة ٧٠(سبعين)وهو ابن نيّف وسبعين سنة، وقبره بالطائف مشهور، أخرج له الجماعة وأصحاب المسانيد وغيرهم ،وأخرج له أئمّتنا كافّة والشريف السيلقي والنرسي والهادي للحقّ عليه السلام،انتهى[٢].له في الخصائص ثمانية عشر حديثاً، باعتبار أنّ حديثه هذا ينطوي على عشرة أحاديث، فصاعداً كماصرح بذلك فيرواية أخرى ، وروى عنه أمم من ثقات التابعين، وقد أطال وأطاب الحافظ ابن حجر في ترجمته في الإصابة. وابن عبدالبرّ في الإستيعاب[٣]. قال الأوّل: وفي الصحيح عن ابن عباس قبض النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وأناختين. وفي رواية :وكانوا لا يختنون الصّبي حتى يدرك. وفي رواية: قبض وأنا ابن عشر سنين. وهذا محمول على إلغاء الكسر – يعني ما فوق العشر –لما في الصحيحين عنه: أقبلت وأنا راكب على حمار أتان، وأنا يومئذ قد ناهزت سنّ الأحتلام، والنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم يصلّي بمنى إلى غير جدار الحديث، وفي الصحيح عنه :انّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ضمّه إليه وقال: أللّهمّ علّمه الحكمة ،ويقال له حبر العرب، قال ابن منده: كان أبيض طويلاً مشرباً صفرة جسيماً وسيماً صبيح الوجه ،له وفرة يخضب بالحنّاء، وقال ابن عمر: رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرّب ابن عباس ،فدعاه ومسح رأسه

---

١ – تهذيب التهذيب :١٠٩/٨رقم ١٨٠.

٢ – الطبقات :٢١/١.

٣ – الاستيعاب :٩٣٣/٣رقم ١٥٨٨.

عباس إذ أتاه تسعة رهط، فقالوا: يا بن عباس إمّا أن تقوم معنا، وإمّا أن تخلو بنا من بين هؤلاء ،فقال ابن عباس: بل أقوم معكم، قال: وهو يومئذ صحيح قبل أن يعمي، فابتدأوا فتحدّثوا، فلا ندري ما قالوا، قال :فجاء وهو ينفض ثيابه وهو

وتفل في فيه، وقال: أللّهمّ فقّهه في الدين وعلّمه التأويل، وفي رواية عن ابن عباس: أللّهمّ علّمه الحكمة وتأويل الكتاب، وروى الترمذي من طريق ليث عن جهضم عن ابن عباس انّه رأى جبرئيل مرّتين في صورة رجل عند النبيّ ﷺ كما أوضحته رواية ابن سعد، وعن الشعبي قال: ركب زيد بن ثابت، فأخذ ابن عباس بركابه ،فقال: لا تفعل يا ابن عمّ رسول‌الله، فقال: هكذا أمرنا أن نفعل بعلمائنا فقبّل زيد بن ثابت يده، وقال: هكذا أمرنا أن نفعل بأهل بيت نبيّنا. وأخرج ابن سعد بإسناد حسن عن سلمة بن كهيل، قال: قال عبدالله – يعني ابن مسعود: نِعم ترجمان القرآن ابن عباس .وسعى إليه رجل برجل وهو أمير على البصرة، فقال :إن شئت نظرنا، فإن كنت كاذباً عاقبناك ،وإن كنت صادقاً نفيناك ، وإن شئت أقلتك[١]. قال هذه[٢].والآثار في فضائله وكراماته كثيرة.[٦٠]

قوله :تسعة رهط .لم أقف على أسمائهم، ولعلّهم من أعداء أمير المؤمنين عليه السلام بدليل السياق، والرهط من أسماء الجموع لا واحد له من لفظه بل واحده رجل من معناه كمعشر وقوم ونفر وعترة يطلق على قوم الرجل وقبيلته، ومنه قوله تعالى ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ﴾[هود/٩١]وقوله ﴿أَرَهْطِي أَعَزُّ عَلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ﴾[هود/٩٢]ويطلق على جماعة الرجال دون النساء، فقيل على الثلاثة إلى

---

١ – الاصابة :١٢١/٤رقم ٤٧٩٩.

٢ – ولعل السعاية كانت بفاحشة، أو نحوهامّا لايثبت الجزاء والحدّ فيها إلاّ بنصاب كامل من الشهادة، فلهذا استحق النفي مع الصدق لوانكشف بعدالبحث، وفي هذامن الورع والنصيحة مالايكاد يوجد في أحدبعدابن عباس رضي الله عنه.الهامش . منه رحمه الله.

العشرة ،وقيل على السبعة إلى العشرة، وقيل على ما دون العشـرة، كـما فـي القاموس وشرحه[١]. وإنّما جاز تمييز التسعة بالرهط، ولفظه مفرد، لأ نّه في معنى الجمع كأ نّه قيل تسعة رجال ،أو أنفس، أو أشخاص، والإضافة بيانيّة أي تسعة هم رهط ،كما في الفتوحات في تفسير الآية[٢]. ولعلهم أشبه بمن ذكر في الآية، لتجرّم ابن عباس وتأفّفه منهم حتى حمله ذلك على سرد هذه المناقب الجمّة، دفعاً لما قالوا، وهذا يؤيّد ما قاله الحافظ ابن حجر: إنّ سبب كثرة تـوفّر وتـظافر الأحاديث والمناقب العلويّة هو ما نال أمير المؤمنين عليه السلام من بغض بني أميّة، أي والخوارج وأتباعهم، وما فعلوا وما قالوا وما حاولوا، فكأن الصحابة يسارعون إلى دفع أقوالهم وتخرّصاتهم وتمويههم على الناس بروايات الأحاديث النبويّة، كما تقدّم في المقدمّة[٣]. ولهذا أظهر ابن عباس للحاضرين عنده ذلك التجرّم والتضجّر من هؤلاء الرهط مقبحاً لما أشاروا به عليه أو أسرُّوه إليه ،فقال أفٍّ وتُفٍّ على حد قوله تعالى حكاية عن إبراهيم الخليل عليه السلام ﴿أُفٍّ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ﴾ [الأنبياء/٦٧]وهي كلمة إذا نطق بها الإنسان علم أ نّه متضجر مستكره لما سمع ،أو رآى ،أو شمّ رائحة خبيثة ،وهي إسم فعل ،وفيه أربعون لغة، كما في القاموس. وزاد الشارح عليها ما تبلغ به خمسين وجهاً واقتصر ابن مالك على المشهور منها فنظمها في قوله:

فأفّ ثلّث ونوّن إن أردت وقـل أفّـــاً وأفّي وأفّ أفّــة تـــصب

واقتصر صاحب المختار على ستّ لغات[٤]. والاتباع بتفّ لايخلو من نوع تأكيد للمعنى، كعطشان نطشان ،كما يشعر به المقام هنا.

---

١ – القاموس وتاج العروس : ر ه ط.

٢ – الفتوحات الالهية: ٢/٤١٨.

٣ – وراجع الاصابة: ٤/٤٦٤رقم ٥٧٠٤.

٤ – القاموس ،وتاج العروس ،والمختار: ا ف ف

يقول : أفّ وتفّ وقعوا في رجل له عشر، وقعوا في رجل قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

وقوله: له عشر. أي باسقاط الكسر، وعند الحاكم له بضع عشرة فضيلة وقدذكرهنا إثنتى عشرة منقبة، الحادية عشرة قوله: وأخبرنا الله عزَّ وجلّ

والثانية عشرة قوله :وقال : نبيّ الله وما يدريك إلخ [1] وفي هذا الترجّي كلام لا يتسع له المقام، وإنّما يَرِد مثل هذا الأمر في الأغلب تهديداً نحو﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصلت/٤٠]وظاهره هنا الإباحة، وهو خلاف المعلوم من ضرورةالدين ومن عزائم الشرع، وإلّا لم يبق فرق بينهم وبينه صلى الله عليه وآله وسلم المخصوص مع العصمة بقوله تعالى ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح/٢] على أنّ هذا متأخر في فتح مكة، والسورة نزلت في الطريق عند الانصراف من الحُديبيّة ،والغفران هنا معلوم بأ نّه بمعنى العصمة عن الوقوع في الذنوب في المستقبل، وكذا في الماضي للاتفاق على عصمته أيضاً ،وغفران ما لم يكن من المعاصي يرجع إلى معنى العصمة والتوفيق وزيادة اللّطف الذائد، ولم يقم القاطع إلّا على عصمته صلى الله عليه وآله وسلم ،والكلام على الآية مبسوط في كتب التفسير فاللام في الآية داخلة على المسبَّب ،لا على السبب ،أوالعلّة مجموع الأمور الأربعة المذكورة في الآية، ولا تخفى منقبة أهل بدر التي لا توازن ولم تسبق ولن تلحقْ إلّا أنّ مثل هذا العموم المفضي إلى إباحة كل منهي عنه -وحاشاهم- المؤدي إلى تعطيل التكليف عنهم، وليس كذلك قطعاً، لا بدّ من تأويله على حدّ ما قيل في الخصال المكفرة لما تأخّر من الذنوب، وما تقدّم. وقد أفردها الحافظ ابن حجر بالتأليف، كيف ورئيس بدر وإمامهم النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وقد قال الله تعالى في حقّه وهو المعصوم على الإطلاق ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر/٦٦]إلّا أنّها مكية

---

١ - المستدرك:١٤٣/٣ ح ٤٦٥٢.

أيضاً وقد قال ﴿لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً إِذاً لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ﴾ [الإسراء/٧٤] [٦١] وهذه الآيات مدنية وإن كانت السورة مكية، فقد إستثني منها آيات، ومنها هذه وما بعدها وقال ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ كما في سورة الأنعام[١٥] وهي مكية إلّا آيات ومنها ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام/١٥١] الآيات الثلاث، ومثلها في سورة يونس وهي مكية إلاّ آيات وهي الخامسة عشرة آية منها، والثالثة عشرة من سورة الزمر وهي مكية إلّا قوله ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ [الزمر/٥٤] الآية والتي بعدها ﴿وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ﴾ الآية وهذا الفصل أخرجه البخاري في غزوة بدر، وفي فتح مكة، وفي سورة الممتحنة[1]. ورواه أبو داود في كتاب السنّة أيضاً من حديث أبي هريرة بالجزم من غير ترج[2]. قال المنذري أخرجه مسلم والترمذي، وقد أخرجه البخاري ومسلم والنسائي من حديث زهدم عن عمران بن حصين، انتهى[3]. وأخرجه الدارمي وأحمد[4]. بل وروى أحمد الحديث بطوله والطبراني والحاكم، كما يأتي[5]. وفي البخاري ما يدل على أنّ نزول النهي لحاطب بن أبي بلتعة بعد هذا الحديث، والله أحقّ أن يعمل بعزائمه وحدوده وفرائضه، والقصة في تفسير سورة الممتحنة بطولها، وفيها ذكر السبب في نزولها وهو حاطب بن أبي بلتعة، ودخول السبب تحت العموم متفق عليه عند أرباب الأصول، والرجل من أهل بدر، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ما هذا يا حاطب؟ قال: لا تعجل يا رسول الله، إنّي كنت إمرءاً من الأنصار ولم أكن من أنفسهم، فذكر عذره

---

١ – صحيح البخاري: ٢٧٤/٢ ح ٣٠٠٧ و: ١١/٣ ح ٣٩٨٣ وح ٤٨٩٠.

٢ – سنن أبي داود: ٤٧/٣ ح ٢٦٥٠ و: ٢١٢/٤ ح ٤٦٥٤.

٣ – عون المعبود في شرح سنن أبي داود للمنذري: ٢٢٣/٧ ح ١٨٩ و ج ١٢ ح ٢٦٩

٤ – سنن الدارمي: ٣١٣/٢.

٥ – يأتي تخريجه هناك

في كتابه إلى مشركي مكة، ثمّ قال :والله ما فعلت ذلك كفراً ولا أرتداداً عن ديني ،فقال النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم :قد صَدَقكم الرجل– بتخفيف الدال المهملة أى قال الصدق ،فقال عمر: دعني يا رسول الله فأضرب عنقه، فقال: إنّه شهد بدراً، وما يدريك لعل الله إطلع على أهل بدر ،فقال: إعملوا ما شئتم ،فقد غفرت لكم. قال عمر :ونزلت فيه ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الممتحنة/١] ،فصرّح عمر بأنّ هذا النهي نزل بسبب حاطب، وظاهره أنّه نزل بعد ورود الحديث ،وفيه انّهم مكلّفون كغيرهم حتى على ما دون الكفر من المعاصي، ولهذا تبرء حاطب من الكُفْر والردّة وصدّقه النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ونزل النهي عن مثل ذلك الفعل منه خصوصاً وهو للدوام ،كما تقدّم ومنهم عموماً، وكان عمر يقول لحذيفة: هل أنا منهم؟ وهو من أهل بدر، خوفاً من أن يكون من أهل النفاق، وخوفهم من الذنوب، وتوقيهم المعاصي معلوم، وقد شرب قدّامة بن مظعون الخمر، وحدّه عمر، وهو من أهل بدر. ووقع مسطح في قصة الافك وهومن أهل بدر، ونزل في بيعة الرضوان الشاملة لأهل بدر وغيرهم﴿فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ﴾الآية [الفتح/١٠] وهي متأخرة في السنة السادسة من الهجرة، فكأنّ الله بشّرهم بقوله: إعملوا ماشئتم. بأسباب التوفيق والألطاف المؤدّية إلى نيل المغفرة، كما قال تعالى ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت /٦٩] وكأنّهم إستحقوا مغفرة ما سلف من الذنوب وتأهّلوا بذلك للتوفيق والانابة فيما يستقبل عملاً بالقواطع الشرعيّة، ونظراً إلى أحوالهم المرضيّة وخوفهم ولم يتّكلوا على هذه البشارة، وبالجملة ليس القول في هذه الرواية التي في بعض ألفاظها الجزم بالغفران من غير ترج، والأمرلهم أن يعملوا ماشاوا إلّا كالقول في حديث من قال:لا إله إلّا الله دخل الجنّة وإن زنى وإن سرق .وقد أوّله أعيان التابعين وجهابذة العلماء الراسخين ما عدا المرجئة، وقد أفردته برسالة مستقلة، ونقل المحقق الشيخ صالح السماوي في آخر منتهى الإلمام عن الحافظ ابن حجر ما

يزيح الإشكال.

فَائدة

نقل الحافظ ابن حجر في الفتح في باب قول النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم : ما يسرّني أنّ عندي مثل أحد ذهباً. في الكلام على حديث :من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنّة ،قلت: وإن زنى وإن سرق، قال: وإن زنى وإن سرق. كلاماً حسناً واسعاً ومنه قوله: قال الطيبي: قال بعض المحققين: قد يتّخذ من أمثال هذه الأحاديث المبطلة – أي الفرقة المبطلة كالمرجئة – ذريعة إلى طرح التكاليف وإبطال العمل وهذا يستلزم طيّ بساط الشريعة وإ بطال الحدود وانّ الترغيب في الطاعة والتحذير من المعصية لا تأثير له، بل يقتضي الإنخلاع من الدين والإنحلال عن قيد الشريعة والخروج عن الضبط والولوج في الخبط ،وترك الناس سدى مهملين وذلك يفضي إلى خراب الدنيا بعد أن يفضي إلى خراب الآخرة ،انتهى[1]. والشيء بالشيء يذكر، والقصد التنظير، لا القياس والتسوية، فأهل بدر أجل وأرفع وأكرم على الله من أن يكونوا من قبيل هؤلاء وأحوالهم معروفة، بيد أنّ إباحة المعاصي مطلقاً لم تثبت في شريعة من الشرائع، إذ معناها إبطال القانون السماوي في زجر العباد، ونهيهم عن الفساد وإرشادهم إلى إصلاح ومصالح البلاد والمعاش والمعاد مع أنّ العصمة لم تثبت قطعاً لغير أفراد الأنبياء المرسلين أ للّهمّ إلاّ لأهل الإجماع العام ،أوالخاص.لأدلة خاصة على نزاع فيذلك . والحديث احادي :وقد كان من الرسل الخطأ خطأ ،كما عرفت، وتابوا وأنابوا كآدم وداود ويونس وغيرهم وعلى الجملة لم يفهم من حديث: إعملوا ما شئتم ،الصحابة ما فهمه غيرهم، وأحوالهم وأفعالهم تخالف ما فهمه غيرهم، وهم أحقّ بالمراقبة والتحلي بالفضائل والتخلّي عن الرذائل.

---

١ – فتح الباري:١١/٢٣٠.

قاعدة

في جواز نسخ الخبر ومنعه ماضياً ومستقبلاً بحث وخلاف، يطول في بسائط الأصول ،فالتفت إليها في مثل هذا، وإلى قاعدة قبول الخبر المصادم للقواطع وردّه ان لم يحتمل التخصيص أو التأويل، وحدد النظر بإنصاف في كل مقام يزل عنك معظم الإشكالات فيما ورد من الأحاديث المشكلة، مع مراعاة قاعدة ثالثة وهو إنّ في السنّة محكم ومتشابه، كما في الكتاب ،بل فيها أكثر فيما يرجع إلى الثاني لطرو الخطأ والنسيان على الرواة ،كما يأتي حتى في الصحابة ، وكثرة الرواية بالمعنى فيها، كما تجد للقصة الواحدة عدّة روايات بألفاظ مختلفة، بخلاف القرآن فهو محفوظ عن مثل هذا، وقاعدة رابعة، وهي أنّ صحة الإسناد لا تستلزم صحة المتن ،فضلاً عن صحة المعنى بدليل صحة إسناد المنسوخ والمتشابه من السنّة، وتواتر ذلك في القرآن ،وليس القصد إلّا تقرير الحقّ و﴿الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ﴾ [يونس/٣٥] قال الحافظ ابن حجر: واتّفقوا على أنّ البشارة المذكورة فيما يتعلّق بأحكام الآخرة، لا بأحكام الدنيا من إقامة الحدود وغيرها، انتهى[١]. وهذا لاينافي ماتقدّم بل يقرره ويؤكده إن أراد أنّ الغفران في الآخرة مع التوبة ونحوها ،وإلاّ عاد البحث من أوله، قال اللّه تعالى ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَا أَمَانِيِّ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء/١٢٤]

فائدة

ويأتي في كلام المحقق السعد والمحقق المقبلي انّ أدلة فضائل الصحابة العامّة لاتناول المتأخّرين منهم ،كمسلمة الفتح، ويشهد لذلك قوله تعالى ﴿وَآخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾ [الجمعة/٣] وحديث :لو أنفق أحدكم مثل أُحد مابلغ مدّ أحدهم ولانصيفه ، والمخاطب المتأخّرون منهم، ولهذا جعلوهم عشر طبقات ،نظراً إلى السبق، وشهود المشاهد الفاضلة ،كماصنع بن سعد في طبقاته، وهم طبقة

---

١ - فتح الباري: ١٤٣/٧.

واحدة نظراً إلى أنّهم اشتركوا في السنّ ولقاء النبي صلى الله عليه وآله كما صنع بن حبان وغيره حتى جعل بن سعد مسلمة الفتح، كمعوية وأبيه من الطبقة التاسعة، وجعل الصبيان والصغار الذين رأوا النبي صلى الله عليه وآله، كسائب بن يزيد وأبي الطفيل من الطبقة العاشرة، كما في لفظ الدرر.

تخريج الحديث وشواهده إجمالاً وتفصيلاً لجميع فصوله، أمّا إجمالاً فأخرجه بطوله الحاكم في المستدرك من طريق القطيعي، عن عبدالله بن أحمد بن حنبل عن أبيه عن يحيى بن حماد عن أبي عَوانة إلى آخر السند، وقال: هذا حديث صحيح الاسناد، [٦٢] وقال الذهبي: صحيح[1]. وعزاه الحافظ الهيثمي في الباب الجامع لمناقب أمير المؤمنين، من مجمع الزوائد، بعد إيراده مطولاً إلى أحمد والطبراني في الكبير والأوسط باختصار، قال: ورجال أحمد رجال الصحيح غير أبي بَلْج الفَزَاري وهو ثقة وفيه لِيْن، انتهى[2].

وقد عرفت حكمه من ترجمته. وصحح الحاكم والذهبي حديثه هذا، كما تقدّم. وبعد قوله: ثقة. لا يضرّه الوصف باللِيْن، إنّما ذلك يرجع باب الصحيح والأصح، والراجح والأرجح، والثقة والأوثق، وكم في رجال الصحيحين ممّن فيه لِيْن ومقال، كما مرّ، والإستثناء لكونه لم يرو له الشيخان فقط، فلهذا وصفه بالثقة وقد صحح له الحاكم والذهبي، وكم تجنّب الشيخان رجالاً روى لهم غيرهما وصحح أحاديثهم، كما تجنّب مسلم جماعة ممّن روى لهم البخاري وتجنّب البخاري جماعة ممّن روى لهم مسلم، كما تقدّم، ثمّ كل فصل من الحديث صحيح على حِدَة بل أكثرها متواترة من غير هذه الطريق، كما مرّ، ويأتي، نعم في رواية الحاكم وفي مجمع الزوائد ألفاظ تخالف قليلاً ما هنا نقصاً وزيادةً بل أغلبها زيادات.

---

١ - ذيل المستدرك: ١٤٣/٣ ح ٤٦٥٢.

٢ - مجمع الزوائد: ١٠٩/٩ ح ١٤٦٩٦، ومسند أحمد: ١ / ٣٢٠ ح ٣٠٦٢ والمعجم الكبير: ١٢ / ٩٧ ح ١٢٥٩٣

١ ـ لأبعثن رجلاً يحب الله ورسوله، لا يخزيه الله أبداً، قال: فاستشرف لها من إستشرف، فقال: أين ابن أبي طالب؟ قيل هو في الرحى يطحن، قال: وما كان أحدكم ليطحن، قال: فجاء وهو أرمد لا يكاد يبصر فتفل في عينيه ،ثم هزّ الراية ثلاثاً فدفعها إليه ،فجاء بصفية بنت حيي.

٢ ـ وبعث أبا بكر بسورة التوبة، وبعث عليّاً خلفه ،فأخذها منه ،فقال: لا يذهب بها إلّا رجل هو منّي وأنا منه.

٣– قال : وقال لبني عمّه: أيّكم يواليني في الدنيا والآخرة؟ قال – وعليّ معه جالس – فقال عليّ: أنا أواليك في الدنيا والآخرة.

٤– قال: وكان أول من أسلم من الناس بعد خديجة.

٥ – قال: وأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثوبه فوضعه على عليّ وفاطمة وحسن وحسين فقال﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمْ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[الأحزاب/٣٣].

٦ – قال: وشرى عليّ نفسه لبس ثوب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ،فجاء أبو بكر وعليّ نائم ،ثم قال: وأبو بكر يحسبه أنّه النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ،فقال: يا نبيّ الله قال: فقال له عليّ: إنّ نبيّ الله صلى الله عليه وآله وسلم قد إنطلق نحو بئر ميمونة، فأدركه، قال: فانطلق أبو بكر فدخل معه الغار، قال: وجعل عليّ يُرمى بالحجارة ،كما كان يُرمى نبيّ الله وهو يتضوّر، قد لفّ رأسه في الثوب لا يخرجه حتى أصبح ثم كشف عن رأسه، فقالوا: إنّك للئيم كان صاحبك نرميه فلا يتضوّر وأنت تتضوّر وقد استنكرنا ذلك.

٧ – قال: وخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالناس في غزوة تبوك قال :فقال له عليّ: أخرج معك؟ فقال له نبيّ الله: لا ،فبكى عليّ، فقال: أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّك لست بنبيّ، انّه لا ينبغي أن أذهب إلّا وأنت خليفتي.

٨ – قال: وقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :أنت وليي في كل مؤمن بعدي.

٩ – قال: وسدّ أبواب المسجد غير باب عليّ، قال: فكان يدخل المسجد جنباً وهو طريقه ليس له طريق غيره.

١٠ – قال: وقال: من كنت مولاه فإنّ مولاه عليّ.

١١ – قال: وأخبرنا الله عزَّ وجلَّ في القرآن انّه قد رضي عن أصحاب الشجرة، فعلم ما في قلوبهم، فهل حدّثنا انّه سخط عليهم بعد.

١٢ –قال وقال نبيّ الله صلى الله عليه وآله وسلم لعمر – حين قال: إئذن لي فلأضرب عنقه يعني حاطباً – قال: أو كنت فاعلاً؟ وما يدريك لعل الله إطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم.

قوله: يحب الله ورسوله. زاد الحاكم وغيره: ويحبه الله ورسوله. وقوله: أنت وليّي في كل مؤمن بعدي. وعند الحاكم: أنت وليّ كل مؤمن بعدي ومؤمنة .وكذا في مجمع الزوائد إلاّ أنّه لم يذكر فيه: ومؤمنة. وفي مجمع الزوائد: سبعة رهط. بدل :تسعة. ولعلّه تصحيف وهو فيه غير قليل. وفيه: فانتبذوا. بدل: فابتدأوا. وله وجه،وفيه :في الرحل يطحن. أى البيت بدل :الرحى. وكذا في نسخة من الخصائص، وفيه: فنفث. بدل: فتفل. وفيه زيادة: فأبوا.

بعد قوله: **أيّكم يواليني في الدنيا والآخرة.** وفيه: ثم نام مكانه .بعد قوله: لبس ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان يرمون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. وفيه: فجاء أبو بكر يحسب أ نّه نبيّ الله. وعند الحاكم: يحسب أ نّه رسول الله. وفيه: كما كان يُرمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .وفيه: فقال له ألا ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون. وفيه وقال رسول الله لعمر: وكنت فاعلاً. وفيه إطلع إلى أهل بدر ،انتهى ولعلّه ضمن اطلع معنى نظر ،وهذه ألفاظ متقاربة إلّا أنّ وظيفة الباحث جمع الألفاظ لما تحتها من المدارك والزوائد حتى في مثل التعبير بالرسول بدل النبيّ والعكس هذا.

وأمّا تخريجه تفصيلاً فكل فصل قد خرج أو سيخرج في بابه الذي أورده الحافظ النسائي فيه.

أمّا الحديث الأوّل: وهو حديث الراية، فقد تقدّم في الباب الذي قبل هذا وهو صحيح، بل متواتر معنى، وأخرجه المرشد بالله عن الحسن بن عليّ في خطبته بعد وفاة أمير المؤمنين عليه السلام.

وأمّا الحديث الثاني: وهو قوله: لا يذهب بها إلّا رجل منّي وأنا منه. فسيأتي في الباب الخامس عشر والباب السادس عشر، وفيه: ولا يؤدّي عنّي إلّا أنا أوعليّ.

وأمّا الحديث الثالث: وهو كونه :وليّه في الدنيا والآخرة، فسيأتي في الباب الحادي عشر في المواخاة، وله ألفاظ في الباب السادس عشر أيضاً.

وأمّا الحديث الرابع: وهو كون أمير المؤمنين أوّل من أسلم، وعند الحاكم: أول من آمن بعد خديجة. فقد تقدّم معناه وشواهده في الباب الأول والثاني وهي متواترة معنى.

وأمّا الحديث الخامس: وهو حديث الكساء، فقد مرّ الكلام عليه في الكلام على الفصل الثالث من الحديث الثاني من الباب الثالث ،وهو حديث سعد بن أبي وقّاص المتضمن لثلاثة أحاديث هذا ثالثها في بعض الرواية عنه.

فائدة

قال في ينابيع المودّة في الباب الخامس والخمسين في فضائل خديجة الكبرى وفاطمة الزهراء ما لفظه: وفي مودّة ذوي القربى عن أنس بن مالك وعن زيد بن عليّ عن أبيه عن جدّه عن عليّ عليه السلام انّ رسول الله ﷺ كان يأتي كل يوم باب فاطمة عند صلاة الفجر، فيقول :الصلاة يا أهل بيت النبوّة ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ [الأحزاب/٣٣] تسعة أشهر بعدما نزلت ﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ [طه/١٣٢] قال :وروي هذا الخبر عن ثلثمائة من الصحابة ،انتهى[١]. وهذا يفيد أ نّه متواترمن وجوه علاوة

---

١ - ينابيع المودّة :٥٩/٢ ح ٤٥

على ما تقدّم .

وأمّا الحديث السادس: وهو قوله : وشرى عليّ نفسه إلخ ، فليس له ذكر في الخصائص في غير هذا الموضع ،وهو صحيح بهذا الاسناد ، كما تقدّم ، وقد أوسعت الكلام عليه في الكلام على أحاديث البرق ،وأشار إليه صاحب الروضة الندية[١]. وعلّقت عليه أيضاً ثَمّ.

وأمّا الحديث السابع :وهو حديث المنزلة فسيأتي في الباب العاشر من عشرين طريقاً ، وهو متواتر أيضاً ،كما تقدّم في المقدّمة .

وأمّا الحديث الثامن: وهو حديث :أنت وليّي في كلّ مؤمن بعدي. فسيأتي في الباب الثامن عشر وفي الباب التاسع عشر.

وأمّا الحديث التاسع: وهوحديث سدّ أبواب المسجد إلاّ باب عليّ كرّم اللّه وجهه فسيأتي في الباب الثامن والباب التاسع .

وأمّا الحديث العاشر: وهو حديث: من كنت مولاه فعليّ مولاه. فهو متواتر ،كما مرّ، وسيأتي له ذكر في الباب الحادي عشر، وفي الباب السابع عشر، وفي الباب العشرين وما بينهما وفي الباب الثاني والعشرين وفي غيرها ، وتقدّم في الباب الثالث أيضاً.

وأمّا الحديث الحادي: عشر فهو أثر له حكم الرفع ، لأنّه عبارة عن إثبات الرضا عن أهل الشجرة ، كما صرح به القرآن ، ونَفْي ورود نصّ في السخط عليهم خصوصاً المستفاد من الإستفهام لفقد صدور أسباب السخط حينئذٍ منهم ، وهذا لا ينافي عمومات الوعيد على من صدر عنه ما يوجبه في الجملة ، كما تقدّم

ولقد أثنى الله عليهم ثناءً حسناً معللاً ذلك بالبيعة التي تنافسوا فيها وتسارعوا إليها ، كما قال الله قبلها ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللهَ يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْراً

---

١ - الروضة الندية :٣١ .

عَظِيماً﴾ [الفتح / ١٠] فكانت سبباً لفوزهم بالأجر والمغانم المعجلة والمؤجلة، مع ما أضمروه من صدق الايمان والوفاء بما عاهدوا الله عليه، انّهم لا يفرون عند القتال وغير ذلك وهم كذلك، وكانوا ثلاث، أو أربع على الأكثر، أو خمس عشرة مائة في عام الحُدَيبيّة، والأحاديث والآثار في ذلك كثيرة، وقد ساقها الحافظ السيوطي في تفسير سورة الفتح من الدرّ، ومن ذلك ما أخرجه أحمد عن جابر، ومسلم عن أُمّ بشر مرفوعاً: لا يدخل النار أحد ممّن بايع تحت الشجرة[١]. وهذه بشارة أخرى، كبشارة أهل البيت، كمامرّ، والقصة مشهورة في كتب الحديث والسير والتفسير والتاريخ

وأمّا الحديث الثاني عشر: وهو الحديث الذي تقدّم الكلام عليه، فقد تقدّم ذكر مخارجه، وأخرج أحمد في مسند جابر بن عبدالله: إنّ عبداً لحاطب جاء رسول الله ﷺ يشتكي حاطباً، فقال: يا رسول الله ليدخلن النار حاطب، فقال ﷺ: كذبت لا يدخلها، فإنّه شهد بدراً والحديبيّة[٢] وفي رواية عنه: لن يدخل النار رجل شهد بدراً والحديبيّة[٣]. وفي رواية عن أبي هريرة عند أحمد أيضاً بلفظ: إنّ الله اطّلع على أهل بدر، فقال: إعملوا ما شئتم، فقد غفرت لكم[٤]. وهي أشكل ممّا تقدمّ، وقد مرّ ما يؤخذ منه تأويلها، والله أعلم، وليس مراد ابن عباس إلّا إدخال أمير المؤمنين عليه السلام في هذين العمومين بعد أن ساق ما ساق من فضائله الخاصّة والأمر، كما قال رضي الله عنهما وعنهم.

---

١ - الدرّ المنثور: ٦/٧٤.

٢ - مسند أحمد: ٣/٣٢٥ ح ١٤٥٢٤.

٣ - مسند أحمد: ٣/٣٩٦ ح ١٥٢٩٧

٤ - مسند أحمد: ٢/٢٩٥ ح ٧٩٢٧.

ب -٥ - ذكر قول النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لعليّ كرّم الله وجهه: إنّك مغفور لك. وفيه ٦ عن ١

٣٨ (١) أخبرنا هارون بن عبدالله الحمّال البغدادي، قال: حدّثنا محمّد بن عبدالله بن الزُبير الأسدي، قال: حدّثنا عليّ بن صالح عن أبي إسحاق عن عمرو بن مُرّة عن عبدالله بن سلمة عن عليّ كرّم الله وجهه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ألا أعلمّك كلمات إذا قلتهنّ غفر لك، مع أنّه مغفور لك ،تقول: لا إله إلّا الله الحليم الكريم لا إله إلّا الله العليّ العظيم، سبحان الله ربّ السموات السبع، وربّ العرش الكريم، الحمد لله ربّ العالمين.[٦٣]

قوله: **هارون بن عبدالله الحمّال** - رجال هذا الاسناد ثقات ،وكلّهم مشتركون غير الأوّل ،والحديث مشترك - بالحاء المهملة هو البزّاز بتكرير الزاي البغدادي، الحافظ، أخرج له مسلم والأربعة، له في الخصائص حديثان ،ولا ذكر له في الطبقات ثقة، كما في التقريب[١]. روى عنه الثقات ،كان بزّازاً فتزهّد، فصار يحمل الشيئ بالأجرة ويأكل منها، قال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبّان في الثقات وقال أبو حاتم والحربي: صدوق .زاد الحربي: لو كان الكذب حلالاً تركه تَنَزُّهاً. وقال المروزي: قلت لأحمد أكتب عنه؟ قال: إيْ والله [٢].

وشيخه هنا محمّد بن عبدالله ابن الزُبير الأسدي، وهو المشهور بالزُبَيري الكوفي، ثقة ثبت ،إلّا أنّه قد يخطىء في حديث الثوري، كما في التقريب[٣]. وحديثه هنا ليس عن الثوري، أخرج له الستّة والمؤيّد بالله وأبو طالب والمرشد بالله والسمّان وصاحب المحيط[٤]. له في الخصائص ثلاثة أحاديث، روى عنه

---

١ - تقريب التهذيب :٦٣١/٢رقم ٧٥١٥.

٢ - تهذيب التهذيب :٨/١١رقم ١٨.

٣ - تقريب التهذيب :٥٢٨/٢ رقم ٦٢٦٢.

٤ - الطبقات :٢٧٨/٢.

الثقات ،كأحمد وبندار وابن أبي روّاد وغيرهم، وصفه أحمدبالخطأفي حديث سفيان ،وقال ابن معين والعجلي وابن نمير وابن قانع: ثقة .زاد الثاني: كوفيّ يتشيّع. وزاد الثالث: مشهور بالطلب صحيح الكتاب. وقال بُندار: ما رأيت أحفظ منه. وقال أبو زرعة وابن خراش وابن سعد: صدوق .وقال أبو حاتم: عابد مجتهد حافظ للحديث له أوهام. وقال النسائي: ليس به بأس[١].

وأمّا شيخه عليّ بن صالح فهو عليّ بن صالح بن صالح بن حيّ الهَمْداني الكوفي، أخو الحسن بن صالح، وهما توأمان، ثقة عابد، أخرج له مسلم والأربعة[٢]. ومحمّد بن منصور وأبو طالب والمرشد بالله والسمّان وصاحب المناقب وصاحب المحيط [٣].له في الخصائص حديثان،روى عن جماعة من الثقات، ومنهم أبو إسحاق وسلمة بن كهيل والأعمش ومنصور، وعنه جماعة ،قال أحمد وابن معين والنسائي والعجلي وابن سعد: ثقة. وفي رواية عن ابن معين: ثقة مأمون. ونقل الساجي تضعيفه عنه في رواية، وهو معارض بروايتين عن ابن معين، أنّه ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات ،وقال الذهبي في الكاشف: كان رأساً في العلم والعمل والقراءة[٤]. وعدّه السيّد صارم الدين وابن حابس وابن حميد في ثقات محدّثي الشيعة، كما في الطبقات.

وأبو إسحاق وعمرو بن مرّة من رجال الستّة تقدّما.

وأمّا عبدالله بن سَلِمة – بكسر اللام فهو المرادي الكوفي – بضم الميم – نسبة إلى مُراد بطن من مذحج – وهو غير الهمداني وَوَهِمَ من خلطهما – صدوق تغيّر حفظه، كما في التقريب[٥]. روى له الأربعة ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله

---

١ – تهذيب التهذيب :٢٥٤/٩رقم ٤٢٠.

٢ – تقريب التهذيب :٤١٤/١رقم ٤٨٩٣.

٣ – الطبقات :١١٧/٢.

٤ – تهذيب التهذيب :٣٣٢/٧رقم ٥٦٠.

٥ – تقريب التهذيب :٢٩٢/١رقم ٣٤٥١.

والمرشد بالله[١]. له في الخصائص حديثان، هذا الحديث والذي بعده، رَوَى عن عليّ عليه السلام وسعد وابن مسعود وغيرهم، وعنه عمرو بن مرّة وأبو الزُبَير ،قال العجلي: كوفي تابعي ثقة. وقال يعقوب بن شيبة: ثقة يُعدّ في الطبقة الأولى من فقهاء الكوفة بعد الصحابة. وقال البخاري: لا يتابع في حديثه .وقال أبو حاتم يعرف وينكر .وقال ابن عدي :أرجو أ نّه لا بأس به[٢]. وقد تكرر أنّ القدح المجمل لا يقبل لا سيّما إن عارضه التوثيق، كما هنا، وقد توبع هنا، فقد روى النسائي حديث الباب من ست طرق كلّها من طريق أبي إسحاق ،الأولى والثانية عن أبي إسحاق عن عمرو بن مرّة عنه، والثالثة عن أبي إسحاق عن عمرو بن مرّة عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ،والرابعة والخامسة عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبدالرحمن، والسادسة عن أبي إسحاق عن الحارث الأعور الهمداني، فقد توبع عبدالله بن سلمة في أربع طرق ،في ثلاث منها بعبدالرحمن ،وفي الرابعة بالحارث كما توبعِ الحارث بسائر الطرق ،فالمتابعة مشتركة بين الأوّل والثاني أعني عبدالله بن سَلِمَةَ والحارث، فانجبر الحديث وتأيّدت الأسانيد، وقد صححه الحاكم والذهبي على شرط الشيخين من الطريق الرابعة والخامسة، كما يأتي فعرفت أنّ رواية النسائي عنهما ليست إلّا في المتابعات، وقد صحح نحوه من طرق بألفاظ في الصحيحين وغيرهما، كما يأتي.

تخريجه وشواهده، منها أحاديث الباب وهي ثابتة ،ومنها تصحيح الذهبي تبعاً للحاكم من الطريق الرابعة[٣]. وقد رواه أحمد في مسند عليّ عليه السلام من المسند من أربع طرق: الأولى هي الأولى من طرق النسائي بلفظ الحديث وإسناده، قال الشيخ أحمد محمّد شاكر: إسناده صحيح، عليّ بن صالح بن صالح بن حيّ الهمداني ثقة ،وسيأتي بإسناد آخر صحيح ،ثمّ أورده من طريق إسرائيل عن أبي

---

١ - الطبقات: ١/ ٤٨٦.

٢ - تهذيب التهذيب :٥/ ٢٤١رقم ٤٢٠.

٣ - المستدرك :٣/ ٢٤٩ ح ٤٦٧٠.

إسحاق عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن عليّ كرّمالله وجهه، وقال: إسناده صحيح، قال: وقد مرّ بإسنادين صحيحين، والإسنادان اللذان أشار إليهما أحدهما عن يونس عن ليث عن ابن عجلان عن محمّد بن كعب القُرظيّ عن عبدالله بن شداد عن عبدالله بن جعفر عن عليّ كرّم الله وجهه، قال: لقّنني رسول الله ﷺ هؤلاء الكلمات .فذكره، قال الشيخ أحمد: إسناده صحيح، والثاني عن رَوح عن أُسامة بن زيد عن محمّد بن كعب إلخ وفيه: علّمني. بدل لقّنني قال الشيخ أحمد: إسناده صحيح[١]. فهذه أربع طرق مصحّحة عند أحمد عن عليّ كرّم الله وجهه، وأخرجه الامام المرشد بالله في الأمالي الخميسية في الباب الحادي عشر في الدعاء من أربع طرق ،ثلاث عن عليّ عليه السلام، والرابعة عن ابن عباس.

فالأُولى: هي السابعة والثلاثون من الباب المذكور تنتهي إلى إسرائيل عن أبي إسحاق عن ابن أبي ليلى عن عليّ عليه السلام.

والثانية: عن ابن عباس بعدها من طريق قتادة عن أبي العالية عنه [٢].كما في البخاري.

والثالثة: وهي الأربعون من الباب المذكور [٦٤] من طريق أبي إسحاق عن عمروبن مرّة عن عبدالله بن سلمة عن عليّ عليه السلام.

والرابعة: وهي السادسة والعشرون بعد المائة من طريق الطبراني تنتهي إلى الحسن بن صالح عن أخيه عليّ بن صالح إلى آخر طريق النسائي[٣]. قال في هامش الأمالي نقلاً عن تفريج الكروب عن حاشية الجامع الصغير :هذا الخبر أخرجه ابن أبي شيبة والترمذي، وقال: غريب والحكيم الترمذي عن عليّ والخطيب، قال ابن حجر :إسناده صحيح. وقد صححه الحاكم وأقرّه الذهبي

---

١ – المسند أحمد:٩٣/٢ح ٧١٢ وح ١٣٦٣ وح ٧٢٦ وح ٧٠١.

٢ – الامالي الخميسية :٢٢٨.

٣ – الامالي الخميسية :٢٣٩ و ٢٤٥

ورواه السيوطي في الجامع الصغير ،انتهى[١]. والذي وقفت عليه من المخارج والشواهد في مسند عليّ عليه السلام من جمع الجوامع وغيره أودعته في الكلام على أحاديث البرق اللموع مطولاً، وحاصله أنّه روى مع شواهده من طرق بألفاظ متقاربة عن سبعة من الصحابة بتقديم وتأخير، وإبدال لفظ بآخر منهم:

١-عليّ كرّم الله وجهه بألفاظ وطرق ،وقد إشتهر بدعاء الكرب عند أحمد كما مرّ، وابن منيع وابن ماجة وابن أبي الدنيا وابن جرير وصححه، وابن حبّان في صحيحه، ويوسف القاضي في سننه، والعسكري في المواعظ، والحاكم وأبي نعيم في المعرفة ،والخرائطي في مكارم الأخلاق، والبيهقي في الشعب ،وسعيد بن منصور والعدني وابن أبي عاصم في السنّة[٢].وهو عند بعضهم من طرق، ومع إختلافها يزداد قوّةً وصحّةً.

٢ - ومنهم: ابن عباس بنحوه من غير تخصيص عليّ عليه السلام بالذكر والخطاب عندالبخاري في باب الدعاء عندالكرب من الكتاب الدعوات من طريقين بل من ثلاث إلّا أنّه طوى إسناد الثالثة ومتنها. وأخرجه في كتاب التوحيد أيضاً[٣]. ومسلم من الثلاث التي أخرجه منها البخاري[٤]. وأبي عوانة في صحيحه ،كما في عدّة الحصن الحصين، زاد في تحفة الذاكرين، وأخرجه النسائي والترمذي وابن ماجة والبخاري في الأدب المفرد وغيرهم[٥].

٣ ومنهم :عبدالله بن أبي أوْفى عند الترمذي والنسائي والحاكم وابن ماجة[٦].وفي إسناده مقال ينجبر، بما تقدّم.

---

١ - الأمالي الخميسية: ،وتفريج الكروب وتكفير الذنوب :٥٨.

٢ - عنهم في كنز العمّال :١٢٣/٢ ح ٣٤٣٩ و ح ٤٩٩٢ و ح ٤٩٩٤.

٣ - صحيح البخاري:٥ /٢٣٣٦ ح ٥٩٨٥ و ح ٥٩٨٦ و ح ٦٩٩٠ و ح ٦٩٩٤

٤ - صحيح مسلم :٢٠٩٢/٤ ح ٢٧٣٠ ومابعده.

٥ - تحفة الذاكرين بعدّة الحصن الحصين :٢٩٣/١.

٦ - كمافي كنز العمّال :٨١٥/٧ ح ٢٥٣٦ غير النسائي.

٤- ومنهم :أنس بن مالك عند الاصفهاني والديلمي في مسند الفردوس والطبراني في الصغير والأوسط[١]. وفي إسناده ضعف ،ويؤيّده ما مرّ.

٥- ومنهم :أبو الدرداء بنحوه عند أحمد بإسناد صحيح والطبراني، قال الهيثمي: وإسناده حسن.

٦ ومنهم :عمرو بن مرّة.

٧ - وزيد بن أرقم معاً عند الطبراني[٢]. فهؤلاء سبعة ممّن رواه من الصحابة. ومن تتبع وجد غيرهم، فالحديث في أعلا درجات الشهرة والاستفاضة، فضلاً عن درجات الصحة والقوّة بمجموع ذلك، فضلاً عن درجة القبول ،وفيما أشرت إليه من الطرق عند المرشد بالله ما يؤكّد أ نّه ممّن له القدم الراسخ واليد الطولى في هذا الشأن، كما أوضحت ذلك في خدمات أحاديث البرق اللموع ،وقد مرّ أ نّه أخرج الحديث الخامس عشر من الباب الثالث من عشرين طريقاً، وعمرو بن مرّة المقرون بزيد بن أرقم هو الجهني أبو طلحة، أوأبو مريم صحابي، مات بالشام في أيّام معاوية، أخرج حديثه الترمذي، فهو غير عمرو بن مرّة خامس رجال السند هنا، وقد تكرر هذا، بخلاف الصحابي، فليس من رجال النسائي.

فائدة

وقد أوسع الكلام على الحديث الحافظ ابن حجر في الفتح، في شرح أحاديث الباب المذكور ومنه قوله: وأخرج ابن أبي الدنيا في كتاب الفرج بعد الشدّة له من طريق عبدالملك بن عمير، قال: كتب الوليد بن عبدالملك إلى عثمان بن حيان: أنظر الحسن بن الحسن، فاجلده مائة جلدة وأوقفه للناس، قال فبعث إليه فجيء به، فقام إليه عليّ بن الحسين، فقال :يا ابن عمّ تكلّم بكلمات الفرج

---

١ - المعجم الصغير:٢١٣/١ ح ٣٤١ ،والمجعم الأوسط :٣٥٨/٣ ح ٣٣٩٨

٢ - المعجم الكبير:١٩٣/٥ ح ٥٠٦٠ عنهما.

ذكر الإختلاف على أبي إسحاق في هذا الحديث

يفرج الله عنك. فذكر له حديث عليّ كرّم الله وجهه باللفظ الثاني عند النسائي، فقالها، فرفع عثمان إليه رأسه، فقال أرى وجه رجل كُذِبَ عليه، خلّوا سبيله، فسأكتب إلى أمير المؤمنين بعذره، فاطلق. وأخرج النسائي والطبراني عن الحسن بن الحسن بن عليّ، قال: أرسل إليّ الحجاج فقلتهنّ، فقال :والله لقد أرسلت إليك، وأنا أريد قتلك ،فلأنت اليوم أحب إليّ من كذا وكذا، وحكى الحافظ قصّة لأبي بكر الرازي، قال :كنت بأصبهان وهناك شيخ يقال له أبو بكر ابن عليّ عليه مداراً لفُتيا، فسُعي به إلى السلطان، فسُجن، فرأيت النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في المنام، فقال لي: قل لأبي بكر بن عليّ :يدعو بدعاء الكرب الذي في صحيح البخاري حتى يفرج الله عنه ،قال، فأصبحت فاخبرته فدعا به، فلم يكن إلّا قليلاً حتى أخرج ،انتهى[1]. ملخصاً.

قوله: ذكر الاختلاف. تقدّم أنّ مثل هذا الاختلاف لا يؤثر إضطراباً في الاسناد ولا في المتن على حد ما في الصحيحين من الأحاديث التي بهذه المثابة ،وفي غيرهما ما هو أكثر وأكبر، كما تكرر، وقد رواه عن أبي إسحاق عليّ بن صالح وإسرائيل والحسين بن واقد، وقد تقدّم ذكر من روى عنهم أبو إسحاق ويأتي، ومن المخالفة انّه لم يذكر في هذا الحديث والذي بعده: إنّك مغفور لك وهو مذكور في الأوّل والرابع والخامس والسادس، فالمخالفة في الثاني والثالث فقط، وأمّا إختلاف الألفاظ فغير قليل، كما يأتي .

---

١ - فتح الباري: ١١ / ١٢٤

٣٩ (٢) أخبرنا أحمد بن عثمان بن حكيم الكوفي قال: حدّثنا خالد قال :أخبرنا عليّ بن صالح عن أبي إسحاق الهمداني عن عمرو بن مرّة عن عبدالله بن سلمة عن عليّ كرّم الله وجهه إنّ النبيّ ﷺ قال:

قوله: **أحمد بن عثمان بن حكيم الكوفي**. رجال هذا الاسناد كلّهم ثقات مشتركون، كالحديث، وأحمد بن عثمان هذا هو الاَوْدي -بفتح الهمزة وسكون الواو آخره مهملة- ثقة ،أخرج له البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجة[١]. ومحمّد بن منصور والسمّان[٢]. روى عن أبيه وعمّه وأبي نعيم وخالد بن مخلد وعنه من أخرج له وأبو عَوَانة وأبو حاتم وقال: صدوق. وقال النسائي والعُقَيلي والبزّار وابن خراش: كان ثقةً زاد الأخير: عدلاً .وَرَوَى عنه ابن خُزَيمة في صحيحه، وذكره ابن حبّان في الثقات[٣].

وشيخه خالد هو ابن مخلد- بفتح الميم وسكون المعجمة، كما في المغني[٤].القطواني- بفتح القاف والطاء- الكوفي، صدوق يتشيّع، وله افراد، كما في التقريب، أخرج له البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجة وأبو داود في مسند مالك[٥]. والمرشد بالله والنرسي وصاحب المحيط[٦].روى عن عليّ بن صالح بن حيّ ومالك وجماعة، وعنه من أخرج له بواسطة وبغير واسطة وأبو كريب وابن نمير وسفيان ووكيع وجماعة من الثقات. قال الحافظ في مقدمّة الفتح: هو من كبار مشايخ البخاري رَوَى عنه ،وروى عن واحد عنه، قال العجلي: ثقة فيه تشيّع،

---

١ - تقريب التهذيب :١٨/١رقم ٨٧.

٢ - الطبقات :١٠١/١.

٣ - تهذيب التهذيب :٦١/١رقم ١٠٥.

٤ - المغني في ضبط أسماءالرجال: ٢٢٦.

٥ - تقريب التهذيب :١٥٢/١رقم ١٧٣٥.

٦ - الطبقات :٢٧٧/١.

وقال ابن سعد: كان متشيّعاً مفرطاً. وقال صالح جَزَرَة: ثقة إلّا أنّه كان مُتهماً بالغلوّ في التشيّع. وقال أحمد بن حَنْبل :له مناكير. وقال أبو داود:صدوق إلّا أنّه يتشيّع .وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. قال الحافظ: قلت:

أمّا التشيّع فقد قدمنا أنّه إذا كان الراوي ثبت الأخذ والأداء ،فلا يضرّه لاسيما إذا لم يكن داعية إلى رأيه.

وأمّا المناكير فقد تتبعها ابن عدي من حديثه[٦٥]وأوردها في كامله ، وليس فيها شيء ممّا أخرجه له البخاري، بل لم أر له عنده من افراده سوى حديث واحد وهو حديث أبي هريرة: من عادى لي وليّاً، الحديث ،انتهى[١]. فالرجل ثقة عند من إعتمده، ومنهم صاحبا الصحيحين، وقال ابن معين: ما به بأس. وقال ابن عدي: هو من المكثرين، وهو عندي إن شاء الله لا بأس به. وقال العجلي: ثقة فيه قليل تشيّع ،وكان كثير الحديث. وقال الأزدي: في حديثه بعض المناكير، وهو عندنا في عداد أهل الصِّدق. وقال ابنُ شاهين في الثقات: قال عثمان بن أبي شيبة: هو ثقة صدوق. وذكره الساجي والعُقيلي في الضُعفاء، وذكره ابن حبان في الثقات[٢]. قال في الطبقات: وذكره السيد صارم الدين وابن حابس وابن حُمَيد في ثقات محدّثي الشيعة[٣]. وقد تكرر أنّ مناط قبول الرواية هو الصدق ،وان عدالة الرواية ترجع إلى ذلك مع الورع والدين.

وأمّا سائر السند فقد تقدّم.

---

١ - مقدمة فتح الباري:٣٩٨.

٢ - تهذيب التهذيب :١١٦/٣رقم ٢٢١.

٣ - الطبقات ١/ ٢٧٧

يا عليّ ألا أعلمّك كلمات الفرج، لا إله إلّا الله العليّ العظيم، سبحان ربّ السموات السبع وربّ العرش العظيم ،الحمد لله ربّ العالمين .

قوله : **يا عليّ ألا أعلمّك كلمات الفرج** الحديث ، هذا اللفظ لم يذكر في الذي قبله ولا في الثلاثة الأخيرة، وهو مذكور مشهور في عدّة أحاديث ،وقد ترجم البخاري لمعنى أحاديث الباب بباب الدعاء عند الكرب[١] . وكذا في عدّة الحصن الحصين وغيرهما . وفي قوله : العليّ العظيم . بدل الحليم الكريم ، وربّ العرش العظيم ،بدل ربّ العرش الكريم عدّة روايات يطول سردها ، قال الحافظ ابن حجر في الفتح في الباب المذكور في الكلام على الحديث الأوّل والثاني عند البخاري عن ابن عباس لفظ الأوّل :كان رسول الله ﷺ يدعو عند الكرب ،يقول لا إله إلّا الله العظيم الحليم ، لا إله إلّا الله ربّ السموات والأرض وربّ العرش العظيم ، ولفظ الثاني عنه : إنّ رسول الله ﷺ كان يقول عند الكرب :لا إله إلّا الله العظيم الحليم ، لا إله إلّا الله ربّ العرش العظيم ، لا إله إلّا الله ربّ السموات وربّ الأرض ورب العرش الكريم ، فقال: بعد أن تكلم على وجوه من إعراب الحديثين ما لفظه: ووقع في حديث عليّ الذي أشرت إليه: لا إله إلّا الله الكريم العظيم سبحان الله تبارك الله ربّ العرش العظيم والحمد لله ربّ العالمين . وفي لفظ الحليم الكريم في الأوّل ، وفي لفظ : لا إله إلّا الله وحده لا شريك له العليّ العظيم لا إله إلّا الله وحده لا شريك له الحليم الكريم ، وفي لفظ : لا إله إلّا الله الحليم الكريم سبحانه وتعالى ربّ العرش العظيم الحمد لله ربّ العالمين . أخرجها كلّها النسائي انتهى[٢] . وأشار إلى اختلاف الألفاظ في أول الكلام أيضاً ، ولم يتعقب ذلك بشيء بناءً على أنّ الكل سائغ ،وكلّ روى ما سمع ، ولا مانع من

---

١ – صحيح البخارى :١٧٢/٤ رقم الباب ٢٧.

٢ – فتح الباري: ١١/ ١٢٢

٤٠(٣)أخبرناصفوان بن عمروالحمصي قال:حدّثناأحمدبن خالد قال: أخبرنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن(عمرو بن مرّة)عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن عليّ كرّم الله وجهه:كلمات الفرج لا إله إلّا الله العليّ العظيم، لا إله إلّا الله الحليم الكريم، سبحان الله ربّ السموات السبع وربّ العرش العظيم ،الحمد لله ربّ العالمين .

٤١ (٤) أخبرنا أحمد بن عثمان بن حكيم قال: حدّثنا أبو غسان قال: أخبرنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن عليّ كرّم الله وجهه عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم نحوه يعني نحو حديث خالد .

إختلاف اللفظ النبوي في غير قضايا الأعيان، إشارة إلى تنويع توصيف الله عزّ وجلّ بأنواع الكمالات المأخوذة من الأسماء الحسنى، لا سيّما والكلّ من روايات الثقات.

قوله :**صفوان بن عمرو الحمصي**. رجال هذا الاسناد بين ثقة وصدوق ، وكلّهم مشتركون ،و ليس يدخل في حرف الصاد من أسماء رجال الخصائص غيره وهو صفوان بن عمرو الضبي الحمصي الصغير، رَوَى عن جماعة من أهل حِمْص وعنه النسائي وقال: لا بأس به. وجماعة، ووثّقه مسلمة بن قاسم، كما في تهذيب التهذيب[١]. ولم يذكره صاحب التقريب، ولعله سقط على الناسخ ، أو صاحب الطبع، وهو غير السكسكي، لأنّ السكسكي متقدّم يروي عن بعض الصحابة وكبّار التابعين، وأمّا المترجم له فهو متأخّر من مشائخ النسائي، وأخرج له المرشد بالله[٢].له في الخصائص حديثان.

وشيخه هنا أحمد بن خالد هو ابن موسى ويقال ابن محمّد الوهبي الكندي الحمصي، أخرج له البخاري في جزء القراءة خلف الإمام، وفي الأدب المفرد

---

١ - تهذيب التهذيب :٤٢٩/٤رقم ٧٤٢.

٢ - الطبقات :٤٢١/١.

والأربعة، وابن خُزيمة في صحيحه، والمؤيّد بالله صدوق[١]. له في الخصائص ثلاثة أحاديث ،روى عن يونس بن أبي إسحاق ومحمّد بن إسحاق وشيبان وعنه الذهلي وأبو زرعة الدمشقي وعمرو بن عثمان الحمصي وغيرهم، وثّقه ابن معين، وقال الدارقطني: لا بأس به. ونقل عن أحمد انّه إمتنع من الكتابة عنه ،وهذا أبعد من القدح المجمل، وذكره ابن حبان في الثقات[٢].

وإسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحاق السَّبِيعي الهمداني الكوفي: ثقة ،تكلم فيه بلا حجة، كما في التقريب[٣]. روى له الستّة وغيرهم ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله وأبو طالب والمرشد بالله والسمّان وصاحب المحيط[٤]. له في الخصائص ثمان عشرة رواية ،قال أحمد: ثقة. وفي رواية: لِيّن في روايته عن أبي إسحاق لأنّه سمع بآخره، وفي رواية :ثبْت الحديث. وقال أبو حاتم: ثقة متقن. وقال العجلي :ثقة. وقال يعقوب بن شيبة: ثقة صدوق، ليس في الحديث بالقويّ ولا الساقط، وكادوا يطبقون على انّه أثبت من غيره في حديث أبي إسحاق .وحديث الباب من هذا القبيلْ إلاّ ماتقدّم عن أحمد ،وقال محمّد بن عبدالله بن نُمَير وابن سعد: ثقة. زاد ابن سعد: وحدّث عنه الناس كثيراً. ومنهم من يستضعفه، وجَزَم ابن حَزْم وابن المديني بضَعْف إسرائيل[٥] وقد أجاب عنهما –وأجاد في الجواب الحافظ في مقدمة الفتح، بعد أن ساق توثيق الأئمّة له ثم قال: فهذا ما قيل فيه من الثناء وبعد ثبوت ذلك وإحتجاج الشيخين به لا يَجْمُل من متأخر لا خبرة له بحقيقة حال من تقدّمه أن يطلق على إسرائيل الضعف ،ويرد الأحاديث الصحيحة التي يرويها دائماً، لاستناده إلى كون القطان كان

---

١ – تقريب التهذيب :١/١٣رقم ٣٣،والطبقات :١/٩١.

٢ – تهذيب التهذيب :١/٢٧رقم ٣٩.

٣ – تقريب التهذيب :١/٤٧رقم ٤٣٤.

٤ – الطبقان :١/١٤٠.

٥ – تهذيب التهذيب :١/٢٦١رقم ٤٩٦.

٤٢ (٥) أخبرنا عليّ بن محمّد المصيصي، قال: أخبرنا خلف بن تميم، قال: أخبرنا إسرائيل، قال: حدّثنا أبو إسحاق عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن عليّ رضي الله عنه

يحمل عليه من غير أن يعرف وجه ذلك الحمل وقد بحثت عن ذلك[٦٦] فوجدت الإمام أبا بكر بن أبي خيثمة قد كشف علّة ذلك وأبانها بما فيه الشفاء لمن أنصف، قال ابن أبي خيثمة في تاريخه: قيل ليحيى بن معين إنّ إسرائيل روى عن أبي يحيى القتات ثلثمائة، وعن إبراهيم بن مهاجر ثلثمائة، يعني مناكير فقال: لم يؤت منه بل أُتي منهما، قال الحافظ: قلت: وهو كما قال ابن معين، فتوجه إنّ كلام يحيى القطان محمول على أنّه أنكر الأحاديث التي حدّث بها إسرائيل، عن أبي يحيى، فظنّ أنّ النكارة من قبله، وإنّما هي من قبل أبي يحيى، كما قال ابن معين، وأبو يحيى ضعّفه الأئمّة النقاد، فالحمل عليه أولى من الحمل على من وثّقوه وإحتج به الأئمّة كلّهم، والله أعلم، انتهى[١]. وكلام الحافظ يشير إلى قاعدة قدكثرت الإشارة إلى معناها وهي أنّ من وثّقه المتقدّمون ورووا عنه بلا قدح وإعتمدوه ومارسوه واختبروه طول حياته، كيف يسوغ الأخذ بقدح بعض المتأخّرين فيه. وسائر رجال السند تقدّموا، وكذا تخريجه وشواهده، وكذا سند الحديث الرابع وتخريجه وشواهده، ورجاله بين ثقة وصدوق، وكلّهم مشتركون وقد طوى متنه، أحالة على لفظ الحديث الثاني، وفي بعض النسخ المطبوعة من الخصائص، طيّ متن الحديث الثالث، وهو مذكور في بعض النسخ المخطوطة فألحقته منها، ويؤخذ من كلام الحافظ ابن حجر المارّ ثبوت لفظ هذا المتن عند النسائي في الخصائص، إذ ليس في السنن المجتبى أبواب المناقب والأدعية والأذكار، كما ذكرها الترمذي، غير ما في كتاب الاستعاذة، ولم يذكر شيئاً فيه من أحاديث الباب فأشارة الحافظ إلى أحاديث الخصائص، والله أعلم.

قوله: عليّ بن محمّد المصيصي، رجال هذا الاسناد بين ثقة وصدوق

---

١ – مقدمة فتح الباري :٣٨٧.

قال: قال النبيّ ﷺ: ألا أعلمّك كلمات إذا قلتهنّ غفر لك، على أنّه مغفور لك لا إله إلّا الله العليّ العظيم، لا إله إلّا الله الحليم الكريم، سبحان الله ربّ العرش العظيم ،الحمد لله ربّ العالمين.

والمشترك منهم غير الأوّل والثاني، و قد كثر الغلط والتصحيف والسقط في هذاالباب في الأسماء والأحاديث ،كما في كثير من الأبواب، والتصحيح على الأصول الرجاليّة والحديثيّة، وهو عليّ بن محمّد بن عليّ بن أبي المَضَآء المصيصي، نسبة إلى مصيصة -كسكينة بتشديد عين الكلمة فيهماعلى مافي المغني[١]. ويأتي كلام ياقوت والجوهري في الكلام على محمّدبن آدم المصيصي من رجال سندالحديث الثامن من الباب الخامس والعشرين، وفيه مخالفة في الضبط والوزن لماهنا ،وهو القاضي ثقة، أخرج له النسائي، له في الخصائص أربعة أحاديث ،وهو أحد شيوخه، ولم يذكره ولا شيخه صاحب الطبقات ،روى عن خلف ابن تميم وجماعة ،وعنه النسائي ومطيّن ومحمّد بن عبدالله بن عبدالسلام وآخرون، قال النسائي ومسلمة بن قاسم :ثقة. زاد النسائي في رواية :نعم الشيخ كان. وذكره ابن حبان في الثقات[٢]

وشيخه خلف بن تميم بن أبي عتاب الكوفي، نزيل المصيصة، صدوق عابد أخرج له النسائي وابن ماجة[٣]. له في الخصائص أربعة أحاديث أيضاً، روى عن إسرائيل والثوري وأبي الأحوص وغيرهم، وعنه عليّ بن محمّد المصيصي وعمرو الناقد ومحمّد بن سعد وغيرهم ،قال العجلي: كوفيّ لا بأس به. وقال الرابع

---

١ - المغني في ضبط أسماء الرجال: ٢٤٨

٢ - تهذيب التهذيب :١٤٨/٣رقم ٢٨٤.

٣ - تقريب التهذيب :١٥٦/١رقم ١٧٨٦.

(٦) أخبرنا الحسين بن الحارث، قال: أخبرنا الفضل بن موسى عن الحسين بن واقد عن أبي إسحاق عن الحارث عن عليّ كرّم الله وجهه قال: قال النبيّ ﷺ: ألا أعلمّك دعاء إذا دعوت به غفر لك، وإن كنت مغفوراً لك قال: قلت: بلى، قال: لا إله إلّا الله العليّ العظيم، لا إله إلّا الله الحليم الكريم، لا إله إلّا الله سبحان الله ربّ العرش العظيم. قال أبو عبدالرحمن: أبو إسحاق لم يسمع من الحارث إلّا أربعة أحاديث، ليس هذا منها وإنّما أخرجناه لمخالفة الحسين بن واقد لإسرائيل ولعليّ بن صالح، والحارث الأعور ليس بذاك في الحديث، عاصم بن ضمرة أصلح منه.

معين: صدوق. وقال يعقوب بن شيبة: ثقة صدوق أحد النساك صحب إبراهيم بن أدهم. وقال أبو حاتم: ثقة صالح الحديث. وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال كان من العباد الخُشُن[1]. وسائر رجال السند ثقات، تقدمّوا، فالحديث ثابت، وكذا تخريجه وشواهده، وتخريج الحديث الخامس وشواهده، وفي نسختي الخط: سبحان الله ربّ العرش العظيم، وفي المطبوعتين بحذف لفظ الجلالة، واتّفقت الأربع على إثباتها في حديث الحارث، وهو الحديث السادس فلعل حذفها من سهو الناسخ، ثمّ قفّاه صاحب الطبع، وقد تكون رواية، كما تقدّم حذفها وإثباتها.

قوله: **الحسين بن الحارث**. كذا في نسختي الطبع، وفي المخطوطتين ابن حُرَيث – مصغراً وهو الصواب، لأنّ الأوّل متقدّم يروي عن ابن عمر والنعمان بن بشير، والمصغر متأخر يروي عن الفضل بن موسى السيناني – بكسر المهملة وسكون التحتانية وبين النونين ألف – والفضيل بن عياض وابن عيينة وابن المبارك وأضرابهم، والأوّل مات قبل المائة، فهو من الطبقة الثالثة، والثاني أعني المصغر أبوه من العاشرة مات سنة أربع وأربعين ومائتين راجعاً من الحج، والأوّل

---

١ – تهذيب التهذيب: ١٤٨/٣رقم ٢٨٤.

صدوق ،والثاني ثقة ،ورجال هذاالاسنادمشتركون بين صدوق وثقة ، ومختلف فيه والراجح قبوله وهو الحسين بن حريث بن الحسن بن ثابت الخزاعي مولاهم المروزي ، كما يأتي في سند الحديث الثاني من الباب الثاني والعشرين ،له في الخصائص حديثان هذا أولهما ، أخرج له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي ، إلّا أنّ أبا داود روى عنه بالكتابة ، قال في الطبقات :وروى له من الزيدية محمّد بن منصور والحسن بن يحيى العقيقي وابن صاعد وأبو حامد الحضرمي[١] . وثّقه النسائي ،زاد في تهذيب التهذيب: جماعة من ثقات المحدّثين كابن خزيمة والذُهلي ومطيّن ،قال النسائي: ثقة ،وذكره ابن حبان في الثقات[٢] .

وشيخه هو الفضل بن موسى السِّيْنَاني ،وضبطه كما تقدم – نسبة إلى سينان قرية بخراسان -كما في المغني[٣] . المروزي ، روى له الستّة وغيرهم ومحمّد بن منصور والمرشد بالله ووالده الشريف الجرجاني[٤] . ثقة ثبت ربّما أغرب ، له في الخصائص ستّة أحاديث ،روى عن حسين بن واقد والأعمش وهشام بن عروة وخلق ، وعنه أبو عمار الحسين بن حريث ، ويوسف بن عيسى المروزي ،ومحمود بن غيلان ، وجماعة ،قال البخاري وابن معين وابن سعد ووكيع :انّه ثقة ، زاد وكيع في رواية: ثبتاً . وقال عليّ بن المديني: روى مناكير . وقال ابن شاهين في الثقات :كان ابن المبارك ،يقول: حدّثني الثقة يَعْنِيْه وقال أبو حاتم: صدوق صالح. وذكره ابن حبان في الثقات . وكادوا يطبقون على صدقه وثقته ،ولم يلتفتوا إلى روايته المناكير ، ولم يذكر منها في تهذيب التهذيب إلّا حديثاً واحداً ، وقد يكون

---

١ – الطبقات :٢٣٧/١.

٢ – تهذيب التهذيب :٣٣٣/٢رقم ٥٩٢.

٣ – يراجع المغني فيضبط أسماءالرجال : ١٤٠.

٤ – الطبقات :٢٠٤/٢.

ذلك من جهة غيره لأنّه راوٍ عن غيره وهو حديث: من شهر سيفه فدمه هدر[١].
وأشار الحافظ السيوطي في الجامع الصغير إلى صحته، وعزاه إلى الحاكم والنسائي، زاد المناوي: وأخرجه الطبراني مرفوعاً والنسائي موقوفاً كلّهم عن عبدالله بن الزبير، قال ابن حجر: والذي وصله ثقة ،انتهى[٢]. والحسين بن واقد تقدّم في سند الحديث السابع [٦٧]من الباب الثالث وكذا من بعده تقدّم في الباب وغيره إلّاالحارث وهو المعروف بالأعور لا سيّما عند الإطلاق، كما في الطبقات[٣]. وهو الحارث بن عبدالله الهمداني - بسكون الميم -الخارفي الكوفي ،صاحب عليّ عليه السلام ،قال في التقريب :كذبه الشعبي في رأيه ورمي بالرفض وفي حديثه ضعف ليس له عند النسائي سوى حديثين انتهى[٤]. أخرج له أهل السنن ومحمّد بن منصور وأبو طالب والمؤيّد باللّه ووالده الشريف الجرجاني،ليس له في الخصائص إلّاهذاالحديث، وقد تابعه عبداللّه بن سلمة وعبدالرحمن بن أبي ليلى ،كما تقدّم، فحديثه هذا ثابت إصطلاحاً من هذا الوجه،على أنّه قد روى نحوه ستّة من الصحابة غير أمير المؤمنين كرّم اللّه وجهه، وهذا متابعة تامّة إلاّ أنّها فيالصحابيوما لم يكن من أحاديثهم بلفظ الحديث فهومن الشواهد هذا.

وأمّا الرجل فهو من المختلف فيهم، وقد أشار النسائي إلى ضعفه بقوله: ليس بذاك. وفي هذا تضعيف مّا وتوثيق مّا ،كما مرّ ،ومخالفة حسين بن واقد لإسرائيل بعدم ذكر الفصل الآخر ،وزيادة «لا إله إلّا الله» في الفصل الثالث ،وهذه مناقشات

---

١ - تهذيب التهذيب :٢٨٦/٨رقم ٥٢٥.

٢ - فيض القدير - شرح الجامع الصغير:٢٠٧/٦ ح ٨٧٧٤ .

٣ - الطبقات :٢٠٠/٢.

٤ - تقريب التهذيب :٩٨/١رقم ١٠٧٥.

وإعلالات حديثية لا يؤثر كثير منها عند أرباب الاصول والفقه، وما المانع من أن يكون كل راوٍ روى ما سمع ،لا سيّما وليس في السّياق أنّ للحديث قصة هي واقعة عين ،فيجوز أن يتعدد لفظه، كما تعددت رواته من الصحابة، كما تقدّم في الكلام على الحديث الأول من أحاديث الباب ،ثم إختلاف الرواة في ألفاظ الأحاديث غير قليل، والحاصل أنّ أصل الحديث ثابت ،كما مرّ، والشهادة على النفي لا تسوغ إلّا أن تضمن الاثبات ،وللمحقق المقبلي هنا بحث ومناقشة لا تخلو عن مناقشة ليس مما تمس الحاجة إليها هنا ،وأيّ مانع من رواية أبي إسحاق عن الحارث أكثر من أربعة أحاديث، كيف لا ،وشرط البخاري في قبول الحديث المعنعن ثبوت اللقاء ،وقد حصل، وشرط مسلم المعاصرة تغني مع إمكان اللقاء، وقد حصلت، ومن رَوَى عن شيخه أربعة أحاديث لا يمتنع منه أن يروي أكثر منها ألّلهمّ إلاّ أن يقوم دليل قويّ على نفي ماعداها كاقراره عن نفسه أوموت شيخه بعدسماع ذلك المقدار فقط وهو ترجع إلى الاقرار، إذ لا يعرف إلّا من جهته.

وأمّا شهادة غيره فهي ترجع إلى الشهادة على النفي، وعدم العلم ليس علماً بالعدم ،والمثبت مقدّم على النافي، وغاية ما هنا إحتمال الواسطة، ومع ثقة أبي إسحاق لا يشك فيه بأنّه روى عن غير ثقة ،ودلسه أو حذفه ،لأنّ هذا من التدليس المذموم القادح في عدالة من فعله ،لولا تحسين الظنّ بكثير من المدلسين ،ويشهد لهذا أنّ الحديث ثابت من عدّة طرق ،وهذه الرواية متابعة فقط لا يشترط فيها ما يشترط في الأصول، وقد فسرت هذه الابهام رواية العجلي حيث قال في الميزان :قال شعبة :لم يسمع أبو إسحاق من الحارث إلّا أربعة أحاديث. وكذا قال العجلي، وزاد: وسائر ذلك كتاب أخذه ،انتهى[1].

---

١ – ميزان الاعتدال :٤٣٥/١رقم ١٦٢٧.

وهذا الكتاب إمّا مناولة وإمّا وجادة والكل من طرق الرواية، وكم في الصحاح من نسخ ونحو ذلك، إلّا أنّ تدقيق المحدّثين في باب الإعلال يرجع إلى ما قيل في كل إسناد ،أو حديث من العلل، وكثير منها غير قادح عند أرباب الأصول والفقه، كما صرّح به المحقق ابن دقيق العيد .ثمّ إذا قدحت العلة في كون الحديث صحيحاً لذاته لم تقدح في كونه صحيحاً لغيره، كما عرفت، على أنّ ابن أبي حاتم لم يورده في كتاب العلل الذي رواه عن أبيه، وهو الذي في مجلدين إشتملا على ألفين وثمانمائة وأربعين حديثاً،وقد ساق منها في فضائل الصحابة ومناقبهم مائة وستّة أحاديث، حكم على كثير منها بالنكارة والبطلان، ولم يذكر هذا منها، ولا في باب علل الأخبار التي رويت في الدعاء ،وقد ذكر منها ستّة أحاديث في باب وإثنين وثمانين في باب آخر، وذكره في هذا الباب عن الحسن بن الحسن بن عبدالله بن جعفر، قال :لمّا جهّز إبنته إلى الحجاج قال لها :إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرني إذا أصابني همّ أو غمّ أن أدعوا بهذا الدعاء، لا إله إلّا الله الحليم الكريم ،قال ابن أبي حاتم: قال أبي: هذا خطأ .روى غير واحد عن مسعر لا يوصلونه ،انتهى[1] أي من هذا الطريق لأنّ فيها بياضاً أشار إليه صاحب الطبع ،على أنّه قد روي من طرق صحيحة غير طريق مسعر هذه موصولاً مرفوعاً، كما تقدّم ،وبالجملة. فالمثبت مقدّم على النافي،وعلى فرض أنّه لم يسمع أبو إسحاق غير الأربعة مع ثقته وجلالته المتفق عليهما وعلى الرواية عنه عند أهل الصحيح وغيرهم ،فالحديث من قبيل المعل وهو منجبر بما قبله.

وأمّاالرجل أعني الحارث فلايخلو من تحامل عليه في الجملة ،ولهذ ذبّ عنه بعض العلماء والنقاد من المتأخّرين، وكم أهدر التشيّع من أحاديث وهي ثابتة

---

١ - علل الحديث لإبن أبي حاتم :٢ / ١٦٨ ح ١٩٩٧

وكم ضعّف به من رجال، وهم ثقات ثابتون ،كما ذبّ عنهم النقاد من أهل هذا الشأن قال في الطبقات بعد أن ساق كلام الذهبي في الميزان الآتي معناه في كلام المحقق المقبلي مالفظه :وذكره السيّد صارم الدين وابن حابس وابن حميد في التوضيح في ثقات محدّثي الشيعة، وقالوا: روى له أهل السنن الأربع، قالوا: وقد تكلّم فيه الشعبي والنخعي ،قال مسلم من جملة ما جرح به وأخذ عليه قوله: نقلت الوحي في سنتين ،أو ثلاث، وفي رواية: تعلّمت القرآن في ثلاث سنين، والوحي في سنتين القرآن هَيْن أي سهل، والوحي أشدّ من ذلك، وذلك ممّا لا يقدح به، لأنّه أراد بالوحي الكتابة ومعرفة الخط، قال الخطابي: أوحى ووحّي إذا كتب. قال القاضي عياض: أسيء الظنّ بالحارث لما عرف من حاله التشيّع ودعوى الوصاية لعليّ عليه السلام .قال السيد أحمد بن عبدالله الوزير: لا يمتري أهل البيت عليهم السلام في عدالة الحارث وجلالته وفضله. وقال غيره :هو صاحب عليّ كرّم الله وجهه وأحد شيعته ،انتهى[١]. وقد يراد بالوحي السنّة ،لأنّها وحي غاية ما هنا إطلاق إسم الأعمّ على الأخص ،والقرينة مقابلة الوحي بالقرآن، لأنّ الوحي إمّا متعبّد بتلاوته ومعرفة إعجازه ،أو لا الأوّل القرآن، والثاني السنّة ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنْ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾[النجم/٤]والسنّة طافحة بهذا، لا حاجة إلى التطويل، ويأتي أنّه تعلم الفرائض من عليّ عليه السلام وهي من الوحي، بل نصف العلم الشرعي، وأنّه كان من أوعية العلم.

وأمّا دعوى الوصاية فهي ثابتة، شهدت لها الأحاديث الثابتة ،وقد أفردها المحقق الشوكاني برسالة طبعت بمصر مع مجموع الرسائل اليمنيّة، وسمّها بالعقد الثمين في وصاية أمير المؤمنين عليه السلام ،وقد لخّصت معناها وأحاديثها في خدمات

---

١ - الطبقات الرقم السابق

أحاديث البرق، ونفي عائشة لوصاية خاصّة في وقت خاص لا ينفي غيرها في ذلك الوقت[٦٨]، كما صرّح به المحقق الشوكاني، وربّما تأتي إشارة إلى ذلك في بعض أحاديث الخصائص ،أو في الكلام عليها وقال المحقق المقبلي في المنار في باب صفة الصلاة في الكلام على حديث عليّ كرّم الله وجهه :كان النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم إذا إستفتح الصلاة، قال: لا إله إلّا أنت سبحانك ظلمت نفسي. الحديث ما لفظه ضعفّوه بالحارث الأعور وأصل فتننه التشيّع ،وإختصاصه بعليّ كرّم الله وجهه.

وتلك شكاة ظاهر عنك عارها.

قال النووي في أذكاره بعد ذكر هذا الحديث من رواية الحارث: انّه متّفق على ضعفه [1]. فاسمع تكذيب هذا الإتفاق ،لتعلم أ نّها أهواء، وكيف يجترئ على حكاية الإتفاق في كتاب وضعه لمخّ العبادة والدعاء والأذكار، قال الذهبي. وهو من أشدّ الناس على الشيعة وأميلهم عن أهل البيت عليهم السلام ،وهو إلى المروانية أقرب ،لا يشك في ذلك من عرف كتبه، لا سيّما تاريخ الإسلام، وكذلك غيره، وهذا لفظه في الميزان :الحارث بن عبدالله الهمداني الأعور من كبّار علماء التابعين ،قال عباس عن ابن معين: ليس به بأس. وكذا قال النسائي، وقال عثمان الدارمي: سألت يحيى بن معين عن الحارث الأعور، فقال: ثقة. وقال ابن أبي داود: كان الحارث الأعور أفقه الناس وأفرض الناس وأحسب الناس ،تعلم الفرائض من عليّ عليه السلام ،وحديث الحارث في السنن الأربع، والنسائي مع تعنّته في الرجال قد إحتج به وقوّى أمره ،والجمهور على توهين أمره مع روايتهم لحديثه في الأبواب أي للإحتجاج به، فهذا الشعبي يكذبه ثمّ يروي عنه، والظاهر أ نّه كان يكذب في لهجته وحكاياته ،وأمّا في الحديث النبويّ فلا، وكان من أوعية العلم

---

١ - الأذكارالنووية: ٤٤ ح ١١٨.

قال قرّة بن خالد: حدّثنا محمّد بن سيرين قال: كان من أصحاب ابن مسعود خمسة يؤخذ عنهم أدركت منهم أربعة وفاتني الحارث فلم أره وكان يفضلهم وكان أحسنهم وإختلف في هؤلاء الثلاثة أيّهم أفضل، علقمة ومسروق وعبيدة انتهى[١]. هذه ألفاظ الذهبي وحكى توهين أمره عن من هو معروف بالميل عن الشيعة، ومثل ذلك لا يقبل قوله، وقد صرّح به الذهبي وغيره، بل كل ناظر منصف إذ لا أعظم من الأهواء التي نشأت عن هذه الاختلافات سيّما في العقائد والنووي من أهل المعرفة في الحديث ،ومن المتدينة المتورعة بحسب ما عنده لكنّه من أسرى التقليد في العقائد، وكيف يقال متفق على ضعفه ،بعد قول ابن سيرين: علم الزهد والعلم، وتفضيله على من لا يختلف في تفضيلهم شريح بن هانيء وعلقمة ومسروق وعبيدة أي السلماني، ولقد أبقى على نفسه الذهبي في ترجمة الحارث مع نصبه وهذا التطويل لتقيس عليها نظيرها في كلام أهل الجرح والتعديل، فإنّ النووي من خيار المتأخرين، وهذا صنيعه، فلو صان نفسه لجرح كيف شاء وترك دعوى الإتفاق ،لكن يأبى الله أن يتمّ اللبس في الدين، فلا تقلد أحداً في هذا الباب ما كان للتهمة فيه مدخل، وإقتد بالشارع في ردّه شهادة ذوي الإحَن والأهواء، والله العاصم ،انتهى كلام المقبلي.

تتميم

زاد الحافظ في تهذيب الهذيب ،وقال ابن أبي خيثمة: قيل ليحيى يحتج بالحارث؟ فقال :ما زال المحدّثون يقبلون حديثه. وقال ابن عبدالبرّ في كتاب العلم له لمّا حكى عن إبراهيم أنّه كذّب الحارث: أظنّ الشعبي عوقب بقوله في

---

١ - ميزان الاعتدال :١٧٠/٢رقم ١٦٢٩.

الحارث: كذّاب. ولم يَبِنْ من الحارث كذبه، وإنّما نقم عليه إفراطه في حب عليّ كرّم الله وجهه. وقال ابن شاهين في الثقات، قال أحمد بن صالح المصري الحارث الأعور ثقة ما أحفظه وما أحسن ما روى عن عليّ كرّم الله وجهه .وأثنى عليه، قيل له: فقد قال الشعبي كان يكذب؟ قال: لم يكن يكذب في الحديث إنّما كان كذبه في رأيه. ثمّ حكى الحافظ كلام الذهبي الذي حكاه عن النسائي إلى قوله: والظاهر انّه كان يكذب في حكاياته لا في الحديث، وقال: قلت: لم يحتج به النسائي، وإنّما أخرج له في السنن حديثاً واحداً مقروناً بابن ميسرة، وآخر في عمل اليوم والليلة متابعة، هذا جميع ما له عنده أى والثالث حديث الباب في الخصائص متابعة أيضاً مع تنبيه النسائي بما يدل على توسطه، كما مرّ.

ثم قال الحافظ: وذكر الحافظ المنذري إنّ ابن حبّان إحتج به في صحيحه ولم أر ذلك لابن حبّان، وإنّما أخرج من طريق عمروبن مرّة عن الحارث بن عبدالله الكوفي عن ابن مسعود، وهذاعند ابن حبّان رجل ثقة، غير الحارث الأعور،كذا ذكره في الثقات، وإن كان قوله: هذا، ليس بصواب، انتهى[١]. أى في الفرق بين الحارث بن عبدالله والحارث الأعور وهما واحد، وعلى هذا فقد وثّقه وروَى عنه في صحيحه، وإنّما الغلط والخطأ في الفرق ،وأمّا الحكم بالثقة والوثوق بالرواية فقد حصلا وهو الحارث بن عبدالله الكوفي الأعور يروي عن عليّ وابن مسعود وزيد ابن ثابت وغيرهم، والله أعلم .

---

١ - تهذيب التهذيب :١٤٥/٢رقم ٢٤٨.

تنبيه

يؤخذ من كلام أحمد بن صالح المصري: إنّهم يطلقون الكذب على مخالفة الاعتقاد، ويفيد معناه كلام التنقيح، وكلام المحقق المقبلي، وكذا في مقدّمة الروض النضير[1]. وهو إصطلاح لا يساعد عليه اللغة، إذ هو فيها عدم مطابقة الخبر للواقع عند الجمهور، بل لا يتجه حتى على مذهب النظام والجاحظ، لأنّ الأوّل جعله وصفاً للخبر الذي لم يطابق الاعتقاد، والثاني جعله وصفاً للكلام الذي لم يطابق الاعتقاد ولا الواقع، فقد إتفقوا على أنّه من صفات الكلام، أللّهمّ إلّا أن يوجه كلام أهل الجرح بأنّ الاعتقاد قد يستلزم التصريح بالمعتقد والنطق به بل وتحريره مذهباً والذبّ عنه، فيكون كنايةً أو مجازاً مرسلاً، فإن غلب عرفهم على هذا وهو بعيد كان حقيقةً عرفيةً، لاسيّما عند من يقول بالكلام النفسي، وجوابه مبسوط في مظانّه، وحينئذٍ يجب التنبيه لهذا الاطلاق، ولهذا عدّه صاحب التنقيح قولهم: كذّاب، ونحوه من القدح المجمل، فتأمّل، وقال صاحب تنقيح المقال في فهرست الكتاب في الحارث الأعور: حسن بل ثقة[2]. وقد تكرّر البحث والجواب عن مثله من رجال الشيعة، إذ لا رفض ولا أمامية في أهل القرن الثاني وأمّا محبّة عليّ عليه السلام فقد أجاب عنه المحقق المقبلي، قال في التقعيب الذي هو موضوع كالتتميم والشرح للتقريب تأليف بعض الحفّاظ المتأخّرين ما لفظه: فصل الجرح في العدالة أمّا في الإعتقاد فهو الجرح الأكبر، وأمّا في العمل فهو الأصغر بالنسبة إلى الأول، وإن كان ذنباً كبيراً في نفسه إلخ، فتأمّل، قوله: الجرح في الاعتقاد هو الجرح الأكبر وهو الذي يفهم ممّا سبق بل أكثر الجرح يدور عليه وهذا التطويل ينفعك إن شاء الله، كما قال المحقق المقبلي [٦٩] وفي هذا

---

١ - توضيح الأفكارلمعانى تنقيح الانظار: ٢/ ٢٧٤ ،وشرح مجموع الفقه الكبير:١/ ١٩.

٢ - تنقيح المقال :٢٩/١ رقم ١٠٣٧

ب -٦ - ذكر قول النَّبِيّ صلى الله عليه وآله: قد إمتحن الله قلبه للإيمان.وفيه(١)عن(١)

٤٤ (١) أخبرنا أبو جعفر محمّد بن عبدالله بن المبارك المُخَرّمي، قال: حدّثنا الأسود بن عامر، قال: أخبرنا شريك عن منصور عن رِبْعي عن عليّ كرّم الله وجهه

أنّ الجرح المطلق يرجع أكثره إلى المخالفة في الإعتقاد إبتداعاً، وقد مرّ أنّ البدعة لا تنافي الثقة والقبول، كيف بالسنّة، وهي محبّة أمير المؤمنين عليه السلام لاسيّما عند من يفرق بين عدالة الرواية وعدالة الديانة ،فمناط الأولى ظنّ الصدق وتحرّيه مع الورع ،كما قال الذهبي في ترجمة أبان بن تغلب، وهو الاسم الثاني من الميزان: شيعيّ جَلْد لكنّه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته، وقد مرّ نحو هذامراراً، إنّما المراد التنبّه لما أشار إليه صاحب التقعيب - بتقديم القاف على المهملة في كلّ مقام - لم يصرّح فيه بعلة القدح ،وهذا مقام صَعْب المرتقى دحض. يحتاج إلى التأمّل والتروّي فيكل ترجمة والله الموفق .

قوله :أبو جعفر محمّد بن عبدالله بن المبارك. هذا الاسناد رجاله رجال الصحيح، وكلّهم مشتركون، وكذلك الحديث.-

أمّا محمّد بن عبدالله هذا فقد تقدّم في الكلام على إسناد الحديث الثالث عشر من الباب الثالث، وكذلك منصور وربعي إلّا أنّهما في الاسناد الذي يليه وهو الرابع عشر منه، وهو ثقة حافظ ،أخرج له البخاري وأبو داود والنسائي، وهما ثقتان أيضاً من رجال الستّة وغيرهم.

وأمّا عليّ عليه السلام فقد تقدّم في الإسناد الأوّل من الباب الأوّل.

وأمّا الأسود بن عامر وشريك، فالأوّل: هو الأسود بن عامر الشامي نزيل

بغداد يكّنى أبا عبدالرحمن ويلقب شاذان ثقة، أخرج له الستّة[١]. ومحمّد بن منصور وأبو طالب والمرشد بالله[٢]. روى عن شعبة والحمادين والثوري وشريك وجماعة، وعنه أحمد وإبنا أبي شيبة وابن المديني أى ومحمّد بن عبدالله بن المبارك ،كما هنا وأمم، قال ابن معين: لا بأس به. وقال ابن المديني: ثقة. وقال أبو حاتم: صدوقٍ صالح. وقال ابن سعد صالح الحديث. وذكره ابن حبّان في الثقات[٣].

وأمّا الثاني: فهو شريك، وهو ابن عبدالله النخعي الكوفي القاضي، وهو صدوق يخطئ كثيراً، تغيّر حفظه منذ ولي القضاء، وكان عادلاً فاضلاً عابداً، كما في التقريب، أخرج له البخاري تعليقاً، ومسلم في الصحيح، وأهل السنن الأربع[٤]. ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله وأبو طالب والمرشد بالله والسمّان [٥].له في الخصائص ثلاثة أحاديث، روى عن أبي إسحاق السبيعي والأعمش ومنصور وهشام بن عروة وغيرهم، وعنه ابن مهدي ووكيع وعليّ بن حجر والأسود بن عامر شاذان وخلق ،وكاد أهل هذا الشأن يطبقون على ثقته وضبطه قبل أن يتولّى القضا، وعلى تغيّر حفظه بعد ذلك ،كما تشعر به عبارة التقريب، وصرّح بذلك ابن حبان في الثقات ،والعجلي وأبو داود وابن سعد وابن عدي وصالح جزرة ويعقوب بن شيبة، وقال أحمد بن حنبل :كان عاقلاً صدوقاً محدّثاً شديداً على أهل الريب والبدع قديم السماع من أبي إسحاق قيل يحتج به؟ قال:

---

١ - تقريب التهذيب :٥٥/١رقم ٥٤٤.

٢ - الطبقات:١٥٤/١.

٣ - تهذيب التهذيب :٣٤٠/١رقم ٦١٩.

٤ - تقريب التهذيب :٢٤٣/١رقم ٢٨٦٤.

٥ - الطبقات :٤٠٠/١.

لا تسألني عن رأيئي في هذا، وإنّما يروي له مسلم في المتابعات كذا في تهذيب التهذيب، ولعل قوله: إنّما يروي له مسلم في المتابعات، من قول غير أحمد، لأنّ أحمد مات قبل مسلم بعشرين سنة، وظاهر هذه الرواية انّ مسلماً جمع صحيحه قبل هذه المدّة وانّ أحمد عرف ذلك وهو غير بعيد مع صحة النقل وتأريخ التأليف قبل وفاة أحمد وهو من تلاميذ أحمد والبخاري، على أنّ أحمد قد أكثر الرواية عن شريك، ومن ذلك هذا الحديث بمتنه مختصراً وإسناده قد أورده في مسند عليّ عليه السلام من المسند، وقال الشيخ أحمدمحمّد شاكر: إسناده صحيح[1]. وقال الجوزجاني في شريك هذا: سيّء الحفظ مضطرب الحديث، مائل، وقال الأزدي كان صدوقاً إلّا أنّه مائل عن القصد، غالي المذهب سيّء الحفظ مضطرب الحديث، وقال الساجي: كان ينسب إلى التشيّع المفرط، وقد حكى عنه خلاف ذلك، وكان فقيهاً، وكان يقدّم عليّاً على عثمان، انتهى[2]. فهذا معنى غلوّه وميله الذي أجمله الجوزجاني والأزدي، ومثل هذا أكثر في التابعين ومن بعدهم من المحدّثين، كما صرّح به الذهبي في ترجمة أبان بن تغلب حيث قال: ولم يكن أبان بن تغلب يعرض للشيخين أصلاً، بل قد يعتقد أنّ عليّاً أفضل منهما[3]. وليس هذا موضع بسطه، قال ابن عبدالبرّ: وروى عن سلمان وأبي ذرّ والمقداد وخباب وجابر وأبي سعيد الخدري وزيد بن أرقم: انّ عليّ بن أبي طالب أول من أسلم وفضله هؤلاء على غيره، انتهى[4]. وأوسع الكلام في المقام السيد الإمام محمّد بن إسماعيل الأمير رحمه الله في الروضة الندية في الكلام على قول والده رحمه الله في تتمّة التحفة العلوية:

---

١ - المسند: ١٦٥/٢ ح ٨٨٢.

٢ - تهذيب التهذيب: ٣٣٣/٤ رقم ٥٧٧.

٣ - ميزان الاعتدال: ١١٨/١ رقم ٢.

٤ - الاستيعاب: ١٠٩٠/٣.

كلما في الصحب من مَكْرُمة فله السبق تراه الأوّليّا
جُمِّعت فيه وفيهم فُرِّقَتْ فلهذا فوقهم صار عليّا[1]

ومنه قوله: صدر البيت يشير إلى مسألة التفضيل المشهورة، بل البيتان معاًيشيران إلى ذلك وهي مسألة إختلف فيها الناس، فالمحدّثون والمعتزلة إلّا الأقل على أنّ التفضيل على ترتيب نيل الخلافة، والأقل يقدّمونه على عثمان ويجعلون رتبته الثالثة، والذي عليه الآل وبعض أئمّة الاعتزال وجماعة من أئمّة الآثار كالحاكم أبي عبدالله بن البيع وغيره أنّ الوصيعليه السلام أفضل الأمّة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو الحقّ الذي أشار إليه الناظم، ثمّ ساق كلاماً حسناً لا غنية لطالب الحقّمع الانصاف عن الإطلاع عليه ،وهو يشتمل على حجج من وجوه كتاباً وسنّةً [٧٠] وقال ابن أبي الحديد فيكلام طويل في شرح قولهعليه السلام: يهلك فيّ رجلان محب مفرط، وباهت مفتر، قال الشريف الرضي: وهذا مثل قولهعليه السلام: هلك فيّ إثنان محب غال، ومبغض قال.مالفظه :والحاصل إنّا لم نجعل بينه عليه السلام وبين النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم إلاّ رتبة النبوّة، وأعطيناه كل ما عدا ذلك من الفضل المشترك بينه وبينه ولم نطعن في أكابر الصحابة الذين لم يصح عندنا أ نّه طعن فيهم، وعاملناهم بما عاملهم هوعليه السلام، والقول بالتفضيل قول قديم، قال به كثير من الصحابة والتابعين، فمن الصحابة عمار والمقداد وأبوذر وسلمان وجابر بن عبد الله وأبيّ بن كعب وحذيفة وبريدة وأبو أيوب وسهل بن حنيف وعثمان بن حنيف وأبو الهيثم بن التيهان وخزيمة بن ثابت وأبو الطفيل عامر بن واثلة والعباس بن عبد المطلب وبنوه وبنو هاشم كافّة وبنو المطلب كافّة، وكان من بني أمية قوم يقولون بذلك، منهم خالد بن سعيد بن العاص وعمر بن عبد العزيز، ثم ذكر جماعة من التابعين ومن بعدهم يطول ذكرهم،ثم قال: وغيرهم ممّن لا يحصى كثرة، قال ولم تكن لفظة الشيعة تعرف في ذلك العصر إلاّ لمن قال بتفضيله، ولم تكن مقالة الإمامية

---

١ - الروضة النديّة :٣٨٣.

ومن نحا نحوهم من الطاعنين في السلف مشهورة حينئذٍ على هذا النحو فكان القائلون بالتفضيل هم المسمّون بالشيعة، وجميع ماورد من الأحاديث والآثار في فضل الشيعة وإنّهم موعودون بالجنّة هم المعنيّون بذلك دون غيرهم إلىٰ آخر كلامه[1]. ومنه ومن كلام ابن عبد البرّ يؤخذ الجواب على الجوزجاني مع ما تقدّم عن الحافظ ابن حجر :أ نّه لا يقبل قوله في أهل الكوفة لميله ونصبه[2]. وعلى الأزدي، مع ما أجاب به عليه الذهبي في الميزان. وفضل بعض من طعن فيهم عليه ،وكذا العقيلي، وليس هذا مقام التطويل بأكثر مما تمسّ إليه الحاجة ومن عرف إعترف ومن لم يعرف وبحث وأنصف عرف والمسئلة معروفة في مظانّهاو﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾[المؤمنون/٥٣]﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِنْدَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ﴾[الزمر/٣١]ولأمر ما تخطى الحافظ نحو هذين القولين في التقريب وأشار إلى خلاصة الأقوال ما عدا قوليهما. وقد وصف شريكاً بالثقة على الإطلاق بعض الثقات، فقال إبراهيم الحربي: كان ثقة. وقال النسائي :ليس به بأس. وفي رواية:ليس بالقويّ .وكذا قال الدارقطني، وفي هذين القولين نكتة وهو أ نّهما متقاربان في المعنى أو متحدان، وقال ابن معين: ثقة ثقة. وفضله على إسرائيل في الرواية عن أبي إسحاق، وعلى الأحوص في الرواية عن منصور بن المعتمر، وهما هما، وقال في رواية: شريك صدوق ثقة، إلاّ أ نّه إذا خالف فغيره أحب إلينامنه[3].وهذا هو الإنصاف وقد كثر الكلام فيه.

وبعض القول ليس له عناج كمخض الماء ليس له إتاء

وعليك بما تقدّم عن المحقق المقبلي في الذبّ عن الحارث الأعور في كل

---

١ – شرح نهج البلاغة :٢٠/٢٢٠–٢٢٦.

٢ – مقدمة لسان الميزان:١/١٦.

٣ – تهذيب التهذيب :٤/٣٣٣رقم ٥٧٧.

قال: جاء النبيّ ﷺ أناس من قريش، فقالوا: يا محمّد إنّا جيرانك وحلفاؤك، وإنّ ناساً من عبيدنا قد أتوك وليس بهم رغبة في الدين ولا رغبة في الفقه، إنّما فرّوا من ضياعنا وأموالنا ،فارددهم إلينا، فقال لأبي بكر: ما تقول ؟فقال: صدقوا إنّهم لجيرانك وحلفاؤك، فتغيّر وجه النبيّ ﷺ ،ثم قال لعمر: ما تقول؟ قال: صدقوا إنّهم لجيرانك وحُلفاؤك، فتغيّر وجه النبيّ ﷺ ،ثم قال: يا معشر قريش والله ليبعثنّ الله عليكم رجلاً منكم إمتحن الله قلبه للإيمان ،فيضربكم على الدين أو يضرب بعضكم، قال أبو بكر: أنا هو يا رسول الله، قال: لا ،قال عمر: أنا هو يا رسول الله، قال: لا، ولكن ذاك الذي يخصف النعل، وقد كان أعطى علياً نعله يخصفها

مقام، وقد أطال النقل صاحب الطبقات، وأجاب عن بعض ما أورده صاحب الميزان ممّا نسب إلى شريك من المناكير، ثمّ قال: وذكره السيد صارم الدين وابن حابس وابن حميد في ثقات محدّثي الشيعة[١].

قوله: **جاء النبيّ ﷺ** أناس من قريش .زاد الترمذي: يوم الحديبيّة وفيهم سهيل بن عمرو وأناس من رؤساء المشركين، فقالوا: يا رسول الله خرج إليك ناس من أبنائنا وإخواننا وأرقائنا. وساق الحديث بنحوه، وزاد في آخره :ثم إلتفت إلينا عليّ، فقال: إنّ رسول الله ﷺ قال: من كذب عليّ متعمداً فليتبوّأ مقعده من النار، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه من حديث ربعي عن عليّ كرّم الله وجهه[٢]. والغرابة بمعنى التفرد لا تنافي الثقة ،فلا تنافي الحسن والصحّة، كما صرّح بهما، وله طرق عن غير ربعي

---

١ – الطبقات :١/٢٠٠

٢ – سنن الترمذي:٥/٢٩٨رقم ٣٧٩٩.

وغير أمير المؤمنينعليه السلام ،وقد صحح إسناده من هذا الوجه الشيخ أحمد محمّد شاكر عند أحمد مختصراً ، كما تقدّم ، وعزاه الحافظ السيوطي الى الترمذي ، وابن جرير وصححه والنسائي في الخصائص [١].وعلى الجملة فللحديث ألفاظ ومخارج وطرق عن جماعة من الصحابة عند جماعة من المحدّثين ، ومنها ما يأتي في الباب الثالث عشر بنحوه ، والظاهر أنّ هذا الحديث وما في معناه تكرر وروده لفظاً ، واختلفت أمكنة وروده وأزمنته وأسبابه إن لم يكن ذلك من الإشتباه على بعض الرواة، أو إدخال حديث في حديث ، كما أوضحت ذلك في خدمات أحاديث البرق في غزوة الطائف.

تخريجه وشواهده ، منها ما تقدّم ، وقد رواه بنحوه جماعة من الصحابة ، منهم عليّعليه السلام وأبو سعيد الخدري وعبد الرحمن بن عوف وعبد الرحمن بن بشير ،أو بشر الأنصاري وأبوذر والمطّلب بن عبد الله بن حنطب ، كما في جمع الجوامع وينابيع المودّة والعمدة لابن البطريق وتفريج الكروب والروضة الندية وغيرها تشترك أحاديثهم في إختصاص خاصف النعل بهذه المنقبة وغيرها لإختلاف ألفاظهم [٢].

أمّا حديث عليّعليه السلام فرواه الترمذي وصححه[٣]. وأحمد وصحح إسناده الشيخ أحمد شاكر إلاّ أنّه مختصر[٤]. وصححه ابن جرير ، كما في جمع الجوامع[٥]. وأخرجه ابن أبي شيبة[٦]. والحاكم[٧]. ويحيى ابن سعيد في إيضاح

---

١ – جمع الجوامع :١٣/ ٧٣ ح ٥٧٦٢ .

٢ – جمع الجوامع : ٧٣/١٣ ح ٥٧٦٢ ، وينابيع المودّة:١٨٥/١ باب ١١،والعمدة:٣٢٤ فصل ٢٨، تفريج الكروب :٣٠ حرف الألف مع الجيم ، والروضة النديّة : ١٢٥

٣ تقدم .

٤ – المسند :٣٣٨/٢ ح ١٣٣٥.

٥ – تقدم .

الأشكال[٨] . والخطيب في تاريخه[٩]. وبوّب عليه أبو داود بنحوه في كتاب الجهاد، فقال: باب في عبيد المشركين يلحقون بالمسلمين فيسلمون[١٠]. قال المنذري: أخرجه الترمذي أتمّ منه، ثمّ حكى كلامه المذكور آنفاً، وقال: قال البزّار : لا نعلمه يُروى عن عليّ[٧١]إلاّ حديث ربعي ،انتهى[١١]. وفيه ماتقدّم وأخرجه السمعاني في الفضائل ،كمافي ينابيع المودّة[١٢]. وأخرج ابن المغازليّ شاهداً لمعناه من طريق جعفر بن محمّد عن آبائه عن عليّ كرّم الله وجهه يرفعه: إنّ منكم من يقاتل على تأويل القرآن، كما قاتلت على تنزيله، وهو عليّ بن أبي طالب[١٣]. كما يأتي في الباب الثالث والأربعين.

وأمّا حديث أبي سعيد الخدري فأخرجه بنحوه ابن أبي شيبة وأحمد وأبو يعلى وابن حبّان والحاكم وأبو نعيم في الحلية وسعيد بن منصور ،أو غيره لإشتباه الرمز، كما في جمع الجوامع[١٤]. وفرعه كنز العمّال بلفظ: كنّا جلوساً في المسجد فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجلس إلينا، فقال: إنّ منكم رجلاً يقاتل الناس على تأويل القرآن ،كما قوتلتم على تنزيله، فقال أبو بكر: أنا هو يا رسول الله؟

قال: لا ،فقال عمر: أنا هو يا رسول الله؟ قال: لا، ولكنّه خاصف النعل في

---

٦ – المصنّف :٤٩٧/٧ خ ١٨.

٧ – المستدرك :١٣٦/٢رقم ٢٥٧٦.

٨ – عنه جمع الجوامع :٥٧٦٣/١٣.

٩ – تاريخ بغداد :٤٣٣/٨،

١٠ – سنن أبي‌داود:٦٥/٣ ح ٢٧٠٠.

١١ – عون المعبود شرح سنن أبي داود:٧ / ٢٦٢ ح ٧٠٠

١٢ – ينابيع المودّة:١٨٥/١

١٣ – مناقب بن المغازلي:٢٩٨ ح ٣٤١.

١٤ – جمع الجوامع ١٥ / ٥٦٢ ح ١٥١٦٣

الحجرة، فخرج علينا عليّ ومعه نعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلح منها[١].

وأمّا حديث عبدالرحمن بن عوف فأخرجه المرشد بالله بنحوه في الأمالي الخميسيّة ،وهو الحديث الثالث والأربعون من الباب السادس في فضل أمير المؤمنين، وفيه أنّ ذلك كان بعد منصرفه صلى الله عليه وآله وسلم من غزوة الطائف[٢]. قال في شرح الهمزية: ورجاله ثقات إلّا واحداً فمختلف فيه. وأخرجه ابن أبي شيبة، كما في كنز العمّال[٣]. وأبو يعلى ،كما في مجمع الزوائد، قال الهيثمي: وفيه طلحة بن جبر وثّقه ابن معين في رواية ،وضعّفه الجوزجاني وبقيّة رجاله ثقات[٤]. فهو ،كما قال شارح الهمزية، وقد بحثت فيه في الكلام على الحديث في غزوة الطائف من البرق اللموع ،وقد صحت شواهده، كما مرّ.

وأمّا حديث أبي ذر فأخرجه الكنجي في المناقب، كما في تفريج الكروب[٥]. وأخرجه النسائي بنحوه، كما يأتي في الباب الثالث عشر.

وأمّا حديث المطّلب بن عبدالله بن حنطب فعزاه صاحب العمدة إلى أحمد ورواه ابن عبدالبرّ في ترجمة أمير المؤمنين عليه السلام من الإستيعاب[٦]. ولفظ العمدة ثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل ،ثنا أبي، ثنا عبدالرزاق ،ثنا معمر عن طاوس عن المطّلب بن عبدالله بن حنطب ،قال، قال:قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لوفد ثقيف حين جاؤه: لتسلمنّ، أو لأبعثنّ إليكم رجلاً منّي ،أو قال: مثل نفسي فليضربنّ أعناقكم وليسبينّ ذراريكم وليأخذن أموالكم، قال عمر: والله ما إشتهيت الإمارة إلّا

---

١ – كنزالعمّال :١٠٧/١٣ ح ٣٦٣٥١.

٢ – أمالي الخميسيّة :١/ ١٨٥ ح ٦٩٦

٣ – كنز العمّال :١٦٣/١٣ ح ٣٦٤٩٧،

٤ – مجمع الزوائد:١٢٩/٩ ح ١٤٧٦٦ ،ومسند أبي يعلى :٢ / ١٦٥ ح ٨٥٩.

٥ – تفريج الكروب وتكفيرالذنوب :٣٠٥ حرف اللام مع التاء.

٦ – الاستيعاب :١١٠٩/٣رقم ١٨٥٥

يومئذ، فجعلت أنصب له صدري رجاءً أن يقول هذا، فالتفت إلى عليّ، فأخذ بيده ثمّ قال: هو هذا هو هذا، مرّتين[١]. وقد جمع الحلبي في سيرته بين قول عمر هذا و قوله نحوه في حديث الراية[٢]. ولا مانع من تكرار صدور ذلك منه، فلا تدافع.

وأمّا حديث عبدالرحمن بن بشير ،أو بشر فأورده بنحوه الحافظ ابن حجر في ترجمته من الإصابة[٣]. فخرج الحديث بشواهده عن الفردية إلى الشهرة والإستفاضة، مع صحة أصله، ولله الحمد، وقد شرح عليه ابن البطريق في عمدته وجمع بين مختلف ألفاظه في الفصل الأول من الجزء الثاني، وتكلّم عليه الشيخ أحمد شاكر بكلام حسن فقال بعد إيراده مختصراً: إسناده صحيح ، وهذا الحديث يدل على قاعدة عظيمة من أسسس القواعد الإسلامية وهي أن يقبل ممّن أسلم ظاهر إسلامه، كما يدل على ذلك الكتاب والسنّة سواء أسلم مخلصاً أم متعوّذاً أم طامعاً لأيّ شيء، ولقد جاء عمر في خلافته رجل من الأعاجم فشكا إليه أنّه أسلم وأنّ الجزية تؤخذ منه، فقال عمر: لعلك أسلمت متعوّذاً؟ فقال الرجل: أما في الإسلام ما يعيذني؟ قال عمر: بلى. رواه أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب الأموال بإسناد صحيح[٤].

تكميل

قال ابن كثير في تاريخه قبيل آخره في سياق أحاديث المناقب العلوية:

حديث آخر ،قال أبو يعلى: ثنا عثمان بن جرير عن الأعمش عن إسماعيل بن رجاء عن أبيه عن أبي سعيد، قال سمعت رسول الله ﷺ : يقول: إنّ منكم من يقاتل على تأويل القرآن، كما قاتلت على تنزيله، فقال أبو بكر: أنا هو يا رسول

---

١ – العمدة: ١٧٩ ح ٢٩٧.

٢ – السيرة الحلبيّة: ٢ / ٧٣٣.

٣ – الاصابة: ٤/٢٤٥رقم ٥١٠٢.

٤ – المسند ٢/ ٣٣٨ح ١٣٣٥

الله ، قال : لا ، فقال عمر : أنا هو يا رسول الله ، قال : لا ، ولكنّه خاصف النعل وقد كان أعطى عليّاً نعله يخصفه. ورواه الامام البيهقي عن الحاكم عن الأصم عن أحمد بن عبدالجبار عن أبي معاوية عن الأعمش به ، ورواه الإمام أحمد عن وكيع وحسين بن محمّد عن فطر بن خليفة عن إسماعيل بن رجاء به ، ورواه البيهقي أيضاً من حديث أبي نعيم عن فطر بن خليفة عن إسماعيل بن رجاء عن أبيه عن أبي سعيد به ،ورواه فضيل بن مرزوق عن عطية عن أبي سعيد ، وروى من حديث عليّ نفسه ، وقد قدّمنا هذا الحديث في موضعه في قتال أهل البغي والخوارج انتهى [١] . وقد كان قدّمه بلفظ حديث في مدح عليّ كرمّ الله وجهه على قتال الخوارج قبّحهم الله ، قال الإمام أحمد : حدّثنا حسين بن محمّد :ثنا مطر عن إسماعيل بن رجاء عن ربيعة الزبيدي عن أبيه ، قال : سمعت أبا سعيد يقول :كنّا جلوساً ننتظر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخرج علينا من بيوت بعض نسائه ، قال : فقمنا معه فانقطعت نعله ، فتخلف عليها عليّ يخصفها ، فمضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومضينا معه ثمّ قام ينتظره وقمنا معه ، فقال :إنّ منكم من يقاتل على تأويل القرآن ،كما قاتلت على تنزيله ، فاستشرف لها أي القوم وفيهم أبو بكر وعمر ، فقال : لا . ولكنّه خاصف النعل ،قال : فجئنا نبشره ،قال : فكأنّه قد سمعه ،انتهى . وفي الحديث سقط قول أبي بكر وعمر ، كما مرّ ، قال : ورواه أحمد عن وكيع ،وأبي أسامة عن فطر بن خليفة ،انتهى[٢] . والحديث صححه الحاكم والذهبي على شرائط الحديث عندالبخاري ومسلم [٣].فصح الحديث ،وصحت شواهده ولله الحمد.

---

١ - البداية والنهاية :٧ / ٣٦٢ .

٢ - البداية والنهاية :٣٠٥/٧.

٣ - المستدرك :١٣٢/٣رقم ٤٦٢١.

ب - ٧ ذكر قول النبيّ ﷺ لعليّ عليه السلام: إنّ الله سيهدي قلبك ويثبت لسانك. وفيه ٦ عن ١

٤٥(١) أخبرنا أبو جعفر

(ذكر حديث انّ اللّه سيهدي قلبك .)

قوله: **أبو جعفر** .رجال هذا الاسناد ثقات إلّا الثاني، فلم يتميّز، وكلّهم مشتركون، غير الأوّل والثاني، وأبو جعفر هذا هو محمّد بن عبدالله بن المبارك المُخَرّمي المتقدم في أول سند حديث الباب السادس، وهذا السند قد إختلفت فيه النسخ المطبوعة والمخطوطة، ففي المطبوعتين الموجودتين لديّ كما صدرته ،وفي المخطوطتين خلاف ذلك ،على إختلاف بينهما، فى إحداهماأخبرنا عمرو بن عليّ، قال: حدّثنا يحيى، قال: حدّثنا الأعمش، قال: حدّثنا عمرو بن مرّة. وفي الأخرى أخبرنا أحمد بن عليّ، قال: حدّثنا يحيى، فاختلفتا في شيخ النسائي فقط، وإتفقت الأربع في عمرو بن مرّة إلى آخر السند ،كما يأتي في سند الحديث الثاني والثالث، ولم أجد هذا الاسناد بعينه في أصل معتمد يشتمل على رجاله المذكورين في سند النسائي هذا، كما قد يجد الباحث كثيراً من ذلك في نحو الإصابة وتاريخ ابن كثير وعمدة ابن البطريق ومسند أحمد وشواهد التنزيل ومناقب ابن المغازلي ونحوها مما يشتمل على الأحاديث المسندة[٧٢] ،فلم يحصل الجزم بالخطأ والغلط، ولا شك أنّ في سند المطبوعتين سقط، لأنّي بحثت مشايخ أبي جعفر هذا، و تلاميذ عمرو بن مرّة، فلم أجد في أيّهما عمرو بن البصري، والبصري من ألفاظ النسب، لا من الأعلام الشخصيّة ،فثمّ سقط، وكل رجال أسانيد الباب خمسة ،خمسة ،غير الصحابي ،إلّا الأخير، فستّة، وهذا أربعة فقط ،ولهذا لم يحصل الترجيح، والصناعة رواية -لا دراية -كما عرفت فحسن الكلام على جميع الأسماء المختلفة على أنّ النسائي روى عن أبي جعفر هذا

عن عمرو بن البصري قال: حدّثنا عمرو بن مرّة عن أبي البَخْتَري عن عليّ كرّم الله وجهه، قال: بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليمن، وأنا شابّ حدث السن قال: فقلت يا رسول الله تبعثني إلى قوم تكون بينهم أحداث وأنا شابّ حدث السنن قال:

و روى عن أحمد بن عليّ المروزي عنه، فكلاهما شيخاه، كما روى عن عمرو بن عليّ بن بحر، وروى عن زكريّا السجزي عنه، فهو شيخ وشيخ شيخ على هذا أيضاً، نعم يأتي في السند التاسع عشر من الباب العاشر هكذا أخبرنا عمرو بن عليّ قال حدّثنا يحيى يعني ابن سعيد إلخ ففيه أنّ شيخ الشيخ هنا عمرو بن عليّ بن بحر وشيخ يحيى بن سعيد القطان لما تقدّم أي عمروا بن عليّ شيخ وشيخ شيخ.

أمّا عمرو بن البصري فلم أقف عليه، وفي التقريب وتهذيب التهذيب عمرو بن دينار البصري لكنّه من رجال الترمذي وابن ماجة فقط وهو ضعيف متقدّم من السادسة[١]. أي ممّن مات بعد المائة، فبينه وبين النسائي مفاوز وبيد لا تبيد وعسى الله أن يمنّ بوجه الصواب فيه ثمّ إنّ الحديث ثابت من الطرق الآتية وغيرها.

وأمّا عمرو بن مرّة فقد مرّ الكلام عليه في السند الثاني من الباب الأوّل، وهو ثقة عابد من رجال الستّة وغيرهم.

وأمّا أبو البختري – بفتح الموحدة والفوقانية بينهما معجمة ساكنة – فهو سعيد بن فيروز بن أبي عمران الطائي الكوفي، ثقة ثبت فيه تشيّع قليل، كثير الإرسال كما في التقريب[٢]. أخرج له الستّة زاد في الطبقات: وأئمّتنا[٣]. له في

---

١ – تقريب التهذيب :٤٣٩/١رقم ٥١٨٩.تهذيب التهذيب :٣٠/٨رقم ٤٦.

٢ – تقريب التهذيب :٢١١/١رقم ٢٤٥٤.

٣ – الطبقات :٤٦٨/٢.

الخصائص ثلاثة أحاديث متتالية هذا أوّلها، وسيأتي تنبيه النسائي على أنّه لم يسمع من عليّ عليه السلام ،وأنّه قال: فيرواية أخبرنيمن سمع عليّا،وكذافيرواية في مسند أحمد، فحديثه عن أميرالمؤمنين عليه السلام منقطع ،وقد حصل شرط قبوله على الاصطلاح الحديثي ،كالمرسل على ما إشترطه الامام الشافعي وهو ورود الحديث في الباب موصولاً من ثلاث طرق، غير طريقه، كما أنّه عند أحمد في مسند عليّ مختصراً ومطولاً بثلاث عشرة رواية ،ومنها طريقان عنه، صرّح في إحداهما بالواسطة مبهمة ،كما قال النسائي، وحكم الشيخ أحمد شاكر عليهما بالضعف للانقطاع، وحكم على سائر الطرق بالصحة إلّا واحدة فحكم بحسنها[1] فحديثه هذا صحيح لغيره، وقد روى عن جماعة من الصحابة، وأرسل عن آخرين وروى عن جماعة من التابعين، وعنه عمرو بن مرّة وعطاء بن السائب وسلمة بن كهيل وغيرهم، قال ابن معين: هو ثبت، ولم يسمع من عليّ شيئاً، وفي رواية عنه وعن أبي زرعة: ثقة. وقال أبو حاتم: ثقة صدوق ،وقال ابن سعد: كثير الحديث يرسل حديثه، فما كان من حديثه سماعاً فهو حسن ،وما كان غيره فهو ضعيف وقال العجلي: تابعيّ ثقة فيه تشيّع، ووثّقه ابن نمير، وذكره ابن حبّان في الثقات وقد قتل مع ابن الأشعث سنة ثلاث وثمانين[2]. ولا شك في معاصرته لأمير المؤمنين عليه السلام ،لأنّه أستشهد سنة أربعين من الهجرة ،فالمعاصرة واللقاء ممكنان وتكفي المعاصرة مع إمكان اللقاء عند مسلم في شرط الصحيح المعنعن، ولم يقم دليل راجح على ما ينافي ذلك، ولا على أنّه لم يلق أمير المؤمنين عليه السلام ،وقول ابن معين انّه لم يسمع من عليّ عليه السلام ، من الشهادة على النفي ،وقد مرّ الكلام على ما كان

---

١ – المسند: ٢/٥٣ ح ٦٣٦،وح ٦٦٦،وح ٦٩٠ ،وح ٧٤٥ ،وح ٨٨٢ ،وح ١٢١٠،وح ١٢٧٩ وح ١٢٨٠،وح ١٢٨١،وح ١٢٨٢،وح ١٣٤١.

٢ – تهذيب التهذيب: ٤/٧٢رقم ١٢٧.

من هذا القبيل، على أنّ الحاكم والذهبي صححا حديثه هذا من غير ذكر الواسطة لا مبهماً ولا مبيناً[١]. ولا مانع من أن يكون سمع الحديث من عليّعليه السلام، ومن غيره فحدّث عنهما، كما سمع ،والإنقطاع علّة، والوصل زيادة، والزيادة مرجّحة على الاعلال، كالوصل على الارسال، فتأمّل.

وأمّا أحمد بن عليّ على رواية إحدى المخطوطتين فهو أحمد بن عليّ بن سعيد بن إبراهيم القرشي المروزي القاضي، ثقة حافظ، أخرج له النسائي فأكثر وابن جوصاء وأبو عوانة والطبراني وجماعة، روى عن ابن المديني وأحمد ويحيى وخلق، قال النسائي: ثقة. وفي موضع آخر: لا بأس به. قال الحافظ ابن حجر: وكان فاضلاً له تصانيف منها كتاب العلم وكتاب الجمعة وغير ذلك وكان مكثراً شيوخاً وحديثاً ،كما في تهذيب التهذيب[٢].

وأماّ شيخه يحيى فلعله يحيى بن آدم، كما يأتي في السند الخامس ،وهو منسوب في عدّة أسانيد لهذا الحديث عند أحمد وغيره هو يحيى بن آدم بن سُليمان الكوفي، ثقة حافظ فاضل، أخرج له الستّة[٣]. ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله وأبو طالب والمرشد بالله[٤]. له في الخصائص خمسة أحاديث، روى عن فطر بن خليفة وإسرائيل والثوري وخلق، وعنه أحمد وإسحاق وابن المديني وغيرهم، قال ابن معين والنسائي وابن سعد وأبو حاتم ويعقوب بن شيبة: ثقة. زاد الأخير: كثير الحديث .وقال العجلي :كان ثقةً جامعاً للعلم عاقلاً ثبتاً في الحديث .وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال: كان متقناً يتفقه. وقال ابن أبي شيبة ثقة

---

١ – المستدرك :١٤٥/٣ ح ٤٦٥٨.

٢ – تهذيب التهذيب :٦٢/١رقم ١٠٧.

٣ – تقريب التهذيب :٦٥٤/٢رقم ٧٧٧٨.

٤ – الطبقات :٤١٥/٢.

صدوق حجة ثبت ما لم يخالف من هو فوقه مثل وكيع[١].

وأمّا عمرو بن عليّ على ما في النسخة الأخرى من المخطوطتين فهو عمرو بن عليّ بن بحر بن كُنيز - بضم الكاف وفتح النون آخره زاي -البصري - مصغراً - الصيرفي الفلاس، روى له الستّة[٢]. والمرشد بالله ثقة حافظ [٣].له في الخصائص خمسة أحاديث، وفي الزهرة :روى عنه البخاري سبعة وأربعين حديثاً ومسلم حديثين، قال في تهذيب التهذيب :روى له الجماعة وروى النسائي عن زكريّا السجزي عنه، وروى عنه أبو زرعة وأبو حاتم وعبدالله بن أحمد وابن أبي الدنيا وغيرهم، روى عن أبي داود الطيالسي وأبي عاصم النبيل وابن مهدي وغندر ويحيى بن سعيد القطان، قال النسائي: ثقة صاحب حديث حافظ. وقال الدارقطني: كان من الحفّاظ وبعض أهل الحديث يفضّلونه على ابن المديني ويتعصبون له .وذكره ابن حبّان في الثقات[٧٣]،وقال مسلمة بن قاسم: ثقة حافظ ،وكان عمرو بن عليّ يقول في ابن المديني، أى كما يقول ابن المديني فيه حيث طعن في روايته عن يزيد بن رزيع ،قال الحاكم وقد أجّل الله محلهما جميعاً عن ذلك، قال الحافظ ابن حجر: يعني إنّ كلام الأقران غير معتبر في حقّ بعضهم بعضاً، إذا كان غير مفسر لا يقدح[٤]. وهذه قاعدة في مثل الحفّاظ المشهورين، وإلّا فالقدح المعتبر إنّما يكون من الأقران، لمشاهدتهم أحوال الضعفاء وإطلاعهم على أسباب ضعفهم، وأمّا المتأخّرون فإنّما يرجعون إلى موافقة الراوي للثقات ومخالفته، كما مرّ في كلام المحقق ابن دقيق العيد، وعن الحافظ ابن حجر نحوه تقدّم في ترجمة إسرائيل بن يونس في تراجم سند

---

١ - تهذيب التهذيب :١١/١٧٥رقم ٣٠٠.

٢ - تقريب التهذيب :١/٤٤٤رقم ٥٢٥٤.

٣ - الطبقات :٢/١٧٥.

٤ - تهذيب التهذيب :٨/٨٠رقم ١٢٠.

الحديث الرابع من الباب الخامس، وعلى هذا فشيخه يحيى هو يحيى بن سعيد القطان، مع إحتمال أن يكون يحيى بن آدم، لأنّ وفاة الفلاس سنة ٢٤٩ ووفاة القطان سنة ١٩٨ ووفاة يحيى بن آدم سنة ٢٠٣ فبين وفاتيهما خمس سنين فهو ممّن أدركهما معاً، ولم أجد نصاً إلّا على رواية عمرو بن عليّ عن القطان، وهو إمام قدوة ثقة متقن حافظ، روى له الستّة[١]. وغيرهم، ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله وأبو طالب والمرشد بالله والنرسي[٢]. له في الخصائص حديثان روى عن حميد الطويل والأعمش ومالك وابن جريج وخلق، وعنه ابن المديني وابن معين وعمرو بن عليّ الفلّاس وأحمد وأمم، قال الخليلي: هو إمام بلا مدافعة واحتج به الأئمّة كلّهم. وقالوا: من تركه يحيى تركناه .وقال النسائي: ثقة ثبت مرضيّ. وقال ابن سعد: كان ثقةً مأموناً رفيعاً حُجةً .وقال العجلي: بصري ثقة في الحديث كان لا يحدّث إلّا عن ثقة، وقد إتّفقوا على ثقته وجلالته[٣].

وأمّا شيخه الأعمش فهو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي الكوفي، ثقة حافظ عارف بالقراءة ورع لكنّه يدلس ،كما في التقريب ، أخرج له الجماعة[٤]. وغيرهم، ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله وأبو طالب والمرشد بالله والشريف الجرجاني والهادي في المنتخب والسيلقي والحاكم الجشمي وصاحب المناقب[٥]. له في الخصائص تسعة عشر حديثاً، راى أنساً وعبدالله بن أبي أوفى ولم يثبت له سماع منهما، سمع كبّار التابعين، ومنهم عمرو بن مرّة الجَمَلي والنخعي والشعبي والتيمي وخلائق، وعنه أبو إسحاق السبيعي وأبو معاوية الضرير

---

١ - تقريب التهذيب :٢/ ٦٥٩رقم ٧٨٣٦.

٢ - الطبقات :٢ / ٤٢٤ .

٣ - تهذيب التهذيب :٢١٦/١١رقم ٣٥٨.

٤ - تقريب التهذيب :٢٢٩/١رقم ٢٦٩٠

٥ - الطبقات :٣٧٤/١.

فإن الله سيهدي قلبك ويثبت لسانك، قال: فما شككت في قضاء بين اثنين.

والثوري وشعبة وأبو عوانة ووكيع ويحيى القطان، وقد أطال وأطاب صاحب الطبقات في ترجمته وذكر مشايخه وتلامذته. وكذا الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب [١]

وأمّا التدليس فقد وصفه بذلك النسائي والدارقطني والكرابيسي وغيرهم وعدّه الحافظ ابن حجر في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين[٢]. وهم من إحتمل الأئمّة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلّة تدليسه في جنب ما روى، وقال الذهبي في الذبّ عمّا وصم به من التدليس: الأعمش عدل صادق ثبت صاحب سنّة وقرآن يحسن الظنّ بمن يحدّثه ويروي عنه، ولا يمكننا بأن نقطع عليه بأ نّه علم ضعف ذلك الذي يدلسه ،فإنّ هذا حرام، وهو يدلس وربّما دلس عن ضعيف ولا يدري به ،فمتى قال حدّثنا فلا كلام، ومتى قال عن تطرق إليه إحتمال التدليس إلّا في شيوخ أكثر عنهم فروايته عنهم محمولة على الإتصال[٣]. وقال العجلي :كان ثقة محدّث أهل الكوفة في زمانه، يقال إنّه ظهر له أربعة آلاف حديث ،وكان رأساً في القرآن عسر سيّء الخلق عالماً بالفرائض وكان فيه تشيّع [٤].قال في الطبقات :وعدّه السيد صارم الدين وابن حابس وابن حميد في ثقات محدّثي الشيعة التابعين ،قالوا: وهو من أعلام الزيدية.

قوله: **فإن الله سيهدي قلبك ويثبت لسانك**. هاتان الجملتان هما اللتان عنون بهما الباب الحافظ النسائي، وفي بعض النسخ الاقتصار على الأولى، وللحديث

---

١ – تهذيب التهذيب :٣٣٢/٤رقم ٣٧٦.

٢ – طبقات المدلسين :٣٣رقم ٥٥.

٣ – ميزان الاعتدال :٣١٥/٣رقم ٣٥٢٠.

٤ – معرفة الثقات :٤٣٢/١رقم ٦٧٦.

ألفاظ وطرق في الباب وغيره، ومضمونها ما تضمنته الترجمة وفي أحاديث الباب الآتية وغيرها ذكر بعض آداب القاضي عند سماع الخصمين زيادة على ما هنا.

تخريجه وشواهده، تقدّم أنّ له عند أحمد في مسند عليّ عليه السلام ثلاث عشرة رواية مصححة الأسانيد، وما فيه مقال ينجبر بما صح منها، على أنّ الحاكم أخرجه من طريق الأعمش عن عمرو بن مرّة عن أبي البختري، قال: قال عليّ عليه السلام فذكره، قال الحاكم والذهبي حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم[١]. وهذا يؤيّد ما تقدّم أنّ المعاصرة من أبي البختري تصحح روايته عند مسلم، بل وعند البخاري مع تحقق اللقاء، ولا يحكم الحافظ الذهبي بصحته إلّا وقد عرف وجه ذلك، لا سيّما وقد قال: قال عليّ ،ولم يقل عن عليّ، لإحتمال التدليس في الصورة الثانية دون الأولى للجزم فيها، كما قالوا في معلقات البخاري التي جزم بها، كقال فلان، على أنّه قد يتطرق نوع من الإحتمال في من قال :قال فلان، إن كان القائل من الضعفاء أو مدلساً، وقد عدّ من الطبقة الأولى من المدلسين، وهو من لم يوصف بذلك إلّا نادراً، كيحيى بن سعيد القطان، وذكر منهم الحافظ ابن حجر ثلاثة وثلاثين شخصاً من الأئمّة الحفّاظ الثقات ،فلذلك إحتمل عنهم ذلك، لندرته، وعدّ منهم البخاري ومسلماًومالكاًوهشام بن عروة. لا يقال هوصحيح لغيره، كمامرّ ،من هذه الطريق، لأنّ الحاكم لم يرد هذافيالمستدرك ولهذا سمّاه مستدركاً لما صحّ لذاته ،ولم يخرجاه وهو على شرطهما ،أو شرط أحدهما، وأمّا الصحيح لغيره فكل حديث حسن تعددت طرقه، كما قال في النخبة وبكثرة طرق الحسن يصحح[٢].على أنّ الإعتبارين جائزان في كلام الشيخ

---

١ - المستدرك :٣/١٤٥ ح ٤٦٥٨.

٢ - شرح نخبة الفكر،للقاريالهروي:٢٩٦

أحمد شاكر ،لجزمه بضعفه من هذه الطريق وتصحيحه من غيرها، لا في كلام الحاكم والذهبي ،والحديث بوّب عليه أبوداودفي كتاب الأقضية ،وهو الباب الخامس، بلفظ الرواية الخامسة من الباب من طريق عمرو بن عون عن شريك عن سماك بن حرب عن حنش عن عليّ عليه السلام فذكره[١]. قال المنذري: أخرجه الترمذي مختصراً، وقال: حديث حسن[٢]. وأخرجه ابن ماجة ،وهو الحديث الثالث من الباب الأول في ذكر القضاة من كتاب الأحكام من طريق عليّ بن محمّد، ثنا يعلى وأبو معاوية عن الأعمش عن عمرو بن مرّة عن أبي البختري عن عليّ عليه السلام فذكره[٣]. وأخرجه ابن سعد من الطريقين معاً ومن طريقين أخريين عن حارثة بن مضرّب عن عليّ كرّم الله وجهه [٧٤] في ترجمة أمير المؤمنين من الجزء الثاني في القسم الثاني[٤]. وبهما تنجبر عنعنة أبي البختري، لأنّ حارثة ليس من المدلسين، وأبو يعلى من طريق الأعمش ،كمافي تاريخ ابن كثير قال ابن كثير: قال أبويعلى :ثناعبيدالله ابن عمرالقواريري ،ثنايحيى بن سعيد عن الأعمش عن عمرو بن مرّة عن أبي البختري عن عليّ عليه السلام فذكره، قال ابن كثير: وقد ثبت عن عمر انّه كان يقول: عليّ أقضانا وأبَيٌّ أقرأنا. وكان عمر يقول: أعوذ بالله من معضلة ولا أبو حسن لها[٥]. وأخرجه الامام زيد بن عليّ عليه السلام في المجموع بإسناده المشهور ،وهو في الجزء الثالث من الروض النضير، وفيه زيادات في آداب القاضي، قال في الروض النضير بعد أن أشار إلى إخراج أبي داود والترمذي له: وأورده السيوطي في مسند عليّ عليه السلام من جمع الجوامع

---

١ – سنن أبي داود: ٢٩٩/٣ ح ٣٥٨٢.

٢ – عون المعبود : ٩ / ٣٦٢ ح ٣٥٨٣.

٣ – سنن ابن ماجة :٦/٤ ح ٢٣١٠.

٤ – الطبقات الكبرى :٢ / ٣٣٧.

٥ – البداية والنهاية: ٣٩٧/٧.

وقال:أخرجه أبو داود الطيالسي وابـن سـعد وأحـمد بـن حـنبل والعـدني و أبوداودوالترمذي ،وقال: حسن ،وأبويعلى وابن جـريروصححه وابـن حـبان والحاكم فيالمستدرك والبيهقي وقال في بلوغ المرام: قوّاه ابن المديني وصححه ابن حبّان ،انتهى[١]

تنبيهان

الأول: أنّ وظيفة المخرج في الأغلب التنبيه على من أخرج الحديث من غير تنبيه على تعدد طرقه عند من أخرجه ،أو عند بعضهم، فهذا الحافظ السيوطي عزاه إلى أحمد وأطلق، وقد أخرجه في مسند عليّ بثلاث عشرة رواية، ،كما تقدّم صحح الشيخ أحمد محمّد شاكر إسناد عشر منها، وحسن إسناد الحادي عشرة وضعّف إسنادين للإنقطاع في رواية أبي البختري ،كما مرّ ،وهذا يزيد الباحث إلهاباً على البحث، لا سيّما إذا كان بصدد الذّب عن الحديث والتأييد له، فلا يكتفي بمجرد النسبة إلى المخرج حتى يبحث عن طرقه ،لما في كثرتها من الفوائد أو لاشتمال بعضها على الصحة، وهكذا تجد في أحاديث الصحيحين ،أو أحدهما تعدد الطرق لكثير من الأحاديث التي تزيد الصحيح أصحية، لأنّ الصحة كالقوّة تزداد وتبلغ إلى درجة عالية ومتوسطة ودونهما، وتجد العزو إليهما في نـحو التلخيص وبلوغ المرام من غير إشارة إلى ذلك، لحصول الغرض بمجرد التنبيه على الاخراج، بخلاف من هو بصدد ما نحن بصدده فأشدد يديك بهذه النكتة إن كنت باحثاً .

الثاني: ظاهر صنيع الحافظ في التلخيص أنّ الحديث لم يرتق إلاّ إلى درجة الحسن. وإن صرّح في بلوغ المرام بأنّ ابن حبان قد صححه[٢]. وهذا الأسانيد

---

١ - الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير:٣ / ٤٣٧ - ٤٣٨.

٢ - سبل السلام شرح بلوغ المرام :١٢٠/٤.

العشرة عند أحمد كلّها مصححة ،كما صححه الحاكم ، وابن حبان وإن كان لا يفرق بين الصحيح والحسن ، وهذا يزيدك رغبة في البحث والتفتيش حتى تقف على الراجح الذي تطمئن إليه النفس ، على أنّ روايات النسائي ستّ ، ورجالها ثقات إلّا أنّ في ثلاث منها إنقطاع ينجبر ،كما تقدّم ،ولزيادة الإفادة وتكثير المخارج وإن كان فيه نوع تكرير لما تقدّم محافظة على لفظه : حَسُنَ ،إيراد كلام الحافظ ، وفيه تخريج لجميع أحاديث الباب مع ما تقدّم ،ولفظه في كتاب القضاء وهو الحديث الرابع منه هكذا حديث أنّه ﷺ بعث عليّاً كرّم الله وجهه إلى اليمن قاضياً فذكره ،ثمّ قال أخرجه أبو داود والحاكم وابن ماجة والبزّار والترمذي من طرق[١]. عن عليّ كرّم الله وجهه أحسنها رواية البزّار عن عمرو بن مرّة عن عبدالله بن سلمة عن عليّ عليه السلام ،وفي إسناده عمرو بن أبي المقدام ، واختلف فيه على عمرو بن مرّة ، فرواه شعبة عنه عن أبي البختري ، قال : حدّثني من سمع عليّاً ،أخرجه أبويعلى ،وإسناده صحيح لولا هذا الرجل المبهم ، ومنهم من أخرجه عن أبي البختري عن عليّ ،كما سيأتي ، ومنها رواية البزّار أيضاً عن حارثة بن مضرب عن عليّ عليه السلام ،وقال : هذا أحسن أسانيده ، ومنها – وهي أشهر – رواية أبي داود وغيره من طريق سماك بن حرب عن حنش بن المعتمر عن عليّ كرّم الله وجهه

وأخرجها النسائي في الخصائص والحاكم والبزّار ، وقد رواه ابن حبان من رواية سماك عن عكرمة عن ابن عباس عن عليّ كرّم الله وجهه ، ومنها رواية ابن ماجة من طريق أبي البختري عن عليّ ، وهذا منقطع ، وأخرجها البزّار والحاكم

١ – وهذا من غير الأغلب ، على أنّه إنّما يتمّ ذلك إذا قيّدنا إخراج البزّار له من طرق ،لأنّ صاحب المسند تتعدد عنده الطرق ،أو إليه وإلى الحاكم، أو إلى الجميع باعتبار المجموع إذ ليس له عند أبي داود والترمذي وابن ماجة إلّا طريق طريق .تأمّل ، وهذا لا ينافي ما تقدّم للإحتراز بالأغلب عن مثل هذا،وفرق بين التعبير بصيغة الجمع المحتملة للكثير والأكثر وبين ما تقدّم ، أنّ أحمد أخرج الحديث من ثلاث عشرة طريقاً .منه رحمه الله .

انتهى[١]. والحديث أخرجه الحاكم في مناقب أمير المؤمنين عليه السلام من طريق الأعمش، عن عمرو ين مرّة عن أبي البختري قال: قال عليّ: فذكره وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، وقال الذهبي: صحيح على شرط البخاري ومسلم [٢]. ثمّ أخرجه في أوّل كتاب القضاء من طريق مجاهد عن ابن عباس، قال: بعث النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم عليّاً إلى أهل اليمن، فذكره مختصراً، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، وقال الذهبي: على شرط البخاري ومسلم[٣]. ثمّ أخرجه بعده بعشرين حديثاً من طريق شريك عن سماك بن حرب عن حنش عن عليّ كرّم الله وجهه، فذكره، وفيه: إذا جلس إليك الخصمان فلا تقض لأحدهما حتى تسمع من الآخر، كما سمعت من الأوّل الحديث، وقال: هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه، وقال الذهبي: صحيح[٤].وأورده الشيخ أحمد محمّد شاكر في مسند أحمد ،كما تقدمّ مختصراً ومطولاً بألفاظ:

١ ـ من طريق شعبة ،عن عمرو بن مرّة عن أبي البختري.

٢ ـ ومن طريق الأعمش، عنه عن أبي البختري، وضعّفه فيهما لإنقطاعه.

٣ ـ ومن طريق يحيى بن آدم، عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن حارثة بن مضرب مكرراً في موضعين، وصحح إسناده فيهما.

٤ ـ ومن طريق وكيع.

٥ ـ ومن طريق أسود بن عامر.

٦ ـ ومن طريق محمّد بن سليمان لوين.

٧ ـ ومن طريق داود بن عمرو الضبي، وأربعة آخرين، كلهم عن شريك عن سماك بن حرب عن حنش، وقال في جميعها: إسناده صحيح ومن طريق

---

١ – تلخيص الحبير: ١٨٢/٤ ح ٢٠٧٥

٢ – المستدرك :١٤٥/٣ ح ٤٦٥٨.

٣ – المستدرك :٩٩/٤ ح ٧٠٠٣.

٤ – المستدرك :١٠٥/٤ ح ٧٠٢٥.

ذكر اختلاف الناقلين لهذا الخبر

٤٦ (٢) أخبرنا عليّ بن خَشْرَم المروزي، قال :أخبرنا عيسى عن الأعمش عن عمرو بن مرّة عن أبي البَخْتَرِي عن عليّ كرّم الله وجهه، قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن، فقلت: إنّك تبعثني إلى قوم أسنّ منّي فكيف القضاء فيهم؟ فقال:إنّ الله سيهدي قلبك ويثبت لسانك، قال: فما شككت في حكومة بعد.

لوين أيضاً ومحمّد بن جابر عن سماك عن حنش، وقال :إسناده حسن، وهي من زيادات عبدالله بن أحمد

٨ ـ وكذا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن حسين بن عليّ عن زائدة عن سماك عن حنش مكرراًوقال فيهما معاً: إسناده صحيح.

٩ ـ ومن طريق أبي بكر أيضاً، عن عمرو بن حماد عن اسباط بن نصر عن سماك عن حنش، وقال :إسناده صحيح.

ومن طريق أخرى وصححها[١]. فهذا يرشدك إلى كثرة طرق الحديث الصحيحة، ولا حاجة لأكثر من هذا، وفيها من المتابعات والوصل ما يصح لغيره ما فيه مقال من ذلك، كما تقدّم.

قوله: عليّ بن خَشْرم المروزي. رجال هذا الإسناد ثقات من رجال الصحيح وكلّهم مشتركون غيرالأول، وهوعليّ بن خشرم المروزي.كذا في نسختين مخطوطتين، وفي المطبوعتين عليّ بن حسين، وهما معاً من شيوخ النسائي. أمّا الأوّل فباتفاق وهو الراجح لأجل النسبة

وأمّا الثاني: فجزم به الدارقطني، ولمّا إختلفت النسخ ناسبت الإشارة إلى ترجمتيهما معاً.

أمّا الأوّل: فهو عليّ بن خشرم – بزنة جعفر بمعجمتين وراء آخره ميم –

---

١ – تقدّم تخريجها كلّها.

المروزي ثقة، أخرج له مسلم والترمذي[٧٥]والنسائي[١] .ولا ذكر له في الطبقات، وهو أبو الحسن الحافظ، روى عن حفص بن غياث وعيسى بن يونس وابن عيينة ووكيع وعليّ بن الحسين بن واقد المروزي وغيرهم، وعنه مسلم والترمذي والنسائي وابن خزيمة وأبو بكر بن أبي داود والفِرَبْرِي، أمّا من زياداته في أثناء صحيح البخاري ،أو من تعليق البخاري عنه عقيب حديث كعب الطويل في قصة موسى والخضر، وفي باب التهجد عقيب حديث ابن عباس :اللّهمّ لك الحمد. الحديث ،كما في تهذيب التهذيب، قال النسائي ومسلمة بن قاسم: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات، وفي الزهرة: روى عنه مسلم تسعة أحاديث [٢].

وأمّا الثاني: فهو عليّ بن الحسين، وهذا الاسم مشترك بين جماعة، كما في التقريب[٣]. وأصله ،أحدهم عليّ بن الحسين بن حرب بن عيسى القاضي أبو عبيد، روى عنه النسائي والدولابي والطحاوي، جزم الدارقطني بأ نّ النسائي روى عنه في الصحيح ،ومات قبله بعشرين سنة، ولم يذكره المزي في تهذيب الكمال، وهو ثقة جليل مشهور، قال ابن يونس :كان ثقةً ثبتاً[٤]. وقال عليّ بن الحسن الجراحي: ثقة مأمون لكنّه ليس بمروزي، والمروزي هو عليّ بن الحسين بن واقد ،كما تقدّم، ولعله شيخ النسائي، وشيخ شيخه عليّ بن خشرم إلّا أ نّه لم يذكر في تهذيب التهذيب من مشايخه عيسى بن يونس، وعدّ ممّن روى عنه إسحاق بن راهويه وأحمد بن سعيد الدارمي وعليّ بن خشرم[٥].

قال في التقريب: صدوق يَهِمُ ،أخرج له البخاري في الأدب ومسلم في

---

١ – تقريب التهذيب :٤١٣/١رقم ٤٨٧١.

٢ – تهذيب التهذيب :٣١٦/٧رقم ٥٣٦.

٣ – تقريب التهذيب :٤١١/١رقم رقم ٤٨٥٣–٤٨٥٨.

٤ – تهذيب التهذيب :٣٠٣/٧ رقم ٥١٩.

٥ – تهذيب التهذيب :٣٠٨/٧رقم ٥٢٢.

٤٧ (٣) أخبرنا محمّد بن المثنّى، قال: حدّثنا أبو معاوية قال: حدّثنا الأعمش عن عمرو بن مرّة عن أبي البختري عن عليّ كرّم الله وجهه، قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن لأقضي بينهما، فقلت: يا رسول الله لا علم لي بالقضاء، فضرب بيده على صدري، وقال: أللّهمّ اهد قلبه وسدّد لسانه، فما شككت في قضاء بين إثنين حتى جلست في مجلسي هذا. قال أبو عبدالرحمن النسائي هذا حديث سمعه عمرو بن مرّة عن أبي البَخْتَري، قال: أخبرني من سمع علياً ﷺ ،قال أبو عبدالرحمن: أبو البختري لم يسمع من عليّ شيئاً.

مقدمة صحيحه والأربعة[١]. وثمّة آخرون إمّا أنّهم ليسوا من رجال النسائي وإمّا أنّهم ليسوا من مشايخه، لتقدّمهم ،ولفقد النسبة ،والأقرب ما في المخطوطتين.

وأمّا عيسى فهو بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي - بفتح المهملة وكسر الموحدة - أخو إسرائيل كوفيّ، ثقة مأمون، أخرج له الستّة[٢]. ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله وأبو طالب والمرشد بالله والنرسي[٣]. روى عن أبيه وأخيه إسرائيل والأعمش وشعبة وأمم، وعنه حماد بن سلمة وابن راهويه ومسدد وعليّ بن خشرم وآخرون، قال أحمد وأبوحاتم ويعقوب بن شيبة وابن خراش والعجلي: ثقة. زاد العجلي: وكان ثبتاً في الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات[٤]. وسائر السند تقدّم ،وكذا تخريج الحديث.

قوله: أبو معاوية. رجال هذا الاسنادرجال الصحيح ،وكلّهم مشتركون

---

١ - تقريب التهذيب :٤١٢/١رقم٤٨٥٧.

٢ - تقريب التهذيب :٤٦٦/١رقم ٥٥٢٩.

٣ - الطبقات:١٩٥/٢.

٤ - تهذيب التهذيب :٢٣٧/٣ رقم ٤٣٩.

وأبومعاوية هو الضرير محمّد بن خازم- بمعجمتين -الكوفي، ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش ،وقد يَهِمُ في غيره، أخرج له الستّة[1]. وغيرهم ومحمّد بن منصور وصاحب المناقب وصاحب المسائل المرتضاة[2]. له في الخصائص حديثان ،روى عن عاصم الأحول والأعمش ومالك وهشام بن عروة وخلق كثير، وعنه القطان وأحمد وابن راهويه والطيالسي ومحمّد بن المثنّى وآخرون، قال العجلي والنسائي وابن سعد: كان ثقة. زاد ابن سعد: كثير الحديث يدلس وكان مرجئاً. وذكره ابن حبّان في الثقات وقال: كان حافظاً متقناً ولكنّه كان مرجئاً. وقال ابن خراش: صدوق وهو ثقة في الأعمش وفي غيره فيه إضطراب وإتّفقوا على ثقته في الأعمش وعلى رميه بالإرجاء[3]. وقد مرّ أنّ البدع لا تضرّ مع الثقة والصدق والورع، وفي الصحيحين ،أو أحدهما ممّن رمي بالارجاء خمسة عشر راوياً هذا أحدهم، وسائر السند تقدّم، وكذا تخريجه وشواهده، وأمّا كلام الحافظ النسائي في عدم سماع أبي البختري من عليّ عليه السلام فقد تقدّم الجواب

عنه والمناقشة عليه، وفي الطرق الأخرى الآتية والسابقة ما يجبر إنقطاعه، وقد رواه الثقات عن عليّ عليه السلام كحارثة بن مضرب وعمرو بن حبشي وحنش بن المعتمر وابن عباس، تارة عن أمير المؤمنين وتارة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ،فهذه متابعات ثابتة صحيحة، كما مرّ فضَعُف الضُعْف وإنجبر التضعيف إن شاءْ الله. ومن ذلك مع ما تقدّم تعرف معنى الإختلاف من الناقلين وأنّه غير ضائر لتعدد طرقه ورواته عن أبي البختري وغيره.

---

١ - تقريب التهذيب :٥١٢/١ رقم ٦٠٥٦.

٢ - الطبقات :٢٦٢/٢.

٣ - تهذيب التهذيب :١٣٧/٩رقم ١٩١.

٤٨ (٤) أخبرنا أحمد بن سليمان الرهاوي، قال: حدّثنا يحيى بن آدم، قال: حدّثنا شريك عن سماك بن حرب عن حنش بن المعتمر

قوله: أحمد بن سليمان الرهاوي. رجال هذا الاسناد رجال الصحيح إلّا الأخير وهو صدوق، وكلّهم مشتركون.

فأمّا الرهاوي فقد تقدّم الكلام عليه في سند الحديث السابع من الباب الأوّل.

وأمّا يحيى بن آدم فمرّ الكلام عليه في الكلام على السند الأول من الباب وأمّا شريك فقد مرّ في سند حديث الباب السادس مع ترجمته.

وأمّا سماك بن حرب فهو سماك -بكسر المهملة وتخفيف الميم- بن حرب - بفتح المهملة وسكون الراء آخره موحدة - بن أوس بن خالد الكوفي صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغيّر بآخره، فكان ربما يلقّن كما في التقريب، أخرج له البخاري تعليقاً ومسلم في الصحيح والأربعة[١]. ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله وأبو طالب والمرشد بالله والسيلقي والنرسي[٢]. له في الخصائص ثلاثة أحاديث هذا أحدها، كالشاهد لثبوت الحديث من طرق على أنّه ثقة صدوق لولا أنّه خرف، ولا يسمع أهل العلم عمن خرف حينئذٍ فحديثه هذا إن كان قبل أن يخرف فهو صحيح لذاته، وإن كان بعد ذلك مثلاً فهو صحيح لغيره، والله أعلم، وقد أدرك ثمانين صحابياً، روى عن جابر بن سمرة وأنس والنعمان بن بشير وغيرهم من الصحابة والتابعين، وعنه الأعمش والثوري وشريك وأبو عوانة وغيرهم، وقال ابن معين: ثقة، إنّما عابو عليه إنّه أسند أي رفع أحاديث لم يرفعها غيره، وقال العجلي: جائز الحديث إلّا أنّه كان في حديثه عن عكرمة ربّما

---

١ - تقريب التهذيب: ١/٢٣٠رقم ٢٦٩٩.

٢ - الطبقات: ١/٣٧٨.

وصل الشيء وكان الثوري يضعّفه بعض الضعف ولم يرغب عنه أحد. وقال أبو حاتم: صدوق ثقة، كما قال أحمد، وفي رواية عن أحمد: مضطرب الحديث. وقيّد ذلك ابن المديني بروايته عن عكرمة، وقال ابن عدي: له حديث كثير مستقيم إن شاء الله. وأحاديثه حسان وهو صدوق لا بأس به، كما في تهذيب التهذيب، والقول فيه ما أشار إلى خلاصته الحافظ ابن حجر في التقريب، وقال النسائي: إذا إنفرد بأصل لم يكن حجة، لأنّه كان يلقّن فيتلقّن، انتهى[١]. فحديثه هذا لم ينفرد به، كما مرّ.

وأمّا شيخه حنش بن المعتمر فهو [٧٦] -بفتح المهملة والنون آخره معجمة أبو المعتمر الكوفي، واختلفوا في اسم أبيه، صدوق له أوهام ويرسل، وأخطأ من عدّه في الصحابة، كما في التقريب، أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي في الخصائص[٢]. ومحمّد بن منصور وأبو طالب والمؤيّد بالله والسمّان[٣]. ليس له في الخصائص غير هذا الحديث، روى عن عليّ كرّم الله وجهه وأبي ذر ووابصة بن معبد، وعنه أبو إسحاق السبيعي وسماك بن حرب وغيرهم، قال أبو داود والعجلي: تابعي ثقة. وقال النسائي: ليس بالقويّ. وقال أبو حاتم: هو عندي صالح ولم أرهم يحتجون بحديثه. وعدّه جماعة في الضعفاء، وجازف ابن حزم فقال: ساقط مطّرح، كيف وقد عدّه ابن منده وأبو نعيم في الصحابة، وإستدركه الحافظ في الإصابة[٤]. وقد مرّ لك أنّ القدح المجمل لا يقبل مع معارضة التوثيق الذي هو الأصل لا سيّما في القرون الثلاثة، كيف إذا كان القدح من المتأخرين، ثمّ إنّ لحديثه هذا شواهد ومتابعات، كما عرفت.

---

١ - تهذيب التهذيب: ٢٣٢/٤رقم ٣٩٥.

٢ - تقريب التهذيب: ١٤٤/١رقم ١٦٣٥.

٣ - الطبقات: ٢٧٠/١.

٤ - تهذيب التهذيب: ٥٨/٣رقم ١٠٤، الاصابة: ١٨٣/٢رقم ٢١١٩.

عن عليّ عليه السلام قال: بعثني رسول اللّه ﷺ إلى اليمن وأنا شابّ، فقلت: يا رسول الله تبعثني وأنا شابّ إلى قوم ذوي أسنان، لأقضي بينهم ولا علم لي بالقضاء، فوضع يده على صدري ثم قال: إن الله سيهدي قلبك ويثبت لسانك، يا عليّ إذا جلس إليك الخصمان فلا تقض بينهما حتى تسمع من الآخر، كما سمعت من الأوّل، فإنّك إذا فعلت ذلك تبيّن لك القضاء، قال عليّ عليه السلام: فما أشكل عليَّ قضاء بعد ذلك.

ورجال سند الحديث الخامس رجال الصحيح عدا الأول، وهو ثقة حافظ وكلّهم مشتركون، وقد تقدم الكلام عليهم، إلّا حارثة ابن مضرب وهو حارثة -بمهملتين بينهما ألف آخره مثلثة، وابن مضرب -بضم الميم وفتح المعجمة وكسر الراء المشددة آخره موحدة بزنة اسم الفاعل من فعّل مضاعف العين - العبدي الكوفي، ثقة، غلط من نقل عن ابن المديني أنّه تركه، كما في التقريب، أخرج له البخاري في الأدب المفرد والأربعة[١]. والمؤيّد بالله[٢] روى عن أميرالمؤمنين وعُمر وابن مسعود وسلمان وعمار وغيرهم، وعنه أبو إسحاق، قال أحمد: حسن الحديث. وقال ابن معين: ثقة.

وذكره ابن حبّان في ثقات التابعين، وقال أبو جعفر محمّد بن الحسين البغدادي: سألت أبا عبدالله يعني أحمد عن الثبت عن عليّ، فقال عَبِيدة وأبو عبدالرحمن وحارثة بن مُضّرب وحبّة بن جُوَين وعبد خير، انتهى[٣]

١ - تقريب التهذيب: ١٠١/١رقم ١١١٢.

٢ - الطبقات: ٢٠١/١.

٣ - تهذيب التهذيب: ١٦٦/٢رقم ٢٩٧.

وفيه توثيق لحبّة بن جوين، ونقل ابن الجوزي تبعاً للأزدي أنّ عليّ بن المديني قال في حارثة: متروك. قال الحافظ بن حجر في تهذيب التهذيب :وينبغي أن يحرر هذا.

و جزم بتغليط من نقل هذا القول عن ابن المديني في التقريب، كما تقدّم ويشمله حديث: خيرالقرون. مع التوثيق الثابت السالم عمّا يصلح للمعارضة ،على أنّه لو صحّ ذلك عن بن المديني ما كان قادحاً في حارثة إلّا عنده، لا عند من وثّقه، لما تقدّم أنّه لا يكون قول إمام حجة على مثله في باب الجرح والتعديل، كما في مسائل الفقه، لاشتراك الكلّ في الحكم بالاجتهاد الذي لا يجب قبوله على غير القائل، كما تكرر.

قوله في حديث حنش: حتى تسمع من الآخر، كما سمعت من الأوّل. الحديث تقدّم انّ كثيراً ممّن أخرج على الأبواب بوب عليه في شروط الحاكم وآدابه، وقفّاهم صاحب المنتقى، قال في نيل الأوطار: فيه دليل على أنّه يحرم على الحاكم أن يحكم قبل سماع حجة كل واحد من الخصمين وإستفصال ما لديه والإحاطة بجميعه، والنهي يدل على قبح المنهي عنه ،والقبح يستلزم الفساد فإذا قضى قبل السماع من أحد الخصمين كان حكمه باطلاً ،فلا يجب قبوله بل يتوجه عليه نقضه ويعيده على وجه الصحة إلخ[١].

---

١ - نيل الاوطار:٩/١٨٢.

ذكر الإختلاف على أبي إسحاق في هذا الحديث

٤٩ (٥) أخبرنا أحمد بن سليمان، قال: حدّثنا يحيى بن آدم، قال: حدّثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن حارثة بن مُضَرِّب عن عليّ كرّم الله وجهه، قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن، فقلت: إنّك تبعثني إلى قوم هم أسنّ منّي لأقضي بينهم، فقال: إنّ الله سيهدي قلبك ويثبت لسانك.

٥٠ (٦) أخبرنا شبيب عن أبي إسحاق عن عمرو بن حبشي عن عليّ كرّم الله وجهه ،وأخبرني أبو عبدالرحمن زكريّا بن يحيى ،قال :حدّثنا محمّد بن العلاء قال :حدّثنا معاوية بن هشام عن شيبان عن أبي إسحاق عن عمرو بن حبشي عن عليّ كرّم الله وجهه، قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن، فقلت: يا رسول الله إنّك تبعثني إلى شيوخ ذوي أسنان، إنّي أخاف أن لا أصيب، فقال إنّ الله سيثبت لسانك ويهدي قلبك.

قوله : أخبرنا شبيب. كذا في المطبوعتين، وفي المخطوطتين هكذا: و قد روى عن أبي إسحاق عن عمرو بن حبشي عن عليّ كرّم الله وجهه، والسياق يشعر بما في المخطوطتين، لأنّه في بيان الإختلاف، فلهذا أشار إليه بقوله: وقد روى عن أبي إسحاق، ثم ساق سند المخالفة بعينه كما ترى، وما في المطبوعتين يشعر بأنّ ذلك سند آخر ،ورجال الجميع بين ثقة ومقبول، مشتركون إلّا الأوّل منهما معاً،وذكر في تهذيب التهذيب جماعة ممّن وسم بشبيب ولم يذكر منهم أحداً روى عن أبي إسحاق، وأخاف أن يكون قد تصحّف شيبان بشبيب.

وأبو إسحاق تقدّم وبينه وبين النسائي عدّة وسائط، وأبو عبدالرحمن زكريّا بن يحيى شيخ النسائي هو السجزي تقدّم الكلام عليه في الكلام على رجال السند

الرابع من الباب الثالث. ومحمّد بن العلاء - بزنة السمَاءِ - وهو بن كُرَيب - مصغراً - الهمداني أبو كريب الكوفي، مشهور بكنيته، ثقة حافظ، روى له الستّة[١]. ومحمّد والمؤيّد بالله وأبو طالب[٢]. له في الخصائص حديثان ،روى عن أبي معاوية الضرير ومعاوية بن هشام ووكيع وخلق، وعنه الجماعة، وروى النسائي عن أبي بكر بن عليّ المروزي عن زكريّا بن يحيى السجزي عنه، وأبو حاتم وأبو زرعة والذهلي وأمم. قال أبو عليّ النيسابوري: سمعت أبا العباس بن عقدة يقدمه في الحفظ والمعرفة على جميع مشايخهم، ويقول: ظهر لأبي كريب بالكوفة ثلاثمائة ألف حديث. وقال موسى بن اسحاق الانصاري سمعت من أبي كريب مأة ألف حديث وقال النسائي: لا بأس به .وقال مرّة: ثقة. وذكره ابن حبّان في الثقات وقال مسلمة بن قاسم :كوفي ثقة ،وفي الزهرة: روى عنه البخاري خمسة وسبعين حديثاً، ومسلم خمسمائة وستّة وخمسين حديثاً ،انتهى من تهذيب التهذيب[٣].

وهذا يؤيّد ما تقدّم في ترجمة أمير المؤمنين من كثرة رواياته، والرواية عنه مرفوعاً وموقوفاً، وإنّ من الحفّاظ [٧٧] من يحفظ مِآت الألوف وإن أوّله بعضهم بكثرة الطرق ونحو ذلك ،كما مرّ بالهامش.

وشيخه معاوية بن هشام هو القصار الأزدي الكوفي ،ويقال له معاوية بن أبي العباس، صدوق له أوهام، أخرج له البخاري في الأدب، ومسلم في الصحيح والأربعة[٤]. ومحمّد بن منصور والسمّان وصاحب المناقب وصاحب المحيط[٥].

---

١ - تقريب التهذيب :٥٤٥/٢ رقم ٦٤٥٧.

٢ - الطبقات :٣٠٠/٢.

٣ - تهذيب التهذيب :٣٨٥/٩ رقم ٦٣٤.

٤ - تقريب التهذيب :٥٩٣/٢ رقم ٧٠٤٩.

ليس له إلّا هذا الحديث في الخصائص، روى عن الثوري وشيبان النحوي ومالك وشريك وغيرهم، وعنه أحمد وإسحاق وأبو كريب وأحمد بن سليمان الرُّهاوي وغيرهم. قال ابن معين: صالح وليس بذاك. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال أبو داود: ثقة. وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال: ربّما أخطأ .وقال ابن شاهين في الثقات :قال عثمان بن أبي شيبة: هو رجل صدق وليس بحجة وقال الساجي :صدوق يهم .وقال أحمد: كثير الخطأ. وقال ابن الجوزي: تركوه. قال الذهبي: هذا خطأ منه ما تركه أحد، وله أوهام، انتهى[٦]. فالرجل من رجال الصحيح عند مسلم إن روى له في الأصول بلا متابعة، وإلّا فمن رجال الحسن على الأقل، وهو هنا في سياق المتابعة لتعدد طرق الحديث وصحته من وجوه، فحديثه هذا صحيح لغيره ،لكثرة طرقه إلى أمير المؤمنين عليه السلام ،وظاهر كلام أبي داود ومن أطلق توثيقه أ نّه ممّن يقبل أو يصحح حديثه منفرداًوالله أعلم .

وشيخه شيبان، وهو ابن عبدالرحمن النحوي البصري نزيل الكوفة المؤدب أبو معاوية ،ثقة صاحب كتاب، ويقال إنّه منسوب إلى (نَحْوة) بطن من الأزد لا إلى علم النحو، وقيل إلى علم النحو، كما في التقريب[٧]. روى له الستّة والمؤيّد بالله وأبو طالب والسمّان[٨]. روى عن قتادة وسماك بن حرب والأعمش اي وأبي إسحاق وغيرهم، وعنه أبو حنيفة الامام وزائدة بن قدامة – وهما من أقرانه – وأبو داود الطيالسي ومعاوية بن هشام وآخرون. قال أحمد: شيبان ثبت في كل

---

٥ – الطبقات :٣٥١/٢.

٦ – تهذيب التهذيب :٢١٩/١٠رقم ٤٠٢.

٧ – تقريب التهذيب:٢٤٧/١رقم ٢٩١٠.

٨ – الطبقات :٤١١/١.

المشايخ .وقال ابن معين والترمذي: ثقة صاحب كتاب .وفي رواية عن ابن معين :ثقة في كل شيء. وقال العجلي والنسائي وابن سعد والبزّار وغيرهم :ثقة. وقال ابن شاهين في الثقات :كان معلماً صدوقاً حسن الحديث. وقال أبو حاتم: حسن الحديث صالح يكتب حديثه .وقال ابن خراش :كان صدوقاً. وقال يعقوب بن أبي شيبة :كان صاحب حروف وقراآت وكان ابن معين يوثّقه[١].

وعَمْرو بن حُبْشي -بضم المهملة وسكون الموحدة ثمّ معجمة هو الزُّبَيْدي- بضم الزاي- الكوفي، مقبول، كما في التقريب[٢]. أخرج له النسائي في الخصائص هذا الحديث، روى عن عليّ كرّم الله وجهه وابن عباس وابن عمر وعنه أبو إسحاق السبيعي وعبدالله بن المقدام بن الورد الطائفي ،ذكره ابن حبان في الثقات [٣].ويتأيّد حديثه هذا بما مرّ، وأصل الحديث وتخريجه وشواهده ثابتة كما تقدّم، وفيه من الآداب حسن الاعتذار ممّن خشي من نفسه أن لا يقوم بما عهد إليه من الوظائف، والتنصل عن مناصب الإمارة والحكومة ممّن يصلح لذلك وتشجيع الإمام لمن عرف منه حسن السيرة والأهلية، وظهرت عليه ملامح اللياقة إعتماداً على توفيق الله وتسديده لمن علم صدقه وصلاحه وحسن مقاصده والدعاء من الإمام لمن عرف منه ذلك، كما ورد في بعض ألفاظ الحديث بلفظ: أللّهمّ أهد قلبه وسدّد لسانه. كما تقدّم في الحديث الثالث من أحاديث الباب وكرامة نبوية ومنقبة علوية حيث قال أمير المؤمنين :فما شككت في قضاء بين إثنين حتى جلست مجلسي هذا. وفي رواية: فما أشكل عليّ قضاء بعد ذلك. وتثبيت أمير المؤمنين في القضاء، كما في حديث: أقضاكم عليّ. ونحوه.

---

١ - تهذيب التهذيب :٣٧٣/٤رقم ٦٢٨.

٢ - تقريب التهذيب :٤٣٧/١رقم ٥١٦٨.

٣ - تهذيب التهذيب :١٦/٨رقم ٢٤.

ب - ٨ - ذكر قول النبيّ ﷺ:أمرت بسدّ هذه الأبواب غير باب عليّ.وفيه ١ عن١

٥١ (١) أخبرنا محمّد بن بشار بندار البصري، قال: حدّثنا محمّد بن جعفر ،قال: حدّثنا عوف عن ميمون أبي عبدالله عن زيد بن أرقم، قال: كان لنفر من أصحاب النبيّ ﷺ أبواب شارعة في المسجد فقال رسول الله ﷺ: سدّوا هذه الأبواب إلّا باب عليّ، فتكلّم في ذلك الناس، فقام رسول الله ﷺ فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أما بعد فإنّي أمرت بسد هذه الأبواب غير باب عليّ، فقال :فيه قائلكم، والله ما سددته ولا فتحته ،ولكنّي أمرت بشيء فاتّبعته.

(ب - ٨ ذكر حديث أمرت بسدّ هذه الابواب .)

قوله: محمّد بن بشار بندار. رجال إسناد هذا الحديث رجال الصحيحين وكلّهم مشتركون ،كالحديث، إلّا ميمون أبا عبدالله ،ففيه ضعف وهو من رجال السُنن فقط، وذكره ابن حبّان في الثقات، ويأتي كلام الحافظ ابن حجر أنّ الترمذي صحح حديثه، وقد تقدّموا ،الأول والثالث والرابع في إسنادالحديث الثامن من الباب الثالث، والثاني والخامس - وهو صحابي جليل - تقدما في إسناد الحديث الثالث من الباب الأوّل.

قوله: سدّوا هذه الأبواب إلّا باب عليّ. أورده المصنّف ﵀ في هذا الباب بإسناد واحد، وأورده في الباب الذي يليه من ستّ طرق عن إبراهيم بن سعد وعن سعد بن أبي وقّاص ،وعن ابن عباس ،وقد مرّ في حديث بن عباس الطويل في الباب الرابع الذي صححه الحاكم والذهبي وغيرهما، فحديث الباب منجبر لأنّ حديث بن عباس شاهد صحيح ،وتاتي الإشارة إليه في أحاديث الباب الخامس

والعشرين عن ابن عمر أيضاً

تخريجه وشواهده، مجموع رواته من الصحابة نيّف وعشرون صحابياً على ما في فتح الباري ومجمع الزوائد والتعقّبات واللآلي وتاريخ ابن كثير والقول المسدّد وكنز العمّال وغير ذلك ،فهو متواتر، وتأتي الإشارة إلى تعدد طرقه ومن أخرجه،[٧٨]وقد طال فيه الكلام حتى بلغ بابن الجوزي وابن تيميّة أنّهما حكما بوضعه، ومثل هذا يعدّ فيما تواتر معنىً على إصطلاح الحافظ السيوطي ومن وافقه ،فضلاً عما صحّ وحسن من طرقه على إنفراده، وهاك كلام الحافظ ابن حجر في الفتح فقد ألمّ بالمقام تخريجاً وإحتجاجاً وجواباً وجمعاً بينه وبين ما عارضه في باب قول النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم : سدّوا الأبواب إلّا باب أبي بكر .ولفظه: تنبيه جاء في سدّ الأبواب التي حول المسجد أحاديث يخالف ظاهرها حديث الباب منهاحديث.

١ ـ سعد بن أبي وقّاص، قال: أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسدّ الأبواب الشارعة في المسجد، وترك باب عليّ، أخرجه أحمد والنسائي وإسناده قويّ، وفي رواية للطبراني في الأوسط رجالها ثقات، فقالوا: يا رسول الله سدّدت أبوابنا، فقال :ما أنا سدّدتها، ولكن الله سدّها.

٢ ـ وعن زيد بن أرقم قال: كان لِنَفَر من الصحابة أبواب شارعة في المسجد فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :سدّوا هذه الأبواب إلّا باب عليّ، فتكلّم ناس في ذلك، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إنّي والله ما سدّدت شيئاً ولا فتحته، ولكن أمرت بشيء فاتّبعته أخرجه أحمد والنسائي والحاكم، ورجاله ثقات.

٣ ـ وعن ابن عباس قال: أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأبواب المسجد فسدّت إلّا باب عليّ، وفي رواية: وأمر بسدّ الأبواب غير باب عليّ فكان يدخل المسجد وهو جنب ليس له طريق غيره، أخرجهما أحمد والنسائي، ورجالهما ثقات.

٤ ـ وعن جابر بن سمرة قال: أمرنا رسول الله ﷺ بسدّ الأبواب كلّها غير باب عليّ، فربما مرّ فيه وهو جنب، أخرجه الطبراني.

٥ ـ وعن ابن عمر: لقد أعطى عليّ بن أبي طالب ثلاث خصال، لأن تكون لي واحدة منهنّ أحب إليّ من حمر النعم، زوّجه رسول الله ﷺ إبنته وولدت له وسدّ الأبواب إلّا بابه في المسجد، وأعطاه الراية يوم خيبر، أخرجه أحمد وإسناده حسن، وأخرج النسائي ،كما يأتي في الباب الخامس والعشرين عن العلاء بن عرار - بمهملات - قال: قلت لابن عمر: أخبرني عن عليّ وعثمان فذكر الحديث ،وفيه: وأمّا عليّ فلا تسأل عنه أحداً ،وأنظر إلى منزلته من رسول الله ﷺ قد سدّ أبوابنا في المسجد وأقرّ بابه، ورجاله رجال الصحيح إلّا العلاء وقد وثّقه ابن معين وغيره، وهذه الأحاديث يقوي بعضها بعضاً ،وكل طريق منها صالح للإحتجاج، فضلاً عن مجموعها، وقد أورد ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات أخرجه من حديث سعد بن أبي وقّاص وزيد بن أرقم وابن عمر مقتصراً على بعض طرقه منهم، وأعله ببعض من تكلّم فيه من رواته ،وليس ذلك بقادح لما ذكرت من كثرة الطرق، وأعله أيضاً بأنّه مخالف للأحاديث الصحيحة الثابتة في باب أبي بكر، وزعم انّه من وضع الرافضة قابلوا به الحديث الصحيح في باب أبي بكر، انتهى[١].

قال الحافظ: وأخطأ في ذلك خطأ شنيعاً، فإنّه سلك في ذلك ردّ الأحاديث الصحيحة بتوهمّه المعارضة مع أنّ الجمع بين القصتين ممكن ،وقد أشار إلى ذلك البزّار في مسنده، فقال: ورد من روايات أهل الكوفة بأسانيد حسان في قصة عليّ وورد من روايات أهل المدينة في قصة أبي بكر، فإن ثبتت روايات أهل الكوفة

---

١ - فتح الباري:١٢/٧.

فالجمع بينهما بما دل عليه.

٦ ـ حديث أبي سعيد الخدري يعني الذي أخرجه الترمذي إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قال: لا يحل لأحد أن يطرق هذا المسجد جنباً غيري وغيرك. والمعنى أنّ باب عليّ كان إلى جهة المسجد ولم يكن لبيته باب غيره ،فلذلك لم يؤمر بسدّه، ويؤيّد ذلك ما أخرجه إسماعيل القاضي في أحكام القرآن من طريق المطّلب بن عبدالله بن حنطب :انّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لم يأذن لأحد أن يمرّ في المسجد وهو جنب إلّا لعليّ بن أبي طالب، لأنّ بيته كان في المسجد، ومحصل الجمع انّ الأمر بسدّ الأبواب وقع مرّتين، ففي الأولى إستثني عليّ لما ذكر، وفي الأخرى إستثني أبو بكر، ولكن لا يتمّ ذلك إلّا بأن يحمل ما في قصة عليّ كرّم الله وجهه على الباب الحقيقي ومافي قصة أبي بكر على الباب المجازي، والمراد به الخوخة أى الطاقة كما صرّح به في بعض طرقه، وكأ نّهم لمّا أمروا بسدّ الأبواب سدّوها

وأحدثوا خُوَخاً أى طاقات يستقربون الدخول إلى المسجد منها فأمروا بعد ذلك بسدّها، فهذه طريقة لا بأس بها في الجمع بين الحديثين، وبها جمع بين الحديثين المذكورين أبو جعفر الطحاوي في مشكل الآثار، وهو في أوائل الثلث الثالث منه ،وأبو بكر الكَلاَبَاذِيّ[١]في معاني الأخبار، وصرّح بأنّ بيت أبي بكر كان له باب من خارج المسجد وخوخة إلى داخل المسجد وبيت عليّ كرّم الله وجهه لم يكن له باب إلّا من داخل المسجد والله أعلم ،انتهى كلام الحافظ[٢]. ولا حاجة إلى الشرط في كلام البزّار في قوله :فإن ثبتت روايات أهل الكوفة، بعد

---

١ – الكـلاباذي نسبة إلى كـلاباذ بفتح الكاف واللام المخففة وباء الموحدة آخر ذال معجمة محلّة : ببخارى و أخرى بنيسابور وقد نسب إليهما جماعة من الحفّاظ، كما فيمعجم ياقوت .منه رحمه الله.

٢ – فتح الباري :٧ / ١٤ – ١٥

قوله: ورد من روايات أهل الكوفة بأسانيد حسان، وإن كان هذا الوصف من كلام الحافظ ابن حجر فقدوصف ماعدا الطريق الطبراني بأنّ: رجالهاثقات، ثمّ صرّح في حديث ابن عمر بأنّ :إسناده حسن، ثمّ قال: وهذه الطرق يقوّي بعضهابعضاً ويأتي كلامه في القول المسدّد بأنّ: كلّ طريق على إنفراده لاتقصر درجة الحسن و أ نّ مجموعهاممّايقطع بصحته، لأنّ هذا الجمع والوصف يفيدان الثبوت، قال الحافظ في الحديث الحسن: وبكثرة طرقه يصحح ،كما مرّ ثمّ العمدة على الثبوت في قبول الحديث والوصف بالصحة والحسن إنّما هو من موجباته في التحقيق، ثمّ الحسن مأخوذ به معمول عليه عند الجمهور والمشدّدون في ترك الأخذ به قد تركوا خيراً كثيراً، وأدلة وجوب الأخذ بأخبارالآحادتشمله

فصل

وقد أوسع الكلام على الحديث الحافظ بن حجر أيضاً في القول المسدّد في خمس صحائف بما فيه كفاية، ولولا خشية التكرير والتطويل لنقلته بلفظه، ولكن سأشير إلى لُقَطٍ منه تزيد ما تقدّم تأكيداً ،فمن ذلك قوله :وهو حديث مشهور له طرق متعدّدة، كل طريق منها على إنفرادها لا تقصر عن رتبة الحسن، ومجموعها ممّا يقطع بصحته على طريقة كثير من أهل الحديث، ثمّ ساقه من طريقه المصدرة هنا وعزاها الى النسائي وأحمد، وقال: رواه النسائي في السنَن الكبرى عن محمّد بن بشار بندار عن محمّد بن جعفر وهو غندر بهذا الاسناد، ورواه الحاكم في المستدرك أى من هذه الطريق، وقال: صحيح الإسناد، وأخرجه الحافظ ضياء الدين المقدسي في الأحاديث المختارة أى الصحاح التي ليست في الصحيحين [٧٩]من طريق المسند أيضاً، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات من طريق النسائي وأعله بميمون أبي عبدالله، فأخطأ في ذلك خطأ ظاهراً، وميمون وثّقه غير

واحد، وتكلّم بعضهم في حفظه، وقد صحح له الترمذي حديثاً غير هذا تفرد به عن زيد بن أرقم،انتهى[١]. وهذا يؤيّد ما تقدّم في في ترجمة ميمون هذا وترجيح جانب قبوله، قال: ومن طرقه أيضاً ما رواه النسائي في السنن الكُبْرى عن محمّد بن وهب عن مسكين بن بكير، وأخرجه الكلاباذي في معاني الأخبار من وجه آخر عن مسكين بن بُكير، ورواه الترمذي عن محمّد بن حميد عن إبراهيم ابن المختار ،كلاهما عن شعبة عن أبي بلج عن عمرو بن ميون عن ابن عباس، فذكره وروى الامام أحمد والنسائي أيضاً من طريق أبي عوانة الوضاح عن أبي بلج يحيى عن عمرو بن ميمون، قال: قال ابن عباس فيأثناء حديث:وسدّ أبواب المسجد غير باب عليّ. فكان يدخل المسجد وهو جنب وهو طريقه ليس له طريق غيره، وأخرجه الكلاباذي في معاني الأخبار عن حاتم بن عقيل، وفي اللآلي ابن عبيد عن يحيى ابن إسماعيل، قال الحافظ: وأورده ابن الجوزي في الموضوعات من طريق أبي نعيم في الحلية وأعله بأبي بلج وبيحيى بن عبدالحميد أى الحمَّاني، فلم يصب ،لأنّ يحيى لم ينفرد به اي وأبو بلج ثقة، كما تقدّم في سند حديث الباب الرابع، وأخرج النسائي حديث سعد من طريق أخرى بمعناه، ورواه الطبراني في الأوسط من طريق الحكم بن عتيبة عن مصعب بن سعد عن أبيه فذكره، وقال: لم يروه عن الحكم إلّا معاوية بن مَيْسرة بن شريح، قال الحافظ وهو حفيد القاضي شريح الكندي، قال البخاري في تاريخه: سمع الحكم بن عتيبة ولم يذكر فيه جرحاً، وذكره ابن حبّان في الثقات، وأخرجه الطبراني في الكبير من طريق إبراهيم بن نائلة الاصبهاني ثنا إسماعيل بن عمرو البجلي ثنا ناصح عن سماك بن حرب عن جابر بن سمرة فذكره، وروى النسائي أيضاً حديث ابن عمر

---

١ - القول المسدّد فيالذبّ عن مسند أحمد:١٧.

بسند آخر صحيح من طريق أبي إسحاق السبيعي عن العلاء ابن عرار، قال: قلت لعبدالله بن عمُر: خبّرني عن عليّ وعثمان، فقال: أمّا عليّ فلا تسأل عنه أحداً وأنظر إلى منزله من رسول الله ﷺ ،فإنّه سدّ أبوابنا في المسجد وأقرّ بابه ورجاله رجال الصحيح إلّا العلاء وهو ثقة، وثّقه يحيى بن معين وغيره، وعرار أبوه - بمهملات - وأخرجه الكلاباذي في معاني الأخبار من طريق عبدالله بن سلمة الأفطس أحد الضعفاء عن الزهري عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه نحوه فهذه الطرق المتظافرة من روايات الثقات تدل على أنّ الحديث صحيح دلالة قويّة وهذا غاية نظر المحدّث اي من هو بصدد الجمع لطرق الحديث والذبّ عنها، كما تقدّم، قال حافظ: وأمّا معارضته لما في الصحيحين فلا معارضة ،ثمّ ساق الجواب على نحو ما تقدّم عن الفتح [١].

فصل

في كلام الحافظ السيوطي في التعقّبات في الكلام على حديث: لا يحل لأحد يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك .ومعناه يرجع إلى حديث الباب وأحاديث الباب الذي يليه بالالتزام ،وإن تقدّم ما يغني عنه إلّا أنّ فيه زيادة على ما تقدّم بذكر جماعة من الصحابة الذين رووه غير من تقدّم ،ولفظه: حديث أبي سعيد: يا عليّ لا يحل لأحد يجتب في هذا المسجد غيري وغيرك. فيه كثير النوّى غال في التشيّع عن عطية العوفي ضعيف اي ،كما قال ابن الجوزي قلت: أخرجه الترمذي والبيهقي في سننه من طريق سالم بن أبي حفصة عن عطية، فزالت تهمة كثير وقال الترمذي: حسن غريب وقد سمعه منّي محمّد بن إسماعيل يعني البخاري وقال النووي: إنّما حسنّه الترمذي لشواهده ،قلت: ورد من حديث سعد ابن أبي وقّاص

---

١ - القول المسدّد في الذبّ عن مسند أحمد: ١٨

أخرجه البزّار، وعمر بن الخطاب أخرجه أبو يعلى، وأمّ سلمة أخرجه البيهقي في سننه، وعائشة أخرجه البخاري في تاريخه والبيهقي، وجابر بن عبدالله أخرجه ابن عساكر في تاريخه، ومن مرسل أبي حازم الأشجعي أخرجه الزُبَير بن بكار في أخبار المدينة ،انتهى. وأطال الكلام عليه في اللآلي [١] فساق كلام الحافظ في القول المسدّد، وزاد ومجموع رواته ورواة حديث :لا يحل لأحد أن يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك. أي يمرّ فيه جنباً وفي بعضها ذكر فاطمة والحسنين، وفي بعضها ذكر محمّد وآله وعليّ وآله ،وإن كان في بعض ذلك مقال بالغ درجة التواتر المعنوي من زهاء عشرين صحابياً ،كما مرّ. وتلخيص ذلك مع العزو إلى المخرجين الذين أشار إليهم السيوطي وما وقفت عليه عند غيره، أ نّهم.

١ - سعد بن أبي وقّاص عند النسائي من طرق [٢]. والطبراني في الأوسط [٣].وأبي نعيم في فضائل الصحابة. والبزّار [٤].وابن المغازلي [٥].

٢- وسعد بن مالك عند أحمد [٦]. وأبي يعلي، والبزّار، والطبراني وإسناده حسن [٧].

٣- وابن عمر عند أحمد [٨].والنسائي والكلاباذي وابن المغازلي [٩].

---

١ - اللّلي المصنوعة :١/ ٣١٧ - ٣٢٤.

٢ - سنن الكبرى:١١٨/٥ ح ٨٤٢٥.

٣ - المعجم الأوسط :١٨٦/٤ ح ٣٩٣٠.

٤ - مسندالبزّار:٣٤/٤ ح ١١٩٥.

٥ - مناقب بن المغازلي:٤٣٢ ح ١٣.

٦ - مسندأحمد:١٧٥/١ ح ١٥١١

٧ - كمافي مجمع الزوائد:١٠٣/٩ ح ١٤٦٧٢.

٨ - مسندأحمد:٢٦/٢ ح ٤٧٩٧.

٩ - مناقب بن المغازلي:٢٦١ ح ٣٠٩

والطبراني في الأوسط [١].وابن المغازلي.

٤- وابن عباس عند الترمذي[٢].والحاكم وصححه وأقرّه الذهبي ،كما مرّ[٣]. وأبي نعيم في الحلية من طريقين [٤].والنسائي
من طريقين وأحمد[٥]. والطبراني في الكبير[٦]. وابن المغازلي[٧].

٥- وزيد ابن أرقم عند أحمد[٨].والنسائي والضياء في المختارة والحاكم وصححه وسعيد بن منصور[٩].والخوارزمي [١٠].

٦- وجابر بن عبدالله عند الخطيب في تاريخه[١١] .وابن منيع في مسنده[١٢]. وابن عساكر[١٣] والخوارزمي [١٤].

---

١ - المعجم الأوسط :٣٨/٢ ح ١١٦٦.

٢ - سنن الترمذي:٦٤١/٥ ح ٣٧٣٢ .

٣ - مر في باب الرابع ح ١.

٤ - حلية الأولياء :١٥٣/٤ بطريقين .

٥ - مسندأحمد:٣٣٠/١ ح ٣٠٦٢

٦ - المعجم الكبير:٩٧/١٢ ح ١٢٥٩١.

٧ - مناقب بن المغازلي:٢٥٩ ح ٣٠٨ .

٨ - مسندأحمد:٣٦٩/٤ ح ١٩٣٠٦

٩ - كمافي كنزالعمّال :٢٧٥/١١ ح ٣٢٨٧٧ عن أحمد والضياء والحاكم و ح ٣٣٠٠٥ عن الحاكم وسعيدبن منصور.

١٠ - مناقب الخوارزمي:٣٢٧ ح ٣٣٨ .

١١ - تاريخ بغداد:٢٠٤/٧ ح ٣٦٦٩

١٢ - كمافي اللّلي المصنوعة:٣٢٢/١ .

١٣ - تقدّم عن التعقبات .

١٤ - مناقب الخوارزمي:٢٨/٦٠

٧- وجابر بن سمرة عند الطبراني في الكبير[١].

٨- والمطّلب بن عبدالله بن حنطب عند القاضي إسماعيل وهو مرسل قويّ[٢].

٩- وأبو سعيد الخدري عند الترمذي وقال: حسن غريب[٣].وأبي يعلى[٤].والبيهقي في سننه[٥].وابن مردويه[٦].

١٠ - وأنس بن مالك عند العقيلي[٧].

١١ - وعليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه عند البزّار من طرق[٨]. وأبي نعيم في فضائل الصحابة[٩].

١٢- وحذيفة بن أسيد عند ابن المغازلي[١٠].

١٣ - وبريدة الأسلمي عند أبي نعيم في فضائل الصحابة.

١٤ - وابن مسعود عند أبي نعيم أيضاً، وإبراهيم بن سعد عن أبيه[١١].ومحمّد

---

١ -المعجم الكبير: ٢/٢٤٥ ح ٢٠٣١.

٢ - تقدّم عن فتح الباري..

٣ - سنن الترمذي: ٥/٦٣٩ ح ٣٧٢٧.

٤ - مسند أبي يعلى: ٢/٣١١ ح ١٠٤١

٥ - سنن الكبرى: ٧/ ٦٥ ح ١٣١٨١

٦ - مناقب بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام: ١٤٣ ح ١٧٤.

٧ - اللآلي المصنوعة: ١/٣٢١.

٨ - مسند البزّار: ٢/٣١٨ ح ٧٤٩.

٩ - كما في اللآلي المصنوعة: ١/٣٢١.

١٠ - مناقب بن المغازلي: ٣٥٣ ح ٣٠٣.

١١ - كما في اللّلي المصنوعة: ٣٢١

بن عليّ مرسلاً عند البزّار ورجاله ثقات [١].وقد وصله أبو الشيخ ابن حبان ،كما رواه المرشد بالله من طريق شعبة، قال: سمعت سيد الهاشميين زيد بن عليّ في الروضة، قال: حدّثني أخي الباقر ،انّه سمع جابر بن عبدالله يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: سدّوا الأبواب كلّها إلّا باب عليّ هذا،وأومئ بيده إلى باب عليّ بن أبي طالب ،وهو الحديث الثاني عشر من الباب الثاني من أمالي المرشد بالله الخميسيّة في فضل العلم[٢].

١٥- وعدي بن ثابت عند ابن المغازلي [٣].

١٦ - وأبو ذر.

١٧- وأبو الطفيل: إنّأمير المؤمنين إحتج على أهل الشورى بسدّ أبواب المسجد إلّا بابه، أخرجه الخوارزمي [٤]. وأخرج حديث الثاني المؤيّد بالله في أماليه في قصة المناشدة أيضاً. وفيها مقال عند المحدّثين ليس هذا موضعه.

١٨- وأمّ سلمة عند ابن أبي شيبة والبيهقي في سننه من طريقه [٥] [٨٠] والطبراني في الكبير[٦].

١٩ - وعمر بن الخطاب عند أبي يعلى [٧].وابن أبي شيبة[٨]. وأحمد [٩].

---

١ - كمافي مجمع الزوائد: ١٠٥/٩ ح ١٤٦٧٨ عن مسند البزّار: ٣٤/٤ ح ١١٩٥

٢ - الأمالي الخميسية: ٥٥/١ رقم ١٨٧

٣ - لم يوجد فيه .

٤ - مناقب الخوارزمي: ٣١٣ ح ٣١٤ عن أبي الطفيل .

٥ - كمافي اللّلي المصنوعة: ١/ ٣٢٣ .

٦ - المعجم الكبير: ٣٧٣/٢٣ ح ٨٨٣ .

٧ - تقدّم عن التعقبات .

٨ - كمافي كنز العمّال : ١١٦/١٣ ح ٣٦٣٧٦ .

٩ - نسب الى فضائل الصحابة لأحمد ولم نجده فيه .

٢٠- وعائشة عند عبدالغني في إيضاح الإشكال ،وفيه ذكر الحديثين معاً قالت: قال رسول صلى الله عليه وآله وسلم ووجوه بيوت أصحابه شارعة في المسجد: وجّهوا هذه الأبواب عن المسجد ،فدخل النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم المسجد ولم يصنع القوم شيئاً رجاء أن تنزل عليهم في ذلك رخصةً، فخرج عليهم فقال: وجّهوا هذه الأبواب عن المسجد، فإنّي لا أحل المسجد لحائض ولا جنب إلّا لمحمّد [١].وفي رواية :إلّا للنبيّ- وأزواجه وعليّاً وفاطمة ألا هل بيّنت لكم الأسماء أن تضلوّا؟ أخرجها البيهقي في سننه [٢].

٢١- والبراء بن عازب .

٢٢- وأبو رافع، أشار إلى روايتيهما الحافظ ابن كثير في تاريخه في سرد طرق الحديث [٣]. وذكر حديث الأوّل ابن المغازلي، كما في ينابيع المودّة. وعزا حديث الثاني إلى المناقب [٤].

وللحافظ السيوطي جزء حافل بطرق الحديث سمّه بسدّ الأبواب في حديث سدّ الأبواب، ولم أقف عليه، وأشار إليه صاحب تفريج الكروب، ولخّص المحقق الشوكاني نبذة من كلام الحافظ ابن حجر في الفوائد المجموعة، وإنتقد عليه في إيهام لا يحل لأحد أن يحكم بوضع الحديث المرجوح ،بل غاية ما يلزم تقديم الراجح عليه ،وذلك لا يستلزم كون المرجوح موضوعاً بلا خلاف ،انتهى [٥].

وهذه كلية غير مختصة بحديث الباب وما عارضه، على أنّ حديث الباب قد

---

١ - رواه عن أمّ سلمة وعائشة في اللّلي المصنوعة: ١/٣٢٤ كماتقدّم .

٢ - اللّلي المصنوعة :١/٣٢٣،وسنن الكبرى :٢/٤٤٢ ح ٤١٢١.

٣ - البداية والنهاية :٧/٣٧٩ .

٤ - ينابيع المودّة :٢٥٩باب ١٧ ح ٦ و ح ٨ .

٥ - الفوائد المجموعة:١/ ٣٦٥.

صح من بعض الطرق وحسّن من بعضها وقوّى بمجموعها، فانجبر ما فيه ضعف منها وتواتر معنى مع ذلك، كما تقدّمت الاشارة إليه، وفي هذا تخريج وتأييد لجميع أحاديث الباب الآتي ،لرجوعها إلى معناه مع ما تضمّنه البحث من الفوائد والزوائد ،وقد عرفت انّهما حديثان أعني حديث سدّ الأبواب، وحديث اللُبْث ،أو المرور في المسجد جنباً، وبينهما تلازم ،وقد ساق شارح الهمزية في الثاني بحثاً وعقد له تنبيهاً خاصاً مرجّحاً جانب ضعف الحديث الثاني، وصحة الأوّل حتى قال: ومال ابن حجر إلى تحسين الترمذي بأنّ له شاهداً عند البزّار، ورواته ثقات، قال :والسبب في ذلك أنّ بيت عليّ كرّم الله وجهه كبيته صلى الله عليه وآله وسلم في كونه مجاوراً للمسجد وبابه منه، وقد صحّ من طرق انّه صلى الله عليه وآله وسلم لما أمر بسدّ الأبواب الشارعة في المسجد إلّا باب عليّ شقّ ذلك على بعض الصحابة، فأجابهم بما أجاب ،انتهى [١].

وقد أورد الحديث صاحب الطبقات في ترجمة عروة بن مروان، وحكى عن الذهبي بأنّه غريب منكر، وأجاب بأنّ ابن المغازلي أخرجه عن ابن عمر وساق الحديث إلى أن قال: قلت: قد تابعه عليه عروة بن مروان، قال بعض ساداتنا: حديث سدّ الأبواب إلّا باب عليّ قد رواه الثقات من طرق متعدّدة فالحديث ليس بغريب ولا منكر ،انتهى [٢].ومن هذا كلّه تعرف الجواب على قول ابن تيميّة في منهاجه: إنّ حديث سدّ الأبواب إلّا باب عليّ ممّا وضعته الشيعة على طريق المقابلة لحديث أبي سعيد في خوخة أبي بكر التي قال فيها صلى الله عليه وآله وسلم في مرض موته: لا تبقينّ في المسجد خوخة إلّا خوخة أبي بكر. ورواه

---

١ – شرح الهمزية :

٢ – الطبقات :٢/٨٥.

ب -٩ ذكر قول النبيّ صلى الله عليه وآله: ما أدخلته وأخرجتكم بل الله أدخله وأخرجكم . وفيه ٦ عن ٢

٥٢ (١) قرأت على لُوَيْن محمّد بن سليمان

ابن عباس في الصحيحين[1]. وقد أغنى جواب الحافظ ابن حجر والطحاوي وغيرهما على بن الجوزي عن جواب آخر على ابن تيميّة ولله الحمد.[٨١]

قوله: **قرأت عَلى لُوَين محمّد بن سليمان**. رجال هذا الإسناد كلّهم ثقات من رجال الصحيحين، إلاّ الأوّل وهو ثقة، وكلّهم مشتركون، وقوله: قرأت .من القراءة والفعل مسند إلى ضمير المتكلّم، و«على» حرف جرّ يتعلّق به، فهو لغو، ولُوَين – مصغر لون بزنة فلس المجرور – وهو لقب قدّم على الاسم على حد المسيح عيسى بن مريم، وزين العابدين عليّ بن الحسين، ومحمّد بن سليمان بيان، أو بدل ،وقد تصحّف هذا التركيب في نسختي الطبع بلفظ أخبرنا عليّ بن محمّد بن سليمان، كما تصحّف شيخه ابن عييْنة بلفظ ابن عتيبة بإبدال التحتانية الأُولى بفوقانية والنون بموحدة، وليس في مشايخ النسائي في الخصائص هذا الاسم المصحّف بل ولا في التقريب وتهذيب التهذيب الموضوعين لرجال الستّة والخصائص وغيرها ،فالصواب ما في النسخة المعتْمدة المخطوطة، وفيه التنبيه على قراءة التلميذ على الشيخ ،كما هي إحدى طرق الرواية المعتبرة والإحتراز عما يوهم الكذب، ولهذا عدل (عن أخبرنا) و(حدّثنا) لأنّ الشيخ هنا ليس بمخبر لفظاً بل سامع ومقرر، والمسألة معروفة في كتب الأصول والإصطلاح.

وأمّا على النسخ المطبوعة فلا يتمّ المعنى إلّا بحذف «على» لتعدّي الفعل

---

١ – منهاج السنّة:٥/ ٣٥.

بنفسه وإستغنائه بمفعوله المقدّم وهو ناوٍ فاعله الاسم الظاهر بعده، وهذا جليّ وبعد هذا وقفت على هذا الاسناد بعينه في اللآلي في فضائل أمير المؤمنين ﷺ من طريق أبي نعيم في فضائل الصحابة بواسطتين، ولفظه: حدّثنا أبو محمّد بن حيان حدّثنا أبو عليّ المالكي حدّثنا لُوَين حدّثنا ابن عيينة عن عَمرو بن دينار عن أبي جعفر عن إبراهيم بن سعد عن أبيه فذكره[١]. ويأتي لفظه مختصراً، قال النووي في التقريب: وكثر في هذه الأعصار إستعمال (عن) في الإجازة، فإذا قال أحدهم قرأت على فلان عن فلان فمراده انّه رواه عنه بالاجازة. زاد الحافظ السيوطي: وذلك لا يخرجه عن الاتصال[٢]

فائدتان

الأُولى: كثيراً مايقول النسائي وغيره: أخبرنا وحدّثنا وأنبأنا. وقد يقال: قرأت وسمعت. ولكلّ صيغة من الثلاثة الأول معنى في الاصطلاح، وإن كانت في اللغة بمعنى، ومعرفة الإصطلاح أهم هنا، لأنّ المتأخّرين هم أهل الاصطلاح وقد فرّقوا بينها، قال في المواهب اللدنّيّة على الشمائل المحمّديّة: الثلاثة الألفاظ بمعنى عند جمع منهم البخاري، كما يشير إليه صنيعه في كتاب العلم وغيره، ولا خلاف فيه عند أهل العلم بالنسبة إلى اللغة، وأمّا بالنسبة إلى الإصطلاح ففيه خلاف، فمنهم من إستمر على أصل اللغة، وعليه عمل المغاربة ورجّحه ابن الحاجب في مختصره و رآى بعض المتأخّرين التفرقة بين صيغ الأداء بحسب طرق التحمل، فيخص التحديث بما يقرؤه الشيخ والتلميذ يسمع منه، والاخبار بما يقرؤه التلميذ على الشيخ والانباء بالاجازة التي يشافه بها الشيخ مَنْ يجيزه، وهذا كلّه مستحسن

---

١ – اللّلي المصنوعة :٣٢٢/١.

٢ – تدريب الراوي شرح تقريب النواوى :٢١٦/١

عندهم، وليس بواجب، نعم يحتاج المتأخّرون إلى رعاية الاصطلاح المذكور، لئلاّ يختلط المسموع بالمجاز، واختلفوا في القراءة على الشيخ هل تساوي السماع من لفظه ،أو هي دونه ،أو فوقه على ثلاثة أقوال، فذهب مالك وأصحابه وغيرهم إلى التسويّة بينهما، وذهب أبو حنيفة وابن أبي ذئب إلى ترجيح القراءة على الشيخ، وذهب جمهور أهل المشرق إلى ترجيح السماع من لفظ الشيخ ،قال زين الدين العراقي: وهو الصحيح .ولعل وجهه انّه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ على الصحابة وهم يسمعون منه ،وفيه بحث وكذلك كانوا يؤدّون إلى التابعين وإتّباعهم لكن هذا ظاهر في المتقدّمين ،لأ نّه كان لهم قابلية تامّة بحيث إنّهم كانوا يأخذون الحديث ويحفظونه بمجردالسماع أخذاً كاملاً ،بخلاف المتأخّرين لقلّة إستعدادهم وبطء إدراكهم اي ولأ نّ الأغلب في المتقدّمين الإملاء من حفظهم لعزّة التأليف لديهم، بخلاف المتأخّرين فقراءتهم على الشيخ أقوى، لأ نّهم إذا أخطأوا بيَّن لهم الشيخ مواضع خطئهم إستناداً الى حفظه ،وكتابه الذيبين يديه.

الفائدة الثانية

قال: وقد اعتيد عند كتبة الحديث الاقتصار على الرمز في الرسم، لا في النطق ، فيكتبون بدل حدّثنا دنا أو ثنا وبدل أخبرنا إنا أورنا وبدل أنبانا انا ذكره القُسطلاني، انتهى[1]. وقد عقد النووي لهذه الفائدة فصلاً في مقدمة شرح مسلم وزاد فيها فائدة ثالثة لا يستغني عنها الطالب وهي قوله: وإذا كان للحديث إسنادان ،أو أكثر كتبوا عند الانتقال من إسناد إلى إسناد «ح» وهي حاء مهملة مفردة، والمختار انّها مأخوذة من التحوّل، لتحوّله من إسناد إلى إسناد، وإنّه يقول القاري إذا انتهى إليها «ح» ويستمر في قراءة ما بعدها، وقيل إنّها من حال بين

---

١ - المواهب اللدنّية على الشمائل المحمّدية :١٧ -١٨

الشيئين إذا حجز لكونها حالت بين الاسنادين وإنّه لا يلفظ عند الانتهاء إليها بشيء وليست من الرواية، وقيل إنّها رمز إلى قوله الحديث وإنّ أهل المغرب كلّهم يقولون إذا وصلوا إليها الحديث، وقد كتب جماعة من الحفّاظ موضعها «صح» فيشعر بأنّها رمز صح وحسنت هاهنا كتابة صح لئلاّ يتوّهم أنّه سقط متن الاسناد الأوّل: ثمّ هذه الحاء توجد في كتب المتأخّرين كثيراً، وهي كثيرة في صحيح مسلم، قليلة في صحيح البخاري، انتهى[١]. وهي كثيرة في أمالي المرشد بالله، قليلة في أمالي أبي طالب ونحوها، ومعرفة قواعد الاصطلاح من أهم ما يعني الطالب لهذا الشأن، نعم وقد جريت هنا على الأصل، لأنّي أنقل لفظ الخصائص إسناداً ومتناً، فلا تسوغ هذه الاصطلاحات في كتاب محكي لفظاً متناً وإسناداً هذا.

ولوين هذا هو محمّد بن سليمان بن حبيب الأسدي الكوفي ثمّ المصيصي، لَقَبهُ لُوَيْن بالتصغير ثقة، كمافي التقريب، أخرج له أبوداود والنسائي[٢]. والمرشد باللّه والنرسي والعلوي[٣].له في الخصائص حديثان، روى عن مالك وحمّاد بن زيد وأبي عوانة وسفيان بن عيينة وابن المبارك وغيرهم، وعنه النسائي وأبو داود وروى النسائي عن أبي داود وسليمان بن سيف عنه ،وأبو حاتم وابن أبي الدنيا وعبدالله ابن أحمد بن حنبل وغيرهم، قال محمّد بن القاسم الأزدي[٨٢] :قال لُوَين :لَقَّبَتْنِي أُمّي لُوَيناً، وقد رضيت بذلك ،وقال مسلمة والنسائي : كان ثقة. وقال أبو حاتم : صالح صدوق، قيل له : ثقة ؟فقال : صالح الحديث. وذكره ابن حبان في

١ – شرح النوويعلى صحيح مسلم:٣٨/١.

٢ – تقريب التهذيب :٥٢٠/٢رقم ٦١٦٢.

٣ – الطبقات :٢٧٠/٢.

الثقات[١].

وشيخه ابن عُيَيْنَة -بضم المهملة وفتح التحتانية الأولى وسكون الثانية ثمّ نون وهاء للتصغير، لأنّ العين مؤنثة سماعاً، كما يقال عين واسعة أو ضيّقة، فتزاد عند التصغير تاء التأنيث ،كما في تصغير أُذن ،لتدل على التأنيث الذي أفاده الوصف ،وقد تصحّف كما مرّ.

فائدة

التاء الاسميّة هي حرف زائد على أصل الكلمة تزاد في الأسماء المفردة والصفات والجموع والمصغر لمعان ، فتأتي لتأنيث الصفة نحو قائمة وصادقة وصائمة ،ولتمييز الواحد من الجنس كشجرة وشجر وبقرة وبقر، ولتمييز الجنس من الواحد ،نحو كَمأةٍ وَكَمْءٍ وَخَبْأةٍ وَخَبْءٍ وفَقْعَةٍ وفَقْعٍ ،وتلحق بالجمع الأقصى إذا كان واحده مُعرّباً كجواربة وقياصرة وأكاسرة، والجمع الأقصى إذا كان واحده منسوب ،كمهالبة وأشاعثة وأشاعرة عوضاً عن ياء النسب في المفرد، والجمع الأقصى عوضاً عن يا غير يا النسب نحو زنادقة في جمع زنديق ويحايحة في جمع يحيى وجحاجحة جمع جحاجيح جمع جحجاح، وقد يجمع على جحاجحة إبتداء ،فهي عوض عن الألف في المفرد، لأنّه جمع تكسير، وتأتي لتأكيد تأنيث الجمعية ،كصياقلة وملائكة، ولتأكيد الجمعيّة نفسها ،كعمومة وخؤلة، وللدلالة مع الصيغة على عظم الصفة أو شدتها ،كرَغَبُوت ورَحُمُوت ورهَبُوت وجَبَروت لكنّها يوقف عليها بالتاء لا بالهاء على الأفصح ،وللعوض عن محذوف وهو فاء الكلمة ،نحو عظة وعدة وزنة وثقة، وللعوض عن محذوف وهو لام الكلمة، نحو شَفَة وثُبَة وعِزة وقلة ومائة ،وللعوض عن حرف القسم أي بدلاً عنه، نحو تالله

---

١ - تهذيب التهذيب :١٩٨/٩رقم ٣٠٨.

وتربّى بناءً على أنّ التاء بدل عن الواو إلاّ أنّهافيأول الكلمة، والواو بدل من التاء،كما أشار إليه الزمخشريفي تفسيرقوله تعالى حكاية عن إبراهيم﴿وَتَـاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾الآية [الأنبياء/٥٧][1].وللدلالة على المصدرية إذالحقت الصفة المنسوبة ،كالخصوصيّة بالفتح ومنه القادريّة والعالميّة والفاعليّة والمفعوليّة والضاربيّة والمضروبيّة ،وللدلالة على الوصفيّة فقط إذا لحقت المصدر المنسوب، كالخصوصيّة بضم الخاء المعجمة والفروسيّة ،وللمبالغة في نحو راوية ومَلُولَة وفَرُوقة ،ولتأكيد المبالغة كعلّامة ونسّابة وفهّامة، وللمرّة في نحو ضربة ونعسة ودحراجة وإنطلاقة والثقافة واستخراجة اللاحقة لمصدر الثلاثي والرباعي والخماسي والسداسي، وتأتي لا لمعنى كغُرفة وظُلمة ،وفيالخبيصي :إنّهالتأنيث اللفظ وللعوض عن لام الكلمة مع اللزوم والدلالة على رائحة التأنيث نحو بنت وأخت لكنّها مفتوحة غير مربوطة كَرَغَبوت ونحوه، وللكثرة كأسَدة ومَذْأبة ،قيل وهذه الدلالة من مجموع الكلمة، وعوض عن عين الكلمة في مصدر افعل واستفعل المعتل العين كاماتة وإعانة وإشارة وإقامة ما لم يضف، وإستقامة وإستفاقة ،ولتأنيث الإسم كرحمة وكُدرة ونعمة وقدرة، وللدلالة على الحدوث إذا دخلت على الصفة المشبهة المختصة بالمؤنث الحقيقي نحو طالقة ومُرضعة وحاملة أي حُبْلى، وللدلالة على التأنيث أو الوصفيّة فيما ليست فيه علامته عند التصغير كأُذَيْنَة وعُيَيْنة وشُمَيْسة وأُرَيضة، وتأتي بدلاً عن فاء الكلمة في محل الفاء إذا كانت واواً كتُراث وتجاه ،وللنقل من الوصفيّة إلى الإسميّة كالأكيلة والنطيحة والحقيقة، ولتأنيث الحقيقة لا للوحدة كفَجْرة وبَرَّة ،كما في الحَضري وتأتي حرف خطاب نحوأنتَ و أنتِ على مذهب الجمهور إنّ الضمير أن والتاء حرف خطاب

---

١ - الكشاف :٣ / ١٢٣

عن ابن عيينة

وهو أحد مذاهب ثلاثة ،كما فيالمغني وحواشيه[١] . وتأمّل هل تتداخل بعض الأقسام، وهذا جمع باعتبار ما وقفت عليه أيّام الطلب من غير مراعاة المناسبة والترتيب، كماترى، وقد وضع للمسألة باباً صاحب كتاب المذكر والمؤنّث فأنهى الأنواع إلى نحو أربعة عشر نوعاً، ولم أجده الآن فيضاف منه إلى ما هنا ما سقط ،والقصد تقييد شاردة وإعتقال آبدة وتقريب فائدة، لا الحصر المطلق بالتتبع والإستقراء التام ،وأمّا اللاحقة للأفعال فهي مشهورة في أوائلها وأواخرها وأواسطها في نحو أنت تفعل وأنتِ تَفْعَلِين وفروعهما، وفَعَلْتُ وفَعَلتِ وفروعهما، وهي إسميّة هنا وفَعَلَتْ وتَفَاعل وَافْتَعَلَ وتَفَعْلَلَ واستَفْعَلَ، كما قد تلحق بعض الحروف والظروف نحو رُبّت وثُمّة بضم وثَمة بضم المثلة في الثاني وفتحها في الثالث وغير ذلك ،كما عرفت هذا.

وأمّا ابن عيينة فهو سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي الكوفي ثم المكي، ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلّا أنّه تغيّر حفظه بآخره، وكان رُبّما دلّس لكن عن الثقات، كان أثبت الناس في عمرو بن دينار، أخرج له الستّة[٢]. وغيرهم ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله وأبو طالب والمرشد بالله والعلوي والسيلقي وصاحب المناقب[٣].له فيالخصائص ثلاث روايات ،وترجمته مبسوطة في أربع صحائف من تهذيب التهذيب[٤]. روى عن أبي إسحاق السبيعي وجعفر الصادق وزيد بن أسلم وعمرو بن دينار والزهري وخلائق، وعنه الأعمش وابن

---

١ - مغنيالبيب :٢٧/١.

٢ - تقريب التهذيب :٢١٧/١رقم ٢٥٢٥.

٣ - الطبقات :٣٥٢/١.

٤ - تهذيب التهذيب :١١٧/٤رقم ٢٠٥.

عن عمرو بن دينار

جريج وشعبة والإمام محمّد بن إدريس الشافعي والإمام أحمد بن حنبل وابن معين وابن مهدي وابن المديني وابن القطان وابن راهوية اي ولوين محمّد بن سليمان، كما تقدّم وطوائف من الحفّاظ الثقات والأئمّة الأثبات، قال اللالكائي :هو مستغن عن التزكيّة لتثبّته وإتقانه ،وأجمع الحفّاظ على أ نّه أثبت الناس في عمرو بن دينار، وقرنه الشافعي بمالك في الحجة فقال: مالك وسفيان القرينان يعني في الرواية. وقال ابن عيينة :سمعت من عمرو بن دينار مثل ما لبث نوح في قومه أى ألف حديث إلّا خمسين حديثاً، وطُرُق معرفة العدالة أثبتها وأجلها الشهرة في الأئمّة المشهورين بالعلم والصلاح والتقوى والورع ،كما تقرر في مظانّه.

وأمّا عمرو بن دينار فقد سمعت كم روى عنه ابن عيينة وهو هو وهو المكي الأثرم الجُمَحِي مولاهم ثقة ثَبْت ،روى له الستّة[١]. وغيرهم ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله والمرشدبالله[٨٣] والسيلقي والإمام الهادي في المنتخب والحاكم الجشمي وصاحب المحيط[٢]. روى عن جماعة من صغار الصحابة ومتأخريهم في الوفاة، منهم ابن عباس وابن عمر وأبي الطفيل، وعن أبي هريرة وجابر بن عبدالله وعن كبّار التابعين ،كسعيد بن جبير وطاوس وعروة وأبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين الباقر والزهري وجماعة ،وعنه جعفر الصادق ومالك وشعبة وأبو عَوانة والسفيانان وآخرون ،قال ابن عيينة: حدثنا عمرو بن دينار وكان ثقة ثقة ثقة وحديث أسمعه من عمرو أحب إليّ من عشرين حديثاً أسمعه من غيره.

---

١ – تقريب التهذيب :٤٣٩/١رقم ٥١٨٨.

٢ – الطبقات :١٦٨/٢.

عن أبي جعفر محمّد بن عليّ

وقال ابن القطان وأحمد: هو أثبت من قتادة. وقال النسائي وأبو زرعة :ثقة. زاد الأول: ثبت وحكمه حكم ابن عيينة في الإمامة والثقة ،فلا يسال عنه .وقال البخاري: لم يسمع عمرو بن دينار من ابن عباس حديثه عن عمر في البكاء على الميّت، قال الحافظ ابن حجر: ومقتضى ذلك أن يكون مدلساً. قال الذهبي: وما قيل فيه من التشيّع باطل، كما في تهذيب التهذيب[١]. وقد مرّ لك أنّ الشهادة على النفي لا تفيد إلّا أن تضمّن الاثبات، وانّ المعاصرة مع إمكان اللقاء كافية عند مسلم في صحة الحديث المعنعن ،وإشترط البخاري وغيره تحقق اللقاء، ولم ينقل عنه أنّه لم يلقه، فالظاهر لقاؤه وسماعه ،فروايته عن ابن عباس صحيحة على شرط البخاري أيضاً، ثمّ هو في طبقة البخاري في التدليس ،وقد عدّهما معاً مع أحد وثلاثين شخصاً من الثقات الأثبات الحافظ ابن حجر في الطبقة الأولى من طبقات المدلسين[٢] .وهم من لم يوصف بذلك إلّا نادراً، كما مرّ.

وأمّا شيخه أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب المعروف بالباقر، لتبقّره في العلم أي توسّعه فهو يسال عن الناس ولا يَسْألون عنه في الثقة أيضاً ،كما مرّ. قال في التقريب: ثقة فاضل ،روى له الستّة[٣]. وغيرهم، ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله وأبو طالب والمرشد بالله ووالده الشريف الجرجاني والسمّان والعلوي وصاحب المناقب وصاحب المحيط والهادي

---

١ - تهذيب التهذيب :٢٨/٨رقم ٤٥.

٢ - طبقات المدلسين :٢٢رقم ٢٠.

٣ - تقريب التهذيب :٥٤١/٢ رقم ٦٤٠٣

والناصر عليهما السلام، وله ترجمة مطولة في الطبقات[١]. وغيرها وهو أجْلى من ابن جلى وأوضح من النهار إذا تجلّى، قال في تهذيب التهذيب: هو أبو جعفر الباقر أمّه بنت الحسن بن عليّ بن أبي طالب ،روى عن أبيه وجديه الحسن والحسين وجد أبيه عليّ بن أبي طالب مرسلاً، وعن محمّد بن الحنفية وعبدالله بن جعفر وعن ابن عباس وجابر بن عبدالله، قيل وما عدا هؤلاء من الصحابة ،كعائشة وأمّ سلمة وأبي هريرة وغيرهم فروايته عنهم مرسلة ونعم الإرسال من مثل الباقر الذي هو من خيار خير القرون وهم أهل القرن الثاني وهو أعرف برجال الحديث حينئذٍ ،كابن المسيب وأضرابه ولم يوصف بالتدليس ولا بالرواية عن الضعفاء وروى عن إبراهيم بن سعد بن أبي وقّاص وابن المسيب وعطاء بن يسار وغيرهم، وعنه إبنه جعفر الصادق وأبو إسحاق السَّبيعي والأعرج والزهري وعمرو بن دينار والأوزاعي وابن جريج والأعمش ومكحول ومعمر وغيرهم من الثقات التابعين وأئمّة هذا الشأن، والعجب من قول ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث وليس يروي عنه من يحتج به، أفلا يكون ما رواه هؤلاء الأئمّة الأثبات عنه ممّا يحتج به ؟! ولعله أراد غيرهم بلا شك، وقال العجلي: تابعيّ ثقة .وقال ابن البرقي: كان فقيهاً فاضلاً .وذكره النسائي في فقهاء أهل المدينة من التابعين وقال الزبير بن بكار :كان يقال لمحمّد بن عليّ باقر العلم .وقال محمّد بن المنكدر ما رأيت أحداً يفضل على عليّ بن الحسين حتى رأيت إبنه محمّداً، فأردت أن أعظه فوعظني[٢]

١ – الطبقات :٢/٢٩٠.

٢ – تهذيب التهذيب :٩/٣٥٠ رقم ٥٨٠.

فائدة

قال الحافظ السيوطي في تدريب الراوي في الكلام على أصح الأسانيد قال الحاكم: وأصح أسانيدأهل البيت جعفر بن محمّد بن عليّبن الحسين بن عليّ عن أبيه عن جده عن عليّ كرّم اللّه وجهه إذا كان الراوي عن جعفر ثقة. قال الحافظ السيوطي: هذه عبارة الحاكم ووافقه مَنْ نقلها. وفيها نظر ،فإنّ الضمير في جدّه إن عاد إلى جعفر فجدّه عليّ لم يسمع من عليّ بن أبي طالب ،أو إلى محمّد فهو لم يسمع من الحسين ،انتهى[١]. وقد ناقشت على إنتقاد الحافظ السيوطي في خدمات أحاديث البرق اللموع، ونقلت عدّة أسانيد ترفع الاشكال في الإتصال بلا إنقطاع ولا إرسال ،لأنّ في بعض الأسانيد إمّا طيّ، أو حذف ،أو إجمال فصلتها الأسانيد الخالية عن ذلك ،كيف لا، وقد عدّ الحفّاظ هذا الإسناد من أصح الأسانيد ،وشرط الصحيح أن لا يكون معلولاً ولا منقطعاً، كما عرفت ،والسبب في هذا إنّهم قد يختزلون الاسناد من غير نظر إلى المعنى صحةً وفساداً، لظهور المراد أ نّ كل راوٍ من رجال هذا الإسناد يروي عن أبيه، كما أوضحت ذلك بنقل عدّة أسانيد واضحة جليّة. قال: وقيل من أصح الأسانيد الزهري عن زين العابدين عليّ بن الحسين عن أبيه الحسين عن أبيه عليّ بن أبي طالب، حكاه ابن الصلاح عن أبي بكر بن أبي شيبة والعراقي عن عبدالرزاق، انتهى[٢].وهذا القول صحيح، والإسناد فيه من الأصح أيضاً، ومن ذلك إسناد زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب، كما في مقدمة الروض النضير على نحو ما تقدّم[٣]،كما قال

---

١ – تدريب الراوي: ١/ ٨٣.

٢ – تدريب الراوي: ٧٨.

٣ – الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير: ١/ ١١.

الحافظ السيوطي في ألفيّته في الاصطلاح الحديثي في الكلام على أصح الأسانيد:

وابن شهاب عن عليّ عن أبه ... أو جدّه أو سالم عمن نبه[١]

ونحوه قول الحافظ العراقي

وقيل زين العابدين عن أبه ... عن جدّه وبن شهاب عنه به[٢].

تكميل

قد كثر خوضهم في أصح الأسانيد، فاختلفوا، والذي جرى عليه المحققون تقييد ذلك بالإضافة والنسبة إلى شخص أو بلد معيّن نحو أصح أسانيد فلان كذا وكذا،و أصح أسانيد بلد كذاكذا و كذا، وبسطه يطول والمناسب للمقام أصح أسانيد أمير المؤمنين عليه السلام إليه من الثقات الأثبات، لتطرد حيث وجدت في مظانّها بالحكم على الحديث الذي ينتهي إليه أحدها بأ نّه صحيح أو أصح من الطرق الأخرى لا سيما إن ورد فيها ما يعارض، وقد سرد منها الشيخ أحمد محمّد شاكر تسعة في خدمات مسند الإمام أحمد ولفظه هكذا: أصح الأسانيد عن عليّ كرّم الله وجهه، ثمّ ذكر منها ما يأتي.

الأول: رواية أيوب السختياني عن محمّد بن سيرين عن عَبِيدة السلماني عن عليّ كرّم الله وجهه.

الثاني: رواية عبدالله بن عون.

الثالث: رواية هشام الدستوائي كلاهما عن ابن سيرين عن عَبِيدة عنه عليه السلام

الرابع: رواية مالك عن الزهري عن عليّ بن الحسين عن أبيه عن عليّ كرّم الله

---

١ – الألفيّة للسيوطي:٦.

٢ – نقله شارح مجموع فقه الكبير :١/٦٨.

وجهه .

الخامس: رواية سفيان بن عيينة.

السادس: رواية معمر كلاهما عن الزهري عن عليّ بن الحسين أيضاً إلخ

السابع: رواية جعفرالصادق بن محمّدبن عليّ الباقر عن أبيه عن جدّه عن عليّ عليه السلام

الثامن: رواية الأعرج عن عبيدالله بن أبي رافع عن عليّ كرّم الله وجهه ..

التاسع: رواية يحيى القطان عن سفيان الثوري عن سليمان التيمي عن الحارث: بن سويد عن عليّ كرّم الله وجهه ،انتهى[1]. ويضاف إلى ذلك

العاشر: رواية الإمام زيد بن عليّ عن آبائه أيضاً، لرجوعه إلى الرابع والسابع وإنّما إختلف الشيخ ،كما إختلف الأول والثاني والثالث في الشيخ فقط وكذا الخامس والسادس، إنّما الشرط أن يكون الراوي عن هؤلاء الأئمّة ثقة، كما هو شرط كل حديث صحيح

وأمّا الكلام على أبي خالد فقد تضمنته مقدمة الروض ومرّت زيادة على ذلك وليس الكلام فيه هنا.

نعم أمّا زيد بن عليّ وآبائه عليهم السلام فهم كما قال الفرزدق :

ان عُدّ أهل التقَى كانوا أئمّتَهُم ... أو قيل من خير أهل الأرض قيل هُمُ

ومدار الكل في هذه الأسانيد على تسعة عشر رجلاً ،كما ترى، وكلهم من رجال الصحيحين إلاّزيد بن عليّ، ولعل للشيخين عذراً في ترك[٨٤]الرواية عنه في الصحيحن وترجمته مبسوطة في الطبقات والنبلاء ومقدمة الروض[2].وقد

---

١ - المسند : ٢ / ١٧ ح ٥٦٢ .

٢ - الطبقات :٣٢٠/١. سيرأعلام النبلا:٥/ ٣٨٩ رقم ١٧٨ ،الروض النضير شرح مجموع

مرّ،ويأتي أنّ التعديل والتوثيق إنّما يعتبر في حق من يحتمل حاله.

أمّا الأئمّة المشهورون بالعلم والدين والورع والفضل فشهرتهم أقوى وأرجح من قول إمام ،أو إمامين هو ثقة أو رواية الشيخين عنه بل قد تواترت عدالة مثل الإمام زيد بن عليّ وآبائه عليهم السلام وأئمّة المذاهب الأربعة وغيرهم من الأئمّة المشهورين ، وإلّا جعفر بن محمّد فإنّه إنفرد بالرواية عنه مسلم والأربعة ، وروى له محمّد بن منصور وأبو طالب والمؤيّد بالله والمرشد بالله والشريف الجرجاني والهادي والنرسي وغيرهم،وإنّما روى له البخاري في الأدب المفرد خارج الصحيح سانحة ،ولعل لُه عذراً أيضاً وقد نوقش في ذلك حيث إحتج بكثير من الموالي وأهل البدع ،كما مرّ لا سيّما مثل عمران بن حطان إلّا أ نّه لم يرو له إلّا حديثاً واحداً متابعة ، كما قاله الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح [1].كما أجاب عن جميع ما إنتقد على البخاري وإن كانت بعض الأجوبة ركيكة غير مخلصة ممّا إنتقده الحفّاظ حتى قال السيد العلامة أبو بكر بن شهاب :

قضية أشبه بالمرزئة   هذا البخاري إمام الفئة

بالصادق الصديق ما احتج في   صحيحه واحتج بالمرجئة

الأبيات ساقها صاحب العتب الجميل السيد محمّد بن عقيل. إلّا أنّ البخاري لم يلتزم الرواية عن كل ثقة ولا رواية كل حديث صحيح ، أمّا الأوّل فقد صحح مسلم لأمم لم يرو عنهم البخاري وكذا غير مسلم ، كما صحح البخاري عن أمم لم يرو لهم مسلم ، كما مرّ ، وأمّا الثاني فلتصريحه وكذا مسلم بأ نّه لم يلتزم إخراج كل حديث صحيح في الصحيح وأ نّه ترك كثيراً من ذلك خشية الطول ، وقد كشف

الفقه الكبير:١/٤٩ .

١ – مقدمة فتح الباري:٤٣٢.

المستدرك للحاكم عن جملة وافرة من الأحاديث التي على شرط الشيخين أو أحدهما: وأقرّه الذهبي على نحو النصف ممّا أخرجه في المستدرك ممّا صحّ على شرطهما أو شرط أحدهما، كما تقدّم تفصيل ذلك ،والصحاح المتضمنة للأحاديث الصحيحة غير ما في الصحيحين نيّف وثلاثون مؤلّفاً بالمستخرجات عليهما ،لإشتمالها على زوائد عن الثقات ،لها حكم الأحاديث المستقلة في الحكم بالصحة ووجوب العمل بها ،وهذا العددبالصحيحين، ويضاف إليها نيّف وثلاثون أصلاً أيضاً ممّا إشتمل على الصحيح وغيره ،كما في تدريب الراوي . ولخصت ذلك بهامشه . ثمّ إنّ ترك الرواية عن الراوي ليس بقدح فيه إتفاقاً، لما مرّ وتكرر إلّا مع التصريح ،أو القرينة المشعرة بانّ ذلك لأجل الضعف ،وكم للمشدّدين والمتعنّتين من نوادر في كلّ فنّ حديثاً وفقهاً وأصولاً وكلاماً، وعن محمّد بن سلام انّه أدرك مالكاً والناس يقرأون عليه عرضاً وهو يسمع ،فلم يسمع منه أعني لم يأخذ لذلك، وكذلك عبدالرحمن بن سلام الجمحي لم يكتف بالقراءة على الشيخ وهو يسمعه حتى قال مالك: أخرجوه عنّي. لأنّ مالكاً والجمهور يجيزون العرض كما في حواشي الباعث الحثيث إلى معرفة علوم الحديث .ثمّ إنّ الراوي قد يكون ثقة عند إمام دون إمام، مقبولاً عند قوم دون آخرين

وأمّا جعفرالصادق ففي ترك الرواية عنه مافيه ،وهذا عارض ينافي إليه السياق ،ولهذا قال الحافظ في التقريب في ترجمة جعفر بن محمّد: صدوق فقيه إمام، انتهى[1]

وفيه إشارة إلى ما تقدّم، وقد روى عنه مشافهة جماعة من الجهابذة النقّاد من أئمّة هذا الشأن مثل شعبة ومالك والسفيانين وابن جريج ويحيى القطان وأبي

---

١ - تقريب التهذيب :٩١/١رقم ٩٩٤.

عاصم النبيل وأمم، ومنهم الإمام أبو حنيفة، وإن قيل فيه ما قيل، فقد أجاب عنه صاحب التقعيب على التقريب. ونقلت فيه بحثاً في موضع آخر، والقدح فيه من القدح في الأئمّة المتواتر علمهم وورعهم ودينهم،وقدحهم فيه بالرأي انّما يرجع إلى القدح في القياس الذي عليه جلّ العلماء،على أنّ أبا حنيفة يشترط فوق العدالة والضبط فقه الراوي، كما في تدريب الراوي [1]. وهذا من زياداته في الشروط وهي تفيد تثبّته وإن لم يوافق على شرطه هذا، أ لّلهمّ إلّا في باب الترجيح كما أفاده الحافظ ابن حجر، وقال الحافظ السيُوطي عنه: لا يبلغ الحفّاظ العارفون نصف رجال الصحيحين، وليس كون الراوي حافظاً فقيهاً شرطاً في صحة الحديث [2].وقد وَثّق جعفربن محمّد إمام الفقه والحديث إتفاقاً الشافعي قال ابن وهب: قلت للشافعي كيف جعفر بن محمّد عندك؟ فقال: ثقة .وقال ابن معين :ثقة مأمون. وقال ابن أبي خيثمة وغيره: ثقة. وقال أبو حاتم: ثقة لا يسال عن مثله، وفيه إشارة إلى أنّ في الشهرة فضلاً عن التواتر غنية عن توثيق الآحاد وقال ابن عدي: ولجعفر نسخ وأحاديث وهو من ثقات الناس ،كما قال يحيى بن معين، وقال عمرو بن المقدام: كنت إذا نظرت إلى جعفر بن محمّد علمت أ نّه من سلالة النبيّين ،وقال الإمام مالك :إختلفت إليه زماناً فما كنت أراه إلّا على ثلاث خصال إمّا مصلّ وإمّا صائم وإمّا يقرأ القران، وما رأيته يحدّث إلّا على طهارة وأمّا قول أبي بكر بن أبي عيّاش وقد قيل له مالك لا تسمع من جعفر بن محمّد؟ فقال: سألناه عما يحدّث به من الأحاديث أشيء سمعته؟ قال: لا، ولكنّها رواية رويناها عن آبائنا، فقد شهد هذا الكلام على أمور :

---

١ – تدريب الراوي: ٧٠/١.

٢ – تدريب الراوي: ١٤٢/١

الأول: تشدّد ابن عيّاش، حيث إشترط السماع من الشيخ، ولم يكتف بالقراءة عليه، على حد تشدّد محمّد بن سلام وعبدالرحمن بن سلام ونحوهما، كما تقدّم.

الثاني: أنّه قد شهد جعفر بالحق بأنّ تلك الأحاديث المسئول عنها عن آبائه لا يمتنع أن يروي غيرها عن غيرهم، لأنّ مشايخه اباه محمّد الباقر ومحمّد بن المنكدر وعبيدالله بن أبي رافع وعطاء وعروة وجدّه لأمّه القاسم بن محمّد ونافع والزهري وغيرهم، كما في تهذيب التهذيب والطبقات ،فلا مانع أن يكون السؤال والجواب تواردا على حصّة معينة ،كما يأتي نحو هذا عن الحافظ ابن حجر.

الثالث :إنّ روايته عن آبائه قد عُدّت من أصح الأسانيد سواء إعتبرناه معهم كما هو الصحيح ،كما مرّ ،أو إعتبرناهم وحدهم، فليس إعترافه بذلك وجهاً قادحاً، بل توثيق وتأكيد.

وأمّا قول ابن سعد كان كثير الحديث ولا يحتج به ويستضعف، سئل مرّة سمعت هذه الأحاديث من أبيك؟ فقال: نعم. وسئل مرّة فقال :إنّما وجدتها في كتبه. فقد أجاب عليه الحافظ ابن حجر فقال: يحتمل أن يكون السؤالآن وقعا عن أحاديث مختلفة، فذكر فيما سمعه أنّه سمعه، وفيما لم يسمعه إنّه وجده، وهذا يدل على تثبّته ،انتهى[1]. ويضاف إلى ذلك مع ما تقدّم:

أولاً: أنّ روايته عن آبائه واقعة سواء كانت مشافهة أم وجادة، وهم من رجال الصحيحين، بل من أصح الأسانيد.

وثانياً: انّالوجادة إذا كملت شروطها فهي معمول بها في القديم والحديث في الفقه والحديث ،كما مرّت الإشارة إلى ذلك في أواخر الفصل السابع من المقدمة.

---

١ - تهذيب التهذيب :١٠٣/٢رقم ١٥٦.

وثالثاً: انّ جعفراً قد شافه أباه وأخذ عنه سماعاً وعاصره، فالرواية عنه من كتابه المحفوظ لديه لا إنقطاع فيها ولا واسطة بينهما، ولعل في الصحيحين من الرواية بالمكاتبة والنسخ المعتمدة شيء ولم أذكر الآن موضعه من تدريب الراوي حتى أنقل لفظه[١]. وقد يقف عليه الباحث إن شاء الله ،ولولا فتح باب الوجادة بشروطها وكذا المناولة لانسدّ باب الأخذ للحديث النبوي ،كما تقدّم في المقدمة، وقد بَسَط الكلام في ترجمة جعفر بن محمّد عليه السلام صاحب الطبقات ومنه قوله: قال شيخنا فخر الدين :وانفرد يحيى بن سعيد القطان بما تمجّه الأسماع فقال مجالد: أحبّ إليّ منه، قال الذهبي في النبلاء بعد أن ذكر قول يحيى بن سعيد هذا ما لفظه: هذه من زلاّت يحيى القطان، بل أجمع أئمّة هذا الشأن على أنّ جعفراً أوثق من مجالد، ولم يلتفتوا إلى قول يحيى، قال أبو زرعة –وقد سئل عن جعفر بن محمّد عن أبيه وسهيل عن أبيه والعلاء عن أبيه أيّهم أصح ؟فقال: لا تقرن جعفراً إلى هؤلاء يعني إنّه فوقهم، وقال أبو حاتم :ثقة لا يسأل عن مثله، وذكره التجيبي فيمن إنفرد مسلم بالرواية عنه[٨٥] ولم يخرج له البخاري ،انتهى[٢].

وقد تقدّم أنّه روى له الأربعة أيضاً والأئمّة الخمسة من أهل البيت تغليباً إذ منهم محمّد بن منصور وغيرهم.

وأمّا شيخه هنا فهو إبراهيم بن سعد بن أبي وقّاص الزهري المدني، ثقة أخرج له البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجة[٣]. وصاحب المناقب والسمّان[٤]. له في الخصائص أربعة أحاديث، روى عن أبيه واسامة بن زيد وخزيمة بن ثابت، وعنه ابن أخته سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن ابن عوف وحبيب بن أبي ثابت وأبو جعفر الباقر، قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث وقال العجلي:

---

١ – يراجع تدريب الراوي: ٥٦/٢ .

٢ – الطبقات :١٩٢/١.

٣ – تقريب التهذيب :٢٨/١رقم ١٩٢.

٤ – الطبقات :٦٦/١.

عن إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه ،ولم يقل مرّة عن أبيه ،قال :كنّا عند النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وعنده قوم جلوس، فدخل عليّ كرّم الله وجهه فلمّا دخل أُخرجوا فلمّا خَرَجُوا تَلَاوموا، فقالوا:

تابعيّ مدني ثقة، وقال يعقوب بن شعيب :من معدود في الطبقة الثانية من فقهاء أهل المدينة بعد الصحابة، وذكره ابن حبان في الثقات[1] . وأبوه سعد تقدّم غير مرّة، والكلام عليه في الكلام على إسناد الحديث الأول من الباب الثاني، فرجال الإسناد رجال الصحيح إلّا لُوَيْناً وهو ثقة إن لم يصحح له ،فحديثه حسن على الأقل.

قوله: ولم يقل مرّة عن أبيه. أفاد أ نّه روى الحديث تارة موصولاً وتارة مرسلاً ورجّح الوصل ،لما تقرّر أ نّه زيادة ،وقد يسأم الراوي، أو يستعجل، أو نحو ذلك، فيؤديه ذلك تارة إلى إختصار الحديث وتارة إلى حذف بعض رجال الاسناد إتكالاً على ظهور ذلك،على أنّ مرسله يتأيّد بالموصول من أحاديث الباب كمامرّ.

قوله: فلمّا دخل أخرجوا. من الرباعي، وفي نسخة «خرجوا» من الثلاثي وما هنا أظهر لما يدل عليه آخر الحديث.

وقوله: تلاوموا. تفاعلوامن اللوم أى لام كلّ منهم الآخر،كماهو مقتضى صيغة التفاعل قال تعالى ﴿ فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَلَاوَمُونَ﴾ [القلم/٣١] وإن كان معنى الآية غير معنى الحديث إذ المراد هنا إظهار التضجر ممّا رأوا، كما هي عادة البشر في مثل ذلك ،وهذا قبل أن يعلموا بما أخبرهم به صلى الله عليه وآله وسلم ،فلمّا سمعوا ما سمعوا، سمعوا وأطاعوا، كما يأتي وفي نسخة تلامّوا- بتشديد الميم وحذف الواو قبلها أي إجتمعوا ملتمين يتناجون من اللّم بمعنى الجمع والضمّ

---

١ - تهذيب التهذيب :١٢٣/١رقم ٢١٧.

والله ما أخرجنا إذْ أدخله فرجعوا فدخلوا، فقال:والله ما أنا أدخلته وأخرجتكم، بل الله أدخله وأخرجكم، قال أبو عبدالرحمن: هذا أولى بالصواب.

على زنة تفاعلوا إلّا أ نّه ادغمت العين في اللام ،كما هي قاعدة المضعف من الثلاثي كشدّ وردّ وهَمّ من أجل ذلك.

قوله: والله ما أخرجنا إذ أدخله. وفي نسخة«وأدخله» وفيه ما تقدّم ويحتمل أن يكون هؤلاء قوماً من المنافقين لقولهم: والله ما أخرجنا وأدخله. إلّا أنّ سائر أحاديث الباب المسوقة هنا والمطوية مشعرة بأنّ هؤلاء من خيار الصحابة المجاورين للمسجد النبويّ، ولقول سعد :كنّا عند النبيّ ﷺ، وهو من أهل القصة ويحتمل أن يكون ذلك صدر من بعضهم ،وإسناد الفعل إلى الجماعة والفاعل بعضهم كثير كتاباً وسنّةً ومنه﴿ فَذَبَحُوهَا﴾[البقرة/٧١]﴿فَعَقَرُوا النَّاقَةَ﴾[الأعراف/٧٧]ولم يقيّد حديث الباب بالمسجد، وظاهره إنّها قضية أخرى ،إنّما الشاهد فيها في الإدخال والإخراج المطابق لعنوان الباب، ولا مانع من تعدد القضايا.

قوله: وهذا أولى بالصواب. يعني وصل الحديث ،وهو مقابل لقوله: ولم يقل مرّة عن أبيه.وقد أورده من الطريق الموصولة عن أبيه والله أعلم.

ولفظ الحديث الذي أشرت إلى إسناده عند أبي نعيم هكذا: كنّا عند النبيّ ﷺ فجاء عليّ فأخرجنا فتلاومنا فدخلنا، فقال النبيّ ﷺ: ما أنا أخرجتكم وأدخلته، بل الله أدخله وأخرجكم[١]. وهو لفظ حديث الباب مختصراً، وإسناده إسناده، وفيه موافقة ألفاظه لرواية الخصائص المصدرة، وفي رواية المناقب عند ابن المغازلي في حديث سدّ الأبواب لمّا بَلّغهم بذلك معاذُ بن جبل، قال كل واحد

---

١ - أخبار اصفهان لأبي‌نعيم ترجمة لوين :٢/ ١٤٦ح ١٣٢٨.

من أبي بكر وعمر وعثمان وحمزة: سمعاً وطاعةً، وقال لأمير المؤمنين: أسكن طاهراً مطهراً.فبلغ ذلك حمزة فقال :يا رسول الله تخرجنا وتمسك غلمان بني عبدالمطّلب؟ فقال صلى الله عليه وآله وسلم:لو كان الأمر إليّ ما جعلت من دونكم أحداً،والله ما أعطاه إيّاه إلّا الله. قال: ونَفِس ذلك رجال على عليّ فوجدوا في أنفسهم فبلغ ذلك النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم فقام خطيباً، فقال: إنّ رجالاً يجدون في أنفسهم في أن أسكن عليّاً المسجد، والله ما أخرجتكم ولا أسكنته الحديث[١].

وأمّا تخريج الحديث وشواهده فقد سبقت في الكلام على حديث الباب الذي قبله.

وأمّا حكمه من جهة الاسناد فهو على شرط الشيخين إلّا واحداً وهو ثقة صدوق، كما مرّ، فهو بنفسه مستقلاً صحيح ،أو حسن ،والكل مقبول، وقد أخرجه البزّار عن الباقر عن إبراهيم بن سعد عن أبيه مرفوعاً، وعن الباقر معضلاً بلفظ حديث الباب، قال الهيثمي: ورجاله ثقات ،انتهى[٢]. إي ولا يضرّه العضل مع الوصل ،ويقرب منه في المعنى والقصة حديث :انّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنتجى عليّاً يوم الطائف ،فقال رجل ،وفي رواية: أناس لقد أطال نجواه لابن عمّه، فقال صلى الله عليه وآله وسلم :ما إنتجيته ولكن الله إنتجاه، أخرجه ابن المغازلي من ستّ طرق[٣]. والترمذي وقال :حسن غريب[٤].وأحمد عن جابر بن عبدالله ورواه أيضاً أبو رافع وسلمة بن كهيل وأبو ذر ،كما في ينابيع المودّة[٥].[٨٦]

---

١ – مناقب بن المغازلي:٢٥٣ ح ٣٠٣.

٢ – مجمع الزوائد :١٠٥/٩ ح ١٢٦٧٨، ومسندالبزّار : ٢٤ / ١١٩٥

٣ – مناقب بن المغازلي:١٢٤ ح ١٦٢-١٦٦.

٤ – سنن الترمذى :٣٠٣/٥ ح ٣٨١٠.

٥ – ينابيع المودّة:١٨٣/١.

٥٤ (٢) أخبرنا أحمد بن يحيى الكوفي، قال: أخبرنا عليّ وهو ابن قادم قال :أخبرنا إسرائيل عن عبدالله بن شريك عن الحارث بن مالك، قال: أتيت مكة فلقيت سعد بن أبي وقّاص فقلت له: سمعت لعليّ منقبة؟ قال: كنّا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المسجد، فنودي فينا ليلاً ليخرج من في المسجد إلّا آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وآل عليّ قال: فخرجنا، فلمّا أصبح أتاه عمّه فقال: يا رسول الله أخرجت أصحابك وأعمامك وأسكنت هذا الغلام؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :ما أنا أمرت بإخراجكم ولا بإسكان هذا الغلام، إن الله هو الذي أمر به .

قوله: **أحمد بن يحيى الكوفي** - رجال هذاا لاسناد بين ثقة وصدوق إلاّ الخامس وقد توبع، والمشترك من عداه - هو الأودي العابد ثقة ،أخرج له النسائي[١]. وأبو طالب والمرشد بالله[٢]. له في الخصائص حديثان، وقال البُنَاني: هو الصوفي، قال في هامش تهذيب التهذيب: قوله: الصوفي ،هذا مشهور في كتب الزيدية بأحمد بن يحيى الصوفي، كما قال البناني، انتهى. روى عن شريك القاضي وأبي أسامة ومحمّد بن بشراي وعليّ بن قادم وغيرهم، وعنه النسائي والبخاري في التاريخ وابن أبي حاتم وابن أبي داود والبزّار وجماعة قال أبو حاتم: ثقة، وقال النسائي: لا بأس به وذكره ابن حبّان في الثقات[٣].

وشيخه هنا عليّ بن قادم وهو الخزاعي الكوفي، صدوق يتشيّع ،أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي [٤].وصاحب المناقب .روى عن سفيان الثوري وعبدالله بن وهب وعليّ بن صالح وفطر بن خليفة وغيرهم، وعنه سهل بن صالح

---

١ - تقريب التهذيب :٢٣/١رقم ١٣٤.

٢ - الطبقات :١٢٤/١.

٣ - تهذيب التهذيب :٨٨/١ رقم ١٥٥.

٤ - تقريب التهذيب :٤١٨/١رقم ٤٩٣٥.

ويوسف القطان وأبو بكر بن أبي شيبة وخلق[١]. له في الخصائص حديثان قال أبو حاتم: محلّه الصدق، وقال ابن معين: ضعيف. وقال أبو داود: ما بقي أحد كان يختلف معنا إلى سفيان غيره. وقال ابن سعد: منكر الحديث شديد التشيّع. وقال ابن عدي: نقموا عليه أحاديث رواها عن الثوري غير محفوظة. كما في تهذيب التهذيب، وقد خرج حديثه هذا عن هذا النقم، لأنّه رواه عن إسرائيل ولهذا ذكره ابن حبّان في الثقات، وقال ابن قانع: كوفي صالح، وقال الساجي صدوق وفيه ضعف. وقال ابن خلفون في الثقات: هو ثقة. قاله العجلي، كما فيه[٢]. وزاد في الطبقات: وذكره السيد صارم الدين وابن حابس وابن حميد في ثقات محدّثي الشيعة. وليس كل من روى المناكير بمتروك، كما مرّ، ولا كل تشيّع قادح ما لم يظهر قادح شرعيّ، كما تكرر، وقد يكون القدح عند قوم توثيق عند آخرين، فلهذا لم يقبلوا الجرح المطلق، كما عرفت.

وشيخه اسرائيل تكرر وتقدّم الكلام عليه في الكلام على رجال إسناد الحديث الثالث من الباب الخامس.

وشيخه عبدالله بن شريك هو العامري الكوفي، صدوق يتشيّع أفرط الجوزجاني، فكذّبه، كما في التقريب، روى له النسائي[٣]. وأبو طالب[٤]. له في الخصائص ستّة أحاديث، ولعلها في المتابعات، كما هنا ويأتي التنبيه على هذا إن شاء الله روى عن أبيه وعبدالله بن الرقيم وابن عمر وابن عباس وابن الزبير وغيرهم، وعنه إسرائيل وفطر بن خليفة وأبو الأحوص والسفيانان وجماعة، قال الجوزجاني مختاريّ كذّاب وتبعه ابن الجوزي فأعلّ حديثه هذا بقوله: كذّاب.

---

١ – الطبقات: ١٢٧/٢.

٢ – تهذيب التهذيب: ٣٧٤/٧ رقم ٦٠٥

٣ – تقريب التهذيب: ٢٩٣/١ رقم ٣٤٧٠.

٤ – الطبقات: ٤٩٠/١.

وهذا قدح مجمل ،كما مرّ معلل بكونه من أصحاب المختار وقد وصفه الحافظ ابن حجر بالإفراط، ففيه ردّ عليه إذ الإفراط والتفريط خارجان عن درجة العدل والإنصاف ،كيف وقد صرّح بتوثيقه الجماهير من الأئمّة الثقات، كما يأتي وعلته التشيّع ،وقال أبو الفتح الازدي :كان من أصحاب المختار، لا يكتب حديثه. ونحوه عن ابن عدي، قال الحافظ :وقال النسائي في الخصائص ليس بذاك. وقال في موضع آخر: ليس بقويّ .وفي رواية :ليس به بأس .فقد وثّقه وكذا قال الدارقطني وقال ابن حبّان في الضعفاء: كان غالياً في التشيّع يروي عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات ،وقال العقيلي نحوه، وذكره ابن حبّان أيضاً في الثقات، وقال أحمد وابن معين وأبو زرعة ويعقوب ابن سفيان: ثقة. زاد يعقوب: من كبراء أهل الكوفة يميل إلى التشيّع[١]. قال في الطبقات: وقال الذهبي :كان في أوّل أمره من أصحاب المختار ثمّ تاب، لينه النسائي، وترك الحديث عنه ابن مهدي، وقال السيد صارم الدين في ثقات محدّثي الشيعة :كان ممّن واصل من الكوفة إلى ابن الحنفيّة وابن عباس مع أبي عبدالله الجدلي ليخلصهما من ابن الزبير بمكة، لما أراد تحريق بيوتهما، لإمتناعهما من بيعته فأخرجوهما إلى الطائف ،انتهى[٢]. وبعد هذا تعرف من وثّقه ،ومن ضعّفه ،وعلّة التضعيف ،ودرجة الرجل عند من وثّقه، كما في غيره من المختلف فيهم.

وشيخه الحارث بن مالك روى عن سعد بن أبي وقّاص، وعنه عبدالله بن شريك العامري، قال النسائي: لا أعرفه. كما في تهذيب التهذيب[٣]. وفي التقريب: مجهول[٤]. أخرج له النسائي ،له في الخصائص حديثان يرجعان إلى

---

١ – تهذيب التهذيب :٢٥٢/٥رقم ٤٤٣.

٢ – تهذيب التهذيب الرقم.

٣ – تهذيب التهذيب :١٥٦/٢رقم ٢٧٠.

٤ – تقريب التهذيب :٩٩/١رقم ١٠٩١.

المتابعة، وهذا أولهما، وجهالة التابعي دون جهالة غيره، كما مرّ، وأحاديث الباب الثابتة هي الأصول، مع أنّ أصل الحديث صحيح ومعناه متواتر ،كما تقدّم ولا تعتبر فيمن حديثه من هذا القبيل عدالة ولا ضبط ،كماتكرر. قال في تهذيب التهذيب: وقد إختلف فيه على عبدالله بن شريك، فقال إسرائيل عنه هكذا، وقال فطر: عنه عن عبدالله بن الرُّقيم عن سعد. وقال جابر بن الحرّ :عنه عن الحارث بن ثعلبة عن سعد والمحفوظ حديث فطر ،انتهى[١]. اى كما أشار إلىٰ ذلك النسائي في الكلام على الحديث الثالث من أحاديث الباب.

وأمّا سعد بن أبي وقّاص فقد تكرر عنه هذا الحديث ونحوه بألفاظ لما تقدّم انّ له في الخصائص ثلاثة عشر حديثاً، ومنه قصته مع معاوية، وقوله: أما ما ذكرتُ ثلاثاً فلن أسبّه. يعني أمير المؤمنين، ومنها حديث سدّ الأبواب إلّا انّه لم يذكرها في حديث الباب.

تخريجه وشواهده ،كما تقدّم ،وأخرجه أحمد من الطريق الآتية عن فطر التي طوى متنها النسائي حدّثنا عبدالله حدّثني أبي ثنا حجاج ثنا فطر [٢].عن عبدالله بن الرقيم الكناني قال: خرجنا إلى المدينة زمن الجمل، فلقينا سعد بن مالك بها فقال أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسدّ الأبواب الشارعة في المسجد، وترك باب عليّ انتهى [٣]. وفيه مخالفة في اللفظ ولكن أصل الحديث ثابت ،كما تقدّم، والذي يظهر انّهما حديثان مختلفان عن صحابي واحد مع إتحاد السبب، أعني سدّ أبواب المسجد وتعديله إن لم يكن إشتباه ،أو رواية بالمعنى وإن كان الأصل متواتراً، كما مرّ، لإختلاف قيودهما المتنافية ،وتقييّد كل واحد بخلاف قيد الآخر ،لأنّ في هذا أنّ الخروج والسؤال والتحديث كانت بالمدينة[٨٧] زمن الجمل مع ذكر سدّ

---

١ - تهذيب التهذيب الرقم السابق

٢ - سقط هنا:عبد اللّه بن شريك.كمافي المصدر.

٣ - مسند أحمد:١/ ١٧٥ ح ١٥١١.

٥٥(٣) قال فطر عن عبدالله بن شريك عن عبدالله بن الرقيم عن سعد: إنّ العباس أتى النبيّ ﷺ فقال: سددت أبوابنا إلّا باب عليّ ؟فقال :ما أنا فتحتها ولا أنا سددتها. قال أبو عبدالرحمن: عبدالله بن شريك ليس بذلك القوي، والحارث بن مالك لا أعرفه، ولا عبدالله بن الرقيم.

الأبواب ،وفي حديث الحارث أنّ الخروج إلى مكة والتحديث بها، وفيه أنّ النداء كان ليلاً من غير ذكر سدّ الأبواب، فالظاهر تكرار إيراد سبب الحديثين ووقوعهما، ويفيد هذا حديث المناقب عند ابن المغازلي عن أبي الطفيل عن حذيفه بن أسيد الغفاري قال :لمّا قد م أصحاب رسول ﷺ المدينة لم تكن لهم بيوت يبيتون فيها، فكانوا يبيتون في المسجد، فقال لهم النبيّ ﷺ: لا تبيتوا في المسجد، فتحتلموا، ثمّ إنّ القوم بنوا بيوتاً حول المسجد وجعلوا أبوابها إلى المسجد ،وانّ النبي ﷺ بعث إليهم معاذ بن جبل، فنادى أبابكر فقال :إنّ رسول اللّه يأمرك أن تخرج من المسجد، فقال: سمعاً وطاعةً ،فسدّ بابه وخرج من المسجد ثمّ أرسل إلى عمر فقال :إنّ رسول الله ﷺ يأمرك أن تسدّ بابك الذي في المسجد وتخرج منه، فقال: سمعاً وطاعةً، ثمّ ذكر عثمان وحمزة فقيل لهما مثل ذلك ،وقالا كذلك ،وكان النبيّ ﷺ قد بنى لعليّ بيتاً بين أبياته فقال له: أسكن طاهراً مطهراً فبلغ حمزة ذلك فخرج فقال: ما قال [١] .كما تقدّم قريباً ،ففيه تصريح بالقصتين ،وإختلاف سبب إيرادالحديثين، لترتيب ذلك بينهما بـ« ثمّ» الموضوعة للترتيب مع المهلة والتراخي ،وإنّهما حديثان مختلفان، فهذا روى هذا وهذا روى هذا، وأيّ مانع عقليّ ،أو سمعيّ ،أو عاديّ يمنع من ذلك مع قيام الشواهد على الوقوع والإختلاف، فتأمّل.

قوله: **قال فطر** - ورجاله الأول والثاني صدوقان ، والثالث مجهول، وقد

---

١ - مناقب بن المغازلي:٢٥٣ ح ٣٠٢.

توبع ولحديثه شواهد، والمشترك من عداه.- فيه إشارة إلى الإختلاف الذي تقدّمت الإشارة إليه في كلام الحافظ ابن حجر في ترجمة الحارث بن مالك وقال: المحفوظ حديث فطر ،وقد مرّ إنّهما حديثان، وممّا يؤيّد ذلك أنّ القائل هنا سددّتَ أبوابنا إلّا باب عليّ هو العباس، والقائل في حديث حذيفة هو الحمزة بعد الأمر بالخروج من المسجد ثمّ الأمر بسدّ الأبواب، فإن لم يكن إشتباه على بعض الرواة، فالظاهر إنّهما قالا ذلك معاً ،وانّ كل واحد قال مثل قول الآخر، وقد أيّد الحافظ ابن حجر هذه الرواية بأ نّها المحفوظة، لأ نّها من طريق فطر وهو ثقة وتقدّم بعض كلامهم فيه في شواهد الحديث الخامس من الباب الثالث لكنّه إستطراد ومحلّه هنا.

وهو فطر- بكسر الفاء وسكون المهملة - ابن خليفة المخزومي بمعجمتين الحَنَّاط بمهملتين بينهما نون مشدّدة ثمّ ألف -الكوفي، وصدر السند إليه هو صدر السند الذي قبله إلى إسرائيل، والراوي عنه هنا عليّ بن قادم ،قال في التقريب صدوق رمي بالتشيّع [1].وأشار إلى أ نّه ممّن روى له البخاري ومسلم والنسائي وهذا غلط، وأشار الحافظ في مقدمة الفتح، بل صرّح بأ نّه أخرج له أصحاب السنن والبخاري إلّا أ نّه ليس له في البخاري إلّا حديث واحد عن الأعمش والحسن بن عمرو وفطر ثلاثتهم عن مجاهد[2]. وقال في الطبقات: أخرج له البخاري وأصحاب السنن، وزاد في الطبقات محمّد بن منصور والمؤيّد بالله وأبا طالب والمرشد بالله والسمّان وصاحب المحيط[3]. له في الخصائص ستّة أحاديث، وقد صحح حديثه الحاكم والذهبي في المستدرك وتلخيصه[4] .روى

---

١ - تقريب التهذيب :٤٧٨/٢رقم ٥٦٢٩

٢ - مقدمة فتح الباري:٤٣٥.

٣ - الطبقات :٢٠٦/٢.

٤ - المستدرك :٣٠٩/٤ ح ٧٧٣٧.

عن مولاه عمروبن حريث وعطاء الشبِيْبِيّ، عِدَادُه في الصحابة وأبي الطفيل وأبي إسحاق السبيعي ومجاهد وعطاء بن أبي رباح وغيرهم، وعنه ابن المبارك ووكيع والقطان والسفيانان ويحيى بن آدم وعليّ بن قادم وآخرون، قال أبو حاتم: صالح الحديث كان يحيى بن سعيد يرضاه ويحسن القول فيه ويحدّث عنه. وقال أحمد بن يونس: كنّا نمر على فطر وهو مطروح لا نكتب عنه .وقال النسائي: لا بأس به. وقال في موضع آخر :ثقة كيّس. قال الحافظ :روى له البخاري مقروناً. وقال ابن سعد :كان ثقةً إن شاء الله تعالى ومن الناس من يستضعفه. وقال الساجي: صدوق ثقة، ليس بمتقن كان أحمد بن حنبل يقول هو خشبي مفرط، يعني من الخشبيّة فرقة من الجهميّة قال الساجي: وكان يقدّم عليّاً على عثمان، وقال قطبة بن العلاء :تركت حديثه لأنّه يروي أحاديث فيها إزراء على عثمان. وقد ضعّفه جماعة بالمذهب ،وقال ابن نمير :فطر حافظ كيّس. وقال ابن عدي :له أحاديث صالحة عند الكوفيين وهو متماسك وأرجو أنّه لا بأس به. وقال أحمد: ثقة صالح الحديث كان عند يحيى بن سعيد ثقةً. وقال :ابن معين ثقة. وقال العجلي :كوفي ثقة حسن الحديث وكان فيه تشيّع قليل[١]. قال الحافظ ابن حجر في الذّبّ عنه في مقدمة الفتح: وثّقه أحمد والقطان والدارقطني وابن معين والعجلي والنسائي وآخرون، ثمّ حكى قول قطبة بن العلاء، وقال: فهذا هو ذنبه عند الجُوزجاني. وقال العجلي فيه تشيّع قليل[٢]. وقد تقدّم انّ الجوزجاني لا يقبل جرحه لرجال الكوفة، وقال الهيثمي في الكلام على حديث: من كنت مولاه فعليّ مولاه الحديث بطوله: رواه البزّار ورجاله رجال الصحيح غير فطر بن خليفة وهو ثقة[٣]. وتعقّبه الحافظ ابن حجر وقال: فطر أخرج له البخاري. قال في

---

١ - تهذيب التهذيب :٨/٣٠٠رقم ٥٤٨.

٢ - تقدّم تخريجه .

٣ - مجمع الزوائد:٩/٨٩ ح ١٤٦١٤.

الطبقات: وعدّه السيد صارم الدين وابن حابس وابن حميد في ثقات محدّثي الشيعة. قال السيد صارم الدين: وقد نال منه بعض الناصبة، انتهى[١]. ولعله يشير إلى كلام قطبة والجوزجاني، وقد ذبّ عنه الحافظ، كما ترى، وصحح له الحاكم والذهبي، كما مرّ.

فائدة

قال الشيخ أحمد محمّد شاكر في الكلام على حديث أبي الطفيل عن عليّ كرّم الله وجهه يرفعه: لو لم يبق من الدنيا إلّا يوم لبعث الله عزَّ وجلَّ رجلاً منّا يملاؤها عدلاً، كما ملئت جوراً. أورده من طريق فطر، ثمّ قال: وإسناده صحيح وفطر هو ابن خليفة ثقة، كما تقدّم، فلا يلتفت إلى قول الجوزجاني وغيره في تضعيفه، بل هو قول مردود، كما في عون المعبود. أى شرح سنن أبي داود، ثمّ كرر وأكّد الذّبّ عنه أينما ورد في المسند[٢]. ولحديث فطر هذا شواهد تؤيّد ما تقدّم أنّ أهل البيت اسم ينطلق على السابق منهم في عصر [٨٨] النبوّة وعلى مَنْ بعدهم إلى يومنا هذا، وله ألفاظ صحيحة، ومعناه متواتر، وفي لفظ عند أحمد عن عليّ عليه السلام يرفعه: المهدي منّا أهل البيت يصلحه الله في ليلة. قال الشيخ أحمد شاكر: إسناده صحيح[٣]. ولهذا الحديث قيمة كبيرة مع صحته، وعبدالله بن شريك تقدّم.

وأمّا شيخه عبدالله بن الرقيم، ويقال ابن أبي الرقيم -بالقاف مصغراً- فهو الكناني الكوفي قال في التقريب: مجهول[٤]. اي كما أشار إلى ذلك النسائي وقال في تهذيب التهذيب: روى عن عليّ كرّم الله وجهه وسعد، وعنه عبدالله بن شريك

---

١ - تقدّم تخريجه عن الطبقات.

٢ - المسند: ١١٧/٢ ح ٧٧٣.

٣ - المسند: ٢/ ٥٨ ح ٦٤٥.

٤ - تقريب التهذيب: ٢٨٨/١ رقم ٣٤٠٥.

العامري، روى له النسائي في الخصائص وقال: لا أعرفه ،وقال البخاري :فيه نظر، انتهى[١].

فائدة

كل من سكت عنه النسائي فهو عنده مقبول، ولهذا صرّح هنا بما صرّح به في هؤلاء الثلاثة ،كما قال أبو داود وما سكت عنه فهو صالح[٢] .أى للحجة ،أو للمتابعة وهذا أخذ من التّتبع ومن تشدّد النسائي في الرجال ومن سكوته غالباً وتنبيهه نادراً، ومن قول الحافظ :إنّ أسانيد الخصائص جياد[٣] . وقال الحافظ في القول المسدد: عبدالله بن الرُقيم في حديث سعد هو - بضم الراء - تفرد عبدالله بن شريك بالرواية عنه ،انتهى[٤] .والجهالة من الضعف المنجبر، لا سيّما في القرن الثاني من خير القرون، كما مرّ، وليست كالفسق والتهمة بالكذب والإقرار به، فتجبربالشواهد والمتابعات ،كما تقدّم.

وحديث سدّ الأبواب هذا قد صحّ من وجوه وحسّن من وجوه وتأيّدت أحاديثه وطرقه من وجوه، فما فيه ضعف ينجبر ،أو مقال ينجبر يلتحق بذلك، ثمّ انّه تواتر معنى عن نيّف وعشرين صحابياً في الجملة ،ومثل ما بلغ هذا القدر لا تعتبر في رواته عدالة ولا ضبط ،كما عرفت ، فحديثه هذا داخل في هذا النمط وفي تلك القاعدة التي نص عليها الحافظ ابن حجر ،ونظمها الحافظ السيوطي في ألفيّته، كما تقدّم في الكلام على الحديث الرابع من الباب الثالث .

وبهذا تعرف مخارج الحديث وشواهده ،بل جميع أحاديث الباب ،والحمد لله والحديث أخرجه أحمد في المسند، كما تقدّم من طريق عبدالله بن الرقيم هذا

---

١ - تهذيب التهذيب :٢١٢/٥رقم ٣٦٨.

٢ - نقله في توضيح الأفكار:١٩٦/١.

٣ - الاصابة :٤/ ٤٦٥ رقم ٥٧٠٤ ترجمة أميرالمؤمنين عليه السلام

٤ - القول المسدد في الذبّ عن مسند أحمد : ١٩.

٥٦ (٤) أخبرنا زكريّا بن يحيى السجستاني حدّثنا عبدالله بن عمر حدّثنا أسباط عن فطر عن عبدالله بن شريك عن عبدالله بن الرقيم عن سعد نحوه .

وقد قالوا: إنّ الضعيف في مسند أحمد يقرب من الحسن، لإمامته في الرجال والحديث، وهذا مؤيّد خاص أيضاً، قال الحافظ السيوطي في خطبته الجامع الكبير ما لفظه : وكل ما كان في مسند أحمد فهو مقبول، فإنّ الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن ،انتهى من مقدمة الفتح الربّاني [١]. على أنّ الحديث قد رواه من طريق عبدالله بن الرقيم خمسة من أئمّة هذا الشأن، النسائي والإمام أحمد وأبو يعلى والبزّار والطبراني، قال في مجمع الزوائد: وعن عبدالله بن الرقيم الكناني قال: خرجنا إلى المدينة زمن الجمل فلقينا سعد بن مالك بها، فقال :أمر رسول الله صلى الله عليه وآله بسدّ الأبواب الشارعة في المسجد وترك باب عليّ ،رواه أحمد وأبو يعلى والبزّار والطبراني في الأوسط، وزاد: قالوا: يا رسول الله سدّدت أبوابنا كلّها إلّا باب عليّ ؟قال: ما أنا سددت أبوابكم ولكن الله سدّها، قال الهيثمي : وإسناد أحمد حسن، انتهى[٢]. وقد تقدّم أ نّه من طريق عبدالله بن الرقيم، كما صرّح به الهيثمي هنا أيضاً، ففيه تحسين حديث ابن الرقيم ،وقد يقال: لعله أراد ا نّه حسن لغيره، وهذا مفاد الكلام السّابق، والظاهر ا نّه إنّما أراد أ نّه حسن لذاته، كما هي عادته في التصحيح والتحسين والتضعيف.

قوله: أخبرنا زكريّا بن يحيى . تقدّم الكلام على رجال السند الرابع من الباب

---

١ - فتح الربّاني لأحمد الساعاتي :١ / ٨.

٢ - مجمع الزوائد:١٠٣/٩ ح ١٤٦٧٢ ،ومسند أحمد :١ / ١٧٥ ح ١٥١١ ، ومسند أبي يعلى: ٢ / ٢١ ح ٧٠٣ ،ومسند البزّار :٢ ١٤٤ ح ٥٠٦ ،والمعجم الأوسط :٤/ ١٨٦ ح ٣٩٣٠

الثالث ،وهذا السند من زيادات بعض النسخ ،وهوكالتفسير لقوله: قال فطر عن عبدالله بن شريك إلخ ولهذا حذف من بعضها، وثبوته أولى، لأنّه كالبيان ورجاله بين ثقة وصدوق، والمشترك من عدا الأوّل والخامس .

وشيخه عبدالله بن عمر وهو عبدالله بن عمر بن محمّد الأموي مولاهم أبو عبدالرحمن لَقَبُهُ مُشْكُدَانَة - بضم الميم والكاف بينهما معجمة ساكنة ـ وفي الخلاصة مهملة [١] وبعد الألف نون وهو وعاء المسك بالفارسية صدوق وفيه تشيّع ،كما في التقريب [٢] .قال عبداللّه بن عمر: إنّما لَقّبَني مُشكدانة أبو نعيم ،كنت إذا أتيته تطيبت وتلبست ،فإذا رآني قال: جاء مشكدانة، وقال أبو بكر بن منجويه: مشكدانة بلغة أهل خراسان وعاء المسك، أخرج له مسلم وأبو داود والنسائي في الخصائص والمؤيّد بالله وأبو طالب[٣]. له في الخصائص حديثان ،روى عن أبي الأحوص وأسباط بن محمّد وابن نمير وعليّ بن هاشم البريد وجماعة، وعنه مسلم وأبو داود، وروى له النسائي في الخصائص بواسطة أبي بكر أحمد بن عليّ المروزي وزكريّا بن يحيى وأبو زرعة وأبو حاتم وابن أبي الدنيا والبغوي وغيرهم، قال أبو حاتم :صدوق، وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال البخاري: كان صاحب جراءة غالياً في التشيّع، فكان يمتحن كل من يجيئه من أهل الحديث، وحكى العُقيلي عن بعض مشايخه انّه كانت فيه سلامة، وفي الزهرة: روى عنه مسلم إثنى عشر حديثاً ،انتهى من تهذيب التهذيب[٤]. وهذا الاكثار عنه من مسلم دليل إعتماده عنده في الأصول، وإن لم يرو عنه البخاري،

---

١ - خلاصة تهذيب تهذيب الكمال :١ / ٤٨٢ وفيه بالمعجمة .

٢ - تقريب التهذيب :٣٠٣/١رقم ٣٥٨٣.

٣ - الطبقات :٥٠١/١.

٤ - تهذيب التهذيب:٣٣٢/٥رقم ٥٦٨.

لما تقدّم انّ كل واحد منهما إنفرد عن الآخر بجم غفير.

وشيخه أَسْبَاط - بمفتوحة وسكون مهملة وبموحدة وبعد الألف طاء مهملة بلفظ الجمع لسبط بزنة حمل - هو ابن محمّد بن عبد الرحمن ثقة، ضعف في الثوري، أخرج له الستّة[1]. وغيرهم ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله والسيلقي وغيرهم[2].له في الخصائص أربعة أحاديث، روى عن الأعمش ومطرف بن طريف وأبي إسحاق الشيباني والثوري وغيرهم، وعنه ابنه عبيد بن أسباط وأحمد بن حنبل وابن أبي شيبة وابن نمير وابن راهويه وعدّة. قال محمّد بن عبدالله الموصلي: قال لنا وكيع: إسمعوا منه فسمعنا منه وكان حديثه ثلاثة آلاف ،وقال ابن معين ويعقوب بن أبي شيبة: ثقة. زاد الثاني: صدوق.وفي رواية عن ابن معين ليس به بأس، وكان يُخْطِئ عن سفيان وقال مرّة:ثقة والكوفيون يضعفونه وفي رواية هو عندنا[٨٩] ثَبْت فيما يروي عن مطرّف والشيباني وقد سمعت أنا منه.

فائدة

إذا قال ابن معين: لا بأس به، فهو عنده ثقة، كما نصّ عليه ابن الصلاح وغيره وقال العقيلي :ربّما وهم في الشيء. وقال العجلي: لا بأس به. وقال ابن سعد: كان ثقةً صدوقاً إلّا أنّ فيه بعض الضعف. وذكره ابن حبان في الثقات[3]. وسائر السند تقدّم ،وكذا الحديث من رواية أحمد وغيره، وكذا تخريجه عند أحمد وأبي يعلى والبزّار والطبراني، قال الهيثمي: وإسناد أحمد حسن ،كما مرّ.

---

١ - تقريب التهذيب :١/ ٤٠ رقم٣٤٨.

٢ - الطبقات :١/١٢٩.

٣ - تهذيب التهذيب :١/٢١١رقم ٣٩٥.

٥٧ (٥) أخبرنا محمّد بن وهب بن أبي كريمة الحرّاني قال: أخبرنا مسكين يعني بن بكير قال :حدّثنا شعبة عن أبي بَلْج عن عمرو بن ميمون عن ابن عباس قال: أمر رسول الله ﷺ بأبواب المسجد فَسُدَّت إلّا باب عليّ ؑ .

قوله: **محمّد بن وهب بن أبي كريمة الحرّاني**. ورجاله رجال الصحيحين إلّا الأوّل وهو صدوق ،والمشترك من عدا الأوّل والثاني، فالأوّل هو أبو المُعَافي صدوق، أخرج له النسائي[١] ،ولم يذكره صاحب الطبقات، روى عن عتَّاب بن بشير ومحمّد بن مسلمة ومسكين بن بكير وغيرهم، وعنه النسائي وأبو عروبة الحَرَّاني ويعقوب بن يوسف الشيباني وجماعة، قال النسائي: لا بأس به .وفي رواية: صالح الحديث. وقال: مسلمة صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات[٢]. وشيخه مسكين بن بكير – تصغير بكر بزنة فَلْسٍ – هو الحرّاني، صدوق يخطيء وكان صاحب حديث ،أخرج له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي[٣]. ولا ذكر له في الطبقات أيضاً ،له في الخصائص حديثان، روى عن الأوزاعي ومالك وشعبة ومحمّد بن مهاجر وغيرهم، وعنه أحمد ومحمّد بن وهب بن أبي كريمة وأحمد ابن سليمان الرهاوي والنفيلي وآخرون، قال أحمد: لا بأس به لكن في حديثه خطأ. وقال ابن معين وأبو حاتم: لا بأس به .زاد أبو حاتم :كان صالح الحديث يحفظ الحديث .وذكره ابن حيّان في الثقات ،وقال الذهبيّ عن الحاكم: أبي أحمد له مناكير. قال الحافظ ابن حجر: كذا نقلته من خطّ الذهبي والذي في الكنى لأبي أحمد: كان كثير الوهم والخطأ. وقال في موضع آخر: من أين كان

---

١ – تقريب التهذيب :٥٦٠/٢ رقم ٦٦٣٧.

٢ – تهذيب التهذيب :٥٠٦/٩ رقم ٨٣٣.

٣ – تقريب التهذيب :٥٨٠/٢ رقم ٦٨٨٦.

مسكين يضبط عن سعيد[١].وقال ابن شاهين في الثقات قال: ابن عمار يقولون انّه ثقة ولم أسمع منه شيئاً[٢]. هذا وإذا أخرج له الشيخان في الأصول كان عليه التعويل ،ولعل خطاؤه قليل لا يوجب ضعفه لكن قال الحافظ في مقدمة الفتح ليس له في البخاري إلاّ حديث واحد وتابعه عليه عنده روح بن عبادة عن شعبة ، وروى له مسلم وأبو داود والنسائي ،انتهى[٣] .وهذا الإطلاق يفيد ظاهراً انّ من عدا البخاري روى له في الأصول، على أنّ حديثه هذا ليس إلاّ شاهداً ،لما تقدّم ، ويأتي بعده حديث ابن عباس أيضاً، ورجال إسناده ثقات من رجال الصحيحين إلّا أبو بلج وهو ثقة صدوق ربّما أخطأ من رجال الأربعة ،ورجال بقيّة السند تقدمّوا.

وأمّا تخريجه وشواهده ،فكما مرّ، وهو بهذا الاسناد لا يتعدى درجة الصحة إلّا إلى درجة الحسن على الأقل، وقد مرّ تخريجه في الكلام على حديث الباب الذي قبله مع تواتر معناه، كما تكرر، وصحته وحسنه من وجوه، كما مرّ. قال الحافظ ابن حجر: ومن طرقه حديث ابن عباس أخرجه الترمذي عن محمّد بن خميد عن إبراهيم بن المختار، والنسائي في الكبرى عن محمّد بن وهب عن مسكين بن بكير ،والكلاباذي في معاني الأخبار من وجه آخر عن مسكين كلاهما عن شعبة عن أبي بَلْج عن عَمْرو بن ميمون عن ابن عباس، فذكره[٤].وروى أحمد والنسائي أيضاً من طريق أبي عوانة الوضاح عن أبي بَلج يحيى بن سليم عن عمرو بن ميمون قال :قال ابن عباس ،فذكره بلفظ الحديث الآتي بعد هذا، وفي هذا زيادة على ما مرّ، مع نوع تكرير لزيادة

---

١ – كذا في المصدر، وفي الأصل كتب فوقه: شعبة ظ .

٢ – تهذيب التهذيب :١٠/١٢٠رقم ٢١٨.

٣ – مقدمة فتح الباري:٤٤٣.

٤ – فتح الباري : ٧ / ١٣

٥٨ (٦) أخبرنا محمّد بن المثنّى قال: حدّثنا يحيى بن حماد قال: حدّثنا أبو عوانة وضاح قال: حدّثنا يحيى هو ابن أبي سليم أبو بلج حدّثنا عمرو بن ميمون قال قال ابن عباس: وسدّ أبواب المسجد غير باب عليّ ؛ فكان يدخل المسجد وهو جنب هو طريقه ليس له طريق غيره.

التقرير وتخريج للحديث الآتي، مع أنّ الحافظ أورد هذه الروايات والطرق للاحتجاج بها في الردّ على ابن الجوزي، كما تقدّم.

قوله: **يحيى بن حماد**. رجال هذا الاسناد تقدمّوا، وكلّهم من رجال الصحيحين ،إلّا أبا بَلْج ،فمن رجال السنن ،والمشترك من عدا الثاني، وأبو بلج صدوق بل صحح له الحاكم والذهبي هذا الحديث بعينه ،كما تقدّم ضمن حديث ابن عباس الطويل المشتمل على عشرة أحاديث فصاعداً في حديث الباب الرابع وهذا الحديث هو التاسع من ذلك الحديث المجموع، قال الهيثمي في مجمع الزوائد رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط باختصار، ورجال أحمد رجال الصحيح غير أبي بَلْج الفَزَاري وهو ثقة، وفيه لِيْن، انتهى[١]. ومع تصحيح الحاكم والذهبي له لم يبق لما فيه من اللِيْن ما يمنع من تصحيح حديثه.

وبقي من رجال الاسناد يحيى بن حماد وهو بن أبي زياد الشيباني البصري ختن أبي عَوَانة شيخه هنا، ثقة عابد، روى له البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة[٢].ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله والمرشد بالله وصاحب المناقب[٣]. له في الخصائص ثلاثة أحاديث ،روى عن أبي عَوَانة وعكرمة وشعبة

---

١ - تقدّم تخريجه فيالباب الرابع.

٢ - تقريب التهذيب :٦٥٧/٢رقم ٧٨١٥.

٣ - الطبقات:٤٢٢/٢.

وحمّاد بن سلمة وجرير بن حازم وغيرهم، وعنه البخاري، وروى هو أيضاً والباقون عنه بواسطة إسحاق بن راهويه وإبراهيم بن دينار ومحمّد بن المثنّى وبندار والذهلي وآخرون، قال ابن سعد والعجلي وأبو حاتم: ثقة .زاد الأوّل: كثير الحديث .والثاني: كان من أروى الناس عن أبي عَوَانة. وقال محمّد بن النعمان: لم أر أعبد منه. وذكره ابن حبان في الثقات[١]. هذا.

وأمّا تخريج الحديث وشواهده فكما تقدّم، صحيحٌ من وجوه، وحسن من أخرى ،وقويّ بالمجموع، ومتواتر معنى لجميع ذلك، ولله الحمد، لأنّ رواته من الصحابة المذكورين في تخريج حديث الباب الذي قبل هذا بلغوا نيّفاً وعشرين صحابيّاً، وعادة الحافظ السيوطي ومن وافقه أن يحكموا بتواتر ما رواه عشرة صحابة فصاعداً من غير نظر إلى تدقيقات أرباب الأُصول في شروط المتواتر التي كثير منها غير مقبول، أوغير موجود خارجاً بل من الآراء المحضة لزيادة التشديد ،والذي يظهر الفرق بين المحدّثين وأهل الأصول فيهذهالمسألة كما أوضحت ذلك في بحث آخر ،كما تقدّم نحو هذا.

فائدة

تكلّم على هذه الخصوصية ابن البطريق في العُمدة، فقال :قد أبان الله سبحانه الفرق بين أمير المؤمنين كرّم الله وجهه وبين غيره فيما أحل له، وحرّم عليهم[٢]. يعني من دخول المسجد جنباً، ولا يقال: هذه ضرورة، لأنّ في بعض الروايات أنّه عليه السلام انتظر ما يؤمر به في بابه هل يسدّه كغيره، فأذن له صلى الله عليه وآله وسلم فيبقائه، وهذا يشعر بأنّه كان متمكّناً من التحويل وهو معلوم، إذ تحويل باب بيت كان إلى المسجد ممكن إلى غيره، وهذا معنى الخصوصية التي أشار إليها صاحب العمدة

---

١ - تهذيب التهذيب :١٩٩/١١رقم ٣٣٨.

٢ - العمدة:١٨٣.

ب - ١٠ - ذكر منزلة عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه من النبيّ ﷺ. وفيه ٢١ عن ٢

٥٨ (١) أخبرنا بشر بن هلال البصري قال: حدّثنا جعفر هو ابن سليمان قال حدّثنا حرب بن شداد عن قتادة.

وأطال المقال، إلّا أ نّه تعقّبه السيد العلامة عبدالله بن الحسين رحمه الله بهامش العمدة والقصد التنبيه، وقد أوضح المقام السيد الامام محمّد بن إسماعيل الأمير رحمه الله في الروضة الندية[1]، بما يكفي، ويشفي الأوام بلا تكلف ولا تعصّب، والخصوصية ظاهرة وأدلتها ما سمعت [٩٠].

قوله: **ذكر منزلة عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه** إلخ، صريح في معنى حديث المنزلة، وقد أورد فيه الحديث من إحدى وعشرين طريقاً، وقد تقدّم له ذكر في الحديث الثالث والرابع من الباب الثالث في حديث سعد أيضاً في حديث ابن عباس الطويل في الباب الرابع، وقد أشرت سابقاً إلى مواضعه وحكمه ويأتي تلخيص ذلك.

(ذكر منزلة عليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه من رسول اللّه ﷺ)

قوله: **بشر بن هلال البصري**. هذا الإسناد رجاله بَينَ ثقةٍ وصدوق وإمام حجة ثبت ،وكلّهم مشتركون، وكذالحديث.

أمّا بشر فهو بشر - بكسر الموحدة وسكون المعجمة - ابن هلال الصَّوَّاف - بفتح الواو المشددة بزنة فعّال للنسبة ـ النُميري ـ مصغراً منسوباً - ثقة[2]. روى عن جعفر بن سليمان وعبدالوارث بن سعيد ويحيى القطان وغيرهم، وعنه الجماعة إلّا البخاري ،وروى عنه ابن خزيمة وأبو حاتم وأبو طالب وصاحب

---

١ - الروضة النديّة: ٢١٢.

٢ - تقريب التهذيب: ٧١/١رقم ٧٥٢

المناقب وغيرهم[١]. له في الخصائص حديثان، قال أبو حاتم: محله الصدق وذكره ابن حبّان في الثقات وقال: يغرب. ووثّقه النسائي في أسماء شيوخه، وأبو عليّ الجَيّاني في أسماء شيوخ أبي داود[٢].

وأمّا شيخه فهو جعفر بن سُليمان الضُبَعي – بضم المعجمة وفتح الموحدة نسبة إلى ضُبَيْعَة مصغراً ـ البصري، قال في التقريب: صدوق زاهد لكنّه كان يتشيّع أخرج له البخاري في الأدب المفرد، ومسلم في الصحيح، والأربعة[٣]. ومحمّد بن منصور وأبو طالب والمرشد بالله والشريف الجرجاني وصاحب المناقب[٤]. له في الخصائص أربعة أحاديث، روى عن ثابت البُنَاني وابن جريج ومالك بن دينار وجماعة، وعنه الثوري وابن المبارك وعبدالرحمن بن مهدي وعبدالرزاق وبشر بن هلال الصَّوَّاف وغيرهم، قال أحمد: لا بأس به. قيل له إنّ سليمان بن حرب يقول: لا يكتب حديثه؟ فقال: إنّما كان يتشيّع، وكان يحدّث بأحاديث في فضل عليّ، وأهل البصرة يغلون في عليّ. وقال ابن مَعِين: ثقة. وكان يحيى بن سعيد لا يكتب حديثه وكان يستضعفه، وقال ابن المديني: أكثر عن ثابت وكتب مراسيل وفيها مناكير. وقال البخاري يقال: كان أُمِّيّاً. وقال ابن سعد: كان ثقةً وبه ضُعْف وكان يتشيّع. وقال عبدالرزاق: كان فاضلاً حسن الهَدْي. وقال زكريّا الساجي: أمّا الحكاية التي حكيت عنه يعني أنّه يبغض أبا بكر وعمر فانّما عنى بذلك جارين كانا له قد تأذّى بهما يكنى أحدهما أبا بكر ويسمّى الآخر عمر فَسُئِل عنهما فقال: أمّا السبّ فلا ولكن بغضاً ماشئت، ولم يعن بذلك الشيخين، وعلى هذا فرميه بالرفض غلط. وقال أبو أحمد: له حديث صالح وروايات كثيرة وهو

---

١ – الطبقات: ١٦٧/١.

٢ – تهذيب التهذيب: ٤٦٢/١رقم ٨٤٨.

٣ – تقريب التهذيب: ٩٠/١رقم ٩٨٤.

٤ – الطبقات: ١٨٧/١.

حَسَن الحديث معروف بالتشيّع، وجمع الرقاق، أرجو أنّه لا بأس به .وقد روى أيضاً في فضل الشيخين، وأحاديثه ليست بالمنكرة وما كان فيها منكر فلعل البلاء فيه من الراوي عنه وهو عندي ممّن يجب أن يقبل حديثه[١].

فائدة كلّية

وقال ابن حبّان :كان جعفر من الثقات في الروايات، غير أنّه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت ،ولم يكن بداعية إلى مذهبه .وليس بين أهل الحديث من أئمّتنا خلاف أنّ الصدوق المتقن إذا كانت فيه بدعة، ولم يكن يدعوا إليها انّ الإحتجاج بخبره جائز، انتهى[٢]. وهذه كليّة على أنّ الميل إلى أهل البيت المشهود لهم بالتمسك بالكتاب والسنّة من تمام ديانته وأخذه بالسنّة، وهو خير من الميل إلى أعدائهم ،كما يعرف ذلك كل عارف، وقال ابن المديني: هو ثقة عندنا، وقال أيضاً: أكثر عن ثابت وبقية أحاديثه مناكير وقال ابن شاهين في المختلف فيهم :إنّما تكلّم فيه لعلة المذهب، وما رأيت أحداً طعن في حديثه إلّا ابن عمار بقوله: جعفر بن سليمان ضعيف. وقال البزّار: لم نسمع أحداً يطعن عليه في الحديث، ولا في خطاءٍ فيه وإنّما ذكرت عنه شيعيّته وأمّا حديثه فمستقيم[٣] هذا محصل كلامهم وقد طال الكلام تأدية لما قيل حتى يعرف المطلع ويرجح الصواب في مثله حيث ورد ذكره ،ولا شك في ثقة الرجل، وأمّا التشيّع بلاغلوّمع الإنصاف فقد تكرر انّه ممّا قامت عليه الأدلة كتاباً وسنّةً ،وجرى عليه العلماء والصالحون خلفاً عن سلف، كماتقدّم فيالكلام على جعفر بن سليمان هذا، لكن فيالشواهد للحديث الخامس من الباب الثالث فأقتضى الحال ذكر بعض ماقيل

---

١ - تهذيب التهذيب :٩٥/٢رقم ١٤٥.

٢ - الثقات :١٤٠/٦.

٣ - تهذيب التهذيب :٩٥/٢رقم ١٤٥

فيه هناك، واستوعبته هنا.

وأمّا شيخه حرب بن شداد فهو اليشكري البصري ثقة، أخرج له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي[١]. والمؤيّد بالله[٢]. روى عن يحيى بن أبي كثير وقتادة والحسن وغيرهم، وعنه ابن مهدي وأبو داود الطيالسي وجعفر بن سليمان وعبدالصمد بن عبدالوارث وقال: حدّثنا حرب بن شداد وكان ثقةً وقال أحمد: ثبت في كل المشايخ. وقال عمرو بن عليّ: كان يحيى لا يحدّث عنه وكان عبدالرحمن ابن مهدي يحدّث عنه. وقال أبو حاتم وابن معين: صالح وذكره ابن حبّان في الثقات[٣]

وأمّا شيخه قتادة فهو ابن دِعَامة -بكسر المهملة الأولى وتخفيف الثانية- ابن قتادة السدوسي البصري، وهو ثقة ثبت، من رؤس الطبقة الرابعة، ويقال: وُلِدَ أكمه ،أخرج له الستّة[٤]. ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله وأبو طالب والمرشد بالله ووالده الشريف الجرجاني والسيلقي والنرسي والسمّان وصاحب المناقب[٥]. رَوَى عن أنس بن مالك وأبي الطفيل وجماعة من الصحابة، لكن قال الحاكم :لم يسمع إلّا من أنس. وروى عن أمم من أعيان التابعين ،كالحسن البصري وابن المسيّب ،وقيل: لم يسمع منه، وابن سيرين وعكرمة وأبي الشعثاء وخلائق إلّا أنّ الخلاف كثير في كثير منهم حتى قال أبو داود: حدّث عن ثلاثين رجلاً لم يسمع منهم .وإذا قرنت هذا النفي مع قاعدة تقديم الاثبات عليه والاستغنا بالمعاصرة فقط مع إمكان اللقاء في الحديث المعنعن عند مسلم وتحقق اللقاء عند البخاري

---

١ - تقريب التهذيب :١٠٩/١رقم ١٢١٩.

٢ - الطبقات :٢٠٩/١.

٣ - تهذيب التهذيب :٢٢٤/٢رقم ٤١٥.

٤ - تقريب التهذيب ،٤٨٣/٢رقم ٥٧٠٦.

٥ - الطبقات :٢١٧/٢.

مع ثقة الرجل وتفوّقه في الحفظ والفقه ترجح لك وجه الصواب

وقد روى عنه الثقات الأثبات، منهم أيوب السختياني وجرير بن حازم وشعبة وهمام بن يحيى ومعمر وخلائق ،وقعد عند ابن المسيّب ثمانية أيّام حتى قال له: إرتحل يا أعمى فقد أنزفتني، وكان يسأله أيّاماً فأكثر السؤال ،فقال له سعيد: هل كل ما سألتني عنه تحفظه؟ قال: نعم. سألتك عن كذا فقلت فيه كذا وسألتك عن كذا فقلت فيه كذا. فقال سعيد: ما كنت أظنّ أنّ الله خلق مثلك. وقال سعيد: ما أتاني عراقي أحسن من قتادة. ومع هذا فكان ابن المديني يضعف أحاديث قتادة عن سعيد بن المسيّب تضعيفاً شديداً، وقال: أحسب أنّ أكثرها بين قتادة وسعيد رجال ،وقد قرئت عليه صحيفة جابر مرّة واحدة فحفظها وكان الحفّاظ يرجعون إلى حفظه وكادوا يطبقون على تفوّقه في الحفظ وحكاياتهم فيه كثيرة. وقال ابن مهدي: قتادة أحفظ من خمسين، مثل حميد الطويل، قال أبو حاتم :صدق ابن مهدي. وقال قتادة: ما قلت لمحدّث قط أعد عليّ ،وما سمعت اذناي شيئاً قط إلّا وعاه قلبي. وكان يرمي بالقدر.

فائدة

قال ابن المديني: قلت ليحيى بن سعيد: إنّ عبدالرحمن يقول: أترك كل من كان رأساً في بدعة يدعوا إليها. قال: كيف تصنع بقتادة وابن أبي رواد وعمر بن ذر وذكر قوماً، ثم قال يحيى: إن تركت هذا الضرب تركت ناساً كثيراً. وقال الشعبي:قتادة حاطب ليل. وقال أبو حاتم: سمعت أحمد بن حنبل يذكر قتادة فأطنب في ذكره، فجعل ينشر من علمه وفقهه ومعرفته بالاختلاف والتفسير ووصفه بالحفظ والفقه. وقال: قلّما تجد من يتقدّمه، أمّا المثل فلعل[٩١] وقال ابن حبان :كان من علماء الناس بالقرآن والفقه ،ومن حفّاظ أهل زمانه،وكان مدلساً على قدرٍ فيه. وقد أطال في الطبقات وتهذيب التهذيب. وغيرهما في

ترجمته[١] وقد مرّ أنّ الأئمّة المشهورين بالعلم والورع تغني شهرتهم عن التوثيق كيف وقد أطبقوا على ما يستلزم ذلك، كيف وقد روى له أهل الصحيح ،ولذلك أطلق القول فيه صاحب التقريب: بأنّه ثقة ثبت. كما صدرته أوّلاً ،ولم يلتفت إلى ما قيل فيه ممّا يخالف ذلك، زاد في الطبقات: وقال الذهبي حافظ ثقة ثبت لكنّه يدلس ورمي بالقدر. وقال المنصور بالله وابن حميد: قتادة ممّن قال بالعدل والتوحيد. ثم انّ حديثه هذا وإن رواه معنعنا فقد صحّ من طرق،وتواتر في الجملة، فهو صحيح ،بل معلوم قطعاً.

وأمّا شيخه سعيد بن المسيّب فهو القرشي المخزومي أحد العلماء من الطبقة الثانية، اتّفقوا على أنّ مرسلاته أصح المراسيل ،وقال ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علماً منه، أخرج له الستّة[٢].قال في الطبقات :وأئمّتنا الخمسة والسمّان ،أو الناصر -لأنّ رمزهما يختلف وقد يتّفق فيشتبه- والحاكم وصاحب المناقب ،انتهى[٣].له في الخصائص تسعة أحاديث ،وإذا كانت مرسلاته أصح كيف بموصولاته، روى عن عليّ كرّم الله وجهه وسعد بن أبي وقّاص وأبي هريرة وصحح ابن حجر روايته عن عمر سماعاً وعن خلق من الصحابة، وفي بعضهم خلاف، وعنه الزهري وقتادة وشريك وأبو الزناد ويحيى بن سعيد الأنصاري وخلائق، قال مكحول: طفت الأرض كلّها في طلب العلم فما لقيت أعلم منه وقال أحمد: مَنْ مثل سعيد بن المسيّب ؟ثقة من أهل الخير، فقيل له :سعيد عن عمر حجة؟ قال: هو عندنا حجة قد رأى عمر وسمع منه وإذا لم يقبل سعيد عن عمر فمن يقبل؟ ومرسلات سعيد صحاح لا نرى أصح من مرسلاته، وقال الشافعي إرسال ابن المسيّب عندنا حسن، وقال أبو زرعة :ثقة إمام .وقال

---

١ - تهذيب التهذيب :٣٥١/٨رقم ٦٣٥.

٢ - تقريب التهذيب :٢١٢/١رقم ٢٤٧٠.

٣ - الطبقات :٣٤٧/١.

عن سعيد بن المسيّب عن سعد بن أبي وقّاص قال :لمّا غزا رسول الله ﷺ غزوة تبوك خلّف عليّاً كرّم الله وجهه في المدينة.

أبو حاتم: ليس في التابعين أنبل منه. وهو أثبتهم في أبي هريرة، وقال يزيد بن أبي مالك: كنت عند سعيد بن المسيّب فحدّثني بحديث، فقلت له: من حدّثك؟ ياأبا محمّد بهذا فقال: يا أخا أهل الشام خذ ولا تسأل فإنّا لا نأخذ إلّا عن الثقات[1]. وبالجملة فهو أحد العلماء المتبحرين في فنون الحديث والفقه، كالمتفق على هذا، وإنّما يطال الكلام في مثله تبركاً، وليعرف الناظر إنّ رواة الخصائص ،أو جلّها من طُرق هؤلاء الفطاحل النقّاد .

وأمّا سعد بن أبي وقّاص فقد مرّ الكلام عليه في الكلام على رجال الحديث الأول من الباب الثاني، وهو من خيار الصحابة.

قوله: **خلّف عليّاً في المدينة**. أي عليها و«في» بمعنى على، على حد قوله تعالى ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه/٧١] وقد إختلفت ألفاظ الرواة في هذا الحديث على عادتهم في رواية الحديث الواحد قولاً ،أو فعلاً في قضايا الأعيان المتحدة وهي من المشكلات التي لا يرجع فيها إلّا إلى القرآن الكريم وصحيح السُّنّة والراجح القويّ، لأنّ بطل الأبطال وأشجع الشجعان وفارس الفرسان لا تقضي الحكمة بأن يخلف النبيّ ﷺ على النساء والصبيان، وهو إليه في نكاية العدو وتفريج الكرب أحوج منه إلى ذلك، ويكفي في الخلافة على النساء والصبيان الذي قاله المنافقون -كما في بعض الروايات- أن يخلف مثل سلمان وابن أمّ مكتوم وغيرهما ممّن لم يسدّ مسدّ أمير المؤمنين في القتال في أرض بعيدة مع قوّة شوكة العدو وعُددهم وعَدَدهم، فلا يخلف على المدينة إلّا لأمرٍ أهمّ من ذلك ،وهو خشية غوائل أهل النفاق على الإسلام والمسلمين .

---

١ - تهذيب التهذيب :٨٤/٤ رقم ١٤٥.

فقالوا: فيه قد ملّه وكره صحبته ،فتبع عليّ صلى الله عليه وآله وسلم حتى لحقه في الطريق، قال: يارسوالله خلفتني بالمدينة مع الذراري والنساء حتى قالوا: ملّه وكره صحبته ،فقال النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ياعليّ إنّما خلّفتك على أهلي أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى غير إنّه لا نبيّ بعدي .

وما أشار إليه لفظ الحديث في قوله صلى الله عليه وآله وسلم: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى .أي في الخلافة والولاية حينئذٍ، لا كما زعمه أهل النفاق ،وقد قال الله حكاية لقول موسى لأخيه هارون عند إستخلافه ﴿اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [الاعراف/١٤٢] ولم يقل اخلفني في أهلي وأولادي فما ورد في بعض الروايات من ذكر الخلافة على الأهل إمّا رواية بالمعنى مع عدم التثبّت وإمّا من باب التنصيص الذي لا يقتضي التخصيص، لأنّ الحديث المتواتر والآية القطعية قضيا بالخلافة على المدينة وعلى القوم، وأمّا الأهل فهم داخلون في ذلك ،ولهم مزيد إختصاص ،وقد لهج بمتشابه الروايات وقول أهل النفاق من يريد التوصل إلى تنقيص أمير المؤمنين عليه السلام أوتنقيص هذه المنقبة ،وماذا عليهم لو أخذوا بالدليل، وتركوا قالوا وقيل، وهذا المقام يستدعي بسطاً وإيضاحاً وإليك كلام المواهب وشرحها بعد أن أورد حديث عبدالرزاق في مصنّفه بسند صحيح عن سعد بن أبي وقّاص، انّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمّا خرج إلى تبوك إستخلف على المدينة عليّ بن أبي طالب، وقال العراقي في ترجمة عليّ بن أبي طالب من شرح التقريب: لم يتخلّف عليّ كرّم الله وجهه عن المشاهد كلّها إلّا تبوك، فإنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم خلّفه على المدينة ،ثمّ قال القسطلاني: وهو - أي كونه خلّفه على المدينة وعلى عياله مَعاً- ظاهر ما في الصحيح البخاري هنا، وفي المناقب ومسلم في الفضائل والنسائي وابن ماجة كلّهم من حديث سعد بن أبي وقّاص بلفظ انّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج إلى تبوك وإستخلف عليّاً، فقوله: وإستخلف عليّاً .ظاهر في

أنّه على المدينة، وتأيّد هذا الظاهر بورود هذا اللفظ في نفس حديث سعد في مصنّف عبدالرزاق، أى بسند صحيح ،كما مرّ ،والروايات يفسر بعضها بعضاً لا سيّما والمخرج متحد ،ومن ثَمّ جزم العراقي بعزوه إلى الشيخين يعني إستخلافه ﷺ على المدينة ،ورجّحه الامام الحافظ ابن عبدالبرّ ،وتبعه ابن دحية وقطع به المصنّف في شرح البخاري، لأنّ ما في أرفع درجات الصحيح لا معدل عنه، انتهى(١).وممّا يؤيّد ذلك حديث عليّ كرّم الله وجهه عند الطبراني في الأوسط، قال الهيثمي: ورجاله رجال الصحيح. أنّ النبيّ ﷺ قال: خلّفتك أن تكون خليفتي. قال :أتخلف عنك يا رسول الله؟ قال: ألا ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي(٢). فهو يفيد ما تفيده الآية وحديث الصحيحين وحديث عبدالرزاق وحديث البراء بن عازب وزيد بن أرقم بإسنادين في أحدهما ميمون أبو عبدالله البصري وثّقه ابن حبّان وضعّفه غيره، وتقدّم الكلام عليه. وبقيّة رجاله رجال الصحيح، وقد بسطت الكلام هنا في خدمات أحاديث البرق اللموع، والقصد الإشارة ودفع ما توهمه روايات ابن اسحاق والدمياطى ونحوهما من أهل السير التي لا ينظرون فيها إلى تمييز الغث من السمين، ولا يفرّقون بين هجان الكلام من الهجين، [٩٢]وأخرج أحمد حديث سعد بن أبي وقّاص أنّ رسول الله ﷺ حين خرج في غزوة تبوك إستخلف عليّاً على المدينة وفي رواية عند أحمد عن سعد بن مالك - وهو سعد بن أبي وقّاص - قال سعيد بن المسيّب :قلت لسعد بن مالك :إنّي أريد أن أسألك عن حديث، وأنا أهابك أن أسألك عنه؟ قال: لا تفعل يا ابن أخي، إذا علمت أنّ عندي علماً فأسألني عنه، ولا تهابني، فقلت: قول النبيّ ﷺ لعليّ حيث خلّفه في المدينة في غزاة تبوك وذكر

---

١ - شرح المواهب اللدنّية :٤ / ٤٩.

٢ - مجمع الزوائد:٩٨/٩ ح ١٤٦٥٠، والمعجم الأوسط :٤ / ٢٩٦ ح ٤٢٤٨.

الحديث، فقال سعد بن مالك :بلى[١]. وفي رواية عن سعد بن أبي وقّاص عند ابن المغازلي، قال النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لعليّ كرّم الله وجهه: أقم بالمدينة. وفيه فإنّ المدينة لا تصلح إلّا بي أوبك ،كما في العمدة[٢]. وعند الحاكم من حديث ابن عباس ،كما تقدّم ،وفيه: ألا ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أ نّه ليس نبيّ بعدي ،انّه لا ينبغي أن أذهب إلّا وأنت خليفتي، قال الحاكم والذهبي: صحيح الاسناد[٣]. وعزاه الحافظ ابن حجر في الإصابة في ترجمة أمير المؤمنين عن ابن عباس إلى النسائي وأحمد، وفيه وقال له في غزوة تبوك: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا انّك لست بنبيّ ،ولا ينبغي أن أذ هب إلّا وأنت خليفتي[٤]. وحذف المتعلق ،أو المعمول يشعر بالعموم ،إلّا أنّ بعض الرواة قدّره بما هو الصواب مطابقاً للحديث الصحيح والآية ،وهو على المدينة وعلى الأمّة حينئذ الساكنون بها، ومنهم من أخذه من قول المنافقين، فقدّره على النساء والصبيان، وإنّما قال ذلك أمير المؤمنين في بعض الروايات حكاية لما سمع وزيادة في الترقيق ،ليسمح له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالخروج معه، ولا ينافي كونه خليفة على النساء والصبيان كونه خليفة على العموم ،مع صحة الدليل بذلك، قال الزرقاني في شرح المواهب بعد أن ساق كلام المواهب المشار إليه ،ورواية عبدالرزاق المصححة المصرحة بإستخلافه عليه السلام على المدينة ما لفظه: وخلّفه أيضاً على عياله، فقال: يا عليّ أخلفني في أهلي وأضرب وخذ واعط، ثمّ دعا نساءه فقال: إسمعن لعليّ وأطعن. رواه الحاكم في الأكليل من مرسل عطاء بن أبي رباح انتهى . فقوله: أيضاً. إشارة إلى هذه الخلافة لخاصّة مع تلك الخلافة العامّة بناء على ثبوت هذه الرواية

---

١ – مسند أحمد:٥٠/٣ ح ١٤٩٠.

٢ – مناقب بن المغازلي :٣٢ ح ٤٢ ،والعمدة:١٣٥ ح ١٩٦.

٣ – المستدرك :١٤٣/٣ ح ٤٦٥٢.

٤ – الاصابة: ٤٦٧/٤ ترجمة أميرالمؤمنين عليه السلام رقم ٥٧٠٤ .

المرسلة، وهو جمع حسن، وبسْط الكلام ودفع الإشكالات الواردة على بعض الروايات يستدعي طولاً، وقد أشرت إليها في موضع آخر، والقصد التنبيه، فقوله هنا وفيما يأتي: يا عليّ إنّما خلّفتك على أهلي. فيه ما تقدّم، وعلى ذلك يتنزّل، ومع قرنه بقوله: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى. يستفاد تعميم الحكم، كأ نّه قال: إنّما خلّفتك خلافةً خاصةً أوّلاً وخلّفتك الآن خلافةً ثانيةً عامةً، كخلافة هارون من موسى التي عُلمَتْ من القرآن الكريم أ نّها على القوم ،لأنّ شكواه عليه السلام من التخلف والتخليف مع النساء والصبيان حكاية لأقوال المنافقين إنّما أراد بها التوسل إلى قبول عذره في عدم التخلّف والإذن له بالخروج، فجبر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم خاطره بالتصريح مع الخلافة على الأهل بالخلافة الموصوفة بما علم، ولهذا قال عليه السلام: رضيتُ رضيتُ ،كما يأتي في بعض الروايات بعد أن قال له صلى الله عليه وآله وسلم :أما ترضى إلخ. ولو كان المراد الخلافة الخاصة بالأهل لما كان للتشبيه فائدة، ولما كان ذلك جابراً لما في نفس أمير المؤمنين عليه السلام من الإستحقار لنفسه على زعم المنافقين ،إذ يصير المعنى خلّفتك على النساء والصبيان أوّلاً وخلّفتك عليهم الآن ثانياً، فهذا من باب التهييج والالهاب له على زيادة الشكوى، لا إزاحة لما شكا منه أمير المؤمنين عليه السلام، ودفعاً لما في نفسه من قول المنافقين، وهذا هو المراد الظاهر من الحديث والمألوف عرفاً وعادةً في نحو هذه الواقعة، فتأمّل. وعلى هذا تتنزل الروايات الموهمة لخلاف المراد، فلا حاجة إلى التكرار، وقد إختلفوا في هذا اللفظ والسبب إختلافاً، لا مخلص منه إلّا الآية الكريمة والأحاديث الصحيحة.

وأمّا تخريجه وشواهده فقد تقدّمت الإشارة إليها، ويأتي تلخيص ذلك قريباً إن شاء الله، وأصل الحديث صحيح ،وبمجموع طرقه متواتر، وفي قوله عليه السلام: خلّفتني مع الذراري والنساء. ونحو هذه العبارة ممّا يأتي نكتة، حيث لم يقل على الذراري والنساء، كما قال نحوه الطاعنون فيه ،وفرق بين قولك: خلّفتك على

كذا، وبين قولك: خلّفتك مع كذا، فالأول لا ينافي الخلافة على المدينة ومن فيها والثاني قد ينافي ذلك ظاهراً، ويدفع بقوله: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى، كما مرّ. على أنّ العام لا يقصر على سببه الخاص ،والمسألة معروفة وغاية ما تفيده هذه الرواية بالمفهوم ،وهو ساقط ،لانخرام شرائط الأخذ به.

أمّا أوّلا: فلأ نّه جواب عن حادثة وهي ماإدعاه الطاعنون فيه حينئذ فلا يؤخذ به ،كما تقرر في مظانّه ،وللمسألة أربع صور ،لأنّ السؤال والسبب قد يكون عاماً وقد يكون خاصّاً والجواب كذلك، والعبرة بعموم اللفظ لابخصوص السبب ومع التعارض، فيرجح إلى الترجيح، والرواية التي فيها التخليف على المدينة أرجح وأصح ،كما مرّ.

وأمّا ثانياً: فلأ نّه معارض بالآية وبالروايات الصحيحة، ولا يؤخذ بالمفهوم مع معارضة المنطوق.

وأمّا ثالثاً: فلأنّه أخذ بمفهوم الاسم وهو ضعيف ساقط عند الجمهور ،كما عرفت، كيف مع معارضة المنطوق الصريح الصحيح

وأمّا رابعاً: فقد ورد الحديث بلفظ الاستخلاف العام في عدّة مواطن ،كما قال صاحب المحيط بالإمامة عن الصاحب بن عبّاد أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ذكر الحديث في تسعة مواطن، قال: فعلمنا أنّ العبرة لعموم اللفظ، لا بخصوص السبب وقد تتبعت ما أورده صاحب المحيط من الروايات فأورد بضع عشرة رواية مسندة، وغالبها من طريق الإمام الناصر الحسن بن عليّ عليه السلام، ثلاث عن جابر بن عبدالله صرّح في إحداها بذكر السبب ،وهو المذكور في رواية النسائي، وأطلق ذلك في الثانية وقيد ذلك بسبب آخر في الثالثة عند رجوع أمير المؤمنين من غزوة خيبر، وفيه: لولا أن تقول فيك طائفة من أمّتي ما قالت النصارى في المسيح .الحديث وفيه: ولكن حسبك أن تكون منّي وأنا منك ،وأنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أ نّه لا نبيّ بعدي. وخمس عن سعد بن أبي وقّاص من غير ذكر السبب، وعن زيد بن عليّ

٥٩ (٢) أخبرنا القاسم بن زكريّا بن دينار الكوفي قال: حدّثنا أبو نعيم.
قال حدّثنا عبدالسلام عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن سعد بن

عن آبائه عن عليّ ﷺ روايتان، قال: شكوت إلى رسول الله ﷺ ما ألقى من حسد الناس، فقال: أما ترضى أن تكون أخي في الدنيا والآخرة، وصاحب لوائي في الدنيا والآخرة، وأن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي. ورواية عن أمير المؤمنين ﷺ من طريق أخرى، قال لي رسول الله ﷺ: أنا سيد العرب وأنت منّي بمنزلة هارون من موسى الحديث. ورواية عن أبي رافع في حديث الثورى وفيه: يا عمار أما علمت أن عليّاً منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي. ورواية عن زيد بن أرقم من غير ذكر السبب، ورواية عن ابن عباس وفيها ذكر سبب آخر أيضاً، قال: بينا رسول الله ﷺ جالس، إذ أقبلت فاطمة تبكي، وساق الحديث، وفيه فقال لها ﷺ: أما ترضين أنّ عليّاً منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي. وفي رواية عنه في حديث طويل: إنّ النبيّ ﷺ قال لأمّ سلمة: ياأمّ سلمة هذا عليّ لحمه من لحمي ودمه من دمي، وهو منّي بمنزلة هارون من موسى، الحديث، فهذه أسباب للحديث مختلفة في أزمنة وأمكنة متباينة، كما ترى، ويأتي في الكلام على الحديث التاسع عشر ما يؤيّد هذا عن أسماء بنت عميس، وعن زيد بن أبي أوفى في حديث المواخاة بين المهاجرين والأنصار بعد الهجرة بعدّة أشهر، ومثله حديث عمر بن الخطاب وغير ذلك.

قوله: **القاسم بن زكريّا بن دينار**. رجال هذا الاسناد رجال الصحيح مشتركون إلّا الأول وهو الطحّان الكوفي وربّما نسب إلى جده ثقة، أخرج له مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة[1]. ولم يذكره صاحب الطبقات، له في الخصائص سبع روايات، روى عن وكيع وعليّ بن قادم ومعاوية بن هشام و أبي

١ - تقريب التهذيب: ٢/٤٨٠/٥٦٤٧.

نعيم الفضل بن دكين وغيرهم، وعنه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة وأبو حاتم والقاسم بن خلف الدوري وغيرهم .

فائدة

قد يكون المخرجون هم الراوون مع غيرهم عن الراوي إذا كان شيخاً لهم كما هنا وقد يكونون غير راوين عنه مباشرة، بل بالواسطة إذا كان شيخ شيخ أو أعلى، فافهم هذه النكة. وإذاً لا تكرار في هؤلاء الأربعة، فهم مخرجون له وراوون عنه، وهذا واضح .قال النسائي: ثقة. وذكره ابن حبّان في الثقات وذكر صاحب الزهرة إنّ مسلماً روى عنه ستّة وعشرين حديثاً، كما في تهذيب التهذيب[١].

وشيخه هنا أبو نعيم - مصغراً- وهو الفضل بن دكين - مصغراً- واسم دكين عمرو بن حماد وهو أبو نعيم إشتهر بكنيته المُلاَئي - بضم الميم وخفة لام مع المد آخره ياء النسبة- نسب إلى بيع المُلَاء جمع مُلَاءَةٍ نوع من الثياب، والأولى أن تكون النسبة إلى المفرد على القاعدة، ثقة ثبت، أخرج له الستّة[٢]. ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله وأبو طالب والمرشد بالله والسمّان والسيلقي وصاحب المحيط وصاحب المناقب[٣]. روى عن أمم منهم الأعمش وفطر بن خليفة وإسرائيل وعبدالسلام ابن حرب وابن عيينة، وعنه أمم منهم البخاري، فأكثر وروى عنه هو والباقون بواسطة، وروى عنه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو زرعة وأبو حاتم وخلائق، كما في تهذيب التهذيب[٤]. والطبقات. وأوسع

---

١ - تهذيب التهذيب :٣١٣/٨رقم ٢٥٦٩.

٢ - تقريب التهذيب :٤٧٥/٢رقم ٥٥٨٩.

٣ - الطبقات :٢٠١/٢.

٤ - تهذيب التهذيب :٢٧٠/٨رقم ٢٥٠٤.

صاحب الأوّل في ترجمته في ستّ صحائف فصاعداً قال يعقوب ابن شيبة: أبو نعيم ثقة ثبت صدوق سمعت أحمد بن حنبل يقول: أبو نعيم يزاحم به [٩٣]ابن عيينة وأثبت من وكيع. وقال يحيى بن معين وابن مهدي: أبو نعيم الحجة الثبت. وقال أحمد: إذا مات أبو نعيم صار كتابه إماماً إذا إختلف الناس فزعوا إليه. وقال أبو نعيم :كتبت عن نيّف ومائة شيخ. وفي رواية شاركت الثوري في ثلاثة عشر ومائة شيخ. وقد أطبقوا على إمامته وثقته ومعرفته بالرجال والحديث وحجيّته فيهما، قال عبدالصمد بن سليمان: سمعت أحمد يقول: ما رأيت أحفظ من وكيع ،وكفاك بعبد الرحمن إتقاناً، وما رأيت أشد تثبتاً في الرجال من يحيى، وأبو نعيم أقلّهم خطأً. قلت: يا أبا عبدالرحمن يُعْطَى فَيَأخذ، فقال أبو نعيم، صدوق ثقة موضع للحجة في الحديث. وقد رُوي عن أحمد عدّة روايات في حسن الثناء عليه ومدحه وتوثيقه، فضلاً عمن سواه. قال في الطبقات: قال المنصور بالله في الشافي: أبو نعيم من مشهوري رجال الزيديّة ،وقال السيد الحافظ محمّد بن إبراهيم الوزير في العواصم: والفضل بن دكين من مشايخ البخاري كوفي المذهب يعني يتشيّع، وقال السيد صارم الدين: أبو نعيم حافظ الشيعة وإمام زمانه، وعدّه الحاكم في العيون من رجال الزيديةّ ،وذكر ابن حابس وابن حميد نحوه. وقال في الميزان: أبو نعيم حافظ حجة إلّا أنّه يتشيّع من غير غلوّ ولا سبّ[١].

وشيخه هنا عبدالسلام وهو ابن حرب، ثقة حافظ له مناكير، روى له الستّة[٢]. وغيرهم، تقدّم الكلام عليه في الكلام على رجال سند الحديث الثالث من الباب الثالث.

وشيخه يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني القاضي، ثقة ثبت أخرج

---

١ - تقدّم الطبقات

٢ - تقريب التهذيب :٣٥٥/٢رقم ٤١٨٨.

أبي وقّاص إنَّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قال لعليّ عليه السلام : أنت منيّ بمنزلة هارون من موسى.

له الستّة[١] . ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله وأبو طالب والمرشد بالله ووالده الشريف الجرجاني والسمّان والنرسي وصاحب الجامع الكافي وصاحب المناقب وصاحب المحيط [٢]. روى عن أنس ،وفي غيره من الصحابة خلاف، وعن سعيد بن المسيّب والقاسم بن محمّد وأبي الزبير وحميد الطويل وغيرهم، وعنه مالك والأوزاعي وشعبة والسفيانان وابن جريج وخلائق قال ابن سعد: كان ثقةً كثير الحديث حجةً ثبتاً. وقال الثوري :كان عند أهل المدينة أجل من الزهري. وعدّه ابن المديني في أصحاب صحة الحديث وثقاته ممّن ليس في النفس من حديثهم شيء. وقال أحمد: أثبت الناس. وقال العجلي والقطان والنسائي وأحمد أيضاً وابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة: ثقة. زاد بعضهم ثبتاً وبعضهم مأموناً[٣]

وأمّا سعيد بن المسيّب فقد تقدّم في رجال إسناد الحديث الأوّل من الباب وكذلك سعد قد تكرر مراراً.

قوله: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى. سقط منه الاستثناء المارّ، والآتي في أكثر الروايات ،وهذا يرشدك إلى ما مرّ من تصرف الرواة بالزيادة والنقص وقد حذف هذا الاستثناء في الحديث التاسع أيضاً من أحاديث الباب، والعاشر والسابع عشر، وهو معلوم من ضرورة الدين ومن القرآن الكريم ومن الروايات الصحيحة بل المتواترة، إنّما المراد التنبيه على ما يؤيّد ما تقدّم من أنّ الاختلاف والتصرف والرواية بالمعنى قد كثرت من الرواة في أحاديث قضايا الأعيان المتحدة، وغيرها،كما ترى في أحاديث الباب ،وقد أشار إلى بعض

---

١ - تقريب التهذيب :٦٥٩/٢رقم ٧٨٣٨.

٢ - الطبقات :٤٢٤/٢.

٣ - تهذيب التهذيب :٢٢١/١١رقم ٣٦٠.

٦٠ (٣) أخبرنا زكريّا بن يحيى قال: أخبرنا أبو مصعب أنّ الدراوردي

الاختلاف الحافظ النسائي ،مع أنّ رجاله رجال الصحيحين ثقات أثبات، إلّا الأول، فمن رجال مسلم، وهو ثقة حافظ، وقد عزاه هذه الرواية الهيثمي إلى الطبراني[١]. وعزاها ابن كثير إلى مسلم والترمذي والنسائي بغير إستثناء قال وقال الترمذي: ويستغرب من رواية سعيد عن سعد ،انتهى[٢]. وهو مبنيّ على قول من لم يصحح روايته عنه، ولم أجد هذا في تهذيب التهذيب ،وإنّما حكوا الخلاف في غيره، على أنّ الحافظ ابن حجر صحح سماعه من عمر على شرط مسلم ،وكانت ولادة ابن المسيّب لسنتين مضتا من خلافة عمر، ووفاته سنة ١٠٠(مائة) ووفاة سعد بن أبي وقّاص سنة نيّف وخمسين ،فأيّ مانع من الرواية عنه، وقد صححوا مرسلاته، على أنّ الغرابة بمعنى التفرد لا تنافي الصحة مع الثقة كيف وقد تابعه عن سعد جماعة من أولاده عامر وإبراهيم ومصعب وعائشة ،كما يأتي ورواه عنه غيرهم ،نعم يأتي في سند الحديث السابع والثامن توسط عامر بن سعد، ولا مانع من أن يرويه ابن المسيّب عن عامر عن أبيه تارة ويرويه عن سعد مشافهة أخرى ،ثمّ إنّا قد عرفنا الواسطة وهي ثقة، فماذا مع صحة مرسلاته ،تأمّل وقد صرّحوا بأنّه ممّن سَمِع من سَعْد، كما مرّ في ترجمته ،ويأتي في سند الحديث الذي بعدهذا، غير أنّ ذلك كله غير مؤثر فيما صح وتواتر وهو أصل الحديث مع الاستثناء، ولهذا لم يعدّوا ذلك إضطراباً، ولا علّة قادحة في صحة أصل الحديث.

وأمّا تخريخه وشواهده ،فكما مرّ، ويأتي ذلك موضحاً إن شاء الله تعالى وذكر الصاحب بن عبّاد أنّ النبيّ ﷺ ذكر حديث المنزلة في تسعة مواطن لإختلاف أسباب وروده وإيراده.

قوله: أبو مصعب. رجال الاسناد بين ثقة وصدوق ومقبول،مشتركون إلّا

---

١ - مجمع الزوائد :٩٨/٩ ح ١٤٦٥٢عن أبي أيوب ، وفي المعجم الكبير:١٤٨/١ ح٣٣٣ عن سعد.

٢ - البداية والنهاية :٣٧٦/٧.

الأول، وأبو مصعب هو أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث الزهري المدني الفقيه صدوق عابد ،عابه أبو خيثمة للفتوى بالرأي، كما في التقريب[١] . أخرج له الستّة ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله والشريف الجرجاني والحاكم الجُشمي[٢] .له في الخصائص ثلاثة أحاديث ،روى عن مالك الموطأ والدراوردي وابن أبي حازم وجماعة، وعنه الجماعة ،لكن النسائي بواسطة خيّاط السُّنّة زكريّا بن يحيى، وأبو إسحاق الهاشميّ وأبو زرعة وأبو حاتم، وقالا: صدوق. وغيرهم، قال الزبير بن بكار: هو فقيه أهل المدينة غير مدافع. وقال الحاكم :كان فقيهاً متقشفاً عالماً بمذاهب أهل المدينة .وكذا ذكره ابن حّبان في الثقات، وقال ابن حزم في مؤطّئه أي الذي رواه عن مالك زيادة على مائة حديثٍ وقدّمه الدارقطني على يحيى بن بكير[٣].

وشيخه الدراوردي عبدالعزيز بن محمّد بن عُبَيْدٍ الجُهَني المَدَني، صدوق كان يحدّث من كتب غيره فيخطىء، قال النسائي حديثه عن عبيدالله العُمَري منكر كما في التقريب[٤] .أخرج له الستّة ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله وأبو طالب والمرشد بالله وصاحب المناقب[٥].له في الخصائص ثلاثة أحاديث، روى عن زيد بن أسلم وشريك ويحيى بن سعيد الأنصاري وهشام بن عُروة وجعفر الصادق ومحمّدبن صفوان وخلائق، وعنه شعبة والثوري والشافعي وابن مهدي وابن. وهب ووكيع والقَعْنبي وأبو مصعب وجماعة، قال أحمد: كان معروفاً بالطلب، وإذا حدّث من كتابه فهو صحيح وإذا حدّث من كتب الناس وَهِمَ، وكان يقرأ من كتبهم

١ – تقريب التهذيب :١٢/١رقم ١٨.

٢ – الطبقات :٨٦/١.

٣ – تهذيب التهذيب :٢٠/١رقم ٢١.

٤ – تقريب التهذيب :٣٦٠/١ رقم ٤٢٤٣.

٥ – الطبقات:٣٩/٢.

فيخطيء، ورُبَّما قلب أحاديث عبدالله بن عُمر فيرويها عن عُبيد الله بن عمر وقال ابن معين: ليس به بأس. وفي رواية: ثقة حجة. وقال أبو زرعة: سيّء الحفظ فَرُبّما حدّث من حفظه فيخطيء [٩٤]وقال النسائي: ليس به بأس ،وحديثه عن عبيدالله بن عمر منكر. وقال ابن سعد: كان ثقةً كثير الحديث يغلط. وقال المِزّي روى له البخاري مقروناً بغيره. وقال العجلي: ثقة. وقال الساجي: كان من أهل الصدق والأمانة إلاّ أنّه كان يغلط .وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال :كان يخطيء، وكان أبوه من درابجرد مدينة بفارس، فاستثقلوا درابجردي فقالوا: دراوردي[١]. وقال الحافظ في مقدمة الفتح بعد أن ساق كلامهم فيه بنحو ما تقدّم قلت: روى له البخاري حديثين قرنه فيهما بعبدالعزيز بن أبي حاتم وغيره وأحاديث يسيرة أفرده لكنّه أوردها بصيغة التعليق في المتابعات، وإحتج به الباقون [٢].يعني الخمسة مسلم وأهل السُنن.

وشيخه محمّد بن صفوان الجُمَحِيُّ ،وهو المدني القاضي بالمدينة أيّام هشام مقبول ،أخرج له النسائي في الخصائص[٣] .ولم يذكره صاحب الطبقات، روى عن ابن المسيب وهشام بن عروة، وعنه مالك ومحمّد بن عمرو بن علقمة والدراوردي، ذكره ابن حبّان في الثقات [٤].وقد تابعه على روايته هنا عن ابن المسيّب هاشم بن هاشم وقتادة ويحيى بن سعيد الأنصاري ومحمّد بن المنكدر وعليّ بن زيد بن جدعان ،فحديثه هذا صحيح لغيره ،لما مرّ ،وما يأتي وسائررجال السند تقدّموا.

---

١ - تهذيب التهذيب :٣٥٣/٦رقم ٦٧٧

٢ - مقدمة فتح الباري:٤١٩.

٣ - تقريب التهذيب :٥٢٤/٢رقم ٦٢١١.

٤ - تهذيب التهذيب :٢٣٢/٩رقم ٣٦٥.

حدّثه عن محمّد بن صفوان الجُمَحي عن سعيد بن المسيب سمع سعد بن أبي وقّاص يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وآله لعليّ: أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا النبوّة.

قوله: أما ترضى. فيه تنبيه لأمير المؤمنين بايراد حرف الاستفتاح، والتنبيه للإصغاء لما يلقى إليه بعدها، وقدكثرت هذه العبارة في هذا الحديث بلفظ أما ترضى وألا ترضى. وإختلاف الحرفين يدل على إختلاف المعنيين، فالأوّل -إن لم يكن رواية بالمعنى- حرف إستفتاح وتنبيه ،والثاني للعرض ،كما يأتي، وفيها إشارة إلى ما تقدّم من الولاية العامة على الناس حينئذٍ بعد الخاصة إن ثبت حديثها المرسل، على حد ولاية هارون من موسى ،كما في القرآن العظيم، لا على الأهل خصوصاً،وإلّا لضاع معنى التشبيه ،وهذا التنبيه والإيقاظ إنّما يورد في مقام الإهتمام الذي يقتضي الحال إيراده فيه،وفيه أنّ أمير المؤمنين لم تَطِب نفسه بالتخلف عن رسول الله صلى الله عليه وآله حتى عرف قوله: إنّ المدينة لا تصلح إلّا بي ،أو بك وفهم سرّ النبيّ صلى الله عليه وآله في تخليفه، فقال: رضيت رضيت .كما يأتي في بعض ألفاظ الحديث.وفي بعضها: رضيت عن الله ورسوله. وفي بعضها: بلى بلى .أى رضيت وهذا يشعر بأ نّ «أما ترضى» و«ألا ترضى» كما يأتي ملحوظ فيه معنى العرض والتحضيض تارة والإستفتاح تارة ،كماتقدّم وفيه إشعار بأ نّه فهم أنّ ذلك كان بأمر الله تعالى وإذنه ،ويشهد لهذامافي بعض الروايات أنّ جبرئيل نزل على رسول الله صلى الله عليه وآله وأخبره بلحوقه به، وما جرى من أهل النفاق فيه، فلحقه إلى الجُرف - بضم الجيم والراء- موضع على نحو ثلاثة أميال من المدينة وهذا سرّ حديث: لا يحبّك إلّا مؤمن ولا يبغضك إلّا منافق. لأنّ القائلين فيه ما قالوا هم المتخلّفون من المنافقين، كرهوا إمْرِءته عليهم، ففتلوا وإخترصوا وإختلقوا ما قالوا، قصداً لإزعاجه من المدينة ،ورُبما كانت لهم أغراض ومقاصد فاسدة لو غاب عن المدينة، كما يفهم من كتب السير لأسرار أفضاها إليهم أبو عامر الراهب

٦١ (٤) أخبرنا زكريّا بن يحيى قال :حدّثنا أبو مصعب عن الدراوردي عن هاشم بن هاشم عن سعيد بن المسيب عن سعد قال

كما أخبر جبرئيل النبيّ ﷺ بعد رجوعه من تبوك ،ففي هذا الاستخلاف سرّ من أسرار النبوّة ،وحدس الأنبياء وحزمهم وإحتراسهم قولاً وفعلاً من غير نظر إلى الوحي معروف عند أهل العلم ،كما قال موسى لأهله﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدىً﴾[طه/١٠]فوجد الهداية الكبرى ،وكان مراده هادياً إلى الطريق ،وقال لهارون ﴿ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾[الأعراف/١٤٢] فكان الفساد بعبادة العجل، وكما قال يعقوب لأولاده في حق يوسف ﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾[يوسف/١٣] فقالوابعد رجوعهم وإلقائه في غيابات الجب: وأكله الذئب ﴿قَالَ لَنْ أُرْسِلَهُ مَعَكُمْ﴾ يعني بنيامين أخا يوسف لأبويه﴿ حَتَّى تُؤْتُونِي مَوْثِقاً مِنْ اللهِ لَتَأْتُونَنِي بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ﴾[يوسف/٦٦] وقد أحيط بهم فلم يقدروا على الإتيان به ،كيف لا، والأنبياء أكمل الناس فراسةً وعقلاً وفهماً ،وقد حنكتهم تجارب الأعداء وزعزعتهم قوارع الفتن، كيف وقد قال الله في فريق المنافقين﴿ وَهَمُّوا بِمَا لَمْ يَنَالُوا﴾[التوبة/٧٤]أي من الفتك برسول الله ﷺ عند رجوعه من تبوك، وهؤلاء هم الفريق الذين خرجوا طمعاً في المغنم، وأمّا من لم يخرج منهم حينئذ إلى الجهاد ،فهم من قبيل الذين قال الله فيهم﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ قُلْ لَا تَعْتَذِرُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَّأَنَا اللهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾[التوبة/٩٤]الآيات وقد أوسع البحث الحلبي في السيرة وغيره[١].

قوله: هاشم بن هاشم. رجال هذا الاسناد رجال الصحيحين إلّا الأوّل وهو ثقة حافظ، مشتركون إلّا الأول والرابع ،و هذا السند مع الحديث ثابتان في المخطوطتين دون المطبوعتين، وفيه زيادة في المتن، وأمّا السند فهو متّحد إلّا

---

١ - السيرة الحلبية :٣/ ١٣٢

لمّا خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى تبوك خرج عليّ عليه السلام فتبعه بسيفه، فبكى ،وقال: يا رسول الله أتتركني مع الخوالف ؟فقال النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم : يا عليّ أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا النبوّة.

الرابع وهو هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقّاص المدني ثقة، ويقال هاشم بن هاشم بن هاشم وهو الأصح، أخرج له الستّة[١] .ولم يذكره صاحب الطبقات له في الخصائص حديثان، روى عن عامر وعائشة إبني سعد بن أبي وقّاص وابن المسيّب وأبي صالح وغيرهم ،وعنه مالك والدراوردي وأبو أسامة وعبدالله بن نمير وأبو ضمرة وجماعة، قال ابن معين والنسائي والعجلي: ثقة. وقال أحمد والبزّار :ليس به بأس. وذكره ابن حبّان في الثقات[٢]. وكلام ابن سعد صريح في أنّ هاشماً هذا مثلث، وإستقر به الحافظ ابن حجر وهو عنده هذا بدليل ذكره بعض مشايخه وبعض تلامذته

قوله :بسيفه. ثبتت هذه الزيادة في المخطوطتين، وهو ظاهر القصة ، والسياق يدل عليها، لأنّ الخروج إنّما كان من أمير المؤمنين عليه السلام لقصد الالتحاق برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليدخل في زمرة المجاهدين، ولورود تعليل ذلك في بعض ألفاظ الحديث صريحاً، مع شهادة قرينة الحال.

تخريجه وشواهده ،الحديث رواه زيد بن عليّ مطولاً عن آبائه عن عليّ عليه السلام يرفعه، وأبو طالب كذلك عن أنس، وهو الحديث التاسع والثلاثون ،أو الأربعون من الباب الثالث من الأمالي في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام[٣] .والمرشدبالله عن

---

١ - تقريب التهذيب :٦٣٢/٢رقم ٧٥٣٨.

٢ - تهذيب التهذيب :٢٠/١١رقم٤١.

٣ - تيسير المطالب في أمالي أبى طالب:١٠١ ح ٦٩.

جابر، وهو الذي ينتهي إليه السندالثامن من الباب السادس فيفضل أميرالمؤمنين عليه السلام من الأمالي الخميسيّة[١]. والمؤيّد بالله في أماليه عن سعد وصاحب المحيط بالامامة من طرق عن جماعة من الصحابة. كما تقدّم فيالكلام على الحديث الأوّل من الباب، وابن المغازلي من طرق يأتي التنبيه عليها مع سائر الطرق والمخارج، قال في سمط الجمان: وأخرج القاسم بن إبراهيم والناصر للحق خبراً طويلاً[٩٥] فيه: إنك منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي يعني عليّاً كرّم الله وجهه. وقد استوعب كثيراً من ألفاظه ومخارجه الإمام الحسين بن القاسم في شرح الغاية. وأشار الحافظ ابن حجر في الفتح إلى أربعة عشر صحابياً ممّن رواه[٢]. وزاد ابن كثير في تاريخه ما أبلغهم به إلى نيّف وعشرين ثمّ أحال سائر الطرق والمخارج على تاريخ ابن عساكر[٣]

فانّه قد إستوعب، ولخصت ما وقفت عليه في خدمات أحاديث البرق اللموع، وتلخيص ذلك يرجع إلى بحثين.

الأوّل: في التصريح بمن صرّح بتواتره أورواه من طرق تبلغ درجة التواتر أو أشار إلى ذلك إجمالاً.

الثاني: في ذكر رواته من الصحابة، لتقرير هذه الدعوى بالبرهان الجلي مع التنبيه على من أخرج أحاديثهم.

أمّا الأوّل: فأصل الحديث متفق عليه ،وقد علمت حكم المتفق عليه عند بعض أهل هذا الشأن، أخرجه البخاري في المناقب والمغازي[٤].ومسلم في

١ – الأمالي الخميسية:١٣٤/١.

٢ – فتح الباري:٦٠/٧.

٣ – البداية والنهاية:٣٧٧/٧.

٤ – صحيح البخاري:١٣٥٩/٣ ح ٣٥٠٣ و ح ٤١٥٤.

الفضائل من طرق عن سعد[١]. وصرّح بتواتره السيد الامام محمّد بن إسماعيل الأمير في الروضة الندية[٢].وعدّه الحافظ السيوطي في قطف الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة منها. وقد صرّح بتواتره مؤلّف البرق اللموع بهامشه. وفي سمط الجمان. وقال: قال الحاكم الحسكاني: قال شيخنا أبو حازم: خرّجته بخمسة آلاف إسناد ،انتهى[٣]. وهذا قولٍ غريب، وقال الحاكم ابن البيع: هذا حديث دخل في حد التواتر. وقال في شرح الغاية: إتفق الجميع على صحته حتى صار ذلك إجماعاً منهم. ثمّ حكى كلام الحاكم محتجاً به على تواتره. ومن بحث وجدَّ وَجَدَ، ويغنيك عن ذلك مايأتي.

وأمّا الثاني: فقد بلغت رواته من الصحابة ٢٦ - نيّفاً وعشرين صحابيّاً فيما وقفت عليه منهم، ولم يجد الباحث زيادة على ذلك .

١- فمنهم سعد بن أبي وقّاص عند البخاري من ثلاث طرق في الفضائل والمغازي. ومسلم في فضائل الصحابة من أربع طرق ،وفي موضع آخر بعده من ثلاث ،كما في العُمدة[٤]. والترمذي أيضاً وقال: حسن غريب صحيح[٥].وابن ماجة في المقدّمة[٦]. وأحمد في مسند سعد بتسع روايات[٧]. وأبو داود الطيالسي بثلاث[٨]. وابن أبي شيبة[٩].وابن جرير[١٠].والحاكم وصححه وأقرّه

---

١ - صحيح مسلم :١٨٧٠/٤ ح ٢٣٠٤ ومابعده .

٢ - الروضة النديّة:١٤١

٣ - شواهد التنزيل :١٩٥/١.

٤ - العمدة لابن بالطريق :١٢٩ح ١٨٣ - ١٨٦.

٥ - سنن الترمذي:٦٣٨/٥ ح ٣٧٢٤ .

٦ - سنن بن ماجة :١٣١/١ ح ١١٥

٧ - مسند أحمد:١٧٠/١ ح ١٤٦٣ و ح ١٤٩٠ و ح ١٥٠٥ و ح ١٥٠٩ و ح ١٥٣٢ و١٥٤٧ و ح ١٥٨٣ و ح ١٦٠٠ و ح ١٦٠٨

٨ - مسند الطيالسي:٢٨/١ ح ٢٠٥ و ح ٢٠٩ و ح ٢١٣.

الذهبي ضمن حديث الخلال الثلاث التي رواها عند أن قال له معاوية: مامنعك أن تسبّ عليّ بن أبي طالب [١١]. والحاكم الحسكاني أيضاً في شواهد التنزيل، والمؤيّد باللّه في أماليه، وابن المغازلي من بضع عشرة طريقاً أشار إليها شارح الغاية وعزاه أيضاً إلى أبي داود والنسائي. ولم أقف عليه في مظانّه من سننهما، ولعله خفي عليّ موضعه.

وأمّا في الخصائص فقد أخرجه النسائي عن سعد من سبع عشرة طريقاً والزبير بن بكار. قال ابن كثير: إسناده جيّد لم يخرجوه والحسن بن عرفة العبدي في جزئه، وفيه ذكر الخلال الثلاث، قال ابن كثير: لم يخرجوه وإسناده حسن، وأبو زرعة الدمشقي أيضاً مطولاً [١٢]. وابن أبي الدنيا وأبي حاتم وابن إسحاق وابن سعد من طريقين [١٣]. وابن جرير [١٤]. وصاحب المحيط من خمس طرق.

٢- ومنهم جابر بن عبد اللّه عند أحمد في المسند. وابن المغازلي [١٥]. والترمذي وقال: حسن غريب من هذا الوجه [١٦]. والغرابة لا تنافي الحسن ولا الصحة وعند صاحب المحيط، كما مرّ.

٣ - ومنهم أبو سعيد الخدري عند أحمد والبزّار ورجال أحمد رجال

---

٩ - المصنّف: ٦/٣٦٦ ح ٣٢٠٧٨.

١٠ - عنه كنز العمّال: ١٣/١٦٢ ح ٣٦٤٩٥.

١١ - المستدرك: ٣/١١٧ ح ٤٥٧٥.

١٢ - البداية والنهاية: ٧/٣٧٦ ح.

١٣ - الطبقات الكبرى: ٣/٢٣

١٤ - تقدّم تخريجه عن كنز العمّال.

١٥ - مناقب بن المغازلي: ٢٩ ح ٤٣.

١٦ - سنن الترمذي: ٥ / ٦٤٠ ح ٣٧٣٠.

الصحيح إلّا عطية العوفي فهو مختلف فيه[١]. وما فيه مقال غير ضائر هنا لتواتر أصله وعند ابن سعد[٢] وابن المغازلي[٣]. وأبي بكر المطرزي في جزئه وعبدالرزاق في مصنّفه بسند صحيح ،كما مرّ.

٤- ومنهم أسماء بنت عميس عندالنسائي في الخصائص من أربع طرق متتالية آخرالباب. وعند أحمد من ثلاث [٤].وابن المغازلي والطبراني، قال الهيثمي: ورجال أحمد رجال الصحيح غير فاطمة بنت عليّ وهي ثقة[٥].

٥ - ومنهم أمّ سلمة عند أبي يعلى والطبراني[٦]. وأشار إليه الترمذي[٧]. وفي إسناده مقال منجبر لما تقدّم.

٦ - ومنهم ابن عباس في أثناء حديثه الطويل المجموع عند النسائي، كما مرّ، والحاكم وصححه وأقرّه الذهبي، وأحمد، وعند البزّار والطبراني، قال الهيثمي: ورجال البزّار رجال الصحيح غير أبي بَلْج الكبير وهو ثقة، وقد مرّ الكلام عليه في الكَلَام على الحديث الأول من الباب الرابع، وأخرجه العقيلي والطبراني أيضاً، وفي إسناده مقال، وفيه ما مرّ[٨].

٧ - ومنهم حُبْشي بن جُنادة السلولي عند الطبراني في الثلاثة[٩]. وأشار

---

١ - كمافي مجمع الزوائد:٩/ ٩٦ ح ١٤٦٤٢ ومسندأحمد:٣٢/٣ ح ١١٢٩٠

٢ - الطبقات الكبرى :٢٣/٣.

٣ - مناقب بن المغازلي:٣١ ح ٤٧.

٤ - الفضائل :١٤٧ ح ٢١٥،ومسند:٦/ ٣٦٩ ح ٢٧١٢ و ح ٢٧٥٠٧.

٥ - مجمع الزوائد:٩٦/٩ ح ١٤٦٤٣

٦ - مجمع الزوائد:٩٦/٩ ح ١٤٦٤٤ ،والمعجم الكبير:٢٣/ ٣٧٧ ح ٨٩٢ ،ومسندأبي يعلى :٣١٠/١٢ ح ٦٨٨٣

٧ - سنن الترمذي:٦٤٠/٥ ح ٣٧٣٠.

٨ - يراجع تخريجه هناك.

٩ - مجمع الزوائد:٩٧/٩ ح ١٤٦٤٦ ،والمعجم الكبير:١٧/٤ ح ٣٥١٥ ،والمعجم الأوسط

إليه الحافظ في الفتح [١]. وابن كثير في البداية [٢]. ولا حاجة إلى التطويل بما في الأسانيد من قال وقيل خشية التطويل بعد صحة هذاالحديث الجليل

٨ – ومنهم ابن عمر عند الطبراني فيالكبير والأوسط وفيإسناده مقال [٣]. وأشارإليه ابن كثيرأيضاً [٤].

٩ – ومنهم جابر بن سمرة عندالطبراني، وفيإسناده متروك [٥]. وعدّه الحافظ ابن حجر في الفتح من رواة الحديث وكذا ابن كثير [٦].

١٠– ومنهم أبو أيوب الأنصاري عند الطبراني، قال الهيثمي: وفيه ضرار بن صُرَد وهو ضعيف ،انتهى [٧]. وفي التقريب: صدوق له أوهام وخطأ ،انتهى [٨]. فهو يتمشى في المتابعات ،كيف بما نحن بصدده وفيه :انّه رمي بالتشيّع وكان عارفاً بالفرائض ، وقد عرفت حكم من هذا حاله.

١١ – ومنهم البراء بن عازب.

١٢ – وزيد بن أرقم عند صاحب المحيط ،كماتقدّم عندالطبراني بإسنادين قال الهيثمي في أحدهما: ميمون أبو عبدالله البصري وثّقه ابن حبّان وضعّفه

:٣١١/٧ ح ٧٥٩٢ ،والمعجم الصغير:١٣٧/٢ ح ٩١٨

١ – فتح الباري:٦٠/٧.

٢ – البداية والنهاية :٣٧٧/٧.

٣ – مجمع الزوائد :٩٧/٩ ح ١٤٦٤٧ ،والمعجم الكبير:٢٤٧/٢ ح ٢٠٣٥ والمعجم الأوسط ح ١٤٦٣

٤ – البداية والنهاية :٣٧٧/٧.

٥ – مجمع الزوائد :٩٨/٩ ح ١٤٦٥١ والمعجم الكبير:٢٤٧/٢ ح ٢٠٣٥

٦ – فتح الباري:٦٠/٧ ،والبداية والنهاية ٣٧٧/٧.

٧ – مجمع الزوائد :٩٨/٩ ح ١٤٦٥٢ ،والمعجم الكبير:١٨٤/٤ ح ٤٠٨٧.

٨ – تقريب التهذيب :٢٥٩/١رقم ٣٠٦٢.

جماعة وبقية رجاله رجال الصحيح[١].وقد تقدّم الكلام على ميمون في رجال الاسناد الثامن من الباب الثالث ،وأشار الترمذي إلى
حديث زيد بن أرقم[٢].وأخرجه ابن سعد عنهما معاً من طريق ميمون أيضاً[٣].

١٣ – ومنهم مالك بن الحويرث عند الطبراني في الكبير[٤].

١٤ – ومنهم عمر بن الخطاب عند الخطيب[٥].والحسن بن بدر فيما رواه الخلفاء، والحاكم في الكنى والشيرازي في الألقاب وابن النجار[٦]. وأشار إليه الحافظ في الفتح[٧].

١٥ – ومنهم زيد بن أبي أوفى عند أحمد في المناقب[٨].

١٦ – ومنهم أنس بن مالك عند أبي طالب مطولاً، وابن المغازلي[٩]. وعدّه الحافظ ابن حجر وابن كثير من رواة الحديث[١٠].

١٧ – ومنهم ابن مسعود عند ابن المغازلي، كما في العمدة[١١]. وشرح الغاية .

---

١ – مجمع الزوائد:٩٨/٩ ح ١٤٦٥٣ ،والمعجم الكبير:٢٠٣/٥ ح ٥٠٩٤ .

٢ – سنن الترمذي:٦٤٠/٥ ح ٣٧٣٠ .

٣ – الطبقات الكبرى :٢٤/٣ .

٤ – المعجم الكبير:٢٩١/١٩ ح ٦٤٧

٥ – تاريخ بغداد:٤٥٢/٧ ح ٤٠٢٣ .

٦ – كما فيكنزالعمّال :١٢٢/١٣ ح ٣٦٣٩٢.

٧ – فتح الباري:٧/ ٦٠

٨ – الفضائل :١٤٣ ح ٢١٠ ط التقريب .

٩ – مناقب بن المغازلي:٣٠ ح ٤٤.

١٠ – فتح الباري:٦٠/٧ ،والبداية والنهاية :٣٧٧/٧ .

١١ – العمدة لابن بالطريق :١٣٧ ح ٢٠٣

١٨ - ومنهم معاوية بن أبي سفيان عند ابن المغازلي ،كمافي العمدة[١]. وشرح الغاية والفتح وتاريخ ابن كثير[٢].

١٩ - ومنهم سعيد بن زيد عند أحمد، كما في العمدة وينابيع المودّة[٣].

٢٠ - ومنهم أبو هريرة، كما أشار إليه الترمذي والحافظ ابن حجر وابن كثير[٤].

٢١ - ومنهم عبدالله بن جعفر، كما في شرح الغاية وتاريخ ابن كثير[٥].

٢٢ - ومنهم نُبَيط بن شَريط.

٢٣ - وفاطمة ابنة حمزة.

٢٤ - وأبوالفضل العباس بن عبدالمطّلب زادهم ابن كثير[٦].

٢٥ - ومنهم أمير المؤمنين عليه السلام ،كما في مجموع الامام زيد بن عليّ عليه السلام ، وإنّما تأخّر ذكره لطول البحث على حديثه، كما في خدمات[٩٦] أحاديث البرق اللموع، ولأنّ القصد الجمع ،لا الترتيب، على أ نّها تقدّمت الإشارة إليه أولاً في مخرجي الحديث من أهل البيت عليهم السلام ،وأخرجه الطبراني في الأوسط بروايتين، قال الهيثمي في إسناد إحداهما :من إختلف فيه، وقال في إسناد الأخرى: رجالها رجال الصحيح[٧]. وعند البزّار مطولاً في إسناده مقال. والحاكم أيضاً وصححه وتُعُقّب وابن مردويه، وفي إسناد البزّار والحاكم حكيم بن جبير، قال الهيثمي

---

١ - العمدة :١٣٥ ح ١٩٩

٢ - فتح الباري:٧/٦٠ ،والبداية والنهاية :٣٧٧/٧

٣ - العمدة :١٢٩ ح ١٧٤ ،وينابيع المودّة :١٥٧/١ ح ٢٧

٤ - سنن الترمذي:٥/٦٤٠ ح ٣٧٣٠ ،وفتح الباري:٧/ ٦٠،والبداية والنهاية :٣٧٧/٧

٥ - البداية والنهاية :٣٧٧/٧ .

٦ - الرقم السابق .

٧ - مجمع الزوائد:٩٨/٩ ح ١٤٦٤٩،و ح ١٤٦٥٠.والمعجم الأوسط :٤٧/٨ ٧٩١٧ ، و:٤ / ٢٩٦ ح ٤٢٤٨ .

متروك[١] . وفي التقريب : ضعيف رمي بالتشيّع[٢] . وأشار فيه إلى أنّه من رجال السُّنَن الأربع ، وزاد في الطبقات : أنّه ممّن أخرج له محمّد بن منصور والمرشد بالله وصاحب المناقب وصاحب المحيط[٣] . ومعظم ذنبه التشيّع ورواية المناكير وقلّة الحديث ، وفي إسناد الحاكم ضعيف آخر أيضاً ، كما أشار إليه الذهبي في تفسير سورة براءة من تلخيص المستدرك[٤] . ولا حاجة هنا إلى الذبّ عنه لما تقدّم وقد أوسعت البحث فيه وفي الكلام علىٰ الحديث وما يرد عليه لما فيه من الزوائد في خدمات أحاديث البرق اللموع .

٢٦ – ومنهم أبو رافع ، كما تقدّم عند صاحب المحيط بالإمامة .

وأمّا سعد بن مالك فأخرج حديثه ابن سعد من طريقين ، وابن جرير ،كما في الروضة الندية[٥] .والنسائي ،كما يأتي ، فلعلّه سعد بن أبي وقّاص ، واسم أبي وقّاص مالك ، أو أبو سعيد الخدري ، وهو سعد بن مالك بن سنان ، على أنّ سعد بن مالك إسم لجماعة من الصحابة غيرهما ، وكذلك عامر بن سعد عند ابن النجار ، فانّه كثيراً ما يروي عن أبيه ، كما يأتي في الحديث السابع من أحاديث الباب ، على أنّ حديثه مرسل من وجه موصول من آخر ، فانتفت العلّة ، لأنّ الوصل زيادة ثقة مرجح قبولها مع تواتر أصلها ، كما ترى ، وثَمّة عامر بن سعد بن الحارث ، لكنّه قتل يوم مؤتة ، وثَمّة غيره من الصحابة ، ولكن حمله على الظاهر المشهور أظهر ، فمع سقوط هذين تكون رواة الحديث من الصحابة ستّة وعشرين ، ومعْ الإعتداد

---

١ – مجمع الزوائد :٩٧/٩ ح ١٤٦٤٨ ، ومسند البزّار :٥٩/٣ ح ٨١٧ ،والمستدرك :٢/ ٣٦٧ ح ٣٢٩٤ .

٢ – تقريب التهذيب :١٣٥/١رقم ١٥٢٧.

٣ – الطبقات :٢٥٩/١.

٤ – المستدرك :٣٦٧/٢ ح ٣٢٩٤.

٥ – الروضة النديّة:١٤٢

ذكر الإختلاف على محمّد بن المنكدر في هذا الحديث.

٦٢(٥) أخبرنا إسحاق بن موسى بن عبدالله بن يزيد الأنصاري، قال: حدّثنا داود بن كثير الرقي عن محمّد بن المنكدر عن سعيد بن المسيب عن سعد، أنّ رسول الله

بالاحتمال المرجوح فيهما يكونون ثمانية وعشرين، وهذا ما كان الوقوف عليه من غير إستقراء تامّ. وقد يجد الباحث غيرهم، وفي هذا تخريج لجميع أحاديث الباب، وتأكيد للحكم بتواتر الحديث، على أنّ الذهبي قد حكم في موضع بتواتر الحديث إذا رواه عشرة فصاعداً، فهذا متواتر مكرر عنده على هذا والتواتر كالصحة ونحوها يقبل الزيادة، ومعياره حصول العلم، كما عرفت، وقد حصل

قوله: ذكر الاختلاف على محمّد بن المنكدر. وهذا الإختلاف ليس بمؤثر ضعفاً في الحديث، لما تقدّم في نظائره، على أنّ الاختلاف إذا كان لأجل الرواة عنه فهم ثلاثة، كما يأتي، داود ابن كثير الرقي، وعبدالعزيز بن أبي سلمة ويوسف بن الماجشون، فالأوّل مجهول الحال مستور وثّقه ابن حبّان، والثاني والثالث من رجال الصحيحين، فروايته هنا متابعة تامّة، لا سيّما والحديث في تلك الدرجة التي لا تصل إليها هزاهز التعليل، إلاّ أنّ مثل هذا الاختلاف ونحوه من وظيفة المحدّث التنبيه عليه، وإن كان غير قادح، على أنّ الصحيح أنّ العلل الحديثيّة قد تكون قادحة وقد تكون غير قادحة، كما تقرر في مظانّه، ومن ذلك رواية إبراهيم بن سعد ورواية عامر بن سعد، فكل منهما يروى عن أبيه، كما في ترجمة سعد وأشار إلى هذا النسائي بقوله: على أنّ إبراهيم بن سعد قد روى هذا الحديث عن أبيه إلخ.

قوله: اسحاق بن موسى بن عبدالله بن يزيد الأنصاري. رجال هذا الاسنادرجال الصحيح إلاّ الثاني، وكلّهم مشتركون غيره، هو الخطمي – بفتح

قال لعليّ :أنت منّي بمنزلة هارون من موسى ،إلّا أنّه لا نبيّ بعدي .

المعجمة وسكون المهملة – المدني، قاضي نيسابور ثقة متقن، أخرج له مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة[١]. والمرشد بالله والنرسي[٢]. روى عن ابن عُيَيْنَة والوليد ين مسلم وجرير بن عبدالحميد وغيرهم، وعنه من أخرج له، وابن خزيمة وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم، قال النسائي والخطيب: ثقة وأطنب أبو حاتم في صدقه وإتقانه، وذكره ابن حبّان في الثقات[٣]

وشيخه داود بن كثير الرَّقّي، قال في التقريب: مجهول الحال،أخرج له النسائي في الخصائص[٤]. رَوَى عن ابن المنكدر وعليّ ابن زيد بن جُدْعان وعنه اسحاق بن موسى الأنصاري ويحيى الحمَّاني، قال أبو حاتم: شيخ مجهول وذكره ابن حبّان في الثقات ،كما في تهذيب التهذيب [٥]. وقد صححوا في الأصول والاصطلاح أنّ التعديل يثبت بواحد ولو مملوكاً ،أو امرأة، وهذا ممّا فارقت الرواية فيه الشهادة، وقد عدّه ابن حبّان في الثقات، إلّا أ نّه تثبت عنده عدالة المستورين بل وبعض المجهولين، فيعدهم في الثقات ،كما في مقدّمة اللسان وكذا في آخر ترجمة من الجزء الأوّل منه وهي ترجمة أيوب عن أبيه، قال الذهبي: مجهول. وذكره ابن حبّان في الثقات وقال: لا أدري من ذا ولا ابن من هو [٦]. بناء على مذهبه إذا كان شيخ الراوي ثقة وروى عنه غير ثقة ولم يؤثر فيه قدح ولا خالفت روايته روايات الثقات، فهو عدل ثقة، وإن كان مجهولاً، ووافقه ابن

١ – تقريب التهذيب :٤٥/١رقم ٤١٧.

٢ – الطبقات: ١٣٨/١.

٣ – تهذيب التهذيب :٢٥١/١رقم ٤٧٤.

٤ – تقريب التهذيب :١٦٤/١رقم ١٨٧٢.

٥ – تهذيب التهذيب :١٩٩/٣رقم ٣٨٠.

٦ – لسان الميزان ١/ ١٤ و٤٩٢ .

عبدالبرّ في حملة العلم، وابن المواق ،وابن خزيمة ،كما في التنقيح والروض الباسم. ولهذا عدّه في الثقات، وهومقبول عند بعض أئمّة الآل كماصرّح بـها صاحب الطبقات. وهذا قد روى عنه إثنان، فزالت جهالة العين ،وبقيت جهالة الحال، وفي مجهول العين ستّة أقوال، وفي مجهول الحال ثلاثة، حكاها صاحب التنقيح ورجّح أنّ الأصل العدالة وقبول مجهول الحال فضلاً عن مجهول العدالة الباطنة التي تزول عندهم بمجرد التوثيق [1]. وأطنب وأطاب وأطال في إيراد الحجج النظريّة والسمعيّة على قبول من هذا حاله فيندرج داود بن كثير تحت هذا، ثمّ تحت مذهب ابن عبدالبرّ وابن حبّان ونحوهما، ثمّ انّ مثله أعني من وصم بالجهالة فإنّها من القدح المنجبر بالمتابعة وقد تابعه هنافي الرواية [٩٧] عن محمّد بن المنكدر عبدالعزيز بن أبي سلمة ويوسف ابن الماجشون ،كما مرّ، وهما من رجال الصحيحين ،فانجبر ضعفه بالمتابعة، وزالت تهمة الضعف بالجهالة.

وأمّا أصل الحديث فهو معلوم ،كما علمت ،وفي رواية اسحاق بن موسى عنه وهو من رجال مسلم توثيق ما، لأنّ من روى عن المجاهيل وعرف بذلك لا يكون من رجال الصحيح، ولو لم يرو فيه إلّا عن ثقة ،لأ نّه قد مسّه الضعف بالرواية عن الضعفاء في غيره مع الاكثار والاعتماد على ذلك، فهو إمّا مغفل ،أو متساهل، ومثل النسائي لا يخفى عليه حال من هذا حاله ،ولهذا لم يصرّح بجهالته ثمّ أعقبه بالمتابعة من وجهين، تأمّل.

وأمّا شيخه محمّد بن المنكدر هو ابن المنكدر ابن عبدالله التيمي المدني فهو ثقة فاضل، روى له الجماعة [2]. ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله وأبو طالب والمرشد بالله ووالده الشريف الجرجاني والسمّان [3].له في الخصائص ثـلاثة

---

١ - توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار:١٩١/٢.

٢ - تقريب التهذيب :٥٥٥/٢ رقم ٦٥٨١.

٣ - الطبقات :٣٢٢/٢.

٦٣(٦) أخبرنا صفوان بن عمرو، قال: حدّثنا أحمد بن خالد، قال: حدّثنا عبدالعزيز بن أبي سلمة الماجشون عن محمّد بن المنكدر عن سعيد بن المسيب

أحاديث، هذا أحدها والأخيران بعده، قال في تهذيب التهذيب: هو أحد الأئمّة الأعلام، روى عن جماعة من الصحابة عن ابن عباس وابن عمر وابن الزبير ويوسف بن عبدالله بن سلام وعن آخرين، إلاّ انّ في بعضهم خلاف هل روايته عنهم مرسلة ،أوموصلة، وعن ابن المسيب وعروة وأمم .وعنه الزهري وعليّ بن زيد بن جدعان وجعفر الصادق ويحيى بن سعيد الأنصاري وعبدالعزيز الماجشون والثوري وآخرون، قال ابن معين والشافعي وأبو حاتم والعجلي والواقدي: ثقة. زاد الواقدي: وَرِعاً عابداً. وقال ابراهيم بن المنذر: كان غاية في الحفظ والاتقان والزُهْد حُجة. وذكره ابن حبّان في الثقات وقال: كان من سادات القُرّاء. وقال ابن عُيَيْنة :كان من معادن الصدق يجمع إليه الصالحون .وقال الحميدي: ابن المنكدر حافظ ،انتهى[1]. ملخصاً.

وأمّا تخريجه وشواهده فكمامرّ.

قوله: **عبدالعزيز بن أبي سلمة الماجشون**. رجال هذا الاسناديين ثقة وصدوق، وكلّهم مشتركون، وأكثرهم من رجال الصحيحين ،وقد تقدّموا غير هذا.

أمّا الأول والثاني: ففي سند الحديث الثالث من الباب الخامس

وأمّا الرابع: ففي الذي قبل هذا.

وأمّا الخامس: ففي إسناد الحديث الأول من الباب.

وأمّا الثالث: فهو عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجشون —بكسر الجيم وقد تثلث بعدها معجمة مضمومة آخره نون معرب «ماهگون» أي شبه القمر

١ - تهذيب التهيذب: ٤٧٣/٩ رقم ٧٦٧.

أخبرني إبراهيم بن سعد، أنّه سمع أباه سعداً، وهو يقول: قال النبيّ ﷺ لعليّ ﵁: أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى، إلّا أنّه لا نبوّة بعدي، قال سعيد: فلم أرض حتى أتيت سعداً فقلت: حديث حدّث به إبنك عنك قال: ما هو؟ وإنتهرني فقلت: أمّا على هذا فلا، فقال: ما هو يا ابن أخي؟ فقلت: هل سمعت رسول الله ﷺ يقول لعليّ كذا وكذا قال: نعم.

وقيل شبه الورد- المدني، ثقة فقيه مصنّف، أخرج له الستّة[١]. والمؤيّد بالله وأبو طالب وصاحب المحيط[٢]. روى عن أبيه ومحمّد بن المنكدر وزيد بن أسلم وحميد الطويل وهشام بن عروة وخلق، وعنه اللّيث بن سعد وابن وهب وابن مهدي ووكيع وأحمد بن خالد الوهبي وآخرون، قال أبو زرعة وأبو حاتم وأبو داود والنسائي والبزّار وابن سعد: ثقة. زاد ابن سعد: كثير الحديث. وكان فقيهاً ورعاً متابعاً لمذهب أهل الحرمين مفرعاً على أصولهم ذابّاً عنه، وكذا قال البخاري، وقال أحمد بن صالح: كان نزهاً صاحب سنّة ثقة. وقال ابن خراش صدوق. وقال أحمد بن كامل: له كتب مصنّفة في الأحكام. وقال موسى بن هارون الحمال: كان ثبتاً متقناً[٣].

وأمّا قول ابن المسيب: فلم أرض حتى أتيت سعداً. فهذا نوع من التثبت، كما قال: فأحببت أن أشافه بذلك سعداً فأتيته، كما يأتي اي لما في ذلك من علوّ الاسناد، وعلوّ الاسناد أمر مرغوب وباب محبوب وسبيل مقصود عندهم، كما تقرّر في علوم الاصطلاح وإلّا فابراهيم ثقة من رجال الصحيحين، كما مرّ وفيه تصريح بسماع ابن المسيب من سعد نفسه بعد أن سمعه من إبنه، كما تقدّم في الحديث الذي قبله، وما قبله، وقد وقع في النسخ المطبوعة هنا غلط وتصحيف

١ - تقريب التهذيب: ٣٥٩/١رقم ٤٢٢٨.

٢ - الطبقات: ٣٦/٢.

٣ - تهذيب التهذيب: ٣٤٣/٦رقم ٦٦٣.

وأشار إلى أذنيه وإلّا فسكتّا ،لقد سمعته يقول ذلك .

٦٤ (٧) وخالفه يوسف بن الماجِشْون ، فرواه عن محمّد بن المنكدر عن سعيد عن عامر بن سعد عن أبيه ، وتابعه على روايته عن عامر بن سعد عليّ بن زيد بن جدعان

نحو سطر والتصحيح على المخطوطتين .

وقوله : فَسُكَّتا . أي صُمَّتا ، وفي نسخة فاستكتا هنا وفيما يأتي من باب الاستفعال ، ومخالفة يوسف بن الماجشون علّة غير قادحة ، لأنّ ابن المسيب روى عن الصحابة ،فضلاً عن أولادهم ، كما صرّح بذلك في هذا الاسناد ، وهو يوسف بن يعقوب بن أبي سلمة الماجشون المدني ثقة ، أخرج له البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة[1] . وصاحب المناقب[2] .روى عن أبيه وابن المنكدر والزهري وغيرهم ، وعنه ابن المديني وأحمد ومسدد وأبو مصعب الزبيري وجماعة : قال ابن معين وأبو داود ويعقوب بن شيبة والخليلي : ثقة . زاد الخليلي : وهو واخوته يرخصون في السماع وهم في الحديث ثقات .وذكره ابن حبّان في الثقات[3] . وسائر رجال السند السابع تقدّموا ،وكلهم من رجال الصحيحين مشتركون فهذا إسناد مستقل والضمير المنصوب في قوله : وخالفه يعود إلى عبد العزيز ،وقد تأيّد الحديث بالمتابعة من عليّ بن زيد بن جدعان وهذا يدفع أن يكون في رواية يوسف وَهَمٌ ، كما يدفع أن يكون في رواية عبدالعزيز وَهَمٌ ما يأتي في قوله : على أنّ ابراهيم بن سعد قد رواه عن أبيه . وغاية ما هنا تعدد الطرق والرواة عن سعد . ولا ضير في ذلك مع الثقة ،كما تقدّم أنّ هذا من العلل التي لا تؤثر قدحاً ، وأمّا على قواعد الفقهاء وأرباب الأصول فلا

---

١ – تقريب التهذيب :٦٨٦/٢رقم ٨٢٧٧.

٢ – الطبقات :٤٦٠/٢.

٣ – تهذيب التهذيب :٤٣٠/١١رقم ٨٣٧.

٦٥(٨) أخبرنا زكريّا بن يحيى قال: حدّثنا ابن أبي الشوارب، قال: حدّثنا حمّاد بن زيد عن عليّ بن زيد عن سعيد بن المسيب عن عامر ابن سعد عن سعد أنّ النبيّ ﷺ قال لعليّ أنت منّي بمنزلة هارون من موسى غير أنّه لا نبيّ. قال سعيد

كلام، إذ لا يعتبرون التعليل من موانع القبول، ولا من شروط الصحة التي تقتضي وجوب الأخذ بالحديث، لا سيّما إن كانت العلل غير قادحة ،كما هنا وإذا تأمّلت الأحاديث التي كثرت طرقها وجدت الاختلاف فيها كثيراً، لأنّ الحديث الواحد قد يرويه جماعة من الصحابة، ويرويه عنهم جماعة من التابعين بل قد يرويه عن كل واحد جماعة من التابعين ثم يرويه عنهم من بعدهم بل قد يرويه عن كل واحد جماعة أيضاً وهذا سبب لاختلاف الرواة غير ضائر ما لم يؤدي إلى الاضطراب أو نحوه، فتأمّل [٩٨]

قوله: ابن أبي الشوارب. رجال هذا الاسناد رجال الصحيح إلّا الأوّل وهو ثقة ،وكلّهم مشتركون غيره، والخلاف في عليّ بن زيد، والراجح قبوله وثقته، و هذه كنية غالبة، وهو محمّد بن عبدالملك بن أبي الشوارب الأموي البصري، وإسم أبي الشوارب محمّد بن عبدالرحمن، صدوق، أخرج له مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة[١]. والمرشد بالله[٢]. روى عن أبي عوانة ويوسف بن يعقوب الماجِشُون ويزيد بن زريع وغيرهم اى ومنهم حمادبن زيد.وعنه من أخرج له ،وروى النسائي أيضاً عن زكريّا بن يحيى عنه، وابن أبي الدنيا ومحمّد بن جرير الطبري والبغوي وغيرهم، قال مسلمة بن القاسم والنسائي في مشيخته: ثقة. وقال أحمد :ما بلغني عنه إلّا خير .وقال صالح بن محمّد: شيخ جليل

---

١ - تقريب التهذيب :٥٣٦/٢رقم ٦٣٤٥.

٢ - الطبقات :٢٨٦/٢.

صدوق. وقال النسائي في رواية: لا بأس به. وقال ابن شاهين في الثقات: قال عثمان بن أبي شيبة: شيخ صدوق لا بأس به. وفي الزهرة: روى عنه مسلم عشرة أحاديث[١].

وشيخه حمّاد بن زيد بن درهم الأزدي البصري، ثقة ثبت فقيه، قيل انّه كان ضريراً، ولعلّه طرأ عليه العَمَى، لأ نّه صحّ أ نّه كان يكتب، أخرج له الستّة[٢] ومحمّد بن منصور وأبو طالب والمؤيّد بالله والمرشد بالله ووالده الجرجاني والنرسي وصاحب المناقب[٣]. روى عن جماعة من التابعين، فمن بعدهم منهم ثابت البُناني وعاصم الأحول وأبو حازم وهشام بن عروة وغيرهم، ومنهم عليّ بن زيدبن جدعان ،كمافي ترجمته، وعنه ابن المبارك وابن مهدي وابن وهب والقطان والسفيانان وآخرون، قال ابن مهدي: أئمّة الناس أربعة ،الثوري بالكوفة ومالك بالحجاز، والأوزاعي بالشام، وحمّاد بن زيد بالبصرة، وقال: لم أر أحداً قط أعلم بالسنّة ولا بالحديث الذي يدخل في السنّة من حمّاد بن زيد، وما رأيت بالبصرة أفقه منه ،وفضّله يزيد بن زريع على حماد بن سلمة في الحفظ، وقال أحمد: حمّاد بن زيد من أئمّة المسلمين من أهل الدين والاسلام ،وهو أحبّ إليّ من حمّاد بن سلمة. وقال ابن سعد: كان ثقةً ثبتاً حجةً كثير الحديث .وقال الخليلي: ثقة رضيه الأئمّة متفق عليه[٤].

وشيخه عليّ بن زيد هو المشهور بابن جدعان -بضم الجيم وسكون المهملة الأُولى- وهو عليّ بن زيد بن عبدالله بن زهير بن عبدالله بن جدعان التيمي

---

١ - تهذيب التهذيب :٣١٦/٩رقم ٢٥٢١.

٢ - تقريب التهذيب:١٣٧/١رقم ١٥٥٧.

٣ - الطبقات:٢٦٢/١.

٤ - تهذيب التهذيب :٩/٣رقم١٣.

البصري، قال في التقريب: ضعيف ،انتهى[١]. والراجح فيه القبول، لما يأتي أخرج له البخاري في الأدب ومسلم مقروناً والأربعة ومحمّد بن منصور والمؤيّدبالله وأبو طالب والمرشد بالله والشريف الجرجاني والنرسي والسمّان والحاكم الجُشَمي وصاحب المناقب[٢]. رَوَى عن أنس بن مالك وابن المسيّب والحسن البصري وابن المنكدر وطائفة ،وعنه قتادة والحمادان والسفيانان وشعبة وهمّام بن يحيى وهُشيم ومُعْتَمر بن سليمان وخلق ،وقدح فيه بسوء الحفظ والتشيّع، وهو من القدح المجمل في الأغلب، وبعض ذلك إنّما ينافي الثقة المطلقة المعتبرة في رجال الصحيح ،فلا ينافي ذلك أن يكون الراوي من رجال الحسن وقد صحح له بعضهم ،كما يأتي وخيار الأمور أوسطها، فلذلك إختلفوا فيه وإختلفت عباراتهم بعد أن رَوَى عنه الجهابذة الحفّاظ ،ومنهم من تقدّمذكرهم ،قال ابن سعد: ولد وهو أعمى ،وكان كثير الحديث وفيه ضُعْف لا يحتج به. وقال أحمد في رواية :ليس بالقويّ. وقد رَوَى عنه الناس وقال في أخرى: ضعيف الحديث وقال ابن مَعين :ليس بذاك القويّ. وفي رواية:ليس بحجة .وقال العجلي : كان يتشيّع ،لا بأس به يكتب حديثه وليس بالقويّ. وقال يعقوب بن شيبة :ثقة صالح الحديث وإلى اللِينْ ما هو ،وقال أبو زرعة وأبو حاتم: ليس بقويّ. زاد أبو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به وكان ضريراً يتشيّع. وقال الترمذي:صدوق إلاّ أنّه ربّمارفع الشئ الذي يوقفه غيره. وقال النسائي :ضعيف .وقال ابن خزيمة :لا أحتج به لسوء حفظه. وقال ابن عدي:لم أر أحداً من البصريين وغيرهم إمتنع من الرواية عنه، وكان يغلو في التشيّع ومع ضعفه يكتب حديثه. وقال الدارقطني: أنا أقف فيه لا يزال عندي فيه لِينْ. وجازف يزيد بن زريع فقال :رأيته ولم أحمل عنه لأنّه كان رافضيّاً[٣].وهذاكلّه يرشد إلى أنّ بعضهم يبالغ، وبعضهم يتوسط ،كما تقدّم في

---

١ - تقريب التهذيب :٤١٣/١رقم ٤٨٧٨.

٢ - الطبقات :١١٤/٢.

٣ - تهذيب التهذيب :٣٢٢رقم ٥٤٤.

كلام الترمذي، ومثل هذا يرجع فيه إلى القرائن القويّة المرشدة إلى ترجيح الراجح مع الانصاف ،وترك الأقوال المشتملة على المبالغة، والأخذ من كل قول بطرف من الأقوال المعتدلة ،كما مرّ أيضاً في المقدّمة .

وقال شعبة: حدّثنا عليّ بن زيد قبل أن يختلط ،وقال ابن الجنيد: قلت لابن معين: عليّ بن زيد إختلط؟ قال: ماإختلط قطّ، وقال أبو سلمة: كان وُهَيبْ يُضَعّف عليّ بن زيد، فذكرت ذلك لحمّاد بن سلمة، فقال :ومن اين كان يقدر على مجالسة عليّ بن زيد ،إنّما كان يجالسه وجوه الناس .وقال الساجي: كان من أهل الصدق ،ويحتمل لرواية الجلّة عنه ،وليس يجري مجرى من أجمع على ثبته وقال ابن قانع: إختلط في آخر عمره، وتُرِك حديثه. وقال ابن حبّان يَهِمُ ويُخْطِئ كثيراً فاستحقّ الترك ،وقال غيره: أنكر ما حدّث به حمّاد بن سلمة عنه عن أبي نضرة عن أبي سعيد رفعه: إذا رأيتم معاوية على هذه الأعواد فاقتلوه. وأخرجه الحسن بن سفيان في مسنده عن اسحاق عن عبدالرزاق عن ابن عُيَيْنة عن عليّ بن زيد قال الحافظ ابن حجر: والمحفوظ عن عبدالرزاق عن جعفر ابن سليمان عن عليّ بن زيد، ولكن لفظ ابن عُيَيْنة: فارجموه. أورده ابن عدي عن الحسن بن سفيان[١] وأطال صاحب الميزان وصاحب الطبقات في ترجمته.ومن ذلك قال منصور بن زاذان: لما مات الحسن البصري قلنا لعليّ بن زيد: اجلس مجلسه. وقال الذهبي إختلفوا فيه[٢]. وعدّه السيد صارم الدين وابن حابس وابن حميد في ثقات محدّثي الشيعة، وقالوا :كان أحد أعلام الشيعة من أوعية العلم ،انتهى. وفي جواهر العقدين: عليّ بن زيد ضعّفه الأكثر لكن قال الترمذي:صدوق، وصحح له حديثاً في السلام، وحسن له غير ما حديث[٣]. وقال الحاكم في كتاب الفتن من المستدرك بعد أن أخرج من طريقه حديثاً مطولاً في طبقات الناس

---

١ - تهذيب التهذيب الرقم السابق .

٢ - ميزان الاعتدال:/٣/١٢٧رقم ٥٨٤٤.

٣ - جواهرالعقدين :١٩٧.

:تفرد بهذا السياق عليّ بن زيد، والشيخان لم يحتجا به، وتعقّبه الذهبي فقال: ابن جدعان هذا صالح الحديث [١]. وهذا حكم كليّ من الذهبي، فإذا كان صالح الحديث فحديثه صالح مقبول أين ما ورد، وصحح حديثه مطلقاً أين ما ورد في مسند أحمد على كثرته ما لم يكن فيه قادح آخر من غيره الشيخ أحمد محمّد شاكر في فهارس مسند أحمد، وهو أحد علماء العصر بمصر[٩٩] فقال في الكلام على قول أبي بكر:ذاك والله رسول الله ﷺ لمّا سمع إنشاد عائشة:

وأبيض يستسقي الغمام بوجهه

البيت ما لفظه: إسناده صحيح .وعليّ بن زيد هو ابن جدعان وهو ثقة[٢]. ثمّ قال في الكلام على حديث: إنّا قوم حُرُمٌ أطعِموه أهل الحل. ما لفظه: إسناده صحيح وتكلّم على رجاله حتى قال: وعليّ بن زيد هو ابن جدعان وقد سبق انّنا وثّقناه وهو مختلف فيه ،والراجح عندنا توثيقه، وقد صحح له الترمذي أحاديث برقم ١٠٩ ص ٥٤٥ في شرحنا عليه ،انتهى[٣]. على أنّ حديثه هنا ليس إلّا في المتابعات، وهو فيها مقبول إتّفاقاً ،كماروى له مسلم مقروناً ،لأنّ الضعف المتخيّل فيه محققاً ،أو متوّهماً قد زال بشهادة العدول الذين رووا عين ما روى في هذا الباب عن ابن المسيّب، وهم قتادة ومحمّد بن المنكدر ويحيى بن سعيد الأنصاري وهشام بن هشام، وكلّهم من رجال الصحيحين ،وهم من رجال حديث الباب وكلّهم رواه عن ابن المسيب، والخامس محمّد بن صفوان وهو مقبول، وقد جرى الحافظ ابن حجر مع تضعيفه في التقريب على قبوله في المتابعات[٤]. أي كما روى له مسلم مقروناً والقِرَان ،كالمتابعة، بل هو هي في الحقيقة، فقال في القول

---

١ – المستدرك: ٥٥١/٤ ح ٨٥٤٣.

٢ – المسند :١ / ٣٥ ح ٢٦ .

٣ – المسند :٢ /١٢٢ح ٧٨٣ .

٤ – تقريب التهذيب :٤١٣/١ رقم٤٨٧٨.

المسدد ردّاً على ابن الجوزي: عليّ بن زيد بن جدعان فيه ضعف، ولم يقل أحد إنّه كان يتعمد الكذب حتى يحكم على حديثه بالوضع إذا إنفرد ،كيف وقد توبع من طريق آخر إلخ [١]. وجزم الحافظ الهيثمي في باب حقّ المرأة على الزوج من كتاب النكاح من مجمع الزوائد بحسن حديثه مع التنبيه على أ نّه قد ضعف في الكلام على حديث عائشة عند أحمد: لو كنت آمرُ أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها ً الحديث، فقال: رواه أحمد، وفيه عليّ بن زيد بن جدعان وحديثه حسن وقد ضعف ،انتهى [٢]. فرجّح الجزم بحسن حديثه مع الإشارة إلى ما قيل فيه، فأفاد أنّ إختياره حسن حديثه ،ولهذا جزم بذلك في غزوة مؤتة فقال في الكلام على حديث ابن المسيّب يرفعه: مُثلوا لي في الجنّة في خيمة من درّة كل واحد منهم على سرير. يعني زيد بن حارثة وعبدالله بن رواحة وجعفر بن أبي طالب الحديث،رواه الطبراني وفيه عليّ بن زيد وحديثه حسن وبقية رجاله رجال الصحيح إلّا أ نّه مرسل ،انتهى [٣]. ومرسلات ابن المسيّب صحاح ،كما مرّ في ترجمته، والقصد انّه جزم بحسن حديث عليّ بن زيد مطلقاً لأنّ الاضافة في حديثه تقتضي العموم، والمراد الحسن لذاته، وأمّا الحسن لغيره فهو موضوع بالنوع من غير تخصيصه بشخص دون آخر، كما عرفت ،ثم جاء الشيخ أحمد محمّد شاكر، فحكم بثقته وصحة حديثه مطلقاً، وبتأمل هذا يترجح الصواب لأُولي الأبصار والألباب.

---

١ – القول المسدد ٤٢ .

٢ – مجمع الزوائد :٤ / ٤٠٧ ح ٧٦٥٤،ومسند أحمد:٧٦/٦ ح ٢٤٥١٥

٣ – مجمع الزوائد : ٦ / ١٧٠ ح ١٠٢٢٣ ،

فأحببت أن أشافه بذلك سعداً، فأتيته فقلت: ما حديث حدّثني به عنك عامر؟ فأدخل إصبعيه في أذنيه وقال: سمعته من رسول الله ﷺ وإلّا فاستكتا.

وقد روى هذا الخبر شعبة عن عليّ بن زيد، فلم يذكر عامر بن سعد.

٦٦ (٩) أخبرنا محمّد بن وهب الحرّاني قال: أخبرنا مسكين بن بكير قال: حدّثنا شعبة عن عليّ بن زيد قال: سمعت سعيد بن المسَيب يحدّث عن سعد أنّ رسول اللّه ﷺ قال لعليّ ﷺ: ألا ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى قال قال أول مرّة: رضيت رضيت. فسألته بعد ذلك فقال: بلى بلى قال أبو عبدالرحمن،

قوله: **فأحببت أن أشافه بذلك سعداً** إلخ يفسر الرواية التي في الحديث الذي قبله المصحفة في النسخ المطبوعة، والمراد بذلك زيادة التحري والعلو في الاسناد كما مرّ.

وأمّا قوله: **فلم يذكر عامراً**. ففيه إنّ ابن المسيب رواه بالوجهين لسماعه كذلك ،كما يفيده كلامه المذكور، وقوله: ألا ترضى. لعل هذه الرواية أكثر وروداً و«ألا» هنا للعرض والتحضيض على قبول ما بعدها، والحث على الأخذ به، والاستفتاح هنا بعيد، إنّما يناسب رواية« أما» إن لم تحمل على ما هنا

قوله: **وقال أول مرّة إلخ**، فاعل« قال» ضمير يعود إلى سعد أي قال أوّل مرّة في تحديثه حكاية لجواب أمير المؤمنين: رضيت رضيت. ثم سأله ابن المسيب عن الحديث فقال في جواب أمير المؤمنين: بلى بلى. وهذا يؤكد أنّ سعيداً روى الحديث عن سعد مرّة بعد أخرى مشافهة وبواسطة و«بلى» لايجاب النفي المستفاد من العرض والتحضيض ،وهذا يبعّد حمل رواية «أما ترضى» على الاستفتاح، إذ لا يحتاج إلى جواب، فحملها على ما هنا أولى، وقد يقال: لا جواب هناك وإنّما الجواب هنا، فكل رواية توجه على ظاهرها كما مر.

وما علمت أحداً تابع عبدالعزيز الماجشون على روايته عن محمّد بن المنكدر عن سعيد بن المسيب عن إبراهيم بن سعد، على أنّ إبراهيم بن سعد قد روى هذا الحديث عن أبيه .

وأمّا قوله : **وما علمت أحداً تابع عبدالعزيز** إلخ فهو حكاية ،لمّا وقف عليه بعد مزيد البحث ، على أنّ المتابعة إنّما تمس الحاجة إليها في روايات الضعفاء ، وأمّا عبدالعزيز فهو من رجال الصحيحين ، فان فرضنا أنّ الرواية في الحديث السادس في نفس الأمر عن عامر بن سعد ، لا عن إبراهيم بن سعد ، فكلاهما ثقة ، وكل منهما روى ذلك عن أبيه ، فروايات الثقات وتفردهم غير ضائر ، لا سيّما وقد صرح بأنّ الحديث قد رواه ابراهيم بن سعد وهو الآتي ، وبهذا تعلم أنّ هذه مخالفة غير قادحة كما مرّ .

تنبيه

«أما» بالفتح والتخفيف - قد تكون حرف إستفتاح فتكسر همزة«انّ» بعدها ، كما تكسر بعد إلّا الاستفتاحية ، وقد تكون بمعنى حقّاً فتفتح بعدها ، قال ابن خروف ، وقد تكون للعرض ، وصرح به الرضي بمنزلة« ألا» فتختص بالفعل ، ونوزع في الثالث بأنّ الهمزة للاستفهام التقريري ، كما في نحو ألم نشرح و«ما» نافية ، وأجيب بأنّ هذا يفوت معنى الطلب المستفاد من العرض المفهوم من السياق ، وقرر بعضهم انّها قدتكون للعرض مع القرينة ، وفيه جمع بين القولين ، ويأتي في الحديث الثاني بلفظ« أولا ترضى» وهي للاستفهام المحض التقريري لما بعد النفي أو الانكاري ويرجع إلى النفي ، ونفي النفي إثبات ،فيتلاقى المعنيان ، على أنّ التقرير عبارة عن حملك المخاطب على الاقرار والاعتراف بما يعلم ثبوته أو نفيه ، فهو على هذا أشمل ، فتأمّل .ومن هنا يتخرج معنى حديث الباب الوارد بلفظ« أما ترضى» و«ألا ترضى» وأمّا«ألا» بالفتح والتخفيف فتكون للتنبيه والاستفتاح وللتوبيخ والانكار وللاستفهام عن النفي ان دخلت على منفيّ وللتمنّي

٦٧(١٠) أخبرنا محمّد بن بشار البصري قال: حدّثنا محمّد يعني ابن جعفر غندر قال: أخبرنا شعبة قال: سمعت إبراهيم بن سعد يحدّث عن أبيه عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم انّه قال لعليّ كرّم الله وجهه: أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى.

وللعرض والتحضيض ،كما في المغني[١]. وحواشيه، وهذه تذكرة للمبتدي وفائدة للطالب ساق إليها إختلاف ألفاظ حديث الباب.

قوله: محمّد بن بشار البصري. رجال إسناد هذا الحديث رجال الصحيحين، وكلهم مشتركون،وكذارجال الحديث التاسع رجال الصحيحين الاّ الاول وهو صدوق، وفي بعضهم كلام، كمامرّ، وكلّهم مشتركون، إلاّ الاول والثاني وقد تقدّموا، وفيه ترك الاستثناء إعتماداً على ذكره في غيره، كما مرّ ،وكذا تخريجه وشواهده، وهو من رواية ابراهيم بن سعد، فهو شاهد مؤيّد لرواية عبدالعزيز من طريقه، كما مرّ في الحديث السادس.

قوله في الحديث الحادي عشر: **عبدالله بن سعد البغدادي**. رجال هذا الاسناد بين ثقة وصدوق، وغالبهم من رجال الصحيح ،وكلهم مشتركون، فالأوّل هو عبدالله بن سَعْد بن إبراهيم بن سعد بن بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف الزهري[١٠٠]أخو عبيد الله ثقة، أخرج له البخاري[٢]. فهو ممّن تفرد بالرواية عنه اي والنسائي والمرشد بالله[٣]. له في الخصائص حديثان ،روى عن أبيه وعمّه يعقوب ويونس بن محمّد وجعفر بن عون، وعنه عبدالله بن أحمد بن حنبل وموسى بن إسحاق وابراهيم بن أسباط وعبدالله بن محمّد البغوي وأبو حاتم الرازي، وقال: يكتب حديثه. وذكره ابن حبّان في الثقات وقال :كان راوياً لعمّه

---

١ - مغني اللبيب :٧٤.

٢ - تقريب التهذيب:١/٢٩٠ رقم ٣٤٣٤.

٣ - الطبقات :١/٤٨٤.

٦٨ (١١) أخبرنا عبدالله بن سعد البغدادي قال: حدّثنا أبي عن ابن إسحاق قال: حدّثني محمّد بن طلحة بن يزيد بن ركانة عن إبراهيم بن سعد بن أبي وقّاص عن أبيه سعد: انّه سمع رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم يقول لعليّ عليه‌السلام حين خلّفه في غزوة تبوك على أهله: ألا ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي.

يعقوب. وقال الخطيب :كان ثقةً. وذكره ابن عدي في شيوخ البخاري، وذكر غيره عبيدالله بن سعد وهو أخو عبدالله بن سعد، وقال ابن عساكر في نسختي الجامع :في موضع عبدالله وفي موضع عُبَيد الله، فيحتمل أنّه روى عنهما جميعاً كما في تهذيب التهذيب[١]. وكذا هنا ففي المطبوعتين عبدالله مكبراً، وفي المخطوطتين عبيدالله مصغراً، قال: حدّثني عمّي قال: حدّثني أبي، وكلاهما ثقة روى عن أبيه وعمّه يعقوب، وروى هذا عن يونس بن محمّد وروح بن عبادة ويزيد بن هارون وغيرهم، وعنه البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وابن أبي عاصم وابن خزيمة وجماعة ولم يذكره صاحب الطبقات قال ابن أبي حاتم كتبت عنه مع أبي وهو صدوق. وقال النسائي: لا بأس به .وقال الخطيب: كان ثقة. ووثّقه الدارقطني، وذكر أبو اسحاق الحبال أنّ مسلماً روى عنه أيضاً وفي الزهرة روى عنه البخاري ستّة أحاديث[٢].

وأمّا عمّه فهو يعقوب بن ابراهيم بن سعد بن ابراهيم المدني نزيل بغداد ثقة فاضل، روى له الستّة والمؤيّد بالله وأبو طالب وصاحب المناقب[٣]. له في الخصائص حديثان، روى عن أبيه وشعبة واللّيث وشريك القاضي وغيرهم، وعنه ابن أخيه عبيد الله بن سعد بن ابراهيم وأحمد وابن المديني وابن راهويه وابن

---

١ - تهذيب التهذيب :٢٣٤/٥رقم ٤٠٢.

٢ - تهذيب التهذيب:١٥/٧رقم ٢٩.

٣ - الطبقات :٤٥١/٢.

معين وعمرو الناقد وخلق، قال ابن معين والعجلي وابن سعد: كان ثقةً. زاد ابن سعد: مأموناً يقدّم على أخيه في الفضائل والورع والحديث وهو أصغر من أخيه سعد بأربع سنين. وقال أبو حاتم: صدوق. وذكره ابن حبّان في الثقات [١].

وأمّا أبوه فهو ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن عبدالرحمن بن عوف المدني نزيل بغداد أيضاً ثقة حافظ تُكُلّم فيه بلا حججة ،كما في التقريب، أخرج له الستّة[٢]. والمؤيّد بالله وأبو طالب والمرشد بالله وصاحب المناقب وصاحب المحيط، قال في الطبقات :يروي عن أبيه واسامة بن زيد وابن إسحاق وصالح بن كيسان وغيرهم، وعنه ولداه يعقوب وسعد وسليمان بن داود وابن مهدي وأحمد ولُوَيْن والشافعي وغيرهم . قال ابن سعد: كان ثقة بلاثُنْيا، وقال ابن معين: ثقة حجة روى عنه شعبة مع تقدّمه وجلالته، وقال ابراهيم بن حمزة :كان عند إبراهيم بن سعد عن ابن إسحاق سبعة عشر ألف حديث في الأحكام سوى المغازي[٣].

وقال أحمد وابن معين والعجلي وأبو حاتم: ثقة. ونقل الخطيب إنّ إبراهيم كان يجيز الغناء بالعود، وقال ابن عدي: هو من ثقات المسلمين، حدّث عنه جماعة من الأئمّة ولم يختلف أحد في الكتابة عنه، وقول من تكلّم فيه تحامُل وله أحاديث صالحة مستقيمة[٤].

وأمّا أبوه على ما في المطبوعة - فهو والد عبيد الله بن سعد - فهو سعد بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف الزهري ثقة، ولي قضاء واسط وغيرها، أخرج له البخاري والنسائي[٥]. ولم يذكره صاحب الطبقات

---

١ - تهذيب التهذيب :٣٨٠/١١رقم ٧٤١.

٢ - تقريب التهذيب :٢٨/١رقم ١٩١.

٣ - الطبقات:٦٦/١.

٤ - تهذيب التهذيب :١٢١/١رقم ٢١٦.

٥ - تقريب التهذيب :١٩٩/١رقم ٢٣٠٠.

وذكر جدّه، وكان المترجم له أسنّ من أخيه يعقوب، روى عن أبيه وابن أبي ذئب وعبيدة بن أبي رائطة، وعنه إبناه عبدالله وعبيدالله وأحمد بن حنبل ومحمّد بن سعد وآخرون ،وثّقه ابن معين وابن سعد والعقيلي ،وقال أحمد والعجلي :لم يكن به بأس[١].

وابن إسحاقِ هو محمّد بن يسار المطّلبي المدني نزيل العراق إمام المغازي والسير صدوق يدلس ورُمي بالتشيّع والقدر،كمافي التقريب، أخرج له البخاري تعليقاً، ومسلم في الصحيح متالية، والأربعة[٢]. والمؤيّد بالله وأبو طالب ومحمّد بن منصور والمرشد بالله وصاحب المناقب وصاحب المحيط[٣]. روى عن أمم منهم أبوه وعمّيه عبدالرحمن وموسى والأعرج والقاسم بن محمّد والزهري وابن المنكدر ومكحول، وعنه يحيى بن سعيد الأنصاري وجرير بن حازم وابن عون وإبراهيم بن سعد والحمادان والسفيانان وخلائق، قال ابن معين: ثقة حسن الحديث. وقال ابن المديني: مدار الحديث النبوي على ستّة ،ثم إنتقل إلى إثني عشر فذكر ابن إسحاق منهم، وقال الزهري: هو أعلم الناس بالمغازي. وقال ابن عيينة: جالست ابن إسخاق منذ بضع وسبعين سنة ،وما يتّهمه أحد من أهل المدينة، وقال أحمد: حسن الحديث .وقال عمر بن عثمان الزهري: يتلقّف المغازي من ابن إسحاق فيما يحدّثه عن عاصم بن عمر عن قتادة، والذي يذكر عن مالك في ابن إسحاق لا يكاد يتبيّن يعني قوله: في ابن إسحاق دجال من الدجاجلة، واتفقوا على أنّ هذه الكملة غير قادحة، للعلم بإمامة ابن إسحاق وكانت من مالك بادرة، فتعدّ كالنادرة، ولها سبب من أجله غضب مالك، فقال

---

١ - تهذيب التهذيب :٤٦٣/٣رقم ٨٦٦.

٢ - تقريب التهذيب :٥٠٢/٢رقم ٥٩٢٩.

٣ - الطبقات :٢٤٦/٢.

ذلك، وهو أ نّه بلغه أنّ ابن إسحاق قال: أعرضوا عليّ علم مالك فانا بيطاره فغضب مالك ،فقال: ذلك ،وقال إبراهيم بن حمزة - وكان من أكثر الناس رواية عنه إبراهيم بن سعد فروى عنه نحو سبعة عشر ألف حديث، كما تقدّم - قال: ولو صح عن مالك تناوله من ابن إسحاق فلربّما تكلم الانسان فيرمي صاحبه بشيء ولا يتهمه في الأمور كلّها، وقال محمّد بن فليح :نهاني مالك عن شيخين من قريش - وقد أكثر عنهما - وهما في الموطأ وهما ممّن يحتج بهما، قال: ولم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم نحو ما يذكر عن إبراهيم من كلامه في الشعبي، وكلام الشعبي في عكرمة ،ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلّا ببيان وحجة ولم تسقط عدالة هؤلاء إلّا ببرهان وحجة، وهذا يؤكد القاعدة المشار إليها على ما في التنقيح إنّ تفرد الآحاد بالقدح في الأئمّة المشهورين بالثقة والدين والورع والعلم لا يعبأ به، لأنّه قد يكون لحوامل عارضه ،كما تكررت الإشارة إليها، كيف وقد قيل في شعبة إنّه أمير المؤمنين في الحديث، وهو القائل :ابن إسحاق أمير المؤمنين لحفظه ،وقال عليّ بن المنذر: نظرت في كتب ابن إسحاق فما وجدت عليه إلّا حديثين، ويمكن أن يكونا صحيحين ،وما قاله هشام بن عروة: انّ ابن إسحاق لم يسمع من زوجته فاطمة بنت المنذر، قد أجاب عنه بعضهم بأنّ من الجائز أن يسمع منها من وراء حجاب ،كأمّهات المؤمنين، وقال أبو زرعة: قد أجمع الكبراء من أهل العلم على الأخذ عن ابن إسحاق، وقد إختبره أهل الحديث فرأوا فيه صدقاً وخيراً مع مدحة ابن شهاب له، وقال دحيم إنّ قول مالك فيه ليس لأجل الحديث، بل لأنّه إتّهمه بالقدر، وقال الجوزجاني: الناس يشتهون حديثه، وكان يرمي بغير نوع من البدع ،وقال ابن نمير :كان يرمى بالقدر وهو أبعد الناس عنه، قال :وإذا حدّث عمن يسمع منه من المعروفين فهو حسن الحديث صدوق ،وإنّما أتي من جهة أخرى وهو أنّه يحدّث عن المجهولين

أحاديث باطلة، وقال ابن المديني - وقد سئل عن حديث ابن إسحاق - فقال: صحيح، فقيل له: فكلام مالك فيه؟ قال: مالك لم يجالسه ولم يعرفه، فقيل له: قد تكلم فيه هشام بن عروة؟ فقال: ليس ذلك بحجة. [١٠١]لعلّه دخل على إمرأته وهو صغير فسمع منها اي، أو بعد بلوغه من وراء حجاب كغيرها من النساء، وقال: إنّ حديث ابن إسحاق ليتبيّن فيه الصدق، وقال في رواية: لم أجد عليه إلّا حديثين منكرين، فذكرهما، كما في تهذيب التهذيب. وكان ابن المديني يثني عليه ويقدّمه، وقال أحمد: كان يدلس ولم يكن يحتج به في السنن وهذا يخالف ما تقدّم عنه، وهما روايتان، كما قال ابن معين في رواية: ثقة وليس بحجة، والحجة أخص من الثقة والمعتبر الثقة هنا، كما تقدّم.

وقال ابن سعد: كان ثقةً ومن الناس من يتكلم فيه، وقال ابن عدي: ولمحمّد بن اسحاق حديث كثير، وقد روى عنه أئمّة الناس، ولولم يكن له من الفضل إلّا أنّه صرف الملوك عن الاشتغال بكتب لا يحصل منها شيء إلى الاشتغال بمغازي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومبعثه ومبدأ الخلق لكانت هذه فضيلة سبق إليها، وقد صنّفها بعده قوم، فلم يبلغوا مبلغه، وقد فتشت أحاديثه الكثير فلم أجد فيها ما يتهيّأ أن يقطع عليه بالضعف، وربّما أخطأ، أو وهم في الشيء بعد الشيء، كما يخطيء غيره وهو لا بأس به.

نكتة

وهذا الكلام قد كاد ينعكس في عصرنا، وهذه الحكمة والنكتة التي أشار إليها ابن عدي قد كادت تنمحي، وقد ملأوا الدنيا بَقاقاً من المؤلّفات الحديثة، ألّلهمّ إلّا من كان له قلب منهم أو بقيت فيه بقيّة من العلم الشرعي والدين والمعرفة، ولكن جردوا التاريخ والشرع لغير موضوعهما في نظر الشارع، ولا يخفى هذا إلّا على غافل، أو جاهل متعصب من إتّباع كل ناعق حتى تهافتوا في أخذ السيرة النبوية

وتاريخ الإسلام على مؤلّفات الأجانب ،أو من يحذوا حذوهم ،وهم يعلمون أنّ السمّ في الدسم ، لو كانوا يعملون .هذا وقد روى مسلم لابن إسحاق في المتابعات خمسة أحاديث ،وعلّق له البخاري كثيراً ، وقال ابن المديني : ثقة لم يضعه عندي إلّا روايته عن أهل الكتاب ، ثم أجاب عمن كذبه ، وكذلك ابن حبّان بنحو ما تقدّم إلى أن قال :إنّما كان ينكر مالك تتبع ابن إسحاق الغزوات النبوية من أولاد اليهود الذين أسلموا وحفظوا قصة خيبر وغيرها ، وكان ابن إسحاق يتتبّع هذا منهم من غير أن يحتج بهم ،وكان مالك لا يرى الرواية إلّا عن متقن، انتهى .وهذاكماترى

للاتّفاق على أنّه لا تشترط العدالة إلّا عند الأداء ،واتّفقوا على جواز التحمل من الكافر والمميّز مع التأدية بعد الاسلام والبلوغ ، ومنه أوّل حديث في البخاري عن أبي سفيان مطولاً . وكم وكم لذلك من نظائر وأشباه.

وأمّا الرواية عن صغار الصحابة بعد بلوغهم فقد طبّقت كتب الحديث وغيرها ، كما عرفت ، ومنهم الحسنان وابن عباس وابن الزبير ، وأحاديثهم في الصحاح وغيرها ،على أنّ الاتقان يرجع إلى الضبط ،وهودرجات علياووسطى وسفلى تقريباً .

فالأُولى صفة رجال الصحيح ، والمغازيوالتواريخ لايعتبرفيهاذلك بل يكتفي برجال الدرجة الوسطى وهم رجال الحسن لذاته ، أوالسفلى وهم رجال الحسن لغيره ، فتشديد مالك يرجع إلى رجال أحاديث الأحكام ، على أنّ

تلك درجة من يصحح لهم ،وقديكتفيبمادونهاحتى في رجال أحاديث الأحكام وسئل ابن المبارك عن ابن إسحاق ، فقال : وجدناه صدوقاً ثلاث مرّات ، قال ابن حبّان : ولم يكن أحد في المدينة يقاربه في علمه ولا يوازيه في جمعه وهو من أحسن الناس سياقاً للأخبار ، وقال يحيى بن يحيى وأبو يعلى الخليلي : ثقة . وقال ابن البرقي : لم أر أهل المدينة يختلفون في ثقته وحسن حديثه ، وقال البوشنجي هو عندنا ثقة ثقة .وقد أطال وأجاد الكلام عليه صاحب تهذيب

٦٩(١٢) قال أبو عبدالرحمن – وقد روى هذا الحديث عن عامر بن سعد عن أبيه من غير حديث سعيد بن المسيب – أخبرنا محمّد بن المثنّى قال:

التهذيب[١]. وهذا ملخصه، والذهبي في الميزان[٢]. وغيره وقد طال البحث لكثرة الرواية عن هذا الرجل، واحتياج الأمّة إليه، كما تقدّم، وتخريج الحديث تقدّم، وكذا الكلام على قوله: حين خلّفه على أهله. وليست بمرفوعة هنا. وكذلك سائر رجال السند إلّا محمّد بن طلحة بن يزيد بن ركانة وهو المُطّلبي المكي، ثقة، أخرج له أبو داود والنسائي، وابن ماجة[٣]. وصاحب المناقب[٤]. روى عن إبراهيم بن سعد بن أبي وقّاص وعكرمة وعمرو بن دينار وغيرهم، وعنه يزيد بن أبي حبيب وحصين بن عبدالرحمن ومحمّد بن إسحاق، قال ابن معين وأبو داود: ثقة. وذكره ابن حبّان في الثقات، وكان قليل الحديث، كما قاله ابن سعد[٥]. وليس الاكثار من شرط الثقة بل من قرائن الصحة، أو الأصحيّة، وعلوّ الدرجة فقط.

قوله: وقد روي هذا الحديث عن عامر بن سعد الخ يشير إلى دفع ما يتوهم من تفرد ابن المسيّب وغيره، فقد توبع على جلالته وثقته، وقد مرّت روايته عن بكير ابن مسمار كما هنا في الباب الثالث، وهو الحديث الثاني منه، وكذا الثالث وفيه متابعتان، متابعة بعيدة لابن المسيّب وبكير بن مسمار بموسى ابن مسلم ومتابعة قريبة لعامر بعبدالرحمن بن سابط، وتأتي متابعتان أيضاً في سند الحديث الرابع من الباب الثامن والعشرين قربى وبعدى من طريق عبدالله بن أبي نجيح عن

---

١ – تهذيب التهذيب: ٣٨/٩رقم ٥١.

٢ – ميزان الاعتدال: ٥٦/٦رقم ٧٢٠٣.

٣ – تقريب التهذيب: ٥٢٦/٢ رقم ٦٢٢٥.

٤ – الطبقات: ٢٧٤/٢.

٥ – تهذيب التهذيب: ٢٣٩/٩رقم ٣٨١.

أخبرنا أبو بكر الحنفي قال :حدّثنا بكير بن مسمار قال: سمعت عامر بن سعد يقول:

أبيه عن سعد، وبهذاتعرف قوّة هذا الحديث لاختلاف طرقه مع تعددها، وله طرق يأتي التنبيه عليها عند غير النسائي أشار اليهابن‌كثير في تاريخه مع زيادات في ألفاظ الحديث فيما جرى بين سعد ومعاوية من المحاورة في سبّ أمير المؤمنينعليه السلام وإمتناع سعد منها محتجاً بالحديث وغيره، ومنها ما تقدّم في الحديث الثاني والثالث والرابع والخامس من الباب الثالث، وهذا بالنظر إلى جمع حديثه عدّة أحاديث وإلّا فهما حديثان الثاني والثالث باعتبار الاسناد مع إختلاف بعض الفصول ،كما تقدّم في الباب المذكور.

قوله: أبو بكر الحنفي. نسبة إلى بني حنيفة، ورجال هذا الاسناد رجال الصحيح ،ومشتركون الاواحداً وقد تقدّموا إلّا هذا، و أبو بكر الحنفي إثنان، كبير بصري إسمه عبدالله، يروى عن أنس فقط ،وعنه الأخضر ابن عجلان فقط حديثاً واحداً فقط عند الأربعة ،متنه أنّ النبيّ ﷺ باع قدحاً وحِلْساً في من يزيد،وله قصة[1]. وليس بمراد هنا،إنّماذكرته للإشتباه والغلط ،ومنه وصف عبدالله هذابابن عبدالله وليس‌كذلك، وصغير وهو المراد، وإسمه عبدالكبير بن عبدالمجيد بن عُبَيدالّله البصري أبو بكر الحنفي، ثقة مات سنة ٢٠٤ (أربع ومائتين) أخرج له السّتّة[2]. ولم يذكره صاحب الطبقات، روى عن الثوري ومالك والهيثم بن رافع وبكير بن مسمار وغيرهم ،وعنه بُنْدَار وابن المديني والذُهْلي والكُدَيمي، قال أحمد: ثقة أنا أحدّث عنه .وقال أبو زرعة: هم ثلاثة إخوة وهم ثقات. وقال ابن

---

١ - تهذيب التهذيب :٨٨/٦رقم ١٧٦.

٢ - تقريب التهذيب: ٣٦٣/١رقم ٤٢٧٢.

قال معاوية لسعد بن أبي وقّاص: مايمنعك أن تسبّ ابن أبي طالب ؟قال: لا أسبّه ما ذكرت ثلاثاً قالهنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ،لأن تكون لي واحدة منهنّ أحب إليّ من حمر النعم، لا أسبه ما ذكرت حين نزل عليه الوحي فأخذ عليّاً وإبنيه وفاطمة فأدخلهم تحت ثوبه ،ثم قال :ربّ هؤلاء أهل بيتي وأهلي، ولا أسبه ما ذكرت حين خلّفه في غزوة غزاها قال عليّ: خلّفتني مع الصبيان والنساء؟

سعد: كان ثقةً. وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال العجلي والعقيلي: ثقة ، وله ثلاثة إخوة ،أو إثنان هو العمدة فيهم، وأخوه أبو عليّ، وأمّا أبو المغيرة وإسمه عمير فضعيف ،وثَمّة رابع إسمه شريك[1].

قوله: قال معاوية لسعد بن أبي وقّاص إلخ، الحديث تقدّم مجموعاً ومفرقاً مع الكلام عليه في الباب الثالث وغيره، وما يأتي في الباب الثامن والعشرين يرجع إلى ذلك ،وقد إعتورت الحديث تصحيفات ،وصححت بحسب الطاقة، وفي نسخة لأعطينّ هذه الراية، وما هنا أظهر، إذ الألف واللام للعهد ،وقد تكون الاشارة للمعهود والمعقول، كما تكون للمحسوس، وهو الأصل فيها، وفي نسخة يفتح الله على يديه، وللحديث ألفاظ، وأشار أوّل الحديث[١٠٢] وآخره إلى أنّ معاوية إستنكر إمتناع سعد عن السبّ ، إمّا لبلوغه عنه أنّه لم يرض به ولم يسبّه وإمّا لاستخراج رأيه في ذلك، وإمّا خشية من الإنكار عليه من سعد، فقدّم له ما يمنع عن الانكار، وإن كان السبّ من حيث هو هو، فضلاً عن سبّ المؤمنين فضلاً عن سبّ أمير المؤمنين منكراً من القول وزوراً﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾[الكهف/٥] ولا يخفى أمر ذلك وحكمه عند أهل العلم، إنّما موضوع هذا الموضوع خدمات حديثيّة ورجاليّة، على ما مرّ ،وقد ساق الحديث أبو زرعة

---

١ - تهذيب التهذيب :٦/٣٧٠رقم ٧٠٧.

الدمشقي بزيادات، كما في تاريخ ابن كثير من طريق النسائي الآتية في الباب الثامن والعشرين عن ابن أبي نجيح عن أبيه، قال: لمّا حج معاوية أخذ بيد سعد بن أبي وقّاص فقال: يا أبا إسحاق إنّا قوم قد أجفانا هذا الغَزْو عن الحج حتى كدنا أن ننسَى بعض سننه، فَطُف نَطُف بطوافك، قال: فلمّا فرغ أدخله دار الندوة فأجلسه معه على سريره، ثمّ ذكر عليّ بن أبي طالب، فوقع فيه، فقال: سعد أدخلتني دارك وأجلستني على سريرك، ثمّ وقعتَ في عليّ تشتمه؟! والله لأن يكون فيَّ إحدى خلاله الثلاث أحب إليّ ممّا طلعت عليه الشمس، فذكرها، ثمّ قال: لا أدخل عليك داراً بعد هذا اليوم، ثمّ نفض رداءه، ثمّ خرج [١]. وفيه منقبة ظاهرة لسعد داخله تحت حديث: أفضل الجهاد كلمة حقّ عند سلطان جائر أخرجه ابن ماجة وأبو داود والترمذي عن أبي سعيد الخدري من طريق عطية العوفي، وقد ضعّف [٢]. وله شاهد عند أحمد والطبراني في الكبير والبيهقي في الشعب عن أبي أمامة الباهلي، قال البيهقي: وفي إسناده لِيْن [٣]. وله شاهد مرسل عن الزهري بإسناد جيّد. وآخر عند أحمد والنسائي والبيهقي والضياء كلّهم عن طارق بن شهاب [٤]. قال في الرياض: رواه النسائي بإسناد صحيح. وكذا قال المنذري [٥]. فالمتن صحيح، وأشار الحافظ السيوطي إلى صحته، وزاد في زوائد الجامع الصغير في الحديث، فأورده بلفظ أفضل الجهاد كلمة عدل عند

---

١ - البداية والنهاية: ٧/ ٣٤١.

٢ - سنن ابن ماجة: ٥/ ٤٨٥ ح ٤٠١١، وسنن أبي داود: ٤/ ١٢٣ ح ٤٣٤٤، وسنن الترمذي: ٣/ ٣١٨ ح ٢٢٦٥. كلّها «عدل» بدل حقّ.

٣ - مسند أحمد: ٣/ ١٩ ح ١١٦٠٣، والمعجم الكبير: ٨/ ٢٨٢، وشعب الايمان: ٦/ ٩٣ ح ٧٥٨١.

٤ - مسند أحمد: ٤/ ٣١٥ ح ١٨٨٤٨، وكنز العمّال: ٣/ ٦٤ ح ٥٥١١.

٥ - رياض الصالحين للنووي: ٥٦ ح ١٩٥، والترغيب والترهيب: ٣/ ١٥٨ ح ٣٤٨١.

قال: أولا ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي ،ولا أسبّه ما ذكرت يوم خيبر، حين قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم": لأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسولهُ، ويفتح اللهُ بيده، فتطاولنا ،فقال: أين عليّ ؟فقالوا: هو أرمد، قال :أدعوه، فبصق في عينيه ،ثم أعطاه الراية ففتح الله عليه ،فواللّه ما ذكره معاوية بحرف حتى خرج من المدينة.

سلطان جائر وأمير جائر.أخرجه الخطيب عن أبي سعيد[1].ويشهد له ما تقدّم وأحاديث سباب المؤمن معروفة في الصحيحين وغيرهما، وإن صرفت عن ظاهرها، وإنّما يتلو التالي في مثل ذلك قوله تعالى﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلُ اللهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[النساء/١٠٩]وهذاعارض ساق إليه السياق، ولأمر ما جمع الحافظ النسائي أحاديث الخصائص ،كما تقدّم في المقدّمة.

وقوله في حديث الأصل: **حتى خرج من المدينة**. ظاهر في أنّ القصة كانت في المدينة، وسياق حديث أبي زرعة يشعر بأ نّها وقعت بمكة، ومع ثبوت الروايتين يقال: لا تنافي بين هذه الغاية وبين وقوع القصة بمكة ،لجواز أن يمتنع معاوية بمكة حتى يعود إلى المدينة حتى يخرج منها، واحتمال تعدد الواقعة بعيدةعادة وإن جاز عقلاً، مع أنّ قول سعد في حديث أبي زرعة: لا أدخل عليك داراً بعد هذا اليوم، يبعّد تعدد القصة بمكة أولاّ وبالمدينة ثانياً، فإن لم يكن إشتباه على بعض الرواة فقد تعددت وإلّا فالظاهر إنّها قضية عين، وإنّما اختلفت ألفاظ الرواة ،وذلك قرينة الاشتباه على بعضهم.

وأمّا أصل الحديث بفصوله الثلاثة فكما مرّ صحةً وحسناً وتواتراً هذا، وما بعد الغاية لا يكون إلّا مغايراً لما قبلها وقوعاً أو حكماً وهذا جليّ واضح.

---

١ - تاريخ بغداد:٢٤٦/٧رقم ٣٧٣١.

٧٠(١٣) أخبرنا محمّد بن بشار قال: حدّثنا محمّد بن جعفر عن شعبة عن الحكم عن المصعب بن سعد عن سعد، قال: خلف رسول الله ﷺ عليّ بن أبي طالب في غزوة تبوك، فقال: يا رسول الله تخلفني بين النساء والصبيان؟ فقال: أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي؟ قال أبو عبدالرحمن: خالفه ليث عن الحكم عن عائشة.

قوله: **أما ترضى**. هذه رواية ثالثة، ومرّت روايتان بلفظ: أما ترضى. وبلفظ ألا ترضى. وهذه صريحة بأنّ الاستفهام على بابه، وهو يحتمل التقرير بما بعد النفي والانكار للنفي، على أنّ التقرير عبارة عن حملك المخاطب على الاقرار والاعتراف بما يعلم ثبوته أو نفيه فهو أشمل، كما مرّ.

قوله: **المصعب بن سعد**. رجال هذا الاسناد على شرط الشيخين، وكلّهم مشتركون – والحكم هو ابن عُتَيبة – إلّا المصعب ابن سعد، وقد سقط من بعض النسخ لفظ «عن سعد» وهو سهو ظاهر من الناسخ، لما تقدّم أنّ أولاد سعد كلّهم إنّما يروون عنه، وإلّا لكان الحديث مرسلاً، ولو كان كذلك لنبّه عليه الإمام النسائي، على أنّ الحديث قد رواه أحمد بلفظه وإسناده عن مصعب بن سعد عن سعد بن أبي وقّاص[١]. قال ابن كثير إسناده على شرطهما، ولم يخرجاه، وهكذا رواه أبو عَوَانة عن الأعمش عن الحكم عن مُصعب عن أبيه، ورواه أبو داود الطيالسي عن شعبة عن عاصم عن مصعب عن أبيه، انتهى[٢]. ومصعب ثقة، أخرج له الستّة[٣]. وأبو طالب والمرشد بالله والسيلقي والحاكم الحسكاني وصاحب المناقب[٤]. روى عن أبيه وعليّ عليه السلام وطلحة وابن عمر وغيرهم وعنه عمرو بن

---

١ – مسند أحمد: ١٨٢/١ ح ١٥٨٣، وفضائل الصحابة: ٥٦٩ ح ٩٦٠.

٢ – البداية والنهاية: ٣٧٧/٧.

٣ – تقريب التهذيب: ٥٨٦/٢ رقم ٦٩٥٨.

٤ – الطبقات: ٣٤٦/٢.

٧١ (١٤) أخبرنا الحسن بن إسماعيل بن سليمان المِصِّيصي المُجَالِدي قال: أخبرنا

مرّة وأبو اسحاق والحكم بن عُتَيبة، قال ابن سعد: كان ثقةً كثير الحديث وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال العجلي: تابعيّ ثقة[1].

قوله: تخلفني بين النساء. وفي نسخة «في النساء» والكلام على الحديث كسوابقه.

وقوله: إلّا أنّه. وفي نسخة «غير أنّه» وألفاظ الحديث مختلفة والمعنى متفق.

قوله: خالفه ليث عن الحكم إلخ الحكم يروى عن مصعب بن سعد وعن أخته عائشة، كما في ترجمته من تهذيب التهذيب[2]. فالمخالفة صوريّة وإلّا فقد روى عنهما معاً، ومثل هذا لا يعدّ مخالفة في الحقيقة، على أنّ الرواية عن عائشة قد ثبتت، كما نص عليها في الحديث الآتي بعد هذا. ورجال إسناد الحديث الرابع عشر مشتركون غير الأول، وهم بين ثقة وصدوق إلّا ليث بن أبي سُليم، ورجح بعض المتأخرين تصحيح حديثه، كما يأتي، لا سيّما ما تقدّم عنه قبل الاختلاط.

أمّا الحسن بن إسماعيل فقد وصفه الحافظ النسائي بما يزول معه لبس الاشتراك اللفظي، قال في التقريب: ثقة وهو ممّن أخرج له النسائي[3]. ولم يذكره صاحب الطبقات، روى عن فُضَيل بن عياض ووكيع وهُشَيم والمطّلب بن زياد وغيرهم، وعنه النسائي وابن أبي عاصم وأبو يعلى وابراهيم بن هاشم وغيرهم قال النسائي: ثقة. وقال ابن حبّان في الثقات: مستقيم الحديث. وقال مسلمة لا

---

١ - تهذيب التهذيب: ١٠/١٦٠رقم ٣٠٤.

٢ - تهذيب التهذيب: ٢/٤٣٤رقم ٧٥٧.

٣ - تقريب التهذيب: ١/١١٣رقم ١٢٦٩

بأس به[١]. وشيخه المُطّلب -بزنة المفتعل من الطلب قلبت التا طا وأدغمت في الطا على حد المطلع ونحوه- وهو ابن زياد بن أبي زهير الثقفي الكوفي صدوق، ربما وَهِمَ، أخرج له البخاري في الأدب المفرد والنسائي في الخصائص وابن ماجة[٢].ومحمّد بن منصور والنرسي وصاحب المناقب[٣]. وليس له في الخصائص إلّا هذا الحديث متابعة في الجملة، إذ لم يرو له النسائي إلّا فيما هو كالشاهد. روى عن الامام زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ عليه السلام وليث بن أبي سُليم وعبدالله بن محمّد بن عقيل وغيرهم، وعنه ابن المبارك[١٠٣] وأحمد وابن معين وأبو بكر وعثمان إبنا أبي شيبة وابن نمير والحسن بن إسماعيل المجالدي وغيرهم، قال أحمد وابن معين والعجلي وعثمان وابن أبي شيبة: ثقة وذكره ابن حبّان وابن شاهين في الثقات، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. وضعّفه عيسى بن شاذان، وقال: عنده مناكير. وقال أبو داود:هو عندي صالح .وقال ابن سعد: كان ضعيفاً في الحديث جدّاً. وقال ابن عدي: وله أحاديث حسان وغرائب ولم أر له حديثاً منكراً وأرجو أنّه لا بأس به،كما في تهذيب التهذيب[٤]. وميزان الأقوال كلام التقريب المصدر به كل ترجمة، كما مرّ، ومع الالتفات إلى ما تكرر التنبيه عليه تعرف حكم من هذا حاله، ولأمر ما قال المقبلي على حدّة وبشاعة في كلامه ما معناه، وبالجملة فقد أفسدوا باب الرواية، فهذا يضعّف هذا إلى أدنى رتبة، وهذا يرفعه ويوثّقه إلى أعلاها، فلم تبق أقوالهم إلّا قرائن للمتأهّل .وقد مرّ نحو هذا، والقصد التنبيه للتنبّه، لا الثلب والثلم ،كما تقدّم

---

١ - تهذيب التهذيب :٢٥٥/٢رقم ٤٧١.

٢ - تقريب التهذيب :٥٨٨/٢رقم ٦٩٨٤.

٣ - الطبقات :٣٤٨/٢.

٤ - تهذيب التهذيب :١٧٧/١٠رقم ٣٣١.

المطّلب عن ليث عن الحكم عن عائشة بنت سعد عن سعد أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال لعليّ عليه السلام في غزوة تبوك: أنت يا ابن أبي طالب منّي مكان هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ من بعدي، قال أبو عبدالرحمن: وشعبة أحفظ وأثبت، وليث ضعيف الحديث وقد روته عائشة بنت سعد

وهذا يجري في شيخه ليث وهو ابن أبي سُليم مصغراً وإسمه أيمن، وقيل أنس صدوق، اختلط أخيراً، ولم يتميّز حديثه، فترك، كما في التقريب[١]. وفيه ما مرّ وما يأتي، أخرج له البخاري تعليقاً، ومسلم متابعةً أو مقروناً في الصحيح والأربعة ومحمّد بن منصور وأبو طالب والمرشد بالله والشريف الجرجاني والنرسي والحاكم الجشمي وصاحب المحيط[٢]. ليس له في الخصائص غير هذاالحديث في الشواهد، كما مرّ. روى عن عكرمة وأبي اسحاق السبيعي وأبي الزبير والمنهال بن عمرو وعبدالله بن الحسن بن الحسن وخلق، وعنه الثوري وشعبة وجرير بن عبدالحميد ومعتمر ابن سليمان وعبدالسلام بن حرب وأبو الأحوص والمطّلب بن زياد وغيرهم، وظاهر كلام التقريب إنّ إختلاطه أوجب تركه مطلقاً، لعدم تميز حديثه، وفيه أنّ الثقات الذين رووا وحدّثوا عنه يبعد كل البعد أن يأخذوا عنه ويحدّثوا بعد إختلاطه ساكتين عنه، وهم النقّاد وهم أعرف به، وهم المشافهون له وهم المعاصرون له، بلى من صرّح بأنّه رآه بعد إختلاطه فلم يرو عنه، فقد صرّح بترك حديثه، ثمّ يقال: إنّ أحاديثه الموافقة لأحاديث الثقات التي رووها عنه وعن غيره سيّان الرواية عنه وعدمها إتّكالاً على الثقات، بل هذا يشعر بأنّه كان قبل إختلاطه، وكان ممّا لم يخلط فيه، ومن هذا النمط حديث الباب، فكلّ ما قيل فيه خارج عنه لصحته من طرق وتواتره، كما مرّ، ولا يشترط في رواة المتواتر عدالة

---

١ - تقريب التهذيب :٢/٤٩٧رقم ٥٨٨١.

٢ - الطبقات :٢/٢٣١.

ولا ضبط ،فكيف يتجه هنا كلام التقريب على ظاهره ، على أنّه لم ينقل الحافظ في تهذيب التهذيب[١]. ولا الذهبي في الميزان[٢]. هذه العبارة بأسرها عن أحد من المتقدّمين ،وإذا تأمّلت مجموع كلام المتقدّمين فيه والمتأخّرين لم تجد فيه ما ملخصه ما في التقريب ،بل هم بين متوسط فيه وبين مفرط ، فالأول يقبل حديثه مطلقاً ،أو متابعةً ،والثاني يردّه مطلقاً وهو محجوج بما يأتي ، وكيف نقول: إذا روى عنه مثل شعبة وابن علية وأبو معاوية ساكتين من غير قدح في الرجل ولا في روايته ، ولهذا إحتج بهذه الحجة الذهبي بعد أن ساق كلام كثير ممّن تكلم فيه ، ثم قال: قلت: روى عنه شعبة وابن عُلية وأبو معاوية والناس ،انتهى[٣]. والصواب أنّ في حديثه وفقة وتأمّل تظهر ممّا تقدّم وما يأتي ، قال الحافظ السيوطي في الذبّ عنه في التعقبات: إنّما ضُعِّفَ من قبل حفظه فهو متابع قويّ، انتهى. وهذا هو الجواب في روايته لحديث الباب ، كما أشار إليه النسائي بقوله: وشعبة أحفظ. وفي نسخة «أثبت» وليث ضعيف الحديث. فمع متابعة شعبة تزول تهمة السّهو والتخليط ، لا سيّماوقدأردف روايته عن عائشة بنت سعد بمتابع آخر من رجال الصحيحين ، كما أشارإلى ذلك بقوله :وقد روته عائشة بنت سعد.وساق الاسناد من طريق عبدالمجيد بن سهل ، فلم يبق وجه لتضعيف حديثه هنا أصلاً ، لصحته من غير طريقه وتواتره ، كما عرفت ، إلّا أنّ كلام الحافظ النسائي يرجع إلى خصوص هذه الرواية من طريق ليث ،لاإلى أصل الحديث ، فلهذا ساقه من نيّف وعشرين طريقاً لينجبر ما فيه مقال بما صحّ منها على القانون الحديثي.

وأمّاليث هذا فالكلام فيه بين إفراط من المشدّدين وتوسط من المعتدلين المتوسطين ، وخيار الأمور أوسطها ، وقد روى له بعض أئمّة الحديث وبعض أئمّة

---

١ - تهذيب التهذيب :٤٦٥/٨رقم ٨٣٣.

٢ - ميزان الاعتدال :٤٢١/٣رقم ٦٩٩٧.

٣ - الرقم السابق .

الآل، فحسن البحث فيه

فمن الأول: قول أحمد: مضطرب الحديث ما رأيت يحيى بن سعيد أسوأ رأياً منه في ليث بن أبي سُلَيْم وابن إسحاق وهمام لا يستطيع أحد أن يراجعه فيهم وقد مرّ الكلام في ابن إسحاق ورجّح بعضهم إنّه أضعف من عطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد، وقال ابن مهدي: ليث أحسنهم حالاً عندي. وقال ابن معين: ضعيف إلّا أ نّه يكتب حديثه، كان يحيى بن سعيد لا يحدّث عنه، وفي رواية كان ضعيف الحديث عن طاوس، وقال مؤمّل بن الفضل: قلنا لعيسى بن يونس: لِمَ لَمْ تسمعْ من ليث؟ قال: قد رأيته وكان قد إختلط، وكان يصعد المنارة عند إرتفاع النهار فيؤذن، ومثل هذا يترك حديثه بعد إختلاطه، فمن روى عنه من الثقات معتمداً له فهو قبل إختلاطه وإلّا كان القدح فيهم وحاشاهم. وقال أبو حاتم وأبو زرعة: لا يشتغل به، هو مضطرب الحديث. وزاد أبو زرعة في رواية: لِيْن الحديث لا تقوم به الحجة عند أهل العلم بالحديث، وقال الحاكم أبو عبدالله: مجمع على سوء حفظه وضعّفه جماعةٍ، بنحو ما تقدّم وسوء الحفظ من الضعف المنجبر، قد يكون حديث صاحبه بالمتابعة ،أوْ الشواهد إمّا حسن أو صحيح لغيره.

ومن الثاني: قول فُضَيلَ بن عياض: كان ليث أعلم أهل الكوفة بالمناسك، وقال أبو داود: سألت يحيى عنه فقال: لا بأس به. وعامّة شيوخه لا يعرفون وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة. وقد روى عنه شعبة والثوري ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه. وقال الدارقطني: صاحب سنّة يخرج حديثه، إنّما أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاوس ومجاهد فقط. وقال ابن سعد: كان رجلاً صالحاً عابداً وكان ضعيفاً في الحديث من غير تعمّد، وقال ابن حبّان: إختلط في آخر عمره فكان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، ويأتي عن الثقات بما ليس من حديثهم. وهذا صريح في تأخّر الإختلاط إلى آخر عمره، فمن روى عنه قبل ذلك ليس كمن روى عنه بعد الإختلاط ،وقال الترمذي عن محمّد أي ابن إسماعيل البخاري: ليث صدوق يهم ،ولعمري إنّ هذا من العدل بمكان قبل أن يتحقق

إختلاطه، وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقويّ عندهم. وقال البزّار: كان أحد العباد إلّا أ نّه أصابه إختلاط فاضطرب حديثه، وإنّما تكلّم فيه أهل العلم بهذا وإلّا فلا نعلم أحداً ترك حديثه وهذا يفيد أنّ الإضطراب إنّما إعترى حديثه بعد الإختلاط، وقال يعقوب بن شيبة: هو صدوق ضعيف الحديث، وقال ابن شاهين في الثقات[١٠٤]:قال عثمان بن أبي شيبة: ليث صدوق، ولكن ليس بحجة. ونفي الحجية لا ينفي ما دونها، ولهذا قال: صدوق، وقال الساجي: صدوق فيه ضعف كان سيّء الحفظ كثير الغلط ،كان يحيى القطان بآخره لا يحدّث عنه وهذا يفيد أ نّه قد كان حدّث عنه قبل ذلك، وقال ابن معين: منكر الحديث وكان صاحب سنّة، وقال الساجي: كان أبو داود لا يدخل حديثه في كتاب السنن. قال الحافظ ابن حجر: كذا قال، وحديثه في السنن لكنّه قليل[١]. وكذا يجاب عن قول ابن حبّان: تركه أحمد وغيره. لأ نّ حديثه في المسند غير قليل بل صحح حديثه مطلقاً في المسند الشيخ أحمد محمّد شاكر، قال في الجزء الثاني بلفظ: حدّثنا عبدالرزاق أخبرنا سفيان عن ليث عن مجاهد عن أبي معمر قال: كنّا مع عليّ كرّم الله وجهه فمرّت به جنازة، فقام لها ناس، فقال عليّ: من أفتاكم بهذا؟ فقالوا: أبو موسى، قال :إنّما فعل ذلك رسول الله ﷺ مرّة، فكان يتشبه بأهل الكتاب، فلمّا نُهِيَ انتهى - ما لفظه: إسناده صحيح، سفيان هو الثوري وليث هو ابن أبي سليم، وهو ثقة صدوق تكلّموا فيه من قبل حفظه، والحق أ نّه كغيره من الرواة، يترك من حديثه ما يتبيّن فيه خطاؤه، وقد غلا بعضهم في الكلام فيه حتى قال وكيع :ما قال إلى أن قال: وقد ترجم له البخاري في الكبير، فلم يذكر فيه جرحاً، انتهى[٢]. اي وقد روى الترمذي عنه في كتاب العلل انّه صدوق يَهِمُ كما تقدّم،وهذا معيار القول فيه قبل الإختلاط، وأمّا الشيخ أحمدمحمّد شاكر فقد صحح له كماترى،

---

١ - تهذيب التهذيب :٤٦٥/٨رقم ٨٣٣.

٢ - المسند: ٢ / ٢٨٤ ح ١١٩٩

٧٣(١٥) أخبرنا زكريّا ين يحيى قال: أخبرنا أبو مصعب عن الدراوردي عن عبدالمجيد عن عائشة عن أبيها انّه قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى أتى ثنية الوداع -يريد غزوة تبوك وعليّ يشتكي- وهو يقول: أتخلفني مع الخوالف؟ فقال النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم: أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا النبوّة.

وفيه بحث، فحديثه إنّما يصح لغيره بالمتابعة والشواهد كما هنا، لا لذاته،لاجماعهم على سوء حفظه أي من قبل الاختلاط وأمّا بعده فلا كلام، فاعتبر هذا الكلام في كل مقام يضاهي هذا المقام مع الملاحظة، لما تقدّم التنبيه عليه والانصاف تظفر بالصواب إن شاء الله تعالى.

هذا الحديث دخله التصحيف متناً وإسناداً. ففي بعض النسخ أبو مصعب الدراودي، فجعل الدراوردي بدلاً أو بياناً لأبي مصعب، وهو شيخٌ لأبي مصعب في الحقيقة، فسقطت«عن»، وفي بعضها عن الدراوردي عن الحكم عن عائشة وقد تقدّمت رواية الحكم عنها، وفي بعضها خرج عليّ مع النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم حتى جاء ثنّية الوداع وعليّ يبكي يريد غزوة تبوك ،وعليّ يشتكي وهو يقول إلخ قال ابن كثير بعد أن ساق الحديث من طرق، وقال أحمد: حدّثنا أبو سعيد مولى بني هاشم ثنا سليمان بن بلال حدّثنا الجعد بن عبدالرحمن عن عائشة بنت سعد عن أبيها أنّ عليّاً خرج مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى جاء ثنيّة الوداع وعليّ يبكي يقول تخلفني مع الخوالف، فقال :أوَما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا النبوّة انتهى[١].وهذا شاهد للفظ والمعنى، قال فيه ابن كثير: وهذا إسناد صحيح أيضاً ولم يخرجوه ،وقد رواه غير واحد عن عائشة بنت سعد عن أبيها، انتهى.

وهذا يؤيّد ما تقدّم من المتابعات لليث بن أبي سليم من غير طريق عبدالمجيد

---

١ - البداية والنهاية :٢٣٧٧/٧.

أيضاً، وفيه إبدال يشتكي بيبكي، وهو الصواب المطابق لما في الروايات الأُخَر وإلّا لقال يشكو، لأنّ معنى يفتعل المزيد من هذه المادّة غير معنى المجرد إلّا أن يكون الأصل يشتكي إليه، فهو بمعنى يشكو إليه فحذف الجار والمجرور، والله أعلم . قال الله ﴿وَتَشْتَكِي إِلَى اللهِ﴾[المجادلة/١] وكذلك أصله إنّما يعدي بإلى ،كما قال يعقوب ﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللهِ﴾[يوسف/٨٦] وفي رواية أحمد شاهد لما في بعض النسخ المصرّح فيها بأنّ علياً ﵇ خرج مصاحباً للنبيّ ﷺ من أول وهلة، وهو يخالف سائر الروايات المصرّحة بأنّه خرج تابعاً ملتحقاً،وقد يمكن الجمع بأنّه خرج معهم مشيّعاً إلى حوالي المدينة فسمع ما سمع فالتحق، فقال ما قال، ولم يعلم بخروجه أوّلاً بعض الرواة، فَفَهِم انّه انّما خرج بعد خروج رسول الله ﷺ لما سمعه بالمدينة ،وقد يكون خرج أوّلاً مشيّعاً ،فرجع إلى المدينة، فسمع ذلك فرجع إلى رسول الله ﷺ ملتحقاً به، وقد مرّ إنّ إختلاف ألفاظ الرواة لا يضرّ، لأنّه إمّا بحسب ما فهم بعض الصحابة ، فروى بالمعنى، كما في سائر قضايا الأعيان، وإمّا لطروّ التصحيف ،أو الرواية بالمعنى من رواة الخصائص، وإمّا أنّ كلّ واحد روى ماراى وسمع لا سيّما وهذه الروايات كلّها عن سعد بن أبي وقّاص، وعلى الجملة فتلك أسباب ومقدمات للحديث ،وقد إتّفقوا على متن الحديث النبوي، أو معناه في الجملة ،فلهذا صار متواتراً، وهذاه الاختلافات ليست منه ولا من العلل القادحة، كما هذا شأن مختلف الحديث وفيه مؤلّفات خاصّة . ورجال هذا الاسناد كلّهم ثقات، وقد تقدّموا إلّا عبدالمجيد وهو ابن سهل بن عبدالرحمن بن عوف الزهري ثقة، أخرج له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي[١] .ولم يذكره صاحب الطبقات، روى عن سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبدالله بن عتبة وعطاء بن أبي رباح وأبي صالح السمّان اي وعائشة بنت سعد،كما هنا، وعنه مالك والدراوردي وسليمان بن بلال وابن

---

١ - تقريب التهذيب :٣٦٤/١رقم ٤٢٨٥.

٧٣ (١٦) أخبرنا الفضل بن سَهْل البغدادي قال: حدّثنا أبو أحمد الزُبَيري قال: حدّثنا عبدالله بن حبيب بن أبي ثابت عن حمزة بن عبدالله عن أبيه عن سعد قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وآله في غزوة تبوك وخلّف علياً فقال: أتخلفني؟ فقال: أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى ،إلّا أنّه لا نبيّ بعدي.

أبي الزناد وغيرهم، قال ابن معين والنسائي وابن البرقي: ثقة .وذكره ابن حبّان في الثقات وقال أبو حاتم: صالح الحديث. وقال الحاكم: شيخ من ثقات المدينيّين عزيز الحديث[١].والحَكَم على ما في بعض النسخ هو ابن عُتَيبة تقدّم في رجال السند السادس من الباب الثالث، وهو من رجال الستّة، فالحديث ثابت، وقد تقدّم تخريجه وشواهده وإنّما تعددت طرقه .

قوله: الفضل بن سهل. هو ابن ابراهيم الأعرج البغدادي صدوق، روى له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي[٢]. والمرشد بالله[٣]. له في الخصائص حديثان، روى عن شبابة وأبي أحمد الزبيري وعفان والأسود بن عامر، وعنه من أخرج له، وأبو حاتم وعبدالله بن أحمدبن حنبل وابن أبي الدنيا والبغوي وغيرهم .قال أبو حاتم: صدوق. وقال النسائي: ثقة. وذكره ابن حبّان في الثقات، وكان ذَادَهَاءٍ وذَكاءٍ[٤].

وشيخه أبو أحمد الزُبَيري، وهو محمّد بن عبدالله بن الزبير الأسدي الزبيري

---

١ - تهذيب التهذيب :٣٨٠/٦رقم ٧٢٠.

٢ - تقريب التهذيب :٤٧٥/٢رقم ٥٥٩١.

٣ - الطبقات :٢٠٢/٢.

٤ - تهذيب التهذيب :٢٧٧/٨رقم ٥٠٧.

الكوفي، ثقة ثبت ،إلّا أنّه قد يخطيء في حديث الثوري، أخرج له الجماعة[١].
والمؤيّد بالله وأبو طالب والمرشد بالله والسمّان وصاحب المحيط[٢].[١٠٥]
روى عن فطر بن خليفة ومالك بن أنس وإسرائيل بن يونس وحمزة بن حبيب وعبدالله بن حبيب وغيرهم، وعنه أحمد وأبو خيثمة وبندار والفضل بن سهل وأبو بكر بن أبي شيبة وخلق، قال ابن نمير: صدوق ما علمت فيه إلّا خيراً مشهور بالطلب ثقة صحيح الكتاب، وقال أحمد: كان كثير الخطأ في حديث سفيان، وقال نصر بن عليّ: سمعت أبا أحمد الزبيري يقول: لا أبالي أن يسرق منّي كتاب سفيان لأنّي أحفظه كلّه، وقال ابن معين وابن قانع: ثقة. وقال ابن سعد: كان صدوقاً كثير الحديث. وقال ابن معين في رواية :ليس به بأس. وقال العجلي كوفيّ ثقة يتشيّع. وقال أبو زرعة وابن خراش: صدوق. وقال أبو حاتم: عابد مجتهد حافظ للحديث له أوهام. وقال النسائي: ليس به بأس[٣]. قال في الطبقات:وذكره السيد صارم الدين وابن حابس وابن حميد في ثقات محدّثي الشيعة.

وشيخه عبدالله بن حبيب بن أبي ثابت هو الأسدي الكوفي ثقة، أخرج له مسلم والنسائي في الخصائص[٤]. والمرشد بالله[٥]. روى عن أبيه وحمزة بن عبدالله وطاوس والشعبي وعطاء بن أبي رباح، وعنه الثوري ووكيع وأبو أحمد الزبيري وابن المبارك وابن نمير وغيرهم ،قال ابن معين والطبراني وابن خلفون ثقة، وذكره ابن حبّان في الثقات وقال: له عند مسلم حديث لا هجرة بعد الفتح

---

١ - تقريب التهذيب :٥٢٨/٢ رقم ٦٢٦١.

٢ - الطبقات :٢٧٨/٢.

٣ - تهذيب التهذيب :٢٥٤/٩رقم ٤٢٠.

٤ - تقريب التهذيب :٢٨٤/١رقم٣٣٥٧.

٥ - الطبقات :٤٧٢/١.

وعند النسائي في الخصائص حديث أنت منّي بمنزلة هارون من موسى. وقال الدارقطني عبدالله وعبيدالله وعبدالسلام بنو حبيب بن أبي ثابت، وكلّهم ثقات وقال النسائي: ليس به بأس[١].

وشيخه حمزة بن عبدالله. أخرج له النسائي في الخصائص .ولم يذكره صاحب الطبقات، قال في تهذيب التهذيب: حمزة بن عبدالله عن أبيه عن سعد وعنه عبدالله بن حبيب بن أبي ثابت وشريك بن عبدالله النخعي، قال أبو حاتم مجهول، انتهى[٢]. اي مجهول الحال ،لخروجه عن جهالة العين برواية إثنين، فهذا هو المستور، وفيه ضعف ينجبر بالمتابعة والشواهد، كما هنا ولم يصرّح النسائي فيه بشيء، وقد نبّه على جماعة من رجال الخصائص إمّا بالجهالة ،أو الضعف، كما تقدّم في المقدمة إعتماداً منه على إنجبار ضعفه هنا بالشواهد، فحديثه هذا من حيث الاسناد فيه مقال، ومن حيث الشواهد صحيح لغيره، وأمّا من قبل المستور مطلقاً فلا كلام عنده في قبول هذا، كما عرفت.

وشيخه أبوه عبدالله لم يتميّز، لعدم تمييزه بالأوصاف المشخصة، نعم عدّ الحافظ بن حجر في تهذيب التهذيب ممّن روى عن سعد بن أبي وقّاص عبدالله بن ثعلبة بن صُعير - بمهملتين ويقال ابن صُعَير - مصغراً - هكذا في ترجمة سعد[٣]. ثمّ ترجم عبدالله بن ثعلبة هذا[٤]. فقال في التقريب: له رؤية ولم يثبت له سماع انتهى[٥].فهذا يمكن أن يروي عن سعد، لأنّه مات سنة ٨٩ (تسع أو سبع

---

١ - تهذيب التهذيب :١٨٣/٥رقم ٣١٦.

٢ - تهذيب التهذيب :٣١/٣رقم ٤٤.

٣ - تهذيب التهذيب :٤٨٣/٣رقم٩٠١.

٤ - تهذيب التهذيب :١٦٥/٥رقم ٢٨٤.

٥ - تقريب التهذيب :٢٨١/١رقم ٣٣٢٩.

وثمانين)، ومات سعد سنة ٥٥ (خمس وخمسين)على المهشور، فقد عاصره قطعاً بل صرّح في تهذيب التهذيب في ترجمته بأ نّه روى عن سعد ولفظه: مَسَح رسول الله ﷺ وجهه ورأسه زمن الفتح ودعا له ،روى عن النبيّ ﷺ وعن أبيه وعمر وعليّ وسعد وأبي هريرة وجابر[١]. وترجيح بعض الحفاظ أنّ حديثه عن النبيّ ﷺ مرسل لا ينافي أن يكون موصولاً بواسطة من روى عنهم صريحاً كيف وهو هنا مصرّح بأ نّه عن سعد عن النبيّ ﷺ، وهذا توجيه وجيه وإن فرض أنّ المذكور هنا غيره. فحديثه ثابت صحيح بل متواتر ،كما تقدّم في ترجمة حمزة بن عبدالله وغيره من غير هذه الطريق، وإنّما روايته هنا كالمتابعة ،لكثرة أسانيد حديث الباب الصحيحة وغيرها. والله أعلم وأحكم، ثمّ هو صحابيّ على الاصطلاح الحديثي لثبوت رؤيته

فائدة

تكرر الاستثناء في هذا الحديث بنحو: إلّا أ نّه لا نبيّ بعدي. أي غيري أو بعد نبوّتي. أي بعد ظهورها خارجاً وإلّا لجاز أن يكون نبيّ معه ﷺ ،والقواطع تدفعه، وأمّا قبله وإن كان هذا التأويل يتناوله فهو مخصص بالقواطع وبالواقع، فلا إشكال، وقوله: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى. هو الحامل على هذا الاستثناء، كما ترى، وربّما تزعم ذلك اليهود في ابن صيّاد بل شافهني بعض أحبارهم بأنّ لهم نبيّاً موعوداً به آخر الزمان، فقلت: ومن هو وما إسمه؟ وشريعتنا تدفعه قطعاً، قال: إسمه المسيح وهو من آل داود، فعرفت أ نّه يرمز إلى المسيح الدجال الذي وردت فيه الأحاديث أ نّ اليهود من جنوده، وأ نّه يخرج من يهود

---

١ - تهذيب التهذيب: ١٦٥/٥رقم ٢٨٤.

إصبهان حتى يأتي الشام مدينة فلسطين، كما رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح غير الحضرمي بن لاحق وهو ثقة [١]. وعن أنس يرفعه: يخرج الدجال من يهود إصبهان ،رواه أحمد وأبو يعلى وزاد: معه سبعون ألفاً من اليهود وعليهم السِّيْجَان -جمع ساج وهو الطيلسان- ورجالهما رجال الصحيح إلّا محمّد بن مصعب، وقد رواه عن الأوزاعي، وروايته عنه جيدة ،وقد وثّقه أحمد وضعّفه غيره[٢]. ولهما شواهد كثيرة مجموعها يفيد قوّة، وإن كان في بعضها مقال، وفي بعضها لتقاتلنّ المشركين حتى يقاتل بقيّتكم الدجال على نهر الأردن أنتم شرقيّة وهم غربيّة. رواه الطبراني والبزّار عن نهيك بن صريم مرفوعاً، ورجال البزّار ثقات[٣]. وفي بعضها: ثمّ يسلط الله المسلمين فيقتلونه ويقتلون شيعته -أي بواسطة عيسى عليه السلام، كما يأتي- حتى أنّ اليهود ليختبئ تحت الشجرة والحجر فيقول الحجر، أو الشجرة للمسلم: هذا يهودي تحتي فاقتله. قال الهيثمي: بعضه في الصحيح. رواه أحمد والطبراني، وفيه ابن إسحاق، وهو مدلس،انتهى[٤].

وقد مرّ الكلام فيه، وأصل الحديث ثابت في الصحيحين، وهذه كرامة لعيسى على لسان نبيّنا صلى الله عليه وآله وسلم ومعجزة له لتضمّنها الأخبار بالغيب المستقبل، وفي بعضها فيمشي إليه عيسى فيقتله ،حتى أنّ الشجر والحجر ينادي هذا يهوديّ، فلا يترك ممّن كان يتبعه أحد إلّا تبعه.اى عيسى رواه أحمد بإسنادين، رجال أحدهما

---

١ - مسند أحمد ٧٥/٦ ح ٢٤ ٥١١ عنه مجمع الزوائد:٤٦٠/٧ ح ١٢٥١٢.

٢ - مسندأحمد :٢٢٤/٣ ح ١٢٣٦٨، ومسند أبي يعلى :٦ / ٣١٧ ح ٣٦٣٩ عنهما مجمع الزوائد:٤٦٠/٧ ح ١٢٥١٣.

٣ - مجمع الزوائد:٤٧٢/٧ ح ١٢٥٤٢.

٤ - مجمع الزوائد:٤٦٩/٧ ح ١٢٥٣٤، ومسند أحمد:٦٧/٢ ح ٥٣٥٣.

رجال الصحيح[١].وفي بعضها: فأكثر تَبِعتِه اليهود والنساء وفيه أنّ عيسى يقتله وينهزم أصحابه، فليس شيء يومئذ يُوارِيْ منهم أحداً حتى أنّ الشجرة لتقول: يا مؤمن، هذا كافر، ويقول الحجر:[١٠٦] يا مؤمن، هذا كافر. رواه أحمد والطبراني ورجالهما رجال الصحيح، إلّا عليّ بن زيد بن جدعان، ففيه ضعف وقد وثّق، كما قاله الهيثمي[٢]. وقد مرّ الكلام عليه،وتصحيح الشيخ أحمد محمّد شاكر حديثه ،وشواهد الباب كثيرة ،وأحاديث الدجال متواترة في الجملة، ثابتة في الصحيحين وغيرهما. وساق الهيثمي منها في مجمع الزوئد مبلغاً جسيماً، فبلغ ذلك ستّ عشرة صحيفة من كتاب الفتن الجزء السابع مع ما تقدّم في غيرها،وصرّح في فتح الباري: بأنّ نطق الأحجار بأنّ اليهود كامنون وراءها عندقتالهم المسلمين لم يقع، وسيكون قبل نزول عيسى بن مريم أو معه[٣]. كما صرّحت به الأحاديث المتقدّمة، وهو المسلط على قتل الدجال، والمراد أنّ «بعد»هاهنا بمعنى غير، ليدخل في النفي من عاصره ﷺ ممّن يدّعي النبوّة والثلاثون الدجال أي الكذّاب الذين بعده على حدّ ما قيل في قول سليمان﴿وَهَبْ لِي مُلْكاً لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي﴾[ص/٣٥] أي غيري فمفهوم الصفة المستفاد من الظرف مطرح هنا إتّفاقاً، وكذا في حقّ سليمان إلّا أنّه مطرح في حقّه قبلاً وبعداً ،إذ لم يملك ملكه أحد من البشر لا قبله ولا بعده، فتأمّل واعرف ما نحن فيه من مبادىء اليهود، تصديقاً لخبر الصادق المصدوق، وقد جمعت في هذا بحثاً خاصاً، والقصد الاشارة.

---

١ - مسندأحمد:٢٦٧/٣ح ١٤٩٩٧،عنه مجمع الزوائد:٤٦٦/٧ ح ١٢٥٢.

٢ - مسندأحمد:٢١٦/٤ح ١٧٩٣٠ عنه مجمع الزوائد:٤٦٤/٧ ح ١٢٥٢٠.

٣ - فتح الباري:٤٥٠/٦.

ذكر الإختلاف على عبدالله بن شريك في هذا الحديث

٧٤ (١٧) أخبرنا القاسم بن زكريّا بن دينار الكوفي قال: حدّثنا أبو نعيم قال: حدّثنا فطر عن عبدالله بن شريك عن عبدالله بن الرقيم الكناني عن سعد بن أبي وقّاص أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قال لعليّ: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى.

٧٥ (١٨) أخبرنا أحمد بن يحيى الكوفي قال: حدّثنا عليّ -وهو ابن قادم قال: حدّثنا إسرائيل عن عبدالله بن شريك عن الحارث بن مالك قال: قال سعد بن

قوله: ذكر الاختلاف إلخ لا ضير في هذا الاختلاف، كما تكرر الكلام في مثله وهذا الاختلاف إن رجع إلى الاسناد فقد عدّ في تهذيب التهذيب فطر بن خليفة وإسرائيل ممّن روى عن عبدالله بن شريك[١]. وهكذا كل شيخ يروى عنه جماعة في الأغلب، كما عدّ عبدالله بن الرُقيم من مشايخه، وكذا الحارث بن مالك، وإن رجع إلى الحديث فليس محل الاختلاف محل الإتّفاق بل في زيادة ألفاظ ترجع إلى السبب، كالشرح والبيان وهكذا.

قد روى هذا الحديث بنحو هذه الزيادة في عدّة روايات، كما مرّ في الحديث الأوّل والثاني، وكذا الزيادة التي في آخره تقدّم نحوها في الحديث التاسع ولو تتبعت جميع الألفاظ والزوائد الواردة في هذا الحديث لبلغت جزءاً صغيراً مع الأسانيد، وقد ساق كثيراً منها صاحب العُمدة، وصاحب مجمع الزوائد، وصاحب كنز العمّال، وابن كثير في تاريخه[٢]. فما من رواية من أحاديث الباب، إلّا ولها موافقة لبعض الروايات، ومخالفة لبعضها، إمّا في السند وإمّا في المتن مع الاتفاق في الكل على نفس حديث المنزلة، ومن الاختلاف ترك الاستثناء في حديث ابن

---

١ - تهذيب التهذيب: ٥/٢٥٢رقم ٤٤٣.

٢ - العمدة: ١٢٦ الفصل السادس عشر، ومجمع الزوائد: ٩ / ٩٦ باب ٥٠، كنزالعمّال ١١/ ٥٩٩ ح ٣٢٨٨١ - ٣٢٩٣٧، والبداية والنهاية: ٧ /٣٧٤ - ٣٧٩.

مالك: انّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غزا على ناقته الجدعاء، وخلّف عليّاً، وجاء عليّ حتى أخذ بعرف الناقة فقال: يا رسول الله زعمت قريش إنّك إنّما خلّفتني إنّك إستثقلتني ،وكرهت صحبتي، وبكى عليّ عليه السلام ، فنادى رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الناس ما منكم أحد إلّا وله حامّة ،يا ابن أبي طالب أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلّاأنّه لا نبيّ بعدي، قال عليه السلام :رضيت عن الله عزّوجل، وعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

الرقيم ،كما تقدّم في الحديث العاشر، وفي الحديث الثاني، ومرّ الكلام على ذلك وهو يعود إلى باب الإيجاز والإطناب، أو الزيادة والنقص، وكل ذلك موجود في الأحاديث المتعددة في القضايا المتحدة، وهذا جليّ، ومنها ما نحن بصدده وإلى هنا إنتهت روايات سَعد بن أبي وقّاص أصولاً وشواهد على إختلاف ألفاظها وطرقها، وهي ثمان عشرة طريقاً، وسائر أحاديث الباب الآتية عن أسماء بنت عميس، وهي ثلاثة، ورجال هذين الاسنادين الأخيرين تقدّموا، وهم بين صدوق وثقة إلّا الراويين عن سعد فيهما، وهما عبدالله بن الرقيم ،والحارث بن مالك، فهما مجهولان ،كما في التقريب[١]. وضعفهما ينجبر وحديثاهما ،كمافي الشواهد يقبلان، وذكر مثل هذا الاختلاف دليل الورع وتوخي الصدق نظراً إلى إفراد الروايات والأسانيد، وإن كان ذلك غير ضائر، لأصل حديث الباب وإلّا لما كان لايراد ما خولف فيه فائدة. ولله درّ هذا الإمام النقّاد، فلقد جاد بما جاد وأجاد وأفاد وزاد.

قوله: على ناقة الجدعاء. الجدعاء في الأصل هي مقطوعة الأُذن، وقد كثر ذكرها وذكر القَصْوى والعَضْبا في الأحاديث، فالظاهر تعددها، ومنها خطبنا صلى الله عليه وآله وسلم

---

١ - تقريب التهذيب :٢٨٨/١رقم٣٤٠٥.و:ص ٩٩رقم ١٠٩١.

على ناقته الجدعاء، وقيل لم تكن ناقته صلى الله عليه وآله وسلم هذه مقطوعة الأذن وإنّما كان هذا إسماً لها، قيل وكذا العَضْباء والقَصوا. قال الحافظ السيوطي في الدرّ النثير – تلخيص نهاية ابن الأثير: والكلّ صفة لناقة واحدة[١]. وأشار إليه الحلبي[٢]. وظاهر هذه الصفات إختلاف الموصوفات.

وأمّا إختلاف صفات عصى موسى بعد انقلابها بحيّة تسعى، وثعبان مبين، وجانّ، مع إتحاد الموصوف فإنّما إتّحد موصوفها بدليل خارجي، وهو إتحاد العصى والحيّة، فهي بعد إنقلابها تتّصف بهذه الصفات من جهات مختلفات صورة وضخامة وسرعة.

وأمّا عُرْف الناقة – بضم المهملة وسكون الراء – فعرف الدابّة مطلقاً إسم للشعر النابت في محدب رقبتها، كما في المصباح، وعرف الديك لحمة مستطيلة في أعلا رأسه[٣]. والحامّة – بتشديد الميم كالخاصة وزناً ومعنىً – وهي خاصّة الرّجل وأقاربه، يقال كيف الحامّة والعامّة، كما في المختار[٤]. والمراد أنّ عليّاً كرّم الله وجهه من حامّة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، فلا يؤذى فيه، فكيف قالوا: ما يؤذيه، ولهذا ورد: من آذى عليّاً فقد آذاني. مرفوعاً عن بريدة وعمرو بن شاس. ونحوه موقوفاً عن ابن عباس، كما في المستدرك، وصححا معاً، وأقرّ ذلك الذهبي[٥]. ونحوه في مجمع الزوائد[٦]. أو انّه خلّفه أولاً على حامّته صلى الله عليه وآله وسلم، ثمّ صرّح بتخليفه على الخاصّة والعامّة اغاظةً للقائلين ما قالوا، بدليل اقتران ذلك

---

١ – اشاراليه في النهاية : ق ص ى

٢ – السيرة الحلبية :٣ / ٣٢١ .

٣ – مصباح المنير: ع ر ف

٤ – مختار الصحاح : ح م م.

٥ – المستدرك:١١٩/٣ ح ٤٥٧٨،و ح ٤٦١٨، وح ٤٦١٩.

٦ – مجمع الزوائد:١٢٠/٩ ح ١٤٧٣٣، والمعجم الأوسط : ٦/ ١٦٢ ح ٦٠٨٥

٧٦ (١٩) أخبرنا عمرو بن عليّ قال: حدّثنا يحيى يعني ابن سعيد قال: حدّثنا موسى الجهني قال: دخلت على فاطمة بنت عليّ

بالتشبيه بهارون من موسى عليه السلام المخلّف على قوم موسى، كما صرّح به القرآن، كما قضى للزبير بالسقي وحبس الماء حتى يبلغ الجذر[١]. وقد عدّ من خصائصه القضاء عند الغضب، لأ نّه لا يقول إلّا حقّاً للعصمة. وفي بعض ألفاظ حديث الكساء: ألّلهمّ هؤلاء أهل بيتي وحامّتي أذهِب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً[٢]. فالعطف هنا من عطف الخاص على العام، كما مرّ نحو هذا، قال في النهاية: حامّة الانسان خاصته ومن يقرب منه، ومنه حديث انصرف كل رجل من وفد ثقيف إلى حامّته، انتهى[٣]. [١٠٧]

قوله: عَمرو بن عليّ. هو بن بحر بن كُنَيز -بضم الكاف وفتح النون آخره زاي مصغراً- ثقة حافظ، أخرج له الجماعة وغيرهم، كما تقدّم في أول السند الأوّل من الباب السابع، وسائر السند كلهم ثقات.

أمّا يحيى بن سعيد فهو ابن فرّوخ - بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة آخره معجمة - التيمي أبو سعيد القطان البصري ثقة متقن حافظ إمام قدوة، وهو غير الأنصاري المتقدّم في السند الثاني من الباب، لتقدّم ذاك، وتأخّر هذا، فانّ الأنصاري مات سنة ١٤٤ (أربعة وأربعين ومائة) والقطان مات سنة ١٩٨ (ثمان وتسعين ومائة) وإنّما الاشتراك لفظيّ، وهذا الاسم مشترك بين جماعة أعني يحيى بن سعيد، فتنبه، وقد تقدّمت ترجمة القطان في تراجم رجال سند الحديث

---

١ - سنن الترمذي: ٣ / ٦٤٤ ح ١٣٦٣.

٢ - فضائل الصحابة : ٥٨٧ ح ٩٩٤

٣ - النهاية : ح م م

الأوّل من الباب السابع.

وشيخه هنا موسى الجهني، وهو ابن عبدالله ،ويقال ابن عبدالرحمن الكوفي ثقة عابد، لم يصح أنّ القطان طعن فيه، أخرج له مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة[١]. وأبو داود زيد في بعض نسخ التقريب، والمرشد بالله[٢]. روى عن زيد بن وهب ومصعب بن سعد بن أبي وقّاص وفاطمة بنت عليّ وعبدالرحمن بن أبي ليلى وأبي زرعة والشعبي ومجاهد وعدّة، وعنه شعبة والثوري والحسن بن صالح وعليّ بن مسهر والقطان وابن أبي زائدة وآخرون .قال أحمد والقطان والنسائي والعجلي: ثقة. زاد العجلي: في عداد الشيوخ. وقال أبو زرعة: صالح . وقال أبو حاتم: لا بأس به. وذكره ابن حبّان في الثقات وقال ابن سعد: كان ثقةً قليل الحديث. وعن مِسْعَر: ما رأيت موسى الجهني إلّا وهو في اليوم الآتي خير منه في اليوم الماضي[٣]. وهو يروي هنا عن فاطمة بنت عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه، وهي ثقة ماتت سنة سبع عشرة أي بعد المائة ،وقد جاوزت الثمانين، كما في التقريب[٤]. أخرج لها النسائي في الخصائص، وابن ماجة في التفسير، ومن الغريب أ نّه لم يذكر لها صاحب الطبقات رواية عند أحد من أئمّة الآل وأتباعهم، وذكرها المرشد بالله في حصر أولاد عليّ عليه السلام في الأمالي الإثنينيّة .ولها ترجمة جميلة في تهذيب التهذيب قال فيها وهي فاطمة الصغرى أمّها أم ولد، روت عن أبيها، وقيل لم تسمع منه، وعن أخيها ابن الحنفية وأسماء بنت عميس، وعنها الحارث بن كعب ونافع بن أبي نُعيم القاري وموسى الجهني ورزين بن بياع الأنماط وغيرهم .قال موسى الجهني دخلت على فاطمة بنت عليّ، وهي بنت

---

١ - تقريب التهذيب :٢/٦١٠رقم ٧٢٦٧،

٢ - الطبقات:٢/٣٧٨.

٣ - تهذيب التهذيب :١٠/٣٥٤رقم ٦٣٢.

٤ - تقريب التهذيب :٢/٨٧٢رقم ٨٩٥٠.

ستّ وثمانين، فقلت لها: تحفظين عن أبيك شيئاً؟ قالت: لا. انتهى[١]. ملخصاً ويأتي في الحديث الذي بعد هذا بلفظ فقالت: لا. ولكن سمعت أسماء بنت عميس ،فالنفي مطابق للسؤال، وإنّما روت هنا عن أبيها بواسطة أسماء بنت عميس عنه ،لها في الخصائص ثلاثة أحاديث متتالية، هذا أولها، وهي حديث واحد إلّا أ نّهااختلفت الطريق إليها.

لطيفة قال الذهبي في فصل النسوة المجهولات: وما علمت في النساء من إتّهمت ولا من تركوها، انتهى[٢]. ونوقش على هذا العموم بمثل حكامة بنت عثمان بن دينار، وحكيمة بنت يعلى، وأم عمرو بنت حسان بن زيد، ونحو ذلك وأسماء بنت عميس وهي الخثعمية صحابية مشهورة تزوّجها جعفر بن أبي طالب ثمّ أبو بكر ،ثمّ عليّ كرّم الله وجهه، وولدت لهم، وهي أخت ميمونة بنت الحارث أم المؤمنين لأمّها، ماتت بعد عليّ كرّم الله وجهه، أسلمت وهاجرت الهجرتين مع زوجها جعفر، وهي قابلة الحسنين، روت عن النبيّ ﷺ، وعنها إبنها عبدالله بن جعفر والقاسم بن محمّد ابن إبنها وابن أختها عبدالله بن عباس وفاطمة بنت عليّ وآخرون، ولمّا بلغها قتل إبنها محمّد بن أبي بكر، جلست في مسجدها وكظمت غيظها، حتى شخبت ثدياها دماً ،وحديثها في البخاري في فضل هجرة الحبشة[٣]. وفي أول باب هجرة الحبشة عن أبي موسى وأسماء[٤]. وهي هي قال في الطبقات: أخرج لها الأربعة ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله، زاد في الرموز والمرشد بالله[٥].

---

١ - تهذيب التهذيب :٤٤٣/١٢رقم ٢٨٦٥.

٢ - ميزان الاعتدال :٤٦٥/٧.

٣ - صحيح البخاري:٧٨/٣رقم ٤٢٣٠.

٤ - صحيح البخاري:٥٠٦/٢ باب ٣٧.

٥ - الطبقات :٤٦/١.

فقال :لها رفيقي هل عندك شيء عن والدك يرهب؟ قالت: حدّثتني أسماء بنت عميس أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لعليّ: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبي بعدي

قوله: هل عندك شيء عن والدك يرهب. كذا في نسختي الطبع، ولعل فيه تصحيفاً، وفي المخطوطتين: هل عندك شيء عن والدك مثبت. وهي ظاهرة وتشهد لها رواية تهذيب التهذيب، والحديث الآتي بلفظ: تحفظين عن أبيك شيئاً. وحرف الاستفهام فيها مقدر، وهذا يشعر بأنّ حديث المنزلة تكرر إيراده منه صلى الله عليه وآله وسلم، إذ ليس في قصة غزوة تبوك أنّ أسماء بنت عميس خرجت فيها وروايتها لذلك عمن سمع الحديث وإن كانت ممكنة إلّا أنّ الأصل في الصحابي أن يروي بنفسه بلا واسطة، وهذا هو الغالب، والفرد المجهول يحمل على الأعم الأغلب، ويأتي في الحديث الذي بعد هذا بلفظ :أخبرتني أسماء بنت عميس :إنّها سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .فصرّحت بالسماع المستلزم لنفي الواسطة صراحة، على أنّ في رواية زيد بن أبي أوفى تصريحاً بأ نّه[١٠٨] سمع هذا الحديث عند المؤاخاة، كما رواه أحمد في المناقب بلفظ: لمّا آخى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بين أصحابه قال عليّ: لقد ذهب روحي وإنقطع ظهري حين رأيتك فعلت بأصحابك ما فعلت غيري، فإن كان هذا من سخطٍ عليّ فلك العتبى والكرامة، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والذي بعثني بالحقّ، ما أخّرتك إلّا لنفسي، وأنت منّي بمنزلة هارون من موسى غير أ نّه لا نبيّ بعدي الحديث[١]. وهذه المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار بعد الهجرة بأشهر، ويشهد له حديث عمر بن الخطاب فيما رواه الحسن بن بدر فيما رواه الخلفاء والحاكم في الكنى، والشيرازي في الألقاب، وابن النجار، وفيه كنت أنا وأبو بكر وأبو عبيدة بن الجراح ونفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ،والنبيّ

---

١ - فضائل الصحابة :٦٣٨رقم ١٠٨٥.

متّكىء على عليّ بن أبي طالب ،حتى ضرب بيده على منكبه ،ثمّ قال: أنت يا عليّ أوّل المؤمنين إيماناً، وأولهم إسلاماً، ثمّ قال: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى الحديث[١]. ورواه ابن النجار أيضاً وحده بنحوه، وفيه :فضرب بيده على منكب عليّ، فقال: أنت أول الناس إسلاماً، وأول الناس إيماناً، وأنت منّي بمنزلة هارون من موسى[٢]. وله شاهد عند ابن أبي حاتم وابن جرير وابن مردويه وابن إسحاق وأبي نعيم والبيهقي في الدلائل بنحوه في جمع رسول الله ﷺ بني عبدالمطّلب بمكة قبل الهجرة بل قبل موت أبي طالب، ومنهم أبو طالب ،فصنع لهم طعاماً وشراباً لمّا نزل﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾[الشعراء/٢١٤] فأنذرهم وفيه قول عليّ: فقال رسول الله :أيّكم يوازرني على أمري هذا؟فقلت :أنا،يانبيّ الله أكون وزيرك عليه ،فأخذ برقبتي، فقال: انّ هذا أخي ووصيّ وخليفتي فيكم الحديث. مطولاً، وله ألفاظ وطرق مختصراً ومطولاً، كما في الدرّ المنثور[٣]. وجمع الجوامع[٤]. ومجمع الزوائد[٥]. وغيرها، ويأتي في الباب الذي بعد هذا من غير ذكر الخلافة، وهذا يؤيّد ما تقدّم أنّ ذكر الخلافة على الأهل في بعض الروايات من باب التنصيص، وهو لا يقتضي التخصيص، كما ورد في الحديث الأخير ذكر الأهل أيضاً، مع وروده قبل موت أبي طالب ،وهو يطلب من عشيرته من يعضده وينصره على القيام باعباء النبوّة حينئذ، فتأمّل . ولعل بعض الروايات لا تخلوا من خلط حديث بآخر، ويؤكد ما مرّ في الكلام على الحديث الأوّل أنّ حديث المنزلة تكرر وروده وإيراده في غير غزوة تبوك.

---

١ - عنهم كنزالعمال :١٢٢/١٣رقم ٣٦٣٩٢.

٢ - عنه كنزالعمّال :١٢٤/١٣ح ٣٦٣٩٥.

٣ - الدرّالمنثور :٩٥/٥.

٤ - جمع الجوامع : ١٣/ ٨٣ح ٥٨٢٤ .

٥ - مجمع الزوائد :١٠١/٩ ح ١٤٦٦٥.

٧٧ (٢٠) أخبرنا أحمد بن سليمان قال :حدّثنا جعفر بن عَون عن موسى الجهني قال : أدركت فاطمة بنت عليّ –وهي بنت ثمانين سنة،فقلت :لها تحفظين عن أبيك شيئاً ؟

قوله : جعفر بن عون. رجال هذا الاسناد بين ثقة وصدوق، وقد تقدّموا إلّا هذا، وهو جعفر بن عون بن جعفر المخزومي الكوفي، صدوق، أخرج له الستّة[١]. والسمّان[٢].له في الخصائص حديثان، روى عن الأعمش وهشام بن عروة وإسماعيل بن خالد اي وموسى الجهني، كما في ترجمة الجهني وغيرهم.

وعنه أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهُويه وبندار وإبنا أبي شيبة وأحمد بن سليمان الرُهاوي وغيرهم، قال ابن معين وابن قانع :كان ثقةً. وقال أحمد :رجل صالح ليس به بأس. وقال أبو أحمد الفراء: قال لي: أحمد عليك بجعفر بن عون. وذكره ابن شاهين، وابن حبّان في الثقات[٣].

ورجال إسناد الحديث الآخر كلّهم ثقات، وقد تقدّموا أيضاً، إلّا الحسن بن صالح، وهو الحسن بن صالح بن صالح بن حيّ، وهو لقب، وهو حَيّان الهَمْداني – بسكون الميم –الثوري ثقة فقيه عابد، رُمي بالتشيّع، أخرج له البخاري في الأدب المفرد، ومسلم في الصحيح، والأربعة[٤]. ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله وأبو طالب والمرشد بالله وصاحب المرتضاة[٥]. روى عن موسى الجهني وأبي إسحاق وعمرو بن دينار وسلمة بن كهيل وعاصم الأحول وغيرهم، وعنه ابن المبارك ووكيع ويحيى بن آدم وأبو أحمد الزُبَيري وأبو نعيم وجماعة، ضعّفه الثوري

١ – تقريب التهذيب :٩٠/١رقم ٩٩١.

٢ – الطبقات :١٨٩/١.

٣ – تهذيب التهذيب :١٠١/٣رقم ١٥٣.

٤ – تقريب التهذيب :١١٧/١رقم١٣٠٧.

٥ – الطبقات :٢٢٣/١.

وغيره، بأ ّنه كان يرى السيف أي الخروج على أئمّة الجور، ويترك الجمعة وقد ذبّ عنه الحافظ ابن حجر ،فقال: قولهم :كان يرى السيف، يعنون كان يرى الخروج بالسيف على أئمّة الجور، وهذا مذهب للسلف قديم لكن إستقر الأمر على ترك ذلك، لمّا رأوه قد أفضى إلى أشد منه ،ففي وقعة الحرّة ووقعة ابـن الأشعث عظة لمن تدبّر، وبمثل هذا الرأي لا يقدح في رجل قد ثبتت عدالته وإشتهر بالحفظ والإتقان والورع التام، والحسن ابن صالح مع ذلك لم يخرج على أحد. وأمّا ترك الجمعة ففي جملة رأيه ذلك أن لا يصلّي خلف فاسق ،ولا يصحح ولاية الإمام الفاسق، فهذا ما يعتذر به عن الحسن، وإن كان الصواب خلافه ،فهو إمام مجتهد ،انتهى(١). وهذا مبحث لا يتّسع المقام لبسطه، وقد نقل فيه صاحب تتمّة الروض- أبقاه الله عن منحة الغفار بحثاً حسناً(٢). والمسألة معروفة في مظانّها، ويأتي تفصيل الحافظ ابن حجر في أقسام الخروج والخوارج في الكلام على الحديث السادس من الباب السابع والأربعين، وفي غيره في الكلام على أحاديث الخوارج وأقسامهم، و أنّ من سلّ سيفه وهو محقّ على أئمّة الجور فليس بخارجي ،بل مجاهد، ولكن عمّموا التسمية بناءاً على تقرير المذاهب وأخذاً بظواهر أحاديث طاعة أمراء الجور، ونص الحافظ ابن حجر أنّ جهاد أئمّة الآل من القسم الجائز، أوالواجب ،كما يأتي، وقال أبو نعيم: قال ابن المبارك: كان الحسن بن صالح لا يشهد الجمعة ،وأنا رأيته شهد الجمعة في أثر جمعة حتى اختفى منها، وقال الساجي: الحسن بن صالح صدوق ،وكان يتشيّع وحكى عن يحيى بن معين انّه قال: هو ثقة ثقة وقال الدارقطني: ثقة عابد، وقال أبو غسان مالك بن اسمعيل: عجبت لأقوام قدّموا سفيان الثوري على الحسن بن صالح وقال العجلي: كان الحسن أفقه من سفيان الثوري، ثقةً ثبتاً متعبّداً،

---

١ - تهذيب التهذيب :٢٨٥/٢رقم ٥١٦.

٢ - تتمّة الروض النضير: ٧/٤.

قالت: لا، ولكنّي سمعت أسماء بنت عميس إنّها سمعت صلى الله عليه وآله وسلم يقول: يا عليّ أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه ليس من بعدي نبيّ.

وكان يتشيّع إلّا أنّ ابن المبارك كان يحمل عليه لمحل التشيّع، وقال ابن حبّان: كان فقيهاً ورعاً من المتقشفة الخُشُن، وممّن تجرد للعبادة ورفض الرياسة على تشيّع فيه، مات وهو مختف من القوم، وقال ابن سعد، كان ناسكاً عابداً فقيهاً حجةً صحيح الحديث كثيره، وكان متشيّعاً. وقال أبو زرعة: اجتمع فيه إتقان وفقه وعبادة وزهد. وقال أبو حاتم: ثقة حافظ متقن. وقال النسائي: ثقة. وذكره السيد صارم الدين وابن حابس وابن حميد في ثقات محدّثي الشيعة، قال في الطبقات: وكان مذهبه ترك الجمعة مع الظلمة، والخروج عليهم بالسيف، وترجمته مطولة في الميزان والطبقات وتهذيب التهذيب والتذكرة[١]. وصدر الذهبي ترجمته فيها بقوله: الحسن بن صالح بن حيّ الامام القدوة الفقيه العابد إلى أن قال: وقال أحمد بن حنبل: ثقة، جزّأ الليل هو وأمّه وأخوه عليّ أثلاثاً، فماتت فاقتسماه بينهما، فمات أخوه عليّ، فقام الحسن الليل كلّه، قال الذهبي وبإسنادي وساق إلى حديث من طريقه، ثمّ قال: وأنبأنا ابن قدامة وابن البخاري[٢] قالا: أنا ابن طبرزد، أنا أبو غالب ابن البنّا، أنا الجوهري، أنا أحمد بن جعفر، ثنا اسحاق الخُرَيبي، نا أبو نعيم، ثنا الحسن بن صالح، عن موسى الجهني عن فاطمة بنت عليّ عن أسماء بنت عميس. أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قال لعليّ: أنت منيّ بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه ليس بعدي نبيّ[٣].

قوله: ولكنّي سمعت أسماء. إلخ وفي نسخة ولكنّي أخبرتني أسماء بنت

---

١ - ميزان الاعتدال: ٢٤٥/٢رقم ١٨٧٢، والطبقات: ١ / ٢٢٣، وتهذيب التهذيب: ٢/ ٢٨٥، وتذكرة الحفاظ: ٢١٧/١ رقم ٢٠٣.

٢ - كتب فوقه: كذا.

٣ - تذكرة الحفاظ الرقم السابق.

٧٨(٢١) حدّثنا أحمد بن عثمان بن حكيم قال: حدّثنا أبو نعيم قال: حدّثنا حسن -وهو ابن صالح- عن موسى الجهني عن فاطمة بنت عليّ عن أسماء بنت عميس أنّ رسول الله ﷺ قال: يا عليّ أنت منيّ بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي.

عميس. وهي أنسب بقولها: إنّها سمعت رسول الله ﷺ، لأنّه يقال: أخبرته بكذا، و سمعت كذا، وقد يقال: إنّها سمعت - بكسر الهمزة - مقول لقول محذوف، كما مرّ أن قال مقدرة مهما حذفت، وفيه تصريح بسماع أسماء للحديث بلا واسطة، وهي تفسر الرواية التي قبلها، والتي بعدها لعدم التصريح فيهما بالسماع، وهذا من فوائد تعدد الاسناد وإختلاف الألفاظ، وقوله: قال :يا عليّ. في الحديث الآخر قال لعليّ، كما في رواية الذهبي، وقوله: لا نبيّ بعدي. وفي نسخة :ليس بعدي نبيّ. كما رواه الذهبي، ومن فوائد«لا»إختصاصها بالمستقبل، فيشمل زمن الخطاب، فيدخل عصر النبوّة وما بعده، فيتأيّد ما تقدّم أنّ «بعد» بمعنى غير ،للنكتة المشار إليها ثمّة وها هنا إنتهت أحاديث الباب مودعة بدائع الفوائد الحديثيه، والأداب مع الخدمات الجارية على منهاج الصواب، وقد لا حظت تصحيح ألفاظ الأسماء والأحاديث ،ولعل كثيراً منها ،أو أكثرها في الخصائص لا يخلو من شيء ما من الأغلاط والتصحيف، كما صرّحت ببعضه وسكت عن بعض مع التصحيح، وأمّا تصحيح الأحاديث إصطلاحاً والذبّ عمّا فيه مقال ينجبر فلم آل جهداً فيه، وهكذا سائر الأبواب في ذلك كلّه ،على أنّ أصل الحديث متّفق عليه، بل متواتر، كما مرّ.[١٠٩].

ب - ١١ ذكر الاخوة وفيه ٣ عن ١

٧٩(١) أخبرنا محمّد بن يحيى بن عبدالله النيسابوري وأحمد بن عثمان بن حكيم الأودي - واللفظ لمحمّد - قالا: حدّثنا عمرو بن طلحة قال: حدّثنا أسباط

(ذكر الأخوّة)

قوله: ذكر الاخوة. أي هذا باب ذكرها، والألف واللام فيه إمّا للعهد الخارجي،وإمّا عوض عن المضاف إليه ،وما يتعلق به، أي اخوة عليّ كرّم الله وجهه لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، واخوة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له ،وقد سقط هذا العنوان من النسخ المطبوعة، وثبت في المخطوطة، وهو الصواب، لأنّ أحاديث العنوان الذي قبله إنتهت، وهذه الأحاديث الثلاثة هنا تشمل على ذكر الاخوة، لا المنزلة، فهو باب آخر، سقط عنوانه من الأصل المطبوع عليه ،كما تقدّم التنبيه على الأبواب الساقطة في المقدمة، وهذا أولها، أعني عناوينها فقط مع ثبوت أحاديها.

قوله: محمّد بن يحيى بن عبدالله النيسابوري. رجال هذا الإسناد ثقة وصدوق من رجال الصحيح، مشتركون ،كاصل الحديث.

أمّا هذا فهو الذُهلي ثقة حافظ جليل إمام، أُخرج له البخاري والأربعة[١]. وأبو طالب، له في الخصائص حديثان، أو ثلاثة، وله ترجمة حسنة في تذكرة الحفّاظ وتهذيب التهذيب والطبقات[٢]. روى عن ابن مهدي وعبدالرزاق وأبي داود الطيالسي وأسباط بن محمّد وخلائق بالحرمين والشام ومصر والعراق والرّيّ وخراسان واليمن والجزيرة حتى برع في هذا الشأن، وعنه الجماعة، إلّا مسلماً وأبو زرعة وابن خزيمة والنُفَيلي وأبو عليّ الميداني وخلائق، قال في

---

١ - تقريب التهذيب :٥٦٠/٢رقم٦٦٤٤.

٢ - تذكرةالحفاظ :٥٣١/٢. الطبقات :٣٢٨/٢.

التذكرة: وإنتهت إليه مشيخة العلم بخراسان، مع الثقة والصيانة والدين ومتابعة السنن، وكان أحمد يقوم إليه ويقول لأولاده وأصحابه: إذهبوا إليه واكتبوا عنه، فما رأيت أحداً أعلم بحديث الزهري من الذُهلي. وقال أبو حاتم وابن خزيمة: هو إمام زمانه، وقال أبو بكربن زياد: كان أمير المؤمنين في الحديث .وقال الخطيب: كان أحد الأئمّة العارفين والحفاظ المتقنين والثقات المأمونين. وقال النسائي في مشيخته :ثقة ثبت أحد الأئمّة في الحديث .وقال أبو أحمد الفراء: محمّد بن يحيى إمام ثقة مبرّز وعلى الجملة، فقد أطبقوا على ثقته وإتقانه وجلالته ،وفي الزهرة :روى عنه البخاري أربعة وثلاثين حديثاً[١].

وأمّا قرينه أحمد بن عثمان بن حكيم الأودي فقد تقدّم في سند الحديث الثاني من الباب الخامس، وهو ثقة، أخرج له البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجة[٢]. ومحمّد بن منصور والسمّان[٣].

وشيخهما هنا عمروبن طلحة نسبة إلى جدّه، وهو عمرو بن حمّاد بن طلحة القَنّاد- بفتح القاف والنون المشدّدة آخره مهملة نسبة إلى بيع القند وهو السكر الكوفي -صدوق ،رمي بالرفض، كما في التقريب،أخرج له البخاري في الأدب المفرد، ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجة في التفسير[٤] .وأبو طالب والمرشد بالله والشريف الجرجاني وصاحب المناقب[٥]. روى عن أسباط بن نصر الهمداني والمطّلب بن زياد وعليّ بن هاشم البريد وعدّة، وعنه مسلم حديث جابر بن سمرة في مسح خدود الولدان، ومن أخرج له من أهل السنن، وأحمد بن

---

١ - تهذيب التهذيب :٥١١/٩رقم٨٤١.

٢ - تقريب التهذيب :١٨/١رقم٨٧.

٣ - الطبقات :١٠٢/١.

٤ - تقريب التهذيب :٤٣٨/١رقم ٥١٧٨.

٥ - الطبقات:١٧١/٢.

عثمان بن حكيم وأبو حاتم وأبو بكر بن أبي خيثمة وأبو بكر بن أبي شيبة وآخرون، قال أبو حاتم وابن معين: صدوق .وقال مطيّن :ثقة .وقال ابن سعد: كان ثقةً إن شاء الله. وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال أبو داود: كان من الرافضة ذكر عثمان بشيء فطلبه السلطان فهرب .وقال الساجي: يتّهم في عثمان وعنده مناكير، وقال المنذري: لا يحتج بحديثه، قال الحافظ ابن حجر: وفي قوله نظر، وقد قال أبو حاتم: محله الصدق. اي ووثّقه غيره على الاطلاق. وأمّا القدح فيه بما ذكر فهو مجمل لم يفسر ،فالتوثيق مقدّم عليه، وفي الزهرة: روى له مسلم حديثين، ووقع في مواضع منسوباً إلى جدّه في أواخر سنن أبي داود، وفي المستدرك وعند ابن حبّان[1].

وشيخه أسباط هو ابن نصر الهمداني - بسكون الميم - صدوق ،كثير الخطأ يغرب، وهو غير أسباط بن محمّد بن عبدالرحمن المتقدّم في سند الحديث الرابع من الباب التاسع، والمتقدّم ذكره آنفاً في مشيخة الذهلي، أخرج له البخاري تعليقاً ،ومسلم والأربعة[2]. ومحمّد بن منصور وأبو طالب والمرشد بالله[3]. روى عن سماك بن حرب وإسماعيل السدّي ومنصور بن المعتمر وغيرهم، وعنه أحمد بن المفضل الحفري وعمرو بن حماد القنّاد وأبو غسان النهدي ويونس بن بكير وغيرهم، علّق له البخاري حديثاً في الاستسقاء، وقد وصله الإمام أحمد والبيهقي في السنن الكبرى، قال الحافظ ابن حجر :وهو حديث منكر أوضحته في التعليق، وقال البخاري في تاريخه الأوسط: صدوق .وذكره ابن حبّان في الثقات، وسئل عنه أحمد. فقال: ما أدري. وضعّفه أبو نعيم، وقال النسائي :ليس بالقويّ. وقال

---

١ - تهذيب التهذيب :٢٢/٧رقم ٣٤.

٢ - تقريب التهذيب :٤٠/١رقم ٣٤٩.

٣ - الطبقات :١٢٩/١.

الساجي في الضعفاء: روى أحاديث لا يتابع عليها عن سماك بن حرب، وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال: مرّة ثقة. وقال موسى بن هارون: لم يكن به بأس[١].

روى أسباط عن السدّي[٢] عن صُبَيح مولى أمّ سلمة عن زيد بن أرقم: انّ النبيّ ﷺ قال لعليّ وفاطمة وحسن وحسين: أنا حرب لمن حاربتم، سلم لمن سالمتم، ذكره في الميزان، وقال: تفرد به أسباط[٣].

فائدة

وأورد هذا الحديث صاحب الطبقات في ترجمة تليد بن سليمان المحاربي الكوفي، قال فيه: أحمد شيعيّ ليس به بأس وقد رمى بالرفض، أخرجه ابن المغازلي، قال السيد الإمام محمّد بن إبراهيم الوزير صاحب العواصم: تليد ممّن وثّق من رجال الشيعة، وعدّه أيضاً السيد صارم الدين وابن حابس وابن حميد من ثقات محدّثي الشيعة. وقالوا: روى عنه أحمد فأكثر، قال شيخنا فخر الدين: قال غير واحد من الحفّاظ في تليد: انّه لا بأس به منهم أحمد، وروى عنه فأكثر، وأمّا ما قيل فيه فلا يقدح في روايته مع صدقه، كما قرّره المتأخرون من علماء الحديث، وهو من رجال الترمذي ومحمّد بن منصور وأبي طالب[٤]. وأورد الحديث صاحب تفريج الكروب وعزاه إلى أحمد بن حنبل والطبراني في الكبير والحاكم في المستدرك، انتهى[٥]. وأوسع الكلام عليه المحقق المقبلي في الأبحاث المسددة، قال: وفي معناه عدّة أحاديث بعضها يعمّهم وبعضها يخص الحسن والحسين، وفي بعضها ما يعمّ أهل بيته في الجملة، ومجموعها يفيد التواتر عن

---

١ - تهذيب التهذيب: ٢١١/١رقم ٣٩٦.

٢ - المصدر: السعدي.

٣ - ميزان الاعتدال: ٣٢٥/١رقم ٧١١.

٤ - الطبقات: ١٧٦/١.

٥ - تفريج الكروب وتكفيرالذنوب: ٥٥ حرف الألف مع النون.

سماك عن عكرمة عن بن عباس

المعنوي، قال: وشواهدها لا تحصى ،مثل أحاديث قتل الحسين، وأحاديث ما تلقّاه فراخ آل محمّد وذرّيّته بألفاظ وسياقات يحتمل مجموعها مجلداً ضخماً فمن كان قلبه قابلاً فهو من أوضح الواضحات ،ومن كان ينبو قلبه عنها فلا معنى لمعاناته بالتطويل إلخ [١]. وساق الكلام على الشواهد وشرحها، وحكم من عادى أهل البيت، حتى بلغ صحيفتين قطعاً كاملاً ،وهو بحث نفيس جداً والحديث أخرجه الحاكم عن أبي هريرة من طريق القطيعي عن أحمد عن تليد عن أبي الجحاف عنه بلفظ: حاربكم وسالمكم .قال الحاكم: هذا حديث حسن من حديث أبي عبدالله أحمد بن حنبل عن تليد بن سليمان، فإنّي لم أجد له رواية غيرها، وله شاهد عن زيد بن أرقم ،ثم ساق إسناده من طريق تليد أيضاً بلفظ حاربتم وسالمتم. وسكت عنهما الذهبي [٢] وهو في مقام الانتقاد لما فيه مقال فالسكوت تقرير في مثل هذا، تأمّل. وقال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد[١١٠]بعد أن أورد الحديث في مناقب أهل البيت : رواه أحمد والطبراني، وفيه تليد بن سليمان، وفيه خلاف، وبقيّة رجاله رجال الصحيح [٣]. وعدّ صاحب تنقيح المقال: تليد بن سليمان في الحسان [٤]. اي في من حديثه حسن، وهو ظاهر صنيع الهيثمي، والشواهد شهود عدل ،ويأتي له ذكر في الكلام على [٥] أيضاً.

---

١ - الأبحاث المسددة في فنون متعددة :٢٤٣ .

٢ - المستدرك :١٦١/٣ ح ٤٧١٣.

٣ - مجمع الزوائد ٩/ ١٩١ ح ١٤٩٩٠ ، ومسند أحمد :٢/ ٤٤٢ ح ٩٦٩٦ ، و المعجم الكبير ٤٠ ٢٦٢ .

٤ - تنقيح المقال :١٨٥/١رقم ١٤٠٩ط ق.

٥ - أراد أن يكتب بالهامش شيئاًولم يكتب .

وأمّا سماك فقد تقدّم في إسناد الحديث الرابع من الباب السابع وهوبن حرب وعكرمة هو أبو عبدالله مولى ابن عباس ،أصله بربريّ ، ثقة ثبت عالم بالتفسير ، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ، ولا ثبتت عنه بدعة ، كما في التقريب ، أخرج له الستّة[١]. ومحمّد بن منصور والمؤيّد باللّه وأبو طالب والمرشد بالله والسيلقي والإمام الهادي في المنتخب[٢]. له في الخصائص حديثان فقط ، والثالث عن عكرمة بن عمار ، وهو غيره ، روى عن مولاه ابن عباس والحسن بن عليّ وأبي هريرة وابن عمر وعائشة وأبي سعيد وعقبة بن عامر وجماعة من الصحابة ، وفي بعضهم خلاف ، وعنه أمم من التابعين ،كما يأتي ومنهم النخعي وأبو الشعثا وقتادة وأبو الزبير وسماك بن حرب ويحيى بن سعيد الأنصاري وخلائق ، وتلخيص القول فيه كلام التقريب المارّ ،كما هو المُصدّر به كل ترجمة ، كما تقدّم وبسطه في عشر صحائف ، كما في تهذيب التهذيب[٣]. والتوسط في خمس صحائف ،كما في مقدمة الفتح ، وهي ملمة بذلك ، لأنّ قطعها أكبر ، ولمّا كثر الكلام فيه والقال ، حسن نقل ما يدفع الشبهة والمقال ، وفيما تقدّم أنّ المشهورين بالعلم والعدالة لا يؤثر فيهم قدح الآحاد غنية ،وفيما يأتي تأكيد لذلك ، فهي كليّة . قال الحافظ في مقدمة الفتح : إحتجّ به البخاري وأصحاب السنن ، وتركه مسلم فلم يخرج له سوى حديث واحد في الحج مقروناً بسعيد بن جبير ، وإنّما تركه مسلم لكلام مالك فيه ، وقد تعقب جماعة من الأئمّة ذلك وصنّفوا في الذبّ عن عكرمة ، منهم أبو جعفر ابن جرير الطبري ومحمّد بن نصر المروزي وأبو عبدالله بن مَنْدَه وأبو حاتم ابن حِبّان ، وأبو عمر بن عبدالبرّ وغيرهم ، وقد رأيت أن ألخص ما قيل فيه هنا ، وإن

١ - تقريب التهذيب :٤٠٨/١رقم ٤٨١٢.

٢ - الطبقات :٩٣/٢.

٣ - تهذيب التهذيب :٢٦٣/٧رقم ٤٧٥.

كنت قد إستوفيت ذلك في ترجمته من مختصري لتهذيب الكمال.

فأمّا أقوال من وهّاه فمدارها على ثلاثة أشياء، على رميه بالكذب، وعلى الطعن فيه بأ نّه يرى رأي الخوارج ،وعلى القدح فيه بأنّه كان يقبل جوائز الأمراء،فهذه الأوجه الثلاثة يدور عليها جميع ما طعن به فيه.

فأمّا البدعة فإن ثبتت عليه فلا تضرّ حديثه، لأ نّه لم يكن داعية، مع أنّها لم تثبت عليه.

وأمّا قبول الجوائز فلا يقدح أيضاً إلّا عند أهل التشديد، وجمهور أهل العلم على الجواز، كما صنّف في ذلك ابن عبدالبرّ.

وأمّا التكذيب فسنبيّن وجوه ردّه بعد حكاية أقوالهم،وإنّه لا يلزم من شيء منه القدح في روايته، ثم ساق تلك الوجوه، وأجاب عنها وأطاب، ومنها أنّ أهل الحجاز يطلقون كَذَبَ في موضع أخطأ، كما نقله ابن حبّان وابن عبدالبرّ، ثم قال وإذا فرغنا من الجواب عمّا طعن به عليه فلنذكر ثناء الناس عليه من أهل عصره وهلم جرّاً ومن ذلك قول ابن عباس: ما حدّثكم عنّي عكرمة فصدّقوه، فإنّه لم يكذب عليّ. رواه محمّد بن فضيل عن عثمان بن حكيم عن سهل بن حنيف، وهذا إسناد صحيح، وقال جابر بن زيد: هذا عكرمة مولى ابن عباس، هذا أعلم الناس وقال الشعبي: ما بقي أحد أعلم بكتاب الله من عكرمة، وقال ابن عيينة :كان عكرمة إذا تكلّم في المغازي فكأ نّه مشرف عليهم يراهم، وقال قتادة: كان أعلم التابعين أربعة، فذكره فيهم، وقال: كان أعلمهم بالتفسير، وقال الثوري وسلام ابن مسكين نحوه ،وقال أبو أيوب: لو لم يكن عندي ثقة لم أكتب عنه، وقال عمرو بن دينار: والله ما رأيت مثل عكرمة قط.وقال ابن معين: إذا رأيت إنساناً يقع في عكرمة فاتّهمه على الاسلام. وسوّى بينه وبين سعيد بن جبير، فقال :ثقة ثقة. وقال النسائي: ثقة. قال الحافظ: وتقدّم توثيق أبي حاتم والعجلي، وقال أحمد بن حنبل: يحتج بحديثه. وقال أبو عبدالله محمّد بن نصر المروزي: أجمع عامّة أهل

العلم على الاحتجاج بحديث عكرمة، واتّفق على ذلك رؤساء أهل العلم بالحديث من أهل عصرنا، منهم أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو ثور وابن معين، ولقد سألت إسحاق عن الإحتجاج بحديثه، فقال: عكرمة عندنا إمام أهل الدنيا وتعجب من سؤالي إيّاه، وقد روى غير واحد نحو هذا التعجب عن يحيى بن معين، وقال البزّار: روى عن عكرمة مائة وثلاثون رجلاً من وجوه البلدان كلّهم رضوا به. وقال ابن أبي خيثمة: كان عكرمة من أثبت الناس فيما يروى، ولم يحدّث عمن هو دونه، أو مثله أكثر حديثه عن الصحابة، وقال أبو جعفر بن جرير ولم يكن أحد يدفع عكرمة عن التقدّم في العلم بالفقه والقرآن وتأويله وكثرة الرواية للآثار، وفي تقريظ جلّة أصحاب ابن عباس إيّاه، ووصفهم له بالتقدّم في العلم، وأمرهم الناس بالأخذ عنه،ما بشهادة بعضهم تثبت عدالة الانسان، ويستحق جواز الشهادة بها من ثبتت عدالته، اي بالشهرة لم يقبل فيه الجرح، ولا تسقط العدالة بالظنّ، اي لأنّ الشهرة قدتفيد العلم فضلاًعن التواتر. وقال ابن عدي: إنّ الثقات إذا رووا عنه فهو مستقيم، ولم يمتنع الأئمّة وأصحاب الصحاح من تخريج حديثه. وقال أبو أحمد الحاكم: قد عدله أمّة من التابعين، زيادة على سبعين رجلاً من خيار التابعين، ورفعائهم، وهذه منزلة لا تكاد توجد منهم لكبير أحد من التابعين، على أنّ من جرحه من الأئمّة لم يمسك عن الرواية عنه، ولم يستغن عن حديثه، فكان حديثه متلّقى بالقبول قرناً بعد قرنٍ إلى زمن الأئمّة الذين أخرجوا له في الصحيح، إلى أن قال الحافظ ابن حجر: وقد أطلنا القول في هذه الترجمة، وإنّما أردنا بذلك جَمْع ما تفرق من كلام الأئمّة في شأنه، والجواب عمّا قيل فيه، والاعتذار للبخاري في الإحتجاج بحديثه، وقد وضح صحة تصرفه في ذلك، والله أعلم، انتهى ملخصاً[١]

---

١ - مقدمة فتح الباري: ٤٢٤-٤٣٠.

انّ علياً كان يقول في حيوة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنّ الله عزّ وجلّ يقول﴿ أَفَإِيْن مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾[آل عمران/١٤٤]:والله لا ننقلب على أعقابنا بعد إذ هدانا الله تعالى، والله لئن مات أو قتل

وأمّا ابن عباس وعليّ كرّم الله وجهه فقد تقدّم الكلام على ترجمتيهما تبركاً الأوّل في سند الحديث الأوّل من الباب الرابع والثاني في سند الحديث الاول من الباب الاول ،مع فوائد ،ومنها ما يرجع إلى حديث الباب.

قوله: في حيوة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. فيه إيماءُ ورمز بل تصريح بأنّ ما قاله أمير المؤمنين عليه السلام من المؤاخاة، وما بعدها في حكم المرفوع، لأنّهم قد يحتجون بما وقع، وشأنه أن لا يخفى في عصر النبوّة على التقرير، وفي بعض الصور من هذا النمط غموض ،وخفاء، لما تقرر أنّ شرط التقرير علم النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بالفِعْل ،أو القول أوالترك الواقع حينئذ، وليس هذا موضع بسطه، وأمّا ما هنا فقد صرّحت الأحاديث المرفوعة بهذه الخصال، فالظاهر وقوع التقرير، إذ مثل هذه المراتب لا يسوغ لأحد إدّعاؤها بلا علم ،لاسيّمافي عصرالنبوّة،ومستند قول أميرالمؤمنين عليه السلام في هذا هو ما ورد من الأحاديث الطافحة الصحيحة ،أو المتواترة.[١١١] فالحديث مرفوع فيالمعنى، أوله حكم الرفع لفظاً، فضلاً عن المعنى، ولا مسرح للاجتهاد إلّا في الأحكام التكليفيّة، لا في الفضائل الجارية مجرى الخصوصيات التي لا تثبت إلّا بالكتاب ،أو السنّة النبويّة، وقد مرّت بعض شواهد هذه الفصول ويأتي بعضها.

وأمّا ذكر الآية الكريمة ففيه إشارة إلى قوّة إيمانه، وإلى عزمه الجازم على الاستقامة، وعدم التغيير والتبديل والمخالفة بعد موت النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، كما أنّه لم يصدر منه شيء من ذلك في حياته، وهذا يرشد إلى قوّة اليقين، وكمال المعرفة،

لأقاتلنّ على ما قاتل عليه حتى أموت ،والله إنّي لأخوه ووليّه وابن عمّه ووارثه فمن أحق به منّي

ورسوخ الايمان، كما قال ﷺ: لو كشف لي الغطاء ماا زددت يقيناً[١]. فليس ذكرها في الحديث، لكونها مستنداً لما ذكر فيه من الخصال، بل ما ذكر من الخصال يدفع أن تصدق الآية عليه ﷺ، كما وقعت الردّة من بعض الأصقاع، وجاهدهم أبو بكر وسائر الصحابة، كما حكته أصول الحديث والتواريخ، وسبب نزول الآية واقعة أُحُد، لمّا قال من قال: قتل محمّد، فكان ما كان، فنزلت، كما في الدرّ المنثور[٢].من وجوه.

قوله: لأقاتلنّ على ما قاتل عليه حتى أموت. يأتي بمعناه مرفوعاً في الباب الثالث والأربعين عن أبي سعيد: إنّ منكم رجلاً يقاتل على تأويل القرآن ،كما قاتلت على تنزيله، وهو خاصف النعل. وأخرجه الحاكم بزيادة، وقال: صحيح على شرط البخاري ومسلم، وأقرّه الذهبي، بل صرّح بأ نّه على شرط البخاري ومسلم من المستدرك[٣] وأخرجه أحمد، قال الهيثمي في باب قتاله ﷺ من يقاتله من مجمع الزوائد: رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح غير فطر بن خليفة، وهو ثقة ،انتهى[٤]. فالاستدراك لاخراج فطر عن كونه من رجال الصحيحين، لا عن كونه ثقة، ولهذا صرّح بهذه الصفة، على أنّ الحافظ ابن حجر استدرك نحو هذه العبارة، كما في هامش مجمع الزوائد، فقال: وفطر أخرج له البخاري متابعة، كما مرّ، على أنّ الحاكم رواه عن فطر عن اسماعيل بن رجاء ،بعد أن رواه عن

---

١ - مناقب بن شهرآشوب :٣١٧/١.

٢ - الدرّ المنثور: ٢/ ٣٣٥.

٣ - المستدرك : ٣ / ١٣٢ ح ٤٦٢١ .

٤ - مجمع الزوائد:١٢٨/٩ ح ١٤٧٦٣، ومسند أحمد :٣ / ٨٢ ح ١١٧٩٠

الأعمش عن إسماعيل بن رجاء، فهو من رجال البخاري في الشواهد والمتابعة ثمّ إذا كان ثقةً فحديثه مقبول عند أرباب الفقه والأصول من غير إشتراط رواية الشيخين ،أو أحدهما، على أ نّه تقدّم في ترجمته في سند الحديث الثالث من الباب التاسع أ نّه ممّن روى له البخاري والنسائي وأئمّة الآل، وا نّه صدوق، رمي بالتشيّع. وعدّه السيد صارم الدين وابن حابس وابن حميد في ثقات محدّثي الشيعة [١]. وفي بعض نسخ التقريب: أخرج له البخاري ومسلم، وهو غلط، إنّما أخرج له البخاري مقروناً بالأعمش وغيره، كما مرّ والحاصل أنّ الرجل صدوق، أو ثقة، والكل مقبول الحديث، وصحح حديثه أينما ورد في المسند الشيخ أحمد محمّد شاكر، وجزم بثقته، وضعّف القول بتضعيفه، كما تقدّم، على أنّ له شاهداً عن عليّ عليه السلام :إنّ ممّا عهد إليّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم انّ الأمّة ستغدر بي بعده. صححه الحاكم والذهبي [٢]. وآخرعن ابن عباس قال: قال النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لعليّ: أما انّك ستلقى بعدي جهداً، قال: في سلامة من ديني ؟ قال: نعم. صححه الحاكم والذهبي على شرط البخاري ومسلم [٣]. وآخرعن عليّ كرّم الله وجهه، قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :إنّ الأمّة ستغدر بك بعدي، وأنت تعيش على ملّتي، وتقتل على سنّتي. الحديث صححه الحاكم والذهبي أيضاً [٤]. وأخرج الحاكم في شواهد التنزيل، في أوائل سورة العنكبوت، حديث عليّ مطولاً وفيه فقلت: بأبي وأمّي، ما هذه الفتنة التي تصيب أمّتك من بعدك ؟ قال: سل عما بدالك فقلت: يا رسول الله على مَ أجاهد من بعدك ؟ قال: على الأحداث، قلت: يا رسول الله فبيّنها لي، قال: كل

١ – الطبقات :٢٠٧/٢.

٢ – المستدرك:١٥٠/٣ ح ٤٦٧٦.

٣ – المستدرك:١٥١/٣ ح ٤٦٧٧.

٤ – المستدرك :١٥٣/٣ ح ٤٦٨٦.

شيء خالف القرآن وسنّتي فهو الحَدَث ،انتهى[١]. وفيه تفسير للبدع والأحداث المقتضية للقتال بمخالفة الكتاب والسنّة.

فائدة

قال السيد صارم الدين ﷺ : والذي عليه إعتماد أئمّتنا والمحققين من طوائف المسلمين في حفظ شريعة سيّد المرسلين وآثار القرابة والصحابة والتابعين، أنّ الواجب حفظ حديث كل راوٍ من أيّ فرقة كان من فرق الاسلام، إذا عرف تبحره في نقل الحديث وصدقه وأمانته وبُعْده عن الكذب، لأنّه وإن كان مبتدعاً متأوّلاً فإنّه مقبول الرواية، إذ المعتبر في التوثيق هو توثيق الرواية، لا توثيق الديانة، اي وهو ظنّ الصدق للصيانة لدينه في الجملة، وترك تعمد الكذب ،وصريح الفسق قال: وردّ كل رواية راوٍ عرف منه خلاف ذلك، من غير تساهل في القبول، ولا تعنّت في الردّ، قال ابن دقيق العيد: أعراض الناس حفرة من حفر النار، وقف على شفيرها طائفتان من الناس ،المحدّثون، والحكّام ،انتهى. ونحوه في ثمرات النظر للسيد الامام محمّد بن إسماعيل الأمير ﷺ[٢].

وأمّا تخريج الحديث وشواهده فهو على أوجه.

الأول: تخريج هذا اللفظ بخصوصه.

الثاني: تخريج كل فصل وذكر شواهده على حدته.

الثالث: تخريج أحاديث ما سيق من أجله هنا، وهو المواخاة الخاصة.

أمّا الأول: فأورده الهيثمي في باب قتاله ﷺ من يقاتله من كتاب الفضائل والمناقب من مجمع الزوائد بلفظ: وعن ابن عباس، أنّ عليّاً كان يقول في حياة

---

١ - شواهدالتنزيل :٥٦٦/١.

٢ - ثمرات النظر : ١٤٠

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إنّ الله عزَّ وجلَّ يقول﴿ أَفَإِيْن مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾[آل عمران/١٤٤]،والله لا ننقلب على أعقابنا بعد إذ هدانا الله تعالى والله لئن مات أو قتل لأقاتلنّ على ما قاتل عليه حتى أموت، والله إنّي لأخوه ووليّه وابن عمّه ووارثه، فمن أحقّ به منّي. قال الهيثمي: رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح ،انتهى(١).وأخرجه الحاكم شاهداً من طريق النسائي، وحكم بصحته، وسكت عنه الذهبي. وسكوته تقرير، لأنّه في مقام الانتقاد فيما للانتقاد فيه مدخل ووجه، مع موافقته صراحة على تصحيح المشهود له الراجع إلى الوجه الثاني، وهو قول أبي إسحاق لقثم ابن عباس: كيف ورث عليّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دونكم؟ قال: لأنّه كان أولّنا به لحوقاً، وأشدنا به لزوقاً. قال الحاكم والذهبي: هذا حديث صحيح الاسناد .ثمّ ساق الحاكم إسناده إلى إسماعيل بن إسحاق القاضي انّه قال في قول قثم هذا ما لفظه: إنّما يرث الوارث بالنسب اي ومنه النكاح، أو الولاء، ولا خلاف بين أهل العلم أنّ ابن العمّ لا يرث مع العمّ، فقد ظهر بهذا الاجماع على أنّ عليّاً ورث العلم من النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم دونهم، قال الحاكم: وبصحة ما ذكره القاضي حدّثنا محمّد بن صالح بن هانيء، ثنا أحمد بن نصر ،ثنا عمرو بن طلحة القناد، ثنا أَسْبَاط بن نصر(٢).وساق الحديث متناً وإسناداً مثل رواية النسائي سواء.ورواه ابن المغازلي بلفظه وإسناده. وعزاه الحافظ السيوطي في الدرّ المنثور في الكلام على الآية وهي الرابعة والاربعون بعد المائة من سورة آل عمران إلى الحاكم والطبراني وابن المنذر وابن أبي حاتم مختصراً(٣). على أنّ رواية الطبراني والحاكم بلفظ حديث الباب وحروفه، كما تقدّم.

---

١ – مجمع الزوائد : ٩ / ١٢٨ ح ١٤٧٦٥ ، والمعجم الكبير:١ / ١٠٧ ح ١٧٦

٢ – المستدرك :٣/١٣٦ ح ٤٦٣٣ – ٤٦٣٥.

٣ – الدرّ المنثور : ٢ / ٢٢٨

وأمّا الثاني: فمن شواهده ما أخرجه الطبراني والحاكم وغيرهما لاشتمال حديثهم على جميع الفصول، ومنها أحاديث الباب الآتية لا سيّما الثاني الآتي بعد هذا، و منها ما تقدّم عند الحاكم في الوراثة ومعناها، ومنها ما يأتي في الباب السابع عشر في حديث الموالاة، وهو متواتر ونحوه في عدّة أبواب قبله وبعده. وأمّا كونه ابن عمّه فانّما ذكره عليه السلام كالتأكيد لثبوت تلك الخصال، فهو من عطف العلة أو السبب ،بل من عطف جزء العلة لقول قثم :كان أوّلنا به لحوقاً وأشدّنا به لزوقاً، كما يأتي في الباب الخامس والعشرين من طريقين أيضاً، ولهذا لم ينل العباس ما ناله أمير المؤمنين عليه السلام من هذه الخصائص وغيرها، وإن كان أقرب نسباً.[١١٢]

وأمّا كونه ابن عمّه حقيقة فمما لا شك فيه ولا نزاع حينئذ حتى يخبر عنه مقسماً عليه، مع ما أقسم عليه، وليفرع على مجموع تلك الخصال قوله: فمن أحقّ به منّي. إذ ليست تلك الخصال المجموعة ثابتة لأحد من قرابته صلى الله عليه وآله وسلم غير أمير المؤمنين عليه السلام حتى يتفرع عليها إنّه أحقّ به صلى الله عليه وآله وسلم، أو يشارك أمير المؤمنين في الأحقيّة لتلك الخصوصيات.

وأمّا الثالث: وهو المؤاخاة الخاصة بأمير المؤمنين عليه السلام ،فأعلم أولاً أنّ المؤاخاة كانت مرّتين، مرّة بين المهاجرين والأنصار،وهي التي بوّب عليها البخاري في مناقب الأنصار من فتح الباري[١]. وفي أبواب الهجرة قبيل المغازي، فقال :باب كيف آخى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بين أصحابه، وكانوا يتوارثون بها حتى نزل﴿وَأُوْلُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾[الاحزاب/٦]كما في حديث ابن عباس عند البخاري وغيره في الفرائض، قال ابن سعد: آخى صلى الله عليه وآله وسلم بين مائة منهم خمسون من المهاجرين وخمسون من الأنصار، وكان ذلك قبل بدر بخمسة أشهر

١ - فتح البازي:٨٦/٧.

وقيل بتسعة ،وقيل وهو يبني المسجد، وقيل قبل بنائه، وقيل بسنة وثلاثة أشهر قبل بدر، وقيل غير ذلك، واختلفوا في مكانها، فقيل في دار أنس ،وقيل في المسجد، وقيل غير ذلك[1]. وسرد ابن هشام أسماء إثنين وثلاثين رجلاً من أهل المؤاخاة، وكتب بينهم صلى الله عليه وآله وسلم كتاباً[2]. كما رواه أحمد من طريق عمروبن شعيب عن أبيه عن جده. ومرّة بين المهاجرين خاصة، قال ابن عبد البرّ : كانت المؤاخاة مرّتين ،مرّة بين المهاجرين خاصة، وذلك بمكة ،ومرّة بين المهاجرين والأنصار، وذلك بالمدينة، وكذا في الفتح. وشرح الزرقاني على المواهب. وغيرهما اي وفي كل منهما آخى بينه وبين أمير المؤمنين عليه السلام بل تعددت أحاديث اخائه، فأفادت تعدد وقوع ذلك، كما يأتي قال الحافظ ابن حجر والزرقاني وأنكر ابن تيمية في كتاب الردّ على ابن المطهر - يعني المنهاج - المؤاخاة بين المهاجرين، وخصوصاً مؤاخاة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لعليّ، قال: لأنّ المؤاخاة شرعت لإرفاق بعضهم بعضاً ،وللتأليف بين قلوبهم، فلا معنى لمؤاخاة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لأحد منهم ،ولا لمؤاخاة مهاجريّ لمهاجريّ.

قال الحافظ :وهذا ردّ للنص بالقياس ،وإغفال عن حكمة المؤاخاة، لأنّ بعض المهاجرين كان أقوى من بعض بالمال والعشيرة والقُوى، فآخى بين الأعلى والأدنى ليرتفق الأدنى بالأعلى، ويستعين الأعلى بالأدنى، وبهذا تظهر حكمة مؤاخاته صلى الله عليه وآله وسلم لعليّ كرّم الله وجهه، لأنّه هو الذي كان يقوم به من عهد الصبا من قبل البعثة وإستمر، وكذا آخى بين حمزة وزيد بن حارثة، اي كما ثبت في الصحيح، وأخرج الحاكم وابن عبدالبرّ بسند حسن عن ابن عباس: آخى

---

١ - طبقات الكبرى :١ / ٢٣٨

٢ - سيرة بن هشام :٢ / ٥٠١ .

النبيّ ﷺ بين الزبير وابن مسعود، وهما من المهاجرين، وأخرجه الضياء في المختارة،وابن تيمية يصرّح بأنّ أحاديث المختارة أصح وأقوى من أحاديث المستدرك، وقصة المؤاخاة الأولى أي التي كانت بمكة أخرجها الحاكم من طريق جميع بن عمير عن ابن عمر: آخى رسول الله ﷺ بين أبي بكر وعمر، وبين طلحة والزبير، وبين عبدالرحمن بن عوف وعثمان، وذكر جماعة، قال: فقال عليّ: يا رسول الله إنّك آخيت بين أصحابك، فمن أخي؟ قال: أنا أخوك، وإذا إنّضم هذا إلى ما تقدّم تقوى به، انتهى[1]. بل إذا إنضمّ إلى ما تواتر، كان له حكم المتواتر في خصوص ما نحن بصدده، كما يأتي، قال الحاكم الحسكاني في شواهد التنزيل في الكلام على قوله تعالى ﴿وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ﴾ من سورة هود[٣] :وأمّا مؤاخاته ﷺ إيّاه يعني عليّاً عليه السلام فهو باب كبير جمعته على حِدَته انتهى[2]. وذكر ابن كثير من رواته جماعة من الصحابة.

١ - منهم أنس ابن مالك.

٢ - وعمر بن الخطاب.

٣ - وابنه عبدالله بن عمر.

٤ - وزيد بن أبي أوفى.

٥ - وابن عباس.

٦ - ومحدوج بن زيد الذهلي.

٧ - وجابر بن عبدالله.

٨ - وعامر ابن ربيعة.

---

١ - فتح الباري:٧/٢١٠ - ٢١١

٢ - شواهد التنزيل :٣٥٨/١.

٩ - وأبو ذر.

١٠ - وعليّ عليه السلام نفسه[١]

فهؤلاء عشرة ،وثَمّة عشرة آخرون يزيدون واحداً ،أو إثنين ،وفقت عليهم بالتتبّع وهم

١١ ـ أبو امامة.

١٢ - وعائشة.

١٣ - ويعلى بن مرّة.

١٤ - وشراحيل بن مرّة.

١٥ ـ وجميع بن عُمير إلّا أنّه ليس بصحابي، فهو يروي حديث المؤاخاة عن ابن عمر عند الحاكم، كما تقدّم، ووهّاه الذهبي، إلّا أنّ لحديثه المرسل شاهداً مرسلاً عن سعيد بن المسيّب، ومرسلاته صحاح، أخرجه عبدالله بن أحمد في زوائد المسند، والمرسل يتأيّد بمرسل آخر لا سيّما هذا.

١٦ - وأمّ سلمة.

١٧ - وأبو الحمراء.

١٨ - وزيد بن أرقم.

١٩ - وحذيفة بن اليمان.

٢٠ - والمطّلب بن عبدالله بن حنطب عن أبيه ،وحديث سعيد بن المسيّب يحتمل أنّه عن أحدهم، ويحتمل أنّه عن غيرهم ،ويضاف إلى ذلك:

٢١ - أمّ أيمن في حديث زواج فاطمة ،كما يأتي.

٢٢ - وأسماء كذلك إلّا أنّها غير إبنة عميس لما يأتي عن الذهبي، فهؤلاء نيّف

---

١ - البداية والنهاية: ٣٧١/٧.

وعشرون صحابياً، من غير نظر إلى إرسال رواية جميع بن عُمَير وابن المسيّب ومن غير إستقراء تامّ، ولبعضهم عدّة روايات تشتمل على ذكر المؤاخاة عند جماعة من المخرجين بألفاظ وطرق مختلفة ،وقد سقت بعض ذلك في خدمات أحاديث البرق في باب قدوم النبيّ ﷺ المدينة وفي غيره نقلاً عن كنز العمّال، ومجمع الزوائد، والعمدة لابن البطريق، وينابيع المودّة وشواهد التنزيل، والإصابة[١]. وغيرها، وبوّب عليها صاحب ينابيع المودّة باباً فقال :باب في أحاديث المؤاخاة، ثمّ سرد منها ما وقف عليه إلى أن قال: وأخرج الخوارزمي أحد عشر حديثاً فيها غير ما تقدّم. ولمّا كان الحديث متواتراً معنى فلا نظر فيه هنا إلّا إلى عدّة رواته من الصحابة، لا إلى ثقة الرجال، قال: وأخرج عبدالله بن أحمد بن حنبل ستّة أحاديث أيضاً في زوائد المسند، وأخرج ابن المغازلي ستّة أحاديث، ثمّ سرد رواتها من الصحابة وعدّة من ذكرهم ابن إسحاق من الصحابة الذين آخى بينهم النبيّ ﷺ[٢].هذا ولتمام الفائدة رأيت الإشارة إلى ذكر ذلك من أخرج رواياتهم المشتملة على المؤاخاة الخاصة بأميرالمؤمنين عليه السلام من غير إستقصاء، وأمّا سرد متونها فيبلغ جزءاً لا سيّما إن كان مع الأسانيد ،كما تقدّم عن الحاكم الحسكاني.

فرواية أنس عند الحاكم في شواهدالتنزيل،وعندابن المغازلي من طرق [٣].

---

١ - كنزالعمّال :١٠٤/١٣باب فضائل عليّ عليه السلام ح ٣٦٣٤٥ و ح ٣٦٣٥٦ و ح ٣٦٣٧١، ومجمع الزوائد:٩٩/٩ باب (٥١) منزلته ومؤاخاته ح ١٤٦٥٦و ح ١٤٦٥٧ و ح ١٤٦٥٨،والعمدة:١٦٦ (الفصل التاسع عشر) ،وينابيع المودّة:١(باب ٩)١٧٧

٢ - ينابيع المودّة:١٧٧/١(باب ٩).

٣ - نسبه اليه بن بالطريق أيضاًفي العمدة:١٦٩ح ٢٦٢(الفصل التاسع عشر)وكذاغاية المرام ولم يوجد فيه.

ورواية عمر بن الخطاب، أشار إليها ابن كثير[١].

وابن عمر عند الترمذي وحسّنه[٢]. والحاكم وصححه[٣]. وأبي طالب. والديلمي. والطبراني[٤].وابن المغازلي[٥].

وزيدبن أبي أوفى عند أحمد في المناقب[٦].والطبراني[٧].والبغوي والباوردي في المعرفة وابن عدي في الكامل[٨]. وابن أبي حاتم والحسن بن سفيان والبخاري في التاريخ الصغير وابن المغازلي في المناقب،وأشار إليها الترمذي عقيب حديث ابن عمر وابن عباس عندالحاكم وصححه وصححه الذهبي أيضاً، وعند الطبراني وابن المغازلي. ومحدوج -بزنة مفعول بسكون المهملة الأولى وضم الثاني آخره جيم- أشار إليها ابن كثير[٩].

وجابربن عبدالله عند عبدالله بن أحمد[١٠]. والطبراني في الكبير وفي الأوسط[١١]. وابن عساكر[١٢]. وأشار إليها ابن كثير.

---

١ - البداية والنهاية :٧/ ٣٧١ ط بيروت .

٢ - سنن الترمذي:٦٣٦/٥ ح ٣٧٢٠ .

٣ - المستدرك :١٥/٣ ح ٤٢٨٨

٤ - المعجم الكبير:٤٢٠/١٢ ح ١٣٥٤٩

٥ - مناقب بن المغازلي:٣٧ ح ٥٧ .

٦ - فضائل الصحابة :٦٣٨/٢ ح ١٠٨٥

٧ - المعجم الكبير:٢٢١/٥ ح ٥١٣٦ .

٨ - كنزالعمّال:١٦٧/٩ ح ٢٥٥٥٥ .

٩ - البداية والنهاية :٧ /٣٧١

١٠ - المناقب :٦٦٥/٢ ح ١١٣٤

١١ - المعجم الأوسط :٣٤٣/٥ ح ٥٤٩٨ .

١٢ - تاريخ دمشق :٤٢ / ٥٩ .

وعامر[١١٣]بن ربيعة، أشار إليها ابن كثير.

وأبي ذر كذلك[١]. وعليّ كرّم الله وجهه عند أحمد[٢]. وأبي يعلى[٣]. وعبدالله بن أحمد في زوائد المسند والإمام زيد بن عليّ في المجموع والمرشد بالله وابن عساكر في تاريخه [٤]. وابن أبي شيبة[٥]. وابن أبي عاصم في السنّة والعقيلي في الضعفاء والحاكم وأبي نعيم في المعرفة [٦].والعدني وابن جرير وصححه والطحاوي وابن إسحاق وابن أبي حاتم وابن مردويه وأبي نعيم أيضاً والبيهقي معاً في الدلائل [٧]. وأشار إليها ابن كثير.

وأبي أمامة عند الطبراني في الأوسط [٨].والحاكم وأوردها ابن كثير[٩].

وعائشة عند الديلمي في مسند الفردوس [١٠].

ويعلى بن مرّة عند ابن عدي.

وشراحيل بن مرّة عند الطبراني، وعزاها في العمدة إلى أحمد أيضاً.

---

١ - راجع في الثلاثة ماتقدم من البداية والنهاية.

٢ - فضائل الصحابة لأحمد:٢/٥٩٦ ح ٩٩٣

٣ - مسند أبي يعلى:١/ ٣٤٧ ح ٤٤٥.

٤ - تاريخ دمشق :٢٢/٦٠

٥ - المصنّف :٦/٣٦٧ ح ٣٢٠٧٩

٦ - رواه في كنز العمّال :١٣/ ١٢٢ ح ٣٦٣٨٩ عن بن أبي شيبة،والنسائي في الخصائص ،و بن أبي عاصم في السنّة ،والعقيلي في الضعفاء، والمستدرك للحاكم ، والمعرفة لأبي نعيم.

٧ - رواه في كنز العمّال :١٣/١٣١ ح ٣٦٤١٩ عن بن اسحاق وبن جرير وبن أبي حاتم وبن مردويه وأبو نعيم وراجع الغدير:٣/١٢١ ح ٣٤.

٨ - المعجم الكبير:٨/١٢٧ ح ٧٥٧٧ ومجمع الزوائد:٩/٩٩ ح ١٤٦٥٧.

٩ - البداية والنهاية :٧/٣٧١.

١٠ -

وأمّا جميع بن عمير وابن المسيب فروايتهما مرسلة، الأوّل عند أبي يعلى والحاكم [١]. والثاني عند عبدالله بن أحمد [٢]. كما تقدّم

وأمّ سلمة عند أحمد وأبي يعلى والطبراني [٣].

وأبي الحمراء عند ابن المغازلي.

وزيد بن أرقم عند ابن المغازلي [٤].

وحذيفة بن اليمان كذلك [٥].

وأمّ أيمن عند الطبراني في حديث زواج فاطمة الطويل وفيه فقال صلى الله عليه وآله وسلم أهاهنا أخي؟ فقالت أمّ أيمن: أخوك وقد زوّجته إبنتك ،الحديث [٦]. وفي رواية فقال: نعم. أخرجها النسائي، كما يأتي في الباب الثامن والعشرين وفي رواية فقال: إنّه أخي. وهي من رواية ابن عباس. وسنّه يومئذ لا يحتمل في الأغلب فهي رواية عنها لأنّ ولادته كانت قبل الهجرة بثلاث سنين، وزواج فاطمة في السنة الثانية من الهجرة، فهو يومئذ ابن خمس سنين، وقل أن يضبط ،ويحتمل ابن الخمس في الأغلب، ومن اعتبر ذلك في السماع عند المتأخّرين، وإستقرّ العمل على ذلك، كما حكاه النووي في التقريب وتعقّبه بقوله: والصواب إعتبار التمييز، فإن فهم الخطاب وردّ الجواب كان مميّزاً صحيح السماع وإن لم يبلغ خمساً، وإلاّ فلا، وإن

---

١ – المستدرك :١٦/٣ ح ٤٢٨٩ومناقب بن المغازلي:٣٨ ح ٥٩ ،وتاريخ دمشق :٤٢/ ٥١ .

٢ – المناقب :٥٩٧/٢ ح ١٠١٩

٣ – مسندأحمد :٣٠٠/٦ ح ٢٦٦٠٧ ،مسندأبي يعلى :٣٦٤/١٢ ح ٦٩٣٤
المعجم الكبير:٣٧٥ ح ٨٨٧ .

٤ – ونسبه اليه ابن بالطريق في العمدة ايضاً(الفصل التاسع عشر):١٧٠ ح ٢٦٣ وغاية المرام .

٥ – مناقب بن المغازلي:٣٨ ح ٦٠ .

٦ – المعجم الكبير:٤٠٨/٢٢ ح ١٠٢١

كان ابن خمس فأكثر، والناس يتفاوتون في ذلك [١]. فهذا يقرب أنّه روى ذلك عن أمّ أيمن ،أو عن أسماء التي حضرت الزفاف، وابن عباس روى عن أسماء بنت عميس، وأسماء بنت أبي بكر ذات النطاقين وغيرهما، وأصل حديث أمّ أيمن من رواية أنس لكن مهما ثبت فقد سمعت أم أيمن ذلك واستنكرت جرياً على ما سلف إنّهم كانوا يعدون المؤاخاة العارضة كالمؤاخاة الحقيقية، ولهذا كانوا يتوارثون بالمؤاخاة أوّل الأمر حتى نسخ ذلك ،فكأنّها إعتقدت إنّ الاخوة الخاصة كالأخوة الحقيقية التي توجب الميراث وتحرم الأقارب ،أو كان ذلك قبل النسخ، وعلى الأقل أن يكون أنس روى عنها انّها قالت ما قالت، إذ من البعيد أن يحضر مثله وهو مراهق ،أو بالغ مقام التعريس الخاص بالنساء حتى يسمع ذلك، وهذا القول كان في أخص الأوقات والأمكنة التي يبعد فيها إجتماع الرجال الأجانب بالمرأة المعرسة، ومن يختص بالقيام بمصالحها من النساء سوأكان ذلك قبل آية الحجاب أم بعدها ،كما جرى نحو هذا لأسماء، وهي غير أسماء بنت عميس، كما نبّه عليه الذهبي، إذ كانت حينئذ بالحبشة، وقد أوضحت ذلك في خدمات أحاديث البرق اللموع ، ويأتي في الحديث الثاني من الباب الثامن والعشرين تصريح النسائي بأنّها أسماء بنت عميس، وفيه قالت :كنت في زفاف فاطمة بنت رسول الله ﷺ فلمّا أصبحنا جاء النبيّ ﷺ فضرب الباب ،ففتحت له أمّ أيمن فقال: يا أمّ أيمن أدعي لي أخي فقالت: هو أخوك وتنكحه؟ قال: نعم يا أمّ أيمن وسمعت النساء صوت النبيّ ﷺ فتنحين الحديث .وفيه تأييد لما تقدّم أنّ ذالك الوقت والمكان ممّا لا تحضر فيه الرجال الأجانب سواء كان بعد آية الحجاب أم قبلها، ولا يمكن تحمل ابن عباس وضبطه لذلك في الأغلب، و إن أمكن في النادر لحديث محمود ابن لبيد عند البخاري، وبوّب في كتاب العلم بقوله : باب متى يصح سماع الصغير،

---

١ - شرح التقريب للنووى : ٢/ ٦

وأورد فيه حديث المذكور: عقلت من النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم مجّة مجّها في وجهي من دلو وأنا ابن خمس سنين[١]. وأجيب بأنّه لا يلزم من قضيّة عين في شخص معيّن أن يطرد الادراك والفهم في كلّ ابن خمس سنين، كما قال النووي على أنّ ابن عباس لا يقصر عن درجة محمود بن لبيد بل لعلّه أقوى منه فهماً وإدراكاً وذكاءً وتمييزاً، هذا لو فرضنا حضوره، ولم يصرّح بالحضور، لا ابن عباس ولا غيره، وحديث أسماء بنت عميس أخرجه الحاكم، وفيه فقال: يا أمّ أيمن ادعي لي أخي، فقالت: هو أخوك وقد أنكحته ؟ قال: نعم يا أمّ أيمن الحديث وهو من طريق صالح بن حاتم بن وردان عن أبيه ،قال الذهبي: حاتم صالح من شيوخ مسلم ولكن الحديث غلط لأنّ أسماء كانت ليلة زفاف فاطمة بالحبشة ،انتهى[٢]. ويمكن أن يكون التوصيف بأنّها بنت عميس سهو من بعض الرواة لإشتهارها والنساء الصحابيات المشتركات في هذا الاسم أعني أسماء مع إختلاف أسماء آبائهن وأنسابهن كثيرات، ذكر الحافظ منهن في الأصابة نيّفاً وعشرين إمرأة، وأقرب ما يحتمل منهن إلى حضور زفاف الزهرا أسماء بنت أبي بكر، لأنّها ولدت قبل الهجرة بسبع وعشرين سنة، وأسلمت بعد سبع عشرة نفساً وتزوّجها الزبير وهاجرت وهي حامل فوضعت بقبا عبدالله بن الزُبير وعاشت إلى أن قُتل، ثمّ عاشت بعده مدّة أيضاً، فتأمّل. على أنّ أسماء بنت عميس قد روت المؤاخاة، كما في العمدة وشواهد التنزيل أوردها الحاكم من ثلاث طرق في تفسير سورة طه ترفعه: أللّهمّ إنّي أقول ،كما قال أخي موسى ،أللّهم ﴿اجْعَلْ لِي وَزِيراً مِنْ أَهْلِي﴾ عليّاً ﴿أَخِي اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي﴾ إلى ﴿بَصِيراً﴾ [طه/٢٩-٣٥][٣]. والمطّلب بن عبدالله

---

١ - صحيح البخاري: ٢٩/١ رقم ٧٧

٢ - المستدرك: ١٧٣/٣ ح ٤٧٥٢.

٣ - العمدة: ٢٧٢ ح ٤٣١، وشواهد التنزيل: ٤٧٩/١ ح ٥١١.

بن حنطب عن أبيه عند عبدالله بن أحمد، كما في العمدة، وفيه: أوصيكم بحب ذي قرنيها أخي وابن عمّي عليّ بن أبي طالب، الحديث[١]. والقدر المشترك بين جميع الروايات، هو التصريح بالمؤاخاة الخاصة بأمير المؤمنين في عدّة أزمنة وأمكنة في المؤاخاة الأولى والثانية وغيرهما، وهذا يقرب من أن يكون التواتر لفظيّاً لاشتراك الجميع في التعبير بمادّة المؤاخاة، وأمّا التواتر المعنوي فهو يرجع إلى قدر مشترك بين جميع الروايات في قضايا أفعال مختلفة، تتضمّن أمراً كليّاً، أو تستلزمه، كشجاعة عليّ عليه السلام وجود حاتم ونحوهما، وعلى الأقل فهذا من المتواتر لفظاً حكماً لأنّ المتواتر قسمان لفظيّ ومعنويّ، والأوّل: قسمان، كما أفاده صاحب نيل الأماني أحدهما ما تواتر فيه لفظ واحد، كحديث: من كذب عليّ متعمّداً فليتبوّا مقعده من النار. رواه بضعة وسبعون صحابياً، منهم العشرة، وحديث: من كنت مولاه فعليّ مولاه، كما مرَّ، ويأتي قال في إجابة السائل: له مائة وخمسون طريقاً[٢]. فالمؤاخاة بلفظ: أنت أخي وأنا أخوك. ونحو ذلك لا تخرج عن هذا القبيل.

القسم الثاني: وهو ما تواتر لفظه حكماً، بأن يكون مرويّاً بألفاظ مترادفة، أو متقاربة في المفهوم مع إشتراكها في المقصود فيالمادّة، على أنّ القسم الأول قد يتواتر لفظاً ومعنىً، لكونه نصاً لإتّحاد معناه، كالمثال الأوّل وقد يتواتر لفظاً، لا معنى للإشتراك الواقع في معناه أي لتعدد المعاني التي يصدق عليها مع إتحاد لفظه فهو من المشترك اللفظي، كالمثال الثاني وإن كانت القرائن مميزة للمعنى المراد، ففرق بين ما معناه متحد، وما معناه متعدد، كما عرفت فهذا القسم قسمان من هذه الحيثية، وهو قسمان، من جهة كون التواتر فيه إمّا صريحاً وإمّا حكماً والثاني

---

١ - العمدة: ٢٧١ ح ٤٢٨.

٢ - اجابة السائل شرح بغية الأمل للصنعاني: ٩٨

قسمان ، أحدهما أن يكون دالاً على القدر المشترك دلالة تضمّن ، كجود حاتم ، لأنّ الجُودَ يُطلق على الملكة النفسيّة ، وعلى الإعطاءات الخارجية ، كما في شرح الغاية. ثانيهما أن يكون دالاً على ذلك دلالة التزام ، كشجاعة عليّ عليه السلام ، إذ الشجاعة ملكة نفسيّة[١١٤] لا تصدق على نفس الاقدام والهزم والقتل ، ولكنّها تدلّ على الشجاعة في من إتّصف بذلك إلتزاماً ، ونازع بن الهُمام في المثالين والدلالتين معاً ، وأجاب عنه صاحب الإجابة[١]. والقصد الاشارة ، وتمييز ما نحن بصدده ، قال في الفواصل بعد أن ساق الكلام في قسمي التواتر: تنبيه لا يذهب عنك انّ التواتر المعنوي ليس منحصراً فيما أُستفيد من الدلالة التضمنيّة والالتزامية ، كما يشعر به كلام أهل الأصول ، بل يكون بغير ذلك ، كالواقع في الأحاديث النبويّة ممّا تواتر معنى ، وقدجمع المقبلي في أبحاثه قريباً من ثلاثمائة حديث[٢] .وذلك كخروج الدجال وانّه أعور العين اليمنى ، فإنّه ورد بألفاظ هذا مختلفة زيادةً ونقصاناً، وطرق متعددة دلت بمجموعها على ذلك، ولا شك أن هذا نوع آخر غير تواتر الشجاعة والجود ، فإنّه لم يصرّح بهما في شيء من الأخبار ، بخلاف مانحن فيه ، فإنّ ماحكم بتواتره مصرح بألفاظه في الأحاديث وقد يناقش في دخول هذافيالتواتر المعنوي ،إذ قدتواتر اللفظ المذكور في الجملة ، فيكون حينئذ من اللفظي وهو به ألصق وبجعله منه أليق ، فكما انّه يتواتر الحديث باللفظ في كل طريق من طرقه يتواتر اللفظ في الجملة من مجموع الأخبار ، ولم نر من نص على هذا البحث ، وليس الحكم بتواتر معناه المستفاد من جملة الأحاديث بأظهر من الحكم عليه بالتواتر اللفظّي بإعتبار تواتر ألفاظه في الجملة ، فليتأمّل ، انتهى . وهذا النوع هو الذي جعله صاحب نيل الأماني من المتواتر اللفظي حكماً ، كما أشرت إليه ، ومنه أحاديث الباب ،وها هنا فائدة ، أن التواتر يدخل أقسام

---

١ – اجابة السائل : ١٠٠

٢ – الأبحاث المسددة في فنون متعددة:٤٢٩ و٢٥١.

٨٠(٢) أخبرنا الفضل بن سهل حدّثني عفان بن مسلم قال: حدّثنا أبو عَوَانة عن عثمان عن أبي صادق عن ربيعة بن ناجدٍ

السنّة قولاً وفعلاً وتركاً وتقريراً، فمثال الأول تقدّم ومثال الثاني حديث رفع اليدين في الصلاة وحديث المسح على الخفين ،كما في إجابة السائل[١]. إذ لم ينقلوا فيهما إلّا أنّه ﷺ فعل ذلك، ولم يمثل فيها للترك والتقرير وقد يقف المتتبع للأحاديث على أمثلة لذلك ،ومن هنا تعرف أقسام التواتر عقلاً وخارجاً أي بحسب ما تقتضيه القسمة العقلية وبحسب الأقسام الخارجية والله الموفق

قوله: **عفان بن مسلم**. رجال هذا الاسناد بين ثقة وصدوق، مشتركون إلاّ الخامس، كأصل الحديث، فالأول تقدّم في إسناد الحديث السادس عشر من أحاديث الباب العاشر، والثالث تقدّم في إسناد الحديث الأول من الباب الرابع، وهما من رجال الصحيحين وغيرهما وأمّا الثاني فهو عفان بن مسلم بن عبدالله الباهلي الصفار البصري، ثقة ثبت قال ابن المديني: كان إذا شك في حرف من الحديث تركه ،وربما وهم، وقال ابن معين: أنكرناه في صفر سنة تسع عشرة أي بعد المائتين ومات بعدها بيسير أخرج له الستّة[٢]. ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله وأبو طالب والمرشد بالله وصاحب المناقب[٣].له في الخصائص حديثان، روى عن شعبة والحمادين وأبي عوانة وهمام بن يحيى وغيرهم، وعنه البخاري والباقون بواسطة، وعمرو الناقد وأحمد بن حنبل وعثمان بن أبي شيبة والرهاوي

---

١ - اجابة السائل : ٩٨

٢ - تقريب التهذيب :٤٠٤/١رقم ٤٧٦٤.

٣ - الطبقات :٩١/٢.

وأبو حاتم وأبو زرعة والفضل بن سهل وجماعة إتفقوا على ثقته وإتقانه، وفضّله ابن معين وغيره على ابن مهدي وأبي نعيم وزيد بن الحباب وأبي الوليد، وقرنه ابن معين بمالك وابن جريج والثوري وشعبة، وقال ابن عدي: عفان أشهر وأصدق وأوثق من أن يقال فيه شيء. وقال ابن سعد: كان ثقةً كثير الحديث ثبتاً حجةً. وقال ابن خراش: ثقة من خيار المسلمين. وقال ابن قانع: ثقة مأمون .وذكره ابن حبّان في الثقات[١].

وعثمان هو ابن المغيرة الثقفي الكوفي الأعشى، ثقة، أخرج له البخاري والأربعة[٢]. ومحمّد بن منصور وأبو طالب والشريف الجرجاني[٣]. له في الخصائص حديثان، روى عن زيد بن وهب وأبي صادق الأزدي ومجاهد بن جبر وأبي ليلى الكندي وغيرهم، وعنه شعبة وإسرائيل والثوري وأبو عَوَانة ومسعر، قال أحمد: ثقة .وكذا قال ابن معين وأبو حاتم والنسائي وعبدالغني وذكره ابن حبّان في الثقات ،ووثّقه العجلي وابن نمير[٤].

وأبو صادق هو الأزدي الكوفي، قيل اسمه مسلم بن يزيد، وقيل عبدالله بن ناجد أخو ربيعة بن ناجد صدوق، وحديثه عن عليّ مرسل،كمافي التقريب أخرج له النسائي وابن ماجة[٥] .لم يذكره صاحب الطبقات، له في الخصائص حديثان روى عن أخيه ربيعة بن ناجد ومخنف بن سليم وعُليم الكندي وعبدالرحمان ابن يزيد النخعي، وأرسل عن عليّ عليه السلام وأبي محذورة وأبي هريرة، وعنه سلمة بن

---

١ – تهذيب التهذيب :٣٣٠/٧رقم ٤٢٣.

٢ – تقريب التهذيب :٣٩٦/١رقم ٤٦٥٦.

٣ – الطبقات :٨٠/٢.

٤ – تهذيب التهذيب :١٥٥/٧رقم ٣٠٥.

٥ – تقريب التهذيب :٧٣٢/٢رقم ٨٤٥٠.

كهيل وعثمان بن المغيرة والحكم بن عُتيبة والقاسم ابن الوليد الهمداني وغيرهم قال ابن سعد: كان ورعاً ،يتكلمون فيه ،قليل الحديث ، وقال أبو حاتم :مستقيم الحديث ، وقال يعقوب بن شيبة : ثقة ،وذكره ابن حبّان في الثقات(١) .

وشيخه أخوه ربيعة بن ناجد -بجيم ثمّ مهملة -الأزدي الكوفي ، ثقة ، أخرج له النسائي وابن ماجة(٢). ومحمّد بن منصور وأبو طالب (٣).له في الخصائص حديثان ، روى عن عليّ وابن مسعود وعبادَة بن الصامت ، وعنه أبو صادق الأزدي أخوه ، ذكره ابن حبّان في الثقات ، له في ابن ماجة حديث واحد في الأمر باقامة الحدود ، وفي الخصائص آخر في فضل عليّ ،اي وهو هذا ، وله حديث آخر يأتي.وقال العجلي :كوفيّ تابعيّ ثقة .قال الحافظ : قرأت بخط الذهبي لا يكاد يعرف ،انتهى(٤) . يشير إلى قول الذهبي في الميزان : ربيعة بن ناجد عن عليّ لا يكاد يعرف ، وعنه أبو صادق بخبر منكر فيه : عليّ أخي ووارثي انتهى(٥) . ويؤخذ جوابه من الكلام على الحديث الذي قبل هذا الحديث وأمّا وصمه بالجهالة فقد جزم الحافظ ابن حجر بثقته في التقريب(٦) . ونقل توثيقه عن العجلي وابن حبّان في تهذيب التهذيب ، فقد خرج عن أقسام الجهالة ، على أنّ النسائي من أشد الحفّاظ شرطاً في الرجال ، كما تقدّم في المقدمة ، ولم يذكره بشيء في الخصائص ، ولا عدّه في كتاب الضعفاء منهم ، ولا البخاري ، وهاهما

---

١ – تهذيب التهذيب :١٣٠/١٢رقم ٦٠٦

٢ – تقريب التهذيب :١٧٣/١رقم١٩٧٩.

٣ – الطبقات :٢٩٦/١.

٤ – تهذيب التهذيب :٢٦٣/٣رقم ٤٩٨.

٥ – ميزان الاعتدال :٧٠/٣رقم ٢٧٦١.

٦ – تقريب التهذيب :١٧٣/١رقم ١٩٨٠.

أنّ رجلاً قال لعليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه: لِمَ ورثت رسول صلى الله عليه وآله وسلم دون عمّك، قال: جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أو قال: دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بني عبدالمطّلب، فصنع لهم مُداً من الطعام، فأكلوا حتى شبعوا، وبقي الطعام، كما هو، كأنّه لم يُمَسّ، ثم دعا بِغُمَر، فشربوا حتّى رَوُوا، وبقي الشراب، كأنّه لم يُمَس، أو لم يشرب، فقال: يا بني عبدالمطّلب إنّي بعثت إليكم خاصة وإلى الناس عامّة وقد رأيتم من هذه الآية ما قد رأيتم، فأيّكم يبايعني على أنْ يكون أخي وصاحبي ووارثي؟ فلم يقم إليه أحد، فقمت إليه وكنت أصغر القوم، فقال: إجلس، ثم قال ثلاث مرات كل ذلك أقوم إليه، فيقول: إجلس حتى كان في الثالثة ضرب بيده على يدي، ثم قال: فبذلك ورثت ابن عمّي دون عمّي.

وكتاباهما لديّ.

قوله: جمع. أو قال: دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بني عبد المطلب إلخ أصل هذهالقصة متّفق عليه، مشترك.

١ - من حديث أبي هريرة.

٢ - وابن عمر.

٣ - وقبيصة بن المخارق.

٤ - وزهير بن عَمْرو.

٥ - وعائشة.

٦ - وابن عباس عندهما، أو عند أحدهما، وعند أحمد والترمذي وغيرهما.

٧ - ومن حديث أبي موسى.

٨ - وأنس.

٩ - والبراء بن عازب.

١٠ - والزبير بن العوام.

١١ - وعدي بن حاتم.

١٢ ـ وأبي أمامة عند جماعة من أئمّة التفسير والحديث كابن جرير وابن أبي حاتم وابن مردويه وعبدبن حميد وابن المنذر والطبراني والبغوي وابن قانع والبيهقي وأبي نعيم وغيرهم، كما بسّط الحافظ السيوطي رواياتهم في تفسير ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ من سورة الشعراء[٢١٤] مع إختلاف الروات طولاً وإختصاراً وزيادةً ونقصاً[١]. كمافي سائر القصص المتحدة الوقوع، على أنّ هذه القصة قد صرّح بتعددها مرّتين في بعض الروايات، وفي بعضها ما يرشد إلى تعدد ذلك أكثر من مرّيتن، كما يأتي، وهذا من غير نظر إلى ذكر خصوص المؤاخاة، ففي بعضها ذكر المؤازرة، وفي بعضها ذكر المؤاخاة، وفي بعضها ذكر الوصاية، وفي بعضها ذكر الخلافة، وفي بعضها ذكر الصحبة مع غيرها وغير ذلك والكل يشهد لأصل هذه الرواية في الجملة.

وأمّا شواهد المؤاخاة فقد تقدّمت الإشارة إليها، وإنّها متواترة في الجملة، وأمّا خصوص هذا الحديث فتخريجه وشواهده[١١٥] غير ما تقدّم، ماأورده الحافظ السيوطي في مسند عليّ عليه السلام من جمع الجوامع إنّه قيل له: كيف ورثت ابن عمّك دون عمّك؟ فقال: جَمَع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بني عبدالمطّلب، وهم رهط كلّهم يأكل الجذعة ويشرب الفَرَقَ، فَصَنَع لهم مُدّاً من طعام، فأكلوا حتى شبعوا وبقي الطعام، كما هو، كأ نّه لم يُمَسّ والشراب كأ نّه لم يشرب، فقال: يا بني عبدالمطّلب إنّي بعثت إليكم خاصة وإلى الناس عامّة، وقد رأيتم من هذه الآية ما رأيتم، فأيّكم يباعني على أن يكون أخي وصاحبي ووارثي؟ فلم يقم إليه أحد فقمت إليه وكنت من أصغر القوم. فقال: إجلس. ثمّ قال ذلك ثلاث مرّات، كل ذلك أقوم إليه فيقول: إجلس حتى كان في الثالثة ضرب بيده في يدي، فلذلك ورثت ابن عمّي

١ - كمافي الدرّ المنثور: ٥/ ٩٥.

دون عمّي[١]. أخرجه أحمد ،قال الهيثمي: ورجال أحمد ثقات[٢]. وابن جرير وسعيد بن منصور ،أو القضاعي لاشتباه الرمز، وهو هنا ضاد معجمة إلّا أن التصحيف فيه كثير ،كما في كنز العمّال أيضاً[٣]. ورواه أحمد عن عليّ عليه السلام ،كما أورده الهيثمي في باب معجزاته صلى الله عليه وآله وسلم في الطعام وبركته من مجمع الزوائد مطولاً وفيه: فأيّكم يبايعني على أن يكون أخي وصاحبي ؟فلم يقم إليه أحد ثلاث مرّات حتى إذا كان في الثالثة ضرب يده على يدي. قال الهيثمي: ورجاله ثقات[٤]. ثمّ ساقه بزيادة ونقص عن عليّ، وفيه: أيّكم يقضي عنّي ديني؟ قال: فسكتُّ وسكت القوم فأعادها، فقلت: أنا يا رسول الله فقال: أنت يا عليّ. قال الهيثمي رواه البزّار واللفظ له، وأحمد باختصار، والطبراني في الأوسط باختصار، ورجال أحمد وأحد إسنادي البزّار رجال الصحيح غير شريك، وهو ثقة، انتهى[٥].وهذا يشعر بتعدد القصة لاختلاف السياقات والألفاظ، ولثبوتها في الجملة من بعض الطرق، وصحة معناها، وذلك ممّا يرد على ابن تيمية، فقد توسل إلى القدح في مجموعها، أو جميعها ما عدا ما في الصحيحين بالقدح في عبدالغفار، وهذه الروايات ليست من طريقه، وإنّما هو في طريق أخرى ،كما يأتي. وإن أراد القدح في أصل القصة فهو محجوج بما في الصحيحين وغيرهما، على أنّه قد ساق روايات الصحيحين بألفاظ خالية عن ذكر المؤاخاة ونحوها من المنهاج[٦]. بعد أن أوسع الجواب

---

١ - جمع الجوامع :١٣/ ٧٤ ح ٥٧٦٤.

٢ - مجمع الزوائد:٣٨١/٨ ح ١٤١٠٩، ومسندأحمد:١/ ١٥٩ ح ١٣٧١

٣ - كنزالعمّال :٦/ ٤٠٨ ح ٦١٥٥.

٤ - مجمع الزوائد:٣٨١/٨ ح ١٤١١٠ ،ومسند أحمد : ١/ ١٥٩ ح ١٣٧١

٥ - مجمع الزوائد:٣٨١/٨ ح ١٤١١٠، ومسند البزّار :٢/ ١٠٥ ح ٤٥٦ ، والمعجم الأوط :٢/ ٣٧٦ ح ١٩٧١ ، ومسند أحمد: ١/ ١١١ ح ٨٨٣.

٦ - منهاج السنّة : ٧ / ٢٩٧

الذي خبط فيه وخلط الخطأ بالصواب، وليس القصد إلّا الحق وقبول الصدق، وقد علّقت كلمات على ذلك وأوسعت المقام في الكلام على أحاديث البرق، مع الانصاف رزقنا الله ذلك. وقال الشيخ أحمد محمّد شاكر من فهارس المسند في رواية أحمد: هذه إسنادها حسن، وهذا إسنادها، حدّثنا أسود بن عامر حدّثنا شريك عن الأعمش عن المنهال عن عباد ابن عبدالله الأسدي عن عليّ كرّم الله وجهه قال: لمّا نزلت هذه الآية إلخ ثمّ أورده من طريق النسائي ومتنه وفيه: فأيّكم يبايعني على أن يكون أخي وصاحبي إلى أن قال: حتى كان في الثالثة فضرب بيده على يدي، قال الشيخ أحمد: إسناده صحيح ،انتهى[١].

وهذه الرواية هي التي قال فيها الهيثمي من مجمع الزوائد: رجالها ثقات[٢]. وفي كلاميهما الحكم بتوثيق رجال النسائي، وصحة الحديث ،وفي كنز العمّال عن عليّ كرّم الله وجهه لمّا نزلت﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾[الشعراء/٢١٤]جمع النبيّ ﷺ من أهل بيته فاجتمع ثلاثون، فأكلوا وشربوا، فقال لهم: من يضمن عنّي ديني ومواعيدي ويكون معي في الجنّة؟ الحديث، وفيه فقال: عليّ أنا[٣]. أخرجه أحمد، قال الهيثمي: وإسناده جيّد[٤]. وابن جرير وصححه والطحاوي والقضاعي ،أو سعيد بن منصور، ثمّ عزاه ثانياً مطولاً إلى ابن إسحاق وابن جرير وابن أبي حاتم وابن مردويه وأبي نعيم والبيهقي معاً في الدلائل وفيه إنّ هذا أخي ووصيي إلخ [٥].ثمّ عزاه إلى ابن مرذويه عن عليّ عليه السلام ،وفيه: من يبايعني على أن يكون أخي وصاحبي ووليّكم من بعدي؟ قال: فمددت يدي وقلت: أنا أبايعك.

---

١ - المسند :٢ / ١٦٥ ح ٨٨٣ ح ١٣٧١

٢ - مجمع الزوائد ٨ / ٣٨١ ح ١٤١٠٩

٣ - كنز العمّال :١٢٨/١٣ح ٣٦٤٠٨.

٤ - مجمع الزوائد:١٠١/٩ ح ١٤٦٦٥، و مسند أحمد :١١١ ح ٨٨٤.

٥ - كنزالعمّال :١٣١/١٣ ح ٣٦٤١٩.

وفيه :وذلك الطعام أنا صنعته[١]. وفي رواية عنه ﷺ :أيّكم يواليني في الدنيا والآخرة ؟فأبَوا قال ابن عباس في حديثه الطويل، كما تقدّم، فقال: عليّ أنا أواليك في الدنياوالآخرة، فقال: أنت وليّي في الدنيا والآخرة. وهو حديث صحيح، وعزاه ابن كثير إلى أحمد وأبي يعلى مختصراً، قال: وأخرج النسائي بعضه[٢]. وقال الهيثمي :رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط باختصار، ورجال أحمد رجال الصحيح، غير أبي بَلجْ وهو ثقة، وفيه لِيْن انتهى[٣]. قال في التقريب: صدوق ربما أخطأ[٤]. وصحح الحديث بطوله الحاكم والذهبي من طريقه[٥]. وهذه القصّة في غُضُونه ،كما تقدّم مطولاً، وهو حديث الباب الرابع، فأصل الحديث صحيح ،وهذه طريق أخرى من طرقه الصحيحة وإن إختلفت بعض ألفاظه، على أنّ ولاية الدنيا والآخرة لم تدع منقبة ولا فضيلة في الدنيا والآخرة إلّا وقد شملتها من المؤاخاة والمؤازرة والوفاء بالمواعيد وقضاء الدين وغيرها، وقال الزرقاني في شرح المواهب في الكلام على الحديث: لاشتماله على معجزة تكثير الطعام والشراب، وقد أخرجه أحمد والبيهقي بسند جيّد مطولاً عن عليّ كرّم الله وجهه ،وأشار إلى أنّ القاضي عياض أورده في الشفا مختصراً، وهو كما قال: قال الخفاجي في شرحه: وتفصيل الحديث ،كما في الدلائل وغيرها بسند صحيح، وساق أكثر ما يتعلّق به الغرض وطوى آخره، ثمّ قال:

---

١ – كنزالعمّال :١٤٩/١٣ ح ٣٦٤٦٥.

٢ – البداية والنهاية:٧ / ٣٧٤

٣ – مجمع الزوائد:١٠٩/٩ ح ١٤٦٩٦، ومسند أحمد :١ / ٣٢٠ ح ٣٠٦٢ والمعجم الكبير: ١٢ / ٩٧ ح ١٢٥٩٣

٤ – تقريب التهذيب :٧٠٢/٢رقم ٨٢٨٤.

٥ – المستدرك :١٤٣/٣ ح ٤٦٥٢.

أخرجه أحمد والبيهقي بسند جيّد[١]. ومثله في شرح الشفاء للشيخ مُلّا عليّ قاري[٢].

فصل

فهؤلاء الذين صححوه وجوّدوه وحسنّوه من هذه الطرق، وثَمّ طرق أخرى فيها مقال عندهم للخبر ،كما تقدّم، ومنها ما أورده ابن المطهر في رسالته واتّسع جواب ابن تيمية عليه، لأنّه أورده من طريق فيها عبدالغفار بن القاسم ابن فهد أبو مريم عند ابن جرير والبغوي والثعلبي[٣]. وكذلك الحاكم الحسكاني في شواهد التنزيل لكنّه أردفه بطرق أخر .وكذلك ابن كثير أورده مختصراً من نيّف وعشرين طريقاً[٤]. وهذه الطريق التي فيها عبدالغفار هي الموفية للعشرين، وحديثها طويل، وهو الذي ساق ابن المطهر الحلّي، فتمكن ابن تيمية من الجواب عليه إلّا أنّه أدّاه ذلك إلى إنكار الطرق التي صح وحسن منها مختصراً ،كما تقدّم بناءً منه على نفي المؤاخاة الخاصة بين النبيّ ﷺ وبين أمير المؤمنين، وقد تقدّم جواب الحفّاظ عليه، وقد قيل التغيير يجرّي على التغيير، وقد علّقت على كلامه هذا بكلام الحفّاظ الذين أثبتوا الحديث من غير طريق عبدالغفار، وعباد بن يعقوب، كمارواه الثعلبي، ورواه الحاكم في شواهد التنزيل في موضع آخر من طريق عباد بن يعقوب.وكذلك الثعلبي، وأخرجه عبدالحقّ عن عبدالغفار عن المنهال[٥]. قال الحافظ ابن كثير :عبدالغفار شيعيّ كذّاب ولكن روى ابن أبي حاتم في تفسيره عن أبيه عن الحسين بن عيسى الحارثي عن عبدالله بن عبدالقدوس عن الأعمش عن

---

١ - شرح المواهب اللدنيّة :٧/ ٦٠

٢ - نسيم الرياض فيشرح الشفاء:٣/ ٥١٦ .

٣ - منهاج الكرامة ١٤٧، ومنهاج السنّة :٧ / ٣٠٢ .

٤ - البداية والنهاية :٣ / ٥٠ .

٥ - شواهدالتنزيل :٤٨٥/١ ح ٥١٤

المنهال ابن عمرو عن عبدالله بن الحارث قال،قال: علـيّ ،وساق القصة والحديث، ثمّ قال: وهذه الطريق شاهد لما تقدّم إلّا أنّه لم يذكر ابن عباس، انتهى[(١)].[١١٦]وعبدالله بن الحارث سمع من عليّ كرّم الله وجهه ومن عمرومن عثمان، فلا يضرّ عدم ذكر ابن عباس في روايته ،وليس في طريق البيهقي عبدالغفار ولا عباد بن يعقوب، وإلّا لما حكم أهل المعرفة بصحة حديثه وجودته بل هي منقولة بلفظها في خدمات أحاديث البرق اللموع عن ابن كثير، أو غيره، وعلى الجملة فالطرق المختلفة لكل طريق حكمها، والزيادات في الروايات كذلك، وجميع الروايات قد اختلفت ألفاظها في الصحيحين وغيرهما ولم يقولوا بكذب ما خالف ،أو اختلف، فتعيّن القول بتعدد الواقعة، ويشهد لهذا ألفاظ الروايات العامّة والخاصة ،وذكر الثلاثين والأربعين الذين حضروا قد يكون بإعتبار الذكور والإناث، وقد يكون بإعتبار بني عبدالمطّلب وغيرهم من قريش ،كما ثبت دعاؤهم وإنذارهم في الروايات التي ساقها ابن تيمية عن الصحيحين، وإختلاف الرواة بإدخال قصة في أخرى، وحديث في حديث غير قليل، فلا فائدة لقول ابن تيمية :إنّ بني عبدالملطب حينئذٍ لم يبلغوا ذلك المقدار لأنّا نحمله على أنّه وقع الاقتصار على ذكرهم فقط في بعض الروايات ،كما وقع في بعضها ذكر بني هاشم، وبني عبدالمطّلب، وبني كعب بن لؤي، وبني مرّة بن كعب، وفاطمة، وفي بعضها ذكر قريش، وفي بعضها ذكر بطون قريش أكثر ممّا ذكر، وذكر صفية بنت عبدالمطّلب حتى قال أبو لهب: ما قال: فنزلت فيه﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾إلى آخرها وفي بعضها أنّه ناداهم من فوق الصفا وفي بعضها إنّ ذلك تكرر يوماً بعد يوم ،وفي بعضها أنّ ذلك كان في رَضمَة جبل، وفي بعضها ذكر الطعام والشراب ،كما تقدّم وفي بعضها لم يذكرا، فظهر أنّها وقائع متعددة، وقصص

---

١ - البداية والنهاية:٣/٥٣.

مختلفة، فلا ملجىء لتكذيب ما ثبت منها، لأجل ما لم يثبت على أنّ نفس حديث المؤاخاة الخاصة متواتر، كما مرّ، ولم يلتزم أرباب الصحيح إخراج كل حديث صحيح ،كماتقرر عند أهل المعرفة بهذا الشأن ،وقد نص الحافظ السيوطي في التعقبات نقلاً عن الحافظ البيهقي :انّه لا يخرج في مؤلّفاته حديثاً يعلمه موضوعاً. وهو الحافظ النقّاد، وعن الحافظ ابن أبي حاتم: انّه لا يخرج في تفسيره إلّا أصح ما ورد في الباب، وحديثه هنا ممّا أُخرجه في تفسيره[١]. وهو هو، وقال ابن تيمية في غضون كلامه على الحديث: وليس كون الرجل من الجمهور الذين يعتقدون خلافة الثلاثة يوجب له انّ كل ما رواه صدق كما أنّ كونه من الشيعة لا يوجب أن يكون كلّ مارواه كذباً، بل الإعتبار بميزان العدل ،انتهى[٢].

وقد مرّ التنبيه على كلامه هذا في المقدمة، وليت الحافظ ابن تيمية راعى كلامه هذا وطبّقه في كل مقام، فليس بين مؤمن وبين الحقّ عداوة، ويدخل تحت هذه الكليّة عبدالغفار وعباد بن يعقوب.

أمّا عبدالغفار فترجمته في لسان الميزان والطبقات[٣]. وكادوا يطبقون على تركه، لمحل التشيّع ورميه بالكذب والرفض، وقد مرّ الكلام في نحو التشيّع مراراً، وكذا التكذيب قد يطلقونه على الخطأ وعلى مخالفة الاعتقاد، وختم الحافظ ابن حجر ترجمته في اللسان بقول ابن عدي:سمعت ابن عقدة يثني عليه ويطريه وتجاوز الحدّ في مدحه، قال: وإنّما مال ابن عقدة هذا الميل لإفراطه في التشيّع ،انتهى[٤]. وساق صاحب الطبقات بعض ما قيل فيه، ثمّ قال: وعدّه السيد صارم الدين وابن حابس وابن حميد في ثقات محدّثي الشيعة. ونَقَل صاحب تنقيح

---

١ - تفسيرابن أبيحاتم :٩ /٢٨٢٦ ح ١٦٠١٥

٢ - منهاج السنّة : ٧ /٣١٢.

٣ - لسان الميزان :٤٢/٤رقم ١٢٣.الطبقات:٤١/٢.

٤ - الرقم السابق .

المقال بعد أن جزم بثقته في فهرست الكتاب عن النجاشي، وصاحب الخلاصة من أصحابه، والبلغة، وعن الكشي وغيرهم انّه ثقة ،انتهى [١]. ملخصاً ولا شك انّ في كل فرقة ثقات وضعفاء ومتوسطين والحكم في رجال الشيعة تقدّم عن ابن تيمية ،بل عن أئمّة الحديث والأئمّة الأربعة في المقدمة، وخلاصة ذلك انّ فيهم ثلاثة أقوال، إطلاقان وتفصيل، والتفصيل أقربها إلى الصواب.

وأمّا عباد بن يعقوب فهو الرواجني – بفتح الراء وتخفيف الواو وكسر الجيم والنون آخره تحتانية مثقلة – فرجح فيه صاحب تنقيح المقال انّ حديثه حسن [٢]. وحَسْبه أنّه أخرج له البخاري حديثاً واحداً متابعة في كتاب التوحيد وهو حديث ابن مسعود: أيّ العمل أفضل [٣]. وإن وصفوه بالغلوّ فليس بمتروك عند البخاري، قال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح: رافضيّ مشهور وقد وثّقه أبو حاتم ،وكان ابن خزيمة يقول: حدّثنا الثقة في روايته المتّهم في رأيه عباد بن يعقوب [٤]. وأجاب عن هذا صاحب الطبقات، بما معناه انّ مدار القبول على ظنّ الصدق، كما تقدّم ،وقال الدارقطني: شيعيّ صدوق، وعدّه الحاكم في العيون من رجال الزيدية ،كما في الطبقات وفيها قال ابن معين :كان عبدالرزاق أغلى منه في التشيّع بمائة ضعف ،وعدّه السيد صارم الدين وابن حابس وابن حميد في ثقات محدّثي الشيعة. أخرج له البخاري اي ،كما تقدّم والترمذي وابن ماجة ومحمّد بن منصور وأبو طالب والمؤيّد بالله والمرشد بالله [٥]. وغيرهم وهذه كليات تطرد.

---

١ – تنقيح المقال :١٢٣/٢رقم ٦١٦٦.

٢ – تنقيح المقال :١٥٨/٢رقم ٦٦٦٧.

٣ – صحيح البخاري:٤٨٧/٨ ح ٧٥٣٤.

٤ – مقدمة فتح الباري:٤١٠.

٥ – الطبقات :٤٥٠/١.

٨١ (٣) أخبرنا زكريّا بن يحيى قال: حدّثنا عثمان

وأمّا حديث الباب فقد صح وحسن من غير طريقيهما، وذلك دليل صدقهما في روايتيهما، أعني ما طابق منهما ما صح، وهو المطلوب، وقد صح وحسن من طريق أحمد والحاكم والبيهقي والنسائي وغيرهم، ولله الحمد، مع تواتر المراد من الحديث ،وهو المؤاخاة الخاصّة، كما مرّ.

قوله: حدّثنا عثمان. رجال إسناد هذا الحديث ما بين حافظ وثقة وصدوق مشتركون غير الأول، والحديث مشترك

أمّا الأول: فقد تكرر.

وأمّا الثاني: فهو عثمان وهو ابن أبي شيبة أخو أبي بكر، وهو عثمان بن محمّد بن عثمان الكوفي الحافظ الشهير ثقة، له أوهام، وقيل: كان لا يحفظ القرآن، كما في التقريب؛ وهذا بعيد ،لأنّه من أئمّة التفسير، وما يروي عنه من التصحيفات رُبما كان يقصد بها المداعبة، أخرج له البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجة وأبو داود[١]. ومحمّد بن منصور، وروى عنُه المؤيّد بالله وأبو طالب وصاحب المناقب والناصر ،أو السمان لإشتباه الرمز في الطبقات، وقال في آخر الترجمة أخرج له من تقدّم من أئمّة الحديث وأئمّتنا الخمسة[٢]. وأطال الذهبي في ترجمته[٣]. وكذا في الطبقات وتهذيب التهذّيب، صنّف المسند والتفسير، وسمع ابن عيينة وعبدالله بن نمير وغندر ووكيع وخلائق، وعنه الشيخان وابن ماجة وأبو داود وأبو يعلى وأبو زرعة وأبو حاتم وأبو العباس الحسني وامم، قال في تهذيب التهذيب:

---

١ - تقريب التهذيب :٣٩٥/١رقم ٤٦٤٩.

٢ - الطبقات :٧٨/٢.

٣ - ميزان الاعتدال :٤٨/٥رقم ٥٥٢٤.

روى عنه الجماعة سوى الترمذي وسوى النسائي، فروى في اليوم والليلة عن زكريّا بن يحيى عنه، وفي مسند عليّ عن أبي بكر المروزي عنه انتهى[١]. وكذا في الخصائص عن زكريّا بن يحيى عنه، كما ترى، إن لم تكن هي المراد بالمسند، قال ابن معين: ثقة أمين مأمون، وفي رواية: إبنا أبي شيبة ثقتان صدوقان، ليس فيه شك، وقال أبو حاتم: سمعت رجلاً سأل عبدالله بن نمير[١١٧] عن عثمان بن محمّد، فقال: سبحان الله مثله يسأل عنه؟ إنّما يسأل هو عنّا، وقال مرّة: صدوق وإنتقدت عليه أحاديث لعل الخطأ فيها من غيره، وذكر له نوادر الدارقطني في كتاب التصحيف، إستدل بها من ظنّ انّه كان لا يحفظ القرآن، وهذا بعيد، والله أعلم بصحة ما روى عنه في هذا، وذكره ابن حبّان في الثقات، واعتمده الشيخان، فروى البخاري عنه ثلاثة وخمسين حديثاً، ومسلم خمسة وثلاثين ومائة[٢]. وقال الذهبي: عثمان بن أبي شيبة أحد أئمّة الحديث الأعلام كأخيه أبي بكر، وقال أيضاً: عثمان لا يحتاج إلى متابع، ولا ينكر أن يتفرد بأحاديث لسعة ما روى. وذكر له الذهبي وصاحب الطبقات أحاديث ليس هذا محل بسطها والجواب عنها، قال الثاني: وعدّه السيد صارم الدين وابن حابس وابن حميد في ثقات محدّثي الشيعة، وقالوا: كان عالماً جليلاً.

وشيخه هنا عبدالله بن نُمَيْر –مصغراً– الهَمْداني –بفتح فسكون– الكوفي ثقة، صاحب حديث، من أهل السنّة، كما في التقريب[٣]. أخرج له الستّة ومحمّد بن منصور وصاحب المحيط والسمّان[٤]. روى عن الأعمش ويحيى بن سعيد وهشام بن عروة والأوزاعي والثوري ومالك بن مِغْوَل وطائفة، وعنه أبو بكر

---

١ – تهذيب التهذيب: ٢٤٩/٧ رقم ٢٩٨.

٢ – تهذيب التهذيب: الرقم السابق.

٣ – تقريب التهذيب: ٣١٨/١ رقم ٣٧٦٧.

٤ – الطبقات: ٥٣١/١.

قال: حدّثنا عبدالله بن نمير قال: حدّثنا مالك بن مغول عن الحارث بن حصيرة

وعثمان إبنا أبي شيبة وأبو كريب وأبو سعيد الأشج وابن المديني وغيرهم قال ابن معين والعجلي: ثقة. زاد الثاني :صالح الحديث صاحب سنّة. وقال أبو حاتم: مستقيم الأمر. وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال ابن سعد: كان ثقةً كثير الحديث صدوقاً[١].

وشيخه مالك بن مِغْوَل -بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الواو بزنة منبر- ابن عاصم الكوفي، ثقة ثبت ،أخرج له الستّة[٢]. والمؤيّد بالله وأبو طالب والسمّان والسيد العلوي[٣]. روى عن أبي إسحاق السبيعي وسماك بن حرب ونافع والحكم بن عتيبة وعبدالله بن بريدة وغيرهم، وعنه أبو إسحاق شيخه، وشعبة ومِسْعَر والثوري وابن عيينة وابن نمير وابن مهدي وخلائق ،قال أحمد وابن معين وأبو حاتم والنسائي وأبو نعيم: ثقة. زاد أحمد: ثبتاً. وقال العجلي: رجل صالح مبرّز في الفضل. قال الطبراني: من خيار المسلمين. وقال ابن سعد: كان ثقةً مأموناً كثير الحديث فاضلاً خيّراً. وقال ابن حبّان في الثقات :كان من عبّاد أهل الكوفة ومتقنيهم[٤].

وشيخه الحارث بن حصيرة- بفتح المهملة الأُولى وكسر الثانية وسكون التحتانية -الأزدي الكوفي، صدوق يخطىء، رمي بالرفض، له ذكر في مقدمة مسلم، كما في التقريب[٥]. أخرج له البخاري في الأدب المفرد، والنسائي في

---

١ - تهذيب التهذيب :٥٧/٦رقم ١٠٩.

٢ - تقريب التهذيب :٥٦٧/١ رقم ٦٧١٤

٣ - الطبقات :٢٣٤/٢.

٤ - تهذيب التهذيب :٢٢/١٠رقم ٣٥.

٥ - تقريب التهذيب :٩٧/١رقم ١٠٦٥.

الخصائص وغيرها، وصاحب المحيط[١]. روى عن زيد بن وهب وأبي صادق وجابر الجعفي وعكرمة وسعيد بن عمرو بن أشُوع –بفتح الهمزة وضم المعجمة آخره مهملة – وغيرهم، وعنه عبدالواحد بن زياد والثوري ومالك بن مغول وعبدالسلام بن حرب وعبدالله بن نمير وجماعة، قال جرير: شيخ طويل السكوت، يصرّ على أمر عظيم، رواها مسلم في مقدمة صحيحه، وقال أبو أحمد الزُبَيري: كان يؤمن بالرجعةْ. وقال ابن معين: خشبيّ ثقة ينسبونه إلى خشبة زيد بن عليّ التي صلب عليها. وقال النسائي :ثقة. وقال أبو حاتم :لولا رواية الثوري عنه لترك حديثه .وقال ابن عدي: عامّة روايات الكوفيين عنه في فضائل أهل البيت .وهو أحد من يعدّ من المحترقين بالتشيّع بالكوفة، وعلى ضعفه يكتب حديثه، وعلّق له البخاري أثراً عن عليّ كرّم الله وجهه في المزارعة. وقال الدارقطني: شيخ للشيعة يغلو في التشيّع .وقال أبو داود: شيعيّ صدوق، وقال العجلي وابن نمير :ثقة. وقال العقيلي :له غير حديث منكر لا يتابع عليه. وقال الأزدي: زائغ، سألت أبا العباس ابن سعيد عنه، فقال: كان مذموم المذهب أفسدوه. وذكره ابن حبّان في الثقات، هذا ملخص ما في تهذيب التهذيب[٢]. فإمّا أن تعمل بكل قول على حدته من غير ترجيح، أدّاك هذا إلى التناقض ،وإمّا أن تقدّم الجارح، فمن شرطه أن يكون مستنداً إلى أمر مجزوم به معلوم.غيرالقدح بالمذهب كماعرفت ولأنّه قد عارضه توثيق الثقات جزماً، وهذه الأقوال لم تفد صراحة انّه قال إنّه يؤمن بالرجعة، ولا يعرف الايمان القلبي إلّا بالإقرار القولي، وبين هذا القول وبين القول بأنّه كان من أصحاب خشبة زيد بن عليّ شبه تضاد وتناقض، لأنّه إن كان مع الحرس، فهو من جيل قتلة زيد بن عليّ، ولهذا قال

---

١ – الطبقات :١٩٨/١.

٢ – تهذيب التهذيب :١٤٠/٢رقم ٢٣٦.

الذهبي عن ابن معين: ثقة خشبيّ ينسبونه إلى خشبة زيد بن عليّ لمّا صلب عليها انتهى[1]. وهذا ظاهر في أ نّه كان من حرسها، فيلزم أن يكون من أنصار أعداء زيد بن عليّ، فهو من أعدائه وأعداء شيعته حينئذ، فكيف يقول بالرجعة ويوصف بالغلو في التشيّع، وإن كان يحضرها، لا على هذا الوجه ،كالزائر والمترحم فليس ذلك بقادح شرعيّ ولا غلو، والقدح المجمل لا يُقبل مع التوثيق الصَّريح، كيف وقد وثّقه النسائي على تشدده في الرجال، وروى عنه الثوري، وهو إمام الجرح والتعديل، وكان أقعد بمعرفة شيخه، وكذلك ابن نُمير روى عنه ووثّقه، ولو علم فيه ما قدحوا به لما وثّقه فضلاً عن أن يروى عنه، ومع توثيق العجلي وغيره يترجح أوسط الأقوال فيه وأعدلها وهو انّه شيعيّ، صدوق، كما قال أبو داود وتعليق البخاري له فيه تقوية، كما علم من كتب الإصطلاح ،وخيار الأمور أوسطها، كما جزم بنحو هذا صاحب التقريب، ثم انّك إن لاحظت ما تقدّم من أنّ الراوي قد يكون ثقة عند إمام دون آخر ،فالرجل ثقة عند النسائي ومن وافقه فروايته عنده ثابتة ،والرجل من المختلف فيهم ،فافهم، والقول بالرجعة بعيد عند أهل علم بالكتاب والسنّة ان يتّصف به من وثّقه أئمّة هذا الشأن، أو بعضهم ولوكان

يقول ذلك صراحة لظهر واشتهر لمن روى عنه ولديه حضر، فتفكر وارجع البصر، ثمّ إنّ أصل حديث المؤاخاة ثابت بالأحاديث الثابتة ،بل المتواترة ،كما تقدّم، ثمّإنّ في الصحيحين من أهل البدع الصادقين خلق كثير، كما مرّ، ثمّ إنّ الذي وصفه بكونه خشبيّاً وصفه مع ذلك بأنّه ثقة ،والثقة، أو الصدوق مناط القبول لأحاديث الرسول ﷺ، وأمّا روايته لأحاديث فضائل أهل البيت الثابتة فتلك شكاة ظاهر عن عارها ،وهذه الخصائص منها، وقد عدّ الحافظ الذهبي من مناكيره حديث الباب من غير زيادة فقال: ثنا عباد بن يعقوب الرواجني حدّثنا

---

١ - ميزان الاعتدال :١٦٧/٢رقم ١٦١٥.

عن أبي سليمان الجهني

عبدالله بن عبدالملك المسعودي عن الحارث بن حصيرة عن زيد بن وهب سمعت عليّاً يقول، فذكره[١]. ويأتي الكلام عليه.

قوله: عن أبي سليمان الجهني. جهله الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد، فقال في موضع[١١٨] :لا أعرفه[٢]. وتعقّبه الحافظ ابن حجر: بأنّه زيد بن وهب أبو سليمان الكوفي، ثقة جليل مخضرم، لم يصب من قال في حديثه خلل، وكذا في التقريب[٣]. ويأتي باسمه العلم في سند الحديث الثاني والثالث والرابع من الباب الثامن والأربعين، أخرج له الستّة ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله وأبو طالب والمرشد بالله وصاحب المحيط[٤]. أسلم ورحل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ،فقبض وهو في الطريق فقدم المدينة، روى عن عليّ وعمر وعثمان وأبي ذر وابن مسعود وحذيفة وغيرهم، وعنه أبو إسحاق السبيعي والحكم بن عتيبة والأعمش ومنصور والحارث بن حصيرة وغيرهم، له في الخصائص أربعة أحاديث ،قال ابن معين وابن خراش والعجلي وابن سعد :كوفيّ ثقة. زاد الأخير: كثير الحديث. وقال يعقوب بن سفيان: في حديثه خلل كثير[٥]. وهذا القول هو الذي أشار إلى ردّه الحافظ ابن حجر في التقريب، وذكره ابن حبّان في الثقات ،زاد في الطبقات: سمع عليّاً يقول على المنبر، فذكر الحديث .

---

١ – ميزان الاعتدال :٢/ ١٦٧رقم ١٦١٥.

٢ – مجمع الزوائد:٩٣/٩ ح ١٤٦٢٩.

٣ – تقريب التهذيب:١٩٣/١رقم ٢٢٣٣.

٤ – الطبقات :٣٢٥/١.

٥ – تهذيب التهذيب :٤٢٧/٣رقم ٧٨١.

قال: سمعت عليّاً على المنبر يقول: أنا عبدالله وأخو رسول الله لا يقولها إلاّ كذّاب مفتر.

قوله: **أنا عبدالله وأخو رسول الله** ﷺ إلخ هذه إحدى روايات المؤاخاة، كما مرّ.

وأمّا تخريج الحديث وشواهده فهي على وجهين.

الأول: كونه عليه السلام أخاً لرسول الله ﷺ بالمؤاخاة الخاصة، وقد تقدّم الكلام على ذلك في الكلام على الحديث الأول من أحاديث الباب.

الثاني: قول أمير المؤمنين عليه السلام المشتمل على ذلك الراجع إلى الرفع، وقد مرّ أيضاً، ومنه الحديث السابع من الباب الأول بلفظ: أنا عبدالله وأخو رسول الله وأنا الصدّيق الأكبر، لا يقولها بعدي إلاّ كاذب. الحديث، و«بعد» هاهنا بمعنى غير، كما تقدّم في حديث إلاّ أنّه لا نبيّ بعدي. ورُبّما ورد لفظها في بعض ألفاظ الحديث وقد تقدّم الكلام على مخارج هذا الحديث هناك مع الكلام على آخره أيضاً، ومن ذلك قول صاحب التتمّة أبقاه الله: أخرجه النسائي وابن أبي شيبة وابن أبي عاصم في السنّة والعُقيلي والحاكم وأبو نعيم في المعرفة، انتهى[1]. اي مع زيادة في آخره، وقد مرّ الكلام عليه من حيث الاسناد وما قيل فيه وما أجيب به بما لا حاجة إلى إعادته، كما انّ رجال إسناده هنا بين ثقة، وحافظ ثقة وصدوق مشتركون غير الأول، وكذا الحديث، فهو بهذا الاسناد على إنفراده في درجة المقبول، إذ لا متّهم في إسناده ولا متروك ولا مجهول، والخلاف في بعض رواته كالخلاف في مسائل الفروع والأصول، والاعتبار بأقوى الأقوال وأرجحها الخارج عن طرفي الافراط والتفريط، كما عرفت، ولعل هذه الرواية هي نحو

١ - تتمة شرح مجموع الفقه الكبير: ٣٥٤/٥.

الرواية التي أشار إليها المحقق الشوكاني متعقّباً بها، كما تقدّم أيضاً بلفظ :وقد أخرجه ابن أبي شيبة في المصنّف بدون قوله: وأنا الصديق الأكبر .من طريق زيد بن وهب الجهني ،انتهى[١]. ونقل صاحب العمدة أول حديث في فصل الصدّيقين ما يأتي ،و من مسند أحمد بن حنبل حدّثنا عبدالله بن أحمد حدّثني أبي حدّثنا ابن نمير وأبو أحمد الزبيري حدّثنا العلاء بن صالح عن المنهال بن عمرو عن عباد بن عبدالله قال: سمعت عليّاً يقول، فذكره[٢]. وعزاه في فصل انّ أمير المؤمنين أول من أسلم إلى عبدالله بن أحمد فقط، وساقه بمتنه وإسناده على نحو الحديث السابع من الباب الأول ،ولعلّه من زوائد عبدالله بن أحمد، وقد رواه عن أبيه بنحوه، ولفظ الرواية المعزوة إلى أبيه: أنا عبدالله وأخو رسوله، قال ابن نُمير في حديثه: وأنا الصدّيق الأكبر لا يقولها أحد بعدي ،وقال أبو أحمد الزبيري – اي المقرون بابن نمير في سند أحمد :لا يقول أحد بعدي إلّا كاذب مفترٍ إلخ وأخرجه الثعلبي في تفسيره بنحوه[٣]. وأخرج ألحاكم عن عباد بن عبدالله الأسدي عن عليّ كرّم الله وجهه، قال: أنا عبدالله وأخو رسوله، وأنا الصدّيق الأكبر لا يقولها بعدي إلّا كاذب الحديث. وقال صحيح على شرط البخاري ومسلم وتعقّبه الذهبي[٤]. وقد مرّ الكلام عليه أيضاً آخر الباب الأول، قال الحافظ السيوطي في التعقبات: حديث عباد بن عبدالله الأسدي :سمعت عليّاً يقول أنا عبدالله وأخو رسوله ،وأنا الصديق الأكبر لا يقولها بعدي إلّا كاذب الحديث. أخرجه النسائي في الخصائص ،والحاكم ،وقال :صحيح على شرط الشيخين، لكن تعقّبه الذهبي بأنّ عباد ضعيف،انتهى. وذكره ابن حبّان في الثقات

---

١ – الفوائد المجموعة في أحاديث الموضوعة :٣٩٩ ح ٤٣.

٢ – العمدة: ٢٢٠.

٣ – العمدة: ٦٠ الفصل العاشر.

٤ – المستدرك :١٢٠/٣ ح ٤٥٨٤.

فقال: رجل أنا عبدالله وأخو رسول الله، فحبق، فحُمل

وعدّه السيّد صارم الدين وابن حابس وابن حميد في ثقات محدّثي الشيعة ، كما تقدّم في ترجمته في الكلام على رجال الحديث السابع من الباب الأول، وكل هذه شواهد لصدر الحديث، كما ترى.

قوله: **فقال: رجل أنا عبدالله وأخو رسوله ،فحبق، فحمل**. اختلفت النسخ في الجملتين الأخيرتين، لا سيّما المبطوعة، فقد تصحّف فيها بما يغيّر المعنى، وفي نسخة مخطوطة«فخنق» بالفاء والخاء المعجمة والنون والقاف «فحمل» بالفاء والحاء المهملة فميم آخره لام مغيّر الصيغة أي فحملوه، وفي الصحيفة الموسوية فأصابته جنّة ،فجعل يضرب رأسه حتى مات ،وفي تخريجها هذا الحديث أخرجه محمّد بن سليمان الكوفي من طرق، وفي إحداها فقال له رجل من أهل الشام، فسلّط الله عليه شيطاناً، فحبقه بالجدار، قال: فرأيت دماغه بالجدار، انتهى. وعلى هذا يتّجه أن تكون الكلمة الأولى بالحاء المهملة بعدها موحدة وتكون الفاء عاطفة على الوجهين سببيّة مثلها، في نحو قولهم: زنى فرجم، وقتل فقتل، وهذه المادّة قد تشعر بالمراد، قال أبو عمرو: الحُبَق كصرد القليل العقل، وأنشد:

حبقة يتبعها شيخ حبق وإن يوفقها لخير لا تفق

كما في شرح القاموس [1].ولفظ رواية الامام زيد بن عليّ: فقالها رجل فأصابته جنّة، فجعل يضرب رأسه بالجدران حتى مات[2]. ومنها يظهر المراد

---

١ - تاج العروس : ح ب ق.

٢ - أنوار اليقن في امامة أمير المؤمنين :٢، الذي حققته وقامت بطبعه مؤسسة الأديان والمذاهب.

ب -١٢- ذكر قول النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم : عليّ منّي وأنا منه. وفيه ٤ عن ٤ .

٨٢(١) حدّثنا بشر بن هلال عن جعفر بن سليمان عن يزيد الرِّشك عن مطرّف بن عبدالله عن عمران بن حصين قال:

وأخرجه العدني عن أبي يحيى، قال: سمعت عليّاً يقول: أنا عبدالله وأخو رسوله، لا يقولها أحد بعدي إلّا كاذب ،فقالها رجل، فأصابته جنَّة. قال صاحب التتمّة أبقاه الله : وهذه قد رويت من طرق، وكلّها إلى الزهري، وهي من كرامات أمير المؤمنين عليه السلام[1]. [١١٩]

(ذكر قول النبيّ عليه الصلاة والسلام عليّ منيّ وأنا منه)

قوله : يزيد الرشك. رجال هذا الاسناد رجال الصحيح، الأول والثاني من رجال مسلم والأربعة، وقد تقدّما في رجال السند الأول من الباب العاشر، وكلّهم مشتركون إلّا الثالث، والحديث مشترك، ويزيد بن أبي يزيد الضُبَعي- بضم المعجمة وفتح الموحدة -يعرف بالرشك- بكسر الراء وسكون المعجمة - ثقة عابد، وَهِمَ من ليّنه، أُخرج له الستّة[2] .وغيرهم، وبيض ترجمته صاحب الطبقات حيث قال: يزيد بن أبي يزيد عن مجاهد، وعنه المنهال، انتهى[3]. ولم يزد، فأظنّه هو، ويؤيّده النظر في أزمنة الوفيات، كما في تهذيب التهذيب، له في الخصائص حديثان، روى عن عبدالله بن أنس ومطرف بن عبدالله بن الشخير وأبي المليح وغيرهم، وعنه شعبة ومعمر وعبدالوارث بن سعيد وجعفر بن سليمان

---

١ - تتمّة الروض النضير: ٤/ ٢٥٣ .

٢ - تقريب التهذيب :٢/٦٧٧رقم ٨٠٧٢.

٣ - الطبقات :٢/٤٥٠.

وغيرهم، ومعنى الرشك فارسيّاً القسام، وقيل الغيور، وقيل كبير اللحية،قال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقويّ وكان عُلَيّة يضعّفه، وقال ابن شاهين: ضعّفه ابن معين كذا قال، وفي رواية عن ابن معين صالح صالح بالتكرار وفي رواية ليس به بأس. وقال ابن سعد وأبو زرعة وأبو حاتم والترمذي: ثقة. وقال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن حبّان في الثقات[١].

وشيخه مُطَرّف وهو- بضم الميم وفتح المهملة وتشديد الراء المكسورة آخره قاء - ابن عبدالله بن الشِخِير - بكسر المعجمة وتشديد الخاء المعجمة المكسورة بعدها تحتانية ثم راء -العامري البصري ثقة عابد فاضل، أخرج له السّتّة[٢]. ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله وأبو طالب والشريف الجرجاني[٣]. له في الخصائص حديثان، روى عن عليّ وعثمان وأبي ذر وعمار وعمران بن حصين وغيرهم، وعنه ثابت البناني والحسن البصري ويزيد الرشك وآخرون قال ابن سعد: كان ثقةً ذافضل وورع وأدب .وقال العجلي :كان ثقةً .وذكر له ابن سعد وغيره مناقب وكرامات كثيرة، وقال العجلي :بصريّ ثقة رجل صالح من كبّار التابعين، وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال: ولد في حياة النبي ﷺ ،وكان من عبّاد أهل البصرة وزهادهم[٤]. وعمران بن حصين - مصغراً- يكنّى أبا نُجَيْد - مصغراً- صحابيّ جليل أسلم عام خيبر وصحب، وكان فاضلاً كما تقدّم في إسناد الحديث الرابع عشرمن الباب الثالث.

---

١ - تهذيب التهذيب: ٣٧١/١١رقم ٧١٥.

٢ - تقريب التهذيب :٥٨٧/٢رقم٦٩٧٧.

٣ - الطبقات :٣٤٨/٢.

٤ - تهذيب التهذيب :١٧٣/١٠رقم ٣٢٤.

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إنّ علياً منّي وأنا منه، ووليّ كل مؤمن بعدي.

قوله: إنّ عليّاً منّي وأنا منه الحديث. ورد متّصلاً بغيره، ومنفصلاً في مواضع بضمير الخطاب وبالظاهر، كما في أحاديث الباب، وغيرها، ويأتي في آخر حديث الباب الخامس عشر، وفي آخر حديث الباب الثامن عشر، وآخر حديث الباب التاسع عشر، وآخر حديث الباب الثاني والثلاثين ،وآخر الحديث الثالث والرابع من الباب الخمسين، آخر أبواب الكتاب في إختصام أمير المؤمنين وزيد وجعفر في إبنتة حمزة أيّهم يكفلها، وهو حديث ثابت في الصحاح وغيرها.

تخريجه وشواهده، بوّب عليه ابن المغازلي، وأخرجه من عشر طرق عن حُبشي بن جُنادة من خمس، وعن عمران بن حُصَين من طريقين، وعن أسامة بن زيد وبريدة والبراء بن عازب من طريق طريق[١]. وظاهر كلام الذهبي والحاكم انّ حديث قصة إبنة حمزة متفق عليه ،كما يأتي، وهو كذلك، أورده البخاري تعليقاً مجزوماً به من الفتح في ترجمة مناقب أمير المؤمنين. وَوَصَله في الصلح. وفي عمرة القضاء مطولاً في المغازي في قصة إبنة حمزة من حديث البراء بن عازب كما في الفتح[٢]. قال الحافظ قوله: وقال لعليّ: أنت منّي وأنا منك أي في النسب والصهر والمسابقة والمحبّة وغير ذلك من المزايا، ولم يرد محض القرابة وإلّا فجعفر شريكه فيها[٣].ورجّح صاحب العمدة كون «مِنْ» في أحاديث الباب لبيان الجنس، وأطال الكلام في تقرير ذلك، وإبطال ما عداه من الوجوه[٤]. ورجّح بعضهم إنّها بمنزلة «مِنْ» في قوله: بعضهم من بعض، والمعنيان متقاربان، وأشار الحافظ في باب عُمرة القضاء إلى أنّ قصة إبنة حمزة التي ساقها البخاري من

---

١ – مناقب بن المغازلي: ٢٢١ ح ٢٦٧ – ٢٧٦.

٢ – فتح الباري: ٥٧/٧ .

٣ – فتح الباري: ٣٩٠/٧

٤ – العمدة: ٢٠٦.

حديث البراء بن عازب وفيها: إنّه قال لعليّ: أنت منّي وأنا منك، أخرجها النسائي والحاكم في الأكليل والبيهقي وأخرجها ابن حبّان عن عليّ، وكذا الهيثم بن كليب في مسنده وأبو داود في قصة إبنة حمزة خاصة وأحمد والاسماعيلي وابن سَعْد من طريقين عن عليّ عليه السلام وعن البراء، وأشار الحافظ إلى روايته من حديث ابن عباس أيضاً ،هذا ملخص ظاهر سياقه [١].وسيأتي بلفظه في الكلام على آخر حديث من الباب الآخر. والحديث أخرجه الترمذي مطولاً. وهو أوّل حديث من مناقب عليّ كرّم الله وجهه، وله قصة عن عمران بن حصين من طريق النسائي هذه إلّا أ نّه عن قتيبة بن سعيد -بدل بشر ابن هلال - وفيها: ما تريدون من عليّ، ما تريدون من عليّ، ما تريدون من عليّ، إنّ عليّاً منّي وأنا منه، وهو وليّ كل مؤمن من بعدي. قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلّا من حديث جعفر بن سليمان[٢]. وقد مرّ انّ الغرابة بمعنى التفرد، لا تنافي الحسن ولا الصحة مع الثقة لا سيّما عند الترمذي، وانّ تفرد الثقة غير ضائر، وانّ جعفر بن سليمان من رجال الصحيح ،ثمّ له متابعات، وللحديث شواهد ومخارج ،كما مرّ، ويأتي، ومن ذلك أخراج الترمذي له عن البراء بن عازب يرفعه: أنت منّي وأنا منك، كما في المشكاة[٣]. وله شاهد عنده عن حُبّشي بن جُنادة يرفعه بلفظ: عليّ منّي وأنا من عليّ، ولا يؤدّي عنّي إلّا أنا، أو عليّ ،وقال: هذا حديث حسن غريب صحيح[٤].وأخرجهابن المغازلي.وابن ماجة عن حبشيفيالمقدمة بلفظه[٥]. وقد صحح الشيخ أحمد شاكر إسناد حديث قصة إبنة حمزة المشتملة على ترجمة النسائي هنا، من مسند عليّ كرّم الله وجهه[٦]. وعزاه صاحب مفتاح كنوز السنّة

---

١ - فتح الباري:٧/٣٧٧.

٢ - سنن الترمذي:٥/٢٩٦ ح ٣٧٩٦.

٣ - مشكاةالمصابيح :٢/ ١٠٠٧ ح ٣٣٧٧.

٤ - سنن الترمذي:٥/٢٩٩ ح ٣٨٠٣.

٥ - مناقب ابن المغازلي:٢٢١ ح ٢٦٧، وسنن بن ماجة :١ / ١٣٥ ح ١١٩

٦ - المسند: ٢ / ١١٦ ح ٧٧٠ وح ٨٥٧ وح ٩٣١

إلى مواضع من مجموع الامام زيد بن عليّ عليه السلام ،فينظر في ذلك إن شاء الله ، وأشار إلى مواضعه في المسند بلفظه ،أوبمعناه وقد أخرجه المرشد بالله عن عمران بن حصين يرفعه في قصته بلفظ : ما تريدون من عليّ ، عليٌّ منّي وأنا منه[١] . [١٢٠] في مسند عمَرو بن شاس يرفعه بلفظ : من آذى عليّاً فقد آذاني . وفي مسند حُبشي بن جنادة بثلاث روايات بلفظ : عليّ منّي وأنا منه ، ولا يؤدّي عنّي إلّا أنا، أو عليّ. وأخرجه ابن المغازلي ، وفي مسند أسامة بن زيد في قصة إبنة حمزة ، وفيه : وأمّا أنت يا عليّ فختني وأبو ولدي ، وأنا منك وأنت منّي . وفي تتمّة المجموع عن أمير المؤمنين عليه السلام إنّه قال له النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم : أنت منّي وأنا منك ، أخرجه الحاكم وغيره من حديث طويل ، وصححه الذهبي وأخرج ابن أبي شيبة من حديث عمران بن حصين يرفعه : عليّ منّي وأنا من عليّ ،وعليّ وليّ كل مؤمن من بعدي ، وقال في المسند الكبير :صحيح ، وعن حبشي بن جنادة يرفعه : عليّ منّي وأنامن عليّ،ولا يؤدّي عنّي إلّا أنا،أو عليّ ، أخرجه الامام أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجة انتهى .وقد تقدّم حديث ابن عباس الطويل في الباب الرابع وصححه الحاكم وأقرّه الذهبي[٢]. ورواه أحمد والطبراني ، ورجال أحمد رجال الصحيح غير أبي بلج وهو ثقة ، وفيه لِينٌ ، كما في مجمع الزوائد ، وقد مرّ الكلام عليه ،وفيه : أيّكم يواليني في الدينا والآخرة ؟ فقال عليّ : أنا أواليك في الدنيا والآخرة وفيه أنت وليّ كل مؤمن بعدي[٣] . وهذا يرجع إلى معنى كون كل واحد منهما واحدمنهما من الآخر بمنزلة الآخر منه، كما أشار إليه الحافظ ابن حجر ، هذا معنى كلامه ومؤدّاه ، وأخرج أحمد والبزّار باختصار حديث بريدة بن الحصيب ، يرفعه مطولاً وفيه قصة فقال صلى الله عليه وآله وسلم :عليّ منّي وأنا منه ، وهو وليّكم بعدي ، قال ابن كثير : هذه لفظة

---

١ - الامالي الخميسيّة:١/١٣٤

٢ - المستدرك:٣/١٤٣ ح ٤٦٥٢.

٣ - مجمع الزوائد:٩/١٠٩ ح ١٤٦٩٦، ومسند أحمد :١ / ٣٢٠ ح ٣٠٦٢ والمعجم الكبير: ١٢ / ٩٧ ح ١٢٥٩٣

منكرة، والأجلح شيعيّ، ومثله لا يقبل إذا إنفرد بمثلها، وقد تابعه فيها من هو أضعف منه ،انتهى[١]. وقد تقدّمت هذه اللفظة في حديث ابن عباس في الباب الرابع، وأخرجه الحاكم وصححه، وصححه الذهبي، ورواه أحمد وغيره، ورجال أحمد ثقات، كما مرّ وقال الهيثمي: رواه الترمذي باختصار، وفي إسناده الأجلح الكندي وثّقه ابن معين وغيره، وضعّفه جماعة، وبقيّة رجال أحمد رجال الصحيح[٢].وأخرجه الطبراني بسياق آخر مطولاً عن بريدة، وفيه: من فارق عليّاً فقد فارقني، إنّ عليّاً منّي وأنا منه[٣]. وفي إسناده مقال، ويشهد له ما تقدّم وحديث عمرو بن شاس، صححه الحاكم والذهبي[٤]. ورواه أحمد والطبراني والبزّار مطولاً ومختصراً، قال الهيثمي: ورجال أحمد ثقات، وفيه: من آذى عليّاً فقد آذاني[٥]. وهذا يؤل معناه إلى ما تقدّم، وأخرجه أبو يعلى والبزّار قال الهيثمي :ورجال أبي يعلى رجال الصحيح غير محمود بن خداش، وقنان - بقاف ونونين بينهما ألف - وهما ثقتان[٦]. وأخرج عبدالله بن أحمد في زوائد المسند عن عليّ عليه السلام في تبليغ المشركين أوائل سورة براءة، وفيه: بعث أمير المؤمنين لابلاغها بعد أبي بكر، فقال أبو بكر: يا رسول الله نزل فيَّ شيء؟ قال: لا، ولكن جبرئيل جاءني فقال: لن يؤدّي عنك إلّا أنت ،أو رجل منك، قال الهيثمي: وفيه محمّد بن

---

١ - البداية والنهاية :٧/ ٣٨٠.

٢ - مجمع الزوائد :٩/ ١٢٠ ح ١٤٧٣٢ ،وسنن الترمذي:٥ / ٦٣٢ ح ٣٧١٢ ،ومسند أحمد :٥ / ٣٥٦ ح ٢٣٠٦٢

٣ - المعجم الأوسط :٦/ ١٢٦ح ٦٠٨٥

٤ - المستدرك ٣/ ١٣١ ح ٤٦١٩.

٥ - مجمع الزوائد :٩/ ١٢١ ح ١٤٧٣٦ ،ومسند أحمد:٣/ ٤٨٣ ح ١٦٠٠٢ ،ومسند البزّار ٩/ ٣٢٣ ح ٣٨٧٤.

٦ - مجمع الزوائد :٩/ ١٢٢ ح ١٢٧٣٨ ،ومسند أبي يعلى ٢/ ١٠٩ ح ٧٧٠ ،ومسندالبزّار:٣ / ٣٦٥ ح ١١٦٥

جابر السحيمي وهو ضعيف وقد وثّق ،انتهى[١]. وله شواهد كثيرة، ومنها ما تقدّم، وأخرجه ابن مردويه وأبو الشيخ ،وأخرج الترمذي وحسّنه وابن أبي شيبة وأحمد وأبو الشيخ وابن مردويه عن أنس نحوه وأخرج ابن مردويه عن سعد بن أبي وقّاص نحوه، وأخرجه ابن حبّان وابن مردويه عن أبي سعيد الخدري ،كما في الدرّ المنثور[٢]. وفي الإصابة عن وهب بن حمزة في قصته، فقال صلى الله عليه وآله وسلم: لا تقولن هذا لعليّ فانّهُ وليّكم بعدي[٣]. وعزاه في ينابيع المودّة أيضاً إلى فرائد السمطين وغيره من حديث البراء بن عازب ،ثمّ عزاه إليه من حديث عليّ عليه السلام يرفعه وفيه : أوما علمت انّ عليّاً منّي وأنا من عليّ.وفي المناقب عن أبي سعيد الخدري يرفعه : عليّ منّي وأنا منه، وقال جبرائيل :وأنا منكما. وفي زوائد المسند لعبد الله بن أحمد عن ابن عباس، يرفعه: يا أمّ سلمة عليّ منّي وأنا من عليّ الحديث. وفي المناقب عن محدوج بن يزيد الهذلي يرفعه انّ عليّاً منّي وأنا منه الحديث. ومثله في كنوز الحقائق للمناوي. وأخرج أبو داود الطيالسي مرفوعاً: عليّ منّي وأنا من عليّ، وهو وليّ كل مؤمن بعدي. ولم يذكر صاحب ينابيع المودّة صحابيّه ، وفي المناقب مطولاً عن جابر بن عبدالله يرفعه وفيه: عليّ منّي وأنا منه. إلى هنا ما زاده صاحب الينابيع معزواً إلى مخارجه كماترى[٤]. زاد صاحب العمدة من أحاديث الباب بعد أن ساق كثيراً مما تقدّم ،حديث عبدالله بن حنطب في قصة وفد ثقيف وفيه: لتسلمنّ أو لأبعثنّ إليكم رجلاً منّي، أو مثل نفسي، الحديث وفيه فالتفت إلى عليّ وقال: هو هذا، وعزاه إلى أحمد بن حنبل. وحْديث أبي رافع عند عبدالله بن أحمد مكاتبة من طريقين في قصة قتل عليّ عليه السلام أصحاب اللواء يوم أحد، فقال جبرئيل عليه السلام: إنّ هذه لهي المواساة، فقال: فقال النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم: إنّه منّي وأنا منه، قال

---

١ – مجمع الزوائد: ٧٢/٧ ح ١١٠٣٩.

٢ – الدرّالمنثور: ٢٠٩/٣.

٣ – الاصابة: ٤٨٧/٦رقم ٩١٧٨.

٤ – ينابيع المودّة: ١٦٩/١–١٧٢.

جبرئيل ﷺ، وأنا منكما، وحديث فاطمة الزهراء عنده أيضاً، وفيه :إنّ الله غفر لكم عامّة ولعليّ خاصة، فعدّه من أحاديث الباب، ولعل دلالته لزومية نظرية، ثم ساق طرقه عند ابن المغازلي عن نباتة بن يزيد النخعي يرفعه، وله ترجمة وكرامة، كما في الإصابة[١]. وفيه: أما أنت يا عليّ فختني وأبو ولدي، وأنت منّي وأنا منك[٢]. وشواهده ما تقدّم وما يأتي، ومنها ما أخرجه عن عمران بن حصين من طريقين ،كما تقدّم وعن بريدة يرفعه: لا تبغضنّ عليّاً، فإنّ عليّاً منّي وأنا منه، وحديث حُبشي بن جُنادة من ثلاث طرق، وحديث البراء بن عازب أيضاً. وأورد في فصل تبليغه ﷺ أوائل سورة براءة نحوما تقدّم[٣]. فمجموع ما تقدّم من الروايات يفيد التواتر، لورود هذا اللفظ أو ما في معناه على ما مرّ إنّ التواتر اللفظي نوعان حقيقي وحُكمي، وذلك عن ستّة أو سبعة عشر صحابيّاً، وهب إنّ ما دلالته التزاميّة خارج عن ذلك، فالباقي يفيد التواتر اللفظي الحقيقي أو الحكمي ،كما تكرر فارجع البصر، وفي هذا تخريج وحكم لجميع أحاديث الباب، وما يأتي في سائر الأبواب ،كما أشرت إلى مواضعه من الخصائص، وحديث قصة إبنة حمزة عدّها صاحب زاد المسلم فيما إتّفق عليه البخاري ومسلم من المتفق عليها. وكذا في هداية الباري إلى ترتيب أحاديث البخاري نص فيها[١٢١] على أنّ القصّة متفق عليها، والحديث شطر منها، وزاد في الهامش انّ الخطاب لأمير المؤمنين كرّم الله وجهه، قال: ومن هذا إتّصاله به أي أنت متّصل بي وأنا متّصل بك إتصال نسب ومصاهرة وودّ وموازرة وغير ذلك من المزايا المتعدية والقاصرة التي لا تخفى على المتتبع، ففضل العَيْلم أشهر من عَلَم، والله سبحانه أعلم ،انتهى بلفظه. والعَيْلم من أسماء البحر.

---

١ - الاصابة:٣٨٦/٦رقم ٨٨٧٣.

٢ - العمدة:١٩٧، الفصل الرابع والعشرون

٣ - العمدة :١٦١، الفصل الثامن عشر.

ذكر الإختلاف على أبي إسحاق في هذا الحديث

قوله: ذكرالاختلاف إلخ تقدّم ويأتي مثل هذاالعنوان،وإنّ فائدته التنبيه على تعدد الطرق، لأنّ المختلفين هناوالمختلف عليه ثقات، وقدأورده ابن المغازلي من عشرطرق كما تقدّم، ومنها يؤخذ تعدد طرقه وكثرة رواته من الصحابة وغيرهم، وذلك دليل على شيوع الحديث وإشتهاره وكثرة مخارجه وإنتشاره،ولهذا أبلغ درجة التواتر، كمامرّ ، فأورده ابن المغازلي عن شريك عن أبي إسحاق عن حُبشي بن جنادة من طريقين،وعن شريك وقيس عن أبي إسحاق عنه وعن اسرائيل عن أبي إسحاق عنه، وعن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء بن عازب،وفي ذلك متابعات لشريك عن أبي إسحاق، ومتابعة لحبشي بن جُنادة ،فضلاً عما تقدّم التنبيه عليه من غير تعرض إلى سرد الطرق خشية الإطناب مع صحة أصل الحديث، بل وتواتره. ورجال هذا الاسناد بين ثقة وصدوق وقد تقدّموا إلّا زيد بن الحباب - بضم المهملة ومُوحَّدتين بينهما ألف بزنة غراب - وقد تصحّف في رواية الشريف بالجيم، والصواب ما هنا، كما في الطبقات[1]. العُكْلي - بضم المهملة وسكون الكاف - أصله من خراسان، وكان بالكوفة ورحل في الحديث فأكثر منه وهو صدوق يخطىء في حديث الثوري، كما في التقريب[2]. وروايته هنا عن أبي إسحاق، لا عن الثوري، أخرج له مسلم والأربعة ومحمّد بن منصور والسيدان الاخوان والنرسي وصاحب المناقب. روى عن يونس بن أبي إسحاق إي وعن أبيه، كما هنا وعن مالك والثوري وابن أبي ذئب وخلائق، وعنه أحمد بن حنبل وإبنا أبي شيبة وأبو خيثمة وأبو كريب اي وأحمد بن سُليمان الرُهاويّ أيضاً قال ابن المديني وابن معين والعجلي والدارقطني وابن ماكولا وعثمان بن أبي

---

١ - الطبقات :١/٢١٤.

٢ - تقريب التهذيب :١/١٩٠رقم ٢١٩٦.

شيبة وأبو جعفر السبتي وأحمد بن صالح :ثقة. وقال أبو حاتم: صدوق صالح وقال أحمد: كان صدوقاً وكان يضبط الألفاظ عن معاوية بن صالح لكن كان كثير الخطأ. وقال ابن معين في رواية :كان يقلّب حديث الثوريّ ولم يكن به بأس وقال عُبَيْد الله القواريري: كان ذَكيّاً حافظاً عالماً بما يسمع. وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال: يخطئ يعتبر حديثه إذا روى عن المشاهير، وأمّا روايته عن المجاهيل ففيها مناكير[١]. وعلى هذا فحديثه هنا ثابت مقبول، لأنّه رواه عن أبي إسحاق، وقد توبع عليه، كما تقدّم، مع ثبوت أصله في الصحيح وحبشي - بضم مهملة وسكون موحدة بعدها معجمة آخره تحتانية ثقيلة وقد تصحّف في بعض الأصول، وهو إسم بلفظ النسب - ابن جُنادة - بجيم مضمومة ونون خفيفة ودال مهملة إسم لجماعة - والمراد هنا السلولي - بفتح المهملة وتخفيف اللام المضمومة - صحابي نزل الكوفة، كما في المغني والتقريب أخرج له الترمذي والنسائي[٢]. والسمّان[٣]. له في الخصائص حديثان، روى عن النبيّ ﷺ، وشهد حجة الوداع، وعنه ابنه عبدالرحمن وأبو إسحاق السبيعي وعامر الشعبي، قال البخاري: إسناده فيه نظر ،انتهى[٤]. ولا أدري هل أراد إسناداً بعينه، كما هو الظاهر، أم كل إسناد، وهل المراد القدح فيه ،فالمحدّثون على خلافه في من ثبتت صحبته، وكذا غيرهم في مثله ،لما يأتي، أم القدح فيمَنْ روى عنه فهم أئمّة ثقات أثبات أعني الثاني والثالث، وأمّا الأول فلم أقف عليه، فلم يظهر لي وجه قول الحافظ البخاري، ثمّ انّه قد توبع على حديثه هذا فتابعه البراء بن عازب وعمران بن حصين في أحاديث الباب ومن تقدّم ذكرهم ،وهم بالغون مبلغ التواتر من الصحابة ،فضلاً عمن بعدهم، وقال العسكري: شهد مع عليّ كرّم الله وجهه

١ - تهذيب التهذيب :٤٠٢/٣رقم ٧٣٨.

٢ - تقريب التهذيب :١٠٣/١رقم ١١٣٠.

٣ - الطبقات :٩/١.

٤ - تهذيب التهذيب :١٧٢/٢رقم ٣١٨.

٨٣ (٢) أخبرنا أحمد بن سليمان قال: أخبرنا زيد بن الحباب قال: أخبرنا أبو إسحاق قال: حدّثني حُبشي بن جُنادة السلولي قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: عليّ منّي وأنا منه. قلت لأبي إسحاق: أين سمعته ؟قال: وقف عليّ ها هنا فحدّثني، رواه إسرائيل فقال: عن أبي إسحاق عن البراء.

مشاهده، وروى في فضله أحاديث ،وأخرج أبو ذرالهروي حديثه في المستدرك المستخرج على الإلزامات، كما في تهذيب التهذيب. قال في الإصابة أخرج حديثه النسائي والترمذي وصححه[1]. اي وأحمد، كما تقدّم في الكلام على الحديث الأول، وابن المغازلي وابن ماجة

قوله: **قلت لأبي إسحاق** إلخ. كذا في النسخ المخطوطة ،وأمّا المطبوعة ففيها نقص من قوله: أين سمعته إلى قوله أخبرنا أحمد بن سليمان وتصحيف، وما هنا أظهر ،ولم يصرح بالقائل، والأقرب انّه الراوي عنه، وهو زيد بن الحباب، لأ نّه المشافه له، كأ نّه إستشكل سماع أبي إسحاق من حبشي، فسأل عن المكان الذي سمعه منه فيه، فقال أبو إسحاق: وقف عليّ هاهنا فحدّثني. وعَلَيّ جار ومجرور في موضع الحال، وقد ضبط في بعض النسخ المخطوطة بالتنوين توهماً انّه عليّ ابن أبي طالب، ولو كان كذلك لما كان لذكر حبشي بن جنادة فائدة، وهو يقول: حدّثني حبشي. وقد قيل: إنّ أبا إسحاق سمع من عليّ ابن أبي طالب كرّم الله وجهه والمغيرة بن شعبة، وقيل لم يسمع منهما، وعلى الأول فالضمير الثاني من «سمعته» يعود إلى أمير المؤمنين وإن لم يصرح بذكره النسائي، وربما كان في الكلام طيّ وإختصار، والوجه الأول أوجه أخذاً بظاهر السياق، لفقد القرينة القويّة المرجّحة للثاني إلاّ قوله: **عن أبي إسحاق عن البراء**، كما يأتي.

وقوله: **رواه إسرائيل**. فيه حذف حرف العطف، لأ نّه في سياق بيان

---

١ - الاصابة: ١٢/٢ رقم ١٥٦٣.

الاختلاف على أبي إسحاق، وقد رواه ابن المغازلي كذلك، كما تقدّم، وكثيراً ما يوردون في ذكر المخالفة مثل هذه العبارة ،كما يأتي في قوله: رواه القاسم بن يزيد، والأصل «ورواه إسرائيل إلخ أي كما رواه زيد بن الحباب، وهذه مخالفة صوريّة وإلّا فهي متابعة وموافقة، كما تقدّم آنفاً، على أنّ إسرائيل قد رواه عن أبي إسحاق عن حبشي، وعن أبي إسحاق عن البراء، كما مرّ، ويأتي.[١٢٢] وكما رواه البخاري عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء في الصلح وفي المغازي وأشار الحافظ في الجمع بين حديث عليّ وحديث البراء، كما قال البيهقي: إنّ فيه إدراجاً إلى تعدد الطرق وعدم الادراج، فقال: والذي يظهر لي أن لا إدراج فيه إلخ[١].

كما يأتي في الكلام على الحديث الرابع من أحاديث الباب الآخر، وإن كان كلامه في رواية الحديث عن البراء وعن عليّ عليه السلام، حيث صرّح بأنّ الحديث كان عند إسرائيل وكذا عند عبيد الله بن موسى عنه بالاسنادين جميعاً، وهو عند ابن المغازلي كذلك في حديث حبشي والبراء وعند غيره، كما مرّ في الكلام على الحديث الأوّل.

١ - فتح الباري :٣٨٨/٧.

٨٤ (٣) أخبرنا أحمد بن سليمان قال: حدّثنا عبيد الله قال: حدّثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء بن عازب قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعليّ: أنت منّي وأنا منك.

(٨٥) (٤) رواه القاسم بن يزيد الجرمي عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن هبيرة بن يَريم وهانيء بن هانيء

قوله: عُبدالله. كذا أطلقه النسائي مكبراً، كما في جميع نسخ الخصائص، وهو تصحيف، وفي المستدرك: عبدالله بن موسى، وهو الصواب في التقييد، وخطأ في التكبير[١]. وفي البخاري عبيد الله - مصغراً- ابن موسى في موضعين، وفي مواضع من الفتح[٢]. والتصحيح كان على هذا ،أو على معرفة شيوخه وتلامذته لاسيّما من ذكر في السند، كما في تهذيب التهذيب[٣]. وهو عبيدالله بن موسى ابن أبي المختار الكوفي الحافظ روى له الستّة[٤]. وقد تقدّم في الكلام على رجال السند السادس من الباب الثالث، ويأتي في مواضع، ومنها في سند الحديث السابع من الباب السابع عشر، وله في الخصائص سبع روايات ،فيصحح ما خالف ما في الصحيح، ولعل التصحيف من أيدي الناسخين وأهل الطبع، على انّ عبدالله مكبراً يحتمل أن يكون عبدالله بن محمّد بن عليّ النفيلي الحرّاني لتقارب عصريهما، لأنّ الأول مات سنة ٢١٤(أربع عشرة ومائتين) والثاني سنة ٢٣٤(أربع وثلاثين ومائتين) وكلاهما ممّن روى عنه الرهاوي أحمد بن سليمان، ورجال سائر السند تقدّموا ما عدا البراء بن عازب بن الحارث الأوسي صحابيّ بن صحابي نزل الكوفة، ومات بها، روى عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وعن عليّ وأبي بكر وعمر

---

١ - راجع المستدرك:٣/١٣٠ ح ٤٦١٤

٢ - تقدّم تخريجه.

٣ - تهذيب التهذيب :٧/٥٠رقم ٩٧.

٤ - تقريب التهذيب :١/٣٨١ رقم ٤٤٧٧.

وأبي أيوب وغيرهم، وعنه أبو إسحاق ومعاوية بن سويد وأبو بردة وأبوبكر إبنا أبي موسى ،ومن الصحابة عبدالله بن زيد الخطمي وأبو جُحَيفة، غزا مع رَسُول الله ﷺ خمس عشرة غزوة، وأول مشاهده أُحد ،وقيل الخندق، وشهد مع عليّ الجمل وصفين والنهروان، أخرج له الستّة[١]. ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله وأبو طالب والشريف الجرجاني[٢]. وغيرهم من أهل المسانيد والمعاجم وغيرها، والحديث مختصر من الذي بعده، وإنّما يورده الصحابي نظراً إلى مقتضى الحال مختصراً ومطولاً، وتخريجه وشواهده، كما مرّ، فهو صحيح من اوجه ،متواتر من وجهٍ،ورجاله ثقات حفّاظ أثبات .وكذارجال إسنادالحديث الرابع ثقات، تقدّموا إلاّ القاسم ابن يزيدالجرمي - بفتح الجيم وسكون الراء - الموصلي ثقة عابد زاهد، أخرج له النسائي وأبوداود في المراسيل[٣] ولم يذكره صاحب الطبقات، له في الخصائص ثلاث روايات، هذه أولها، والثانية في إسنادالحديث الأول من الباب الثامن والثلاثين، والثالثة في إسنادالحديث الاول من الباب الأربعين، روى عن إسرائيل والثوري ومالك وابن أبي ذئب وآخرين، وعنه بشرالحافي وإبراهيم بن موسى ومحمّدبن عبداللّه بن عمار وجماعة ،قال أحمد:ماعلمت فيه إلاّخيراً.وقال أبوحاتم: رجل صالح ثقة. وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال أبوزكريّاالأزدي في تاريخ الموصل: كان فاضلاًورعاًحافظاً للحديث متفقهاً . وقال بشربن الحارث الحافي:كان رجلاً صالحاًكان يقال هو من الأبدال. وقال أحمد بن أبي رافع: كان خير أهل زمانه[٤]. واتّفقوا على حسن الثناء عليه إلاّ هاني بن هاني ،لكنّه دونه في الثقة، ولهذاروى له

---

١ - تهذيب التهذيب :٤٢٥/١رقم ٧٨٥.

٢ - الطبقات :٥/١.

٣ - تقريب التهذيب :٤٨٣/٢رقم ٥٦٩٣.

٤ - تهذيب التهذيب :٣٤١/٨رقم ٦١٨.

النسائي مقروناً بهبيرة ابن يَريم ، وهو الهَمْداني - بسكون الميم - الكوفي ، قال في التقريب مستور[١] . وهذه العبارة في إصطلاح الحافظ عبارة عمن روى عنه أكثر من واحد ولم يوثّق ، وهم أهل المرتبة السابعة في التقريب ، فهو في أوسط المراتب ، لأنّه جعل الحافظ المراتب فيه اثني عشرة مرتبة ، على انّه قد وُثّق كما يأتي ، فهو مقبول على قواعد بعض المحدّثين وأرباب الفقه ، والأصول ، أخرج له البخاري في الأدب المفرد وأبو داود والترمذي والنسائي في الخصائص وابن ماجة . وأبو طالب والشريف الجرجاني[٢] . روى عن عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه ، وعنه أبو إسحاق السبيعي وحده ، كما في تهذيب التهذيب[٣] . وهو يخالف ما تقدّم عن التقريب ، وذكره ابن حبّان في الثقات ، وقال النسائي : ليس به بأس فقد وثّق ولم يرو عنه غير واحد ، وقال ابن سعد : كان يتشيّع ، وقال ابن المديني مجهول وقال الشافعي : مجهول الحال ، كما في تهذيب التهذيب ، ونحوه في الطبقات ، فالرجل مقبول عند النسائي وابن حبّان وذلك مقتضى كلام التنقيح في مثله ، كما مرّ وتكرر ، على أنّ حديثه هذا في صحيح البخاري وغيره ، كما مرّ عن البراء بن عازب ، وعلي الأخص فقد اعتضد هنا بالقِرَان المشير إلى المتابعة ، فثبت الحديث من هذه الطريق أيضاً ، وصح من غيرها وتواتر في الجملة ، وحكم الشيخ أحمد محمّد شاكر بصحة إسناده في ثلاثة مواضع ، كما تقدّم ، وكلّها عن هانيء بن هانيء إلّا انّه مقرون في موضعين بهبيرة بن يريم ، وكلّها عن عليّ عليه السلام وصححه بن جرير ، كما في الكنز[٤] . والمشترك من رجال هذين الاسنادين من عدا الأوّل من الرابع .

---

١ - تقريب التهذيب :٦٣٣/٢رقم ٧٥٤٤.

٢ - الطبقات :٣٩٦/٢.

٣ - تهذيب التهذيب :٢٢/١١رقم ٤٨.

٤ - كنزالعمّال :٥٧٨/٥ ح ١٤٠٢٩

عن عليّ كرّم الله وجهه قال :لمّا صدرنا من مكة إذا إبنة حمزة تنادي يا عمّ يا عمّ فتناولها عليّ وأخذها، فقال لفاطمة: دونك إبنة عمّك فحملتها فاختصم فيها عليّ وزيد وجعفر، فقال عليّ: أنا أخذتها وهي إبنة عمّي. وقال جعفر :إبنة عمّي وخالتها تحتي. وقال زيد: إبنة أخي. فقضى بها رسول الله ﷺ لخالتها، وقال :الخالة بمنزلة الأمّ، وقال لعليّ: أنت منيّ وأنا منك . وقال لجعفر: أشبهت خلقي وخُلُقي. وقال لزيد: أنت أخونا ومولانا.

قوله: **لما صدرنا من مكة**. أي رجعنا من عمرة القضاء سنة ستّ من الهجرة والإختصام وقع في المدينة بعد الرجوع ،كما صرّحت به رواية الحاكم وأحمد، وهذه قطعة من حديث عمرة القضاء، وقد ساقه البخاري مطولاً في موضعين من صحيحه ومختصراً في مواضع، كما تقدّم، ويأتي في الباب الأخير، وكذا غيره مختصراً ومطولاً، وقد ساقه الحاكم من طريق عبدالله بن موسى عن اسرائيل، وفيه ما تقدّم عن أبي اسحاق عن هُبَيرة بين يَريم وهانيء بن هانيء عن عليّ عليه السلام قال :لمّا خرجنا من مكة. فذكره بزيادة ألفاظ، ثمّ قال: هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه بهذه الألفاظ. إنّما إتّفقا على حديث أبي إسحاق عن البراء، وقال الذهبي: صحيح[1]. فصححاه معاً من هذه الطريق كماترى، وتمام الحديث عند البخاري والحاكم وغيرهما، وقال عليّ: ألا تتزوج بنت حمزة، قال: انّها إبنة أخي من الرضاعة.

وفي الحديث فوائد تؤخذ من الفتح[2]. وغيره، ومن ذلك تقديم الخالة في الرضاع عند فقد الأُمّ، وتحريم إبنة الأخ من الرضاع، وحسن التنافس والمسارعة

١ - المستدرك :١٣٠/٣ ح ٤٦١٤.

٢ - فتح الباري :٣٨٨/٧.

ب - ١٣- ذكر قول النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم: عليٌّ كنفسي. وفيه ١ عن ١

٨٦ (١) أخبرنا العباس بن محمّد الدوري قال: حدّثنا الأحوص بن جَوّاب قال: حدّثنا يونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن زيد بن يُثَيْع عن أبي ذر

إلى فعل الخير، لا سيّما إذا كان ليتيم قريب ،ولذلك أقرّهم صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك، وثبوت المؤاخاة الخاصة بأمير المؤمنين ،وكذا بين المهاجرين التي نفاها ابنُ تيميّة ،كما مرّ[١] وغير ذلك ،كما يأتي في الباب الخمسين إن شاء الله.[١٢٣]

(ذكر قول النبي عليه الصلاة والسلام: علي كنفسي)

قوله: **العباس بن محمّد الدوري**. رجال هذا الاسناد بين ثقة حافظ وصدوق يهمُ قليلاً، أمّا الأول فهو العباس بن محمّد بن حاتم الدوري البغدادي مولى بني هاشم ثقة حافظ، أخرج له الأربعة[٢]. ومحمّد بن منصور وأبو طالب والمرشد بالله والشريف السيلقي[٣]. له في الخصائص حديثان، رَوَى عن شاذان والأحوص بن جوّاب وعُبَيد الله بن موسى والفضل بن دُكَين وخلق، وعنه الأربعة وابن أبي الدنيا وابن أبي حاتم والمحاملي ويعقوب بن سفيان وخلائق قال النسائي ومسلمة: ثقة. وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال الخليلي في الارشاد: متّفق على عدالته، إي وان لم يخرج له الشيخان، ولا أحدهما، وقال ابن أبي حاتم: صدوق سمعت منه مع أبي، وسُئل عنه أبي فقال: صدوق. وقال الأصم لم أر في مشايخي أحسن حديثاً منه[٤].وها هنا نكتة وهو انّ الرواي قد يكون متفقاً على ثقته، ولم يخرج له الشيخان ،وبهذا يرد على من يتوكأ في قدح الثقات بنحو

---

١ - تقدّم في باب ١١.

٢ - تقريب التهذيب :٢٧٧/١رقم ٣٢٧٦.

٣ - الطبقات :١٤٥٦/١.

٤ - تهذيب التهذيب :١٢٩/٥رقم ٢٢٦.

قوله: فلان لم يخرج له الشيخان، مع انّه قد إنتقدت جماعات ممّن روى له الشيخان ،أو أحدهما، وإن ذبّ عنهم النووي وابن حجر وغيرهما، فهم من المختلف فيهم، وأين المتفق على ثقته من المختلف فيها.

وشيخه الأحوص - بزنة اسم التفضيل أفعل بمهملتين- ابن جوّاب - بفتح الجيم وتشديد الواو آخره موحدة -الضّبّي يكنى أبا الجَوّاب كوفيّ صدوق ربما وَهِمَ، أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي[١]. وأبو طالب[٢]. روى عن الثوري وعمار بن زُريق -بتقديم الزاي مصغراً -الضبّي وابن أبي ليلى ويونس بن أبي إسحاق وخلق، وعنه حجاج بن الشاعر وعباس الدوري وعباس العنبري وابن نمير وابن المديني وغيرهم، قال ابن معين: ثقة. وقال مرّة: ليس بذاك القويّ. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال ابن حبّان في الثقات: كان متقناً ربما وَهِمَ[٣].

وشيخه يونس تقدّم في سند الحديث الخامس عشر من الباب الثالث، روى له مسلم والأربعة، وكذلك شيخ شيخه أبو إسحاق وهو ثقة، روى له الستّة وغيرهم.

وأمّا زيد بن يُثَيْع -بضم التحتانية الأولى وقد تبدل همزة بعدها مثلثة مفتوحة ثمّ تحتانية ساكنة آخره مهملة، كما في المغني والقاموس وتهذيب التهذيب وهامشه[٤]. وهامش الخلاصة. قال أحمد: المحفوظ يُثَيْع باليا اي في أوله والمهملة في آخره وقال شعبة عن أبي إسحاق: أُثَيْل ،قال ابن معين: والصواب

---

١ - تقريب التهذيب :٣٧/١رقم ٣١٥.

٢ - الطبقات :١٢٦/١.

٣ - تهذيب التهذيب :١٩١/١رقم ٣٥٧.

٤ - المغني في ضبط أسماءالرجال :٢٧ ،والقاموس : ى ث ع .

يُثَيْع وليس أحد يقول أثيل غير شعبة وحده[١]. وهذا يرشدك إلى أنّ التصحيف فيه قديم ،فضلاً عن الحديث، وقد تصحّف حتى في الخلاصة، ومجمع الزوائد[٢]. والخصائص وغيرها، وهو في مسند أحمد في مواضع، منها في سند الحديث الرابع من مسند أبي بكر بلفظ زيد بن يُثيع ،كما هنا[٣]. ومنها في مسند عليّ في سند الحديث الثالث والثلاثين بلفظ زيد بن أُثَيْع، بهمزة بدل التحتانية الأُولى[٤]. فهوَ الهَمْداني الكوفي، ثقة مخضرم، أخرج له الترمذي والنسائي في الخصاص[٥]. وبعض أهل المسانيد ،كما في مجمع الزوائد والمرشد بالله[٦]. له في الخصائص خمسة أحاديث، روى عن أبي بكر وعليّ وحذيفة وأبي ذرّ، وعنه أبو اسحاق السبيعي، زاد في الطبقات فقط، قال العجلي: كوفيّ تابعيّ ثقة. وقال ابن سعد: كان قليل الحديث، وذكره ابن حبّان في الثقات[٧].

فائدة

تقدّم انّ كون الرجل مقلاً في الحديث، وكونه لم يرو عنه غير واحد مع الثقة والتوثيق غير ضائر، وانّ افراد الصحيحين تنوف على مائتين، وهذا يؤكد لك ذلك.

وشيخه أبو ذر الغفاري، اختلف في إسمه وإسم أبيه وجده، وقد صارت كنيته لقباً غالباً كأبي بكر وأبي طالب ، وفيها غنية عن الاسم ،وهو أحد السابقين

١ – تهذيب التهذيب :٤٢٧/٣رقم ٧٨٢.

٢ – مجمع الزوائد :٨٩/٩ ح ١٤٦١٤ وفيه يُثَيّع ، وراجع خلاصة تهذيب تهذيب الكمال : ١٢٩ وراجع مانقل عنه في تهذيب التهذيب هنا.

٣ – مسندأحمد:٣/١ ح ٤.

٤ – مسند أحمد:٧٩/١ ح ٥٩٤.

٥ – تقريب التهذيب :١٩٣/١رقم ٢٢٣٤.

٦ – الطبقات:٣٢٦/١.

٧ – تهذيب التهذيبالرقم السابق.

قال: قال رسول الله ﷺ : لينتهينّ بنو وَليعة أو لأبعثنّ عليهم رجلاً كنفسي ينفذ فيهم أمري، فيقتل المقاتلة ،ويسبي الذريّة .فما راعني إلّا وبرد كف عمر في حجزتي من خلفي، يقول: مَنْ يعني ؟ قلت: ما أيّاك يعني وصاحبك، قال: فمن يعني ؟ قلت :خاصف النعل، وعليّ يخصف النعل .

الصادقين الزاهدين، وقصّة إسلامه معروفة في الصحيحين وغيرهما، ورجّح في الإصابة انّه جندب بن جنادة، وقد قال له النبيّ ﷺ : يا جُنَيدب بالتصغير أخرجه ابن ماجة، ويقال، انّه رابع ،أو خامس في الاسلام، ومن فضائله حديث ما أقلّت الغبراء ولا أظلّت الخضراء أصدق لهجة من أبي ذر، وحديث: يرحم الله أباذر يعيش وحده، ويموت وحده، ويحشر وحده، وقصة موته معروفة في التواريخ، روى عن النبيّ ﷺ فأكثر، وعنه أنس وابن عباس وأبو ادريس الخولاني وزيد بن وهب وغيرهم[1]. أخرج له الستّة ومحمّد والأخوان والمرشد ووالده والنرسي والسمّان[2]. وقال فيه أمير المؤمنين عليه السلام :وعاء مُلِيء علماً، وقد ضيّعه الناس. ولم يعقّب، وكان قوّالاً بالحقّ، وتأخّرت هجرته فلم يشهد بدراً، ثمّ لازم رسول الله ﷺ حتى مات، كما في الطبقات والإصابة وتهذيب التهذيب[3] .وفضائله كثيرة.

قوله :لينتهينّ بنو وليعة الخ ،اللام مثلها في قوله تعالى ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَاباً شَدِيداً أَوْ لَأَذْبَحَنَّهُ﴾ [النمل/٢١] جواب قسم محذوف، والقياس أن لا تعاد اللام المحذوفة في معتل اللام اذا أسند إلى ضمير جماعة الذكور، ولم ينفتح ما قبلها، ثمّ أكد بنون التوكيد الثقيلة ،كما نصّ عليه السعد وغيره، وهو القياس في بابه، والضمّة

---

١ - الاصابة:١٠٥/٧رقم ٩٨٧٧.

٢ - الطبقات:٣٩/١.

٣ - تهذيب التهذيب :٩٠/١٢رقم ٤٠١.

تدل على الواو المحذوفة التي هي الضمير الغائبين أسند الفعل إليها في القليل وهكذا رسمت هذه الكلمة في بعض النسخ الخصائص المخطوطة والمطبوعة وفي بعض الروايات بالتاء للخطاب مع ثبوت حرف النداء قبل بني وليعة وفي بعض الروايات باثبات لام الكلمة، هكذا لينتهينّ وهو القياس هنا، لاسناد الفعل إلى الظاهر في رواية الخصائص، ولهذا موضع آخر، والقصد الاشارة، وقد اجتمع المثالان في قوله تعالى ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنْ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُم﴾ [آل عمران/١٠٦] ووَلِيْعَة -بفتح فكسر فسكون تحتانية ففتح مهملة - قال في القاموس وشرحه: وبنو وليعة كَسَفِيْنة حَيّ من كندة[١]. وأنشد ابن بَرّي لعليّ بن عبدالله بن عباس.

وأبي العباس قوم بني قصي	وأخوالى الملوك بنو وَلِيْعة
هم منعوا ذماري يوم جاءت	كتاب مسرف وبنو اللكيعة
وكندة معدن للملك قدما	يزين فعالهم عظم الدسيعة

والدَّسيعة -كسفينة- اسم للعطية الجزيلة، وللجفنة، وللمائدة الكريمة، وللقوّة وللطبيعة، والخِلْقة، ولكرم الفِعْل، وللدَّسكرة، انتهى[٢]. ملخصاً.

والمقام مقام مدح، والسياق يبيّن المراد، وهو ظاهر قوله: رجلاً كنفسي إلخ لهذا الحديث وما في معناه طُرق وألفاظ وأسباب عن جماعة من الصحابة، وفي بعضها التقييد بأمكنة والتاريخ بأزمنة مختلفة، يؤخذ منها تعدّد ورود الحديث، كما أوضحت ذلك [١٢٤] في غزوة الطائف من خدمات أحاديث البرق، وأشرت إلى مضمون ذلك في الكلام على الحديث الأول من الباب السادس هنا، ويرجع إلى معنى الحديث حديث خاصف النعل، كما مرّ، وقد روى مع شواهده عن عليّ عليه السلام وعبدالرحمن بن عوف وأبي ذر والمطّلب بن عبدالله وأبي سعيد وعبدالرحمن بن

---

١ - القاموس، وتاج العروس: و ل ع.

٢ - القاموس وتاج العروس: و ل ع.

بشير، أو بشر وغيرهم ،كما تقدّم، وقد ألمّ بالمقام السيّد الإمام محمّد بن إسماعيل الأمير رحمه الله في الروضة الندية تخريجه وشواهده، كما تقدّم. مع ثبوته من طريق النسائي، وأخرجه ابن أبي شيبة عن عبدالرحمن ابن عوف، قال :لمّا إفتتح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة إنصرف إلى الطائف، فحاصرها تسع عشرة ،أو ثمان عشرة، فلم يفتحها، ثمّ ارتحل روحة ،أو غدوة فنزل فهجّر بهم الحديث، وفيه والذي نفسي بيده لتقيمُنّ الصلاة ولتؤتنّ الزكاة ،أو لأبعثنّ إليكم رجلاً منّي ،أو كنفسي فليضربَنّ أعناق مقاتليهم وليسبيّنّ ذراريهم الحديث[1]. و«أو» هنا للشك من الراوي، وقد ورد بدونها في حديث الباب وغيره ،كما يأتي، وبوّب على الحديث صاحب ينابيع المودّة فقال:الباب السابع في بيان أنّ عليّاً كرّم الله وجهه كنفس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وحديث: عليّ منّي وأنا منه .وقد تقدّمت الاشارة إلى الثاني في الباب الذي قبل هذا، وأشار إلى قصّة عليّ الرضا عليه السلام في مجلس المأمون[2]. وقد ساقها مطولة في الباب الخامس، وساق فيها اثنتي عشرة حجة من الكتاب على تطهير بيت النبوّة عن أوساخ الناس، ونحو ذلك، ثالثتها قوله تعالى ﴿ فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَةَ اللهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾[آل عمران/٦١] فأبرز النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم عليّاً والحسن والحسين وفاطمة رضوان الله عليهم، وعنى من قوله: أنفسنا نفس عليّ، قال: وممّا يدل على ذلك قول النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم: لينتهينّ بنو وليعة ،أو لأبعثنّ إليهم رجلاً كنفسي، يعني عليّ بن أبي طالب ،كما في عيون الأخبار عن الريان بن الصلت عنه. قال: وأخرج أحمد بن حنبل في المسند، وفي المناقب :انّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: لتنتهُنّ يا بني وليعة ،أو لأبعثنّ إليكم رجلاً كنفسي يمضي فيكم أمري يقتل المقاتلة ويسبي الذريّة فالتفت إلى عليّ، فقال: هو هذا، مرّتين

---

١ - المصنّف :٤٩٨/٧ ح ٢٣.

٢ - ينابيع المودّة:١/ ١٦٥ الباب السابع.

قال: وأخرجه الخوارزمي بلفظه، وأخرج أحمد في المسند عن عبدالله بن حنطب، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لوفد ثقيف حين جاؤه: لتسلمُنّ، أو لأبعثنّ إليكم رجلاً كنفسي ليضربنّ أعناقكم الحديث، ثمّ ساق حديثاً مطولاً وعزاه إلى المناقب، وفيه: ومن سبّك فقد سبّني لأنّك منّي كنفسي روحك من رُوحي وطينتك من طينتي الحديث. قال: وأخرج صاحب المناقب عن جعفر الصادق عن أبيه عن جده عليّ بن الحسين انّ الحسن بن عليّ عليهما السلام قال في خطبته: قال الله تعالى لجدي صلى الله عليه وآله وسلم حين جحده كفرة أهل نجران وحاجّوه فان حاجّوك ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ﴾الآية فأخرج معه من الأنفس أبي، ومن البنين أنا وأخي الحسين، ومن النساء فاطمة أمّي، فنحن أهله ولحمه ودمه ونفسه، ونحن منه وهو منّا، وأخرج ابن المغازلي الشافعي، وموفق بن أحمد، عن مجاهد عن ابن عباس يرفعه: عليّ منّي مثل رأسي من بدني. قال: وفي المناقب عن جابر بن عبدالله قال: لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: في عليّ خصالاً لو كانت واحدة منها في رجل اكتفى بها فضلاً وشرفاً، قوله صلى الله عليه وآله وسلم: من كنت مولاه فعليّ مولاه، وقوله: عليّ منّي كهارون من موسى، وقوله: عليّ منّي وأنا منه، وقوله: عليّ منّي كنفسي طاعته طاعتي، ومعصيته معصيتي[1]. ثمّ ساق الحديث إلى تمام ثلاث عشرة منقبة مرفوعة. وبعضها أخرجها الحاكم وصححها، لا حاجة إلى سردها، والكلام عليها، لأنّ بعضها قدّ مرّ، وبعضها يأتي في الخصائص، أو الشواهد، قال صاحب الروضة الندية رحمه الله: وقد ثبت أنّه صلى الله عليه وآله وسلم سمّى الوصيّ نفسه في أحاديث، منها ما أخرجه عبدالرزاق في جامعه، وأبو عُمر النمري وابن السمّان عن المطّلب بن عبدالله بن حنطب اي عن أبيه وساق الحديث، كما تقدّم، ثمّ أشار إلى قصة وفد نجران وأحال الكلام على كتب الحديث والتفسير في شرح قوله:

---

١ - ينابيع المودّة: ١٢٧/١ الباب الخامس

وإذاً سمّاه طه نفسه ياله مجداً به خُصّ سميّا[١].

وقال الحافظ ابن حجر الهيثمي المكي في الصواعق، وفي شرح الهمزية وفي حديث رجاله ثقات إلّا واحداً، فمختلف فيه: إنّه صلى الله عليه وآله وسلم خطب وهو محاصر الطائف فممّا قال: أوصيكم بعترتي خيراً، وإنّ موعدكم الحوض، والذي نفسي بيده لتقيمنّ الصلاة ولتؤتنّ الزكاة، أو لأبعثنّ عليكم رجلاً منّي، أو كنفسي يضرب أعناقكم، ثمّ أخذ بيد عليّ وقال: هو هذا، انتهى[٢]. ونحوه في الإستيعاب[٣]. كما تقدّم عن الروضة وعزاه صاحب تفريج الكروب إلى مناقب الكنجي من حديث أبي ذر قال فيه: وقد تكرر بغير هذا اللفظ[٤]. وأورده الحافظ الهيثمي آخر باب قتال أمير المؤمنين ومن يقاتله مطولاً، كما تقدّم، وعزاه إلى أبي يعلى من حديث عبدالرحمن بن عوف من مجمع الزوائد، ثمّ قال: وفيه طلحة بن جَبْر، وثّقه ابن معين في رواية، وضعّفه الجوزجاني، وبقية رجاله ثقات، انتهى[٥]. وهذا هو الذي أشار إليه شارح الهمزية. وهو غير صاحب مجمع الزوائد، وفي الميزان طلحة بن جبير[٦]. وفي الطبقات، كما في مجمع الزوائد من غير تصغير[٧].

زاد الحافظ في اللسان عن ابن جرير: طلحة هذا ممّن لا يثبت بنقله حجة وذكره ابن حبّان في الثقات، انتهى[٨]. وذكر انّه يروي عنه وكيع، وهو الامام النقّاد، ولم يؤثر عنه قدح فيه، وهو أخص الناس به، فعند بعضهم يكون هذا نوع

---

١ - الروضةالنديّة: ٣٠٠

٢ - صواعق المحرقة:٢ /٣٦٨

٣ - الاستيعاب: ٣ / ١١١٠ رقم ١٨٥٣

٤ - تفريج الكروب وتكفيرالذنوب: ٣٠٥ حرف اللام مع التاء، وكفاية الطالب: ٢٨٨

٥ - مجمع الزوائد: ١٢٩/٩ ح ١٤٧٦٦، ومسند أبي يعلى: ٢/ ١٦٥ ح ٨٥٩

٦ - ميزان الاعتدال: ٤٦٢/٣ رقم ٤٠٠١ وفيه: ابن جبر ايضاوعن اللسان: ابن جبير.

٧ - الطبقات: ٤٢٩/١.

٨ - لسان الميزان: ٢١٠/٣ رقم ٩٤٤ وفيه: بن جبيرمصغراً.

تعديل، لأنّ الراوي يشترط العدالة، كما انّه من أئمّة التعديل، ويتأيّد بتوثيق ابن حبّان، فهو مقبول عندابن حبّان على اصطلاحه، وهو أقرب إلى كلام الأصوليين والفقهاء لا سيّما والقدح هنا مجمل، فيترجح التوثيق رجوعاً إلى الأصل، ويزداد ذلك قوّة بتوثيق ابن معين، وأمّا تضعيفه فإن ثبت تأخّره فهو مجمل، وإن إلتَبس كان ترجيح التوثيق بما تقدّم، وبعض التضعيف يشتمل على التوثيق، والعكس، لكَون الصيغة مشتركة من أدنى مراتب التجريح والتوثيق، كما تقدّم حملاً لكلام ابن معين على وجه يصح، ولهذا صرّح شارح الهمزية: بأنّ الرجل مختلف فيه، ثمّ يتأيّد بالمتابعات والشواهد[١٢٥] وكثرة الطرق وتعدد المخارج لا سيّما رواية النسائي، ولا بدع في تأييد الشاهد الضعيف مثلاً بالمشهود له، وهو واضح،إذ المراد الاتّفاق على معنى الحديثين وعلى التنزيل والانصاف بالمختلف فيه،هو ثقة عند من وثّقه، ضعيف عند من ضعّفه، إنّما الكلام في تقوية أحد القولين(١).

والرجل ممّن أخرج له المرشد بالله هذا الحديث من طريقه، وهو الذي ينتهي إليه السند الثالث والأربعون من الباب السادس من الأمالي الخميسية في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام (٢) عن القطيعي. وعبيدالله بن موسى من حديث عبدالرحمن بن عوف ،كما في البرق وخدماته، وقد أوسعت ثمّة الكلام على طلحة هذا، وترجيح قبوله، وعلى الأخص ترجيح قبول روايته هذه لما تقدّم، وقد صحح ابن جرير شاهداً للحديث، وهو الحديث الأول من الباب السادس هنا، كما تقدّم، وهو حديث خاصف النعل، وجميع رواياته على اختلاف ألفاظها وأسبابها،كما أوضحت ذلك ثمّة شواهد لحديث الباب، ومجموع رواته الذين أشرت إليهم هنا مع رواة شواهده ينوفون على عشرة من الصحابة.

---

١ - هنا كتب نصف سطر بالهامش خطه غير واضحة .

٢ - الأمالي الخميسية :١/ ١٤١

ب - ١٤ - ذكر قول النبيّ ﷺ لعليّ رضي الله عنه : أنت صفييّ وأميني. وفيه ١ عن ١

٨٧(١) أخبرنا زكريّا بن يحيى قال: حدّثنا ابن أبي عمر، وأبو مروان قالا :حدّثنا عبدالعزيز عن يزيد بن عبدالله بن أسامة بن الهاد عن محمّد بن نافع بن عجيرة عن أبيه عن عليّ كرّم الله وجهه

وأمّا ما ورد في تفسير آية المباهلة من الآثار الموقوفة فكثيرة، يطول بسطها، وتؤخذ من الدرّ المنثور، وشواهد التنزيل،وتفسير ابن جرير وغيرها[١]. وهي تفيد التأييد والتقوية أيضاً، لاشتهار ذلك عند الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

(ذكر قول النبي عليه الصلاة والسلام لعليّ كرّم الله وجهه أنت صفييّ وأميني)

قوله: ابن أبي عمر. رجال هذا الاسناد بين ثقة وصدوق ومقبول، والمشترك الثاني والرابع والسابع، قد كثر الاختلاف والغلط في نسخ الخصائص في هذا السند، كما يأتي، وهذا هو محمّد بن يحيى بن أبي عمر العدني، نسب لجده، نزيل مكة، ويقال: إنّ أبا عمر كنية يحيى، صدوق، صنّف المسند، ولازم ابن عيينة لكن قال أبو حاتم: كانت فيه غفلة. كما في التقريب، أخرج له مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة[٢]. ورووا عنه إلاّ النسائي، فروى عنه بواسطة زكريّابن يحيى وغيره، وأخرج له أبوطالب والمرشدباللّه[٣]. وروى عنه ابنه عبداللّه بن محمّدبن أبي عمر وأبوحاتم وأبو زرعة، وروى عنه مسنده اسحاق بن أحمد بن نافع الخزاعي، وهو يروي عن أبيه وابن عيينة وفضيل بن عياض وعبدالعزيز الدراوردي وخلائق، قال أبو حاتم :كان رجلاً صالحاً صدوقاً وكانت به غفلة. وقال البخاري في كتاب الجمعة عقيب حديث أبي حميد: قام ﷺ عشية بعد

---

١ - الدرّالمنثور:٢/ ٢٢٩ ،وشواهد التنزيل :١/١٥٦،وتفسيرالطبري:٣ / ٣٠٠ .

٢ - تقريب التهذيب:٢/٥٦١ رقم٦٦٤٩.

٣ - الطبقات :٢/٣٢٩.

الصلاة، فتشهد وأثنى على الله الحديث، تابعه معاوية عن هشام وقال بعده تابعه العدني عن سفيان، ورجح الحافظ العدني هو المترجم له فقد أخرج له البخاري متابعة، وقال الترمذي: سمعت ابن أبي عُمر يقول: حججت سبعين حجة ماشياً، وقال غيره: سبعة وسبعين، وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال مسلمة: لا بأس به. وفي الزهرة: روى عنه مسلم مائتي حديث وستّة عشر حديثاً[١]. قال في التذكرة: العدني الحافظ المسند، صنّف المسند، وعُمّر دهراً وصار شيخ الحرم في زمانه، وكان صالحاً عابداً لا يفتر عن الطواف إلخ[٢]. وقد قرنه النسائي بقوله: وأبو مروان .وقد تصحّف أيضاً، وهو محمّد بن عثمان بن خالد أبو مروان العُثماني المدني نزيل مكة صدوق ،يخطيء، روى عن أبيه وابن أبي الزناد وابن أبي حازم والدراوردي، وعنه ابن ماجة، وروى النسائي في خصائص عليّ عن زكريّا السجزي عنه، وأبو حاتم وأبوزرعة وجماعة، كما في تهذيب التهذيب[٣]. وأخرج له أبو طالب ومحمّد بن منصور[٤]. قال أبو حاتم ثقة. وقال صالح بن محمّد الأسدي: ثقة صدوق إلّا أنّه يروي عن أبيه المناكير. قيل: ما حال أبيه ؟قال: لا نعرفه لم أسمع أحداً يحدّث عنه غير سلمة بن شبيب وقال الحاكم: وقد حدّث عنه أهل المدينة وغيرهم، وفي حديثه بعض المناكير وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال :يخطيء ويخالف[٥]. وهو غير أبي مروان الأسلمي، واسمه مغيث ،أو معتّب ،أو سعيد، لأنّ هذا متقدّم يروي عن عليّ وأبي ذرّ واختلف في صحبته[٦].

---

١ - تهذيب التهذيب :٥١٨/٩ رقم٨٤٧.

٢ - تذكرةالحفاظ :٢ / ٥٠١ رقم ٥١٦٨ .

٣ - تهذيب التهذيب:٣٣٦/٩رقم ٥٥٦.

٤ - الطبقات :٢٨٩/٢.

٥ - تهذيب التهذيب الرقم السابق .

٦ - الاصابة :٧ / ٣٠٧ رقم ١٠٢٩ الكنى .

وأمّا المترجم له فهو متأخّر مات سنة ٢٤١ (احدى وأربعين ومائتين) فلا إلتباس.

وعبدالعزيز شيخهما معاً، وقد تصحّف، لفظ« قالا» مسنداً ضميرهما بلفظ قال مسنداً إلى واحد لتصحيف ما قبله، وهو ابن محمّد بن عُبَيد الدراوردي تقدّم في سند الحديث الرابع من الباب العاشر، أخرج له الستّة ومحمّد والاخوان والمرشد وصاحب المناقب[١]. صدوق ،كان يحدّث من كتب غيره فيخطيء وفيما تقدّم كفاية.

وشيخه يزيد بن عبدالله بن أُسَامَةَ بن الهاد، وهو الليثي المدني، وقد حَصَل فيه تصحيف أيضاً في نسخ الخصائص، وهو ثقة مكثر، أخرج له الستّة [٢].ومحمّد بن منصور وأبو طالب والمرشد بالله ،زاد في رموز من روى عنه صاحب الطبقات المؤيّد بالله[٣]. وقد مرّت الاشارة إلى الاختلاف بين العبارة والاشارة فيها ،روى عن محمّد بن كعب القرظيّ وسُهَيل بن أبي صالح ويحيى بن سعيد الأنصاري وآخرين، وعنه شيخه يحيى بن سعيد ومالك وعبدالعزيز الدراوردي والليث بن سعد وابن عُيَينة وآخرون، قال أحمد: لا أعلم به بأساً. وقال ابن معين والنسائي وأبو حازم والعجلي: ثقة. وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال ابن سعد :كان ثقةً كثير الحديث .وقال يعقوب ابن شيبة :مدنيّ ثقة حسن الحديث[٤].

وشيخه هنا محمّد بن نافع بن عُجَيرة، وقد اختلفت النسخ فيه، ففي بعضها ابن جُبير، وفي بعضها ابن عجير من غير تاء في آخره، وفي بعضها بزيادتها، وكذا اختلفت الأصول، ففي مشكل الآثار للطحاوي في باب القضاء بحضانة ابنة حمزة لخالتها أسماء بنت عُمَيس ما يأتي حدّثنا يونس، قال: أنا ابن وهب قال: أخبرني

---

١ - الطبقات :٢/٣٩.

٢ - تقريب التهذيب :٢/٦٧٣رقم ٨٠١٦.

٣ - الطبقات :٢/٤٤٦.

٤ - تهذيب التهذيب :١١/٣٤٠رقم ٦٥٢

بكر بن مضر عن ابن الهاد عن محمّد بن نافع بن جبير عن عليّ بن أبي طالب، فذكر القصة والحديث ،وفيه: وأمّا أنت يا عليّ فصفييّ وأميني وأنت منّي وأنا منك [١]. وفي الإصابة في ترجمة نافع بن عجير بن عبد يزيد بن المطّلب القرشي ابن أخي ركانة قصة حديث تطليق ركانة البتّة، وقوله: ما أردت بها إلّا واحدة، واختلف فيه من وجوه، ساقها الحافظ ما لفظه :وجاء عن نافع بن عجير حديث آخر متنه: عليّ صفييّ وأميني. أخرجه، وذكره ابن حبّان في الصحابة ،انتهى [٢].
فقوله: أخرجه وذكره. يتنازعان ابن حبّان على الفاعلية، وإن اختلف مرجع الضميرين المنصوبين محلاً على المفعولية نحو ضربني وأكرمك زيد فالحديث أخرجه ابن حبّان، وهو الظّاهر، ويحتمل انّ فاعل أخرجه محذوف مبيض أي النسائي لكن لم أجد في محله بياضاً[١٢٦]فيترجح الأوّل. وفيه تخريج لحديث الباب، ولم أجد فيها نافع بن جبير في الأقسام الأربعة من حرف النون، ولا في غيرها ترجمة محمّد ابن نافع بن جبير ،فينظر ،بل له ذكر في ترجمة والده ،كما في تهذيب التهذيب ولفظه: نافع بن عجيرة - بمهملة وجيم مصغراً ابن عبد يزيد بن هاشم بن المطّلب بن عبدمناف المطّلبي روى عن أبيه وعمّه ركانة وعليّ بن أبي طالب، وعنه ابنه محمّد وعبدالله بن عليّ بن السائب ومحمّد بن إبراهيم التيمي، ذكره ابن حبّان في الثقات، قال الحافظ: وذكره ابن حبّان أيضاً في الصحابة ،وكذا أبو موسى في الذيل والبغوي وأبو نعيم، ثمّ ساق الاختلاف كما أوضحه في الإصابة ،ورجح انّ الصواب انّ محمّد بن نافع بن عجيرة يروي عن أبيه عن عليّ، وليست لعجيرة رواية، كما توهّمه رواية أبي داود [٣]. وهو ممّن أخرج لنافع بن عجيرة، وكذا النسائي ،فغاية ما هنا أن يكون في الاسناد مجهول وهو محمّد بن نافع.

---

١ - مشكل الآثار: ٤ / ١٧٤

٢ - الاصابة: ٦ / ٣٢٢ رقم ٨٦٨٢.

٣ - تهذيب التهذيب: ١٠/ ٤٠٨ رقم ٧٣٤.

قال: قال النبيّ ﷺ: أما أنت يا عليّ فصفييّ وأميني

وأمّا على رواية الطحاوي إن لم يكن فيها تصحيف فنافع بن جبير هو ابن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبدمناف النوفلي المدني، روى عن أبيه والعباس بن عبدالمطّلب والزبير وعليّ بن أبي طالب وغيرهم، أخرج له الستّة، قال في التقريب: ثقة فاضل[1]. فيحتمل أيضاً، لأنّ نافع بن جبير ونافع بن عجيرة روى كل منهما عن عليّ كرّم الله وجهه، وعدم الوقوف على ترجمة لمحمّد بن نافع لا يلزم منه ضعفه عند النسائي ،وهو الخريت الماهر في الرجال والحديث، ولو كان مجهولاً، أو ضعيفاً عنده لنصّ عليه، كما نصّ على غيره، كما تقدّم، ويأتي، لا سيّما وقد إعتمد حديثه هذا بهذا اللفظ والاسناد، وجعله باباً مستقلاً.

وأمّا بالنظر إلى سائر طرق حديث قصة إبنة حمزة فهو صحيح بل متواتر المراد منه ، فلهذه الرواية مشرب من ذلك في الجملة، وقد أسندها حافظان غير النسائي بهذا اللفظ، وهما الطحاوي وابن حجر ،كماترى، وذلك الاختلاف محتمل، والكل ممكن ،كما تقدّم، والله أعلم .

قوله: فصفييّ وأميني. تقدّم انّه لفظ إحدى الرّوايات في قصّة إبنة حمزة وحديثها متواتر، كما تقدّم.

وأمّا تخريجه وشواهده، فمنها ما تقدّم عن الإصابة ،ومشكل الآثار، ومن شواهد المعنى ما تقدّم، وما يأتي من أحاديث الخصائص بأسرها، أو أكثرها بل وسائر أحاديث المناقب العلويّة التي لم يوردها النسائي مع ثبوتها، وهي كثيرة في المستدرك، ومجمع الزوائد ،وذلك يرجع إلى تفسير معنى الصَّفي والأمين وهما فعيل من الصفاء والأمانة، صفتان مشبهتان يفيدان اللزوم والثبوت والرسوخ، ويلزمهما الدوام والاستمرار ،أمّا الأول فظاهر، لأنّ فعلهُ لازم ،وأمّا

---

١ - تقريب التهذيب :٦١٨/٢رقم ٧٣٥٢.

الثاني فلأ نّه مأخوذ من فَعُل الراجع إلى الغرائز والسجايا اللازمة كشرف وكرم قال في القاموس: وقد أمُنَ كَكَرُم فهو أمين ،انتهى[١]. ويعدّي الأول بالهمزة والتضعيف قال: صافي الوداد لمن أصفى مودّته ومنه الاصطفا وهو افتعال قلبت تاؤه طاء، والصفي الصديق المخلص، والصفي خالص كل شيء ومختاره ومنه آدم صفي الله أي خالصه ومختاره، والصفوة مثلثة الصاد ما صفا وخلص ومنه محمّد صلى الله عليه وآله وسلم صفوة الله من خلقه أي خالصه، وهما خليلان متصافيان، ونخلة صفيّ كثيرة الحمل، وناقة صفي كثير الدّرّ وفي الحديث: انّ الله لا يرضى لعبده المؤمن إذا ذهب بصفيّه من أهل الأرض، فصبر واحتسب بثواب دون الجنّة ،كما في النهاية. والحديث أخرجه النسائي عن عبدالله بن عمرو بن العاص، ورمز السيوطي إلى صحته[٢]. وفيها صفيّ الرجل الذي يصافيه الودّ ويخلصه له فعيل بمعنى فاعل ،أومفعول ،انتهى[٣].

وهذا من غير نظر إلى حقيقة ومجاز، لغلبة الثاني، أو كثرته في الكلام البليغ فيدخل جميع الأحاديث الثابتة والمتواترة تحت معنى هاتين الكلمتين من أحاديث الحب والمنزلة والموالاة، وكونه كالرأس وكالنفس وكونه منه وأحاديث الوصاية وكونه لا يؤدّي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلّا عليّ كرّم الله وجهه، وعلى الجملة فما من حديث من أحاديث المناقب العلوية الثابتة ،أو المتواترة إلّا وهو يدل على هاتين الكلمتين بإحدى الدلالات الثلاث، وعلى الأقل دلالة التضمن ،أو الالتزام وشرح ذلك يطول، فخذها جملة، وكل ذلك من الشواهد لهما ويؤيّد هذا انّهما وردا في هذه الرواية عوضاً عن لفظ:أنت منّي وأنا منك. الوارد في قصة حديث إبنة حمزة، كما تقدّم في حديث الإصابة ورواية الطحاوي في قصة إبنة حمزة، وقد بلغ ذلك درجة التواتر على حدته، وفي هذين اللفظين من الفخامة

١ – القاموس : ا م ن .

٢ – سنن الكبرى :٦١٢/١ ح ١٩٩٨، وفيض القدير شرح جامع الصغير:٢/ ٣٧٢.

٣ – النهاية : ص ف ى .

ب - ١٥- ذكر قول النبيّ ﷺ : لا يؤدّي عنيّ إلّا أنا أو عليّ.وفيه١عن١

٨٨(١) أخبرنا أحمد بن سليمان قال: حدّثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن حبشي بن جنادة السلولي قال: قال رسول الله ﷺ : عليّ منيّ وأنا من عليّ ولا يؤدّي عنّي إلّا أنا أو عليّ .

والكرامة ما لا يقادر قدره. أمّا الأوّل فظاهر، ومنه ماتقدم .وأمّا الثاني فهو من أوصاف الملائكة والمرسلين قال الله في حقّ جبرئيل﴿مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾[التكوير/٢١] وقال في وصف ابنة شعيب لموسى ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾[القصص/٢٦]وقال في حكاية قول ملك مصر ليوسف ﴿إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ﴾[يوسف/٥٤] ومن صفات نبيّنا الأمين، والمأمون ﷺ ،والبحث واسع، والقصد التنبيه والاشارة وزادتهما الاضافة من الإكرام وإظهار الكرامة والتبجيل والتجليل والإختصاص والتشريف وعلوّ الدرجة وإرتفاع المنزلة ودرجة لا يبلغ أحد غورها، ولا يدرك قعرها، ولا يقادر قدرها، ولا يقف على منتهى أمرها في أمور الدين والدنيا، وشرح ذلك يستلزم جزءاً واسعاً، فتأمّل، لأنّ الإضافة قد تكون لتعظيم المضاف إليه،والتشريف ،كما عرفت.

(الباب الخامس عشر لا يؤدّي عنّي إلّا أنا أو عليّ)

قوله: عليّ منّي إلخ رجال إسناده ثقات حفّاظ، بل كلهم من رجال الصحيحين إلّا الأول وهو ثقة حافظ، وكلهم مشتركون غيره، وقد تقدموا والحديث مختصر من أحاديث الباب الذي بعده، وقد مرّ الكلام على مخارجه وشواهده في الكلام على أحاديث الباب الثاني عشر، وقد بلغت رواة حديثه سبعة عشر صحابياً، وفي كثير منها إقتران حديث الباب به، كما هنا إلّا أنّي كنت أورد من الشواهد ما فيه ذكر المشهود له صراحة ،وأطوي ما عداه إختصاراً مع الاشارة إليه، والحاصل انّ حديث حبشي هذا بفصليه معاً أخرجه أحمد عنه بثلاث

روايات[١]. والترمذي وابن ماجة. وقال الترمذي: حديث حسن غريب صحيح[٢]. وأخرجه ابن أبي شيبة في المسند الكبير وقال: صحيح [٣]. وشواهد حديث الباب هي أحاديث الباب الذي بعده، وقد عقد لها صاحب العمدة فصلا وهو الثامن عشر في تبليغ أمير المؤمنين عليه السلام لصدر سورة براءة[١٢٧]

وساق الأحاديث الواردة في ذلك، كما يأتي، معزوة إلى أصولها، ومنها حديث حبشي هذا عند عبدالله بن أحمد، وحديث أنس من طريقين بنحوه عنده أيضاً، وساق القصة بطولها من طريق مجاهد وغيره عند ابن اسحاق، وفيها: لا يبلغ عنّي غيري، أو رجل منّي، ثمّ أورد حديث حبشي في الفصل الرابع والعشرين في قوله صلى الله عليه وآله وسلم: عليّ منّي وأنا منه، وعزاه إلى الباغندي وأبي داود وابن شاهين[٤]. وقد مرت الاشارة إليها، وأخرج ابن المغازلي حديث الباب بفصليه معاً عن حبشي وقد تصحف في مواضع منها ومن العمدة والينابيع من أربع طرق، وأمّا الفصل الأوّل فمن عشر، كما مرّ وفي هذا وما تقدّم وما يأتي كفاية، والحديث بفصليه صحيح، والأوّل متواتر، والثاني إمّا عزيز، أو مشهور مع صحته

---

١ - مسندأحمد: ١٢٤/٤ ح ١٧٥٤٠، وح ١٧٥٤٥ ، وح ١٧٥٤٦.

٢ - سنن ابن ماجة: ١٣٥/١ ح ١١٩، وسنن الترمذي: ٣٠٠/٥ ح ٣٨٠٣.

٣ - مسند ابن أبي شيبة: ٣٤٢/٢ ح ٨٤٤.

٤ - العمدة: ١٦٠ -الفصل الثامن عشر، و: ١٩٧ -الفصل الرابع والعشرين

ب - ١٦ - ذكر توجيه النبيّ ﷺ ببراءة مع عليّ ؑ، وفيه ٤ عن ٤

٨٩(١) أخبرنا محمّد بن بشار قال: حدّثنا عفان وعبدالصمد قالا: حدّثنا حماد بن سلمة عن سماك بن حرب عن أنس قال:

(الباب السادس عشر في توجيه أمير المؤمنين ببراءة)

قوله: توجيه النبيّ ﷺ ببراءة مع عليّ ؑ.

قد تقدّم في حديث ابن عباس الطويل في الباب الرابع ما يفيد معنى هذا الترجمة مع ما يأتي هنا، ولفظه: وبعث ﷺ أبا بكر بسورة التوبة، وبعث عليّاً خلفه، فأخذها منه ،وقال: لا يذهب بها إلّا رجل منّي وأنا منه، انتهى. وفيه إيجاز الحذف، لأنّ قوله: لا يذهب بها إلّا رجل منّي. إنّما كان جواباً على أبي بكر لمّا قال: أنزلَ فيّ شيء؟. كما يأتي وحديث ابن عباس هذا تقدّم تصحيحه في بابه وهو يشتمل على عدّة أحاديث.

قوله: عبدالصمد. رجال إسناد هذا الحديث رجال الصحيح، الثلاثة الأوّل من رجال الشيخين، والأخيران من رجال مسلم، وأهل السنن، وعبدالصمد هو ابن عبدالوارث بن سعيد بن ذكوان العَنبَري البصري، صدوق ثبْت في شعبة أخرج له الجماعة والسيدان الاخوان والمرشد بالله وصاحب المناقب[١]. روى عن أبيه وشعبة وحمّاد بن سلمة وهشام الدستوائي وغيرهم، وعنه ابنه عبدالوارث وأحمد واسحاق وعبد بن حميد وبندار محمّد بن بشار والذهلي وجماعة، قال أبـو حاتم :صدوق صالح الحديث. وقال الحاكم: ثقة مأمون. وقال ابن سعد: كان ثقةً إن شاء الله. وقال ابن قانع: ثقة يخطئ. ونقل ابن خَلْفون توثيقه عن ابن نمير. وقال ابن المديني: عبدالصمد ثبت في شعبة. وذكره ابن حبّان في الثقات[٢].

---

١ - الطبقات :٣٣/٢.

٢ - تهذيب التهذيب :٣٢٧/٦رقم ٦٢٩

وشيخه حمّاد بن سلمة بن دينار البصري، ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغيّر حفظه بآخره، وأخرج له مسلم والأربعة ،واستشهد به البخاري في الصحيح تعليقاً[١]. ومحمّد بن منصور والسيدان الأخوان والمرشد بالله ووالده، وهؤلاء هم الأئمّة الخمسة في إطلاق صاحب الطبقات في الأغلب، كما مرّ وروى له السيلقي والحاكم الجشمي والسّمّان وصاحب المناقب[٢]. روى عن ثابت البُناني وقتادة وسماك بن حرب وحميد الطويل وخلائق، وعنه ابن جريج والثوري وشعبة وابن المبارك وابن مهدي والقطان وآخرون، اي ومنهم عبدالصمد هذا، قال أحمد: هو أثبت في ثابت من معمر، وقال أبو طالب: هو أثبت الناس في حديث ابن حُميد الطويل، وقال ابن معين: ثقة. وقال ابن مهدي: صحيح السماع حسن اللقاء أدرك الناس لم يتّهم بلَوْنٍ من الألوان، ولم يلتبس بشيءٍ أحسن ملكة نفسِهِ ولسانُهُلم يُطلقه على احدٍ فَسَلِمَ حتى مات .وقال شهاب بن المعمر: كان يعد من الأبدال، وعلامة الأبدال أن لا يولد لهم، تزوج سبعين امرأة فلم يولد له، وقال عفان: قد رأيت من هو أعبد من حمّاد بن سلمة ولكن ما رأيت أشد مواظبة على الخير، وقراءة القرآن والعمل لله منه. وقال ابن حبّان: كان من العُبّاد المجابين الدعوة في الأوقات، ولم ينصف من جانب حديثه، يعني البخاري وأجاب عنه أبو الفضل ابن طاهر، ومنه قوله: استشهد به في مواضع ليبيّن انّه ثقة، وقال ابن المديني: من تكلم في حماد بن سلمة فاتّهموه في الدين، وقال الساجي: كان حافظاً ثقةً مأموناً .وقال ابن سعد: كان ثقةً كثيرَ الحديث، وربّما حدّث بالحديث المنكر. وقال العجلي: كان ثقةً حسن الحديث .وقال: انّ عنده ألف حديث حسن ليس عند غيره. وقال النسائي: ثقة. وقال ابن مهدي: كان حماد بن سلمة لا يعترف بهذه الأحاديث التي في الصفات حتى خرج مرّة إلى عُبَادَان ،فجاء وهو

---

١ - تقريب التهذيب :١٣٨/١رقم ١٥٥٨.

٢ - الطبقات :٢٦٢/١.

قال: بعث النبيّ ﷺ ببراءة مع أبي بكر ثم دعاه فقال: لا ينبغي أن يبلغ هذا إلّا رجل من أهلي، فدعا علياً فأعطاه أيّاها

يرويها، فسمعت عباد بن صهيب ،يقول: إنّ حماداً كان لا يحفظها، وكانوا يقولون: إنّها دُسَّت في كتبه ،وقد قيل: إنّ ابن أبي العوجاء كان ربيبه، فكان يدس في كتبه، هذا بعض ما قيل فيه ملخصاً، وقد بسط الأقوال فيه الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب[1].

وشيخه سماك بن حرب تقدّم في سند الحديث الرابع من الباب السابع، وكذا أنس تقدّم في سند الحديث الخامس من الباب الرابع، ومحمّد بن بشار وعفان تقدَّما، الأوّل في سند الحديث الثامن من الباب الثالث، والثاني في سند الحديث الثاني من الباب الحادي عشر، وكُلّهم من رجال الصحيحين إلّا حمّاداً وسماك بن حرب، فمن رجال الخمسة مسلم وأهل السنن وكلهم مشتركون، والحديث مشترك أخرجه صاحب المحيط عن أبي سعيد وأبي هريرة.

قوله: بعث النبيّ ﷺ ببراءة مع أبي بكر الحديث. له طرق، وألفاظ، عن جماعة من الصحابة، ومنها عند الترمذي وقال: حسن غريب من حديث أنس ثمّ أخرجه من طريق أخرى عن ابن عباس ،كما يأتي، وقال: حسن غريب من حديث ابن عباس ،ثمّ أخرجه من طريق زيد بن يثيع الآتية، وقال: حديث صحيح[2]. وأصل الحديث متفق عليه، أعني إرسال عليّ عليه السلام بسورة براءة بعد أن كانت مع أبي بكر.

وأمّا الشاهد فيه هنا وفيما يأتي من أحاديث الباب وغيرها فقد صح من وجوه، وحديث الباب صحيح الاسناد . أمّا الثلاثة الأول فمن رجال الصحيحين

---

١ - تهذيب التهذيب :٣/١٠رقم ١٤.

٢ - سنن الترمذي: ٣٣٩/٤ ح ٥٠٨٥ -٥٠٨٧.

وأمّا الرابع والخامس فمن رجال مسلم والأربعة، وقد صححه الحاكم والذهبي كما تقدّم[1]. وأخرجه البخاري في الحج ،وفي تفسير سورة براءة، وفي غير ذلك عن أبي هريرة، وفيه: ثمّ أردف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعليّ بن أبي طالب ،وأمره أن يؤذن ببراءة، قال أبو هريرة: فاذن معنا عليّ يوم النحر في أهل منى ببراءة وأن لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عُرْيان ، قال الحافظ ابن حجر في الفتح في الكلام على الحديث: قال الطحاوي في مشكل الآثار هذا الحديث مشكل، لأنّ الأخبار في هذه القصة تدل على أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم كان بعث أبابكر بذلك، ثمّ أتبعه عليّاً، فأمره أن يؤذن، فكيف يبعث أبو بكر أبا هريرة ومَنْ معه بالتأذين مع صرف الأمر عنه في ذلك إلى عليّ كرّم الله وجهه، [١٢٨] ثمّ أجاب بما حاصله انّ أبا بكر كان الأمير على الناس في تلك الحجة بلا خلاف وكان عليّ هو المأمور بالتأذين بذلك، وكأنَّ عليّاً لم يطق التأذين بذلك وحده واحتاج إلى من يعينه على ذلك، فأرسل معه أبو بكر أبا هريرة وغيره ليساعدوه على ذلك، ثمّ ساق حديث أبي هريرة قال: كنت مع عليّ حين بعثه النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ببراءة إلى أهل مكة، فكنت أنادي معه حتى يصحل صوتي، أي بَحّ، وفي النهاية وغيرها حتى صَحِلَ صوتي قال: وكان هو يعني عليّاً ينادي قبلي حتى يَعْيَى وأخرجه أحمد أيضاً وغيره عنه. فالحاصل انّ مباشرة أبي هريرة لذلك كانت بأمر أبي بكر، وكان ينادي بما يلقيه إليه عليّ ممّا أمر بتبليغه، ثم قال الحافظ قد ثبت إرسال عليّ بذلك من عدّة طرق. فروى الطبري من طريق أبي صالح عن عليّ قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبا بكر ببراءة إلى أهل مكة وبعثه على الموسم، ثمّ بعثني في أثره، فأدركته فأخذتها منه، فقال أبو بكر: مالي ؟ قال: خير، أنت صاحبي في الغار الحديث، وفيه: غير انّه لا يبلغ عنّي غيري، أو رجل منّي. ومن طريق عمرو بن عطية عن أبيه عن أبي سعيد مثله، ومن طريق العُمَري عن نافع عن ابن عمر كذلك، وروى الترمذي من حديث

---

١ - راجع ماروواه في المستدرك :٣٦١/٢ ح ٣٢٧٥ عن أبيهريرة .

مقسم عن ابن عباس مثله مُطَولاً، وعند الطبراني من حديث أبي رافع نحوه لكن قال: فأتاه جبرئيل فقال لن يُؤدّيها عنك إلّا أنت ،أو رجل منك، وروى الترمذي وحسَّنه، وأحمد من حديث أنس قال: بعث رسول الله ﷺ ببراءة مع أبي بكر، ثمّ دعا عليّاً فأعطاها إيّاه وقال: لا ينبغي لأحد أن يبلغ هذا إلّا رجل من أهلي، وهذا يوضح قوله في الحديث الآخر: لا يبلغ عنّي. ويعرف منه إنّ المراد خصوص القصة المذكورة، لا مطلق التبليغ اي لما علم كتاباً وسنّةً وديناً انّ تبليغ الشرائع والأحكام عام في كل زمان ومكان على الدوام للصحابة وغيرهم إلّا أنّ ثَمّة أحاديث تدل على أنّ ثَمّة خصوصية لأمير المؤمنين عليه السلام في غير هذه القصة، ومنها ما تقدّم: عليّ منيّ وأنا منه، ولا يؤدّي عنّي إلّا أنا ،أو عليّ. وهو في غير قصة براءة، والتنصيص على قصة براءة لا يقتضي التخصيص، كما تكرر، ويشهد لهذا أحاديث الباب الثاني عشر، كمامرّ، وحديث الباب التاسع عشر، والثامن عشر، والحادي عشر وحديث الباب الثالث والأربعين: انّ منكم رجلاً يقاتل على تأويل القرآن صححه الحاكم والذهبي، وأحاديث الأمر بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين وإن كان في بعضها مقال فمجموعها يبلغ درجة التواتر المعنوي في الجملة ، كما يأتي،والواقع يشهدبذلك .وأحاديث وراثة العلم، كما تقدّم، وعلى الجملة فتخصيصه بذلك مع العلم بعموم التبليغ ونحوه لخصوصيات خاصة وعموم الحكم لغيره لا يعارض التخصيص، للإختصاص بخصوصيات مع ما ورد في حبّه ونصرته وأعانته وكثرة علمه وتثبيت جنانه وتقرير فتاويه وأحكامه في عصرالنبوّة وبعدهامن أعيان الصحابة، وتقديم من الصحابة له في الفتوى والاعتراف له بالقَدَم الثابتة في ذلك، ويكون الحصر والقصر في مثل: لا يؤدّي عنّي إلّا أنا ،أو عليّ. في حديث التبليغ ببراءة وغيره إضافيّاً إدعائيّاً غير حقيقي مبالغةً وتنزيلاً له منزلة نفسه ،كما ورد في عدة أحاديث، ومنها حديث الباب الثالث عشر، ونحوه الحج عرفة .والندم توبة. وغير ذلك قال الحافظ: وروى سعيد بن منصور والترمذي والنسائي والطبري من طريق أبي إسحاق عن

زيد بن يُثيع، قال: سألت عليّاً بأيّ شيءٍ بعثت؟ قال: بأنّه لا يدخل الجنّة إلّا نفس مؤمنة، ولا يطوف بالبيت عُريان، ولا يجتمع مسلم مع مشرك في الحج بعد عامهم هذا، ومن كان له عهد فعهده إلى مدته، ومن لم يكن له عهد فأربعة أشهر، انتهى [١].

وفي كلام الحافظ إلمام ببعض المخرجين والمخارج ورواته من الصحابة، وقد أطال النقل الحافظ السيوطي في الدرّ المنثور في تفسير سورة براءة، وزاد في مخارج الحديث وألفاظه مطولاً ومختصراً، فعزا حديث أبي هريرة لأصل القصة إلى البخاري ومسلم وابن المنذر وابن مردويه والبيهقي في الدلائل وإلى أحمد والنسائي وعبدالرزاق وغيرهم، وحديث ابن عباس إلى الترمذي وحسنّه وابن أبي حاتم والحاكم وصححه وابن مردويه والبيهقي كذلك وحديث زيد بن يثيع عن عليّ كرّم الله وجهه إلى سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وأحمد والترمذي صححه وابن المنذر والنحّاس والحاكم وصححه وابن مردويه والبيهقي في الدلائل كذلك، و حديث جابر إلى إسحاق بن راهويه والدارمي والنسائي وابن خزيمة وابن حبّان وأبي الشيخ وابن مردويه والبيهقي كذلك وحديث أبي رافع إلى ابن مردويه لأصل القصة دون حديث الباب، وحديث عليّ إلى عبدالله بن أحمد وأبي الشيخ وابن مردويه وفيه الحديث [٢]. وعزاه ابن كثير إلى أحمد من طريقين، وفيه: عليّ منّي وأنا منه، ولا يؤدّي عنّي إلّا أنا، أو عليّ [٣]. وكذا حديث أنس إلى ابن أبي شيبة وأحمد والترمذي وحسنّه وأبي الشيخ وابن مردويه، وزاد حديث سعد بن أبي وقّاص، وعزاه إلى ابن أبي حاتم وفيه أصل القصة، وحديث أبي سعيد الخدري إلى ابن حبّان وابن مردويه [٤] فهذه جملة من المخارج والمخرجين بلغ رواتها من الصحابة إلى هنا عشرة والحادي عشر حبشي بن

---

١ - فتح الباري: ٨ / ٢٣٩

٢ - الدرّ المنثور: ٢/٢٠٩.

٣ - البداية والنهاية: ٥/٢٣٢.

٤ - الدرّ المنثور: ٢/ ٢٠٩

جنادة، وقد تقدّم حديثه في الباب الذي قبل هذا، والثاني عشر أبو بكر، كما يأتي في الكلام على الحديث الثاني، وتقدّمت بعض مخارجه وشواهده في الكلام على أحاديث الباب الثاني عشر البالغة رواة أحاديثه سبعة عشر صحابياً وهي أحاديث: عليّ منّي وأنا منه. وفي بعضها زيادة: ولا يؤدّي عنّي إلّا أنا، أو عليّ. فكان متواتراً من غير نظر إلى الفصل الثاني منه الذي هو حديث الباب، ومرّ تصحيحه في الباب الذي قبله، وانّه من نوع المشهور، ومع بلوغ رواته في الجملة إلى هذا العدد من الصحابة يلتحق بالمتواتر أيضاً عند الحافظ السيوطي ومن وافقه أعني تواتر أصل القصة المشتملة على بعث أمير المؤمنين بسورة براءة مع صحة حديث الباب وشهرته وإستفاضته، فتأمل وفي هذا تخريج وشواهد لأحاديث الباب كلّها، ويأتي زيادة تأكيد في الكلام على بقية أحاديث الباب تؤيّد ما ذكر هنا إن شاء الله

تنبيه

وبقي الإشكال في قوله: ثم دعاه. لأنّ ظاهره انّ رسول الله ﷺ دعا أبا بكر قبل خروجه من المدينة، ويأتي ما يدل على أنّ ذلك إنّما كان بعد بلوغه العرج، وفي بعضها بعد أن سار ثلاثاً، وفي بعضها بعد بلوغه الجحفة، وفي بعضها بعد بلوغه ضَجْنان، وفي بعضها ببعض الطريق، ففي قوله: ثمّ دعاه. تجوز أي دعاه بإرسال أمير المؤمنين بعده، فالدعوة صادقة على المشافهة وعلى التبليغ بالإرسال، ويأتي لهذا مزيد إيضاح إن شاء الله، لأنّ سائر الروايات صريحة في أنّ ذلك كان بعد خروجه من المدينة، كما تقدّم، ويأتي في الحديث الذي بعد هذا انّ أبا بكر رجع إلى النبي ﷺ وقال له: أ نزل فيّ شيء؟ وحينئذ فمعنى دعاه قال له، أو دعاه بعد ذلك تأكيداً و تطييباً لنفسه، وعلى كل حال فقد حصل التصرف من بعض الرواة لأ نّها قضية عين لم تتعدد، كما تكرر التنبيه على مثل هذا.[١٢٩]

٩٠ (٢) أخبرنا العباس بن محمّد الدوري قال: حدّثنا أبو نوح قراد عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن زيد بن يثيع عن عليّ عليه السلام :انّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث ببراءة إلى أهل مكة مع أبي بكر: ثم أتبعه بعليّ، فقال له: خذ الكتاب فامض إلى أهل مكة قال: فلحقه فأخذ الكتاب منه

قوله: أبو نوح قُراد. رجال الاسناد بين ثقة وصدوق، وكلّهم مشتركون إلّا الثاني، وقد تقدّموا إلّا قراداً – بضم القاف وتخفيف الراء آخره مهملة بزنة غراب – وهو عبدالرحمن بن غَزْوان – بفتح معجمة وسكون زاي – الخزاعي ويقال الضبي يكنى أبا نوح، ويلقّب بقراد، ثقة، له افراد، كما في التقريب، أخرج له البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي[١]. ولم يذكره صاحب الطبقات، روى عن جرير ابن حازم وشعبة وعكرمة بن عمار والليث بن سعد ويونس بن أبي اسحاق وغيرهم ،وعنه ابن معين وأحمد وحجاج بن الشاعر وعباس الدوري وجماعة قال أبو حاتم: صدوق، وفي رواية: صالح. وقال ابن المديني وابن نمير ويعقوب بن شيبة وابن سعد والدارقطني: ثقة. زاد الدارقطني: وله افراد، وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال أحمد: كان عاقلاً من الرجال. وقال مجاهد بن موسى: كان كيّساً. وقال ابن حبّان: كان يخطئ يتخالج في القلب منه شيء لروايته عن الليث عن مالك عن الزهريّ عن عروة عن عائشة قصة المماليك. وقد ساقها الحافظ في تهذيب التهذيب، وساقها الدراقطني من عدّة طرق في افراد مالك، وقال الخليلي: روى عنه الأئمّة ينفرد بحديث عن الليث لا يتابع عليه يعني حديث المماليك هذا ملخص الكلام فيه، وقال الدارقطني: أخطأ فيه قراد والصواب عن الليث عن زياد بن عجلان عن زياد مولى ابن عباس حدّثهم عن ابن عمر قال: أتى رجل فجلس

١ – تقريب التهذيب :٣٤٦رقم ٤٠٨٨.

فانصرف أبو بكر فقال لرسول الله ﷺ :أَنَزَل فيّ شيء؟ قال: لا، إلّا إنّي أُمرت أن أبلغه أنا أو رجل من أهل بيتي

بين يدي رسول الله ﷺ، فذكره، كما في تهذيب التهذيب والميزان[١]. ولم يروه عن مالك عن الزهري غير قراد، وليس بمحفوظ انتهى[٢]. بتصرف وغاية ما هنا أن يترك حديثه هذا في المماليك من حيث إسناده هذا، لقيام القرائن على خطائه فيه، ويؤخذ عنه ما عداه لثقته فيما سواه، وهذا مضمون كلام التقريب ،كما مرّ، وفيه تجوز، إذ ليس له إلاّ فرد واحد ممّا أنكر عليه ،وقد قال في التقريب : له افراد، وربّما كان له من الافراد غيره ولو لم يذكروها

قوله: **فانصرف أبو بكر** إلخ، وفي نسخة فقال: يا رسول الله. وظاهر هذهالرواية انّ أبا بكر رجع من الطريق إستعظاماً لصرف الأمر بالتبليغ عنه، وخوفاً من أن يكون نزل الوحي بمانع فيه من ذلك، كما في رواية أحمد عن وكيع عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن زيد بن يُثَيْع عن أبي بكر: انّ رسول الله ﷺ بعثه ببراءة إلى أهل مكة الحديث ،وفيه قال: فسار بها ثلاثاً ،ثمّ قال لعليّ :ألحقه وردّ عليَّ أبا بكر، وبلغها أنت، قال: فلمّا قدم أبو بكر على رسول الله بكى، وقال: يا رسول الله حدث فيَّ شيء؟ قال: ما حدث فيك إلّا خير، ولكن أُمرت أن لا يبلغه إلّا أنا ،أو رجل من أهل بيتي[٣]. وأخرجه بنحوه عبدالله بن أحمد من طريق أُخرى عن عليّ عليه السلام ،قال: لمّا نزلت عشر آيات من براءة دعا رسول الله أبا بكر فبعثه بها ،ليقرأها على أهل مكة، ثمّ دعاني، فقال لي: أدرك أبا بكر، فحيث لحقته

---

١ - ميزان الاعتدال :٣٠٦/٤رقم ٤٩٣٨.

٢ - تهذيب التهذيب:٢٤٧/٦رقم ٤٩٥.

٣ - مسندأحمد:٣/١ ح ٤.

فخذ الكتاب منه، فأذهب به إلى أهل مكة فأقرأه عليهم، فلحقته بالجحفة فأخذت الكتاب منه ،ورجع أبو بكر، فقال: يا رسول الله نزل فيَّ شيء؟ قال: لا. ولكن جبرئيل جاءني، فقال: لا يؤدّي عنك إلّا أنت أو رجل منك[١]. قال ابن كثير في التاريخ: وقد رواه كُثير النّوّاء عن جميع بن عمير عن ابن عمر بنحوه، وفيه نكارة من جهة أمره بردّ الصديق، فإنّ الصديق لم يرجع ،بل كان هو أمير الحج في سنة تسع ،وكان عليّ كرّم الله وجهه هو وجماعة معه بعثهم أبو بكر يطوفون برحاب مني يوم النحر، وأيّام التشريق ينادون ببراءة، وقد قررنا ذلك في حجة أبي بكر وفي أول سورة براءة ،انتهى[٢]. وقد مرّ كلام الطحاوي في كلام الحافظ ابن حجر: انّ أبا بكر كان أميراً على الحج في تلك السنة بلا خلاف، وكان أمير المؤمنين عليه السلام هو المأمور بالتأذين والابلاغ، ومعه جماعة يعاونونه بذلك فالنكارة في حديث أحمد في قوله: ورَدّ عليّ أبا بكر. وفي حديث عبدالله في قوله: ورجع أبو بكر. على أنّ الجمع ممكن أيضاً بأن أمر أبي بكر بالرجوع، لتطييب نفسه ممّا ألّم به، فرجع لأجل ذلك، ثمّ رجع، كما كان أميراً على الحج ،كما في الأحاديث الصحيحة في البخاري وغيره انّه كان هو الأمير على الحج تلك السنة بلا خلاف أومع خلاف شاذّ ،كما يؤخذ من كلام بعضهم، والتعويل على صحة الدليل ،ويمكن أن يكون رجع من قبلْ نفسه ولم يؤمر بذلك، للكشف عن الحقيقة والسبب وتطمين نفسه ،كما في رواية عبدالله بن أحمد، ثمّ رجع إلى ما كان عليه من إمارة الحج، ويؤيّد هذا كلام السهيلي ،كما في السيرة الحلبية ولفظه: لمّا أردف أبو بكر بعليّ رجع أبو بكر إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، وقال يا رسول اللّه: هل أنزل فيّ قرآن ؟قال:

---

١ - مسند أحمد: ١٥١/١ ح ١٢٩٦.

٢ - البداية والنهاية: ٧ / ٣٥٨.

لا. ولكن أردت أن يبلغ عنّي من هو من أهل بيتي. فمضى أبوبكر، فحجّ بالناس، انتهى[١]. وقال الحلبي في موضع: ولم يرجع أبوبكر إلى المدينة حتى قضى الحج في ذلك العام، وإنّما أردف ﷺ أبا بكر بعليّ كرّم‌الله وجهه لنبذ العهود، وكان من عادة العرب لا ينبذ العهد إلّا المطاع ،أو رجل من أهل بيته، فلو تلا أبو بكر ما فيه نقض عهد ما عهد عليه رسول الله ﷺ لرُبّما تعللوا، وقال قائلهم: هذا خلاف ما نعرف، فأزاح الله عِلَلهم بكون ذلك على يد رجل من أهل بيت رسول الله ﷺ، قال: وحديث لا يبلغ عنّي إلّا رجل من أهل بيتي، وفي لفظ «منّي» معناه لا يبلغ عنّي عقد العهود ولا حلّها إلّا رجل منّي، ولا يجوز حمل ذلك على تبليغ الأحكام والقران، إذ كل أحد من المسلمين مأذون له في تبليغ ذلك عنه ﷺ،انتهى ملخصاً[٢]. وفيه انّ بعض الأحاديث وردت في غير هذه القصة ،كما مر، والقصر فيه لماصار في مبالغة على حد قولهم: لا عالم إلّا زيد. ونحو لا سيف إلّا ذو الفقار ولا فتى إلّا عليّ، وهو لا ينافي حكم العموم في عموم التبليغ لقوله تعالى ﴿لِأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام/١٩] وقوله ﷺ :ليبلغ الشاهد الغائب. وقوله: بلغوا عنّي ولو آية. وقوله: نضر الله إمرءاً سمع مقالتي فوعاها فأدّاها، كما سمعها، أو كما قال، وهذا معلوم قطعاً، كما أنّ حج أبي بكر بالناس تلك السنة معلوم أيضاً، وقد شرح الحديث الرابع القصة شرحاً مفصلاً ،كما يأتي، والقصد إزاحة الاشكال، وقد شكوت عليك انّ إختلاف ألفاظ الرواة في قضايا الأعيان تكاد تلحق بالمعضلات.[١٣٠]

---

١ - السيرة الحلبية : ٣ / ٢٣٢

٢ - السيرة الحلبية: ٣/ ٢٣٤

٩١(٣) أخبرنا زكريّا بن يحيى قال: حدّثنا عبدالله بن عمر قال: حدّثنا أسباط عن فطر عن عبدالله بن شريك عن عبدالله بن رقيم عن سعد قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبا بكر ببراءة حتى إذا كان ببعض الطريق أرسل علياً عليه السلام فأخذها منه، ثم سار بها فوجد أبو بكر في نفسه، فقال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لا يؤدّي عنّي إلّا أنا أو رجل منّي.

قوله: عن عبدالله بن رقيم، تقدّم الكلام عليه في الكلام على رجال إسناد الحديث الثالث من الباب التاسع، وسائر رجال السند بين ثقة وصدوق، وفيه مقال وقد تقدّموا في غضون الأسانيد، والمشترك من عدا الأول والسادس والحديث مشترك أيضاً.

قوله: فوجد أبو بكر في نفسه .أي حزن

فائدة

هذا الفعل من المشترك اللفظي،وتتميز معانيه المختلفة باختلاف مصادره مع السياق، يقال وَجَد مطلوبه وجوداً. ١ - وَوَجَدَ ضالّته وِجداناً. ٢ - بكسر الواو - وَوَجَد عليه في الغضب مَوجِده. ٣ - بكسر الجيم - ووِجْداناً أيضاً، وَوَجَد في الحزن وُجدا. ٤ - بضم الواو وفتحها وكسرها. ٥ - وَوَجد في المال جِدَّة - بكسر الجيم- أي إستغنى. كما في المختار[1]. والفعل بلفظ ووزن واحد، وقد تتعدد مصادر بعض المعاني، وكذا صيغ الأفعال. والقصد الاشارة والمناسب هنا المعنى الرابع، والسياق يرشد إليه،

وفي قوله: **فقال: قال رسول الله** صلى الله عليه وآله وسلم، إيجاز الحذف على حد قوله تعالى

---

١ - مختار الصحاح: و ج د.

﴿فَأَرْسِلُونِ يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾ [يوسف /٤٦]والتقدير فوجد في نفسه فرجع على ما في بعض الروايات، فقال: أنزل فيّ شيء؟ قال: لا، ولكن لا يؤدّي عنّي إلخ وظاهره أن لا حذف ولا إيجاز، وفاعل «قال» من قوله فقال ضمير يعود إلى عليّ ؑ أي فقال لأبي بكر قال رسول الله الخ فلا حذف ولا رجوع على ما تقدّم، وهذا السياق خاص بهذه القصة وهو لا ينافي عمومه في غيرها تخصيصاً لمزيد الاختصاص بأدلة خاصة مع بقاء حكم العموم، كما عرفت ممّا تقدّم.

وأمّا تخريجه وشواهده هو والذي قبله فتؤخذ من الكلام على الحديث الأول، والحديث أورده الحاكم الحسكاني في الكلام على قوله تعالى﴿وَأَذَانٌ مِنْ اللهِ وَرَسُولِهِ﴾الآية[التوبة/٣]من نيّف وعشرين طريقاً، عن أنس من عشر، وعن ابن عباس من ثلاث، وعن عليّ أمير المؤمنين كرّم الله وجهه من طريقين، وعن أبي هريرة من طريقين، وعن أبي سعيد من طريقين، وعن سعد بن أبي وقّاص وجابر بن عبدالله من طريق طريق[1]. وألفاظه متقاربة ،كما أشرت إليها، والتصرف من الرُواة إيجازاً وإطناباً بحسب المقامات، وفي بعضها إنّه دعا أبا بكر، كما في الحديث الأول وهو يفيد إنّه كان بالقرب منه، وفي بعضها بعد أن بلغ كذا وكذا،كما تقدّم، ويأتي، وفي بعضها: فرجع أبو بكر، وفي بعضها انّه أتبعه بكتاب، وهي رواية ابن عباس: انّ النبيّ ﷺ بعث أبا بكر، وأمره أن ينادي بهؤلاء الكلمات، ثمّ أتبعه عليّاً، فدفع إليه كتاب رسول الله ﷺ ،وفاعل أتبع ودفع ضمير يعود إلى رسول الله ﷺ لما يأتي، ومفعول الأول الضمير العائد الى أبي بكر، والثاني الضمير المجرور محلاً يعود إلى أمير المؤمنين ؑ بدليل قوله: فبينا أبو بكر في بعض الطريق، فسمع رغاء ناقة رسول الله ﷺ القَصْوَاءِ- بالفَتح وسكون

---

١ - شواهدالتنزيل :٣٠٣/١.

الصاد ممدوداً – و غير هذا غلط ،كما في الحلبية[١]. قال : فخرج أبو بكر فزعاً، فظنّ أ نّه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإذا عليّ، فدفع إليه كتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ،فأمّره على الموسم ، وأمّر عليّاً أن ينادِيَ بهؤلاء الكلمات ، فانطلقا فحَجّا ، فقام أيّام التشريق الحديث ، وفيه : فكان عليّ ينادي بها ، فإذا بَحَّ قام أبو هريرة فنادى بها . وفي هذه الرواية شرح لما أجمله غيرها ، وبيان لما أوهمته بعض الروايات ، ومثلها رواية جابر الآتية ، وهي أوضح وقد تظافرت الروايات على هذا المعنى في الصحيحين وشروحهما ،و في الخصائص وشواهد التنزيل والتواريخ والسير وغيرها ، وفي بعضها : إنّ أبا بكر كان قد بلغ الجحفة ، وفي بعضها ضجنان ، وفي بعضها العرج ، وفي بعضها فقال أبو بكر لأمير المؤمنين لمّا بلغه انهّ المأمور بتبليغ براءة : ما شأني ؟ فقال : خير انّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعثني ببراءة ، وجعلك على الموسم ، فأقاما حتى فرغا ، فلمّا رجعا إنطلق أبو بكر فقال : يا رسول الله مالي ؟ قال : خير أنت صاحبي في الغار غير انّه لا يبلغ عنّي غيري ،أو رجل منّي ، وألفاظ الأحاديث مختلفة ،والجمع ممكن،كمامرّوأصله صحيح ،ومعناه متواترفي أصل القصة .

فائدة

الجُحْفَة –بزنة غُرْفة – ميقات أهل الشام على إثنين وثمانين ميلاً من مكة ،كما في القاموس[٢]. وبينها وبين المدينة ستّ مراحل ،وبينها وبين غدير خم ميلان ، كما في معجم ياقوت[٣]. وضَجْنَان – بزنة سكران بضاد معجمة فجيم وبين النونين ألف – جبل قرب مكة ،كما في القاموس[٤]. وفي الفائق للزمخشري : بينه وبين

---

١ – السيرة الحلبية : ٣ / ٢٣١

٢ – القاموس : ج ح ف

٣ – معجم البلدان : ج ح ف .

٤ – القاموس : ض ج ن .

(٤) أخبرنا إسحاق بن إبراهيم بن راهويه قال: قرأت على أبي قرة موسى بن طارق

مكة خمسة وعشرون ميلاً. ونقل بعضهم كسر الضاد. والعَرْج - بفتح المهملة وسكون الراء - قرية جامعة على أيّام من المدينة ،كما في النهاية[١]. وقيل على أربعة أميال من المدينة، كما في تاج العروس[٢]. وهذه التقادير على إختلافها تابعة للاختلاف في ألفاظ الحديث ،والقصة متحدة، كما مرّ.

والتقدير الثالث يقرب التأويل السابق من رجوع أبي بكر إلى المدينة ،ثمّ رجوعه إلى تنفيذ إمارة الحج ،وإن دفعت رواية الحاكم المذكورة آنفاً رواية النسائي الآتية، وهذه الأسماء قد وردت في أحاديث الباب وشواهدها السابقة واللاحقة، وقد جمعت تفاسيرها هنا، لأنّ أحاديث الباب حديث واحد في الحقيقة ،اختلفت ألفاظه وطرقه.

قوله: **قرأت على أبي قرّة إلخ** قد تصحّفت كلمات في هذا السند، وكان التصحيح على مجموع النسخ، والكتب الرجالية المعتمدة عند أهل الفنّ، ورجاله رجال الصحيحين أو أحدهما إلّا الثاني؛ وكلهم مشتركون غيره، وهو ثقة يغرب كما يأتي.

أمّا إسحاق بن راهويه فقد تقدّم في تراجم رجال السند الثاني عشر من الباب الثالث، ثقة حافظ مجتهد، روى له الشيخان.

وأمّا شيخه فهو أبو قرّة - بضم القاف - موسى بن طارق اليماني الزبيدي - بفتح الزاي - القاضي، ثقة يغرب ،كما في التقريب[٣]. أخرج له النسائي وأحمد

---

١ - النهاية: ع ر ج .

٢ - تاج العروس : ع ر ج

٣ - تقريب التهذيب :٢/٦١٠رقم ٧٢٥٩.

عن ابن جريج قال حدّثني عبدالله بن عثمان بن خيثم عن أبي الزبير عن جابر أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم حين رجع من عمرة الجعرانة

وابن راهويه وغيرهم، ولم يذكره صاحب الطبقات، روى عن أيمن بن نابل وموسى بن عقبة وابن جريج وزَمَعة بن صالح وغيرهم، وعنه أحمد وإسحاق بن راهويه وصامت بن معاذ الجندي وغيرهم، قال أحمد: كان قاضياً بزبيد. وأثنى عليه خيراً، وقال أبو حاتم: محله الصدق .وذكره ابن حبّان في الثقات، قال وكان ممّن جمع وصنّف وتفقه وذاكر يغرب. وقال الحاكم: ثقة مأمون .وقال الخليلي: ثقة قديم. وقال الحافظ ابن حجر: صنّف كتاب السنن على الأبواب[١٣١] في مجلد رأيته. ولا يقول في حديثه حدّثنا، إنّما يقول ذكر فلان، وقد سئل الدارقطني عن ذلك قال كانت أصابت كتبه آفة، فتورّع أن يصرّح بالأخبار[١].

وشيخه ابن جريج الإمام المشهور، وهو عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج - بجيمين مصغراً - الأموي مولاهم المكي، ثقة فقيه فاضل كان يدلس ويرسل، كما في التقريب[٢]. أخرج له الستّة ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله وأبو طالب والمرشد بالله والنرسي والإمام الهادي في المنتخب[٣]. له في الخصائص حديثان، روى عن عطاء بن أبي رباح وزيد بن أسلم والزهري وابن أبي مُليكة وأُمم، وعنه الأوزاعي والليث ويحيى بن سعيد وحماد بن زيد وأبو قرّة موسى بن طارق والنضر بن شميل وعبدالرزاق وخلائق، كما في تهذيب التهذيب.

---

١ - تهذيب التهذيب: ٣٤٩/١٠ رقم ٦٢٤.

٢ - تقريب التهذيب: ٣٦٦/١ رقم ٤٣١٧.

٣ - الطبقات: ٤٦/٢.

والطبقات وتذكرة الحفّاظ[١]. وهو الإمام الحافظ فقيه الحرم، قال أحمد بن حنبل: كان من أوعية العلم، وهو وابن أبي عروبة أول من صنّف الكتب، وقال عطاء: هو شابّ أهل الحجاز. وقال ابن المديني: نظرت فإذا الإسناد يدور على ستّة، فذكرهم، ثمّ قال: فصار علم هؤلاء إلى من صنّف في العلم منهم من أهل مكة ابن جريج. وقال ابن القطان: هو أثبت في نافع من مالك. وقال: كنّا نسمّي كتب ابن جريج الأمانة وان لم يحدّثك بها ابن جريج من كتابه لم ينتفع به، وقال أحمد هو أثبت الناس في عطاء. وقال: إذا قال ابن جريج: قال فلان وقال فلان وأُخبِرتُ جاء بمناكير، وإذا قال أخبرني وسمعت فحسبك به. وقال مالك: كان ابن جريج حاطب ليل. وقال ابن مَعِين: ثقة في كل ما روى عنه من الكتاب. وقال ابن سعد: كان ثقةً كثير الحديث وقد غمز بالإرسال والتدليس ،كما مر، وذكره ابن حبّان في الثقات وقال: كان من فقهاء الحجاز وقرّائهم ومتقنيهم[٢]. وكان يدلس وعدّه الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[٣]. وعدّتهم خمسون شخصاً، وهم من أكثر من التدليس ،فلم يحتج الأئمّة من أحاديثهم إلّا بما صرحوا فيه بالسماع إلخ.

وشيخه عبدالله بن عثمان بن خُثَيْم - بضم المعجمة وفتح المثلثة مصغراً ـ القاري المكي أبو عثمان من الخامسة، كما في التقريب[٤]. ولم يذكر حكمه ولعله سقط من أيدي الناسخين، أو أهل الطبع، وهو ثقة، كما يأتي، أخرج له

---

١ - تذكرةالحفاظ :١٦٩/١رقم ١٦٤.

٢ - تهذيب التهذيب :٤٠٢/٦رقم ٨٥٥.

٣ - طبقات المدلسين :٤١رقم ٨٣.

٤ - تقريب التهذيب:٣٠١/١رقم ٣٥٥٦.

البخاري تعليقاً ومسلم في الصحيح والأربعة وأبو طالب[١]. روى عن أبي الطفيل وصفية بنت شيبة وقَيْلَةَ أمّ بني أنمار - ولها صحبة - وعن عطاء وسعيد بن جبير و أبي الزبير وشهرابن حوشب وغيرهم، وعنه السفيانان و ابـن جـريج ومـعمر وحمادبن سلمة وخلائق، قال ابن سعد: كان ثقةً، وله أحاديث حسنة. وأخرج النسائي في الحج حديثاً من رواية ابن جريج عنه عن أبي الزبير عن جابر ثمّ قال: ابن خُثَيم ليس بالقويّ، إنّما أخرجت هذا لئلاّ يجعل ابن جريج عن أبي الزبير، ثم قال: لم يترك يحيى ولا عبدالرحمن حديث ابن خثيم إلّا أنّ عليّ بن المديني قال ابن خثيم منكر الحديث، وقال النسائي أيضاً: ثقة. وقال ابن معين: ثقة حجة.

وعنه أحاديث ليست بالقويّة، وقال أبو حاتم: ما به بأس. وذكره ابن حبّان في الثقات وقال: كان يخطيء. وقال ابن عدي: هو عزيز الحديث. وأحاديثه حسان[٢].فالرجل إمّا صدوق، أو ثقة، وما فيه نكارة من حديثه فله حكمه.

وأمّا أصل حديث الباب فكما عرفت.

وشيخه أبو الزبير، وهو محمّد بن مسلم بن تَدْرُس -بفتح المثناة وسكون الدال المهملة وضم الراء- الأسدي المكي، صدوق إلّا انّه يـدلس، أخـرج له الستّة[٣]. ومحمّد بن منصور والسيدان الأخوان والمرشد بالله ووالده الشريف الجرجاني وصاحب المنتخب وصاحب المناقب والسمّان[٤]. روى عن العبادلة الأربعة وعائشة وجابر وغيرهم على خلاف في بعضهم وعن أعيان التـابعين وحفّاظهم، وعنه الزهري وأيوب وهشام بن عروة وابن خثيم وغيرهم، وقد أطال

---

١ - الطبقات :٤٩٨/١.

٢ - تهذيب التهذيب :٣١٤/٥رقم ٥٣٦.

٣ - تقريب التهذيب :٥٥٢/٢ رقم٦٥٤٣

٤ - الطبقات :٤٨١/٢.

النقل فيه الحافظ في تهذيب التهذيب، ومثل هذا يحسن البحث فيه، لأنّه من أعيان التابعين، قال ابن المديني: ثقة ثبت. وسوّى بينه وبين ابن المنكدر في رواية، وقال ابن سعد: كان ثقةً كثير الحديث إلّا أنّ شعبة تركه لشيء زعم انّه رآه فعله في معاملة. وقال: شعبة بينا أنا جالس عند أبي الزبير إذ جاءه رجل فسأله عن مسئلة فردّ عليه، فافترى أبو الزبير عليه، فقلت له: يا أبا الزبير تفتري على رجل مسلم؟ قال: إنّه أغضبني، قلت: ومن يغضبك تفتري عليه، لا رويت عنك شيئاً. وذكره ابن حبّان في الثقات وقال: لم ينصف من قدح فيه، لأنّ من إسترجح الوزن لنفسه لم يستحق الترك لأجله، يشير إلى ردّ قول شعبة وقد سئل عن سبب تركه حديث أبي الزبير فقال: رأيته يزن ويسترجح في الميزان ،وقال الشافعي: أبو الزبير يحتاج إلى دعامة. وقال يعقوب ابن شيبة: ثقة صدوق وإلى الضعف ما هو. وقال أبو زرعة: روى عنه الناس قيل: يحتج بحديثه؟ قال: إنّما يحتج بحديث الثقات. وقال النسائي: ثقة. وقال ابن عدي: روى مالك عن أبي الزبير أحاديث، وكفى بأبي الزبير صدقاً أن يحدّث عنه مالك، فإنّ مالكاً لا يروي إلّا عن ثقة، وقال أيضاً: لا أعلم أحداً من الثقات تخلّف عن أبي الزبير إلّا وقد كتب عنه وهو في نفسه ثقة إلّا أن روى عنه بعض الضعفاء فيكون ذلك من جهة الضعيف[١]. وعلى هذا فالرجل مختلف فيه، والراجح قبوله، بل ثقة، ولهذا قال الحافظ فيمقدمة الفتح :وثّقه الجمهور وضعّفه بعضهم لكثرةالتدليس وغيره، ولم يروله البخاري سوى حديث واحدٍ في البيوع قَرَنَهُ بعطاءٍ عن جابر ،وعلّق له عدّة أحاديث، وإحتج به مسلم والباقون ،انتهى[٢].

---

١ - تهذيب التهذيب :٩/٤٤٠رقم ٧٢٧.

٢ - مقدمة فتح الباري:٤٤٢.

وأمّا جابر فهو عند الإطلاق يراد به ابن عبدالله بن حرام - بمهملتين قبل الألف - الأنصاري الخزرجي ،وقد صرّح به الحاكم في شواهد التنزيل ، غزا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تِسْع عشرة غزوة ، ولم يشهد بدراً ولا أُحُداً ، قال : منعني أبي فلمّا قُتِل أبي لم أتخلّف . وكان من سادات الصحابة وفُضَلَائهم ، وهو آخر من مات من الصحابة بالمدينة [١٣٢] ،وقيل آخرهم موتاً بالمدينة سهل بن سعد ، أخرج له الجماعة ، قال في الطبقات : وأئمّتنا الخمسة والنرسي ، روى عنه محمّد بن عليّ الباقر وأخوه زيد بن عليّ والحسن البصري وسعيد بن جبير وأبو الزبير المكي وعمرو بن دينار وغيرهم ،انتهى[١] . وترجمته مبسوطة في الإصابة والاستيعاب وتهذيب التهذيب وغيرها ، وروى عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وعن أبي بكر وعمر وعليّ وأبي عبيدة وطلحة ومعاذ وعمار وأبي هريرة وغيرهم ، وقال جابر : إستغفر لي النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ليلة البعير خمساً وعشرين مرّة ، كما في تهذيب التهذيب[٢] .زاد في الإصابة أخرجه أحمد وغيره ، روى عنه جماعة من الصحابة ، له ولأبيه صحبة ، وفي الصحيح أنّه كان مع من شهد العقبة ،انتهى[٣] . ولعله أراد بليلة البعير ليلة بيعه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ،وقصته مشهورة بألفاظ في البخاري وغيره في كتاب البيوع في باب شراء الدواب والحمير من الفتح . وفي كتاب الاستقراض منه . وفي كتاب المظالم والغصب .وفي كتاب الشروط ، وفي كتاب الجهاد ، وغير ذلك ويقال : إنّ ذلك كان عند القفول من غزوة ذات الرقاع[٤] .

---

١ - الطبقات :٦/١.

٢ - تهذيب التهذيب :٤٢/٢رقم٦٧.

٣ - الاصابة:٥٤٦/١ رقم ١٠٢٨.

٤ - فتح الباري كتاب البيوع باب شراءالدواب : ٤ / ٢٦٩، وكتاب الاستقراض : ٥ / ٤٠، وكتاب المظالم :٥ / ٦٩ ، وكتاب الشروط :٥ / ٢٢٨ ،وكتاب الجهاد:٢/٦

بعث أبا بكر على الحج، فأقبلنا معه حتى إذا كان بالعَرْج ثُوّب بالصُبْح، فلمّا استوى للتكبير سمع الرّغوة خلف ظهره فوقف عن التكبير، فقال: هذه رغوة ناقة رسول الله ﷺ الجَدعاء، لقد بدا لرسول ﷺ في الحج، فلعله ان يكون رسول الله ﷺ فنصلي معه، فإذا عليّ عليه السلام عليها، فقال له أبو بكر: أمير أم رسول؟ قال: لا. بل رسول ،أرسلني رسول الله ﷺ ببراءة أقرؤها على الناس في مواقف الحج، فقدمنا مكة ،فلمّا كان قبل التروية بيوم قام أبو بكر فخطب الناس فحدّثهم عن مناسكهم حتى إذا فرغ ،قام عليّ فقرأ على الناس براءة حتى ختمها، ثم خرجنا معه حتى إذا كان يوم عرفة، قام أبو بكر فخطب الناس فحدّثهم عن مناسكهم حتى إذا فرغ، قام عليّ عليه السلام فقرأ على الناس براءة حتى ختمها، فلمّا كان النفر الأول قام أبو بكر فخطب الناس فحدّثهم كيف ينفرون أو كيف يرمون فعلمهم مناسكهم فلمّا فرغ، قام عليّ عليه السلام فقرأ على الناس براءة حتى ختمها.

قوله: حتى إذاكنّا. وفي نسخة مخطوطة: كان بالعرج ثُوِّب بالصبح ثمّ استوى للتكبير فجعل يكبّر فسمع الرغوة إلخ وقد تصحفت كلمات من المتن كالسند وصححت ذلك بحسب الطاقة والأصول، وقد ساقه الحاكم الحسكاني في شواهد التنزيل بلفظه وإسناده إلّا انّه طوى آخره. ومنه فلمّا كان يوم التروية بيوم قام أبو بكر فخطب الناس وحدّثهم عن مناسكهم حتى إذا فرغ، قام عليّ كرّم الله وجهه فقرأ على الناس براءة حتى ختمها، وكذلك يوم عرفة ويوم النحر ويوم النفر الأوّل قال الحاكم: أنا إختصرته. ثمّ ساق حديث ابن عباس، قال: وجّه رسول الله ﷺ بالآيات من أول سورة براءة مع أبي بكر وأمره أن يقرأها على الناس، فنزل عليه جبرئيل فقال: إنّه لا يؤدّي عنك إلّا أنت ،أو عليّ، فبعث عليّاً في أثره، فسمع أبو بكر رغاء الناقة، فقال: ما وراءك يا عليّ أنزل فيَّ شيء؟ قال: لا، ولكن

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: لا يؤدّي عنّي إلّا أنا ،أو عليّ، فدفع إليه الآيات وقرأها على الناس ،انتهى[١]. وفي رواية عند الحاكم بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبا بكر ببراءة، فلمّا بلغ ضَجْنَان سَمِعَ رُغَا ناقة رسُول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعرفه فأتاه، فقال: ما شأني؟ فقال خير، انّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعثني ببراءة وجعلك على الموسم الحديث[٢]. تقدّم.

وفي الحديثين انّ قول أبي بكر: أنزل فيَّ شيء. وقوله: ما شأني. إنّما خاطب به أمير المؤمنين حينئذ ،وقد صرّحت بعض الروايات بأنّه خاطب بذلك رسول الله بعد رجوعه على أحد التقديرين، كما مرّ ،والتعدد في ذلك القول ممكن إن لم يكن خلط من الرواة، وقد قَيّدت رواية النسائي هذه وما في معناها التي فيها التصريح ببراءة حتى ضمها روايات انّ ذلك عشر آيات منها وما في معناها، لأنّ التأذين إنّما يتعلق بصدر السورة، لا بها جميعاً، كما أخرجه عبدالله بن أحمد في زوائد المسند، وأبو الشيخ وابن مردويه عن عليّ عليه السلام قال: لمّا نزلت عشر آيات من براءة الحديث[٣]. وفي رواية النسائي ونحوهاإطلاق إسم الكل على البعض مجازاًمرسلاً، وهو كثير كتاباً وسنّةً ،والقرينة ظاهرة من السياق فضلاً عما ذكر،وفي رواية فحمله على ناقته العَضْباء الحديث، وقد استوفت روايات أحاديث الباب أسامي النوق الثلاث القَصْوَاء والجَدْعَاء والعَضْبَاء التي كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهذا من الرواية بالمعنى ،ولا يتأتّى الحمل على الكل عادة حينئذٍ وان أمكن عقلاً فهو إمكان بعيد يقابل الاستحالة العقلية، وهكذا تجد الاختلاف في قضايا الأعيان المعلوم وقوعها مرّة واحدة، على انّه لا يتعلق بهذا غرض أكثر من التنبيه، للتنبّه عند اختلاف الألفاظ في مثل ذلك، فتنبه، وقد قال بعضهم: إنّ

---

١ – شواهد التنزيل :٣١٦/١ ح ٣٢٦ و ح ٣٢٧.

٢ – المصدرالسابق .

٣ – مسند أحمد:٣٢٢/٢ ح ١٢٩٦ ،والدرّالمنثور:٢٠٩/٣.

هذه الأسماء الثلاثة إسم لناقة واحدة[١]. وعلى هذا فلا إشكال، وفيه ما تقدّم ومن الغريب ما أخرجه أبو الشيخ عن عليّ كرّم الله وجهه، قال: بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليمن ببراءة، ،فقلت:يا رسول الله تبعثني وأنا غلام حديث السنّ ،وأسأل عن القضاء، ولا أدري ما أجيب؟ قال: مابد أن تذهب بها، أو أذهب بها، قلت :إن كان لا بد أنا أذهب، قال: فانطلق فإنّ الله يثبت لسانك ويهدي قلبك، ثمّ قال: إنطلق فاقرأها على الناس ،انتهى[٢]. وهذا أشبه بإدخال حديث قراة براءة على أهل الموسم في حديث القضاء عند بعثه إلى اليمن، كما تقدّم في أحاديث الباب السابع، وأخرج عبدالله بن أحمد من حديث حُبشي بن جنادة عن عليّ عليه السلام انّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم حين بعثه ببراءة، فقال: يا نبيّ الله إنّي لست باللسن ولا بالخطيب الحديث، وفيه[١٣٣] قال: فانطلق فإنّ الله تعالى يثبت لسانك ويهدي قلبك قال: ثمّ وضع يده على فمه، رواه صاحب العمدة[٣]. وهو أشبه بالصواب، وفيه انّ فصاحته عليه السلام الخاصة التي برزت البلغا وأفحمت الفصحا بعد بلاغة القرآن والبلاغة النبوية من نحو هذه الدعوة المباركة وغيرها، وفي حديث الباب انّ الخطب المشروعة في الحج ثلاث ،وزاد الحاكم رابعة، وبعضهم خامسة، وقد أوضحت ذلك في خدمات أحاديث البرق اللموع، قال في السيرة الحلبية : خطب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في الحج خمس خطب، الأولى يوم السابع من ذي الحجة بمكة والثانية يوم عرفة ،والثالثة يوم النحر بمنى، والرابعة يوم النفر بمنى، والخامسة يوم النفر الاول بمنى أيضاً[٤].

---

١ – راجع النهاية : و ق ص .

٢ – الدرّالمنثور :٣/٢١٠.

٣ – العمدة:١٦١ ح ٣٤٨.

٤ – السيرة الحلبية ٣ / ٣٣٣

ب -١٧ - ذكر قول النَّبِي صلى الله عليه وسلم :من كنت وليَّهُ فهذا وليُّهُ. وفيه ١١ بعشرة أسانيد عن ٥.

٩٣ (١) أخبرنا محمّد بن المثنّى قال: حدّثنا يحيى بن حماد قال: أخبرنا أبو عَوَانة عن سليمان قال: حدّثنا حبيب ابن أبي ثابت عن أبي الطُفَيل عن زيد بن أرقم قال :لمّا رجع النبيّ صلى الله عليه وسلم من حجة الوداع

(الباب السابع عشر ذكر قوله عليه الصلاة والسلام: من كنت وليّه فهذا وليّه)

قوله: سليمان. ـ رجال هذا الاسناد رجال الصحيحين، وكلهم مشتركون كالحديث، وقد تقدّموا إلّا الرابع ومَنْ بعده ـ هو ابن أبي سليمان فيروز، ويقال خاقان أبو اسحاق الشيباني مولاهم الكوفيّ، ثقة، أخرج له الستّة[1]. وقد ذكره صاحب الطبقات في الكنى وأشار إلى انّه من رجال محمّد بن منصور والمؤيّد بالله والسمّان[2]. روى عن عبدالله بن أبي أوفى وزِرّ بن حبيش وحبيب بن أبي ثابت وخلائق، وعنه أبو اسحاق السبيعي والثوري وشعبة وأبوعوانة وأسباط بن محمّد وغيرهم، قال ابن معين وابن عبدالبرّ: ثقة حجة. زاد الثاني :عند جمعيهم. وقال أبو حاتم: ثقة صدوق صالح الحديث. وقال النسائي والعجلي: ثقة.وكان أحمد يعجبه حديث الشيباني، وقال: هو أهل أن لا ندع له شيئاً[3].

وشيخه حبيب ابن أبي ثابت قيس بن دينار الأسدي مولاهم الكوفي: ثقة فقيه جليل وكان كثير الإرسال والتدليس، أخرج له الستّة[4]. ومحمّد بن منصور

---

١ - تقريب التهذيب :٢٢٥/١رقم ٢٦٤٤.

٢ - الطبقات :٤٦٦/٢.

٣ - تهذيب التهذيب :١٩٧/٤رقم ٣٣٤.

٤ - تقريب التهذيب :١٠٣رقم ١١٣٤.

والمؤيّد بالله وأبو طالب والمرشد بالله وصاحب المنتخب وصاحب المحيط والنرسي والسمّان[١]. روى عن ابن عمر وابن عباس وأنس وزيد بن أرقم وأبي الطفيل وغيرهم من الصحابة والتابعين، وعنه الأعمش وأبو اسحاق الشيباني والثوري وشعبة اي وسليمان بن أبي سليمان وجماعة، قال العجلي والنسائي وابن معين: ثقة. زاد ابن معين: حجة، قيل له: ثبت؟ قال: نعم. إنّما روى حديثين يريد منكرين، حديث المستحاضة تصلي وإن قطر الدّم على الحصير، وحديث القُبْلة للصائم. وقال أبو حاتم: صدوق ثقة. وقال ابن حبّان في الثقات: كان مدلساً. وقال القطان: له غير حديث عن عطاء لا يتابع عليه وليست بمحفوظة. وقال الأزدي: ثقة صدوق. وقال ابن عدي: قد حدّث عنه الأئمّة وهو ثقة حجة. كما قال ابن معين[٢].

فائدة

حديث المستحاضة المذكور قد رواه عن عروة، فإن كان المزني فهو مجهول، وإن كان ابن الزبير فهو لم يسمع منه وهو مدلس، وأصل الحديث في الصحيح إلّا هذه الزيادة، وقد أخرجها أحمد وابن ماجة والترمذي وأبوداود والنسائي والبيهقي وابن حبّان، كما في النيل[٣].

وأمّا أحاديث قبلة الصائم فهي متّفق عليها، وأخرجها الجماعة إلّا النسائي بألفاظ . وقال العجلي في رواية: كان ثقةً ثبتاً في الحديث، وذكره الطبري في

---

١ - الطبقات :٢٠٨/١.

٢ - تهذيب التهذيب :١٧٨رقم ٣٢٣.

٣ - نيل الاوطار:٣٤٨/١.

طبقات الفقهاء، وقال ابن خزيمة في صحيحه: كان مدلساً ،كما في تهذيب التهذيب[١]. وفي مقدمة الفتح: متّفق على الاحتجاج به، إنّما عابوا عليه التدليس[٢]. وعدّه الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[٣]. وهم خمسون نفساً ،وهم مَنْ أكثر التدليس فلم يحتج الأئمّة بأحاديثهم إلّا بما صرّحوا فيه بالسماع، ومنهم من ردّ حديثهم مطلقاً، ومنهم من قبلهم مطلقاً والرجل من ثقات التابعين، ومن رجال الصحيحين.

وأمّا حديثه هذا فقد صح من وجوه وتواتر في الجملة، كما يأتي، وقد وثّقه النسائي وغيره وأطلقوا.قال في الطبقات: وعدّه السيد صارم الدين وابن حابس وابن حميد في ثقات محدّثي الشيعة وقالوا: كان من كبّار التابعين[٤]. اي الذين شملهم حديث: خير القرون قرني ثمّ الذين يلونهم الحديث وقد عدّوا من مشايخه الذين روى عنهم أبا الطفيل الذي هو آخر الصحابة موتاً على الاطلاق فالعنعنة هنا محمولة على الاتصال عند البخاري ومسلم، لثبوت المعاصرة واللقاء، لأنّ وفاته سنة ١١٩ (تسع عشر ومائة) ووفاة أبي الطفيل سنة ١١٠(عشر ومائة) والخلاف إنّما هو فيما فوق المائة إلى العشر، كما يأتي، فالعنعنة منه هنا كالعنعنة من أبي الطفيل الراوي عن زيد بن أرقم سَمَاعاً إتّفاقاً.

وأبو الطفيل - بالتصغير - كنية غالبة على عامر بن واثلة ،وهو مشهور بكنيته وإسمه أيضاً وهو الليثي ولد عام أُحد ،وروى عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر

---

١ - تهذيب التهذيب الرقم السابق

٢ - مقدمة فتح الباري :٣٩٢.

٣ - طبقات المدلسين :٣٧رقم٦٩

٤ - الطبقات رقم السابق .

ومعاذ بن جبل وأمير المؤمنين وزيد بن أرقم وغيرهم، وعنه الزهري وأبو الزبير وقتادة وعكرمة وعمرو بن دينار وحبيب بن أبي ثابت وغيرهم، وهو آخر من مات من الصحابة سنة مائة، وقيل: وسنتين، وقيل: وسبع، وقيل: وعشر، قال ابن سعد :وكان ثقةً في الحديث وكان متشيّعاً، وهذا كالغريب من ابن سعد، إذ لا يوثّقون ويتصفون بالتشيّع نحوه إلّا التابعين فمن بعدهم في إصطلاح المحدّثين وقال ابن عدي: له صحبة قد روى عن النبيّ ﷺ قريباً من عشرين حديثاً وكانت الخوارج يرمونه لاتصاله بعليّ كرّم الله وجهه، وقوله بفضله وفضل أهل بيته، وليس في رواياته بأس،انتهى[1]. ومنه يؤخذ انّ كلام بن سعديرجع الى كلام الخوارج وقال أحمد: أبو الطفيل مكيّ ثقة[2]. وفيه ما تقدّم، ولعل التوثيق في مثله لردّ قدح الخوارج ،كما تقدّم، أخرج له الستّة ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله وأبو طالب والمرشد بالله[3]. قال في الاصابة: رأى النبيّ ﷺ وهو شابّ، وحفظ عنه أحاديث، وروى عن جماعة من الصحابة، وذكر البخاري في التاريخ الصغير، عن أبي الطفيل انّه قال: أدركت ثمان سنين من حيوة النبيّ ﷺ قال أبو عمر- يعني ابن عبدالبرّ: كان يعترف بفضل أبي بكر وعمر لكنه يقدّم عليّاً[4].وفي الاستيعاب صحب عليّاً في مشاهده كلها، فلمّا قتل عليّ ﵇ إنصرف إلى مكة حتى مات بها، ويقال: إنّه أقام بالكوفة ومات بها، والأول أصح، وروى حماد بن زيد عن سعيد الجريري عن أبي الطفيل قال: ما على وجه الأرض رجل اليوم رأى

---

١ - تهذيب التهذيب :٥ / ٨٢ رقم ١٣٥

٢ - تهذيب التهذيب الرقم السابق .

٣ - الطبقات :١٨/١.

٤ - الاصابة:١٩٣/٧رقم ١٠١٦٦.

النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم غيري، ولهذا الأثر عنه طرق ساقها صاحب الاستيعاب، وذكره ابن أبي خيثمة في شعراء الصحابة، وكان فاضلاً عاقلاً، حاضر الجواب، وكان متشيّعاً في عليّ عليه السلام ويفضله، ويثني على الشيخين، قدم على معاوية فقال له: كيف وجدك على خليلك أبي الحسن؟ قال: كوَجْد أمّ موسى على موسى، وأشكو إلى الله التقصير[١]. وفي الطبقات: كيف حبّك لعليّ بن أبي طالب؟ فقلت: حبّ أمّ موسى لموسى، فقال معاوية: ما أبقى لك الدهر من ثكله، قال: ما أبقي للشيخ الرقوب والعجوز المقلاة، انتهى[٢]. والرقُوب كَرَسُول من الإبل والأناسي الذي لا يعيش له ولد، اوالذي مات ولده قال الشاعر:

فلم يَر خلقٌ قبلنا مثل أُمِّنا ... ولا كأبينا عاش وهو رقوب

وقال ابن الأثير: الرقوب في اللغة للرجل والمرأة إذا لم يعش لهما ولد، كما في القاموس وشرحه[٣]. وهذا البيت يدل على أنّ الرقوب قد يعيش له بعض الأولاد، ومنهم الشاعر، والمِقْلاة- بكسر الميم- وعاء يقلي فيه الطعام- وبفتحها- الموضع الذي تصنع فيه المقالي، وعلى هذا فمن لابس ذلك ناله من دمع العيون لأجل الدخان ما هو معروف، والعجوز إذا لابست ذلك كثر دمعها أكثر من غيرها لضعف بصرها في الأغلب. وزيد بن أرقم تقدّم في سند الحديث الثاني من الباب الأول.[١٣٤].

---

١ - الاستيعاب: ١٦٩٦/٤رقم ٣٠٥٤.

٢ - الطبقات الرقم السابق.

٣ - النهاية، والقاموس، وتاج العروس: ر ق ب

ونزل غدير خم أمر بدوحات فَقُمِمْنَ ثم قال: كأنّي دُعِيتُ فاجَبْتُ، وإنّي تارك فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنّهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض، ثم قال: إنّ الله مولاي وأنا وليّ كلّ مؤمن، ثم انّه أخذ بيد عليّ عليه السلام فقال: من كنت وليّه فهذا وليُّه، ألّلهمّ وال من والاه، وعاد من عاداه، فقلت لزيد: سَمِعته من رَسُول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ فقال: نعم، وانّه ما كان في الدَّوْحات أحد إلّا رآه بعينيه، وسمعه بأذنَيْه

قوله: ونزل غدير خم الحديث، قال في النهاية: غدير خم موضع بين مكة والمدينة تصبّ فيه عين هناك، وبينهما مسجد للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم،انتهى[1]. والحديث إشتمل على ثلاثة فصول،كل منهاقدورد حديثاًمتّصلاًتارةًومنفصلاً أخرى.

الأوّل: حديث الثقلين.

الثاني: حديث الموالاة.

الثالث: زيادة الدعاء في آخره.

والبحث عنها وعن مخارجها ورواتها يطول، وقد أورد المصنّف رحمه الله أصل الحديث المطابق للترجمة من إحدى عشر طريقاً في الباب مع بعض الفُصول، في بعضها عن أربعة، بل خمسة من الصحابة، عن زيد بن أرقم من طريقين، وعن بريدة من ثلاث، وعن سعدبن أبي وقّاص من طريق، وعن عليّ أمير المؤمنين عليه السلام من أربع، والخامس البراء بن عازب، ختم به الباب. والأوّل من رواية أبي الطفيل عن زيد بن أرقم، والثالث والرابع من رواية ابن عباس عن بريدة، وذلك من رواية صحابيّ عن صحابيّ، فكان رواة حديث الباب فيه عن سبعة من الصحابة

١ – النهاية: خ خ م

وبهذا صار مشهوراً ،أو مستفيضاً، على الخلاف في الفرق بينهما، ولا مانع من ترادفهما، وهو ثالث الأقوال فيهما، كما في شرح النخبة[١]. وحديث سعد بن أبي وقّاص نحو حديث زيد بن أرقم هذا، تقدّم، وهو الأول من أحاديث الباب الثالث، وفي الحديث الثالث وهو الخصلة الثالثة منه عن سعد، وفي حديث الباب الرابع الطويل عن ابن عباس لأصل الحديث، ويأتي بنحوه في الباب الثامن عشر، عن عمران بن الحصين، وفي الباب التاسع عشر، عن بريدة، وفي الباب الحادي والعشرين، عن أبي الطفيل وصدّقه زيد بن أرقم، وهو حديث الغدير، وعن سعد مع الزيادة أيضاً من ثلاث طرق، وفي الباب الثاني والعشرين عن عليّ عليه السلام من طريقين معها، وفي الباب الرابع والأربعين عنه معها، فهذه طرق الحديث في الخصائص، ورواته من الصحابة عشرة فيها، لأنّ ابن عباس وأبا الطفيل قد رويا الحديث بواسطة وبدونها، وكل منهما قد سمع من النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم فالأصل السماع فيما لم يصرحا فيه بالواسطة، ويأتي ما يفيد أنّ أباالطفيل قد رواه بدون واسطة، كما تقدّم، عن ابن عباس في حديث الباب الرابع، وقاعدة الحافظ السيوطي أن يعدّ ما رواه عشرة من الصحابة ،فضلاًعمّافوقهم ،من الأحاديث المتواترة، كما تكرر.

فصل

أمّا الفصل الأول فقد ورد متّصلاً ومنفصلاً بلفظه وبمعناه بألفاظ من طرق عن جماعة من الصحابة، ففي الصواعق المحرقة للحافظ المحدّث شهاب الدين أحمد بن حجر المكي الهيثمي: ضبط بالمثناة الفوقانية بعد التحتانية ،وبالمثلثة، كما في هامش ذيول التذكرة. وتاج العروس في سياق حديث الثقلين ما لفظه بعد أن

---

١ - شرح نخبة الفكر: ١٩٢

أورده بألفاظ : ولهذا الحديث طرق كثيرة عن بضعة وعشرين صحابياً ، لا حاجة لنا إلى بسطها. وساق منها حديث مسلم في حجة الوداع قبل وفاته صلى الله عليه وآله وسلم بمدّة قريبة ، وفيها : إنّي تارك فيكم ثقلين ، كتاب الله فيه الهدى والنور ، ثمّ قال وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي ، أذكركم الله في أهل بيتي ، أذكركم الله في أهل بيتي ثلاثاً الحديث[١]. وساق الإمام القاسم بن محمّد رضوان الله عليه في ديباجة إجازاته وأسانيده المشهورة حديث : إنّي تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلّوا من بعدي أبداً ، كتاب الله وعترتي أهل بيتي الحديث . ثمّ قال : وأحاديث التمسك بالعترة الطاهرة لها طرق كثيرة ، وردت عن نيّف وعشرين صحابياً ،انتهى .وفي هامش الصواعق بخطي : وقد جمعت منهم نيّفاً وثلاثين صحابياً ،انتهى . و ذلك في خدمات أحاديث البرق ، وسأشير إلى ذلك فيما يلي إن شاء الله ، بل بلغ مجموعهم هنا نيّفاً و أربعين صحابياً وصحابيةً ، كما يأتي ، وكثير من روايات حديث الغدير يَشتمل عليه ، وهي واسعة جداً ، كما مرت الاشارة إليها في الفصل الخامس من المقدمة ، وفي الكلام على الحديث الأول من الباب الثالث ،وفي الكلام على حديث ابن عباس الطويل في الباب الرابع ، لأنّه أحد فُصُوله ، ومن ذلك ما تقدّم في الفصل الثالث من الحديث الثاني من أحاديث الباب الثالث ، من حديث سعد بن أبي وقّاص في ذكر أهل البيت المذكورين في الآية ، وتعيين الذين ضمّهم الكساء ، وهو حديث متواتر ، كما مرّ.

وأمّا كونهم قرناء الكتاب فقد تقدّمت الاشارة إليه ، وأوسع الكلام عليه السيد الامام الحسين بن القاسم في شرح الغاية. وعزّزه المحشي ، وأفرده بالذكر صاحب جواهر العقدين ، فأطال وأطاب ، وأبوابه معروفة في كتب الحديث ، وما

١ - تاج العروس : ث ق ل ،والصواعق المحرقة:٢/٤٣٧ - ٤٤١ .

تفرع عنها، فعزاه شارح الغاية إلى المؤيّد بالله وأبي عبدالله الشريف الجرجاني وصاحب الجامع الكافي، وقال: هذا خبر مشهور نقلته ،أو تلقّته الأمّة، على إختلاف النسخ، ورواه الهادي في الأحكام. زاد في حواشي الغاية أحاديث انّ أهل البيت لا يفارقون الكتاب ولا يفارقهم ثابتة في دواوين الإسلام، رواها من إلتزم الصحة، كمسلم والحاكم وابن حبّان، ورواها غير من إلتزمها، كأحمد والترمذي والطبراني والخطيب وابن أبي شيبة الموصلي والدارمي وأبي يعلى وغيرهم عن جماعة من الصحابة، منهم أبو ذر وابن عباس وابن الزبير . ونقل في العلم الشامخ عن البرزنجي: انّهم بلغوا خمسة وعشرين صحابياً كذا، قال والمصنّف يعني شارح الغاية: أتى بالكثير الطيب إلخ .وقال بقيّة المحققين مؤلّف البرق اللموع في سمط الجمان بعد أن أورد من الاحاديث والآثار والتفاسير في هذا الموضوع ما يطول سرده ما لفظه

وأمّا السنّة فقوله صلى الله عليه وآله وسلم :إنّي تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلّوا من بعدي كتاب الله وعترتي أهل بيتي، إنّ اللطيف الخبير نبّأني انّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، الخبر متواتر نص عليه من أئمّتنا المنصور بالله عبدالله بن حمزة والمنصور بالله القاسم بن محمّد، وقال الإمام شرف الدين: هو ممّا أجمع على روايته المؤالف والمخالف، وصحابته نيّف وعشرون، انتهى. وقال في جواهر العقدين بعد أن ساق بعض ألفاظ الحديث ومخارجه: وفي الباب زيادة على عشرين صحابياً[١] .[١٣٥].

وأمّا حديث الثقلين فقد ورد في حديث الغدير، وغيره عن أفراد وعن جماعة عند إنشاد أمير المؤمنين عليه السلام الصحابة مَنْ سمع حديث الغدير، ومن غير

---

١ - جواهر العقدين : ٢٣٤

إنشاد، وقد تتبّعت وجمعت من أسماء رواة هذا الخطبة المصرّح فيها بذكر أهل البيت والثقلين وغيرها، من مجمع الزوائد، وكنز العمّال، وينابيع المودّة والمناقب، وجواهر العقدين، والعمدة، وتفريج الكروب، وغيرها، فبلغت رواته من الصحابة ما أشرت إليه آنفاً[١]. من غير نظر إلى ما فيه مقال، لأنّ ما تواتر لا يعتبر فيه إنتفاء ذلك، وهم:

١ - أمير المؤمنين عليه السلام عند البزّار من طريق الحارث الأعور[٢]. وقد مرّ وابن جرير وصححه وابن أبي عاصم والمحاملي في أماليه وصاحب المناقب وأبي نعيم في الحلية. وإسحاق بن راهويه في مسنده والدولابي في الذريّة الطاهرة والحافظ الجعابي والحافظ ابن عقدة.

٢ - والحسن بن عليّ، كما في ينابيع المودّة.

٣ - وفاطمة الزهراء عند ابن عقدة[٣].

٤ - وابن عباس عند صاحب المناقب ،كما في الينابيع[٤].

٥ - وجابربن عبدالله كمافيها[٥].ورواه عنه البزّار والترمذي والحكيم الترمذي في نوادر الاصول[٦].

---

١ - مجمع الزوائد :٩ /١٨٢ باب ٩٢، وكنزالعمّال :١٧٢/١ الباب الثاني الاعتصام بالكتاب والسنّة، وينابيع المودّة ٢٧/١ الباب الرابع ، والعمدة لابن البطريق :٦٨ الفصل الحادي‌عشر، و مناقب بن المغازلي :٢٣٤ ح ٢٨١ - ٢٨٤ ،وجواهرالعقدين ٢٣١ الرابع ، وتفريج الكروب :٢١٩ حرف شين المعجمة مع الهاء و:٣٧٠ حرف النون مع الشين .

٢ - مسندالبزّار:٨٩/٣ ح ٨٦٤ .

٣ - ينابيع المودّة:١٢٠/١ - ١٢٥.

٤ - ينابيع المودّة :١ /١١٢ ح ٣٤.

٥ - ينابيع المودّة:١٢٥/١ ح ٦٠.

٦ - سنن الترمذي:٥ /٦٦٢ ح ٣٧٨٦،و نوادر الاصول :٢٥٨/١

وعزاه في موضع إلى السيّد أبي الحسين الحسن بن يحيى في كتابه أخبار المدينة وابن عقدة[١].

٦ - وزيد بن أرقم عند مسلم من ثلاث طرق[٢]. والحاكم وقال: صحيح على شرطهما، وأقره الذهبي[٣]. وابن جرير بألفاظ والترمذي، كما عزاه صاحب مجمع الزوائد إليه قال: وفي الصحيح طرف منه[٤]. وقد أورده بروايتين يشتملان على هذا الفصل من حديث الباب ولم يعزهما إلى أصل من الأُصُول ألتي جمعها في كتابه هذا ولعلهما عند الطبراني، كما في تفريج الكروب[٥]. وابن أبي شيبة[٦]. وأحمد[٧]. وابن المغازلي من طريقين[٨]. زاد صاحب العمدة أبا داود[٩].

٧ - وأبو سعيد الخدري، كما أشار إليه صاحب تفريج الكروب وعزاه إلى ابن سعد والشافعي وأحمد وأبي يعلى[١٠]. وأشار إليه الترمذي بقوله: وفي الباب عن أبي ذر وأبي سعيد وزيد بن أرقم. وحذيفة إبن أَسِيد، انتهى[١١]. ونحوه عند

---

١ - ينابيع المودة: ١٢٥/١ ح ٣٥.

٢ - صحيح مسلم: ١٨٧٣/٤ ح ٢٤٠٨ تكرر ثلاث مرات.

٣ - المستدرك: ١٦٠/٣ ح ٤٧١١.

٤ - مجمع الزوائد: ١٨٤/٩ ح ١٤٩٦٣ و١٤٩٦٥.

٥ - تفريج الكروب وتكفير الذنوب: ٨٢.

٦ - المصنّف: ١٣٣/٦ ح ٣٠٠٧٧.

٧ - مسند أحمد: ٣٦٦/٤ ح ١٩٢٨٥.

٨ - مناقب بن المغازلي: ٢٣٤ ح ٢٨١ ح ٢٨٤.

٩ - العمدة لابن بالطريق: ٧٢ ح ٨٩.

١٠ - تفريج الكروب وتكفير الذنوب: ٨٢.

١١ - سنن الترمذي: ٥ /٦٦٢ ح ٣٧٨٦.

ابن جرير، وعند الطبراني في الأوسط، وفيه التصريح بذكر الثقلين[١]. وأخرجه الترمذي عنه وعن زيد ابن أرقم معاً[٢]. وكذا عبدالله بن أحمد في زوائد المسند[٣]. وأحمد عن أبي سعيد[٤]. وكذا الثعلبي في تفسيره[٥]. وابن المغازلي من طريقين[٦]. وأبو نعيم في الحلية.

٨ – عن أبي الطفيل إنّ عليّاً عليه السلام أنشد من شهد غدير خم أن يشهدوا بما سمعوا، فقام سبعة عشر صحابياً، فشهدوا وفيه ذكر الثقلين والموالاة، وهم.

٩ – خزيمة بن ثابت.

١٠ – وسهل بن سعد.

١١ – وعدي بن حاتم.

١٢ – وعقبة بن عامر.

١٣ – وأبو أيوب الأنصاري.

١٤ ـ وأبو سعيد الخدري.

١٥ – وأبو شريح الخزاعي.

١٦ – وأبو قدامة الأنصاري .

١٧ – وأبو يعلى الأنصاري.

---

١ – المعجم الأوسط:٣/٣٧٤ ح ٣٤٣٩

٢ – سنن الترمذي:٥/ ٦٦٣ ح ٣٧٨٨

٣ – كمافي ينابيع المود:١/١٠٣ ح ٢٢.

٤ – مسندأحمد:٣/١٤ ح ١١١١٩.

٥ – الكشف والبيان :٣/١٦٣.

٦ – مناقب بن المغازلي:٢٨١ و ح ٢٨٢.

١٨ – وأبو الهيثم بن التيهان، ورجال من قريش، كما في ينابيع المودّة[١]. ويأتي ذكر من أخرج لهم، أو لبعضهم غير أبي نعيم، ومنهم النسائي عن أبي الطفيل في حديث الباب، ويأتي في الباب الحادي والعشرين مختصراً، وصدقه زيد بن أرقم.

١٩ – وأبو ذر، كما في الينابيع أيضاً في سرد بعض أسماء من روى الحديث[٢]. وعزاه إلى صاحب المناقب في إستشهاد أمير المؤمنين عليه السلام لطلحة وعبدالرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقّاص فشهدوا بحديث الثقلين انّهم سمعوه مرفوعاً[٣]. ثمّ عزا الحديث صاحب الينابيع من غير ذكر الإنشاد إلى فرائد السمطين وابن المغازلي والخوارزمي وعدّه في أسماء رواة الحديث أيضاً وأشار إليه الترمذي، كما تقدّم.

٢٠ – وزيد بن ثابت كذلك وعزاه الهيثمي إلى أحمد قال: وإسناده جيد[٤]. وعزاه صاحب كنز العمّال إلى عبدالله بن أحمد أيضاً في زيادات المسند[٥]. وعزاه في تفريج الكروب إلى أحمد والضياء في المختارة والطبراني في الكبير[٦]. وجابر بن عبدالله، كما في الينابيع أيضاً[٧].

---

١ – ينابيع المودّة :١/ ١١٨ ح ٤٢.

٢ – ينابيع المودّة :٩٩.

٣ – ينابيع المودة:١١٣/١ ح ٣٥.

٤ – ينابيع المودة :١٠٣/١ ح ٢٢ ،ومجمع الزوائد :١٨٢/٩ ح ١٤٩٥٧ ،ومسند أحمد :٥/ ١٨١ ح.

٥ – كنزالعمّال :١٧٢ ح ٨٧٢ عن أحمد عن زيدبن ثابت.

٦ – تفريج الكروب وتكفيرالذنوب :٨١ ٨٢.

٧ – ينابيع المودة:١/ ١٢٥ ح ٦٠

٢١ - وحذيفة بن اليمان، كما أشار إليه صاحب الينابيع وعزاه أيضاً إلى المناقب[١]. ولعلها مناقب الگنجي ،أوأحمد، إذ لم أجده في مناقب ابن المغازلي وقد صرّح بأ نّه لم يقف على إسم مؤلف المناقب. وهو يعزو كثيراً منهاإلى ابن المغازلي، فهي مناقب أخرى، وهي متعددة.

٢٢ - وحذيفة بن أسِيد - بفتح الهمزة - الغفاري

كما أشار إليه الترمذي وهو عند ابن عساكر مطولاً والطبراني كذلك باسنادين، وفيهمازيد بن الحسن الأنماطي قال الهيثمي: منكر الحديث ووثّقه ابن حبان وبقيّة رجال أحد الاسنادين ثقات[٢]. وقد عرفت انّ السياق في تصحيح دعوى التواتر، لا في صحة الحديث،فقد صح من غير وجه، ورواه الحكيم الترمذي في نوادر الاصول عن أبي الطفيل عن حذيفة بن أسِيد، وعدّه صاحب الينابيع في من روى الحديث.

٢٣ - وجُبَير بن مُطْعِم كذلك، ثمّ عزا حديثه إلى صاحب مودّة ذوي القربى[٣]. وهو جامع الأنساب الثلاثة عليّ بن شهاب الهمداني.

٢٤ - وسلمان الفارسي أشار إليه صاحب الينابيع أيضاً[٤].

٢٥ - وأبو رافع عند إبن عقدة

٢٦ - وكذاأبو هريرة عنده[٥]. وعند البزّار، كما في مجمع الزوائد[٦].

---

١ - ينابع المودة: ١/١١٢ ح ٣٣.

٢ - مجمع الزوائد: ٩/١٨٥ ح ١٤٩٦٦،والمعجم الكبير: ٣/١٨٠ ح ٣٠٥٣

٣ - كما فيينابيع المودة: ١/ ١٠٠ ح ١٤ و١٧

٤ - ينابيع المودة: ١/١١٤

٥ - ينابيع المودة : ١/١٢٢ ح ٥٢ و٥٣.

٦ - مجمع الزوائد: ٩/ ١٨٣ ح ١٤٩٥ ،عن البزّار

٢٧ – وعبدالرحمن بن عوف عند ابن عقدة وأبي الفتوح العجلي في كتابه الموجز والديلمي وابن أبي شيبة وأبي يعلى وعند البزّار من غير تصريح بالثقلين وفيه: أوصيكم بعترتي خيراً، وإنّ موعدكم الحوض، الحديث وفي إسناده مقال وأورده صاحب المناقب في إنشاد أمير المؤمنين عليه السلام له مع سَعد وطلحة[١].

٢٨ – وكذا ابن عمر عند الطبراني آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اخلفوني في أهل بيتي. وفيه عاصم بن عبيدالله وهو ضعيف[٢].

٢٩ – والبراء بن عازب عند أحمد والثعلبي مطولاً في تفسيره. وفيه الوصية بأهل البيت، وهو حديث الغدير من غير ذكرلفظ الثقلين[٣].

٣٠ – وجرير البجلي عند الطبراني في الكبير كذلك[٤].

٣١ – وطلحة بن عبيد الله، كما عزاه صاحب الينابيع إلى المناقب في جواب إنشاد أمير المؤمنين ،كما مر.

٣٢ – وكذا سعد بن أبي وقّاص[٥].

٣٣ – وأم سلمة عند ابن عقدة وعند أبي يعلى حديث آخر في الكساء وفيه ألّلهمّ عاد من عاداهم، ووال من والاهم. وإسناده جيد[٦].

٣٤ – وأم هانىءٍ بنت أبي طالب عند البزّار ،كما في ينابيع المودّة[٧]. فهؤلاء

---

١ – ينابيع المودة: ١/١١٣ ح ٣٥،

٢ – المعجم الأوسط: ٤/١٥٧ ح ٣٨٦٠.

٣ – مسند أحمد: ٤/٢٨١ ح ١٨٥٠٢ ،والكشف والبيان: ٤/ ٩٢.

٤ – المعجم الكبير: ٢/٣٥٧ ح ٢٥٠٥

٥ – ينابيع المودة: ١/ ١١٣ ح ٦٢.

٦ – مجمع الزوائد: ٩/ ١٨٧ ح ١٤٩٧١ ،ومسندأبي‌يعلى: ١٢/٣٨٣ ح ٦٩٥١

٧ – ينابيع المودة: ١/١٢٣ ح ٥٤.

أربعة وثلاثون صحابياً مسمّين غير مبهمين، وستّة مبهمون في رواية أبي نعيم وهم من الثاني عشر إلى تمام سبعة عشر. والمسمى منهم عنده أحد عشر فقط تقدّموا ومع انّ الأصل التغاير مع التصريح بالجملة أوّلاً[١٣٦] فالظاهر انّ الستّة المبهمين غير الأربعة والثلاثين، فيكونون أربعين، ويضاف إليهم ابن الزبير، كما تقدّم عن حواشي الغاية، وبه تمّ ذلك أحد وأربعين صحابياً وصحابيةً، ويضاف ضمرة السلمي ،أو الأسلمي، كما في الينابيع أيضاً عند ابن عقدة ،أو غيره وكذا في جواهر العقدين . ومع البحث والتتبّع يزداد العدد، لا سيّما في رواة حديث الغدير عند الانشاد في عدّة مواطن، وهذا القدر يفيد التواتر من غير إشكال، والحمد لله كيف وقد رواه زيد بن أرقم على هذا السياق عند النسائي، ثمّ قال: ما كان في الدوحات أحد إلّا رأه بعينيه وسمعه بأذنيه، فهذه الرواية تفيد انّ رواتها من الصحابة كل من حضر الدوحات، وهم آلاف من حضرحجة الوداع ،فضلاً عن المئآت ،لما عُلِم من كثرتهم حينئذ، قيل: كانوا عشرين ألفاً، وقيل: أكثر من ذلك فقيل: كانوا أربغين ألفاً، وقيل كانوا سبعين ألفاً، وقيل: كانوا تسعين ألفاً وقيل كانوا مائة ألف وأربغة عشر ألفاً، كما في السيرة الحلبية[١] . وقد ينضمّ إلى ذلك أكثر العرب ونساءهم، لعموم الاسلام حينئذ ،وهب انّ بعضهم يتفرقون بعد الحج، فالباقي جمّ غفير، وهب انّ بعضهم لما يسمع ذلك لكثرتهم فالسامع جمّ غفير، وقد يسمع الأخرون ممّن سمع لخطورة الموقف حيث آذن بالصلاة جامعة، وخطب في وقت شدّة الحر، فلابد من إلتفات كل من هناك للسماع شفاهاً ،أو ممّن سمع، والله أعلم. ويؤيّد هذا رواية سعد بن أبي وقّاص، كما يأتي في الحديث الخامس من الباب الحادي والعشرين وفيه: فلمّا بلغ غدير خم وقف للناس، ثمّ ردّ من مضى

---

١ - السيرة الحلبية :٣٠٨/٣ .

ولحقه من تخلّف الحديث ففيه انّ ملاحظة اجتماع الجميع وسماعهم كانا مقصودين معاً حينئذ.

فائدة

قال الحافظ في مقدمة الإصابة : فجمعت كتاباً كبيراً ميزت فيه الصحابة من غيرهم يعني الاصابة ومع ذلك، فلم يحصل لنا من ذلك كله الوقوف على العشر من أسامي الصحابة بالنسبة إلى ما جاء عن أبي زرعة الرازي، قال: توّفى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن مائة ألف انسان من رجل وإمرأة قد رَوَى عنه سماعاً ،أو رأه رؤية انتهى[١] . وهذا يقرب إليك ما في الحلبية، ما عدا القول الأخير، مع إمكانه عقلاً، والله أعلم

تنبيه

وقد شرح الحديث شرحاً حسناً السيد العلامة يحيى بن الحسن المعروف بابن البطريق في العمدة، فقال بعد أن سرد نبذة من ألفاظ الحديث مُسْندة معزوة إلى الأصول التي جمع منها كتاب العُمدة ما ملخصه: فهذه الألفاظ من هذه الأخبار الصحاح تنطق بصحة الاستخلاف، وفيها تصريح بأنّ المخلف خليفتان، يعني الكتاب والعترة اي والثالث السنّة، كما طفحت بذلك الأحاديث، ولا تنافي فإنّ السنّة هي التي أرشدت إلى وجوب التمسك بالكتاب والسنّة والعترة، كما انّالكتاب هو الذي أوجب التمسك بالسنّة ومودّة ذوي القربى، وهي طافحة بالتمسك بالعترة، قال: وإذا كان النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قد خلّف على الأمّة ما ان تمسكوا به لن يضلّوا فقد حصل النص على الاستخلاف اي والتمسك بأهل البيت عليهم السلام إلى أن قال: وهذا نص صريح يأمر النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم فيه كل من شملته لفظة الاسلام، فكل

---

١ - الاصابة: ١٥٤/١.

مسلم يلزمه الاقتداء بالثقلين الكتاب والعترة إلى أن قال: وهذا الأمر منه ﷺ عام لجميع أهل الاسلام والأمر يقتضي الوجوب مطلقاً، كيف وقد قامت القرينة هنا على ذلك، وهي قبح ترك التمسك، لأ نّه قال عليه الصلاة والسلام: ما إن تمسكتم بهما لن تضلّوا، فجعل ترك التمسك بهما هو الضلال، فصار ترك هذا الأمر قبيحاً، فعلم وجوبه بقبح تركه ،ثمّ جعل ذلك مستمراً ممتداً بذكر الأبد في لفظ الخبر، وضرب له غاية ينتهي إليها، وهو قوله ﷺ: حتى يردا عليّ الحوض فصار ذلك دليلاً على وجوب الاقتداء بهم إلى آخر الأبد إلخ[١]. وهذا هو دليل حجيّة إجماع العترة الطاهرة من السنّة وما في معناه، كما عرفت، والبحث فيه يطول، والمناقشة عليه معروفة في كتب الاصول، كما نوقش في حجيّة إجماع الأمّة، وأدلة حجيّة إجماع العترة أصح وأقوى وأرجح، وأطال الكلام في المقام صاحب جواهر العقدين، وهو السيد العلامة عليّبن عبدالله الحسني السمهودي الشافعي فقال في الذكر الرابع من الجزء الثاني ما لفظه: الرابع في حثّه ﷺ للأمّة على التمسك بعده ﷺ بكتاب ربّهم وأهل بيت نبيّهم [٢].ثمّ جمع فأوعى، وأطال وأطاب، وقفّاه الحافظ ابن حجر المكي في عدّة أبواب من تتمّة الصواعق المحرقة[٣]. وصاحب ينابيع المودّة[٤]. وصاحب تفريج الكروب[٥]. إلّا أنّه فرق الأحاديث فيه على الحروف، وأحاديث هذا الفصل تبلغ جزءاً وسطاً مع سياق ألفاظها بأسانيدها، على أ نّه لا تنافي بين آية ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ﴾ وبين الآيات الأُخر

---

١ – العمدة لابن البطريق :٧٣.

٢ – جواهرالعقدين :٢/ ٢٣١

٣ – الصواعق المحرقة:٢/٤٤٠ .

٤ – ينابيع المودّة:١/١١٤.

٥ – تفريج الكروب وتكفيرالذنوب :٨١ حرف الألف مع النون .

وحديث: لا وصيّة لوارث. كما يؤخذ من كلام المحقق المقبلي في الإتحاف. وغيره وليس هذا موضع بسطه وهذه الوصية.

تنبيه آخر

ومن هذا تعلم أنّ الوصية بأهل البيت عليهم السلام الذين هم العترة، كالوصية بالكتاب والسنّة، في وجوب التمسك والإقتداء، فهي وصيّة إيجاب وحث، لا وصية شفقة وميراث وبحث، كما فهمه من طَنَّ في أُذنه معنى الوصيّة العرفية والفقهية على الأيتام والأرامل والأرحام من الوصية المذكورة في كتاب الوصايا، وهي إقامة المكلّف مكلّفاً آخر مقام نفسه بعد الموت في بعض الأمور المالية، لا البدنية، كما في شرح الأثمار ونحوه. فأورد كيف تجب طاعتهم وإتباعهم، وهم مولّى عليهم موصي بهم، أو كما قال، كما يأتي، وهذه الوصية إنّما تتعلق بالأموال المشار إليها بنحو قوله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ﴾[البقرة/١٨٠] وهذا قبل شرعيّة المواريث وأدلتها كتاباً وسنّةً معروفة، نحو قوله تعالى﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾[النساء/١٢] في عدّة آيات، ومنها ﴿يُوصِيكُمْ اللهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ﴾[النساء/١٢] وهي غير مرادة هنا بل هي هنا وصية تمسّك بما يلزم التمسك به وخفظه وصيانته على حد قوله تعالى﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللهَ﴾[النساء/١٤١] فهذه وصية الله بالتقوى للأولين والآخرين، وهي واجبة التمسك بها إلى يوم الدين، ونحو قوله تعالى ﴿ وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللهَ اصْطَفَى لَكُمْ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾[البقرة/١٣٢] فهذه وصيّة بلزوم الدّين، لا وصية بالأيتام وقضاء الدَّين، وأحاديث الوصيّة بالتمسك بالكتاب والسنّة والعترة من الضرب الأول، لا من الثاني ومن الاول قوله تعالى ﴿

شَرَعَ لَكُمْ مِنْ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحاً وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى/١٣] ونحو قوله ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلاَّ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً﴾إلى قوله ﴿ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام/١٥١]﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ﴾الى قوله ﴿ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ﴾ الى قوله ﴿ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[الانعام/١٥٢]وفي إختلاف الفواصل الثلاث مع تتاليها أسرار وحكم تطلب من كتب التفسير ، حيث ختم الآية الأولى بقوله﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾والثانية بقوله﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾والثالثة بقوله﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ فتنبه وقد شملت هذه الآيات الثلاث معظم التكاليف الشرعيّة فعلاً وتركاً وإعتقاداً التي وصانا الله بها، كما وصّى سائر الأمم في الشرائع السابقة ،كما في الآية الأولى ونحو قوله تعالى ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ﴾ [البلد/١٧]،وقوله﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر/٣] ونحو قوله حكاية عن عيسى عليه السلام ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكاً أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيّاً﴾[مريم/٤١]فالوصية بالكتاب والسنّة والعترة وصيّة تمسك ومحافظة ولزوم وعمل وإعتقاد وطاعة وإمتثال[١٣٧]وإقتفاء وإتباع على كل مسلم ما دام حياً حتى ينقطع التكليف المشار إليه بقوله: حتى يردا عليّ الحوض. فمالِ هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً ولا يميزون بين مفهوم الوصية بالأولاد والدَّين، ومفهوم الوصية بالكتاب والعترة والسنّة والشرع والتقوى والدِّين، كأنّهم لا يعرفون كتاباً ولا حديثاً، ومن هنا يؤخذ الجواب ويسقط التشكيك الذي يهذي به بعضهم بنحو قوله: كيف يكون التمسك بأهل البيت وقيامهم بالأمر، وهم موصّى بهم، والموصى به مولّى عليه،

والمولّى عليه مأمون فكيف تكون لهم ولاية الأمر؟ هذا معنى كلامه وهاهنا ينشد:

ولو أنّي بُليت بهاشميّ خُؤُلته بنو عبدالمدان
لهان عليّ ما ألقى ولكن تعالوا فانظروا بمن إبتلاني
ومثلك يؤتى من بلاد بعيدة ليُضحك ربّات الحجول البواكيا

فصل

وأمّا الفصل الثاني وهو قوله: من كنت وليّه فهذا وليّه. وفيه نكتة وهو انّ المولى هنا بمعنى الوليّ، كما في قراءة ابن مسعود: إنّما مولاكم الله ورسوله والذين آمنوا، مع قراءة الجمهور ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمْ اللهُ﴾ [المائدة/٥٥] وكمافي الحديث الآتي بعده، والأحاديث المشار إليها في الأبواب الآتية ،فهو متواتر لفظاً بلفظ: من كنت مولاه فعليّ مولاه. كما تقدّمت الإشارة إليه في الفصل الخامس من المقدمة وفي الكلام على الحديث الأول من الباب الثالث، وفي هامش نسخة من شواهد التنزيل ما لفظه: قال أبو الحسن ابن المغازلي رحمه الله بعد أن ساق حديث الغدير من طرق، قال أبو القاسم الفضل بن محمّد: هذا حديث صحيح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. وقد روى حديث الغدير عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نحو من مائة نفس منهم العشرة، وهو حديث ثابت لا أعرف له علّة تفرد عليّ كرّم الله وجهه بهذه الفضيلة، لم يشركه فيها أحد ،انتهى[1]. وقال جدنا بدر الاسلام المنير محمّد بن إسماعيل الأمير رضوان الله عليه مالفظه: وحديث الغدير متواتر عند أكثر أئمّة الحديث. ثمّ قال بعد كلام: وعدّه الشيخ المجتهد نزيل الحرم صالح بن مهدي المقبلي رحمه الله في الأحاديث المتواترة التي جمعها في أبحاثه أعني لفظ: من كنت مولاه فعليّ مولاه، وهو من

---

١ - مناقب بن المغازلي: ٢٧ ح ٣٩.

أئمّة العلم والتقوى والإنصاف ،انتهى[١]. وقد أفرده بالتأليف ابن جرير ﷺ ،كما نقله عنه الذهبي[٢]. وقال ابن البطريق: وقد ذكر ابن جرير الطبري ﷺ صاحب التاريخ خبر الغدير وطرقه من خمسة وسبعين طريقاً، وأفرد له كتاباً سمّاه كتاب الولاية، وذكر أبو العباس أحمد بن محمّد بن سعيد بن عقدة خبر يوم الغدير، وأفرد له كتاباً وطرقه من مائة وخمس طرق [٣]، وهذا قد تجاوز حد التواتر، فلا يوجد خبر قط نقل من طرق بقدر هذه الطرق، فيجب أن يكون أصلاً متبعاً وطريقاً مهيعاً[٤]. وقال الوالد الحجة محمّد بن إبراهيم الوزير ﷺ: انّ حديث الغدير روي بنيّف وخمسين ومائة طريق ولكن لا يعرفها إلّا بعض الحفّاظ ،انتهى ما بهامش الشواهد، وصرّح بتواتره الحافظ السيوطي حيث عدّه في قطف الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة منها. وقال الذهبي في النبلاء بعد أن أشار إلى طرق الحديث التي جمعها ابن جرير ،أو ابن عقدة: لما إطلعت عليها إندهشت وقَطعْتُ بوقوع ذلك ،انتهى[٥]. والقطع فرع العلم، والعلم فرع التواتر.

تنبيهان

ملخصان ممّا جمعته في الكلام على الحديث الثاني من أحاديث حجة الوداع من البرق اللموع

الأول :في سرد أسماء رواة حديث الغدير عند ابن عقدة في كتاب الموالاة

---

١ - الأبحاث المسددة فيفنون متعددة:٢٤٣

٢ - تذكرة الحفاظ :٢/ ٧١٠ رقم ٧٢٨١٠

٣ - كتب فوقه :خمسين طريفا .ط.

٤ - العمدة :١١١.

٥ - سيرأعلام النبلاء:١٤/ ٢٧٧ رقم ١٧٥.ترجمة محمّد بن جرير وفيه بهرت مكان (اندهشت)

نقلاً عن هامش تنقيح المقال في علم الرجال في ترجمة أحمد بن محمّد بن عقدة وهم:

١ - أبو بكر.

٢ - وعبدالله بن عثمان.

٣ - وعمر بن الخطاب .

٤ - وعثمان بن عفان.

٥ - وعليّ بن أبي طالب.

٦ - وطلحة بن عبيدالله.

٧ - والزبير بن العوام.

٨ - وعبدالرحمن بن عوف.

٩ - وسعيد بن مالك.

١٠ - والعباس بن عبدالمطلب.

١١ - والحسن بن عليّ بن أبي طالب.

١٢ - والحسين بن عليّ بن أبي طالب.

١٣ - وعبدالله بن العباس.

١٤ - وعبدالله بن جعفر.

١٥ - وعبدالله بن مسعود.

١٦ - وعمار بن ياسر.

١٧ - وأبو ذر.

١٨ - وسلمان الفارسي.

١٩- وأسعد بن زرارة الأنصاري[١].

٢٠ - وخزيمة بن ثابت الأنصاري.

٢١ - وأبو أيوب الأنصاري.

٢٢- وعثمان بن حنيف الأنصاري.

٢٣- وسهل بن حنيف الأنصاري.

٢٤- وحذيفة بن اليمان.

٢٥- وعبدالله بن عمر بن الخطاب.

٢٦- والبراء بن عازب.

٢٧ - ورفاعة بن رافع الأنصاري.

٢٨- وأبو ليلى الأنصاري.

٢٩- وأبو قدامة الأنصاري.

٣٠- وسهل بن سعد الأنصاري.

٣١- وعدي بن حاتم الطائي.

٣٢- وثابت بن زيد بن وديعة الأنصاري.

٣٣- ومالك بن الحويرث الأنصاري.

٣٤- وحبشي بن جنادة السلولي.

٣٥- وضمرة بن [بياض]الأسدي.

٣٦ - وعبدالله بن عازب الأنصاري.

---

١ - أمّا أسعد بن زرارة الأنصاري فهو أول من جمّع أي صلّى الجمعة بالمدينة، وأول من مات من الصحابة بعد الهجرة بنحوتسعة أشهر فلايكون من رواة هذا الحديث لوروده في حجةالوداع، ولعله أسعدبن زرارة آخر،أو هو عن عبداللّه بن أسعد بن زرارة، فتأمّل ترجمتيهما من الاصابة .منه رحمه الله

٣٧- وعبدالله بن أبي أوفى الأسلمي.

٣٨- ويزيد بن شرحبيل الأنصاري.

٣٩- وعبدالرحمن بن يَعْمَر[١] الديلي.

٤٠- وأبو الحمراء خادم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

٤١ - وأبو فضالة الأنصاري.

٤٢- وعبدالله بن بشر المازني.

٤٣- والنعمان بن العجلان الأنصاري.

٤٤- وعطية بن بشر المازني.

٤٥- وعامر بن ليلى الغفاري.

٤٦ - وأبو الطفيل عامر بن واثلة الكناني.

٤٧- وعبدالرحمن بن عبدالوهاب.الأنصاري.

٤٨- وسعد بن جنادة العوفي.

٤٩- وعامر بن عمير النميري.

٥٠ - وعبدالله بن ياسر.

٥١ - وحبّة بن جوين العرني.

٥٢ - وعقبة بن عامر الجهني.

٥٣- وأبو ذيب الشاعر.

٥٤- وأبو شريح الخزاعي.

٥٥- وأبو جحيفة.

---

١ - عبد الرحمن بن يَعْمر - بفتح التحتانية وسكون المهملة وفتح الميم - الديلي - بكسر الدال وسكون التحتانية - صحابيّ نزل الكوفة وقد تصحف، فكان التصحيح من التقريب. منه رحمه الله.

٥٦ - ووهب بن عبدالله السوائي.

٥٧- وأبو اُمامة صُدَي بن عجلان الباهلي.

٥٨- وعامر بن ليلى[1].

٥٩- وضمرة بن جندب بن سفيان البجلي.

٦٠- وأسامة بن زيد بن حارثة.

٦١- ووحشي بن حرب.

٦٢- وقيس بن ثابت بن شماس الأنصاري.

٦٣ - وعبدالرحمن بن مدلج.

٦٤ - وحبيب بن بديل بن ورقاء الخزاعي.

٦٥ - وفاطمة بنت رسول الله ﷺ.

٦٦ - وأسماء بنت عميس الخثعمية. قال: ثمّ ذكر ابن عقدة ثمانية وعشرين رجلاً من الصحابة، لم يذكر أسماءهم، فلم يذكر صاحب الطرائف أسماءهم، قال وقد وجد كتاب الولاية لابن عقدة بخط أبي جعفر، وفيه ذكر الأخبار المرفوعة إلى النبيّ ﷺ.[١٣٨] وأسماء رواة هذا الحديث من الصحابة ،ثمّ قال: وقد أثنى على ابن عقدة الخطيب صاحب تاريخ بغداد وزكّاه اي وكذا الحافظ الذهبي والحافظ ابن حجر وغيرهما، وهذه أسماء من روى عنهم حديث الغدير ومنهم من هنّأه بذلك، ثمّ سردهم ،كما تقدّم، ثمّ قال في آخر البحث :وإنّما نقلناه على طوله لما فيه من الفوائد الكثيرة، منها الدلالة على تواتر حديث يوم الغدير، ومنها وفور

١ - عامربن ليلى هذا هو ابن ضمرة عدّه الحافظ فيالاصابة من رواة الحديث الغدير عند ابن عقدة ،وهوغيرعامربن ليلى الغفاري،وقدعدّه الحافظ أيضاً من رواةالحديث، فلااشكال في تعددهما كمارجحّه الحافظ فيها:٤٨٤/٣ رقم ٤٤٣٩ .منهﷺ.

إطلاع ابن عقدة وكمال حفظه، ومنها تزكية الخطيب له إلخ[١]. وإذا أضفت المبهمين -وهم ثمانية وعشرون- إلى المسمّين -وهم ستّة وستّون- كان مجموع ذلك أربعة وتسعين، لأنّ الظاهر انّ المبهمين غيرالمسمّين وإلّا لما كان للتنبيه عليهم فائدة، كما مرّ نحو هذا، علي أنّ مجموع ذلك أكثر، كما يأتي قريباً، وفي عدّ حبّة بن جوين من الصحابة بحث، وإنّما يتمشى على الخلاف في صحبته، وقد تقدم ذكره في الكلام على رجال الحديث الأول من الباب الأول، قال الحافظ ابن حجر: وأخطأ من زعم انّ له صحبة[٢]. ولكن ابن عقدة أمام في الرجال والحديث، وقد عدّه من الصحابة ولهذا قال صاحب تنقيح المقال في ترجمته: بقي ها هنا أمران، الأول انّ أبا موسى يعني المديني وأبا العباس بن عقدة عدّا حبّة بن جوين هذا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، ورووا مسنداً عنه انّه قال: لمّا كان يوم غدير خم نادى النبيّ صلى الله عليه وآله بالصلاة جامعة، فحمد الله وأثنى عليه ثمّ قال: أيّها الناس، فذكر الحديث إلى قوله: وعاد من عاداه، قال حبّة: وأخذ بيد عليّ، فرفعها حتى نظرت إلى آباطهما، قال: وزاد أبو موسى في ذيله: انّه كان حبّة يومئذ مشركاً، وتعقّبه صاحب تنقيح المقال: بأنّ حجة الوداع كانت في سنة عشر، ولم يحج في تلك السنة مشرك، لإيذان أمير المؤمنين عليه السلام ببراءة سنة تسع، وفي ذلك أن لا يحج بعد العام مشرك، قال: وفي هذا توصل إلى إسقاط خبره إلخ[٣]. وفيه انّه لا مانع من التحمل حال الشرك، لأنّ الاسلام إنّما يشترط عند الاداء، وأول حديث في البخاري بعد حديث: إنّما الأعمال بالنيات. حديث أبي سفيان الذي

---

١ - تنقيح المقال: ١/٨٥ رقم ٤٨٧.

٢ - تقريب التهذيب: ١/١٠٣ رقم ١١٣١.

٣ - تنقيح المقال: ١/٢٥٠ رقم ٢١٦٤

تحمله، وهو مشرك، وقد أورده في عدّة مواضع أيضاً، ولا مانع من أن يتفق لحبّة الحضور معهم بعد رجوعهم من الحج، إذ ليس في الرواية انّه حج بنفسه تلك السنة، فتأمل. وقال الطبراني: يقال إنّ له رؤية. ومن ثبتت له رؤية ثبتت له صحبة عند أهل الحديث وكانت وفاته سنة سبع ،أو تسع وسبعين، وكثير من صغار الصحابة بلغ هذا التاريخ أو جاوزه، قال الحافظ ابن حجر: وذكره أبو موسى المديني في الصحابة متعلقاً بحديث أخرجه ابن عقدة في جمعه طرق حديث :من كنت مولاه فعليّ مولاه لكن الإسناد إلى حبّة واهٍ ،انتهى[١].وقد بحثت في تنقيح المقال والإصابة فلم أجد ضميرة الأسدي، وفيهما ضمرة وضميرة - مصغراً ومكبراً - أنصاري وليثيّ وجهنيّ وخزاعيّ وبلويّ وسلميّ، فينظر، وأخاف أن يكون في النسب تصحيف، وأمّا إسم الأب فقد بيّضه في الأصل، وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة أمير المؤمنين عليه السلام من تهذيب التهذيب بعد أن ذكر بعض مناقبه: ومنها حديث الغدير، وعزاه إلى نفر يسير من الصحابة تبعاً لصاحب التهذيب ما لفظه قلت: لم يجاوز المصنّف ما ذكره ابن عبدالبرّ، وفيه مقنع، وقد جمع طرق الحديث ابن جرير الطبري في مؤلّف فيه أضعاف من ذكر، وصححه واعتنى بجمع طرقه أبو العباس ابن عقدة فأخرجه من حديث سبعين صحابياً ،أو أكثر ،انتهى[٢]. ولعله قال من رواية تسعين - بتقديم الفوقانية - ليطابق ما تقدّم، لبعد أن يخفى ذلك على الحافظ وقد تكون «أو» هنا للاضراب لا للشك تأمّل.

الثاني: في الإشارة إلى عدّة الروايات التي وقفت عليها لهذا الحديث وتعددها عند كثير من أئمّة هذا الشأن، وذلك ممّا يفيد كثرة رواتها وإن كان

---

١ - تهذيب التهذيب :١٧٦/٢رقم ٣١٩.

٢ - تهذيب التهذيب :٣٣٤/٧رقم ٥٦٥.

الحديث واحداً، فقد مرّ انّه كان في محفل عظيم وسمعه أُمم من الصحابة وهذا بحسب ما وقفت عليه في الاصول الملخصة من أصول الحديث، كتاريخ ابن كثير[١]. وجمع الجوامع. ومجمع الزوائد[٢]. والعمدة[٣]. وينابيع المودّة[٤]. وتفريج الكروب[٥].ونحوها، وإلاّ فقد مرّ إنّ في تأليف ابن عقدة وغيره غنية عما وراءه وفي هذا تطمين لقلب المقتصد، والهاب لنظر الباحث المجتهد، وكبح لجرح المشكك والمتشكك المتردد، وإرشاد لطالب الحقّ والإنصاف المسترشد، فعند أحمد في المسند وزوائده لابنه عبدالله وللقطيعي، على أنّ الغالب في ذلك لأحمد عشرون رواية ستّ عشرة من روايات أحمد[٦]. وأربع من زوائد عبدالله والقطعيي. و عند الطبراني في معاجمه الثلاثة، ثلاثة وعشرون رواية[٧]. وعند البزّار تسع[٨]. وعند النسائي في الخصائص خمس عشرة ،أو أكثر، كما تقدّم

---

١ - البداية والنهاية:٢٢٨/٥ فصل فيالحديث.

٢ - مجمع الزوائد:٨٨/٩ باب ٤٩ .

٣ - العمدة لابن بالطريق :٩٢ الفصل الرابع عشر.

٤ - ينابيع المودّة:٩٢/١ الباب الرابع .

٥ - تفريج الكروب وتكفيرالذنوب :٣٦١ .

٦ - مسندأحمد:٨٤/١ ح ٦٤١ و ح ٦٧٠ و ح ١١٨ و ح ٩٥٠ و ح ٩٥١ و ح ٩٥٢ و ح ٩٦١ و ح ١٣١٠ ،:٤/ ٣٦٨ ح ١٩٢٩٨ و ح ١٩٣٢١ و ح ٢٣٦٠٩ و ح ٢٣٦١٠ ،والمناقب:٥٧٢/٢ ح ٩٦٧ و ح ٩٩١ و ح ٩٩٢ و ح ١٠٤٨ و ح ١١٦٧ و ح ١٢٠٦

٧ - المعجم الكبير:٣٥٧/٢ ح ٣٥٠٥ ،و:١٨٠/٣ ح ٢٠٥٢ ،و:١٤/٤ ح ٣٥١٤ و ح ٤٠٥٣ ،و:١٦٦/٥ ح ٤٩٦٩ و ح ٤٩٨٣ و ح ٣٩٨٤ ح ٤٩٨٥ و ح ٤٩٨٦ و ح ٤٩٩٦ و ح ٥٠٥٩ و ح ٥٠٦٥ و ح ٥٠٦٦ وح ٥٠٦٨ و ح ٥٠٥٨ و ح ٥٠٦٩ و ح ٥٠٧٠ و ح ٥٠٧١ و ح ٥٠٩٢ ،والمعجم الأوسط :٣٤/٢ ح ١١١١ و ح ١٩٦٦ و ح ٢٢٥٤ و:٦/ ٢١٨ ح ٦٢٣٢ ،والمعجم الصغير :١١٩/١ ح ١٧٥

٨ - مسندالبزّار :١٣٣/٢ ح ٤٩٢ بأسناد و ح ٦٣٢ ،و:٣٤/٣ ح ٧٨٦ وسندآخر و٩٥٨

وعند ابن عُقدة ثمان أي فيما وقفت عليه في الاصول المذكورة، وإلّا فهي ،كما تقدّم. وعند الخوارزمي ثمان[١].وهو وان قيل في كتابه ورواياته ما قيل، فالكلام هنا في باب التواتر، لا في باب التصحيح والتحسين، على انّه يسند كل حديث من طريق إمام محدّث ،أو إمامين، أو حافظ ،أو حافظين، والإنصاف وراء الخدش والقدح المجمل من غير نظر إلى بعض الزيادات في صور الحديث التي كانت مناطاً للقدح فيما سواها، وعند سعيد بن منصور ثمان. وعند ابن أبي شيبة سبع[٢]. وعند الحاكم سبع[٣]. وعند المرشد بالله سبع. وعند أبي نعيم ستّ، أو سبع. وعند ابن المغازلي خمس[٤]. غير ما يأتي، وعند الثعلبي في تفسيره أربع[٥]. وعند الترمذي ثلاث[٦]. وعند أبي يعلى ثلاث[٧].وعند ابن ماجة روايتان[٨] [١٣٩] وعند أبي داود الطيالسي روايتان[٩]. وعند ابن عساكر

---

١ - مناقب بن الخوارزمي:٧ و:٦١ ح ٣١ و ح ١٥٢ و ح ١٨٢ و ح ١٨٣ و ح ١٨٤ و ح ٢٢٠ و ح ٢٤٠

٢ - المصنّف :٣٦٦/٦ ح ٣٢٠٧٢ و ح ٣٢٠٧٣ و ح ٣٢٠٧٨ و ح ٣٢١١٨ و ح ٣٢٠٩١ و ح ٣٢٠٩٢

٣ - المستدرك :١١٨/٣ ح ٤٥٧٦ و ح ٤٥٧٧ و ح ٤٥٧٨ و ح ٤٦٥٢ و ح ٤٦٠١ و ح ٥٥٩٤ و ح ٦٢٧٢

٤ - مناقب بن المغازلي:١٦ ح ٢٣ - ٢٧

٥ - الكشف والبيان :٩٢/٤ عن أبي جعفر عليه السلام،والبراء،وبن عباس و:١٠/ ٣٥ عن جعفربن محمّد عن آبائه عليهم السلام .

٦ - سنن الترمذي:٦٣٣/٥ ح ٣٧١٣ رواه عن أبي سريحة أوزيدين أرقم وعن شعبة عن زيدبن أرقم نحوه ورواه بن بالطريق في العمدة:١٠٣ ح ١٣٩ عن الترمذي

٧ - مسند أبي يعلى :٤٢٨/١ ح ٥٦٧ و:٣٠٧/١١ ح ٦٤٢٣

٨ - سنن بن ماجة:٤٣/١ ح ١١٦عن البراءبن عازب و ح ١٢١ عن سعدبن وقاص .

٩ - مسندالطيالسي:٢٣/١ ح ١٥٣ روى عن أميرالمؤمنين عليه السلام قال عممني رسول اللّه صلى الله عليه وآله وسلم

روايتان، ولم أقف على تاريخه الذي استوعب فيه روايات الحديث ،كما أشار إليه بعض الحفّاظ [١]. وعند المؤيّد بالله في الأمالي روايتان. وعند الضياء المقدسي في المختارة وهي بين صحيح وحسن روايتان [٢]. فهذه مائة وسبعة وأربعون رواية، وعند غير هؤلاء ممّن وقفت على العزو إليه مرّة واحدة ثمان عشرة رواية، وهم الشيرازي والنسائي في السنن وأبو بكر الشافعي وعبدالعزيز بن الأخضر وابن النجار والحسن بن سفيان وابن قانع وعبدالرزاق والامام أبي طالب والامام زيد بن عليّ بنحوه وابن حبّان في صحيحه وسمَّوَيه [٣].ومطير البارودي وابن شاهين وابن منده والديلمي واسحاق بن راهويه [٤]. فهذه مائة وخمسة وستون رواية عند أربعين إماماً وحافظاً وبقيت إثنتا عشرة رواية أوردها ابن البطريق في العمدة. والامام عبدالله بن حمزة في الشافي وكلّها معزوة إلى ابن المغازلي إن لم تكن ،أو بعضها داخلة فيما تقدّم عنده إلّا انّهما اختصرا الأسانيد واقتصرا على الحديث وإسم شيخ ابن المغازلي والصحابي [٥]. ثمّ وقفت على عدّة روايات في كنز العمّال الذي هو فرع جمع الجوامع، وبعضها في تاريخ ابن كثير وهي أربع عشرة رواية فيه، فعند ابن جرير ستّ عشرة [٦]. وعند الخطيب أربع

---

١ - راجع تاريخ دمشق :٩٧/٤٢.

٢ - الأحاديث المختارة:٨٦/٢ ح ٤٦٤ عن زيدبن يثيع عن عليّ عليه السلام و ح ٤٨١ عن سعيدبن وهب عنه.

٣ - كنزالعمّال :٦٠٩/١١ ح ٣٢٩٤٩ عن عدّةمنهم بن حبان وسمويه عن بريدة.

٤ - كماروان في كنزالعمّال :١٦٩/١٣ ح ٣٦٥١١ عن بن راهويه عن عليّ عليه السلام.

٥ - العمدة :١٠٨ ح ١٤٥ - ١٥٦،والشافي:١١٦/١- ١١٧.

٦ - كنزالعمّال :١٦٨/١٣ ح ٣٦٥١١ عن بن جرير عن عليّ و ح ٣٦٣٤٠ عنه عن عامربن واثلة و ح ٣٦٣٤١ عنه عن أبي‌سعيد و ح ٣٦٤٢٢ عنه عن بريدة و ح ٣٦٤٩٥ عنه عن سعد و ح ٣٦٥١٥ عنه عن عبدالرحمن بن أبي‌ليلى.

،ورواية عند ابن عساكر أيضاً. ورواية عند إسحاق بن راهويه أيضاً، ورواية عند الخلعي فهذه ثلاث وعشرون. تنضاف إلى ما تقدّم يكون الجميع مائتي رواية تثنية مائة فصاعداً، لولا انّي اقتصرت في مواضع خشية التكرار، مع إختلاف الرواة من الصحابة عند كل مخرج في الأغلب، ويضاف إلى ذلك ما وقفت عليه في كتاب المحيط وهو بضع عشرة رواية، وفي كثير منها ذكر الزيادة في أولهوآخره، وذلك عن عليّ عليه السلام من طرق وفي ثلاث ،أو أربع ذكر الإنشاد مع إختلاف عدّة الذين شهدوا، كما تقدّم، وفي رواية فقام أربعة عشر صحابياً، وعن زيد بن أرقم وأبي سعيد الخدري وأبي أيوب الأنصاري في جماعة وأبي الطفيل عن قوم من العرب انّهم سمعوا الحديث، وفيه قصة الانشاد أيضاً، وعن سعد بن أبي وقّاص والبراء بن عازب وأنس بن مالك وحسان بن ثابت حيث نظم الحديث في الأبيات المشهورة، وهو خارج عن رواة الحديث البالغين ذلك المقدار.ومع اضافة روايات بن عقدة المشارالى رواتهامن الصحابة يزدادالعدد، مع التداخل فيالجملة.

وأمّا خصوص الروايات المشتملة على زيادة: أللّهمّ وال من والاه إلخ، فهي نيّف وسبعون رواية منها مع تعدد رواة من الصحابة ،كمايأتي .

فصل

وأمّا الفصل الثالث في روايات هذه الزيادة ونحوها متصلة في الأغلب بأصل الحديث ومنفصلة في شيء مّا منها أحاديث المناشدة وغيرها فهي متواترة لبلوغها إلى نيّف وسبعين رواية ،عن مائة وإثني عشر صحابياً مسمَّين وهم الأكثر ومبهمين وهم الأقل، وجهل الصحابي وإبهامه لا يضرّ عند أهل هذه الصناعة، كما عرفت بل وعند أكثر الأمّة.

وفي مسند أحمد من هذا النوع ما يبلغ مئآت المبهمين من الصحابة، على أنّ المسمّين وحدهم يبلغون درجة التواتر، ففيهم غنية ،كما يأتي، وهي ثمان روايات في مسند أحمد[١]. وزوائده، وثمان في تاريخ ابن كثير[٢]. وستّ عند ابن جرير، وثلاث عشرة عند الطبراني[٣]. وسبع عند البزّار[٤]. وأربع عند النسائي في الخصائص وأربع في فصول الخوارزمي، وأربع عند ابن المغازلي[٥]. وثلاث عند المرشد بالله، وثلاث عند أبي يعلى[٦]. وثلاث عند الحاكم. وروايتان عند ابن عقدة،وهي أكثر وأكثر، كما مرّ، وروايتان عند الثعلبي ورواية عند ابن ماجة، ورواية عند أبي نعيم، ورواية عند الضياء المقدسي في المختارة، وثلاث عند الخطيب، وفي بعضها فقام إثنا عشر بدرياً، وفي بعض الروايات ثلاثون، وفي بعضها غير ذلك، وبسطه يطول، ورواية عند ابن عساكر وفيها ذكر الحبّ والبغض

---

١ - مسندأحمد:٨٤/١ ح ٦٤١ عن زاذان و ح ٦٧٠ عن زيادبن أبي‌زياد و ح ٩٥٠ عن زيدبن يثيع و ح ٩٥١ نحوه و ح ٩٦١ عن عبدالرحمن بن أبي‌ليلى و ح ١٩٣٢١ عن أبي‌الطفيل و ح ٢٣١٥٦ عن سعيد بن وهب .

٢ - البداية والنهاية :٣٨٤/٧ .

٣ - المعجم الكبير:١٧٥/٥ ح ٤٩٩٧ عن زيدبن أرقم و ح ٤٩٨٥ و زيدبن وهب و ح ٥٠٥٨ عن سعيدبن وهب وحبة العرني‌وزيدبن أرقم والمعجم الأوسط :٣٦٨/٢ ح ٢٢٥٤ عن عميرةبن سعد و ح ٦٨٨٣ عن عميربن سعيد و ح ١٩٦٦ عن زيدبن أرقم .

٤ - مسندالبزّار:١٣٣/٢ ح ٤٩٢ عن أبي‌الطفيل و ح ٦٣٢ عن عبدالرحمن بن أبي‌ليلى و ح ٩٥٨ عن رفاعة بن أياس عن جده و في مجمع الزوائد:٩٢/٩ ح ١٤٦٢٥ عن نذير و ح ٧٨٦ عن سعيدبن وهب وزيد بن يثيع

٥ - مناقب بن المغازلي:٢٠ ح ٢٧ عن حبة العرني وغيره و ح ٣٣ عن زيدبن أرقم و ح ٣٨ عن عمرةبن سعد .

٦ - مسندأبي‌يعلى: ٤٢٨/١ ح ٥٦٧ عن عبدالرحمن بن أبي‌ليلى .

أيضاً، وعنده أكثر من ذلك، كما تقدم، ورواية عند الخلعي في الخلعيات، وفيها ذكر المناشدة، فقام ثلاثة عشر صحابياً، فهذه نيّف وسبعون رواية لهذه الزيادة ونحوها،عن مائة وإثنى عشر صحابياً، كما مرّ والتواتر يحصل عند الحافظ السيوطي ومن وافقه بعشرة فصاعداً، وهذا تلخيص التلخيص في المقام، وهو واسع، وتفصيل ذلك في خدمات أحاديث البرق، كما تقدّم، نعم ورواة هذه الزيادات ورواياتها داخلة في روايات أصل الحديث ورواته في الأغلب ،كما مرّ وإنّما هذا كعطف الخاص على العام أعني الكلام على الزيادة منفصلاً، قال صاحب الصواعق :وقول بعضهم انّ زيادة اللّهمّ وال من والاه إلخ موضوعة مردود، فقد ورد ذلك من طرق صحح الذهبي كثيراً منها انتهى[١]. وأخرجها عبدالله بن أحمد مع الأصل في زوائد المسند عن زيد ابن وهب، وعن زيد بن يُثَيْع قالا: نشد عليّ كرّم الله وجهه الناس في الرحبة من سمع رسول الله ﷺ يقول يوم غدير خم إلّا قام، فقام من قبل سعيد ستّة، ومن قبل زيد ستّة،فشهدوا أنّهم سمعوارسول الله ﷺ يقول لعليّ يوم غدير خم: أليس الله أولى بالمؤمنين ؟ قالوا: بلى، قال: أللّهمّ من كنت مولاه فعليّ مولاه، أللّهمّ وال من والاه وعاد من عاداه،قال الشيخ أحمد بن محمّد شاكر : إسناده صحيح. ثمّ أورده من طريقهما بزيادة: وأنصر من نصره وأخذل من خذله. وقال :إسناده صحيح أيضاً ثمّ أعاده ثالثاً من طريق أخرى عن الأعمش عن حبيب ابن ثابت عن أبي الطفيل عن زيد بن أرقم عن النبيّ ﷺ مثله، وقال : إسناده صحيح. والأحاديث الثلاثة متتالية[٢]. ثمّ أورده رابعاً من طريق أخرى عن عبدالرحمن بن أبي ليلى قال:

---

١ - الصوائق المحرقة:١/ ١٠٧

٢ - المسند:١٩٩/٢ ح ٩٥٠ - ٩٥٢.

شهدت عليّاً في الرحبة ينشد الناس: أنشد الله من سمع رسول صلى الله عليه وآله يقول يوم غدير خم؟ لمّا قام فشهد، قال عبدالرحمن: فقام إثنا عشر بدرياً كأ نّي أنظر إلى أحدهم، فقالوا: نشهد إنّا سمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله يقول يوم غدير خم: ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجي أمّهاتهم؟فقلنا بلى يا رسول الله، قال: فمن كنت مولاه، فعليّ مولاه، أللّهمّ وال من والاه، وعادمن عاداه، وقال، إسناده صحيح[1]

فصل

وفي رواية عند عبدالله بن أحمد عن أبي مريم ورجل من جلساء عليّ عن عليّ انّ النبي صلى الله عليه وآله [١٤٠] قال يوم غدير خم: من كنت مولاه فعليّ مولاه، قال: فزاد الناس بَعدُ: وال من والاه وعاد من عاداه[2]. وهذا وإن صحح إسناده الشيخ أحمد شاكر، فإنّ صحة الإسناد لا تستلزم صحة المعنى، لما تقدّم من صحة هذه الزيادة مرفوعة من طرق، بل بلغت أعلى درجات التواتر، كما مرّ، وفي النفس شيء من هذا المبهم، لنكارة قوله: فزاد الناس بعد. وقد أوسعت الجواب على هذا القائل في خدمات أحاديث البرق اللموع، فهذه الرواية كالتشكيك فيما علمت صحته وتواتره مصادمة لذلك، فمعناها باطل قطعاً على قواعد الأصول وقوانين الاصطلاح، كما يأتي، لمعارضة المعلوم قطعاً مع الشواهد الآتية المؤيّدة لثبوت معنى هذه الزيادة، وكلام المحقق المقبلي في الكلام على حديث: أنا حرب لمن حاربكم الحديث، في الأبحاث[3]. يفيد تواتر معنى الأحاديث المفيدة لوجوب الحب والنصرة لهم وتواتر معنى أحاديث ذمّ من عاداهم مجتمعين ومتفرقين،

---

١ – المسند:١٩٩/٢ ح ٩٦١.

٢ – فضائل الصحابة:٧٠٥ ح ١٢٠٦،والمسند:٣٢٨/٢ ح ١٣١٠.

٣ – الأبحاث المسددة: ٢٤٢.

يعني المخاطبين في الحديث المذكور وهم من ضمّهم الكساء، وفيما سقته في خدمات البرق كفاية، وكذا ما تقدّم عن الشيخ أحمد محمّد شاكر، وقد أوردها الحافظ الهيثمي في عدّة روايات ثابتة، فمن حديث الباب منها عند أحمد والطبراني قال: ورجال أحمد ثقات. من حديث أبي أيوب ورهط معه(١). ومنها حديث أبي الطفيل قال: جمع عليّ الناس في الرحبة، ثمّ قال لهم: أنشد بالله كل إمرءٍ مسلم سمع رسول الله ﷺ يقول يوم غدير خم ما قال لمّا قام؟ فقام إليه ثلاثون من الناس. قال أبو نعيم: فقام ناس كثير، فشهدوا إنّهم سمعوا حين أخذ بيده، فقال: أتعلمون انّي أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا، بلى، يا رسول الله قال: من كنت مولاه فهذا مولاه، أللّهمّ وال من والاه، وعاد من عاداه، قال فخرجت كأنّ في نفسي شيئاً، فلقيت زيد بن أرقم، فقلت له: إنّي سمعت عليّاً يقول:كذا وكذا قال: فما تنكر؟ قد سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك. قال الهيثمي: رواه أحمد ورجاله ثقات غير فطر بن خليفة وهو ثقة(٢). يعني ليس من رجال الصحيح وإن كان ثقةً، ومدار قبول الرواية على الإتصاف بالثقة ونحوها كما عرفت، بل قال الحافظ ابن حجر متعقّباً: فطر أخرج له البخاري، وقد تقدّم في الكلام على إسناد الحديث الثالث من الباب التاسع، فهو ثقة من رجال الصحيح لكن في المتابعة، ومنها حديث عمرو بن ذي مُرّ، وسعيد بن وهب وزيد بن يثيع في قصة الانشاد، وفيه: فقام ثلاثة عشر، فشهدوا أنّ رسول الله ﷺ قال ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بلى يا رسول الله فأخذ بيد عليّ فقال من كنت

---

١ - مجمع الزوائد:٨٨/٩ ح ١٤٦١٠،ومسندأحمد:٥/ ٤١٩ ح ٢٣٦٠٩ ،والمعجم الكبير ٤/ ١٧٦ ح ٤٠٥٢ و ح ٤٠٥٣.

٢ - مجمع الزوائد:٨٩/٩ ح ١٤٦١٢،ومسند أحمد:٤/ ٣٧٠ ح ١٩٣٢١.

مولاه فهذا مولاه، أللّهمّ وال من والاه، وعاد من عاداه، وأحبّ من أحبّه وأبغض من أبغضه، وأنصر من نصره، وأخذل من خذله، قال الحافظ الهيثي: رواه البزّار ورجاله رجال الصحيح غير فطر بن خليفة وهو ثقة[١]. اي فالاستثناء

لإخراجه عن كونه من رجال الصحيح، فلا ينافي ذلك كونه ثقةً، فلهذا صرّح بذلك، على أ نّه قد تعقّبه الحافظ ابن حجر بهامش مجمع الزوائد بما تقدّم، ومنها حديث عبدالرحمن ابن أبي ليلى في قصة الانشاد أيضاً، وفيه: فقام إثنا عشر بدرياً ،الحديث تقدّم من رواية عبدالله بن أحمد إلى قوله: وعاد من عاداه، قال الهيثمي: رواه أبو يَعْلَى، ورجَاله وثّقوا[٢]. ومنها حديث زيد بن أرقم غير ما تقدّم عند الطبراني إلى قوله: وعاد من عاداه قال الهيثمي: وفيه حبيب بن خلاد الأنصاري ولم أعرفه وبقية رجاله ثقات[٣]. والجهالة تؤثر ضعفاً لكنّه ينجبر بالشواهد، كما مر، على أنّ الرجل ثقة معروف، قال في التقريب: حبيب بن خلاد هو ابن زيد، ثمّ قال: حبيب بن زيد بن خلاد الأنصاري المدني، وقد ينسب إلى جده ثقة، انتهى [٤]. أخرج له الأربعة، وروى عنه شعبة وابن إسحاق ونسبه إلى جده وشريك، قال أبو حاتم: صالح، وقال النسائي وابن معين: ثقة، وذكره ابن حبّان في الثقات ،كما في تهذيب التهذيب[٥].فالاسناد كلّه ثقات ،والحديث رواه البزّار أيضاً، قال الهيثمي: وفي إسناده ميمون أبو عبدالله[٦]. وقد تقدّم ورواه

---

١ – مجمع الزوائد:٨٩/٩ ح ١٤٦١٤،ومسند البزّار:٣٥/٣ ح ٧٨٥.

٢ – مجمع الزوائد:٩٠/٩ ح ١٤٦١٥،ومسندأبييعلى:١/ ٤٢٨ ح ٥٦٧ .

٣ – مجمع الزوائد:٩٠/٩ ح ١٤٦١٦،والمعجم البير:٥ / ٢١٢ ح ٥١٢٨ .

٤ – تقريب التهذيب :١٠٤/١رقم ١١٤١.

٥ – تهذيب التهذيب :١٨٣/٢رقم ٣٣٠.

٦ – مجمع الزوائدالرقم السابق

الطبراني بنحوه إلى قوله: وعاد من عاداه، عن زيد بن أرقم في الكبير والأوسط قال الهيثمي: ورجاله الأوسط ثقات[١]. ورواه أيضاً عن حبْشي بن جُنَادة بزيادة :وأنصر من نصره، وأعن من أعانه، قال الهيثمي: ورجاله وثّقوا[٢]. ومنها حديث زياد بن أبي زياد عند أحمد، كما مرّ وفيه: فقام إثنا عشر بدرياً الحديث إلى قوله: وعاد من عاداه، قال الهيثمي: ورجاله ثقات[٣].

ومنها حديث سعيد بن وهب وزيد بن يثيع عند عبدالله بن أحمد والبزّار، قال الهيثمي: وإسنادهما حسن[٤]. وقد تقدّم من رواية عبدالله فقط، ومنها حديث زيد بن أرقم عند أحمد في قصة الانشاد، ومجموع الروايات يدل على تكرارها وتعدد أسماء رواة أحاديثها، كما أوضحته في خدمات أحاديث البرق، وفيه فقام ستّة عشر، فشهدوا، فذكر الحديث إلى قوله: وعاد من عاداه، قال الهيثمي: وفيه أبو سليمان لم أعرفه إلاّ أن يكون بشيربن سليمان، فإن كان هو فهو ثقة، وبقية رجاله ثقات[٥]. وتعقّبه الحافظ ابن حجر أيضاً بأ نّه زيد بن وهب، كما وقع فيإسنادهذا الحديث، وفي التقريب: زيد بن وهب الجهني أبو سليمان الكوفي مخضرم ثقة لم يصب من قال في حديثه خلل، وأشار إلى إنّه من رجال الستّة[٦].

وقد تقدّم الكلام عليه في الكلام على إسناد الحديث الثالث من الباب الحادي

---

١ - مجمع الزوائد:٩/٩١ ح ١٤٦١٩ ،والمعجم الكبير :٥ / ١٧٥ ح ٤٩٩٦ ،والمعجم الأوسط :٢/ ٢٧٥ ح ١٩٦٦

٢ - مجمع الزوائد:٩/٩١ ح ١٤٦٢٢ ،والمعجم الكبير: ٤ / ١٦ ح ٣٥١٤.

٣ - مجمع الزوائد :٩/٩٢ ح ١٤٦٢٤ ،ومسندأحمد :١/ ٨٨ ح ٦٧٠

٤ - مجمع الزوائد:٩/٩٢ ح ١٤٦٢٧ ،ومسندأحمد : ١١٨ ح ٩٥٠ .

٥ - مجمع الزوائد:٩/٩٢ ح ١٤٦٢٩ ،ومسندأحمد:٥/ ٣٥٧ ح ٢٣١٩٢.

٦ - تقريب التهذيب :١/١٩٣رقم ٢٢٣٣.

عشر بهذه الكنية، ويأتي باسمه العَلَم في إسناد الحديث الثاني من الباب الثامن والأربعين، فكل رجال الاسناد ثقات، لأنّ عادته التنبيه على كل من فيه مقال ،أو جهالة، وللحديث مع هذه الزيادة وغيرها طرق وألفاظ، كما أشرت إليها آنفاً، وإنّما سقت هنا الشواهد اللفظية الثابتة الشاهدة على بطلان معنى قول من قال بالتوهم: فزاد الناس بعد أصل الحديث: وال من والاه، وعاد من عاداه. وهي كما ترى ثابتة عند أحمد وغيره من أصحاب المسانيد يوردون في مسندكل صحابيّ ما بلغهم من روايته على حدته، من غير نظر إلى صحة الاسناد فضلاً عن صحة المعنى، وهذا الكلام لا يخفى حكمه عند ذي علم وإنصاف ومعرفة بطرق وألفاظ هذا الحديث ،كيف بما تواتر أصله، وتواترت زيادته المذكورة مرفوعة في نيّف وسبعين رواية عن مائة وبضعة عشر صحابياً، وهؤلاء الصحابة والرواة الثقات الحفّاظ عنهم كلّهم يعلمون بحديث: من كذب عليّ متعمداً فليتبوّأ مقعده من النار.المتواتر في جميع القرون والأعصار، وحديث: من حدّث بحديث يرى أنّه كذب فهو أحد الكاذبين، وهو حديث صحيح عند مسلم وغيره[١]. وعذر الامام أحمد في رواية هذا القول مع هذه الرواية على جلالته وامامته [١٤١]وجمعه للمناقب العلوية وغيرها مع بطلان قول هذا المبهم المجهول ما تقدّم، لأنّه جامع غير مانع ولا دافع من غير نظر إلى صحة وتعارض، وأمانته وتثبّته في الرجال لا يمنع من رواية مثل هذا، و من روى وأسند لم يتحمّل عهدة كما عرفت . وقد أخرج هذه الزيادة الضياء المقدسي في المختارة[٢]. وأحاديثها ثابتة، كما تقدّم

---

١ - الأول في أمالي المحاملي: ١/١٥٦ ح ١٢٦ ، والثاني في صحيح مسلم :١/١٠ح ٢

٢ - الأحاديث المختارة:٢/ ١٠٥ ح ٤٨٠.

فصل

وقد سقت شواهدها المعنوية الثابتة في خدمات أحاديث البرق اللموع وهي كثيرة جداً.

ومنها ما رواه الحاكم عن أبي ذر يرفعه: من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله ،ومن أطاع عليّاً فقد أطاعني، ومن عصى عليّاً فقد عصاني. وقال هذا حديث صحيح الاسناد. وقال الذهبي: صحيح[1].

ومنها حديث عمرو بن شاس الأسلمي قال: خرجنا مع عليّ فجفاني في سفره ذلك حتى وجدت في نفسي، فلمّا قدمت أظهرت شكايته في المسجد حتى بلغ رسول الله ﷺ ،فدخلت المسجد ذات غداة، فلمّا رأني رسول الله ﷺ أبدّني عينيه يقول: حدد النظر إليّ حتى إذا جلست، قال: يا عمرو أما والله لقد آذيتني، فقلت: أعوذ بالله أن اوذيك يارسول الله، قال: بلى، من آذى عليّاً فقد آذاني، قال الحاكم والذهبي صحيح الإسناد[2] وقال الهيثمي: رواه أحمد والطبراني باختصار والبزّار أخصر منه ،ورجال أحمد ثقات[3].

ومنها حديث أبي بكر بن أبي مليكة عن أبيه قال: جاء رجل من أهل الشام فسبّ عليّاً عند ابن عباس، فحصبه ابن عباس وقال: يا عدوّ الله آذيت رسول الله﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمْ اللهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾[الأحزاب/٥٧]ولو كان رسول الله ﷺ حيّاً لآذيته، أخرجه الحاكم وصححه وتبعه الذهبي[4] .وله حكم الرفع

---

١ - المستدرك:١٣١/٣ ح ٤٦١٧.

٢ - المستدرك :١٣١/٣ ح ٤٦١٩.

٣ - مجمع الزوائد:١٢١/٩ ح ١٤٧٣٦ ،و مسند أحمد : ٣ / ٤٨٣ ح ١٦٠٠٢.

٤ - المستدرك :١٣١/٣ ح ٤٦١٨.

ومنها حديث سلمان، وقد قال له رجل: ما أشد حبّك لعليّ ابن أبي طالب؟ قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: من أحبّ عليّاً فقد أحبّني ومن أبغض عليّاً فقد أبغضني. قال الحاكم والذهبي، صحيح على شرط الشيخين[١].

ومنها حديث حيّان الأسدي: سمعت عليّاً يقول: قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إنّ الامّة ستغدر بك بعدي، وأنت تعيش على ملّتي، وتقتل على سنّتي، ومن أحبّك أحبّني، ومن أبغضك أبغضني، وإنّ هذه ستخضب من هذا يعني لحيته من رأسه وقال الحاكم والذهبي صحيح[٢].

ومنها ما في مسند عليّ من جمع الجوامع وفرعه كنز العمّال عن عليّ كرّم الله وجهه قال: طلبني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوجدني في جدول نائماً، فقال: قم ما ألوم الناس يسمّونك أبا تراب، فرأني كأ نّي وجدت في نفسي من ذلك، فقال: قم والله لأرضينّك أنت أخي وأبو ولدي، تقاتل على سنّتي وتبرئ ذمّتي، من مات في عهدي فهو كنز الله، ومن مات في عهدك فقد قضى نحبه ،ومن مات بحبك بعد موتك ختم الله له بالأمن والإيمان ما طلعت شمس ،أو غربت، ومن مات يبغضك مات ميتة جاهلية وحوسب بما عمل في الإسلام، رواه أبو يعلى قال البوصيري ورواته ثقات ،انتهى[٣] .وله طريق أخرى عند الطبراني، وفيها مقال ينجبر بهذه الرواية[٤].

ومنها حديث سلمان عند الحاكم وصححه وصححه الذهبي على شرط الشيخين انّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قال لعليّ كرّم الله وجهه: محبّك محبّي ومبغضك

---

١ - المستدرك: ٣/١٤١ ح ٤٦٤٨.

٢ - المستدرك: ٣/١٣٥ ح ٤٦٨٦.

٣ - كنزالعمّال: ١٣/١٥٩ ح ٣٦٤٩١.

٤ - المعجم الكبير ١٢/ ٤٢٠ ح ١٣٥٤٩

مبغضي[١].

ومنها حديث أمّ سلمة :قالت أشهد انّي سمعت رسول الله ﷺ يقول: من أحبّ عليّاً فقد أحبّني ومن أحبّني فقد أحب الله، ومن أبغض عليّاً فقد أبغضني ومن أبغضني فلقد أبغض الله، قال الهيثمي: رواه الطبراني وإسناده حسن [٢]

ومنها حديث ابن عباس عند الخطيب: قال الحافظ السيوطي: وإسناده حسن ،قال: لمّا زوّج النبيّ ﷺ فاطمة من عليّ قالت فاطمة: زوجتني من رجل فقير ليس له شيء، فقال ﷺ: أما ترضين أنّ الله إختار من أهل الأرض رجلين ،أحدهما أبوك والآخر زوجك[٣].

ومنها حديث عمران بن حصين، قال: بعث رسول الله ﷺ سريّة واستعمل عليهم عليّ بن أبي طالب ،فغنموا ،فأخذ عليّ جارية من الغنيمة ،فشكى أربعة ذلك إلى رسو ل اللّه أربع مرّات، أي وهو يعرض عنهم، كما في رواية أخرى، فاقبل رسول الله ﷺ يعرف في وجهه الغضب، فقال :ما تريدون من عليّ، عليّ منّي وأنا منه ،وعليّ وليّ كل مؤمن بعدي، أخرجه ابن أبي شيبة وابن جرير وصححه[٤]. ويأتي في الباب الثامن عشر عقيب هذا الباب.

ومنها حديث سفينة خادم رسول الله ﷺ، قال: أهديت لرسول الله ﷺ طوائر، فصنعت له بغضها، فلمّا أصبح أتيته به الحديث، وفيه أنّه قال: أللّهمّ أدخل عليّ أحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير ، فدخل عليّ، فقال: أللّهمّ

---

١ - بل رواه في مجمع الزوائد :١٢٥/٩ ح ١٤٧٥٤ عن الطبراني وكذلك في كنزالعمّال :١١/ ١٢٣ ح ٣٣٠٢٣.

٢ - مجمع الزوائد:١٢٦/٩ ح ١٤٧٥٧ ،والمعجم الكبير:٢٣/ ٣٨٠ ح ٩٠١.

٣ - تاريخ بغداد:٤١٨/٤.

٤ - المصنّف :٣٧٢/٦ ح ٣٢١٢١ ،وكنزالعمّال :١٤٢/١٣ ح ٣٦٤٤.

وإليّ، رواه البزّار والطبراني باختصار، قال الهيثمي: ورجال الطبراني رجال الصحيح غير فطر بن خليفة وهو ثقة ،انتهى [١].وقد مرّ الكلام على مثل هذا الاستثناء والجواب عليه، ومر الكلام على حديث الطير في الكلام على الحديث السابع من الباب الثالث، وهو متواتر لكثرة طرقه ورواته عن أنس وغيره.

ومنها حديث النعمان بن بشير، قال: إستأذن أبو بكر على النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم فسمع صوت عائشة تقول: لقد علمت أنّ عليّاً أحبّ إليك من أبي، مرتين أو ثلاثاً الحديث، وفيه تقرير النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لقولها حينئذٍ، قال الهيثمي: رواه البزّار ورجاله رجال الصحيح ثمّ قال: ورواه الطبراني بإسناد ضعيف [٢]. ولابدع في تعدد طرق الحديث مع إختلافها صحةً وحسناً وضعفاً، وهذا جليّ، ومن ذلك حديث الباب وزوائده، ومن هذا يؤخذ الجواب على من حكم بضعفه نظراً إلى بعض طرقه، كما يأتي.

ومنها حديث بريدة بن الحُصَيب مطولاً، نحو حديث عمران ابن الحصين وفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أتبغض عليّاً؟ قال قلت: نعم، قال: فلا تبغضه، وإن كنت تحبّه فازدد له حبّاً قال: فما كان أحد من الناس أحب إليَّ من عليّ بعد قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال الهيثمي: في الصحيح بعضه والحديث، أخرجه أحمد ورجاله رجال الصحيح، غير عبدالجليل بن عطية؛ وهو ثقة، وقد صرّح بالسماع وفيه لِيْن ،انتهى [٣]. والحديث يأتي وهو الأول من أحاديث الباب الثاني والعشرين، ثمّ عزاه الهيثمي ثانياً بنحوه إلى أحمد والبزّار باختصار، قال وفيه

---

١ - مجمع الزوائد:٩/١١٨ ح ١٤٧٢٧ ،ومسندالبزّار:٩/٢٨٧ ح ٣٨٤١ ،والمعجم الكبير: ٧/ ٨٢ ح ٦٤٣٧

٢ - مجمع الزوائد:٩/١١٩ ح ١٤٧٣٠ ،ومسند البزّار: ٨/ ٢٢٣ ح ٣٢٧٥ .

٣ - مجمع الزوائد:٩/١١٩ ح ١٤٧٣١ ،ومسند أحمد : ٥ / ٣٥٠ ح ٢٣٠١٧

الأجلح الكندي وثّقه ابن معين وغيره، وضعّفه جماعة وفيه: لا تقع في عليّ فإنّه منّي وأنا منه[١٤٢] وهو وليّكم بعدي[١]. وقد مرّ في الباب الثاني عشر من طرق بألفاظ، والأجلح تقدّم الكلام عليه في الكلام على رجال سند الحديث الأول من الباب الثاني، وأخرجه الترمذي وقال: حسن غريب لا نعرفه إلّا من حديث جعفر بن سليمان الضُبَعي ،انتهى[٢]. وهو صدوق قاله في التقريب إلّا أنّه كان يتشيّع[٣]. زاد في التقعيب: وثّقه أحمد وابن معين وابن سعد، انتهى. وقد تقدّم الكلام عليه في تراجم إسناد الحديث الأول من الباب العاشر، وله طرق وشواهد، كما مر.

ومنها حديث البراء بن عازب في قصة إبنة حمزة، وفيه انّه ﷺ قال لعليّ أنت منّي وأنا منك، رواه البخاري تعليقاً في مناقب أمير المؤمنين عليه السلام ،ووصله في الصلح وفي عمرة القضاء والمغازي[٤]. كما يأتي.

ومنها أحاديث عليّ عليه السلام وبريدة وسهل بن سعد وأبي هريرة وعمران بـن حصين والحسن بن عليّ وغيرهم، كما تقدّم في الباب الثالث، وفيها: لأعطينّ الراية رجلاً يحبّه الله ورسوله، وقد تقدّم الكلام ثمّة على مخارجه، وعدّة رواته من الصحابة، فهو من قبيل المتواتر، قال الحافظ ابن حجر: أراد في الحديث وجود حقيقة المحبّة أي التامّة وإلّا فكل مسلم يشترك في ذلك مع عليّ كرّم الله وجهه في مطلق هذه الصفة، وفي الحديث تلميح بقوله تعالى﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمْ اللهُ﴾[آل عمران/٤١] فكأ نّه عليه الصلاة والسلام أشار إلى أنّ عليّاً تام الإتباع لرسول الله ﷺ حتى إتصف بصفة محبة الله له، ولهذا كانت

---

١ – مجمع الزوائد ٩ / ١٢٠ ح ١٤٧٣٢ ،و مسند أحمد : ٥ / ٣٥٦ ح ٢٣٠٦٢

٢ – سنن الترمذي:٥/٢٩٦ ح ٣٧٩٦.

٣ – تقريب التهذيب :٣٧/١رقم ٣١٢.

٤ – راجع صحيح البخاري:٤٦٦/٢و١٨٦رقم ٢٦٩٩،:٨٢/٣رقم ٤٢٥١،

محبته علامة الإيمان، وبغضه علامة النفاق، كما أخرجه مسلم من حديث عليّ نفسه، قال: والذي فلق الحبّة وبرأ النسمة انّه لعهد النبيّ ﷺ أن لا يحبك إلّا مؤمن ولا يبغضك إلّا منافق، وله شاهد من حديث أمّ سلمة عند أحمد، انتهى[١]. وآخر عند الترمذي بلفظه وقال: حسن صحيح[٢]. وأخرج الترمذي من حديث أبي سعيد الخدري: إن كنّا لنعرف المنافقين نحن معشر الأنصار ببغضهم عليّ بن أبي طالب، وقال الترمذي: حديث غريب[٣]. وشواهده ما تقدّم، وستأتي في أحاديث الباب الثاني والعشرين أيضاً، وأخرج الترمذي الحديث من طريق أخرى عن أمّ سلمة مرفوعاً بلفظ: لا يحب عليّاً إلّا مؤمن ولا يبغضه إلّا منافق، قال وفي الباب عن عليّ: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه[٤]. اي وإن كان صحيحاً من وجه آخر، كما مرّ.

ومنها حديث حُبشي بن جُنادة، وقد مرّ مع شواهده في الباب الثاني عشر وأخرجه الترمذي مرفوعاً بلفظ: عليّ منّي وأنا منه ولا يؤدّي عنّي إلّا أنا، أوعليّ وقال: هذا حديث حسن غريب صحيح[٥].

ومنها حديث عليّ كرّم الله وجهه: انّ النبيّ ﷺ أخذ بيد حسن وحسين وقال: من أحبّني وأحبّ هذين وأباهما وأمّهما كان معي في درجتي يوم القيامة. أخرجه الترمذي وقال: حديث حسن غريب[٦]. والغرابة لا تنافي الصحة مع الثقة

---

١ - فتح الباري: ٧/٥٧.

٢ - سنن الترمذي: ٥/٣٠٦ ح ٣٨١٩.

٣ - سنن الترمذي: ٥/٢٩٨ ح ٣٨٠٠.

٤ - سنن الترمذي: ٥/٢٩٩ ح ٣٨٠١.

٥ - سنن الترمذي: ٥/٣٠٠ ح ٣٨٠٣.

٦ - سنن الترمذي: ٥/٣٠٥ ح ٣٨١٨.

فضلاً عن الحسن، لا سيّما على إصطلاح الترمذي، ولهذا يجمع بينها وبين الحسن والصحة في الحديث الواحد، كما عرفت، وتأتي شواهده في الباب الثالث والثلاثين إلى الباب الخامس والثلاثين .

ومنها حديث زيد بن أرقم يرفعه: أنا حرب لمن حاربكم، سلم لمن سالمكم ،كما تقدّم، وحديث أبي هريرة أيضاً نحوه، وقد تكلم عليه المحقق المقبلي في الأبحاث بكلام متين جميل طويل ومنه قوله: قاله لعليّ وفاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهم ،أخرجه أحمد والطبراني والحاكم . وفي معناه عدّة أحاديث بعضها يعمّهم، وبعضها يخص الحسن والحسين حين يخاطبهما وفي بعضها ما يعمّ أهل بيته في الجملة، فمجموعها يفيد التواتر المعنوي ، وشواهده لا تحصى مثل أحاديث قتل الحسين، وأحاديث ما يلّقاه فراخ آل محمّد وذريّته بألفاظ وسياقات يبلغ مجموعها مجلداً ضخماً، فمن كان قلبه قابلاً فهو من أوضح الواضحات في كل كتاب، ومن ينبو قلبه عنها فلا معنى لمعاناته بالتطويل [١].

ومن شواهده ما ورد في حق عليّ كرّم الله وجهه وهو على حدته متواتر معنى، ومن أوضحه معنى وأشهره رواية حديث: من كنت مولاه فعليّ مولاه. وفي بعض رواياته زيادة: أللّهمّ وال من والاه، وعَاد مَن عَادَاه، وفي بعضها زيادة وأنصر من نصره، وأخذل من خذله. وطرقه كثيرة جداً، ولهذا ذهب بعضهم إلى انّه متواتر لفظاً، فضلاً عن المعنى، ثمّ ساق مخارجه ورواته نقلاً عن الجامع الكبير، فأنها هم إلى ثلاثة وعشرين صحابياً، وأشار إلى أنّ في بعض طرقه قام كذا وكذا عند الإنشاد، قال: وفي رواية عند أحمد والطبراني والمقدسي عن عليّ عليه السلام وزيد بن أرقم وثلاثين رجلاً من الصحابة، ثمّ قال: نعم إذا كان مثل هذا معلوماً وإلّا فما

---

١ - الأبحاث المسددة في فنون متعددة:٢٤٢ .

في الدنيا معلوم، ثمّ شرح الحديث [١].فأجاد وأطاب وأفاد.[٢] وبعد هذا جميع أحاديث الخصائص ،أو أكثرها وأحاديث المناقب والعمدة ونحوها من الشواهد المعنوية لهذه الزيادات ، ومجموع الشواهد المعنوية أكثر من اللفظية ، فهي متواترة معنى من وجوه أيضاً، كما انّ هذه الزيادات متواترة، كما مر، كما انّ أصل الحديث متواتر ،كما انّ الزيادة التي في أوله هنا متواترة أيضاً، فجميع فصول هذا الحديث الثلاثة متواترة، كماترى، وفي هذا شرح وتخريج لجميع أحاديث الباب، وما يرجع إليها ،كما أشرت إليها آنفاً .

فصل

وبعد هذا تعرف بطلان قول هذا الرجل المبهم ،أو غيره كما يأتي في شأن هذه الزيادة أعني قوله : فزاد الناس بعد«والِ من والاه وعاد من عاداه» . وانّ هذا قول صدر عنه لا عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن صحابي ، وقد رواه عبدالله بن أحمد في زوائد المسند هكذا قال عبدالله بن أحمد حدّثني حجاج بن الشاعر حدّثنا شبابة حدّثني نُعَيم بن حَكيم حدّثني أبو مريم ورجل من جلساء عليّ عن عليّ : انّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم غدير خم: من كنت مولاه فعليّ مولاه، قال: فزاد الناس بعد: ووال من والاه وعاد من عاداه، قال الشيخ أحمد محمّد شاكر في خدمات المسند إسناده صحيح قوله :رجل من جلساء عليّ. جهالة هذا الرجل لا تضرّ فانّ الحديث موصول عن أبي مريم، فهو عن معروف وعن مجهول معاً، وصحة الاسناد إنّما هي للموصول، وهذا الحديث من زيادات عبدالله بن أحمد، وقال الهيثمي : رواه أحمد

---

١ - الأبحاث المسددة:٢٤٣ -٢٤٤.

٢ - كتب بين السطرين شيئاً لايقرأ.

ورجاله ثقات ،انتهى [١]. فهو في المسند بالرقم المزبور من زيادات عبدالله فقط عن غير أبيه ،ففي كلام الهيثمي إمّا سهو، أوتساهل [١٤٣]وصحة الاسناد لا تستلزم صحة المتن، لجواز أن يدخله شذوذ ،أو تعتريه علّة، كما تقرر في علوم الاصطلاح، فضلاً عن صحة المعنى ،كما مرّ بدليل المنسوخ والمتشابه كتاباً وسنةً، وكم من حديث شاذّ ،أو منكر مرويّ من طريق الثقات، وشذوذ رواية القول بنفي هذه الزيادة معلوم، لمخالفته رواية مائة وإثني عشر صحابياً ممن رواها، كما تقدّم ونكارتها معلومة، لأنّ هذا الرجل المبهم وإن قرن بأبي مريم فقد خالفت روايته روايات الثقات الأثبات من الصحابة والتابعين فهي منكرة من جهة هذا الرجل المبهم، شاذة من رواية أبي مريم، بل ومنكرة، لما يأتي إنّه مجهول أيضاً، ولم ينص على اسمه العَلَم، وهذه الكنية مشتركة بين جماعة من الصحابة على خلاف فيهم وبين جماعة من الرواة غيرهم، والذي يروى عن عليّ ﷺ وعنه نُعَيم بن حَكِيم يأتي في سند الحديث الأول من الباب السابع والعشرين، وهو أبو مريم الثقفي اسمه قيس المدائني، قال في التقريب مجهول من الثانية[٢]. وفي تهذيب التهذيب :روى عن عليّ وعمار وأبي الدرداء،وعنه نعَيم بن حَكِيم المدائني وأخوه عبدالملك، ثمّ حكى إختلافهم فيه وفي نسبه ،ومنهم من وثّقه مع الخطأ والوهم ،كالنسائي إشتباهاً بأبي مريم الحنفي ،كما قاله الحافظ، وثمّة أبو مريم الكوفي ثالث يروي عن عليّ أيضاً، وقال الدارقطني أبو مريم الثقفي مجهول، انتهى[٣]. وهذا هو الذي جزم به الحافظ في التقريب .

---

١ - المسند :٢/ ٣٢٨ ح ١٣١٠

٢ - تقريب التهذيب :٧٦٤/٢رقم ٨٦٤٢ .

٣ - تهذيب التهذيب :٢٣٢/١٢رقم ١٠٥١.

وأمّا الحنفي فقال الحافظ: إسمه أياس بن صبيح مقبول من الثانية أيضاً ووهم من خلطه بالأول[١]. وثَمّة آخرون يطول البحث بسردهم والكلام عليهم وقد قامت القرينة هنا على الأول برواية نعيم بن حَكِيم عنه، وبروايته عن عليّ كرّم الله وجهه، والثاني يحتمل لأنّه في طبقته، والمقبول ممّن لا يصحح حديثه بل يقبل في المتابعات.

وأمّا أبو مريم الأنصاري خادم مسجد دمشق فهو ثقة ،كما في التقريب[٢]. قال في تهذيب التهذيب: أدرك عليّاً، وروى عن أبي هريرة وجابر، وعنه جرير ابن عثمان وصفوان بن عمرو وفرج بن فضالة[٣]. ولم يذكر له رواية عن عليّ عليه السلام ولا عدّ ممّن روى عنه نعيم بن حكيم، فليس بمراد هنا ،والاحتمال البعيد بمعنى التجويز العقلي لا يلتفت إليه، بل إلى ما هو الظاهر وهو من قامت القرينتان عليه، كما مرّ، وهو مجهول على كلام التقريب .ولقد عجبت من صنيع الشيخ أحمد شاكر على بحثه وتمكنه وتحقيقه حيث يصحح أسانيد وفيها من لم يصححوا له، وهم كثير، جمعت جماعة منهم في موضع آخر ومن هاهنا تعرف ما في هذه الرواية التي اشتملته على هذا القول، لأنّ أبا مريم هذا مجهول إصطلاحاً.

وأمّا الرجل الذي قرن به فهو مجهول إسماً ونسباً وعيناً وحالاً، لأنّه مبهم، فأنّى لهذا الاسناد الصحة، على أنّ الراوي عنهما نعَيم بن حكيم صدوق، وله أوهام ،كما في التقريب[٤]. وقد ضعّفه ابن معين في رواية ووثّقه في أخرى، وقال

---

١ - تقريب التهذيب :٧٦٤/٢رقم ٨٦٤٢ .

٢ - تقريب التهذيب :٧٦٤/٢رقم ٨٦٤١.

٣ - تهذيب التهذيب :٢٣١/١٢رقم ١٠٥٠

٤ - تقريب التهذيب :٦٢٥/٢رقم ٧٤٤٥.

الأزدي: أحاديثه مناكير. ولعله أراد بعضها، وقال النسائي :ليس بالقويّ. وقال ابن سعد: لم يكن بذاك .وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال ابن خراش: صدوق لا بأس به[١]. وبالجملة فأنّى لمثله أن يصحح حديثه ،أو إسناده لذاته ،وبهذا يترجح ضعف إسناد هذه الرواية المشتملة على هذه الدعوى الباطلة المنافية لزيادات الثقات بضعف هؤلاء الثلاثة من رجال إسنادها في الجملة، وإن كان في بعضهم خلاف ،كما يأتي في الكلام على الحديث الأول من الباب السابع والعشرين، فلكل رواية اعتبار في المختلف فيهم، هذا مع ما تقدّم وما يأتي .

فصل

والانصاف تطبيق هذه الجملة التي نفاها أحد المذكورين على قواعد الحديث والأصول، ولا يصح أن يكون فاعل «قال» في هذه الرواية عليّ عليه السلام لتواتر هذه الزيادة عنه على حِدَة، كما أوضحت ذلك في خدمات أحاديث البرق اللموع، وفيما أشرت إليه آنفاً غُنْية، فقد رواها أحمد عن أمير المؤمنين عليه السلام من ثلاث طرق، وصحح الشيخ أحمد شاكر جميعها، وصحح الرابعة عن زيد بن أرقم ،ومن ذلك رواية أبي أيوب في رهط بمحضر أمير المؤمنين عليه السلام ورجالها ثقات، ورواية أبي الطفيل عن أمير المؤمنين، ورجالها ثقات ،ورواية عمروبن ذي مرٍّ وسعيد بن وهب وزيد ابن يثيع عنه، ورجالها رجال الصحيح، ورواية عبدالرحمن بن أبي ليلى عنه عند أبي يعلى، ورجالها وثّقوا وهي عند عبدالله بن أحمد ورواية زياد بن ابي زيادعنه عندأحمدورجالهاثقات ورواية سعيدبن وهب وزيدبن يثيع عنه ايضا عند عبداللّه بن احمد والبزّار وإسنادهما حسن، ورواية زيد بن أرقم عند أحمد

١ - تهذيب التهذيب :٤٥٧/١٠رقم ٨٣٠.

في قصة الانشاد ورجالها ثقات وغير ذلك، فهذه روايات الصحابة، وخيار التابعين ،ومن بعدهم أيضاً التي تقدّم ذكرها عن

أمير المؤمنين عليه السلام ،أو بمحضره، كما في قصة الانشاد المشتملة على أصل الحديث مع الزيادة، وفي بعض الروايات كان يقول بعد الانشاد والشهادة بها مع أصل الحديث: وأنا معكم من الشاهدين، ومرّ عن الصواعق انّ الذهبي صحح كثيراً من طرقها، ونقل ذلك الحافظ ابن كثير في تاريخه أعني تصحيح شيخه الذهبي لبعض طرقها، وتحسينه لبعض، وللحافظ الذهبي مؤلّف خاص في جمع طرق حديث الباب، وصحح وحسن كثيراً من رواياته، كما ذكر ذلك ابن كثير وربّما أشار إليه في النبلاء، وتذكرة الحفاظ ،كما جزم بما يفيد تواتره عنده في النبلاء، كما مرّ، وقد أوسعت النقل والمخارج لهذه الزيادة عن عليّ عليه السلام خاصة في فصلين في خدمات أحاديث البرق.

وأمّا رواتها عنه وعمن سمعها منه ومن النبيّ صلى الله عليه وآله فهم، كما تقدّم، مائة وإثنا عشر صحابياً ،وقد أخرج هذه الزيادة مع أصل الحديث ابن المغازلي، كما مرّ في قصة المناشدة، وفيها فقام إثنا عشر رجلاً منهم أبو هريرة وأبو سعيد وأنس، فذكروا الحديث مع الزيادة، ثمّ قال ابن المغازلي: قال أبو القاسم الفضل بن محمّد ابن عبدالله الإصفهاني: هذا حديث صحيح رواه نحو مائة نفس يعني من الصحابة، لقوله منهم العشرة وهو حديث ثابت لا أعرف له علة[1]. كما تقدّم. [١٤٤]وهذا قاطع يمنع من عود الضمير في قوله: قال: فزاد الناس بعدُ وال من والاه وعاد من عاداه. إلى أمير المؤمنين عليه السلام وبقي الاحتمال بين أن يعود إلى أبي مريم هذا، أو

---

١ - مناقب بن المغازلي: ٢٧ ح ٣٩ وزاد: تفردعليّ عليه السلام بهذه الفضيلة ليس يشركه فيهاأحد.

إلى الرجل المبهم، لا إليهما معاً وإلّا لقال «قالا» بألف التثنية وعلى أيّ التقديرين فهو قول أحد الرجلين، لأنّهما أقرب مذكور يرجع الضمير إليه بعد أمير المؤمنين كرم الله وجهه وهو تخمين محض من قائله، وكذا إن عاد إلى نُعَيم بن حَكِيم، لما وصف به من الأوهام المشعرة بدخول الأغلاط في حديثه، وغاية ما يعتذر به عن هذا القائل النافي لهذه الزيادة الثابتة قطعاً، أنّ الحديث قد روي على أوجه، تارة مع زيادة في أوله وتارة بدونها، وتارة مع زيادة في آخره، وتارة بدونها، كما هي عادة الرواة في قضايا الأعيان المتحدة أن يرووها مختصرة ومطولة، ولعل هذا الرجل سمع أولاً أصل الحديث من غير زيادة في آخره، ثمّ لمّا سمع غيره يروونه معها توهم إنّهم زادوها في الحديث من قِبَلِ أنفسهم، وحاشاهم وهو وَهَمٌ فاسد فاحش، إذ لو جوز مثل هذا على جماعات الثقات لسقطت كثيراً وأكثر الروايات، ثمّ انّه لم يقف عند وهمه حتى أخبر بما توهم فسَاءَ وهماً، فأساء خبراً كما قيل:

بلهاً تطلعني على أسرارها.

أو كما قال الشاعر:

إذا ساء فِعْلُ المرء ساءت ظنُونُهُ   وصدق ما يعتاده من توهم

وأرى أنّ الشاهد والمثل في هذا البيت طرداً وعكساً، والعكس أكثر وقوعاً عند التأمّل. فهذا أقرب ما يعتذر به هنا، ويمكن الاعتذار والتأويل بغير ذلك واستغفر الله في كل مقام من داء التعصب والتشنيع لغير الحقّ والصواب المطابق لمقاصد الشرع وأدلته الكليّة والجزئيّة، لا سيّما في جناب التابعين المعدودين في المرتبة الثانية في حديث: خير القرون قرني، ثمّ الذين يلونهم، ثمّ الذين

يلونهم[١]. بيد انّ هذا القائل مع إبهامه وجهالته مجهول، كما تقدّم والمجهول غير مقبول إصطلاحاً من غير صحابة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إلّا لمرجح خارجي، كما تكررت الإشارة إلى هذا، كيف بقول مخترع متوَهّم مناقض للأحاديث الصحيحة والمتواترة، فساغ الكلام بما يطابق الحقّ والاصطلاح والاصول، وقد تقدّمت الإشارة إلى وجوه من الترجيح تنزّلاً، وإلّا فقول التابعي المجهول لا يعارض به رواية التابعين الثقات والصحابة الأثبات للحديث المرفوع إتفاقاً

ومن ذلك انّ الاثبات مقدّم على النفي ،وهذا القائل ناف مجهول، وربّما كان من أصحاب أمير المؤمنين ظاهراً الذين كانوا يستحلون عرضه وشاع وذاع عنهم بغضه وسبّه حتى قتلوه، قتلهم الله ثمّ إستباحوا عرضه، كما إشتهر وتواتر ومرّ من ذلك ما فيه حجة نيّرة، والأحاديث والآثار والواقع طافحة بهذا، ولأمرٍ ما أسقطوا قبول رواية المجهول، كما عرفت إلّا لمرجح خارجيّ.

ومنها انّ الحديث المنكر ضعيف، وهذا منه، لأنّه عبارة عن رواية راوٍ ضعيف تخالف رواية الأوثق والأكثر، كيف إذا كان أثراً منكراً ،كما هنا.

ومنها مصادمة هذا القول للأحاديث الصحيحة، بل المتواترة فهو ممّا صادم قاطعاً فيردّ إن لم يقبل التأويل عند أرباب الأصول.

ومنها انّ من علامات الوضع إصطلاحاً وقرائنه مصادمة الحديث، فضلاً عن الأثر الباطل لِقاطِع عقليّ ،أو سمعيّ، وبعضهم يردّ ما صادم صحيح السنّة، ويعدّه موضوعاً،وهذامن ذاك .

ومنها انّ رواية الإثنين أرجح من رواية الواحد، ورواية الثلاثة أرجح من

---

١ - وفي صحيح البخاري: ١٩٣/٤ ح ٦٤٢٩ : خيرالناس قرني...

رواية الاثنين، وهلمّ جرّاً، كيف بقول لم يثبت إسناداً، و لم يصح معنى مع مصادمته لروايات مائة وبضعة عشر صحابياً، وأضعافهم ممّن بعدهم، لتعدد الطرق، كما يؤخذ ممّا سلف.

ومنها انّ قول الصحابي أرجح من قول التابعي عند التعارض إذا توازنا في صحة الاسناد، كيف بما هنا.

ومنها انّ هؤلاء الصحابة المثبتون لهذه الزيادة مباشرون للقصة مشاهدون للقضية ،ولهذا أوردوها في كثير من الروايات بلفظ الشهادة التي لا يكون مستندها إلّا العلم، وهو السماع هنا، كما يشهد لهذا آخر حديث الباب، وهذا القائل إنّما يستند إلى وهمه ،أو سوء فهمه ،أو لغرض غير صحيح، والله أعلم بمراده.

ومنها انّ الشواهد المعنوية الصحيحة المتواترة معنى ،كما أشرت إلى بعضها طافحة شاهدة لثبوت معنى هذه الزيادة.

ومنها انّ شرط قبول زيادات الثقات أن لا تنافي الأصل، وهذه الزيادة الثابة المتواترة مؤكدة لأصل الحديث.

وأمّا قول من لم تثبت عدالته فهو مناقض للأصل، فكيف يقبل، لأنّ من تواتر فيه حديث: من كنت مولاه فعليّ مولاه. وحديث: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى .وحديث الراية وغيرها تجب موالاته وتحرم معاداته ونحو ذلك، وهذا معنى الزيادة المؤكد لمعنى المولاة، ونفي هذه الزيادة يستلزم نفي وجوب الموالاة ونفي حرمة المعاداة بالنظر إلى ظاهره وإن كانت القواطع مانعة دافعة لهذا في كل مؤمن، فضلاً عن أمير المؤمنين،وعلى الجملة فإذا سبرت وجوه الترجيح كلها، أو أكثرها وجدتها قاضية ببطلان هذا القول المقتضي لبطلان هذه الزيادة، والقصد

الإشارة ،وإليك البحث والنظر .

وما من كاتب إلّا سَيبلى ويبقي الدهر ما كتبت يداه
فلا تكتب بخطك غير شيءٍ يسرك في القيامة أن تراه

هذا وأمّا تجويز أن يكون أبو مريم هذا أحد الصحابة المكنّون بهذه الكنية ، أو أحد الثقات من غيرهم ، غير هذا ، فقد مر أنّ القرينة تفيد الظنّ ، والمظنون ظاهر والظاهر لا يدفع بالتجويز والإمكان العام الذي يطرق كل قاطع سمعيّ ولم يعد من الأدلة ولا من القرائن ، لأنّ في رواية نُعيم بن حكيم عنه وروايته عن أمير المؤمنين في سند الحديث مع نصّ أئمّة النقل على رواية نعيم عنه وروايته عن أمير المؤمنين ولم توجد هاتان القرينتان في غيره ما يفيد الظّن الغالب بأ نّه الثقفي المحكوم بجهالته إلى جهالة قرينه وهو الرجل المبهم ، فافهم ، على انّا لو فرضنا تسليم انّ هذا القائل ثقة لردّ قوله بمصادمة القول الصحيح ، كيف بالحديث الصحيح ،كيف بالمتواتر منه مع وجوه الترجيح القاضية بسقوطه ، كما أشرت إليها لتطلب غيرها من مظانّها:

وبعض القول ليس له عناج كمخض الماء ليس له اتاء

فصلٌ

وممّا يعنّ ويعني الباحث والناظر في هذا المقام النظر في كلام العلامة ابن تيميّة والعلامة ابن حزم ونحوهما في هذا الحديث وزياداته ويقرنه بما تقدّم فيعلم وَجه الجواب ، ويدرك عين الحقّ والصَّواب وقد مرّت الإشارة في المقدمة [١٤٥] إلى مبالغة ابن تيميّة ومجازفته ، وتعقّب أئمّة هذا الشأن عليه وقول الحافظ ابن حجر ذلك إلى تنقيص أمير المؤمنين عليه السلام ، وربّما كان نظر مثله إلى بعض الطرق الواهية ، وبعض ألفاظ بعض الروايات التي فيها ألفاظ منكرة ،أو كالمنكرة

إصطلاحاً، فأدّاه ذلك إلى القدح في أصل الحديث، فضلاً عن الزيادة، فوازن بين الأقوال ناظراً بعين الانصاف، واطلع على التفاوت العظيم بين قول من قال بتواتر أصل الحديث وبين قول من قال بضعفه، وبين قول من إدّعى وضعه وبين قول من حكم بصحته، وبين حكم من حكم بحسنه وبين حكم من حكم بصحة هذه الزيادة، وبين حكم من حكم بحسنها وحكم من حكم بضعفها، و حكم من إدّعى وضعها وطبق ذلك على قواعد الاصول والحديث والواقع تجد أمراً إمرا[١]. وأنشد:

وهَبْنِي قُلتُ هذا الصبح ليل أيعمى الناظرون عن الضياء

وقد أورد ابن تيميّة حديث الموالاة في مواضع من منهاجه، وإن كان بصدد الجواب على ابن المطهر، لا سيّما في زيادات هذا الحديث، فظاهر صنيعه التوسل إلى التوصل إلى دعوى بطلان هذا الحديث إسناداً ومتناً ولفظاً ومعنىً، فقال في موضع منه: إنّ هذا الحديث ممّا لم يسمعه أحد من أهل العلم بأقوال رسول الله ﷺ قديماً ولا حديثاً، ولهذا كان أهل العلم بالحديث يعلمون بالضرورة كذب هذا النقل، كمايعلمون كذب غيره من المنقولات المكذوبة[٢]. وقال في موضع في الكلام على زيادة: أللّهمّ وال من والاه وعاد من عاداه إلخ: انّ هذا اللفظ مكذوب بإتفاق أهل العلم بالحديث، ثمّ ناقض ذلك، فقال: وأمّا قوله: من كنت مولاه فعليّ مولاه. فلهم فيه قولان سنذكرهما، ثمّ قال بعد ذلك: وأمّا قوله: من كنت مولاه فعليّ مولاه. فليس هو في الصحاح، لكن هو ممّا رواه العلماء وتنازع الناس في صحته، فنقل عن البخاري وإبراهيم الحربي وطائفة من أهل

---

١ - في الكلمتين غموض.

٢ - منهاج السنّة :٧/ ٥٠.

العلم بالحديث انّهم طعنوا فيه وضعّفوه، ونقل عن أحمد بن حنبل انّه حسّنه ، كما حسّنه الترمذي وقد صنّف أبو العباس بن عُقدة مصنّفاً في جمع طرقه، ثمّ نقل عن ابن حزم انّه قال وأمّا حديث: من كنت مولاه فعليّ مولاه. فلا يصح من طرق الثقات أصلاً انتهى[١]. فانظر ماذا ترى من الفرق بين هذا الكلام وكلام الحافظ الذهبي والحافظ ابن حجر والحافظ السيوطي والحاكم والمحقق المقبلي والسيد الإمام محمّد بن إبراهيم الوزير والسيد الإمام محمّد بن إسماعيل الأمير وغيرهم من أئمّة الحديث والآل، مع ما أشرت إليه مطولاً وهو مختصر من غيره ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق/٣٧]و﴿قَلَ رَبِّ احْكُمْ بِالْحَقِّ وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾[الأنبياء/١١٢] ويدق الفرق بين من أنكر وكذّب حديثاً ثابتاً، فضلاً عن متواتر وبين من وضع حديثاً كذباً، ولعل لكلام هؤلاء محامل أقربها أنّ نظرهم إلى بعض الطرق التي فيها مقال، لا إلى غيرها، ولا إلى مجموعها، والواجب النظر إلى الجميع، وأمّا معارضة ابن تيميّة وإحتجاجه على بطلان الحديث بعدم إحتجاج أمير المؤمنين عليه السلام وأصحابه به في مظانّه فجوابه مبسوط في خدمات أحاديث البرق معارضةً وحلاّ ونقضاً، ألا ترى انّ أمير المؤمنين إحتج به وناشد الصحابة الذين سمعوه، فشهدوا بأنّهم سمعوه يوم غدير خم، وقد بلغوا ذلك المقدار من العدد، وتلقته عنهم أمم وأُمم أيجتمع هؤلاء كلهم على الكذب عادة؟! سبحانك ألّلهمّ هذا بهتان عظيم، على انّه قد ورد بمعناه في عدة أحاديث في غير حديث الغدير، كحديث بريدة الآتي بعد هذا، وفي الباب التاسع عشر، وحديث عمران بن الحصين الآتي في الباب الثامن عشر وغير ذلك ممّا تقدّم، وما يأتي، وأمّا الاحتجاج على بطلان الحديث بعدم

---

١ - منهاج السنّة : ٧ / ٣٢٠

وجوده في الصحاح فإنّما يتم لو ورد الدليل الخاص على وجوب الأخذ بما في الصحاح ،اوالصحيحين فقط وردّ ما وراءها ، أوإالتزم أهل الصحاح إخراج كلّ حديث صحيح ، وانّ ماتركوه خارجاً عنها ليس بصحيح ،أوقضى التتبع التام والاستقراء الكامل على بطلان كل ما لم يورد في الصحاح ، وكل ذلك لم يكن بل الأمربالعكس ،لأنّ دليل التعبّد بوجوب الأخذ بأخبار الآحاد الثقات لم يفصل إنّما إعتبر حصول الظنّ بثبوت ذلك فعمّ ، ولم يخص وصرّح البخاري ومسلم بترك كثير من الصحيح ، وقد أخرجه النسائي من ثلاث طرق ورجالها كلّهم من رجال الصحيحين وهي الأولى من أحاديث الباب ، والثالثة ، والثامنة ، على شرطهما معاً أي ممّن إتفقا عليه إلّا واحداً ، فعلى شرط مسلم بناء على انّ شرطهما هو رجالهما على الصحيح ، كما يأتي ، وقام دليل الاستقراء على وجود الكثير الطيب من الصحيح في غير الصحيحين لا سيّما مسند أحمد.

ومنها نحو نصف أحاديث المستدرك . ومنها المختارة ، والحديث فيهما معاً وصرّح الحاكم بأ نّه على شرط الشيخين في مواضع ، وناقشه الذهبي ، واتفقا على صحة إسناده في حديث ابن عباس الطويل ، وصححه الذهبي ، كما نقله ابن كثير وتقدّم عن صاحب الصواعق ، فالصحة الاصطلاحية حاصلة فيه من وجوه ، على انّ الصحيح سبعة أنواع ،والحسن نوعان ، ثمّ تلك السبعة في الصحيح لذاته والصحيح لغيره غيرها ، ومرّ انّ الاصول الموضوعة للصحيح نحو ثلاثين مؤلّفاً والمشتملة على الصحيح وغيره كذلك ، بل وأكثر من ذلك ، وأمّا ما هنا فلا يبحث في إسناده عن عدالة ولا ضبط ،لتواتره ، واين درجة الصحة المفيدة للظنّ من درجة التواتر المفيدة للعلم هذا ، وقد أخرجه الترمذي وابن ماجة ، كما مرّ ، وهما من أهل الصحاح في الجملة ، وحسنّه الترمذي وحكم الحسن كالصحيح على الصحيح في وجوب الأخذ به ، لأنّ دليل التعبّد بالأخذ بالآحاد لم يفصل ، فإن

٩٤ (٢) أخبرنا أبو كريب محمّد بن العلاء الكوفي قال: حدّثنا أبو معاوية قال :حدّثنا الأعمش عن سعيد بن عُمير عن ابن بريدة عن أبيه

فرضنا ضعف هذا الحديث ،أو بعض زياداته في بعض طرقه ،فالضعف ينجبر لحسنه من بعضها، فيصير حسناً لغيره، ثمّ يصير صحيحاً لغيره، لصحته من بعضها ثمّ يصير بمجموعها قوياً، ثمّ ينتهي بجميعها إلى درجة التواتر الذي حكم به الأئمّة والحفّاظ ،وقواعد الاصطلاح تقتضي بذلك كلّه، وتذكر قاعدة الحديث الضعيف اذا تعددت طرقه التي قررها الحافظ ابن حجر والحافظ السيوطي، كيف بحديث شهد له أهل العلم بالحديث بأ نّه لم يبلغ درجته حديث، حيث روي من مائة ونيّف وخمسين طريقاً، وعسى أن يقف الباحث على تأليف الاستاذ الكوثري الموسوم بالتعقّب الحثيث فيما ينفيه ابن تيميّة من الحديث، ليعرف انّ هذا الكلام له في هذا الحديث قطرة من مطرة، وانّ لكل امرء من نفسه ما تعود ﴿فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾[غافر/١٢]والبحث هاهنا في خدمات حديثية تابعة للأصل وأصولية، لا في مسألة الإمامة التي يحاول ابن تيميّة الكلام عليها فلذلك موضع آخر، كما عرفت وسبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم[١٤٦].

قوله: سعيد بن عمير. وقد اختلفت وتصحفت بعض ألفاظ الأسماء والحديث في النسخ المخطوطة والمطبوعة، ورجال السند كلّهم ثقات من رجال الصحيحين إلّا واحداً على بعض النسخ، وهو مقبول أيضاً، وكلهم مشتركون غيره، وهو هذا وقد تقدّم من قبله، ففي المطبوعة ،كما هنا، وهو سعيد – بزنة كريم – ابن عمير مصغراً آخره راء – بن نيار – بكسر النون بعدها تحتانية – الأنصاري الحارثي مقبول، كما في التقريب لكنّه أشار إلى أ نّه من رجال ابن ماجة فقط[١]. فهو غير مراد هنا، ولم يذكره صاحب الطبقات، وفي تهذيب التهذيب :روى له النسائي

---

١ – تقريب التهذيب :٢١١/١رقم ٢٤٤٩.

حديثاً واحداً في الصلاة على النبي ﷺ ، روى عن أبيه وجده لأمّه البراء بن عازب وابن عمر وأبي سعيد، وعنه أبو الصباح سعيد بن سعيد الثعلبي ووائل ابن داود، ذكره ابن حبّان في الثقات، قال الحافظ: وقد فرق ابن أبي حاتم والبخاري بين الذي روى عنه أبو الصباح وبين الذي روى عنه وائل بن داود ، ورجح إنّهما واحد[١]. ولم يذكر من مشايخه ابن بريدة، ولا انّه ممّن روى عنه الأعمش، وفي المخطوطة سعد - بزنة فلس - بن عُبَيدة مصغراً آخره دال مهملة - وهو السلمي أبو ضَمْرة - بفتح المعجمة وسكون الميم، كما في تهذيب التهذيب والمغني[٢]. وهو في مسند أحمد، كما وقفت عليه في موضعين، وفي تاريخ ابن كثير أيضاً بهذا اللفظ[٣]. وفي موضع بلفظ سعيد بن عبيدة ،كما في فتح الباري بزيادة تحتانية بعد المهملتين فيهما[٤]. ولعله تصحيف من الطبع، ولم أجده بهذا اللفظ، وقد تصحف في التقريب بأبي حمزة، وهو الكوفي ثقة، كما في التقريب[٥]. أخرج له الستّة ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله وأبو طالب والمرشد بالله[٦]. روى عن المغيرة وابن عمر والبراء بن عازب وغيرهم، وعنه الأعمش ومنصور وفطر بن خليفة والحَكَم بن عُتَيبة وجماعة، قال النسائي وابن معين والعجلي وابن سعد: ثقة .زاد ابن سعد: كثير الحديث. وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال أبو حاتم: كان يرى رأي الخوارج ثمّ تركه. وقال: يكتب حديثه[٧]. وقد وثّقه غيره، واتفق الشيخان على إخراج حديثه، ولهذا لم يذكره الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح

---

١ - تهذيب التهذيب :٤/٧٠رقم ١٢١.

٢ - تهذيب التهذيب :٣/٤٧٨رقم ٨٨٩..المغني في ضبط أسماء الرجال: ١٢٧.

٣ - مسند أحمد: ٥/٣٥٨ ح ٢٣٠٨٧ و٣٦١ح ٢٣١٠٧ ، والبداية والنهاية: ٧/٢٨

٤ - فتح الباري: ٨ / ٥٣ ،ومسند أحمد : ٥/ ٣٥٠ ح ٢٣٠١١

٥ - تقريب التهذيب :١/٢٠١رقم ٢٣٢٣.

٦ - الطبقات :١/٣٤٤.

٧ - تهذيب التهذيب الرقم السابق .

قال :بَعَثَنَارسول الله صلى الله عليه وآله في سرية وإستعمل علينا علياً، فلمّا رجعنا سألنا كيف كانت صحبة صاحبكم؟ فامّا شكوته أنا،وامّاشكاه غيري،فرفعت رأسي وكنت رجلاًمِكبْاباً وإذا وجه رسول الله صلى الله عليه وآله قدإحمرّ، فقال: من كنت وليّه فعليّ وليُّه

في من تعقّب ممّن تعقّب على البخاري. وابن بريدة هما إثنان، عبدالله وسليمان وكانا توأمين، والمراد هنا الأول لما يأتي في عدّة روايات في الشواهد، وموضع في الخصائص مصرّحاً به وهو عبدالله بن بُرَيدة بن الخصَيْب – مصغر ين معاً –الأسلمي المروزي قاضيها، ثقة أخرج له الستّة[١]. ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله والمرشد بالله ووالده الشريف الجرجاني والسمّان وصاحب المناقب والحاكم الحسكاني[٢]. له في الخصائص حديثان، رَوَى عن أبيه وابن عباس وابن عمر وابن مسعود وأبي هريرة وعائشة وقيل لم يسمع منها،وجماعة، وعنه قتادة وكَهْمَس ابن الحسن وحسين بن واقد وسَعْد بن عُبَيْدة وغيرهم ،قال وكيع كان سُلَيمان أصحّهما حديثاً، وقال أحمد عبدالله بن بريدة أنكر حديثاً من أخيه سليمان، وضعف عبدالله في رواية، وقال ابن معين والعجلي وأبو حاتم:عبدالله بن بريدة ثقة. وقال ابن خراش كوفيّ صدوق نزل البصرة[٣]. وأمّا أبوه بريدة فقد تقدّم في الكلام على رجال سند الحديث السابع من الباب الثالث، وهو صحابي جليل، وقد تقدّمت قصّته، وانّه قال: فما كان أحد أحبّ إليّ من عليّ بعد ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله ما سمعت ولها ألفاظ تأتي الاشارة إليها في التخريج.

قوله: بعثنا رسول الله صلى الله عليه وآله في سرية واستعمل علينا عليّاً إلخ الحديث تقدّم

---

١ – تقريب التهذيب:١/٢٨٠رقم ٣٣١٥.

٢ – الطبقات:١/٤٦٥.

٣ – تهذيب التهذيب :٥/١٥٧رقم ٢٧٠.

بمعناه وحكمه قريباً في الكلام على الحديث الأول، ولفظهما متحد بلفظ الترجمة،والمولى والوليّ مترادفان ،أو متقاربان، وأمّا هذا في الحديث فالظاهر ترادفهما، ولهذا جعل الامام النسائي أحاديث الباب كلها وهي باللفظين معاً مطابقةً للترجمة، فهي مشتملة على معنى جميع الأحاديث التي ساقها، وهذا الحديث وبنحوه يؤيّد ما تقدّم انّ أحاديث الباب وردت بألفاظ في حديث غدير خم وغيره، ويؤيّده ما يأتي، والحديث أورده الهيثمي في أوائل الباب الجامع في من يحب أمير المؤمنين ويبغضه بأربع روايات متتاليات مطولاً ومختصراً، قال في الأول: في الصحيح بعضه. رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح غير عبدالجليل بن عطية، وهو ثقة، وقد صرّح بالسماع وفيه لِيْن[١]. وقال في التقريب: صدوق يهم[٢]. ويأتي الكلام عليه في سند الحديث الأول من الباب الثاني والعشرين وفيه قصة الأربعة الذين شكوا وتجرموا من أمير المؤمنين في تلك السرية من أخذه جارية من خمس الخمس، وقوله ﷺ لبريدة :أتبغض عليّاً؟ قلت نعم. قال: فلا تبغضه ،وإن كنت تحبّه فازدَدْ له حُبّاً فو الذي نفس محمّد بيده لنصيب آل عليّ في الخمس أفضل من وصِيفَةٍ، قال: فما كان أحد من الناس بعد قول رسول الله ﷺ أحبّ إليّ من عليّ، قال عبدالله بن بريدة: فوالذي لا إله غيره ما بيني وبين النبيّ ﷺ إلّا أبي بريدة. قال الهيثمي: في الصحيح بعضه إلى آخر ما تقدّم، وأخرجها أبو نعيم بنحوها وابن جرير [٣].

والثانية: قال: بعث رسول الله ﷺ بَعْثين إلى اليَمَن، على أحدهما عليّ بن أبي طالب، وعلى الآخر خالد ابن الوليد وفيه ذكر القصة، وقوله ﷺ: يابريدة لا

---

١ - مجمع الزوائد:١١٩/٩ ح ١٤٧٣١،ومسند أحمد :٥ / ٣٥٠ ح ٢٣٠١٧.

٢ - تقريب التهذيب :٣٢٦/١رقم ٣٨٥٢،

٣ - كنزالعمّال :١٣٥/١٣ ح ٣٦٤٢٤ وح ٣٦٤٢٥ عن أبي‌نعيم وابن جرير.

تقع في عليّ فإنّه منّي وأنا منه ،وهو

وليّكم بعدي، فإنّه منّي وأنا منه وهو وليّكم بعدي بتكرير الحديث، كما في المسند، قال الهيثمي: رواه الترمذي بإختصار اي وقال:حسن غريب، ورواه أحمد والبزّار باختصار، وفيه الأجلح الكندي، وثّقه ابن معين وغيره، وضعّفه جماعة، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح ،انتهى[١]. وقد تقدّم الكلام عليه في الكلام على رجال السندالأول من الباب الثاني، وهو صدوق شيعيّ، كما في التقريب[٢].

والثالثة: نحو الثانية مطولة، وفيها ذكر القصة أيضاً، قال بريدة: فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مُغْضَباً، فقال: ما بال أقوام يتنقّصون عليّا[١٤٧] ،من تنقّص عليّاً فقد تنقّصني، ومن فارق عليّاً فقد فارقني، انّ عليّاً منّي وأنا منه، الحديث مطولاً قال بريدة: فما فارقته حتى بايعته على الاسلام، قال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط، وفيه جماعة لم أعرفهم وحُسَين الأشقر ضعّفه الجمهور، ووثّقه ابن حبّان ،انتهى[٣]. إلّا انّه يتأيّد بما تقدّم بالشواهد التي ساقها في الباب.

ومن الشواهد حديث أبي ذر، قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعليّ:يا عليّ من فارقني فارق الله ومن فارقك يا عليّ فارقني، قال الهيثمي: رواه البزّار، ورجاله ثقات[٤]. وأخرجه الحاكم بنحوه وصححه، كما تقدّم في شواهد زيادات الحديث الأول.

والرابعة: عن عبدالله بن بريدة عن عليّ كرّم الله وجهه، فذكر القصة ،وفيها قول بريدة: فرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غضب غضباً لم أره غضب مثله إلّا يوم قريظة

١ – مجمع الزوائد:١٢٠/٩ ح ١٤٧٣٢،ومسندأحمد:٣٥٦/٥ ح ٢٣٠٦٢

٢ – تقريب التهذيب:٣٧/١رقم ٣١٢.

٣ – مجمع الزوائد:١٢٠/٩ ح ١٤٧٣٣،والمعجم الأوسط : ٦/ ١٦٢ ح ٦٠٨٥

٤ – مجمع الزوائد:١٣٠/٩ ح ١٤٧٧١،ومسندالبزّار:٤٥٥/٩ ح ٤٠٦٦ .

والنضير، فنظر إليّ ،فقال :يا بريدة أحب عليّاً فإنّما يفعل ما أمر به، فقمت وما من الناس أحد أحب إليّ منه، قال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط، وفيه ضعفاء وثّقهم ابن حبّان ،انتهى[١]. ويتأيّد بما تقدّم وبحديث عمرو بن شاس تقدّم وصححه الحاكم والذهبي[٢]. ورواه أحمد والطبراني باختصار والبزّار ورجال أحمد ثقات، وفيه قصة شكايته لأمير المؤمنين في المسجد، وقول رسول الله ﷺ له يا عمرو والله لقد آذيتني، قلت: أعوذ بالله من أذاك يا رسول الله، قال: بلى من آذى عليّاً فقد آذاني[٣]. وقد ساق النسائي روايات بريدة في عدّة أبواب، لاختلاف ألفاظها هذا إحداها، وتأتي روايتان عقيبها في الباب، ورواية تأتي في الباب التاسع عشر، ورواية في الباب الثاني والعشرين ولبريدة روايات أخر في أبواب أخر أيضاً،ومنهاماقد تقدّم، وفي هذه القصة انّ البعث كان إلى اليمن، والقصة مع الحديث صححها الحاكم من طريقين على شرط مسلم وسكت عنه الذهبي، وهو في محل الانتقاد، فسكوته تقرير، وفي الأولى قال بريدة :فذكرت عليّاً فتنقّصته، فرأيت وجه رسول الله ﷺ يتغيّر، فقال: يا بريدة ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قلت: بلى يا رسول الله، قال: من كنت مولاه فعليّ مولاه، وذكر الحديث[٤]. ويأتي في الباب، وفيه انّ حديث موالاة عليّ قد تعددت أسباب إيراده وألفاظه، وانّه قد قاله ﷺ في غير يوم غدير خم كما مرّ ولفظ الحديث الثاني عنده كلفظ الحديث الثاني ممّا تقدّم، وأخرج القصة ابن أبي شيبة، وفيها فقال رسول الله ﷺ: ما تقول في رجل يحب الله ورسوله ويحبه الله

---

١ - مجمع الزوائد:١٢١/٩ ح ١٤٧٣٤ ،والمعجم الأوسط :١١٧ ح ٤٨٤٢.

٢ - المستدرك :١٣١/٣ ح ٤٦١٩.

٣ - مجمع الزوائد:١٢١/٩ ح ١٤٧٣٦ ،و مسند أحمد : ٣ / ٤٨٣ ح ١٦٠٠٢.

٤ - المستدرك:١١٩/٣ ح ٤٥٧٨.

ورسوله[١]. وفي رواية عند ابن جرير، وفيها: من كنت وليّه فإنّ عليّاً وليّه، قال بريدة، فذهب الذي في نفسي عليه، فقلت: لا أذكره بسوء[٢]. وقد أورد الحديث صاحب كنز العمّال بألفاظ في مواضع مع اختلاف المخرجين، فعزاه في موضع إلى أبي نعيم ،كما تقدّم، وفي موضع إلى أحمد والنسائي والحاكم[٣]. وفي موضوع إلى ابن أبي شيبة عن عبدالله بن بريدة عن أبيه[٤]. وفي موضع إلى أحمد وابن حبّان في صحيحه وسمّويه والحاكم وسعيد بن منصور[٥]. وفي موضع إلى ابن أبي شيبة وابن جرير وأبي نعيم أيضاً[٦]. وفيه إشعار بإشتهار القصة والحديث عندهم.

وأمّا اختلاف الألفاظ فإمّا لتعدد القصة، وإمّا لإشتباه قصة بأخرى، وإمّا للرواية بالمعنى، ولذلك أوردها النسائي في الباب بثلاث روايات، ويؤخذ ممّا تقدّمّ تعددالروايات عندأحمد وغيره.

وقد أورد أحمد حديث بريدة هذافيالمسند بستّ روايات

الأُولى: بلفظ الثالثة عنه هنا وإسنادها[٧].

والثانية: بلفظ الأولى وإسنادها من طريق سعد بن عبيدة[٨].

والثالثة :بلفظ الأولى ممّا في مجمع الزوائد من طريق عبدالجليل[٩].

---

١ - كنزالعمّال :١٣/١٣٤ ح ٣٦٤٢١.

٢ - كنزالعمّال :١٣/١٣٥ ح ٣٦٤٣٤.

٣ - كنزالعمّال :١١/٦٠٢ ح ٣٢٩٠٥.

٤ - كنزالعمّال :١١/٦٠٨ ح ٣٢٩٤٢.

٥ - كنزالعمّال :١١/ ٦٠٩ ح ٣٢٩٤٩.

٦ - كنزالعمّال :١٣/١٣٤ ح ٣٦٤٢٢.

٧ - مسند أحمد :٥ /٣٤٧ ح ٢٢٩٩٥ .

٨ - مسند أحمد : ٥ / ٣٥٨ ح ٢٣٠٧٩

٩ - مجمع الزوائد ٩ / ١١٩ ح ١٤٧٣١ ،ومسند أحمد :٥ / ٣٥٠ ح ٢٣٠١٧

والرابعة: بلفظ الثانية ممّا في مجمع الزوائد من طريق الأجلح[١].

والخامسة: بلفظ الأُولى وهو حديث الباب بإسناده إلّا انّ شيخ أحمد فيها وكيع عن الأعمش عن سَعْد ابن عبيدة إلخ، وكذا السادسة أيضاً[٢]. ومنه يؤخذ أنّ ذكر سعيد بن عمير في النسخ المطبوعة غلط ،كما أشرت إليه وإن كان له إحتمال في الجملة ،وفي هذا التخريج لروايات بريدة الثلاث المذكورة في الباب.

وأمّا أصل الحديث ومعناه فكما تقدّم في الكلام على الحديث الأول، ويؤخذ من هذه الرواية -فوالله شرعيّة الذبّ عمن إنتهك عرضه لا سيّما في مقام الإمام لشبهة ،قصداً للاغراء به، كما صرحت بذلك بعض الروايات انّ بعضهم أراد بذلك سقوط منزلة أمير المؤمنين من عين رَسُول الله ﷺ ،وشرعية الغضب لانتهاك حرمة من لا يجوز انتهاك حرمته، وشرعيّة إزاحة الشبهة عمن عرضت له في نحو ذلك، ولهذا قال ﷺ :إنّما يفعل ما أمر. وفي رواية: لنصيب آل عليّ في الخمس أفضل من وصيفة. أي جارية وفي بعضها: فإنّ له في الخمس أكثر من ذلك. لأنّه عليه السلام وقع عليها بعد أن خمّس ذلك ،كما صرّحت به بعض الروايات، وكأنّهم لم يعلموا فتوهموا ما توهموا لمّا خرج إليهم ورأسه يقطر من آثار الغسل فأخبرهم بما صنع وإنّها كانت من نصيبه، فارتابوا حتى صدّقه رسول الله ﷺ إمّا بوحي، وإمّا برسول من أمير المؤمنين سبقهم، لأنّ خالداً كتب به مع أربعة وأرسلهم بالخبر قبل أن يرجع أمير المؤمنين كرّم الله وجهه، وفي بعضها تعاقد أربعة على ذلك، كما يأتي في الباب الثامن عشر مطولاً، وكان بعضهم يصدّق بعضاً، فأجابهم رسول رسول الله ﷺ بما تقدّم، ومن تتبع ألفاظ حديث بريدة هذا رجح تعدد القصة، ولا مانع من ذلك مع جواز الاشتباه ،أو الرواية بالمعنى، كما تقدّم، وكل ذلك يدل على

---

١ - مجمع الزوائد :٩/ ١٢٠ ح ١٤٧٣٢ ،ومسند أحمد :٥ / ٣٥٦ ح ٢٣٠٦٢

٢ - مسند أحمد :٥ / ٣٦١ ح ٢٣١٠٧، و ح ٢٣٠٧٨

٩٥(٣) أخبرنا محمّد بن المثنّى قال: حدّثنا أبو أحمد قال: أخبرنا عبدالملك بن أبي غَنِيَّة عن الحكم

تحقق القصة، وثبوت الحديث من غير نظر إلى التواتر لحديث الموالاة، كما مر.

قوله: عبدالملك بن أبي غَنِيَّة. هو عبدالملك بن حميد بن أبي غنيّة -بفتح المعجمة وكسر النون وتشديد التحتانية بزنة هَدِيّة وقد تصحّف- الخُزَاعي الكوفي ثقة روى له الستّة[١]. وكذلك سائر رجال السند، وكلهم مشتركون، وقد تقدّموا إلّا هذا، وشيخ شيخه. فالحديث صحيح لذاته من هذه الطريق على شرط الشيخين لو قبلها الحافظ ابن تيميّة وابن حَزْم، بناءً على أنّ شرط الشيخين رجالهما، كما هو الظاهر، وعليه جرى صنيع الذهبي في تلخيص المستدرك، حيث يقول الحاكم على شرط الشيخين، أو أحدهما، فيتعقّب [١٤٨] بأنّ فلاناً لم يرويا له، أو لم يروله أحدهما، وهو الذي يضيف الصحة إلى شرطه، إذ لم يوجد لهما شرط منصوص مخصوص، نعم أخرج لعبدالملك الستّة وصاحب المحيط[٢]. له في الخصائص حديثان في الباب، روى عن أبيه وأبي إسحاق السبيعي وأبي إسحاق الشيباني والحَكَم ابن عُتيبة وغيرهم، وعنه ابنه والثوري ومحمّد بن مهاجر والوليد بن مسلم ووكيع وآخرون، قال ابن معين والعجلي وأحمد: ثقة. زاد أحمد عن يحيى: هو وأبوه متقاربان في الحديث. وذكره ابن حبّان في الثقات[٣].

وشيخه الحكم، وهو ابن عُتَيْبة تقدّم في رجال سند الحديث السادس من الباب الثالث، وهو ثقة من رجال الستّة.

---

١ - تقريب التهذيب :٣٦٥/١رقم ٤٣٠٢.

٢ - الطبقات :٤٥/٢.

٣ - تهذيب التهذيب :٣٩٢/٦رقم ٧٤٠.

وشيخه سعيد بن جبير – مصغراً – الوالبي الأسدي مولاهم الكوفي ثقة ثبت فقيه، وروايته عن عائشة مرسلة، قتل بين يدي الحجاج، كما في التقريب[١]. وهو أحد الأعلام من أئمّة القرّاء والفقه والحديث والتفسير وغيرها أخرج له الستّة ومحمّد بن منصور وأبو طالب والمؤيّد بالله والمرشد بالله ووالده الجرجاني والسيلقي[٢]. روى عن ابن عباس وعدي بن حاتم وابن عمر وأبي مسعود الأنصاري وأبي هريرة وخلايق، وأرسل عن جماعة من الصحابة، وعنه أبو إسحاق السبيعي وأبو الزبير المكي والحكم بن عتيبة والأعمش وأمم[٣]. له في الخصائص ثلاث روايات ،قال أبو القاسم الطبري: ثقة إمام حجة على المسلمين وقال ابن حبّان في الثقات: كان فقيهاً عابداً فاضلاً ورعاً، خرجَ مع ابن الأشعث في جملة القُرّاء، فلمّا هزم ابن الأشعث هرب سعيد إلى مكة، فأخذه خالد القسري بعد مدّة، فبعث به إلى الحجّاج سنة خمس وتسعين، فقتله وهو ابن خمس وأربعين، ومولده في سنة أربعين[٤]. وذكره السيد صارم الدين وابن حابس وابن حميد في ثقات محدّثي الشيعة. وكان يختم القرآن في كل ليلتين، وختمه في ركعة في جوف الكعبة، وقصة قتله وكراماته ومناقبه معروفة في التواريخ، وله ترجمة مطولة في النبلاء والتذكرة وتهذيب التهذيب والطبقات[٥]. وغيرها وهو متفق على إمامته وثقته قال يحيى بن سعيد: مرسلات سعيد بن جبير أحب إليّ من مرسلات عطاء ومجاهد،ومثل هذا إنّما يذكر للتبرك والتذكير بصالح السلف للاقتداء بهم، وليعرف المغرب انّ مثل هذا الامام قد روى حديث الموالاة، وهو

---

١ – تقريب التهذيب: ١/٢٠٣رقم ٢٣٥٢.

٢ – الطبقات :١/٣٣٧.

٣ – تهذيب التهذيب :٤/١١رقم ١٤.

٤ – الرقم السابق

٥ – سيرأعلام النبلاء: ٤/ ٣٢١ ح ١١٦ ،وتذكرة الحفاظ: ١ / ٧٦ رقم ٧٣

عن الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: حدّثني بريدة قال: بعثني النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم مع عليّ رضي الله عنه إلى اليمن، فرأيت منه جفوة، فلمّا رجعت شكوت إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ،فرفع رأسه إليّ وقال: يا بريدة من كنت مولاه فعليّ مولاه.

من رجال إسناده، كماترى، وغيره من أعمدة الاسلام وأساطين العلم وأركان الحديث وأئمّة الدين.

قوله: من كنت مولاه فعليّ مولاه. تقدّم في الرواية التي قبلها في هذه القصة عن بريدة بلفظ: من كنت وليّه فعليّ وليّه. وسائر روايات منقول من أحاديث الباب بهذا اللفظ إلّا الأُولى والثانية، وها هنا نكتة وهو انّ حديث: من كنت مولاه فعليّ مولاه. قد ورد بهذا اللفظ في غير حجة الوداع يوم غدير خم، كما في هذه الرواية التي بعدها في قصة بريدة، وانّ لفظ الوليّ والمولى مترادفان معنى في هذا الحديث، كمامر للقرائن اللفظية والمعنوية، فلا حاجة إلى بسط الكلام على اشتراك المولى بين عشرة معان، ألا ترى انّ الأسماء المشتركة بين جماعة تتميز معانيها بأدنى قرينة لفظية، أو معنوية، وقصة بريدة هذه قد أتى فيها باللفظين معاً فإن إتّحدت ،أو تعددت فقد ورد اللفظان أيضاً في غير يوم غدير خم.

ومنه يؤخذ الجواب عن تشكيك ابن تيميّة [١] وغيره، والحديث بهذا الاسناد على شرط الشيخين ،كما تقدّم، ومرّ الكلام على تعدد روايات بريدة عند أحمد وغيره في الكلام على الحديث الذي قبله، وأمّا أصل الحديث فمتواتر، كما تقدّم في الكلام على الحديث الأول، وكذلك بعض زياداته أيضاً.

دقيقة

تلك الزيادة الصحيحة المتواترة بلفظ: أللّهمّ وال من والاه وعاد من عاداه. لم ترد في غير حديث الغدير، فهذه روايات بريدة في هذه القصة، وليس فيها تلك

١ - يراجع منهاج السنّة :٧/ ٣٢.

٩٦ (٤) أخبرنا أبو داود قال: حدّثنا أبو نعيم قال: حدّثنا عبدالملك بن أبي غنيّة قال: أخبرنا الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن بريدة قال: خرجت مع عليّ ﵇ إلى اليمن، فرأيت منه جفوة، فقدمت على النبيّ ﷺ، فذكرت علياً فتنقصّته فجعل رسول الله ﷺ يتغيّر وجهه، فقال: يا بريدة ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قلت: بلى يا رسول الله، قال: فمن كنت مولاه فعليّ مولاه.

الزيادة، وهذا يؤيّد تعدد أسباب الحديث وموارده، كما سلف وتقدّم ذكرها في الحديث الأول، وهو حديث الغدير وإن كان بلفظ الوليّ ،ففيه ما تقدّم ،بل هذا يؤكد الترادف هنا.

قوله: أبو داود. هذا الاسناد والمتن هو الرواية الأُولى من مسند بريدة في مسند أحمد لهذا الحديث ،كما تقدّم، ورجال الاسناد ثقات من رجال الصحيحين إلّا الأول، وهو ثقة حافظ، مشتركون غيره، وقد تقدّموا إلّا أبا داود وهو سُليمان بن سيف بن يحيى ابن درهم أبو داود الحرّاني ثقة حافظ[١]. أخرج له النسائي في الخصائص أربعة أحاديث، ولم يذكره صاحب الطبقات، قال في تهذيب التهذيب: روى عن يزيد بن هارون وجعفر بن عون وأبي عاصم والنُفَيْلي وغيرهم، وعنه النسائي كثيراً، وأبو عروبة ويحيى بن محمّد بن صاعد وأبو عَوَانة الاسفرائني وغيرهم، قال النسائي: ثقة .وقال ابن أبي حاتم: كتب إليَّ ببعض حديْثه .وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال: مات بحرّان في شعبان سنة ٢٧٢ (إثنتين وسبعين ومائتين)[٢]

قوله: ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟. هذه زيادة على سائر روايات

---

١ - تقريب التهذيب :٢٢٥/١رقم ٢٦٤٧.

٢ - تهذيب التهذيب :١٩٩/٤رقم ٣٣٧.

٩٧) (٥) أخبرنا زكريّا بن يحيى قال: حدّثنا نصر بن عليّ قال: حدّثنا عبدالله بن داود عن عبدالواحد بن أيمن عن أبيه انّ سعداً قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :من كنت مولاه فعليّ مولاه

٩٨ (٦) أخبرنا قتيبة بن سعيد قال: حدّثنا ابن أبي عدي عن عوف عن ميمون أبي عبدالله قال: قال زيد بن أرقم: قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: ألستم تعلمون انّي أولى بكل مؤمن من نفسه ؟قالوا: بلى، نشهد لأنت أولى بكل مؤمن من نفسه قال: فإنّي من كنت مولاه فهذا مولاه. وأخذ بيد عليّ .

بُرَيدة لهذا الحديث الوارد في هذه القضية التي لعلها كانت قبل يوم الغدير ،كما يظهر من تاريخ ابن كثير[١]. وغيره، وحديثه وهي واردة في كثير من رواياته ومع ثقة الرواة لا يحتمل خلط حديث بآخر، فهي فائدة جديدة تؤيّد ما ورد منها في حديث الغدير، وفيه التعبير بلفظ المولى على المشهور المتواتر في حديث الغدير، والكلام فيه وفي مخارجه وحكمه، كما مر، وأشار في كنز العمّال إلى انّ هذه الرواية بهذا اللفظ أخرجها أحمد وابن حبّان في صحيحه وسمّويه والحاكم عن ابن عباس عن بريدة، وكذا ابن أبي شيبة وابن جرير وأبو نعيم، كما مر وأخرجه ابن النجار بنحوه وفيه أي بريدة: لما يدع عليّ من حقه أكثر ممّا يأتيه. قالها ثلاثاً [٢].ويأتي الحديث مطولاً في الباب الثامن عشر، وفي الباب الثاني والعشرين، وفيه قصة الوصيفة وفي غير ذلك .[١٤٩]

قوله: زكريّا بن يحيى. رجال هذا الاسناد رجال الصحيح إلّا هذا وهو ثقة حافظ، والمشترك منهم الثاني والثالث مع الصحابي، وقد تقدّموا.

وكذا رجال إسناد الحديث السادس رجال الصحيحين معاً إلّا ميمون أبا

---

١ - يراجع البداية والنهاية : ٥ / ٢٠٩

٢ - كنزالعمّال :١٤٥/١٣رقم ٣٦٤٥٤.

عبدالله، وكلهم مشتركون، غيره، وقد تقدّموا إلّا ابن أبي عدي، وهو محمّد بن إبراهيم بن أبي عدي،وقد ينسب إلى جده، كما هنا وهو ثقة بصريّ، روى له الستّة[١]. والمؤيّد بالله والشريف السيلقي[٢] .له في الخصائص حديثان، روى عن سليمان التيمي وحميد الطويل وابن عون وعوف الأعرابي وهو ابن أبي جميلة -كما هنا وغيرهم،وعنه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وإبنا أبي شيبة وبندار وقتيبة بن سعيد وآخرون، أحسن الثناء عليه ابن مهدي ومعاذ بن معاذ، وقال أبو حاتم والنسائي وابن سعد: ثقة. وفي الميزان قال أبو حاتم: مرّةً لا يحتج به. وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال معاذ بن معاذ: ما رأيت أحداً أفضل من ابن أبي عدي[٣]،ولم يعرج الحافظ على الرواية الأخرى عن أبي حاتم، فجزم بأ نّه ثقة كما تقدّم.

ورجال إسناد الحديث السابع رجال الصحيحين إلّا شيخ النسائي، فمن رجال البخاري والأربعة، وهو ثقة حافظ وقد قرنه بأحمد بن عثمان، وهو من رجال الصحيحين والمشترك منهم ماعدى الرابع والسادس وقد تقدّموا إلّا هاني بن أيوب، فمن رجال النسائي فقط، وهو الحنفي الكوفي قال في التقريب مقبول[٤].وقال الذهبي: صدوق. وضعّفه ابن سعد[٥]. وهو في الحقيقة هنا من رجال المتابعة والشواهد لصحة الحديث من طرق، كما تقدّم وتواتره إلى حيث لم يبلغه مثله من الأحاديث المتواترة، روى عن طاوس والشعبي ومحارب بن دثار اي وطلحة بن مصرف، كما هنا، وعنه ابنه أيوب وابن مهدي وحسين الجعفي والوليد بن القاسم الهمداني وعُبَيد الله بن موسى، قال ابن سعد: كان عنده أحاديث

---

١ - تقريب التهذيب :٤٩٩/٢رقم ٥٨٩٨.

٢ - الطبقات :٢٤٠/٢.

٣ - تهذيب التهذيب :١٢/٩رقم ١٧.

٤ - تقريب التهذيب :٦٣٣/٢رقم ٧٥٣٩.

٥ - ميزان الاعتدال :٧١/٧رقم ٩٢٠٣.

وفيه ضعف[١]. وذكره ابن حبّان في الثقات ،وقد روى عنه ثقة، وروى عن ثقة، ولم يخالف حديثه هذا حديث الثقات، فهو ثقة على مذهب ابن حبّان، فلذا عدّه في الثقات.

وشيخه طلحة وهو ابن مصرِّف بن عمرو اليامي - بالتحتانية -الكوفي ثقة قارىء فاضل كما في التقريب[٢]. روى له الستّة ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله وأبو طالب والمرشد بالله وصاحب المناقب[٣]. روى عن أنس، وقيل أدركه ولم يثبت له سماع منه، وعن عبدالله بن أبي أوفى وزيد بن وهب وسعيد بن جبير اي وعمير بن سعيد ،كما يأتي، وعنه أبو اسحاق السبيعي والأعمش وشعبة اي وهانيء بن أيوب ،كما تقدّم .قال ابن معين وأبو حاتم والعجلي: ثقة. وكذا قال ابن سعد وزاد: وله أحاديث صالحة، وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال أبو معشر ما ترك بعده مثله وأثنى عليه خيراً، وقال ابن ادريس :كانوا يسمّونه سيّد القُرّاء[٤].

وشيخه عُمَير- مصغراً- بن سعيد، ويقال: ابن سعد، وهو النخعي الصُهْبَاني -بضم المهملة وسكون الهاء بعدها موحدة وبعد الألف نون ثمّ تحتانية ثقيلة -الكوفي، ثقة، أخرج له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي في مسند عليّ وابن ماجة[٥]. ولم يذكره صاحب الطبقات، روى عن عليّ عليه السلام وأبي موسى وسعد بن أبي وقّاص والحسن بن عليّ وغيرهم، وعنه الشَّعبي والسبيعي والأعمش وطلحة بن مصرّف وغيرهم، وقال ابن معين وابن سعد والعجلي: ثقة. إلّا أنّ الأخيرين قالا: ابن سَعْد -أي بزنة فَلْس - وأفرط ابن حَزْم في الملل والنحل، فقال: مجهول. قال الحافظ ابن حجر: ولقد إستعظمت هذا القول، ولولا شرطي في كتابي

---

١ - تهذيب التهذيب :٢١/١١رقم٤٢.

٢ - تقريب التهذيب :٢٦٤/١رقم ٣١١٦.

٣ - الطبقات :٤٣٠/١.

٤ - تهذيب التهذيب :٢٥/٥رقم٤٣.

٥ - تقريب التهذيب :٤٥٣/١رقم ٥٣٦٩.

٩٩ (٧) أخبرنا محمّد بن يحيى بن عبدالله النيسابوري وأحمد بن عثمان بن حكيم قالا: حدّثنا عبيدالله بن موسى قال: أخبرنا هانىء ابن أيوب عن طلحة قال :حدّثنا عمير بن سعيد إنّه سمع علياً عليه السلام وهو ينشد في الرحبة: مَن سمع رَسُول الله ﷺ يقول: من كنت مولاه فعليٌّ مولاه؟

هذا ما عرّجت عليه، فإنّه من أشنع ما وقع لابن حَزْم سامحه الله، وله روايات عن غير عليّ، فما أدري ما هذا الجَزْم من ابن حَزْم[١] .وثَمّة عُمَيرة بن سعد الهمداني الكوفي عدّه في تهذيب التهذيب من رجال الخصائص ،وهو محتمل لأ نّه روَى عن عليّ وأبي هريرة في بضعة عشر رجلاً من الصحابة وعن أبي سعيد وأنس وعنه طلحة بن مصرف والزبير ابن عدي، قال ابن القطان لم يكن ممّن يعتمد عليه وذكره ابن حبّان في الثقات[٢]. وفي التقريب: مقبول[٣]. وإنّما ذكرته لاختلاف النسخ، ففي المطبوعتين عَمْرو بن سَعْد كلاهما- بزنة فَلْس -وفي المخطوطتين كما صدرته ،وعمرو بن سَعْد هذا فدكيّ متأخر من السادسة فلا يروي عن عليّ عليه السلام، لأ نّه ممّن مات بعد المائة، وروايته عن التابعين فقط، وأشهلي وهو عمرو بن معاذ بن سعد، ويقال عَمرو بن سعد ينسب إلى جدّه وهو مقبول ،والأول ثقة، وهذا من الثالثة فهو محتمل للرواية عن عليّ عليه السلام إلاّ أ نّه لم تذكر له رواية عنه وإنّما روى عنه زيد بن أسلم، ولعل هذا من التصحيف وهو قليل في هذا المختصر.

قوله: في الرحبة .كما في الحديث السابق، الرحب السعة، ومنه قوله تعالى ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمْ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾[التوبة/٢٥]ورحبة المكان من دار ومسجد- بالتحريك وتسكن - مُتّسعُهُ، وكان عليّ كرّم الله وجهه يقضي بين

---

١ - تهذيب التهذيب :١٤٦/٨رقم ٢٥٩.

٢ - تهذيب التهذيب :١٥٢/٨رقم ٢٧٣.

٣ - تقريب التهذيب :٤٥٤/١رقم ٥٣٨٢.

فقام ستّة نفر فشهدوا.

(١٠٠) (٨) أخبرنا محمّد بن المثنّى قال: حدّثنا محمّد قال: حدّثنا شعبة عن أبي إسحاق قال: حدّثنا سعيد بن وهب قال:

الناس في رحبة مسجد الكوفة وهي صحنه، قال الفرّاء: يقال للصحراء بين أفنية القوم والمسجد رحبة لسعتها ،كما في القاموس وشرحه[١].

وفي الحديث العاشر: انّ الانشاد كان على المنبر، وهذا يؤيّد ما مرّ انّ الانشاد تكرر في أزمنة وأمكنة وتعدد المجيبون، لاختلافهم في مقدار العَدد ،واختلاف الحديث بالزيادة وبتركها مع اختلاف من سُمّي منهم.

قوله: فقام ستّة. كذا في المطبوعتين، وفي المخطوطتين بضعة عشر، وهذا اللفظ قد تعدّد في غير هذه الرواية، فدل على التعدد ،كما مرّ، ويأتي بعد هذا بلفظ خمسة ،أو ستّة وفي الذي بعده ستّة من جانب وستّة من جانب آخر في روايتين ولعل الاقتصار والاشتباه يمكن في بعض الروايات، وأمّا في بعضها، فلا ،كرواية أربعة عشر ورواية ستّة عشر ورواية سبعة عشر ورواية ثلاثين ورواية ثلاثة عشر، وكثير منها رواته ثقات، إذ الاشتباه والاقتصار إنّما يقدر ويمكن في بعضها ،على انّ بعض المراتب قد سمّوا رجالها مع إختلافهم، ولهذا ترجَّح تعدّد هذه الواقعة من عليّ عليه السلام ،ولا مانع عند حُصُول المقتضي، وهو قد يتكرَّر عُرُوضُه فَتأمّل [١٥٠]

قوله :سعيد بن وهب، رجال هذا الاسناد وهو الثامن رجال الصحيحين إلّا الخامس، فمن رجال مسلم والبخاري في الأدب المفرد والنسائي، وكلهم مشتركون، ومحمّد هو ابن جعفر غُنْدر، وقد تقدّموا إلّا هذا وهو سعيد بن وهب الهمداني -بسكون الميم -الخَيْواني -بفتح المعجمة وسكون التحتانية

١ - القاموس وتاج العروس: ر ح ب .

قام خمسة أو ستة من أصحاب رسول الله ﷺ فشهدوا انّ رسول الله ﷺ قال: من كنت مولاه فعليّ مولاه .

١٠١ (٩) أخبرنا عليّ بن محمّد قاضي المصيصة قال: حدّثنا خلف قال :حدّثنا شعبة عن أبي إسحاق قال: حدّثني سعيد ابن وهب انّه قال: قام مما يليه ستة صحابة، وقال زيد بن يُثيع: وقام مما يليه ستة، فشهدوا إنّهم سمعوا رسول الله ﷺ يقول: من كنت مولاه فعليّ مولاه .

١٠٢ (١٠) أخبرنا أبو داود قال: حدّثنا عمران بن أبان قال: حدّثنا شريك قال: حدّثنا أبو إسحاق عن زيد بن يُثَيْع قال: سمعت عليّ بن أبي طالب ﷺ يقول على منبر الكوفة: إنّي أنشد الله رجلاً ولا أنشد إلّا أصحاب محمّد سمع رسول الله ﷺ يوم غدير خم يقول: من كنت مولاه فعليّ مولاه، أللّهمّ وال من والاه وعاد من عاداه، فقام ستة من جانب المنبر وستة من الجانب الآخر، فشهدوا انّهم سمعوا رسول الله ﷺ يقول ذلك قال شريك: قلت لأبي إسحاق: هل البراء بن عازب يحدّث بهذا عن رسول ﷺ ؟ قال: نعم. قال أبو عبدالرحمن: ابن أبان الواسطي ليس بقويّ في الحديث .

وبعد الألف نون نسبة إلى خيوان المعروف -كان يقال له القُراد- بضم القاف مخففاً -كوفيّ ثقة مخضرم أدرك زمن النبيّ ﷺ، أخرج له البخاري في الأدب المفرد ومسلم في الصحيح والنسائي[1]. والسمّان ،أو الناصر[2]. لاشتباه الرمز في بعض المواضع، له في الخصائص خمس روايات، سمع من معاذ بن جبل في حياة النبيّ ﷺ وروى عنه وعن ابن مسعود وعليّ كرّم الله وجهه وسلمان وحذيفة وخباب بن الأرت وأمّ سلمة وغيرهم، وعنه ابنه أبو سلمة وأبو اسحاق

١ - تقريب التهذيب :٢١٤/١رقم ٢٤٨٥.

٢ - الطبقات :٣٤٩/١.

وعمارة بن عمير والسري ابن اسماعيل وغيرهم، ووثّقه العجليّ وابن نمير وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال ابن معين :ثقة. قال ابن سعد: عرف بالقراد للزومه عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه[١].

ورجال السند التاسع كلّهم ثقات، وأكثرهم من رجال الصحيحين، والمشترك منهم غير الأوّل والثاني، تقدّموا، وفي نسخة مخطوطة جعل بدل شعبة إسرائيل ورجال إسناد الحديث العاشركلّهم ثقات ،مشتركون إلاّ الأول من رجال الصحيح، غيره، وغيرالثاني ، وهوعمران بن أبان، ولهذا قال النسائي: ابن ابان ليس بقويّ في الحديث، وفي قوله هذا توثيق مّا لما تقدّم انّ هذا الوصف يشعر بتوثيق مّا وتضعيف مّا لتوسطه، ونفي القوّة ليس نفياً لأصل الثقة، ولهذا ذكره ابن حبّان في الثقات، وهو عمران بن أبان بن عمران السُلَمي الواسطي الطحان قال في التقريب:ضعيف[٢]. أخرج له النسائي في الخصائص ،زاد في الطبقات وصاحب المحيط [٣].رَوَى عن شعبة وحُرَيْز بن عثمان وحمزة الزيّات وشريك القاضي وغيرهم، وعنه أبو داود الحرّاني والحسن بن عليّ الخَلاّل وحجاج بن الشاعر وجماعة، قال أبو داود: بلغني انّه قذف قوماً، قال ابن معين: ليس بشيء.وقال النسائي: ضعيف. وقال مرّة: ليس بالقويّ. وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال ابن عدي: له غرائب خاصة عن محمّد بن مسلم الطائفي ولا أرى بحديثه بأساً، ولم أر له حديثاً منكراً. وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث وقال العقيلي: لا يتابع.وقال العجلي: ليس بثقة. وقال الذهبي: مقل. كما في تهذيب التهذيب[٤] .وهذا القدح غير ضائر في خصوص هذا الحديث لتواتره والتواتر يحصل بخبر من ليس بأهل للرواية وإن كان خارجاً عن الملّة، فضلاً عن

---

١ – تهذيب التهذيب :٩٥/٤رقم ١٦٠.

٢ – تقريب التهذيب :٤٤٩/١رقم ٥٣٢٨.

٣ – الطبقات :١٨٠/١.

٤ – تهذيب التهذيب :١٢١/٨رقم٢١٢.

من قدح فيه قدحاً مجملاً، وهو هنا في المتابعات، وحكاية القذف ينظر في صحتها، وباب التوبة مفتوح، ولهذا وثّقه ابن حبّان وغيره، كما ترى، ولو صحت هذه الحكاية من غير توبة ما ساغ لهم توثيقه.

وشيخه شريك القاضي من رجال مسلم والأربعة صدوق يخطيء كثيراً ،وفيه ما مرَّ في الكلام على إسناد الحديث العاشر من الباب السادس.

وأمّا تخاريج بقيّة أحاديث الباب وشواهدها فقد مرّت وتكررت وكثرت وتواترت ،كما سلف.

وأمّا شرح معاني الأحاديث وبسط الكلام عليها فليس بمقصود هنا إلّا ما لا بُدّ منه، وقد أخرج الحديث الثامن أحمد قال الهيثمي: ورجاله رجال الصحيح[1]. وقال في التاسع: رواه عبدالله والبزّار بنحوه، وإسنادهما حسن ،انتهى[2]. وهذه عِلَاوةٌ أخذاً بالصناعة الحديثية، والزيادة على ما تقدّم في الكلام على الحديث الأول تعدّ تكريراً لا لفائدة جديدة. وفي قوله: قال شريك: فقلتُ لأبي إسحاق هل البراء بن عازب يحدّث بهذا عن رسول الله ﷺ ؟قال: نعم.

فائدة

وهي رواية أخرى لهذا الحديث عن صحابي آخر، وقد سمع أبو إسحاق عن البراء بن عازب، كما في ترجمته من تهذيب التهذيب[3]. وإنّما الخلاف في سماعه من أنس وابن عمر والنعمان بن بشير ونحوهم، ولم يصرّح الحافظ بالخلاف في سماعه من البراء، ولهذا تمت أحاديث الباب أحدعشر حديثاً عن خمسة من الصحابة، وإن كانت الأسانيد عشرة، للاشتراك في رجال الأخير منها

---

١ - مجمع الزوائد:٨٩/٩ ح ١٤٦١٣،ومسند أحمد:٥/ ٣٦٦ ح ٢٣١٥٦

٢ - مجمع الزوائد:٩٢/٩ ح ١٤٦٢٧،ومسند أحمد:١/ ١١٨ ح ٩٥٠،ومسندالبزّار :٣/ ٣٥ ح ٧٨٦.

٣ - تهذيب التهذيب :٦٣/٨رقم ١٠٠.

ب ١٨- ذكر قول النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم: عليّ وليّ كل مؤمن بعدي. وفيه ١ عن ١.

١٠٣ (١) أخبرنا قتيبة بن سعيد قال: حدّثنا جعفر - يعني ابن سليمان - عن يزيد الرّشك عن مطرف بن عبدالله عن عمران ابن حصين قال: جهّز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جيشا واستعمل عليهم عليّ بن أبي طالب ،فمضى في السرية، فأصاب جارية ،فأنكروا عليه ، وتعاقد أربعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إذا لقينا رسول الله أخبرناه بما صنع، وكان المسلمون إذا رجعوا من سفر بدأوا برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فسلّموا عليه ،فانصرفوا إلى رحالهم ،فلمّا قدمت السرية سلّموا على النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، فقام أحد الأربعة ،فقال: يا رسول الله ألم تر انّ عليَّ بن أبي طالب صنع كذا وكذا، فأعرض عنه رسول الله ،ثمّ قام الثاني وقال مثل ذلك ثمّ الثالث فقال مثل مقالته ثمّ قام الرابع فقال مثل ماقالوا، فأقبل إليهم رسول اللّه صلى الله عليه وآله وسلم والغضب يبصر في وجهه، فقال :ما تريدون من عليّ !انّ عليّاً منّي وأنا منه، وهو وليّ كل مؤمن بعدي .

غير الصحابيّ، على انّ رواية البراء بن عازب لحديث الغدير عند أحمد والثعلبي، كما تقدّم في الكلام على الفصل الأول من الحديث الأوّل من أحاديث الباب.

(ذكر قول النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم :عليّ وليّ كل مؤمن بعدي)

قوله: يزيد. هو الرّشك، وهو يزيد بن أبي يزيد الضبعي، ورجال الاسناد رجال الصحيحين إلّا جعفر بن سليمان ،فمن رجال مسلم والأربعة، فكلّهم من رجال الصحيح، وكلّهم مشتركون، غيره، والحديث مشترك، فالحديث صحيح إذ الأصل عدم العلّة والشذوذ في الأغلب مع ما تقدّم، وقد تقدّموا.

قوله: انّ عليّاً منّي وأنا منه الخ ،الحديث تقدّم أول الباب الثاني عشر مختصراً بإسناده مع اختلاف شيخ النسائي فقط مع حذف القصة، وعن حُبْشي بن جُنادة والبراء بن عازب وعليّ كرّم الله وجهه نحوه في قصة ابنة حمزة، ونحوه في الباب الخامس عشر، ويأتي نحوه من حديث بريدة في الباب الذي بعد هذا وشواهده ومخارجه تقدّمت في الباب الثاني عشر من طرق بألفاظ عن

ب - ١٩ - ذكر قول النبيّ ﷺ عليّ وليّكم بعدي. وفيه ١ عن ١

١٠٤ (١) أخبرنا واصل بن عبدالأعلى الكوفي عن ابن فُضَيل عن الأجلح عن عبدالله بن بريدة عن أبيه

(ذكر قول النبي ﷺ :عليّ وليّكم بعدي)

زهاء عشرين صحابياً، ومثل هذا يبلغ درجة التواتر.

وأمّا الفصل الثاني فقد يرجع في المعنى إلى أحاديث الباب السابع عشر، وقد كثرت وحسنت وصحت وتواترت في الجملة، كما تقدّم. والحديث أورده أحمد في مسند عمران بن حصين، حدّثنا عبدالله حدّثني أبي حدّثنا عبدالرزاق وعفان المعنى، وهذا حديثه قالا: حدّثنا جعفر بن سليمان، قال: حدّثني يزيد الرِّشك إلى آخر الإسناد والمتن إلّا انّ فيه: فأقبل رسول الله ﷺ على الرابع[1]. وفي نسخة من الخصائص: فأقبل عليه. بوضع المُضْمَر موضع المُظْهَر، كما في كنز العمّال[2]. والكل ظاهر، ورجال إسناد أحمد إلى جعفر بن سليمان أئمّة ثقات حفّاظ من رجال الصحيحين إلّا عبدالله بن أحمد، وهو ثقة حافظ من رجال النسائي والسند في الأصل إنّما هو من أبيه فصاعداً، لأ نّه راوي للمسند عن أبيه، وله زوائد معروفة ليس هذا منها، فتعددت طرق الحديث فأزداد صحة وقوّة، وعزاه في كنز العمّال إلى ابن أبي شيبة وابن جرير وصححه، وهذا شاهد ثانٍ على الصّحة مع التواتر، كما مرّ. والأربعة الذين تعاقدوا مبهمون، لم أقف على أسمائهم.

قوله: واصل بن عبدالأعلى الكوفي. رجال هذا الاسناد بين ثقة كالأول

---

١ - مسندأحمد:٤/ ٤٣٧ ح ١٩٩٢.

٢ - كنزالعمّال :١٤٢/١٣ح ٣٦٤٤٤.

قال :بَعَثَنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليمن مع خالد بن الوليد ،وبعث عليّاً على جيش آخر ،وقال: إن إلتقيتما فعليّ على الناس ،وإن تفرقتما فكل واحد منكما على جنده، فلقينا بني زبيد من أهل اليمن ،وظهر المسلمون على المشركين، فقاتلنا المقاتلة، وسبينا الذريّة، فاصطفى عليّ إمرأةً من السبي لنفسه ،قال بريدة: فكتب معي خالد بن الوليد إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخبره بذلك ،فلمّا أتيت النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم دفعت الكتاب فقرىء عليه، فرأيت الغضب في وجه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ،فقلت: يا رسول الله هذا مقام العائذ بعثتني مع رجل وأمرتني أن أطيعه ،ففعلت ما أرسلت به، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :لا تقع في عليّ ،فإنّه منّي وأنا منه ،وهو وليّكم بعدي، وإنّه منّي وأنا منه، وهو وليّكم بعدي .

وكلّهم مشتركون، وكذا الحديث، والرابع وصدوق يتشيّع كالثاني والثالث، وكلّهم مشتركون، وقد تقدّموا إلّا الأول وهو واصل بن عبدالأعلى بن هلال الأسدي الكوفي، وهو ثقة، أخرج له مسلم والأربعة[١]. ومحمّد بن منصور والمؤيّد بالله[٢]. روى عن أبي بكر بن عياش ووكيع وأسباط بن محمّد وابن فضيل ويحيى بن آدم وغيرهم، وعنه الجماعة سوى البخاري وأبو حاتم وأبو زرعة وابن أبي عاصم ومطيّن وآخرون، قال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي ومحمّد بن عبدالله الحضرمي: ثقة، وذكره ابن حبّان في الثقات[٣]

قوله: بعثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلخ، هذا الحديث قد كثر فيه الخبط والزيادة

١ – تقريب التهذيب :٦٤٤/٢رقم ٧٦٦٥.

٢ – الطبقات :٤٠٨/٢.

٣ – تهذيب التهذيب :١٠٤/١١رقم ١٧٩.

والإبدال والسقط في نسخ الخصائص ،وكذا في غيرها ، فتوخيت متنه من مسند أحمد ، وتاريخ ابن كثير ، وهي رواية أحمد ، لسلامتها إن شاء الله . وسأشير إلى ما خالفه في حديث الخصائص للتنبيه على الاختلاف ، ففي المخطوطة على حِدَتِه بدل« جنده» وظفر المسلمون بدل« ظهر» فاصطفى عليّ جارية بدل «امرأة» وكتب بذلك خالد وأمرني أن أنال منه وفيها أمرتني بطاعته بدل« أن أطيعه» فبلغت بدل« ففعلت» فدفعت الكتاب ونلت من عليّ لاتقعن وفي نسخة لاتبغضن بدل« لاتقع» يا بريدة «لْي عليّاً» أمر من الولاية ، وفيه زيادة حرف العِلّة والقياس حذفه .

فائدة

المعتلّ الثلاثي المفروق أربعة أقسام بحسب القسمة العقلية ، لأنّ الفاء إمّا واو أو ياء واللام كذلك ، وليس في كلامهم من هذا النوع ما فاؤه ياء ولامه ياء إلّا يديت بمعنى أنعمت وييّت أي كتبت ياء فالفاء في غيرهما واو فقط واللام لا تكون إلّا ياءً لأ نّه ليس في كلامهم ما يكون فاؤه واواً ولامه واواً إلّا لفظة الواو كما في شرح السعد على تصريف الزنجاني . والمراد من المفروق هنا ما كان فاؤه واواً ولامه ياءً فيحذفان منه معاً عند الأمر ، أمّا الأول فلكون الأمر مقتضب من المضارع وقد سقط ذلك في المضارع لعلّة تصريفية ، وأمّا الثاني فلكونه مَبْنيّاً على ما يجزم به المضارع والمعتل اللام يجزم بحذفها فتقول في الأمر من وَلِيَ يَلِي وَوَدَي يَدِي وَوَشَي يَشي لِ و دِ و شِ وقد أشار إلى ذلك الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل[١٥٢] نظماً ، فالباقي في الأمر من هذا الباب حرف واحد وهو عين الكلمة لصحته ، فما في بعض النسخ بإثبات الياء وهي لام الكلمة لحن ، وقد أوردته ،كما وجدته ، وفي رواية المسند تكرير للفظ الحديث مرّتين دون

الخصائص، وَلعله أسْقَطه مَن أسقَطَه توهّماً منه انّه تكرار من الناسخ ،وقد أشرت إلى هذه الرواية وغيرهافي الكلام على الحديث الثاني من الباب السابع عشر مع سائر روايات بريدة لهذا الحديث، وأشرت إلى انّ له في مسند بريدة من مسند أحمد ستّ روايات هذه إحداها[١]. والثانية ،كالشرح لهذه الرواية بلفظ حدّثنا عبدالله حدّثني أبي ثنا روح ثنا عليّ ابن سويد بن منجوف عن عبدالله بن بريدة عن أبيه قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وآله عليّاً إلى خالد بن الوليد ليقسم الخمس، قال فأصبح عليٌّ ورأسه يقطر، قال: فقال خالد لبريدة: ألا ترى إلى ما يصنع هذا ؟ لما صنع عليّ قال: وكنت أبغض عليّاً، قال: فقال: يابريدة أتبغض عليّاً؟ قلت: نعم قال: فلا تبغضه ،قال روح مرّة: فأحبّه فإنّ له في الخمس أكثر من ذلك إنتهت [٢] وأخرجه البخاري من هذه الطريق من الفتح مختصراً[٣]. وفي رواية أحمد هذه إيجاز الحذف ،أو سقط لجمل تظهر من الرواية المزبورة آنفاً ورجال هذه الرواية ثقات، وقد ساقها ابن كثير هكذا فقال خالد: ألا ترى ما يصنع هذا؟ قال: فلمّا رجعت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله أخبرته، فقال: يا بريدة أتبغض عليّاً إلخ [٤]. والرواية الثالثة وهي أوضح أيضاً من طريق عبدالجليل، ورجالها رجال الصحيح غيره، وهو ثقة ،كما تقدّم أيضاً قال: أبغضت عليّاً بُغْضاً لم يبغضه أحد قطّ، قال: وأحببت رجلاً من قريش لم أحبّه إلّا على بغضه عليّاً قال: فبعث ذلك الرجل على خيل فصحبته ما أصحبه إلّا على بغضه عليّاً، قال، فأصبنا سبياً ،قال: فكتب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ابعث إلينا مَنْ يخمسه، قال: فبعث إلينا عليّاً، وفي السبي وصيفة هي

---

١ – تقدّم تخريجه باب ١٧ ح ٣.

٢ – مسند أحمد : ٥ / ٣٥٩ ح ٢٣٠٨٦

٣ – فتح الباري :٨ /٣ ٥ .

٤ – البداية والنهاية : ٧ / ٧٤٤

أفضل من السبي، فخمّس وقسّم، فخرج ورأسه مغطى، قلنا: يا أبا الحسن ما هذا؟ قال: ألم تروا إلى الوصيفة التي كانت في السبي، فإنّي قسّمت وخمّس فصارت في الخمس، ثمّ صارت في بيت النبيّ ﷺ، ثمّ صارت في آل عليّ، ووقعت بها، قال: فكتب الرجُل إلى نبيّ الله ﷺ، فقلت: ابعثني، فبعثني مصدقاً، قال: فجعلت أقرأ الكتاب وأقول صدق، قال: فأمسك يدي والكتاب، وقال: أتبغض عليّاً؟ قال: قلت: نعم، قال: فلا تبغضه، وإن كنت تحبّه فازدد له حبّاً، فوالذي نفس محمّد بيده لنصيب آل عليّ في الخمس أفضل من وصيفة، قال: فما كان من الناس أحد بعد قول رسول الله ﷺ: أحبّ إليّ من عليّ، قال عبدالله: فوالذي لا إله غيره مابيني وبين النبيّ ﷺ في هذا الحديث غير أبي بريدة، انتهى[١]. قال ابن كثير تفرد به أحمد[٢]. وفي اختلاف سياقات الروايات ما مرّ من التأويل والاحتمالات، وكذا الفوائد والنكات كما أشرت إليها أيضاً في الفصل الأخير من المقدمة إجمالاً.

فصل

وقد ساق روايات حديث الباب وقصته الحافظ ابن كثير في أواخر الجزء السابع من تاريخه، فأورده بستّ عشرة رواية، فصاعداً، ذكر بعضها وأشار إلى بعض، ولتمام الفائدة الحديثية والمعنوية حَسُنت الإشارة إليها، لتعدد مخارجها واختلاف ألفاظها ورواتها، وفيها تخريج وشواهد لحديث الباب، فأورد حديث ابن عباس عن بريدة بلفظ الرواية الثالثة من الباب السابع عشر عند الحاكم وغيره كما مرّ.

---

١ - مسند أحمد: ٥/ ٣٥٠ ح ٢٣٠١٧.

٢ - البداية والنهاية: ٧ / ٣٤٥.

ثمّ أورد رواية أحمد هذه من طريق ابن نمير عن الأجلح ،كما مرّ، قال: وهذه اللفظة يعني قوله « وهو وليّكم بعدي» منكرة. والأجلح شيعيّ، ومثله لا يقبل إذا إنفرد بمثلها، وقد تابعه فيها من هو أضعف منه قال: والمحفوظ رواية أحمد عن وكيع عن الأعمش عن سعد بن عُبَيدة عن عبدالله بن بريدة عن أبيه يرفعه بلفظ: من كنت مولاه فعليّ وليّه ،انتهى[1]. وفيه انّ هذا اللفظ قد تكرر في الخصائص فيما مرّ وفيما يأتي، وتقدّم في حديث ابن عباس الطويل في الباب الرابع، وفي المسند وفي مجمع الزوائد وفي تاريخ ابن كثير نفسه وصححها هو والحاكم والذهبي ورواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط. قال الهيثمي ورجال أحمد رجال الصحيح غير أبي بَلْج وهو ثقة وفيه لِينْ، وصححه الحاكم والذهبي من طريقه، ولها شواهد تقدّمت الإشارة إليها ثمّة وفي الكلام على الحديث الأول من الباب الثاني عشر، وفي أواخر الباب السابع عشر وفي الباب الثامن عشر وتأتي في الباب العشرين وغير ذلك بل أوردها الحافظ ابن كثير فيما يأتي عنه قال: ورواه أحمد والحسن بن عرفة عن الأعمش به. ورواه النسائي عن أبي كريب عن أبي معاوية به ،ورواه أحمد عن روح أي ابن عبادة عن عليّ بن سويد ابن منجوف ،كما تقدّم ،ورواه البخاري أي مختصراً من طريق روح بن عبادة عن عليّ بنّ منجوف ، ويأتي لفظها، وكلام الحافظ عليها في الفصل الثاني، قال ورواه أحمد من طريق عبدالجليل، كما تقدّم قال: وروى غير واحد هذا الحديث عن أبي الجَوّاب عن يونس عن أبيه عن البراء بن عازب نحو حديث بريدة، وهذا غريب أي للتفرد وإلّا فرواته ثقات، كما يأتي ورواه الترمذي عن أبي الجَوّاب به، وقال: حسن غريب لا نعرفه إلّا من حديثه، ورواه أحمد اي من

---

١ - البداية والنهاية : ٧ / ٣٤٤

طريق عمران بن حصين المذكورة في الباب الثالث عشر لفظاً وإسناداً، ومن طريق عبدالرزاق عن جعفربن سليمان ،كما مرّ أيضاً ،وفيه ذكر الأربعة الذين قالوا ما قالوا، وقول النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لهم: دعوا عليّاً ثلاثاً، انّ عليّاً منّي وأنا منه ،وهو وليّ كل مؤمن قال: ورواه الترمذي والنسائي عن قُتَيبة بن سعيد عن جعفر بن سليمان، وفيه انّه أصاب جارية من السبي ،كما مرّ، ثمّ قال الترمذي: حسن غريب ولا نعرفه إلّا من حديث جعفر بن سليمان وقد مرّ انّه من رجال مسلم والأربعة، وأخرج له البخاري في الأدب المفرد قال :ورواه أبو يعلى الموصلي من طرق عن جعفر بن سليمان به، ورواه خيثمة بن سليمان عن أحمد بن حازم عن عبيدالله بن موسى عن دكين عن وهب بن حمزة، وهذه قصة أخرى قال:سافرت مع عليّ ابن أبي طالب من المدينة إلى مكة، فرأيت منه جَفوةً، فقلت لإن رجعت فلقيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأنالنّ منه ،قال:فرجعت فلقيت رسول الله فذكرت عليّاً فنلت منه، فقال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لا تقولنّ هذا لعليّ، فإنّ عليّاً وليّكم بعدي ورواه أبو داود الطيالسي عن شعبة عن أبي بَلج عن عَمرو بن ميمون عن ابن عباس: انّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لعليّ: أنت وليّ كل مؤمن بعدي، قال: ورواه أحمد عن أبي سعيد، قال: إشتكى عليّاً الناسُ، فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطيباً فسمعته يقول[١٥٣]:أيّها الناس لا تشكوا عليّاً فوالله انّه لأخيشن في ذات الله ،أو في سبيل الله، قال: تفرد به أحمد، وهذه القصة ظاهرها التغاير، وقد تكون رواية بالمعنى قال: ورواه البيهقي مطولاً عن أبي سعيد الخدري سعد بن مالك، وفي روايته تفصيل وشرح، وذكر سبب آخر يدل على التعدد، كما مرّ قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليّ بن أبي طالب إلى اليمن، فكنت فيمن خرج معه، فلمّا أحضر إبل الصدقة سألناه أن نركب منها، ونريح إبلنا، وكنّا قد رأينا في إبلنا خللاً، فأبى علينا، وقال: إنّما لكم منها

سهم ،كما للمسلمين ، فلمّا فرغ عليّ إنصرف من اليمن راجعاً ، وأمرّ علينا رجلاً فأسرع هو فادرك الحج ، فلمّا قضى حجته قال له النبيّ صلى الله عليه وآله :إرجع إلى أصحابك حتى تقدم عليهم ، قال أبو سعيد :وقد كنّا سألنا الرجل الذي إستخلفه ما كان عليّ منعنا إيّاه ففعل ، فلمّا جاء عليّ عرف في إبل الصدقة إنّها قد ركبت ، فذمّ الذي أمرّه ولامه ، فقلت : أما انّ لله عليَّ إن قدمت المدينة لأذكرنّ لرسول الله صلى الله عليه وآله ولأخبرنّه بما لقينا من الغِلْظة والتضييق ، فلمّا قدمنا المدينة دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله ، فسألني عن نفسي وعن أهلي فأحْفَى المسألة فقلت : يارسول اللّه لقينا من عليّ من التضييق والغلظة وسوء الصحبة أي مالقينا ،وجعلت أعدد مالقينامنه حتى إذاكنت فيوسط كلاميضرب على فخذي وقال : مَهْ بعض قولك لأخيك عليّ ، فواللّه لقد علمت انّه أخيشن في سبيل اللّه قال فقلت في نفسي : ثكلتك أمّك سعد بن مالك والله لا أذكره بسوء سرّاً ولا علانيةً ولا مانع من تأويل هذه الرواية بتعدد أسباب الشكاية وإلّا فظاهرها أ نّها أخرى وفيها تخصيص لما تقدّم في الكلام على الفصل الأول من الحديث الأول من الباب السابع عشر انّ حجة الوداع حضرها معظم الصحابة ،أو كلّهم ، لأنّ رجوع أمير المؤمنين عليه السلام إلى أصحابه الذين سبقهم إلى الحج ولم يحجوا معه وتلك الحجة حجة الوداع ، ولعل أمير المؤمنين اتفق بأصحابه قريباً بعد الأمر له بالرجوع إليهم بعد حجة الوداع بدليل حضر غدير خم وكان ما كان من الحديث ثمّ ساق ابن كثير حديث عمرو بن شاس - بمعجمتين بينهما ألف هنا - وفي مواضع من الكنز ومجمع الزوائد ، وفي عدّة مواضع فيهما وفي غيرهما وفي الإصابة للحافظ ابن حجر والاستيعاب للحافظ ابن عبدالبرّ ضبط بصورة الرسم فقط - بمعجمة فمهملة بعد الألف - وقد مرّ الحديث في الكلام على الحديث الأول من الباب السابع عشر وغيره ، وساقه

بألفاظه من طرق،انتهى[١]. ملخصاً بتصرف.

قصلٌ

وأخرج البخاري أصل القصة وعقد لهاباباً في المغازي: فقال: بعث عليّ بن أبي طالب وخالد بن الوليد رضي اللّه عنهماإلى اليمن قبل حجة الوداع، وأورد فيه حديث البراء بن عازب، قال: بعثنا رسول الله ﷺ مع خالد بن الوليد إلى اليمن ،ثمّ بعث عليّاً بعد ذلك مكانه، فقال: مُرْ أصحاب خالد مَنْ شاء منهم يعقّب معك فليعقّب، ومَنْ شاء فليُقْبِل ،فكنت في من عقّب معه، فغنمت أواقي ذات عدد. وهذا الحديث ظاهر في أنّ هذا بعث آخر لغير قسمته الغنائم بدليل قول الحافظ في الفتح أورده البخاري مختصراً، و قد أورده الإسماعيلي، فزاد فيه فكنت ممن عقّب معه، فلمّا دنونا من القوم خرجوا إلينا فصلى بنا عليّ وصفّنا صفّاً واحداً، ثمّ تقدّم بين أيدينا، فقرأ عليهم كتاب رسول الله ﷺ ،فأسلمت همدان جميعاً، فكتب عليّ إلى رسول الله ﷺ باسلامهم، فلمّا قرأ الكتاب خرّ ساجداً ثمّ رفع رأسه وقال: السلام على همدان ،إلّا أنّه قال الحافظ: وعند الترمذي من طريق الأحوص عن أبي إسحاق في حديث البراء قصة الجارية، كما يأتي انتهى[٢]. فكأنّ التخميس كانَ لما قد كان حَصَل من قتال خالد ،كما تقدّم في قصة بني زبيد في رواية النسائي، ثمّ ساق البخاري حديث بريدة، وهو كالبيان لذلك قال: بعث النبي ﷺ عليّاً إلى خالد ليقبض الخمس، وكنت أبغض عليّاً وقد اغتسل، فقلت لخالد: ألا ترى إلى هذا، فلمّا قدمنا على النبيّ ﷺ ذكرت ذلك له فقال: يا بريدة أتبغض عليّاً، فقلت: نعم، قال: لا تبغضه، فإنّ له في الخمس أكثر

---

١ - البداية والنهاية: ٧ / ٣٤٤.

٢ - فتح الباري: ٨ / ٥٣.

من ذلك، قال الحافظ: هكذا وقع عند البخاري مختصراً، وقد أورده الاسماعيلي فقال في سياقه: بعث عليّاً إلى خالد ليقسم الخمس، وفي رواية ليقسم الفيء فاصطفى عليّ منه لنفسه سَبيئةً -بفتح المهملة وكسر الموحدة بعدها تحتانية ساكنة ثمّ همزة- أي جارية من السّبي، وفي رواية: فأخذ جارية من السّبي، وفي رواية: فأخذ منه جارية، ثمّ أصبح يقطر رأسه فقال خالد لبريدة: ألا ترى إلى ما صنع هذا، قال بريدة: وكنت أبغض عليّاً، ثمّ ساق رواية أحمد من طريق عبدالجليل ،كما تقدّم وفيها: فأصبنا سَبْياً، فكتب الرجل يعني خالداً إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم: إبعث إلينا من يخمسه، قال: فبعث إلينا عليّاً، وفي السبي وصيفة هي أفضل السبي قال: فخمّس وقسّم وخرج ورأسه يقطر إلى قوله فوقعت بها ،وفيها قول النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لبريدة بعد أن شكاه وقرىء عليه الكتاب الذي كتبه خالد من أجل ذلك: وإن كنت تحبّه فازدد له حبّاً، فوالذي نفس محمّد بيده لنصيب آل عليّ في الخمس أفضل من وصيفة، ثمّ أشار الحافظ إلى روايات أحمد المشار إليها آنفاً ومنها رواية الأجلح وفيها: لا تقع في عليّ فإنّه منّي وأنا منه، وهو وليّكم بعدي ولم يقل بنكارة هذه الجملة التي حكم بنكارتها ابن كثير، كيف وقد تواتر حديث الموالاة من وجوه، كما مرّ بل قال الحافظ :وأخرجه أحمد والنسائي من طريق سعيد بن عبيدة كذا في الفتح إن لم يكن فيه تصحيف، وقد مرّ مختصراً وفي آخره: فإذا النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قد احمرّ وجهه يقول: من كنت وليّه فعليّ وليّه وأخرجه الحاكم من هذا الوجه مطولاً وفيه قصة الجارية نحو رواية عبدالجليل، وهذه طرق يقوّي بعضها بعضاً ،انتهى[1]. وقد مرّ تصحيح ذلك عن الحاكم وغيره.

---

١ - فتح الباري: ٨ / ٥٣.

تنبيه

التعقِيب المذكور في حديث البراء بن عازب معناه أن يعود بعض العسكر بعد الرجوع، ليصيبوا غزوةً من الغد، قاله الخطابي، وقال ابن فارس هو غزاة بعد غزاة، قال الحافظ: والذي يظهر أ نّه أعمّ من ذلك، وأصله انّ الخليفة يرسل العسكر إلى جهة مُدّةً، فإذا انقضت رجعوا وأرسل غيرهم، فمن شاء أن يرجع من العسكرالأول معَ العسكر الثاني سُمّي رجوعه تعقيباً،انتهى[١]. وفيالنهاية التعقيب أن تعمل عملاً ثمّ تعود فيه ،انتهى[٢]. وهذا أظهر بالنظر إلى سياق البخاري، وعليه فالظاهر أن يقال فيكلام الحافظ: فمن شاءأن يبقى من العسكرالأول مع الثانيسمّي بقائه تعقيباً ،وعبارته ترجع إلى هذامع التأمل، قال الحافظ: قال أبو ذر الهروي: إنّما أبغض الصحابي عليّاً لأ نّه رآه أخذ من المغنم فظنّ أ نّه غلّ، فلمّا أعلمه النبيّ ﷺ انّه أخذ أقل من حقه أحبّه ،انتهى .قال الحافظ: وهو تأويل حسن لكن يبعّده صدر الحديث الذي أخرجه أحمد، أي كما تقدّم انّ البغض سابق على الخروج في هذه الغزاة، قال الحافظ: فلعل البغض كان لمعنى آخر، وزال بنهي النبيّ ﷺلهم عن بغضه[٣]

تنبيه آخر

قال الحافظ: وقد استشكل وقوع عليّ كرّم الله وجهه على الجاريةبغير استبراء، وكذا قسمته لنفسه[١٥٤] فأمّا الأول فمحمول على انّها كانت بكراً غير

---

١ – فتح الباري: ٨ / ٥٢ .

٢ – النهاية :ع ق ب .

٣ – فتح الباري :٨ / ٥٣ .

بالغة، ورأى أنّ مثلها لا يستبرأ ،كما صار إليه غيره من الصحابة ،ويجوز أن تكون حاضت عقب صيرورتها له، ثمّ طهرت بعد يوم وليلة، ثمّ وقع عليها، وليس في السياق ما يدفعه.

وأمّا القسمة فجائزة في مثل ذلك ممّن هو شريك فيما يقسمه كالإمام إذا قسم بين الرعيّة وهو منهم، فكذلك مَنْ نَصَبَه الإمام قام مقامه ،انتهى [١]. ويأتي في الحديث الأول من الباب الثاني والعشرين عن بريدة انّ أمير المؤمنين قسم ثلاث مرّات قسمة بعد أخرى حتى صارت الوصيفة في آل عليّ وربّما قسم ما لآل عليّ أيضاً حتى صارت في نصيبه، بدليل قوله عليه الصلاة والسلام: فوالذي نفسي بيده لنصيب آل عليّ في الخمس أفضل من وصيفة، وربما مضت مدّة الاستبراء بعد القسمة قبل أن يقع أمير المؤمنين عليه السلام على الجارية وليس في الحديث ما يدفع هذا الاحتمال صريحاً ،لأنّ الفاء وإن كانت للتعقيب فهي لتعقيب كل شيء بحسبه نحو قوله تعالى ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾ [الأعلى/٥]أي فتاتاً يابساً بعد الخضرة، قيل: وفي الآية تقديم وتأخير للفاصلة، والأصل فجعله أحوى غثاً ،لأنّ الحوّة سواد يضرب إلى الخضرة نحو قوله﴿ حَتَّى إِذَا أَخَذَتْ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ﴾[يونس/٢٤] والغثاء الجاف اليابس الهشيم، وبين الوصفين بون، ونحو قوله تعالى﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً﴾[المؤمنون/١٤] وبين الخلقين أربعين يوماً وكقولهم: تزوج زيد فولد له ولد، فقد صححوا مثل هذا المثال مع انّ ما بين ما قبلها وما بعدها مدّة الحمل، وأمّا قوله: فأصبح عليّ ورأسه يقطر، فأصبح وأخواتها تأتي لصيرورة من غير ملاحظة أصل وضعها. ومنه قوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَى أَنَّ اللهَ أَنزَلَ مِنْ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[الحج /٦٣] أي تصير بعد أيّام ويصبح أن تكون الفاء من الآية

---

١ - فتح الباري:٨ / ٣ ٥ .

من قبيل المُثل المذكورة أيضاً ،ولا يبعد أن تطول أيّام القسمة لا سيّما في الغنيمة الكثيرة ،وهذه أوجه وجيهة، وليس في القصّة أنّهم شكوا إلى رسول اللّه ﷺ من أجل الوطء قبل الأستبراء، ولا في الجواب مايشعر بذالك، ولوكان الوطء قبل الاستبراء مثلاً لذكروه، وكان عندهم من أكبر القوادح لتوفّرالدواعي منهم إلى ذلك، لماتقدّم عن بريدة من شدّة البغض لأميرالمؤمنين مع من صحبه حتى سمع الجواب والنهي من رسول اللّه ﷺ ،وإن فرضنا انّ الواقعة متقدمة قبل شرعيّة الاستبراء مثلاً فلا إشكال، لأنّ ظاهرالأحاديث تعدد ذلك وهو صريح كلام الحلبي في سيرته حيث نقل انّ أميرالمؤمنين عليه السلام خرج إلى اليمن في السريتين والأخرى هي التي وافى رسول اللّه ﷺ بمكة فيحجةالوداع [1]. قال الحافظ: وقد أجاب الخطابي بالثاني، وأجاب عن الأول باحتمال أن تكون عذراء ،أو دون البلوغ ،أو أدّاه إجتهاده إلى أنّه لا إستبراء فيها، ويؤخذ من الحديث جواز التسري على بنت رسول الله ﷺ ،بخلاف التزويج عليهالما وقع في النكاح من حديث المسور ،انتهى [2]. اي والقصة مشهورة في منع النبي ﷺ في البخاري وغيره أمير المؤمنين من التزوّج ببنت أبي جهل على فاطمة الزهراء،كمايأتي في الباب الحادي والثلاثين، ويؤخذ من هذه الألفاظ والقصص فوائد. ومنها تقرير النبي ﷺ لعليّ ما صنع في قصة الجارية، وشهادته بأنّ فعله جائز، وانّه كان يستحق أكثر من ذلك، وغضبه على من أبغضه وأغرى به من أجل ذلك، والقصد جمع أحاديث الباب بألفاظ حديث الباب وما يشبهه، كما صنع الحافظ ابن كثير، والحافظ ابن حجر.

---

١ - السيرة الحلبية : ٣ / ٢٢٥ .

٢ - فتح الباري:٨ / ٥٣ .